

جودت عبد الكريم يوسف

**الاضاع الاقتصادية والاجتماعية
في المغرب الاوسط
خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين
(9 - 10 م)**



ديوان المطبوعات الجامعية

© ديوان المطبوعات الجامعية 11 - 92

رقم النشر: 4 · 07 · 3102

الاهداء

أهدي هذا الكتاب الى أمي وأبي
والى زوجتي العزيزة.



مقدمة

لاحظت أثناء قيامي بالبحث السابق — العلاقات الخارجية للدولة
الرسمية — اهتمام المؤرخين: أوائلهم ومحدثهم بالتاريخ السياسي لبلاد المغرب
الأوسط، واهتمامهم كل الاهتمام التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد، وكأنهم
غفلوا أو تغافلوا عن أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها الفعال في
التاريخ السياسي، الذي يؤثر بدوره سلباً أو إيجاباً على الحياتين الاقتصادية
والاجتماعية.

ولئن بدأت تظهر حديثاً الى الوجود بعض الأبحاث والدراسات الجادة في هذا
المجال، هنا وهناك، خاصة في المشرق الاسلامي، إلا أن المغرب الأوسط ظلّ
يعاني من نقص وفقر في مثل هذه الدراسات، حتى أنك لا تجد ولو بحثاً واحداً
مخصّصاً لها.

وأمام هذا النقص الهائل والفراغ الشاسع في المكتبة الاسلامية العربية فقد
أخذت على عاتقي مهمة الشروع في وضع اللبنة الأولى لبناء صرح الدراسات
الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، وهكذا فإن هذا البحث الذي أضعه

بين يدي القاريء الكريم يعتبر الأول من نوعه، وراثتًا بين أقرانه، وباكورة هذا النوع من الدراسات.

وإذا كان لهذا البحث شرف الريادة، إلا أنني لا أدعي له الكمال، ففيه نقائص بارزة للبيان واضحة، تعود في مجملها إلى ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وإلى قلة الخبرة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يظهر التركيز والاهتمام بتاهرت أكثر من سواها، بل أن هناك مدنا ومناطق قد أهملت تمامًا لأن المصادر لم تسعفني في الليلة الظلماء، كما كنت أملأ الفراغ الناجم عن أزمة المصادر أحيانًا بالاستعانة بمعلومات تتعلق بالجيران نظرًا لأن بلاد المغرب الاسلامي تمثل وحدة واحدة.

وأنبه القاريء الكريم إلى أن هذا البحث يعتبر دراسة وصفية لأوضاع اقتصادية واجتماعية، وهو في هذا يختلف عن الدراسات الفلسفية التحليلية.

إلا أن هذه النقائص لا تقلل من أهمية هذا البحث، ويكفيه شرفًا أنه فاز بصفة الريادة في باب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة، وأنه قد نبه الباحثين إلى ضرورة مساهمتهم في سد الفراغ الذي تعاني منه المكتبة العربية الاسلامية في هذا المجال.

والله ولى التوفيق

تمهيد

الاطار الجغرافي:

تشمل بلاد المغرب الأوسط منطقة جغرافية، اختلف المؤرخون والرحالة في ضبط حدودها، خاصة الشرقية منها، فقد كان نهر الملوية يمثل الحد الطبيعي الغربي الذي يفصلها عن بلاد المغرب الأقصى، في حين يشير ابن خلدون الى حدودها الشرقية، فيذكر تارة أنها تبدأ من بونة باتجاه الجنوب الى الاربس فالأوراس فتيبة، ويذكر تارة أخرى أن المغرب الأوسط مجاوره من جهة المشرق ببلاد صنهاجة من الجزائر ومنتجة والمدية وما يليها الى بجاية وهو يعني بهذا أن نهر الشلف هو الحد الشرقي لبلاد المغرب الأوسط مثلما ذهب اليه بعض المؤرخين. ويرى آخرون أن الحد الشرقي عبارة عن خط وهمي يبدأ من بجاية باتجاه الجنوب. وقد كان لهذا الاضطراب أثر واضح في سير هذا البحث. خاصة وأن الحدود في تلك العهود لم تكن أسلاكاً شائكة مثلما هي عليه اليوم، بل هي حدود وهمية يحدد معالمها نفوذ الدولة.

الاطار السياسي:

فتحت بلاد المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة ذراعيها لاحتضان الاسلام والمسلمين لعوامل مختلفة. وما المقاومة التي واجهت المسلمين إلا أحداث قام بها الروم أنفسهم، وفي بعض الأحيان كان هؤلاء يستغيثون بالبربر فيغيثونهم وفقاً لنظامهم القبلي القائم على نجدة المستغيث، أو قام بها روم أسلموا على أموالهم، أعني أنهم اعتنقوا الاسلام وظلوا يخفون حقدهم عليه، أو قام بها أمراء بربر حلفاء للروم فقدوا امتيازاتهم بظهور المسلمين في بلادهم، أو بربر تلقنوا الاسلام على يد دعاة خوارج. وفي جميع هذه الحالات، كانت الأمور تتدهور، بوقوع البربر تحت سيطرة نظامهم القبلي واغراقهم فيه.

وعلى أية حال، فإن البربر الذين لم يسبق لهم أن كانوا في ظل نظام دولة خاصة بهم، قد اعتنقوا الاسلام وساروا جنباً الى جنب مع المسلمين الفاتحين، يأخذون عنهم النظم الحضارية الاسلامية، ثم شرعوا في الاشتراك معهم في تسيير

شؤون البلاد، فقتلوا المناصب العالية. وفي مرحلة متقدمة راحوا يؤسسون دولاً مغربية برؤوس مشرقية مثل الدولة الرستمية والادريسية، لأنهم لم يتحرروا كلية من سيطرة نظامهم القبلي فظلوا أسرى له، وأخيراً ظهرت إلى الوجود الدولة الزيرية التي تعتبر أو دولة مغربية بقيادة محلية.

وهكذا فإن البربر الذين كانوا بالأمرس يزرعون تحت نير الاستعمار الروماني، ولم تنفع محاولاتهم المتكررة في جعل شمس الحرية تشرق على ربوعهم، قد بدأوا يستنشقون نسيم الحرية في ظل الاسلام، ثم أصبحوا شركاء للمسلمين الفاتحين في نشر الاسلام وراء حدود بلادهم في الأندلس وصقلية وإيطاليا وفرنسا وغيرها، وقد ظل البربر يحفظون للإسلام والمسلمين هذا الفضل أعني نقلهم من مستعمرين — بفتح الميم — إلى أسياد في بلادهم ثم إلى فاتحين لبلاد غيرهم — فامتزجوا بالعرب، وأصبحوا بدين الله اخواناً، فراحوا يقدمون أرواحهم فداءً وتضحية في سبيل دينهم الجديد.

ومهما يكن من أمر، فإن بلاد المغرب الأوسط كانت مزركشة حتى نهاية القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي، فقد ذكر التنسي بخصوص ادريس الثاني أن «امتدت جنوده إلى شلف وضائق بني الأغلب ملوك افريقية»⁽¹⁾ وهذا يعني أن هذا النهر المذكور يمثل الحدود الغربية للدولة الأغلبية، إلا أن اليعقوبي الذي عاصر هذه الدولة يذكر في كتاب البلدان بخصوص مدينة أوربة أنها «آخر مدن الزاب مما يلي المغرب في آخر عمل بني الأغلب ولم يتجاوزها المسودة»⁽²⁾ وكانت مدن ميلة وسطيف تدخل ضمن إطار دولة الأغلبية، ومن أمرائها على عهد أبي عبد الله الشيعي موسى بن عياش على ميلة وعلي بن عسلوكة على سطيف يتبعون القيروان

وأما بلاد كتامة، فقد بدت في الواقع وكأنها خارج نفوذ الدول، ويظهر هذا في حديث وفد حجاج كتامة إلى أبي عبد الله الشيعي، فحين سألهم هذا: كيف طاعتكم للسلطان — الأغلبي — وحكمه عليكم؟ قالوا: ما له علينا من طاعة ولا حكم أكثر من أنا نقول أنه سلطان، وحين سألهم: فإلى من يرجع

(1) انظر اسماعيل العربي: دولة الادلوسة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م، ص 119.

(2) اليعقوبي: كتاب البلدان، نشر. م. ج. جوية. ط 2، مطبعة بريل. لندن 1892، ص 12.

أمركم ؟ قالوا: كل رجل منا في نفسه عزيز ولنا أكابر منا في كل قبيلة.

وفي تلمسان كانت إمارة بني يفرن بزعامة أبي قره حتى سنة 170 هـ فانتقلت الإمارة إلى محمد بن خزر المغراوي إلى سنة 173 هـ حيث قضى عليها إدريس الأول، وفي سنة 199 هـ خرج إدريس الثاني لتثبيت حكم الإدارة عليها، ثم قسمت إلى إمارات على بني محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب.

ومن هذه الإمارات (1) إمارة: تلمسان، وإمارة سوق إبراهيم، والخضراء، وتنس، ومدينة العلويين، وغمالة، ومطلاس، ومدكرة — مليانة — ومتيجة، وهاز، وسوق حمزة، وغيرها، وأن وجود بني سليمان هؤلاء على رأس البربر لدليل قاطع على التلاحم العضوي بين العرب والبربر وذوبانهم معا في بوتقة الإسلام.

كما كانت هناك إمارات أخرى في بلاد المغرب الأوسط مثل إمارة بني مسرة بمدينة أوزكي في نواحي سعيدة، وإمارة بني مسالة من هوار، وإمارة إبراهيم بن محمد بن محمد البربري المعتزلي في مدينة تلي تاهرت تدعى إيزرج، وإمارة بني برزال في ناحية قصر البخاري.

وكانت الدولة الرستمية (2) في تاهرت، وهي أول دولة إسلامية محلية تظهر في بلاد المغرب الأوسط، أسسها الإمام عبد الرحمن بن رستم سنة 160 هـ أو 162 هـ. ثم خلفه ابنه الإمام عبد الوهاب الذي جعل الحكم وراثيا، فتعاقب الرستميون على كرسي الحكم حتى قدم الفاطميون بقيادة أبي عبد الله الشيعي فوضعوا حدا لهذه الدولة سنة 296 هـ/909م.

(1) حول هذه الإمارات انظر: لقبال موسى: زناتة والاشراف الحسنيون في جبال تلمسان والمغرب الأوسط. مجلة الأصالة. عدد 26، اسماعيل العربي: المرجع السابق. صفحة 137 — 146.

(2) حول الدولة الرستمية انظر: ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين. تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز. الجزائر. بدون تاريخ. إبراهيم بحاز: الدولة الرستمية مطبعة لافوميك. الجزائر. رشيد بورويبة وآخرون: الجزائر في التاريخ. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984م. ج3. ص 76 — 129.

وبسقوط دولة الرستميين، انفتح الباب على مصراعيه أمام الجيوش الفاطمية⁽¹⁾ لبسط سيطرتها ونفوذها على كامل تراب المغرب الأوسط، بل وراحوا يهّدون بلاد المغرب الأقصى. وبذلك أصبحت بلاد المغرب الأوسط جزءا من الدولة الفاطمية، تخضع لقوانينها ونظمها، وتأنمر بأوامر الخليفة الفاطمي، وكان أولهم أبو عبد الله الشيعي، خلفه أبو عبيد الله المهدي سنة 298هـ/911م ثم أعقبه أبو القاسم محمد القائم بأمر الله سنة 322هـ/934م وجاء بعده اسماعيل المنصور سنة 334هـ/946م وخلفه المعز لدين الله سنة 341هـ/953م واستمر في الحكم الى سنة 361هـ/972م حيث رحل الى مصر.

وقبل أن يرحل الفاطميون الى مصر، كان المعز لدين الله قد عقد على بلاد المغرب لبلكين بن زيري الصنهاجي وبذلك تأسست الدولة الزيرية⁽²⁾ سنة 361هـ/972م، وعلى رأسها بلكين. وفي سنة 374هـ/984م خلفه ابنه المنصور، وظل على كرسي الحكم الى أن وافته منيته سنة 386هـ/996م؛ فخلفه ابنه ادريس بن المنصور الى سنة 406هـ/1016م، وبذلك يختصر القرن الرابع الهجري فتتبي فترة هذا البحث.

(1) عن الدولة الفاطمية انظر: القاضي النعمان: رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق: واد القاضي. دار الثقافة. بيروت. ط 1، 1970م. الداعي ادريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. تحقيق: محمد الملاوي. دار الغرب الاسلامي. بيروت، ط 1، 1983م أبو عبد الله محمد الصنهاجي: أخبار ملوك بني عبيد وسوتهم. تحقيق: جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.

(2) عن الدولة الزيرية انظر: ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني بيروت. 1983م، ج 11، ص 317 — 334. ابن عناري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، ط 3، 1983، ج 1، ص 228 وما يلهي.

الفصل الأول الزراعة

نظام الأرض:

ميز العرب في حركة فتح بلاد المغرب بين الروم وبين البربر، فاعتبروا أنفسهم في حرب مع الروم وحلفائهم دون البربر، وتتضح هذه النظرة في أنه: «لما سمعت الروم والأفارقة بخروج عبد الله بن سعد ووصلوه إلى إفريقية خرجوا إليه ومعهم جرجير في جمع كثير من الروم»⁽¹⁾. ولم يذكر خروج البربر معهم، كما يذكر ابن خلدون بخصوص عقبة بن نافع أنه «فرّ منه الروم والفرنجة فقاتلهم وفتح حصونهم مثل لميس وباغاية». ويضيف الرقيق القيرواني أنهم حين — في أذنة — بلغهم أمره لجأوا إلى حصنهم وهرب أغلبهم إلى الجبال والوعر... وكان بينهم حرب ما رأوا قط بمن حاربوه مثلها، ويضيف الدباغ أنه «ذهب عز الروم من الزاب وذلولوا فكره عقبة المقام عليهم وقد تحصنوا فرحل منها يريد المغرب حتى نزل تاهرت» وفي هذه المدينة «لما بلغ الروم خبره استعانوا بالبربر فأعانوهم ونصروهم، إلا أن هؤلاء لم يكن لهم «بقتالهم من طاقة فولوا هاربين فقتلهم قتلا ذريعاً، وفرّ جميع الروم عن المدينة وقتلوا حيث أدركوا»⁽²⁾.

ويتضح مما تقدم أن حروب المسلمين كانت موجهة ضد الروم ومن معهم من الأفارقة، وأن كان ابن خلدون يفيد أن عقبة «لقيه ملوك البربر بالزاب وتاهرت»⁽³⁾، وبالنظر إلى حروب كسيلة والكاهنة، فإن الذين تصدوا للعرب

(1) الدباغ: معالم الإيمان في أهل القيروان، تحقيق إبراهيم شيوخ، مصر 1968، ج 1، ص 35.
(2) الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق المنجي الكمي، تونس 1968، ص 43 — 44 ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1959، ج 4، ص 399، الدباغ: المصدر السابق، ج 1، ص 49 — 50، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي ط 2 سنة 1387هـ/1967م بيروت، ج 4، ص 105.

(3) ابن خلدون: المصدر السابق، ج 6، ص 217.

من البربر هم ملوك وأمراء في ظل سيادة الروم، وتحت رايته، وبالتالي فهم حلفاؤهم، الى جانب محافظتهم على مصالحهم الشخصية وحماية مراكزهم.

ويبدو أن هناك بعض السكان قد جنحوا الى الصلح، فصلحهم المسلمون، فيذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان «قد صالح من القى بيده من البربر على الخراج»، وحين خرج موسى بن نصير الى طنجة غازيا، هرب البربر أمامه خوفا فنبههم وقتلهم قتلا فاحشا « فلما رأى البربر ما حلّ بهم استأمنوا وادوا الطاعة فقبل عنهم وولّي عليهم واليّا»⁽¹⁾

في نفس الوقت فإن ابن الأثير يذكر أنه « دخل كثير من البربر في الاسلام» وفي عهد ابن المهاجر «أسلم بقية البربر على يده»⁽²⁾.

وهكذا يمكن أن نميز مواقف البربر وبالتالي أراضيهم على النحو التالي:
— حارب بعضهم المسلمين، فانتصر هؤلاء عليهم، فكان مصيرهم القتل والتشريد والتخوع، ويمكن أن نلحق بهم من أهل الحرب، تلك الجماعات التي أصابها الطلع حين رأت معاقل الروم تتهاوى أمام جيوش العرب المسلمين، فحققت دماءها مستسلمة، وهؤلاء جميعا تعتبر أراضيهم فتحت عنوة.

— صالح بعضهم المسلمين: هؤلاء ممن وقف على الحياد، ذلك لأنه لا يعنهم أن حكم البلاد عرب أو روم، خاصة وأنهم عاجزون عن اخراج هؤلاء وأولئك، فصالحوا المسلمين، فتعتبر أرضهم فتحت صلحا.

1

(1) نفس المصدر: ص 219.

(2) الرقيق القيرواني: المصدر السابق، ص 69. وذكر محمد بن عميرة أن بعض القبائل خرجت اليه تطلب الصلح فصالحهم بشرط أن يتركوا معه رهائن من خيارهم، محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركة المذهبية في المغرب الاسلامي، رسالة جامعية، الجزائر 1977، 1978، اشراف لقبال موسى، ص 33.

(3) ابن الأثير: المصدر السابق ج 3، ص 466، الرقيق القيرواني: المصدر السابق ص 97. وكانت الدوافع تتعلق بعضها بسياسة الروم المالية المجففة، عنها انظر: محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية، ط 2، 1961، ص 163، ومنها يتعلق بسياسة الولاة، فإن حسان بن النعمان رفع البربر من مستجدين الى أصحاب رسالة إذ «أخرجهم مع العرب يفتحون افرقية ويقتلون الروم ومن كفر من البربر فمن ذلك صارت الخطط بافرقية للبربر فكان يقسم الأراضي والقوى بينهم» الدباغ. المصدر السابق، ج 1، ص 67.

— دخل بعضهم في الاسلام: رغبة فيه أو في الهروب من ظلم الروم أو من دفع الجزية أو حماية أموالهم وممتلكاتهم.(1).

وعلى أية حال، وكيفما كان أمر فتح بلاد المغرب، فإن العرب المسلمين قد أبقوا أراضي البربر على حالها في أيديهم، وأجروا عليها حكم الأرض المفتوحة صلحاً، مثلما كان الشأن بالنسبة الى أراضي القبط في مصر، فقد أبقاها المسلمون في أيديهم بالرغم من فتحهم مصر عنوة.(2)، وهذا لأن العرب اعتبروا أنفسهم في حرب مع الروم وليس مع المصريين.

ويزداد الأمر وضوحاً فيما ذكره القاضي عياض: « قال أحمد بن نصر: اثنا منزلة إفريقية كالجنة يأكل منها المضطر حاجته، يشير الى أن أرضها لم تخمس»(3)، كما أشار الرقيق القيرواني الى أن عمر بن عبيد الله المرادي أراد أن يخمس البربر وزعم انهم فيء للمسلمين وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله»(4)، وأن عدم تخميسها يدل على أنها لم تجر عليها احكام أرض العنوة.

أرض العنوة:

للإمام حق الخيار بين قسمتها أو ابقائها في أيدي أصحابها مقابل دفع الخراج ويذكر البلاذري أن أرض العنوة «أن قسمها الامام بين من غلب عليها فهي أرض عشر وأهلها رقيق، وان لم يقسمها الامام وردها للمسلمين عامة

(1) أشار صاحب «كتاب الاستبصار» أن الروم في تقبوس «أسلموا على أموالهم».

(2) سيدة اسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 35 — 36، البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، ط 1، للطبعة المصرية بالأزهر 1932، ص 214 — 215، ويذكر قول القاسم بن سلام أن «المغرب كله عنوة انظر نفس المصدر، ص 217. ويذكر السلاوي عن أبي القاسم القاهسي، اختلاف الناس في فتح المغرب فمنهم قال: عنوة، ومنهم قال: صلحاً، ومنهم قال: غنطلة، السلاوي، الاستقصاء لاختيار دول المغرب الأقصى 1305 هـ ج 1، ص 80.

(3) القاضي عياض: تراجم، ص 411.

(4) الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية وللمغرب، ص 109. الابن الأئمة: الكامل، ج 3 ص 191. ابن خلدون: المعبر، ج 4، ص 405.

كما فعل عمر بالسواد فعلى رقاب أهلها الجزية وعلى الأرض الخراج «وسئل علي بن أبي طالب عن الأرض تفتح عنوة فقال: «توقف ردًا للمسلمين لمن في ذلك اليوم ولمن يأتي من بعدهم أن رأى ذلك الامام وأن رأى قسمتها قسمها»⁽¹⁾

ويبدو أن ولاية المغرب قد قسموا بعض أراضي العنوة مثلما يظهر في عبارة الدباغ السالفة الذكر والخاصة بما فعله حسان بن النعمان حيث كان «يقسم الفيء والأراضي بينهم» ومثلما يظهر في عبارة الرقيق القيرواني المتعلقة بعمر بن عبيد الله المرادي المذكورة أعلاه لكن الولاية ما كانوا يستطيعون قسمة أراضي العنوة لنفس الأسباب التي حالت دون إقدام عمر بن الخطاب على هذا الفعل، وبناء عليه، كان على أصحاب الأرض الجزية وعليها الخراج، لأن ملكية رقبته انتقلت للمسلمين، وإلى الأبد، فيذكر الامام مالك أنه ليس لأحد «أن يشتري منهم أصل الأرض لأنهم وأرضهم للمسلمين»، ويضيف القاضي عياض إلى ما ذكره علي بن أبي طالب سالفًا أن «الأرض وما فيها لله ولرسوله والامام في ذلك بعد الرسول»⁽²⁾، وحتى إذا أسلم أهلها فإن الخراج يبقى ولا يسقط بالاسلام، ويضيف أن من أسلم منهم «وضعت عنه الجزية ولم يوضع عنه الخراج لأن الخراج عن الأرض، وإن باعوها فصارت للمسلمين بقي الخراج على حاله».

— أراضي الصلح:

يتوقف حكم أراضي الصلح على ما جاء في كتاب الصلح، فقد يتم الاتفاق على دفع مبلغ مالي، ومواد عينية، أو على دفع خراج أو وظيفة يوظفونها عليهم ويؤدونها في كل عام على رؤوسهم وأرضهم. وقد يتم التنازل بموجب صلح عن ملكية رقبة الأرض، فيكون لهم حق الانتفاع بها مقابل الخراج، ولا يسقط

(1) القاضي العمان: دعائم الاسلام. دار المعارف — القاهرة، 1983 هـ / 1963م ج 1، ص 386. البلاذري: المصدر السابق. ص 247.

(2) القاضي عياض: نفس المكان، سخون: المدونة، ج 4. ص 273.

عنها بالاسلام، أو يقضي الصلح باحتفاظهم بملكية أراضيهم مقابل دفع الخراج، فيسقط بالاسلام»⁽¹⁾.

أي أن الخراج كان يدفع على أرض فتحت صلحا أو عنوة، فذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان «صالح من ألقى يده من البربر على الخراج وكتب الخراج على عجم افريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر والبرانس»⁽²⁾. وقد ظلت جباية الخراج مستمرة، فإن ابن الصغير يذكر أن الامام عبد الرحمن بن رسم كان «ينظر الى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين وما أشبه ذلك»⁽³⁾، وكما أن الفاطميين جعلوا له ديوانا خاصا، فإن أبا عبيد الله المهدي عين «على ديوان الخراج أبا القاسم بن القديم» وكذلك في العهد الزيري، فإن أبا الفتح المنصور الزيري أمر بولاية «محمد بن القاهر بن خلف الخراج مع سلامة بن عيسى فجلسا معا في ديوان خراج المنصورية»⁽⁴⁾.

أراض أسلم عليها أهلها طوعاً:

فهذه الأراضي تبقى على حالها ملكا لأصحابها، وعليها العشر أو نصفه، زكاة لا خراجاً، وقد جنى المسلمون هذه الصدقة فكان حنش بن عبد الله الصنعاني «أول من ولي عشور افريقية في الاسلام ومات بافريقية سنة 100هـ»⁽⁵⁾ واستمر جمعها، فإن ابن الصغير يذكر بخصوص الامام عبد الرحمن بن رسم أن «أهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أواني الطعام فيقبضون اعشارهم في هلال كل... من أهل الشاة والبعر يقبضون ما يجب على أهل

(1) محمد محمد عبد الحواد: ملكية الأراضي في الاسلام. صالح بن أبي السرح بطريق افريقية على ألفي ألف ونصف ألف دينار. وجاء في كتاب الصلح الذي كتبه عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير بن عبدوش سنة 94هـ أنه على كل واحد منهم «دينارا كل سنة وأربعة أمداد قمح وأربعة أمداد شعير وأربعة أمداد خل وقسطي عسل وقسطي زيت وعلى العيد نصف ذلك» أنظر «الضي بن يحيى: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس» - مدريد 1984م ص 227.

(2) ابن خلدون: المعبر ج 6، ص 219.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستمنين في: Cahier Tunisie N°91-92 1975 p 237.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار المغرب. مطبعة المناهل - بيروت 1947 - 1950، ج 1 ص 245.

(5) الضي: المصدر السابق، ص 265 ثم انظر حول هذه الأراضي: عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الاسلام - دار الفكر العربي - دون تاريخ، ص 56.

الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون». ويبدو أن ابن الصغير كان يميز بين الصدقات والعشور، فإنه يذكر بخصوص الامام افلح لم أن الشراة لم تكن «تطعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره».

أنواع الأراضي:

1 - الأراضي السلطانية:

كان الولاة قد استولوا على أراضي الروم وحلفائهم الذين قتلوا في المعارك أو فروا هارين؛ وكان لهم نصيب من أراضي العنوة التي تم تقسيمها، يضاف إليها أراضي مات أصحابها ولم يتركوا وارثين⁽¹⁾، ومن هذه الأراضي جميعا كانت في بلاد المغرب الأوسط.

وحين اقتطع الرستميون بعض البلاد عن نظر ولاية القيروان، ثم اقتطع العلويون مثلهم، فإن ملكية هذه الأراضي انتقلت إليهم. ثم انتقلت ملكية هؤلاء جميعاً إلى الفاطميين فالزيريين، بل يبدو أنها ازدادت اتساعاً في عهد الفاطميين بسبب سقوط عدد من القتل في الحروب التي خاضوها، فألحقت أراضيهم بالأراضي السلطانية.

2 - أراضي الخراج:

وهي الأراضي التي سبقت الإشارة إليها ويبدو أنها كانت تشكل المساحة الكبرى من الأراضي الزراعية، خاصة وأن الولاة عمدوا إلى عدم إسقاط الخراج بإسلام أهلها، ويفيد الأصطخري أن «خراج الأرضين فعلى ثلاثة أصناف: على المساحة والمقاسمة والقوانين التي هي مقاطعات معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع

(1) مات أبو حفص القلاسي سنة 313هـ ولم يخلف وارثاً فخلفه أبو عبيد الله المهدي. انظر: ابن عساري: المصدر السابق ج 1، ص 190.

أو لم يزرع، وأما المساحة والمقاسة فإن زرع أخذ خراجهُ وأن لم يزرع لم يؤخذ⁽¹⁾.

3 — أراضي العشر:

وهي الأراضي التي أسلم أهلها طوعية، وأراضي العنوة التي قسمت على المحاربين، كما سلف — ثم الأراضي التي تم أحيائها فيما بعد.

4 — أراضي الاقطاع:

وهي أراضٍ يقطعها الإمام لآحد المسلمين ليقوم باستغلالها والانتفاع منها، وقد عرف الرستميون هذا النوع من الأراضي، فإن الإمام عبد الوهاب أقطع جماعة من نفوسة وهم الخارجون عليه في جبل نفوسة، فذكر الوسياني أنه «أقطع لهم أرضاً كثيرة»⁽²⁾ فيكون الرستميون قد فعلوا الفعل نفسه في نواحي تاهرت وفي الأراضي الموات المحيطة بها. ومثلهم فعل الفاطميون، فهم قد أقطعوا الكتامين والصقالبة أقطاعات عديدة، فيذكر ابن خلدون أن عبيد الله المهدي «قسم الأموال والجواري في رجال كتامة وأقطعهم الأعمال»⁽³⁾. وجاء في «سيرة جوذر» إشارة إلى مشاجرات «بسبب قسمة السواقي التي أقطعهم إياها» ويذكر جوذر أنه كان له «ضيعة واحدة من اقطاع المهدي بالله «بل أن القائم بالله الفاطمي يذكر الكتامين أن الله «أورثكم أرضهم وديارهم»⁽⁴⁾.

وعلى آية حال، فكان يشترط في هذا الاقطاع، أن يقوم المقطع بتعميرها واستغلالها، ولا يلحق ضرراً بمسلم من جرائه؛ والا تكون أرض خراج،

(1) الأصطحري: المسالك والممالك. تحقيق. محمد جابر عبد العال الحسني — القاهرة 1381هـ الموافق ل 1961م. ص 157. وعن الخراج في الإسلام انظر: مقدمة بن جعفر: كتاب الخراج وصناعة الكتابة. بريل 1889م — المكتبة المني — بغداد. يحيى بن آدم القرشي: كتاب الخراج. تحقيق أحمد محمد شاكر — لاهور. 1395هـ. دانييل دانيث: الجزية والخراج. ترجمة فوزي فهم جاد الله. بيروت 1960. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: كتاب الخراج — القاهرة 1302هـ.

[2] T.Lewicki: Un document inédite inédit sur l'émigration des Nafusa du Gabal.F.O. 1.1-2 1959 p.178.

(3) ابن خلدون: المعبر، ج 4 ص 76، ابن أبي الضياف: اتخاف، ص 155.

(4) الجوزي: سيرة جوذر. ص 54، 99. دار الفكر العربي — مصر 1374هـ/1954م.

ومن ذلك ان القاضي النعمان يخاطب الخليفة المعز الفاطمي «لا تقطعن لأحد من أهلك ولا من حشمك ضيعة ولا تأذن لهم في اتخاذها إذا كان يضر فيها بمن يلمه من الناس»⁽¹⁾.

وكان الاقطاع على أنواع⁽²⁾: فمنه اقطاع تمليك وقد تكون ملكية دائمة مدى الحياة أو لفترة محدودة، ومنه اقطاع استغلال، ولم يشر المؤرخون الى اقطاع بدل الرواتب والعطاء.

5 - أراضي الملك:

تظهر الملكية الفردية في بلاد المغرب الأوسط، انتقلت الى صاحبها بالارث أو بالشراء أو بالاقطاع أو بإحياء موات وغير ذلك، وهو حر التصرف فيها حرية شاملة، فكان محمد بن جرني في تاهرت ممن يملكون الأراضي الشاسعة، وأشار ابن الصغير الى «تنافس الناس في البتيان حتى اهتني الناس القصور والضياع خارج المدينة» وهذا رجل يقول لأبي عبيد الله المهدي في سجلماصة: «هذا البستان كان لأبي وجدي يتوارثونه عن أجدادنا فلما كان هذا الوقت أغصبنا عليه اليسع بن مدرار».

كما تظهر الملكية القبلية، فتكون الأرض ملكا للقبيلة جمعاء، لكن المؤرخين لا يشيرون أن كانت الأرض مجزأة على أفراد القبيلة أو أن ملكيتها مشتركة يتعاونون على خدمتها، كل بحسب طاقته.

فذكر محمد بن يوسف الوراق أن موضع تاهرت كان «ملكاً لقوم مستضعفين من مراصة وصنهاجة» وكانت قبائل زناتة المنتشرة بين تاهرت وتلمسان «هم أصحاب هذه الفحوص» ويذكر اليعقوبي ان من «مدينة أوزكا

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1، ص 367. قال عمر بن الخطاب لبلال وقد أعطاه الرسول ﷺ أرض المقيت: «أن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتمجز عن الناس وإنما انقطعك لتعمل فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي. الوجيه: الدليل، ج 3 ص 79.

(2) عن الاقطاع انظر: عبد العزيز الدوري: نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي 1970.

لمن سار مغربا الى أرض لزناتة» ويفيد البكري أن من «شلف بني واطيل الى بني واريغن لمطقرة على نهر شلف» ويصف يعقوبي أهل حصن ابن كرام بأنهم «جماعية» ويذكر ابن خلدون أن لواته ينزلون بسيط تكرارات — نواحي بحاية — «يعتمرونها فدنا لمزارعهم ومسارح لأنعامهم» أما البكري فيشير الى أنه يقرب من المسيلة هواره وبنو برزال «ولهم كانت أرض المسيلة» وكان في قسنطينة «تشارك في الحرث والادخار» كما كان بنو رمان يملكون معظم الأراضي المجاورة لمدينة بسكرة⁽¹⁾.

6 — أراضي الوقف:

وهي أرض أوقفها أصحابها المسلمون لأغراض دينية، ولا تكشف المصادر التي بين أيدينا عنها شيئا يذكر، الا أن ابن عذاري يذكر «حوائث الاحباس» وان محمدا بن عمران النفطي جمع أموال الاحباس في عهد أبي عبد الله الشيعي، وفعل مثله محمد بن عمر المرري، كما يذكر القاضي عياض متولي الاحباس في سوسة⁽²⁾، وهذا يعني وجود أراضي وقف في بلاد المغرب الأوسط.

7 — الأرض الموات:

هي أرض قابلة للاستصلاح الزراعي، معطلة لعدة ما مثل عدم توفر المياه، أو الأيدي العاملة أو لأنها أجمت، ويعتبرها الامام مالك بأنها الأرض التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة.

وبينا يصف محمد بن يوسف الوارق موضع تاهرت بأنه «غيسة أشبة» فإن ابن الصغير يشير الى أن المسلمين «شرعوا في أحياء الموات»⁽³⁾ مما يوحي

(1) أنظر الشماخي: كتاب السير، القاهرة 1301هـ، ص 205، ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستميين، ص 336، البكري: المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، مطبعة الحكومة، الجزائر 1857م، ص 68، يعقوبي: وصف إفريقيا الشمالية، الجزائر 1380هـ، 1960م ص 16 الأدرسي: صفة المغرب، مطبعة بريل، لندن 1968، ص 88، 95. دائرة المعارف الإسلامية مادة «بسكرة» ج 1. ص 367.
(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 261. الدباغ: معالم ج 2، ص 292. القاضي عياض: ترتيب المنار ج 3. ص 376.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 324، جاءت في صورة «الأموات»، وحول هذا الموضوع انظر: محمود المظفر: إحياء الأرض الموات، المطبعة العالمية بالقاهرة 1382هـ/1972م. الورجلاني: الدليل، ج 3 ص 70.

بأن الأحياء وقع في مختلف نواحي البلاد، وفي كل قرية أو مدينة، استحدثت، كما أن التطور العمراني والتزايد السكاني قضيا بالتوسع في أحياء الموات، كذلك انتقال بعض القبائل الطاعنة الى حالة الاستقرار يؤدي الى نفس العملية. فإن موضع أشير كان أرضاً خالية ليس فيها أحد مع كثرة عيونه وسعة فضاءه، فحمى زيري بن مناد تلك الناحية «وزرع الناس فيها»⁽¹⁾.

8 — الأرض المشاعة:

هي الأرض التي ليست ملكاً لأحد وبالتالي يمكن لأي إنسان يسبق إليها أن يتولى استغلالها والاستفادة منها، وهي تشمل جميع الفياقي والقفار، والمسارح والمختطب وغيرها، فقد روى الدرجيني أن رجلاً قدم الى ابن عبيد الله محمد بن بكر فقال: يا محمد أبيت الحاكم الخصومة في الأرض المشاعة التي لم يمين لها رب؟ قال: لا قال: فإن هؤلاء القوم حين دخلت هذه البلاد قالوا لي: ما بين فلانة الى فلانة مشاعة ليني ورتيزلن فجعلوا يعمرون هذه الأرض، كما أن حسين بن رشيق رفع شكوى الى المعز الفاطمي وذكر «أن هذه المسارح مشتركة لكافة أهل المنازل التي تجاورها»⁽²⁾.

وبما أن أرض بلاد المغرب الأوسط شاسعة، وبأن أرض العاصر قلما تزيد عن مسير نصف نهار من القرية أو المدينة، فإن هذا يعني أن أكثر البلاد هي أرض مشاعة، وهذا ما جعلها في معظمها جرداء.

النظام الزراعي:

لئن وقع تطور وتقدم في حياة المدن بالمغرب الأوسط حتى عرفت أحداها ب«عراق المغرب» وعرفت أخرى ب«المدينة العظمى» — هما تاهرت وتلمسان على التوالي — فإن حياة القرية والمناطق الزراعية لم يصبها مثل هذا التطور، فظلت تستعمل نفس الأدوات والأساليب الزراعية المعروفة في ذلك الوقت بل والموروثة.

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 1، ص 264.

(2) انظر: الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاوي، مطبعة البعث، قسنطينة 1394هـ/1974م. ج 2، ص 381، الجوفوي: سورة الأستاذ جودر دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر 1374هـ/1954م. ص 96.

وقد كان الفلاحون يقيمون في أراضيهم، في حين كان البعض الآخر يقيم في القرية أو المدينة، ومنها يخرج للعمل في ضيعته، وقد يترك كبار الملاك أراضيهم ليقيموا في المدينة، ومن هؤلاء محمد بن حماد بتاهرت، فذكر ابن الصغير أنه حين أخرج منها توجه الى بساينه وقصوره خارج المدينة ومثله بكر بن الواحد ومحمد بن عرفة.

وكان بعضهم ينتقل حسب ظروف الزراعة ومواسمها ومن هؤلاء تلك القبائل التي كانت تقوم بأعمال فلاحية الى جانب طعنها، ففي هذه الحالة تضطر أن تترك بعض أفرادها لحماية مزروعاتها الى حين عودتها من طعنها، ومنها تلك القبائل المنتشرة بين تاهرت وتلمسان والتي وصفها الإدريسي بأنها: «قوم رحالة ظواعن ينتجعون من مكان الى مكان غيره لكنهم متحضرون»⁽¹⁾. ويذكر ابن خلدون بخصوص قبيلة مرغبيصة انهم «أهل شاة وبقر وخيام يظعنون في نواحيها ويبتحلون الفلح في معاشهم»⁽²⁾.

ويبدو أن الفلاحين لم يصل بهم الأمر الى تشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم وتجمع كلمتهم، ولكنهم ارتبطوا برباط معنوي يبرز الى الوجود بوضوح عندما يتعرض أحدهم لمشكلة ما، فحين قبض والي قصر الافريقي في عهد المعز الفاطمي على رجل من أصحاب القبالات، خاف على نفسه «تحزب البربر وتناصرهم عليه وأنه خائف على نفسه»⁽³⁾.

ويظهر أن بعض كبار التجار في المدن قد استثمروا أموالهم في المجالات الزراعية لأنها تشمل مورداً مضموناً، أو انهم غادروا العمل الفلاحي الى الميدان التجاري، فكان المطليبي تاجراً من القيروان، رافق عبيد الله المهدي الى سجلماسة تاجراً، فكتب المهدي الى أبي عبد الله الشيعي يوصيه بالمطليبي «ورفع العشر والخراج وجميع المون عن ضياعه»⁽⁴⁾.

(1) الإدريسي: صفة المغرب، ص 88.

(2) ابن خلدون: المغرب 4 ص 49.

(3) الجوفري: سيرة الأستاذ جعفر ص 93 - 94.

(4) سيرة الحاجب جعفر وخروج المهدي. مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية سنة 1936م، ج 4، ص 2،

ص 123.

وقد كان كبار الملاك يعتمدون على وكلاء لتسيير شؤون ضياعهم ومزارعهم، وقد نصّ ابن الصغير صراحة، فذكر بخصوص الامام يعقوب أنه «أتى وكيله بغلاته»، ومن خلال اقامة محمد بن حماد — السالف الذكر — في تاهرت، يفهم أنه كان يعتمد على وكلاء في أعمال الفلاحة⁽¹⁾.

ويتلخص دور الوكلاء في تنظيم العمل اليومي والاشراف عليه وتبعية البنور والأدوات واستخدام عمال زراعيين اضافيين بالأجرة عند الضرورة، وهم يراقبون منشآت الري، ويوزعون الأكرّة بالبنور والمساعدات المالية، وكان الوكيل يتعهد بتقديم وجبات الطعام للأكرّة والأجراء⁽²⁾، الا أن المصادر لا توضح طبيعة عمل الأجير. ان كانت يومية أو موسمية، مثل الحصادين، أو انهم يقومون بجميع مراحل الأعمال الفلاحية من حرث ويذر وحصد ودرس وغير ذلك.

ولا تشير المصادر الى تنظيم الاكرّة والأجراء، وإذا كانوا وصلوا مرحلة متقدمة في المشرق الاسلامي، فذكر الجاحظ «مشايخ الاكرّة» فلا تذكر المصادر شيئاً من هذا القبيل بخصوص بلاد المغرب.

وقد كان كبار الملاك يفضلون الاعتماد على العبيد، فذكر صاحب «تحفة الألباب» أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل»، وبالفعل، فإن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت، اتخذت العبيد، وأضاف ابن الصغير أن الامام أبا اليقظان خرج «يوماً الى منزله الذي كان اختطه بتسلونت يتفقد في سايته وعبيده»، وان اقتران ذكر العبيد بالسايعة والمنزل — البستان — يعني انهم كانوا

(1) وفي القيروان، فإن القاضي ابن طالب عاد يوماً الى داره فوجد احداً محملة بالتمح «على باب داره» جاء بها وكملها من أحد منازل الدباغ: معالم، ج 2، ص 164، وحين طلب منه شيخ زيقا «كب له رقعة لوكيله»، نفس المصدر ص 166.

(2) أتى أحمد بن عبد الله — توفي سنة 554هـ بالأندلس — «يوماً ضيعة له فوجد وكيله بها في حصاه وزوجه في الدار قد أعدت لفضاء الخدمة ما يقوم بهم من عبز فطير وجفنة بشراب اللبن وبصل كثير» القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 438، كما أن رباحاً بن يزيد في القيروان «كان عنده اجراء حصلون فعمل لهم الفضاء وكسر لهم الخبز» الدباغ: معالم ج 1، ص 255. ويتكلم سجلياسي أن اليسع بن مفرار عصباً يستأنس «ويعن نعمل فيه بأجره» انظر: سيرة الحاجب جعفر ص 120.

يعملون في خدمة الأرض، ويعتمد عدد العبيد على مدى اتساع الملكية، فقد يعتمد مالك على عبد واحد⁽¹⁾، وقد يعتمد على أكثر من عبد، فقد ذكر أطفيش بخصوص يبيب بن زلفين أنه مر يوماً على حي رعاته حتى نزل مقابل خيمة أحدهم فنادت إحدى النساء. أدخلني الضيف — يبيب — صاحب الحي لا يريد أن يبيت الضيف بلا عشاء وهم لا يعرفونه...، وفهم من يعرف الشيخ يبيب — فإذا هم عبيده، فقال للتي أدخلته «أنت حرة وزوجك حرة» وهذا يتفق وما ذكره الدباغ بخصوص أبي عبد الله محمد بن مسروق، فقد كان «يمر بالقرية من قرى أبيه فيخرج إليه أهلها ومن فيها فيقولون نحن عبيدك وكل ما لنا في هذه القرية هو لك»⁽²⁾. وقد كانت مثل هذه القرى منتشرة حول تاهرت من مدن المغرب الأوسط، وهي التي أطلق عليها ابن الصغير «المدائر».

ويظهر أن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت الدهقان، فإن ابن حوقل يذكر بخصوص وهران أن «في حاضرتها دهقنة وحدقا» ويعرف الحموي الدهقان أنه «صاحب الضياع» أي أنه مثلما يعتبره لويس لومبار «ملاك كبير» ويكون هؤلاء الدهاقون قد حافظوا على اقطاعياتهم وأراضيهم الشاسعة عن طريق الصلح مع المسلمين أو الدخول في الإسلام⁽³⁾، وإذا كان الدهاقون في المشرق الإسلامي قد تحولوا إلى مجرد جباة للضرائب في قراهم، فإن نظراءهم في المغرب الأوسط قد حافظوا على وضعهم حتى لفتوا نظر ابن حوقل في وهران.

-
- (1) العرناطي: تحفة الالباب، نشر فرائد. المجلة الآسيوية، 1925، باريس، ص 43، ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرسامين ص 338، 356، وحين مرض العبد قام القاضي سحنون بالعمل نيابة عنه، فشوهه وعلى كتفه المهرات وبين يديه الزوج فقال لنا: إن الغلام حرم الباحة هراء يحيى بن عمر «يقول حرت لوضه» انظر القاضي عياض: تراجم ص 97 الدباغ: معالم ج 2 ص 234.
- (2) أطفيش: تفتيح الناصر، ص 77. وعن يبيب: الشماخي: كتاب السير، القاهرة 1301 هـ ص 205، ثم انظر بخصوص «ذكره الدباغ»: معالم الأيمان، ج 1 ص 329.
- (3) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ص 79، الأدرسي: صفة المغرب، ص 84، الحموي: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 4 ص 114 موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ترجمة وتعليق اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، الجزائر ص 183. وعن الدهقان انظر عبد العزيز الدوري: نشأة الاقطاع في المجتمعات الإسلامية، م ج 20 ص 1970، ص 11، دائرة المعارف الإسلامية، مادة دهقان، ج 9 ص 340 بقلم Longworth Dames.

طرق الزراعة:

كانت المناوبة في الزراعة معروفة في ذلك الوقت، فيزرع نصف الأراضي عامًا ويترك نصفها بورًا، حيث يزرع في العام القادم، ويترك النصف الأول بورًا، ولكن ربما كانت هذه الطريقة مقتصرة على أصحاب الملكيات الكبيرة. وكان الفلاحون يستعينون بأدوات عديدة من أجل إنجاز أعمالهم الفلاحية ومنها المحرك الخشبي البسيط والذي يجره زوج من البقر في الغالب، واستعملوا الكرك — الرفش — والمسحاة والمجرفة أو الجاروف، وإذا كانت الأرض واسعة استعملت الجواريف الكبيرة تجرها البقر، واستعمل المنجل للحصاد والنورج للدرس والمثراة للتذرية⁽¹⁾.

وكانوا يعملون على تسوية الأرض بنقل التربة من المكان المرتفع الى المكان المنخفض ويتم التأكد منه، بجرمان الماء وباستعمال آلة الأسطربلاب، وبعد الانتهاء من عملية التسوية، يتم تقسيمها الى قطع، وكانوا يعطون التسميد أهمية كبيرة، وتشير كتب الفلاحة التي كانت معروفة في تلك الفترة انهم صنفوا الأسمدة وعرفوا خواص كل صنف، والمزروعات التي تلائمها. كما ميزوا التربة وأنواعها وخواص كل نوع وملاءمته لمزروعات معينة. وعرفوا طرق الزراعة المختلفة بالبذور أو بالفسائل أو الشتائل أو بالترقيد أو غيرها، وكانت زراعة منظمة، ففي زراعة الرمان مثلاً، يؤخذ وتد ويضرب في الأرض ثم يسحب ويزرع مكانه وتد الرمان، وبين كل وتد وآخر ستة أذرع، وعند الانتهاء من الزراعة يجري الماء إليها، ويمكن الاستفادة من أرضه ومن هذا الماء في زراعة بعض الخضرة⁽²⁾.

وكانوا يعرفون تقليم الأشجار وخاصة الكروم، فيرى ماغون القرطاجي — وكان كتابه دستورًا للمزارعين في بلاد المغرب — ان تقليم الكروم يقع في الربيع قبل اتياع الفروع حيث انها ما دامت مملوءة بالعصارة يسهل تقليمها ويتسنى اتقان ذلك، ولا تبدي معارضة عند مرور المنجل عليها أو المقص.

(1) ابن عذاري البيان ج 1 ص 101 Imammudin: Some Aspects of the Socio economic and cultural History of Muslim Spain. Leiden. Brill, 1965. P.74.

(2) من الكتب الفلاحية، انظر ابن بهال: كتاب الفلاحة، أبي الخير الاندلسي: كتاب في الفلاحة، ابن العوام أبو زكريا: كتاب الفلاحة الأندلسية، وترجمة له باللغة الفرنسية

J.J. Clément Mullet: le Livre de l'Agriculture d'Ibn el Awam Paris 1864.

ولم تكن عند الفلاحين وسيلة لمكافحة الجراد والأوبئة التي تصيب مزرعاتهم والتي كانت تؤدي الى القحط والجاعة العامة مثلما وقع سنة 260هـ/873م. وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط موجات من الجراد، فيشير ابن عذاري الى أن الجراد كثر في سنة 232هـ/846م كذلك فقد «عمّ الجراد بلاد المغرب كلها» في سنة 361هـ/971م و377هـ/987م ومن المرجح أن المغاربة قاموا بقتل الجراد قبل أن يتعلم الطيران مثلما كان يفعل أهل الأندلس، وإذا كانت كتب الفلاحة تشير الى بعض الأدوية التي يمكن استعمالها فليس هناك اشارات في كتب المؤرخين الى استعمالها. وربما لأنها لا تكون ذات جدوى أمام الموجات، ومن المرجح أيضاً أنهم لم يستعملوا علاجاً للأمراض التي تصيب حيواناتهم وإن ذكر ماغون القرطاجي علاجاً يفيد ضد مرض السعال، الذي يصيب الخيول، وهو يتألف من الصبر والتاردين والفلفل الأبيض والعسل والزيت القديم وزيت الورد مطبوخة في ماء العسل»⁽¹⁾

ويبدو أن الفلاحين كانوا يحمون مزرعاتهم من خطر الحيوانات بإحاطة الضيعة بأعواد أثبتوها في حفر ووصلوا ما بينها بالحبال، لترد عنها الوحش، في حين كان يلجأ البعض الآخر الى احاطتها بخندق، ويظهر هذا في مسألة وجهت الى يحيى بن عمر حول «الذي يحفر حفراً حول أرضه يحرز زرعه»⁽²⁾ الا أن هذه الوسائل لم تكن كافية فكانوا يعملون الى الناطور.

فكان الناطور يتولى حراسة المزرعات، غالباً من بداية الربيع الى نهاية جمع المحصول مقابل أجرة محددة أو نسبة معينة من المحصول، ويظهر أن أصحاب الأراضي، كانوا يفضلون دفع نسبة الى الناطور الأمر الذي يدفع بهذا الأخير الى بذل المزيد من الجهد والحذر في مهمته، ويفيد هـ. ر. ادريس، أن نواطير الحقول أو الزيتون ليلاً ونهاراً كانوا يتقاضون مدين الى ثلاثة أمداد عن كل قفيز

(1) أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ط 1، 1960، ص 56.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد 1965، ص 127، الدرجميني: طبقات، ج 1، ص 85.

يتم جنيه، ويتقاضى حراس السهول والحبوب والزيتون ليلاً ونهاراً ثمنين من الشعير، من كل زوج أو عن كل مئة شجرة زيتون⁽¹⁾.

وكان الفلاحون يقومون بالزراعة الشتوية المعروفة. وكذلك بالزراعة الصيفية، فإن اليعقوبي يشير إلى أن الفلاحين يزرعون السمسم⁽²⁾، على وادي الشلف وهو محصول صيفي، وكذلك فمن المرجح أنهم عرفوا زراعة الحياض ماداموا يستفيدون من مياه الأودية في أعمال الري، ثم أن اعتمادهم هذا على مياه الأودية يوحي بأنهم كانوا يستفيدون من الأرض مرتين، فيزرعون أولاً معتمدين على مياه الأمطار، وبعد جني المحصول يقومون بزراعة ثانية خاصة زراعة الحنظل.

وكان الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً يفلحونها يلجأون إلى الملاك وأصحاب الضيعات من أجل القيام بالمزراعة، وهي تعني أن يتولى المزارع الحرث والبذر وجني المحصول وجميع الأعمال المرافقة لعملية الإنتاج مقابل حصة من المحصول يتم الاتفاق عليها، وتعتمد على نوع التربة والزراعة وطريقة الري، ومدى توفر الأيدي العاملة، ونسبة مشاركته في لوازم الفلاحة، وقد تكون على المناصفة أو الثلث أو الربع أو الخمس وغير ذلك.

فإن الدرجيني يذكر أن الأباضية في تقيوس؛ كانوا يدفعون نصف غلتهم للسلطان أو الخراج على نصفهم، والأرجح أنهم أكره في أرض سلطانية، فقد كان السلطان الزيري قد استولى على أرض بالمنستير وأبقى أصحابها يقومون بزراعتها لحسابه مناصفة، ويورد هـ. ر. ادريس فتوى للقائسي مزراعة على النصف⁽³⁾، ومن هذا يمكن القول أن الأكره في بلاد المغرب الأوسط قد اشتغلوا مزراعة مناصفة.

(1) H. R. Idris: la Berbérie Orientale sous les Zirides T.2, P.624 (1)

(2) اليعقوبي: وصف، ص 16.

(3) الدرجيني: طبقات. ج 2، ص 52. ثم انظر: H.R. Idris: La Berbérie Orientale T.2. P.605.

ويرى القاضي عياض أن «لا بأس بالمزارعة بالربع والنصف على ما اتفق عليه من عمل وإخراج بذر ودواب» وكان أبو محمد الأصملي توفي سنة 392هـ بقرطبة يعمل بالمزارعة على الثلث والربع⁽¹⁾، وهذا يفيد في أن أهل بلاد المغرب الأوسط قد ساروا على نفس النظام. ويظهر أن الأكار — المزارع — كان يأخذ الخمس إذا كان لا يقدم سوى جهده وعرقه في عملية الإنتاج، في حين يتكفل صاحب الأرض بالبذور والآلات والحيوان، وفي هذه الحالة يدعى الأكار «خماساً»، وفي حالة أخرى فإن المالك يقدم الأرض والبذور فقط، فأشار الدرجيني إلى صاحب أرض «دفع لجنان جنته في إبان الزراعة زريعة على أن يزرعها»⁽²⁾، وإذا كان على الأكار العمل واليقر فله ربع الإنتاج وقد أجاز ابن أبي زيد هذا الاتفاق. وقد يقدم صاحب الأرض أرضه فقط وعلى الأكار كل ما يلزم فلاحتها فتكون المزارعة مناصفة، كما قد يقدم أرضه بوراً مقابل مبلغ مالي يدفعه الأكار، وقد تم المزارعة دون اتفاق معتمدين على الثقة المتبادلة واطمئنان الأكار إلى أن المالك لم يخسه حقه، ويرفض الربيع بن حبيب هذا النوع من المزارعة في حين يرى بعض الفقهاء مثل جابر بن زيد أن الحالة الأفضل تتمثل في أن يقدم صاحب الأرض أجرة ثابتة للأكار بغض النظر على المحصول، بحيث تمكنه هذه الأجرة من الاتفاق على عائته، والأ ماذا سيكون مصير الأكار لو أن كارثة طبيعية أفسدت المحصول؟

ازدهار الزراعة:

كانت بلاد المغرب الأوسط مزدهرة في المجال الزراعي، فانتشرت البساتين والمزارع، ويظهر هذا من خلال إشارات الرحالة المسلمين، ومن خلال الإشارة إلى رخص الأسعار حتى أن ابن أبي زرع يذكر أنه في سنة 380هـ «كان الزرع لا يوجد من يشتريه لكثرتة وكان الحراثون يتركونه... ولا يحصدونه»⁽³⁾، وقد لعبت عدة عوامل وتضافرت حتى وصلت إلى هذا المستوى.

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 646، القاضي العماد: كتاب الاقتصاد، ص 89 — 90.

(2) الدرجيني: المصدر السابق، ج 2، ص 404، ثم انظر Muhammed Abduljabbar: Agriculture and Irrigation Labourers. Islamic Culture. N°1 Vol. XLVII. 1973 P.20.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 63.

فإن ابن عبدون يذكر أن «الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله وفي الخطة تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدائن والرجال وبطلانها تفسد الأحوال ويحل كل نظام» ويضيف أن الحرث للسلطان «انفع ولأحوالهم ارفع وللناس أمتع وأشبع ولبلاده أطيب وأرخص»، وفي نظره «أن الزراعة هي ركن مالية الدولة ومنها تدفع معظم الضرائب»⁽¹⁾، وكذلك فإن اخوان الصفا يضعون الفلاحة في الصدارة فيقولون «أما التي بالقصد الأول فتلاثة: الحرثة والحياكة والبناء»⁽²⁾، ومن هنا كان اهتمام أولي الأمر بالزراعة.

كذلك فإن التطور العمراني وتزايد السكان في المدن وما يتبع هذا من اشتغال بالمجالات الاقتصادية الأخرى، قد أوجد مستهلكين جددًا، ولم يعد الفلاحون ينتجون للاستهلاك المحلي مثلما هو الشأن في المجتمعات القبلية، بل أصبحوا يتوسعون في الانتاج لسد حاجيات المدن، وإن انفتاح باب التصدير هذا إلى المدن قد اسهم في الازدهار»⁽³⁾.

وقد ساعدت طبيعة بلاد المغرب الأوسط نفسها على هذا الازدهار فهي معروفة إلى الآن بمخصوبة تربتها وتنوعها بحيث تناسب مختلف أنواع المزروعات، أضف إلى هذا وقوعها في المنطقة المعتدلة الدافئة وإن امطارها هي امطار حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن العوامل المساعدة أيضًا التطور الحاصل في المجال الفلاحي فقد كان على الفلاحين أن يحدثوا ابتكارات وتدابير ووسائل جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على الانتاج الفلاحي، فعملوا دراسة للتربة واستعملوا أدوات جديدة لتسويتها، وعملوا على زيادة خصوبتها وحسنوا نظام الري، وكانوا على سبيل المثال — يزرعون كل شجرة مع صنفها ثم يراعون أن يكون الشجر الكبير مع الكبير

(1) أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 239 — 195.

(2) رسائل أخوان الصفا. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1376هـ/1957م، ج 1، ص 284.

(3) مورييس لومبار: الاسلام في مجده الأول ص 240، الحبيب الجناحاني المغرب الاسلامي الدار التونسية للنشر، تونس 1398هـ/1978م، ص 36.

والصغير مع الصغير، وكذلك كانت صفوفها منتظمة، وكانوا يلقمون الأشجار الى غير ذلك(1).

وقد أسهمت سياسة الدولة في احداث تطور وازدهار الزراعة، الا أنه الى جانب هذه العوامل، كانت هناك عوامل أخرى مثبطة وتعد من العراقيل التي تقف أمام تقدم الزراعة:

— الأزمات الطبيعية: وتتمثل في القحط والبرد والثلج والرياح والجراد والوباء والفيضانات وغيرها، فذكر الحقولي بخصوص تاهرت أنه «لم يجذب زرع ذلك البلد قط الا أن يصيبه ريح أو برد»(2).

وهي كما يصفها البكري «شديدة البرد كثيرة الغيوم والثلج»، ويذكر الدباغ أن «الحرث في الأراضي التي تأتي اليها الوديان فقير مأمون فإذا جاء زرعها في عام طيبا تبقى أعواما لا يجيء فيها الزرع طيبا في الأعم الأغلب فيفتقر الحارث فيها وقد خسر دنائير كثيرة بسبب الحرث فيها مرارا»(3).

— عدم الاستقرار وتواتر الفتن: فحينما تدور رحى الحرب لا تجد الأرض من يزرعها فتبور، وربما يلجأ أحد الخصمين الى اهلاك زرع خصمه انتقاما، فحينما اشتد النزاع بين الامام أبي حاتم وعمه يعقوب «فرغ من أيدي الناس الحرث والنسل»

(1) حول هذه المواضيع يمكن الرجوع الى كتب الفلاحة السابقة الذكر، ثم انظر:

Imammuddin: Some aspects...p.73, 81-82.

(2) الحقولي: وصف، ص 16.

(3) البكري: المغرب ص 67. الدباغ: ج 1 ص 232. وقال بعض الشعراء «من البحر السريع»

ما أعشن البرد وريحانه وأطرف الشمس بـ
تبدو من الضيف إذا ما بدت كأنما تنشر من تحت
فحسب في بحر بلا لجة تجري بنا السريع على السم
نفرح بالشمس إذا ما بدت كفرجة الدمى بالسبت
انظر البكري: للكان السابق ابن عفار البيان، ج 1 ص 25. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار
نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الإسكندرية في 1958 ك، ص
178، وكانت جبال الأوراس يقع عليها الثلج. وكانت تلمسان «باردة المشي لكثرة الثلج» وكان
محس عجيبة قرب مدينة الغدير «شديدة البرد والثلج» وقد أهلكت الريح مائة وخمسون شجرة من
ضيفة القاضي سحنون في ولاية افريقية. انظر القاضي عياض: تراجم، ص 126، الدباغ:

وقد اشار ابن حوقل الى أن تاهرت تغيرت «عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بثواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت⁽¹⁾». وقد تقبل هذه الفكرة منه بخصوص سنة أو سنوات لكنها لا تقبل كحكم مطلق.

ويمكن للدولة نفسها أن تشكل عقبة أمام الانتاج الزراعي، إذا اشتطت وبالغت في فرض الضرائب، دون أن تقوم بدورها في مساعدة الفلاحين كاصلاح الطرق والقنوات وحفظ الأمن وتقديم القروض الى غير ذلك، فذكر ابن خلدون في «المقدمة»: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حيثذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك» «وأضاف ابن أبي الضياف: «أن غالب أهل الفلاحة لا رزق لهم منها ورأس مالهم فيها آلات علاجها كاللدواب ونحوها، فإذا وقع الجذب وطولبوا بمقرمها اضطروا الى بيع الدواب والآلات فبقى المزارع لرعي السوائم ومبيت الوحوش⁽²⁾».

وقد تجعل الدولة أرضًا خضرًا، جرداء قاحلة بتهجير أهلها لاعتبارات سياسية، مثلما وقع لمدينة هاز التي كانت في عهد اليعقوبي قاعدة اماراة علوية، تغلب عليها الحسن بن سليمان، فتغيرت حالتها فوصفها ابن حوقل بأنها «قرية كانت قديمة عظيمة فخرت وهي في وقتنا هذا مفازة... وهو بلد يغلب عليه الرمل⁽³⁾».

.../...

معالم ج 2، ص 99 ونزل برد عظيم الواحدة منه وزن رطلا وأكثر قتل الطير والوحش والبهائم وكثيرًا من الناس وكسر الأشجار وأفسد الثمار سنة 339هـ، وفي سنة 342هـ، نزل برد كثير لم يعهد مثله كثرة قتل المواشي وأفسد الثمار وجاءت السيول عظيمة بجميع بلاد المغرب وفيها أهنًا كانت ريح شديدة هدمت المياهي، انظر: السلاوي: الاستقصاء، ج 1 ص 176.

(1) ابن الصغور: تاريخ الأكنة، ص 361، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 93.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 286، ابن أبي الضياف: انصاف، ص 132.

(3) اليعقوبي، وصف ص 12. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 885 - 86.

سياسة الدولة الزراعية:

يرى ابن خلدون «أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الزرائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الزرائع قليلة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة أن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الزرائع ويضيف أنه: «إذا قلت الزرائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتماد ويتزايد الحصول الاغبياط بقلة المغرم» (1).

وبالفعل، فإن الرستميين لم يفرضوا ضرائب على الناس إلا ما أمر الله به وأوجبه، وربما كانت الأهداف السياسية تتحكم إلى حد بعيد بالسياسة المالية، فإذا لم يكن للدولة مطامح سياسة وتوسع، لم تعد بحاجة إلى تكديس الأموال الحاصلة من الضرائب المتنوعة.

ويضيف ابن الصغير أن الرستميين اقتصرت جباياتهم على الصدقة والخراج والجزية، فكان أهل الصدقة — وهم المشرفون على جبايتها — يخرجون في أوالي الطعام فيقبضون أعشارهم — لا يظلمون ولا يظلمون كما يفيد أنهم كانوا يجبونها حبا، وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للفلاحين، ويبدو أن الإمام عبد الرحمن بن رستم قد ساهم في بعض المشاريع التي تخدم الزراعة، فذكر ابن الصغير أنه كان إذا فضل مال بعد دفع الرواتب «صرفه في مصالح المسلمين» فيكون قد ساعد الناس حتى تمكنوا من الشروع «في العمارة والبناء وأحياء الموات وغرس البساتين وأجرأ الأنهر واتخاذ الأرحية والمستغلات» (2).

ويمكن الأمانة بعده قد ساروا على هداه، لأن الشراة كانوا يراقبون تصرفات الإمام، فذكر ابن الصغير بخصوص الإمام أفلح أنه «لم يكن الشراة تطعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره» (3).

(1) ابن خلدون: نفس المصدر ص 279.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأمانة، ص 327، 324، وجاء في الأصل «الرحاء». ذكر ابن عذاري أن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب «أحدث بالفريقية وجوها من الظلم شنيعة منها أنه قطع العشر حبا وجعله ثمانية دنانير للفقير أصاب أو لم يصب من الظلم شنيعة منها أنه قطع العشر حبا وجعله ثمانية دنانير للفقير أصاب أو لم يصب» وأضاف بخصوص إبراهيم بن أحمد الأغلب أنه أراد أن يرضي العامة ويستميل قلوب الخاصة لهذا «أخذ العشر طعاما»، ابن عذاري: البيان ج 1 ص 131.

(3) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 333.

وقد ساعدت فترة الهدوء التي عاشها السكان طيلة حكم الائمة الرستميين تقريباً على اتساع الميدان الزراعي.

وقد خدمت التجارة والصناعة الزراعة، لأن الفلاحين بدأوا لا ينتجون للاستهلاك المحلي فحسب، بل وللتصدير أيضاً، كما أن فتح أبواب تاهرت أمام الناس على اختلاف مذاهبهم وبلادهم وأجناسهم أثر قدماً في ازدهار الزراعة، وهكذا ظهرت تاهرت في عهد اليعقوبي «جيلة المقدار عظيمة الأمر»⁽¹⁾، وهذا نفس ما يمكن أن يقال بخصوص الامارات العلوية.

ويختلف الأمر بالنسبة للفاطميين، فقد كانوا يرمون الى أهداف بعيدة وتتنظرهم مسؤوليات جسيمة⁽²⁾، فكانوا يدركون والحالة هذه أن الضرائب الشرعية لا يمكن أن تكفي لاعداد قوة جبارة تحقق تلك الأهداف، أو تفي بمتطلبات الجيش خاصة وان السكان ينتجون ما يسد حاجة البلاد أو يزيد قليلا بغرض التجارة، كما أن الشرع قد حدد أوجه انفاق الزكاة، وكانوا في نفس الوقت يدركون امكانية بلاد المغرب الاقتصادية لو أحسن استغلالها، بسبب خصوبة تربتها وقوتها البشرية، فانتهجوا سياسة في المجال الاقتصادي تختلف عن سابقيهم.

فهم قد أوجدوا ضرائب جديدة، واعطوا الضرائب الشرعية مثل الغنيمة تفسيراً خاصاً بهم مستندين الى قواعد شرعية، واعتمدوا الحزم والصرامة أساساً في سياستهم المالية.

-
- (1) اليعقوبي: وصفه، ص 13، المقدسي: احسن التقاسيم، ص 228.
(2) دخل الشاعر سعدون الوجيهني على عبيد الله الهندي فأثنىه أبياتاً منها. «من البحر الكامل»
هذا أمير المؤمنين تضعفت لخدمته أركان كل أمير
هذا الامام الفاطمي ومن به أمنت مفاربا من الخلدور
والشرق ليس لشامه وعراقه من مهرب من جيشه المنصور
حتى يفوز من الخلافة بالنسب ويفاز منه بعدله المنصور
القاضي النعمان: انتاج الدعوة. ص 255، وانظر القصيدة كاملة في: محمد الهلاوي: الألب بافرقية
في العهد الفاطمي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1986م، ص 36 - 37، ثم انظر قصيدة
للخليفة القائم الفاطمي في نفس المرجع، ص 98 - 99 ومنها:

فقد أزمعت عجلي اليكم مريمة
فجنداد هتي من جميع المنازل
فإن بها جوراً شديداً وفتنة
وكم جرعونا من مرارة لآكل
فسوى على اسم الله عجلي، وشمري
الى بابل حتى غل بابل

الآن أن استعمال هذا الأسلوب لا ينم عن ظلم بقدر ما ينم عن رغبة المنصور في ضبط الأمور والجد في العمل، وحين تدعو الضرورة فإن الفاطميين يعتمدون أسلوباً مخالفاً، فإن المعز الفاطمي ينصح صافي — والي قصر الافريقي — «أن يستعمل مع السكان اللطف والمدارة، وصحة العزم»، واستعمله مع أهل كتامة، فبعث المعز خفيفاً الصقلي الى شيوخ كتامة: «يا إخواننا قد رأينا أن نفذ رجالاً الى بلدان كتامة يقيمون بينهم وبأخلاق صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها عليهم في بلادهم فإذا احتجنا اليها انفذنا خلفها فاستعنا بها على ما نحن في سبيله»⁽¹⁾.

ومن أجل ضبط الموارد المالية، فقد أقام الفاطميون دواوين متعددة متخصصة، فجعلوا ديواناً للخراج وديواناً للضياع وآخر للمظالم وآخر للمحاسبة وفوق هذا كله، كان الفاطميون يثبون عيونهم على ولائهم وعملهم لئلا يظلموا الرعية، فإن القاضي النعمان يذكر للخليفة المعز الفاطمي: «لا تدع مع ذلك تفقد أعمالهم وبعثه العيون عليهم من أهل الأمانة والصدق فإن ذلك يزيدهم جدّاً في العمارة ورفقاً في الرعية وكفّاً عن الظلم وتحفظاً من الأعوان»⁽²⁾.

وقد توخى الفاطميون العدل، ويبدو أنهم كانوا لا يتساهلون في أمر فرضوه ولا يؤجلون فإن المعز الفاطمي كتب الى جوهر: «أمرنا أصحاب الدواوين الا يقبلوا من العمال الا اتصال مال كل سنة عند انقضائها فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز وتلافي النظر في الأول أحق من النظر في أديار الأمور»⁽³⁾. وبلغ من حزم الفاطميين أنهم لم يتنازلوا عن مغرم من المغارم بأية حال من الأحوال، فلم يفتح «السلطان قط فيها باباً من التخفيف لولد من أولاده ولقائد من قواده» وبالفعل حين امتحن أبو جعفر أحمد بن زيادة بمغارم السلطان الحادثة على أهل الضياع انكشف واكب عليه الغرم والاقلال وتكاملت عليه مع ذلك المغارم فلجأ بنفسه الى محمد بن أحمد البغدادي

(1) الجوزري: نفس المصدر، ص 94، ابن أبي الصيف: الخفاف، ص 161، كان أبو عبد الله الشيعي قد ترك الأموال في أيديهم تطبيقاً لحاظهم، القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص 127.

(2) القاضي النعمان: دعائم الإسلام، ج 1، ص 361، ولي أبو القاسم بن القديم ديوان الخراج في عهد عبيد الله المهدي وولي خليل بن أسحق ديوان المحاسبة، ابن عذاري: المصدر السابق، ج 1، ص 215، النعمان: افتتاح، ص 278.

(3) الجوزري: سيرة جوهر ص 96. في هذا حث الفلاحين على العمل ويصل الفاطميين مال مصبوع.

متوسلا به الى عبيد الله المهدي، فلم ينفع هذا التوسل في اعفائه من المغرم، لكنه افاده في حصوله على صلة من الخليفة أخذها فدفعتها لصاحب ديوان المغارم.

ويبدو أن الفاطميين كانوا يتركون بعض أموال الخراج بأيدي الفلاحين شريطة أن يحضروها متى طولبوا بها لصرفها في سنين القحط والأزمات وتسمى هذه المبالغ «بقايا» أو «فضل» فيذكر ابن عذاري انه في سنة 305هـ أخذ اهل الضياع بأعمال افريقية بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقييط، فمن المرجح أن هذا المغرم كان بقايا مرت عليها فترة طويلة، وان الفلاحين لم يحتفظوا بها فارتأوا مغرمًا، بل يبدو أن الفاطميين أمام ظروف معينة يضطرون الى اسقاط الخراج، فذكر الدباغ ان المنصور الفاطمي «لم يزل على الحالة الحسنة من العدل والعفو والحلم واسقط الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم» (1).

وإذا كان نظام التقييل قد عرف بأنه نظام يحفف بحق الفلاحين، فإنه كان على صورة أخرى في عهد الفاطميين، فإنهم قد طبقوا هذا النظام على بعض مناطق المغرب، فكان جعفر بن علي متقبل المسيلة في عهد المعز الفاطمي، ولم يتم جعفر هذا بظلم الناس وابتزاز أموالهم لجمع مبلغ الضمان، بل أنه حين أحسن بمعجزه عن جمع المال، ارسل كتابًا الى الخليفة الفاطمي «يصف دخل البلد، وانه ينصرف وتافه يسير بالاضافة الى ما أعطي فيه من الزيادة». ويضيف أن البلد لا يفي بما ذكر ولكنه يبذل مجهوده ويستفرغ وسعه وطاقته (2). وهو بهذه الرسالة يطلب تخفيض مبلغ التقييل، فجاءه الرد «والله الذي لا اله الا هو لقد بذل لنا فيه جماعة من الأولياء، والعبيد سبعين ألف دينار في السنة وأقل وأكثر فرفضنا اقوالهم ولم نغير نعمتنا عنده ظنًا منا بأنه يفي بدون ذلك فلو علمنا

(1) الدباغ: معالم، ج 1 ص 26، ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 182.
جاء في خطبة المنصور الفاطمي: «فقد ترك الأمور لعزه الله ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية وهي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، من العشر، والصدقات وجميع اللوازم وفضل ذلك بجميع الناس مسلمهم وذنبيهم رفقًا بهم وعونًا لهم على عمارة ارضهم وبوادعهم قليلًا الشاهد الغائب وليرجع كل بدوي منكم الى بادعته بلا مرزقة عليه ولا كلفة ثم أنه لا يؤخذ منكم في اقبال السن الا العشر والصدقات... قرأ الخطبة جعفر بن علي في يوم الجمعة 14 محرم 335هـ بجامع القروان. انظر: محمد الميلاوي: الأدب بالقرنية في العهد الفاطمي ص 154 — 155.
(2) الجوزري: سورة جوزر، ص 141.

ان مقدار دخل البلد على ما ذكر جعفر — في كتابه — ثم سألناه عنه وحاسبناه عليه، فلا جعل الله لنا رزقاً غيره⁽¹⁾. فلو كان بإمكان المستقبل ابتزاز أموال الناس ما احتاج جعفر الى رفع الكتاب الى الخليفة وعليه فإن بذل المستقبل جهده وطاقته تعني قدرته على حث الفلاحين وتشجيعهم على العمل الفلاحي، وقدرته على استغلال الأرض، وعلى هاتين الركيزتين يعتمد توفير مال الضمان.

وقد كان حزم الفاطميين هذا وتشددهم في جباية الأموال مدعاة لالحاق القيسة والظمن في نظامهم المالي ووصفهم بالظلم، ووصية المعز الى بلكين حين عزم على الرحيل الى مصر توحى بهذا الوصف، وما جاء فيها ولا ترفع الجباية عن أهل البادية⁽²⁾. وقد دحض ابن أبي الضياف هذا الاتهام وكشف سر سياسة الفاطميين وخاصة موقفهم من أهل البادية فذكر أن تلك الوصية كانت لأن «أهل البوادي لولا الجباية ما عمروا أرضاً ولا سعوا في تكسب لما في طباعهم من الدعة وأرزاقهم في ظل رماحهم وليلجئهم بذلك الى الأبنية من القرى والمدن وهو إنما أوصاه بعدم المسامحة في الجباية التي هي الأموال لا بالظلم والأخذ الويل⁽³⁾».

وعليه بات من المرجح أن الفاطميين كانوا حريصين على فرض حياة الاستقرار على القبائل الطاعنة للاستفادة من طاقاتها البشرية في اصلاح الأرض واستغلالها، وحريصين على حث الفلاحين على زيادة انتاجهم، وبالتالي زيادة دخل الدولة وربما في اطار هذا الباب تم احياء مدن وبناء أخرى جديدة في العهد الفاطمي.

(1) نفس المصدر، ص 130.

(2) ابن أبي ديار: المؤنس في اخبار افريقية وتونس. تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس 1967 ص 75. ابن أبي الضياف: انحاف، ص 166. وعن وصف سياستهم المالية بالظلم انظر: مرمول: السياسة الناعلية للخلافة الفاطمية. مجلة الاصاله، نوفمبر 1977. وردت الوصية عند الدرجيني بصورة أخرى «قال له: اشغني في أولاد المجوس زينة ومزاته، واعلم اني قد تركت لك بالقرية مائة الف منزل فمتى همت بمحاربة علو فاجعل على كل منزل فارساً واحداً...»

انظر: الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب. ج 1. ص 138.

(3) ابن أبي الضياف: انحاف ص 166.

وقد وضع القاضي النعمان دستورًا جبايًا للفاطميين جاء فيه «تعاهد أهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فإن في صلاحهم صلاح من سواهم... فليكن نظرك في عمارة ارضهم وصلاح معاشهم أشد من نظرك في زجاء — جباية — خراجهم فإن الزجاء لا يكون الا بالعمارة» وأضاف «فإن شكوا اليك ثقل خراجهم أو علة دخلت عليهم من انقطاع شرب أو فساد أرض غلب عليها غرق أو عطش لو آفة مجحفة خفت عنهم... وأمر بالمعونة على اصلاح ما كان من أمورهم فيما لا يقوون عليه»⁽¹⁾. ومن المرجح أن الفاطميين لم يكونوا في غفلة عما ذكره القاضي النعمان بقوله: «أن عمران البلاد انفع من عمران الخزائن لأن مادة عمران الخزائن انما تكون من عمران البلاد».

ويدو أن الزيريين قد ساروا على هذه السياسة الفاطمية، «فإن بلكين الزيري قد قبل الالتزام بوصية المعز الفاطمي له، وهي التي كان رفضها جعفر بن علي، وقد استلم أبو الحسن ابن البوي سنة 379هـ أمور افريقية» فكان أهل الحاضرة معه في أمن وعافية وأهل البادية في عذاب وحرمان⁽²⁾. ولا تؤخذ هذه العبارة على ظاهرها لأن ما يتعلق منها بأهل البادية يخضع لوصية المعز الفاطمي وينبغي عليها.

كما أن المنصور الزيري ترك «البقايا للرعايا»⁽¹⁾. سنة 382هـ وهو ما فعله من قبل المنصور الفاطمي، وقد كان لهذه السياسة نتائجها وثمارها فاشتهرت بلاد المغرب الأوسط ببساتينها وحقولها وزراعتها المختلفة ناهيك عن الأموال التي تكسدت في خزائن الدولة والتي ظهر منها محملا مع الفاطميين الى مصر، وهذه السياسة هي التي مكنت المنصور الزيري أن يرسل هدية الى مصر سنة 374هـ وقيمتها ألف ألف دينار.

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1 ص 362.

(2) ابن عفار: البيان، ج 1، ص 245.

(2) نفس المصدر. ج 1، ص 246، «أما السلاطين الجورة فهم الذين تغلبوا على الناس لا يراعون شرعا ولا يدعون اليه ولا يعملون به وعطلوا الركاة والصلقات والمشور والخراجات... كولا بلكين بن زيري انظر. الورجلاني: الدليل والبرهان. للطبعة البارونية 1306هـ القاهرة، ج 3 ص 46 — 47 ويعتبر هذا حكم الاباضية.

الحاصلات الزراعية:

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بحاصلاتها الزراعية المتنوعة والوفيرة حتى أن ابن حوقل أشار الى أن ما حادى أرض إفريقية الى آخر أعمال «طنجة فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياح والمياه» وأشار ابن خرداذبة في وصفه للمناطق الممتدة بين تاهرت وتلمسان الى أنها «عمران كلها»⁽¹⁾.

وحقاً فقد كانت بلاد المغرب الأوسط وفيرة الانتاج الزراعي، فإن ابن الصغير يشير الى «بساتين قد غرست» في تاهرت وذكر منزل محمد بن حماد الذي «جمع الأشجار والأنهر والمزارع» وأشار ابن حوقل — وهو الذي وصف أهلها بالفقر — الى أشجار وبساتين تاهرت ثم أردف قائلاً: انهم يكثر عندهم «ضروب الغلات» وهذا يتفق وما ذكره العزيزي من أن تاهرت «بها البساتين الكثيرة المؤنفة والفواكه الحسنة والسفرجل الذي ليس له نظير طعماً وشماً» وبناء على ما ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» فإن هذه «البساتين كثيرة، فيها جميع الثمار» وقد عبر المقدسي عن إعجابه ببساتين تاهرت في عبارة أدبية فذكر أنها «التفت بها الأشجار وغابت في البساتين»⁽²⁾.

ويظهر أن تلمسان لم تقل شهرة زراعية عن تاهرت فوصفها ابن حوقل بأن «غلاتها عظيمة ومزارعها كثيرة» كما أشار البكري الى أشجارها وفواكهها وذكر الإدريسي بشأنها أنها «وما جاورها من المزارع كلها سقي وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة وخيراتها شاملة» ويصفها صاحب كتاب «الاستبصار» من جهته أنها «كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة الخيرات والنعم» والى الجنوب منها قلعة ابن الجاهل وهي «كثيرة الثمار».

وكانت وهران كذلك، فوصفها ابن حوقل انها على «واد عليه بساتين وأجنة كثيرة فيها من جميع الفواكه» وأشار البكري الى أنها «ذات مياه سايحة

(1) ابن حوقل: صورة، ص 83، ابن خرداذبة: المسالك، بغداد 1989، ص 88 ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ليدن 1302هـ/1885م ص 80.

(2) الأسطخري: المسالك والممالك، القاهرة، 1981هـ/1961، ص 39، الفلقشندي: صبح الأعشى ج 5، ص 111، البكري: المغرب، ص 67، المقدسي: أحسن التقاسم، ص 228، ابن حوقل، صورة الأرض، ص 86.

وأرجاء ماء وبساتين» ويكاد الرحالة يجمعون على أن وهران «كثيرة البساتين والثمار»⁽¹⁾.

ويشير الرحالة الى فواكه وبساتين افكان — فكّان — فيذكر ابن حوقل أن لها فواكه، ويضيف المقدسي أنها «ذات بساتين» وقد أعجب الادريسي بفواكهها فذكر أن لها «فواكه كثيرة» ويفهم من البكري أن بعض بساتينها كانت منتشرة على نهرها فذكر أن بقبليها نهرًا «عليه الإرجاء والبساتين من كلا ضفتيه».

وذكر ابن حوقل نس، فأشار الى أن «بها فواكه حسنة» وصفها الادريسي أن «بها من الفواكه كل طريفة» وأضاف أن «بها فواكه وخصب ولها اقليم واعمال ومزارع» وكانت مدينة الخضراء التي يرى صاحب كتاب الاستبصار «انها سميت الخضراء، لكثرة بساتينها» «لها ناحية خصبة ولها فواكه» فكانت في عهد اليعقوبي «يتصل بها مدن كثيرة وحصون وقرى ومزارع»⁽²⁾.

وكانت مستغاثم ذات بساتين، فقال فيها القلقشندي أنها «زكية الزرع والضرع» وكان حصن هنين أكثر الحصون «بساتين وضروب ثمر» وكانت قلعة هواره — غربي مستغاثم — في جبل خصيب فيه بساتين وثمار وأشجار ومزارع، وكانت مدينة جراوة أبي العيش تحيط بها «بسايط عريضة للزرع والضرع» وكانت مدينة وجدة قد «أحدقت بها البساتين وهي كثيرة الأشجار والفواكه، طيبة الغذاء، جيدة الهواء، وعبر صاحب «كتاب الاستبصار» عن وفرة خيراتها بأنها «كثيرة البساتين والجنات والمزروعات».

وكانت ترنانا لها بساتين كثيرة، وذكر ابن حوقل بشأنها أن لها «فواكه واسعة عظيمة» وللمدينة حصن تاونت «له بساتين وشجر كثيرة يحمل من زيب تنه الى ما يليه من النواحي» وكانت تاتانلوت ذات أجنة وفواكه وكانت عين

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 — 79، مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص 134، 176. الادريسي: صفة، ص 80 — 94.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 — 78، المقدسي: المصدر السابق، ص 229، اليعقوبي: وصف، ص 13، البكري: المغرب، ص 61، 75، 79، الادريسي: المصدر السابق، ص 82 و83، 84.

الصفصاف «بها فواكه كثيرة وزروع ونعم دائرة» فكانت المزارع منتشرة على ضفاف نهر سطفيسف خاصة في موضع يسمى المهماز(1).

وكانة تاجنة «لها فواكه» ويبدو أنها أخذت اسمها لتشبيها بالجنة في وفرة خيراتها وتنوعها، ويصف اليعقوبي مدينة بلل بأنها «لها مزارع وقرى وعمارات وزرع وأشجار» وكانت مدينة شلف ذات «نهر وشجر ومزارع» ومثلها كانت معسكر كما كانت مدينة العلويين «ذات أجنة» وعلى نهر لها عليه «فواكه عظيمة» وهو نهر سي بن دمر عليه بساتين كثيرة ويصفها الادريسي بأن بها «جنان فواكه فاضلة وخيراتها شاملة» وكذلك كانت الغزة على نهر شلف «كثيرة البساتين ولها مزارع» وكانت دارست — مرحلتان شرق تاهرت — «زراعتها كثيرة ومواسيها عامة»(2). ولمدينة بني واريغن كروم وجنان — وكان لمازونة أنهار ومزارع وبساتين، بل كانت بناء على وصف الادريسي لها: من «أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا» وكان جبل توجان ذا بساتين؛ وكذلك ابن عجب كثيرة الزروع، وقرية ابن ماما لها واد عذب عليه مزارع وغللات، ويصف ابن حوقل برشك بأن بها «فواكه حسنة غزيرة» «ولهم من الزرع والحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم» ومثلها كانت شرشال(3).

ويصف اليعقوبي متيجة بأنه «بلد زرع وعمارة» وقد أشار المقدسي الى كثرة بساتينه وتقوم فيه مدينة قزرونة وهي على نهر عليه «البساتين ولها مزارع ومسارح» ويصف الادريسي قرية مرسي الدجاج بأن لها أرضا «ممتدة وزراعات متصلة واصابة اهلها في زرعهم واسعة وحنظتهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بها كثيرة» وكانت مليانة كريمة المزارع ولها نهر يسقى أكثر مزارعها وحدائقها

(1) ابن حوقل: صورة، ص 88، البكري: المصدر السابق، ص 142.80.69. الادريسي: المصدر السابق، ص 83،80، ابن عذاري: البيان، ج 1 ص 196، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 178.177.

(2) اليعقوبي: المصدر السابق، ص 14، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89.86، المقدسي: المكان السابق، البكري: المغرب، ص 148.71، الادريسي: المصدر السابق، ص 87.83.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 101، 77، 86. الادريسي: وصف، ص 87 وهو ينقل حرقيا عن ابن حوقل.

وجناتها، ولها بساتين فيها جميع الفواكه ومزارع واسعة. وكان سوق كرام في عهد اليعقوبي «بلد زرع» وكذلك كان في عهد ابن حوقل، ومثله كان حصن مصادف بن جرتيل، فقد وصفه اليعقوبي بأنه «بلد زرع وحواش» وأضاف ابن حوقل انه «قرية كبيرة كثيرة الزرع»⁽¹⁾.

وكانت هازبلد عمارة وزرع وضرع، وان وصفها ابن حوقل بعد ذلك بأنها خربت — كما سلف — وكانت ريفعة «ذات فواكه واجنة ومزارع، ولها أرض متسعة وحروث ممتدة، وفواكه وبساتين» وكذلك كانت المسيلة «عمارة في بسيط من الأرض ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج اليه» وكان ابن حوقل قد وصفها في عهده انها ذات «كروم واجنة كثيرة تزيد عن حاجتهم» ويؤكد البكري هذا الوصف، فيذكر «حولها بساتين كثيرة» وكانت أشير «كبيرة البساتين والزروع... وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة».

ويصف البكري قلعة ابي طويل بأن فواكهها كثيرة وأضاف انها كثيرة الى حد الرخص؛ كما أن الادريسي أشار الى أنها «بلاد زرع وخصب» وانها من أعم البلاد فواكه وخصبا⁽²⁾.

وكانت مدينة الغدير — غديروروا — في فحص لمعجسة «كثيرة الزرع» وهي مدينة حسنة «ولأهلها مزارع وأرضون مباركة والحراث بها قائم الذات»، ويصف اليعقوبي ميله بأنها «بلد عامر كثير الأشجار والثمار» وكان حصن تأكلات — قصور حسان — به فواكه ولحوم كثيرة، رخيصة وبساتين وجنلت، كما كانت سطيف كثيرة المياه «والشجر المثمر بضروب من الفواكه».

وكذلك كانت بجاية لها بواد ومزارع وسائر الفواكه بها، وكانت تادلس بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد مثله،

(1) اليعقوبي: صفة، ص 12، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 86.87.89. البكري: المغرب ص 65، الادريسي: وصف، ص 84.89. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 132.171.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85، البكري: المصدر السابق، ص 59، الادريسي: المصدر السابق، ص 85.91.86.89. مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 172.

وكانت جبال الرحمن «كثيرة الثمار والأنهار وفيها مزارع كثيرة» وكذلك كانت مقرة «فيها مزارع» و«نقاوس فيها» «أجنة عظيمة وبها جميع الفواكه» وكانت طينة «كبيرة البساتين والزروع وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة» وكذلك كانت تبسة على نهر «كثير الفواكه والأشجار» ويشير ابن حوقل الى ما في بونة من «خصب ورخص وفواكه وبساتين» (1).

وقد وصف أبو الفداء مدينة طينة — ربما نقلا عن العزيزي — انها «كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع» كما يصف بسكرة — نقلا عن أبي سعيد — ب«انها ذات نخيل وزروع كثيرة» (2).

ومما تجدر ملاحظته أن ما ذكر آنفاً هو عبارة عن اشارات عابرة الى وفرة الخيرات في بلاد المغرب الأوسط، وهذه المدن التي ذكرناها هي صورة عن غيرها من القرى والمدن في البلاد، وقد كانت هذه البساتين والمزارع تحتوي على المحاصيل التالية ومن أهمها:

— القمح والشعير: تقوم زراعتها بشكل واسع لأنها المادة الغذائية الرئيسية، فمنهما كان خبزهم ومن جهة ثانية فإن هذين النباتين لا يحتاجان الى امطار غزيرة ولا يتطلبان أعمال الري وهذا ما ييسر أمر زراعتها في كل مكان، كذلك فهما بالامكان تخزينهما.

وإذا كان الرحالة قد أهلوا ذكر زراعتها في بلاد المغرب الأوسط، فذلك ضمن اهتمام الحياة الاقتصادية بصفة عامة، ولأن زراعتها تعتبر أمراً مفروغاً منه بدافع ضرورة العيش، وعلى أية حال، فقد أشار ابن حوقل الى بونة فذكر أن «القمح بها والشعير في أكثر أوقاتها كما لا قدر له» ثم أشار الى رخص الأسعار في مرسى الدجاج الذي ذكره الإدريسي بخصوص أهله أن «حنتطهم مباركة» وأضاف بخصوص برشك أن لأهلها من «الحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم» وان أهل وهران «غلاتهم من القمح والشعير» وكانت طينة «كثيرة البساتين والحنطة والشعير وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة»، وحين يذكر ابن حوقل

(1) اليقوتى: المصدر السابق، ص 11، ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 85، الإدريسي: المصدر السابق، ص 92، 93. مؤلف مجهول: للمصدر السابق، ص 167. أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 141، باريس، دار الطباعة السلطانية، 1840م.

(2) أبو الفداء: المصدر السابق، ص 139.

مسيلة يشير الى أن من غلات اهلها الحنطة والشعير، واكتفى عند ذكر تاهرت ان اهلها يكثر عندهم «ضروب الغلات»، وكانت نمرودان — مرحلة من تيجس — «بلد قمح وشعير» كما كانت دكمة — من أرض كتامة — غلاتها «من القمح والشعير وافرة»⁽¹⁾.

وأفاد الادريسي في الكشف عن حقول القمح والشعير، فذكر أن بحاية لها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيران» وكان سكان جزائر بني مزغنة «زراعتهم الحنطة والشعير» وكان أهل قصر القلوس «غلاتهم من القمح والشعير» وقلعة بني حماد «حنطتها رخيصة» دليل على وفرتها، وكانت تنس «بها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة» ولأهل شرشال «من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد عن الحاجة»، وكانت قرية ابن ماما «اصابتها في الحنطة كثيرة» وكذلك فحص زيدور الممتد بين تلمسان وارشكرول، فقد كان صالحا «لحرث القمح وهو مبارك مشهور بالبركة»⁽²⁾.

وقد عبر الادريسي عن وفرة القمح والشعير في مناطق السهول المرتفعة حين ذكر قسنطينة، وان حنطتها تخزن في المطامير مائة عام، وأنه يوجد مطمورتان وثلاثة وأربع في كل دار، ومثله فعل القلقشندي بخصوص مستغانم، وأشار الدرجيني من جهته الى القمح في تاهرت حين ذكر سفر أبي مرداس الى تاهرت فكان «إذا قدم تاهرت فحصد الناس زرعهم ولقط اللقاطون السنابل التي تبقى بعد اللقاطين ورعي المواشي تعقبهم أبو مرداس فيلقط ما يقوم بقوت عام»⁽³⁾.

ويبدو أن زراعة الحنطة كانت واسعة حقاً بسبب استعمالها المتعددة مثل تحضير الخبز، وبعض أنواع الطعام والحلويات، وقد ساعدت قابليتها للتخزين على أداء هذا الغرض، فإذا كان القمح يمحث في مطامير قسنطينة مائة سنة — كما سلف — فإنه يمحث ست سنوات في مطامير مستغانم، ذكر الادريسي أن الحنطة تخزن في قلعة بني حماد «فيبقى العام والعامين لا يدخلها الفساد ولا يعتريها التغير»⁽⁴⁾. وربما لهذه الأهمية أشار ابن عبدون الى أن الحنطة

(1) نفس المصدر، ص 77، 78، 83، 86، 88.

(2) الادريسي: صفة، ص 83، 86، 87، 89، 90، ابن حوقل: صورة، ص 78، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 134.

(3) للدرجيني: طبقات، ج 2، ص 293. الادريسي: صفة المغرب، ص 95 — 95.

(4) الادريسي: المصدر السابق، ص 91.

«تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدائن والرجال ويبطالها تفسد الأحوال وينحل كل نظام».

ويرى الدمشقي أن الخنطة تختلف عن بعضها البعض ، وإن الصالح للخنز منه «ما كان اسمر لونا وأصلب جسما أو ما كان عدياً أو في مواضع جبلية وما كان منه غير معسوب — مكسر — وقد كمل سمته واحكم جفائه وأقام في بيئته» ويرى ضرورة توفر بعض الشروط في الخنز، فيكون «ناشفاً وحيطانه وأرضه ناشفة من البلل والنداوة فإن كانت أرضه مبلطة فهو أفضل» ويبدو أن بعض المطامر كانت تتسع المظمورة منها الى مائتي قفيز. ويرى — الدمشقي — ضرورة جعل السناير ومصادد الفئران ووضع أدوية لقتلها مثل الحريق الأسود، والزرنيخ والمرتك. (1).

وفي أحيان أخرى يلجأ الناس الى تخزين الدقيق في خواني تكون في ناحية من نواحي المنزل. (2)

وقد كانت هذه الوسائل من مطامير وخواني وجواني معروفة في بلاد المغرب الأوسط، فقد عثر جورج مارسى G.Marçais على عدد لا بأس به من المطامير في مدينة تاهرت (3) وذكر ابن الصغير الأهراء حين أشار الى الامام عبد الرحمن بن رستم إذ أنه «أمر بإحصاء ما في الأهراء من الطعام».

ويبدو أن سكان بلاد المغرب الأوسط كانوا كثيرهم من سكان بلاد المغرب يعرفون أكل القمح فريكا، ويظهر هذا من عبارة للزركشي، «أكل القمح فريكا» (4).

وكانت عملية الحصول على القمح الصافي تمر بعدة مراحل، فيحصد الزرع ويلقى أغماراً على الأرض، ثم تجمع هذه الأغمار وتحمل على الحيوانات

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة. تحقيق البشري الشوديحي، مطبعة الغد — الإسكندرية. 1397هـ/1977م. ص 49، الدباغ: معالم، ج 2 ص 344.

(2) تاريخ البولين. تونس، 1289هـ/1872م. ص 45. الدرجيني: طبقات ج 2. ص 414. ابن حناري: البيان ج 1 ص 123.

(3) الحشني: قضاء قرطبة، ص 74.

(4) بوروية رشيد: الفن الرستمي بآهت وصدرانة، مجلة الأصالة، ع 41، الجزائر 1977، ص 184. Bourouiba Rachid: «Tihert à l'époque rostémide.» Algeria-Actualité. N° 495 de 1975.

G.Marçais et A.Dessus-Lamar: Tihert, Tagdemt. R.A.1946.

كالجمال الى البيادر أو الأندر، حيث تقوم الدواب كالبحر بدرسه، فذكر الزركشي أن القمح «إذا حصد جمعت الأغمار» وذكر الدرجيني بخصوص رجل يدعى ابا صالح انه «كان في أيام الحصاد يحمل الزرع الى الأندر على ناقة له»، وكان أبو عبد الله الشيعي عند دخوله أرض كتامة قد «مر في الطريق بأندر والبقر فيه تدرس الزرع».

— يقول: ذكر الادريسي مسيلة وأشار الى أن «لاهلها بقولا» على أن هذه المزروعات كانت تعم أرجاء المغرب الأوسط، وذكر ابن بصال من يقول التي كانت معروفة: اللفت والجزر والفجل والثوم والبصل والكراث والكرنب والقرنيط والاسبناخ والسلق والخس وغيرها، ويذكر ابن فضل الله العمري هذه الخضار نفسها ثم يضيف اليها مثل الباذنجان والبقلة والملوخيا والخيار والقثاء واللويا والهيلون والصعتر وغيرها، وقد أشار القاضي عياض الى وجود الخرشف في الأندلس مما يرجح وجوده في بلاد المغرب الأوسط أيضًا، وقد ذكر الادريسي البصل في بني واريقن وذكر القاضي عياض القرعة والبسباس وهذا الأخير هو الرازيانج عند أهل المغرب والأندلس، وذكر ابن خلدون من جهة الفول والكرنب والخس واللفت والقثاء والفقوس وغيرها عند اشارته الى حصار المرينيين لمدينة تلمسان، ويبدو أن الرحالة كانوا يكتفون عند ذكرها بذكر الجنان أو المزرعة أو البستان هرويًا من تعدادها(1).

القطاني: لم يرد لها ذكر في كتب الرحالة بخصوص بلاد المغرب الأوسط، لكن هذا لا ينفي وجودها، فقد ذكر الحموي أن باجة «بها حمص وفول» ويشير ابن حوقل الى وبرة القطاني في مدينة البصرة — بصرة المغرب — ويذكر ابن بصال من القطاني: الحمص والفول واللويا والعدس والجلبان والسمسم —

(1) الادريسي: صفة، ص 84، 86. ابن بصال: كتاب الفلاحة. ص 1411 — 161. وكان يستخرج من بنور الفت والجزر زيتا للصليح، انظر: ناصر خسرو: سفرنامه، ص 105، القاضي عياض: ترتيب ج 3، ص 501، ابن فضل الله العمري: وصف إفريقيا والأندلس. نشر: حسن حسني عبد الوهاب. مطبعة النهضة — تونس، بدون تاريخ. ص 5.

الحلجان — وغيرها. ويمكن ترجيح اهتمام السكان بزراعتها لأنها تحفف فتخزن لتستعمل في باقي فصول السنة(1).

— اللوز: أشار القاضي النعمان الى «جنان لوز على طريق الأربس شقبنارية» كما أشار الرحالة الى وجوده في تونس، وهذا يعني وجوده أيضًا في بلاد المغرب الأوسط، وكان من النوع السهل الكسر وهو ما يعرف باللوز الفريك، وتأتي أهمية اللوز في انتاج بعض الحلويات خاصة(2).

— الجوز: كان جبل تلمسان «شجرة الجوز» وكانت مستغاث بها شجر الجوز على كثرة، وكذلك كانت سطيف بها الجوز الكثيرة ومنها ما يحمل الى سائر البلاد، ويصف الادريسي جوزها بأنه «بالغ الطيب حسن ويباع بها رخيصًا» واشتهرت نقاوس بالجوز حتى لفت نظر المقدسي بكثرتة وهو الذي اغفل ذكر المزروعات، ويشير البكري الى أشجار مدينة تبسة «ولا سيما الجوز فإن المثل يضرب بجلالته هناك وبكيره وبطيئه»، كما أشار بوروية رشيد الى وجود الجوز في بجاية وجيجل ومن المرجح وجوده في مناطق أخرى من بلاد المغرب الأوسط(3).

— البطيخ: وردت اشارات تفيد في الكشف عن وجوده في ولاية افريقية والمغرب الأقصى والأندلس، وعليه فقد كان موجودًا أيضًا في هذه البلاد — المغرب الأوسط — وكانت منه ستة أنواع، ويعرف هنا بالدلاع(4).

(1) الحموي: معجم، ج 2، ص 25، ابن حوقل: صورة، ص 81، ابن بصال، المصدر السابق ص 109 — 114.

(2) القاضي النعمان: افتتاح، ص 204، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 121، الحموي. المصدر السابق ج 2، ص 433. وعن زراعة اللوز. انظر: ابن بصال: المصدر السابق، ص 71.

(3) الفلقشندي: صبح الأعشى. ج 5. ص 111، 150، المقاسي: احسن التقاسيم، ص 230 البكري: الغرب، ص 76، 145. الادريسي: صفة، ص 98.

(4) ذكر ابن الآبار ادريس الأول «مات مسموما في بطيخة» انظر الحلة السراء ج 1 ص 53. ابن فضل الله العمري: المصدر السابق. ص 5. كان أفضل الأنواع المنة هو الفلسطيني ثم السدي، انظر

Imammuddin: Some Aspect...P.85.

— الرمان: كان الرمان يوجد في سجلماسة وفي نكور حسبما أشار إلى هذا المقدسي والبكري، وهذا يعني وجوده في المغرب الأوسط، وبالفعل فإن مدينة تلمسان تشتهر برمانها(1).

— الاجاص: يفيد ابن البيطار أن الاجاص كان يسمى «عيون البقر» في بلاد المغرب والأندلس، وهذا على الأقل يدل على زراعته في بلاد المغرب الأوسط(2).

— الكمثرى: أشار البكري إلى زراعته في نكور، وذكره ابن أبي زرع ضمن فواكه فاس، ويبدو أن الناس كانوا يحفظونه أو يجيدون تخزينه فإنه يشير إلى أنهم يأكلونه صيفا وشتاء.

— البرقوق: ورد ذكره عند ابن أبي زرع وعند ابن بصال وهذا يدل على زراعته في بلاد المغرب عامة ويرى بعض المؤرخين أن هذه التسمية تعود إلى أصل يوناني «بركوكا» وفي اللاتينية «بريكوك» Praecox ومنها انتقلت إلى اللغة الأرامية «برقوقيا» وإلى اللغة العربية «برقوق».

— المشمش: ذكر القلقشندي أن مدينة مستغانم «مشمشها يقارب في الحسن مشمش دمشق» كما ذكر ابن البيطار أن البرقوق «يقال على المشمش ببلاد المغرب، والأندلس»(3).

(1) ابن خلدون أبو زكريا: كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد. نشر وتحقيق الفريد بل — 1903. الجزائر، ص 10، المقدسي: احسن التقاسيم؛ ص 231.

H.R. Idris: La Berbérie Orientale T.2.P.630

وعن غرسه: ابن بصال: كتاب الفلاحة. ص 61. وعن طريقة تصبيره: أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 57.

(2) عن الخوخ: البكري: المغرب، ص 76.62. وعن الاجاص: ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 144 ويذكر ابن فضل الله العمري الاجاص وعين البقر كلا على حدة كفاكيتين مختلفتين. وعن زراعتهما انظر: وصف لفرطقة والأندلس، ص 67، 69.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 23. ابن بصال: المصدر السابق، ص 68. سجيرد هونكة: خمس العرب تسطع على الغرب، ص 470. القلقشندي: صبح الأعشى ج 5، ص 130. ابن البيطار: المصدر السابق ج 1، ص 89. وعبر الشاعر ابن رشيق القيرواني عن إعجابه بالمشمش في قصيدة: انظر: بوروية رشيد الدولة الحمادية، ص 172.

— السفرجل: اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بالسفرجل، فأشاد به الرحالة وبجودته، فذكر ابن حوقل أن مدينة تنس بها من «السفرجل المعنى مالا أزال احكيه لحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته» ويوافقه الإدريسي في هذا الوصف، فيذكر أن سفرجلها «الطيب المعنى ما يفوت الوصف في صفته وكبره وحسنه» كما ذكر ابن حوقل أن المسيلة «لهم من السفرجل المعنى ما يحمل إلى القيروان واصله من تنس» وأضاف أن مدينة برشك فيها «سفرجل معنى كالقرع الصغار وهو طريف» ومثلها كانت شرشال، فذكر الإدريسي أنه كان فيها «سفرجل كبير الجرم ذو اعناق كأعناق القرع الصغار وهو من الطرائف غريب في ذاته» ويبدو أن تاهرت فاقت سواها في سفرجلها، فذكر البكري أن «سفرجلها يفوق سفرجل الآفاق حسنا وطعما ومشما» وكانت مدينة الخضراء بها السفرجل المعنى القراسي» ومثلها كان جبل زلدوي فيه «السفرجل الذي لا يوجد مثله في بلد». وإن ذكر هذه المواضع لا يعني الحصر ويبدو أن الاهتمام بالسفرجل وغيره من الفواكه يعود إلى أكله طازجا وإلى استعماله في صنع المعاجين والخبز⁽¹⁾.

التفاح: عرفت بلاد المغرب الأوسط زراعة التفاح، فاشتهرت جميعا بإنتاجه منه، وكان جبل زلدوي «فيه مع جميع الفواكه من التفاح الجليل»، وكان من أنواعه: الأطرابلسي وهو جليل حسن الطعم ويفيد ابن أبي زرع أنه تفاح أصفر، كما ذكر أنواعا أخرى منها الطلحي والكلخي، ووصف الشاعر ابن رشيق التفاح في قصيدة يدل على أنه تفاح مشوب بالحمرة (من بحر الرجز).

تفاحة شامية	من كف ظبي أكحل
ما خلقت مذ خلقت	تلك لغير القبل ⁽²⁾
كأنما حمرتها	حمرة خد خجل

(1) ابن حوقل: صورة، ص 78. 85. 89، الإدريسي: صفة، ص 83. 84. 89. البكري: المغرب، ص 67، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 178. 166. ابن بصال: المصدر السابق ص 63. مؤلف مجهول: كتاب الطبخ في المغرب والأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية. ج 10. 1961، ص 255.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 166، ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 23، بوروية رشيد: الدولة الحمادية، ص 173 — 174. وعن زراعتة انظر. ابن بصال: كتاب الفلاحة. ص 64.

— حب الملوك: يشير ابن البيطار الى ان المقاربة وأهل الأندلس يطلقون عليه «القراصيا» يوافقه في هذه التسمية ابن فضل الله العمري، الا أن أهل بلاد المشرق يطلقون عليه الجز — فإن ابن حوقل حين ذكر قسنطينة أشار الى أن «بها جميع الفواكه كاللوز والجزز والكروم»، وعلى آية حال فإن وجوده في قسنطينة يعني وجوده في جميع أنحاء المغرب الأوسط.

— التين: شجرة مباركة ذكر ابن حوقل وجودها في مرسى الدجاج فقال: أن به «التين خاصة العظيم الجسم ما يحمل منه الى البلاد النائية عنه» وكانت بحاية كذلك، فذكر الادريسي أن «التين وسائر الفواكه بها ما يكفي لكثير من البلاد» وكذلك كان سوق ابراهيم «به شجر التين كثير جدًا ويعمل بها من التين شرائح على مثال الطوب وبذلك تسمى» وكانت مدينة تاجنة بها «تين عظيم» واشتهر حصن تاونت — على ساحل ترنانا — بالتين، فكان «يحمل من زيب تينه» ويصف هـ.ر. ادريس نوعًا من التين يدعى «خريمي» يصفه بأنه ذو قشرة رقيقة مملوءة بالعسل وبذوره قليلة. ويظهر أن اتساع زراعة التين تعود الى حلاوته وقابليته للتجفيف كما يظهر أن بعض الناس كانوا يتسرعون في قطفه فيلجأون الى انضاجه قبل أوانه بدهنه بالزيت»⁽²⁾.

— الزيتون: شجرة مباركة نزل ذكرها في كتاب الله تعالى «ويعتبر من الأشجار الضرورية لتعدد فوائده، فإن الحب يصير ويستعمل طعامًا، ويدخل زيتُه في استعمالات عديدة، في تحضير الطعام، أو يؤكل بالخبز، ويستعمل للاضاءة وعلاجًا فقال عليه السلام اتدوموا بالزيت وادهنوا به فإنه شجرة مباركة».

وقد أشار ابن الصغير الى وجود الزيت في تاهرت فذكر أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى زيتًا ووزعه على الفقراء، وقد ذكر المقدسي من قرى

(1) ابن البيطار: الجامع. ج 2، ص 5، ابن حوقل: صورة. ص 91، وعن زراعته انظر: ابن بهال: المصدر السابق، ص 68.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77، 89، الادريسي: صلة، ص 89، 90، 83، البكري: المغرب، ص 80، يحيى بن عمر: أحكام السرق، ص 109. ومازالت هذه الطريقة متبعة عندنا حاليا في فلسطين.

تاهرت «الزيتونة» التي تكون حملت هذا الاسم من غيابها وسط أشجار الزيتون، وكذلك كان في نواحي تلمسان في جبل مديونة «وادي الزيتون» وكانت مقرة «زيتها اطيب الزيوت» ويذكر البكري أن بسكرة «كثيرة النخيل والزيتون» وكانت جبال كثامة قد اشتهرت بزراعته، ويبدو أن كل تجمع سكاني كان يادر الى غرس الزيتون(1).

كان الزيتون يعامل بطريقة بدائية بعضها مازال متبعًا حتى الآن، فكانت الحبوب تهرس بواسطة عجلة يديرها حيوان، ثم يمر الزيتون المهروس الى المعصرة، وتقوم الطريقة الثانية على غلي الزيتون ثم عجنه، ويترك في أحواض فيطفو الزيت، ومردود هذه الطريقة اقل الا أن زيتها أجود.

وكان الزيت يحفظ في قلال أو زقاق من جلود الأغنام، ويورد هـ.ر. ادريس عن الشماخي ذكره «بطلة زيت» يعتقد انها مصنوعة من الجلد؛ وأفاد الدرجيني أن الزيت كان يحفظ في الخواني، فذكر رجلا يدعى أبا زكريا أراد أن يعطي امرأة زيتا فأخذ إناء لملأها زيتًا ففرض خاتم خاية من خوايه(2).

التمر: وقد اهتم سكان بلاد المغرب الأوسط بزراعته، فهو طعام يقى أيام السنة، وتظهر قيمته حين تنعدم الخضرة والفواكه، كما أنه زاد المسافر، وتعتبر مدينة بسكرة من أشهر مواطن زراعته فوصفها المقدسي بأنها «بلدان النخيل» ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أن «أكثر ثمارها الجنس المعروف بالكسبا، وهو المعروف ببلاد المشرق بمدينة الرسول ﷺ وغيرها بالسماي، وببسكرة

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 56، ابن القطان، نظم الجمان ص 231. البكري، المصدر السابق ص 144، 52 ابن الصغير، تاريخ الاثمة، ص 327، الدباغ، معالم ج 2 ص 171.
(2) الدرجيني: طبقات، ج 1 ص 164. ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 14. وكان حمسي بن مسكين جالسًا على دكان في المعصرة وعادم له برد الزيتون والذابة تطحن «القاضي عياض: تراجم ص 251.

H.R.Idris. La Berbérie Oriental...t.2 P.628-629

وقال تعالى في الزيتون «شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور. سورة النور. الآية 35.

أيضًا من التمر يعرف باللياري وهو أبيض أملس، وكان صاحب القهروان يأمر عماله بالمتع من بيعه ويبحث ما هناك منه إليه لطيبه وحسنه⁽¹⁾.

وقد عرفت تاهرت نفسها زراعة النخيل فذكر ابن الصغير ان منزل محمد بن حماد «قد جمع الأشجار والأنهر والمزارع والنخل» وكانت ورقلة — ورجلان — كذلك مدينة النخيل فقد ملأ أبو صالح جنون بيت الشيخ أبي نوح عند غزاره من الممر الفاطمي «الى السقف تمرًا» وكانت المسيلة «كثيرة النخيل والبساتين» ويبدو أن الجهات الغربية من البلاد اشتهرت بالتمر أيضًا «فإن زيري بن عطية حمل هدية الى المنصور بن أبي عامر «الف حمل من التمر الجيد» كما اشتهرت مدينة طلبة بزراعة النخيل⁽²⁾.

— العنب: كانت زراعة الكروم في بلاد المغرب الأوسط واسعة لانتشار، فكانت في ترفانة — ترنانا — «كروم جسيمة» وذكر ابن حوقل أن بني واريغن «لها كروم» ووصفها الادريسي بأنها «كثيرة ومعظمها على نهر شلف» كما انتشرت زراعتها في الخضراء وشرشال وبرشك وقلعة هواة، وأضاف العبدري بخصوص تلمسان أن «الدائر بالبلد كله مغروس بالكروم وأنواع الأشجار» وانتشرت في جيجل فكانت «كثيرة العنب» وقد عبر البكري عن دهشته لكثرة العنب في الغدير وفي جبل زلدوي بالاشارة الى رخصه فيهما، ويسأني

(1) مؤلف مجهول: «كتاب الاستبصار»، ص 173 المقدسي: الحسن الطاسيم، ص 230. الحموي، معجم ج 2، ص 182، وعن الآية انظر: سورة مريم 25 — 26. وصاحب القهروان وإن هو عبيد الله المهدي.

(2) ذكر الحموي نوعًا من التمر يدعى القسب وربما هو نفسه الكسبا المذكور، ويعرف ابن البيطار القسب: اسم لنوع من التمر يكون بالعراق جليلا على هيئة التمر المسى بالمغرب الثقيل لونه احمى الى البياض ابن البيطار: الجامع ج 4. ص 21، الدرجيني: طبقات ج 1 ص 144. مورييس لومبار: الاسلام في مجده الأول. ص 246. السلاوي: الاستقصاء ج 1. ص 193. مؤلف مجهول: المصدر السابق ص 172. وكان في سبلماسة (سنة عشر صنفًا من التمر ما بين عجوة ودقل). الحموي: معجم ج 3 ص 41.

هذا الاقبال على زراعته الى أكله طازجا والى تجفيفه زبيبا والى صنع الخمر وصنع «عقيد العنب» وهذا يستعمل علاجًا لبعض الأمراض» (1).

— نبات الحديقة: ذكر ابن فضل الله العمري بعض الرياحين المنتشرة في افريقية ومنها «الآس والورد والياسمين والرجس والنيلوفر الأصفر والترنجان والشتور والسوسن والبنفسج والزعفران والتمام، وكان في حديقة الخليفة الفاطمي في القاهرة شجرة البلسان» ويقال ان آباء هذا الخليفة أتوا يندرعها من المغرب وزرعوها في الحديقة» وهي مثل شجرة الآس. وكانت شعراء جبل مليانة «كلها رياحين» وقد وصف ابن رشيق في أبيات له شقائق النعمان، كما وصف ابن حمدس الصقلي النيلوفر (2). ومما زاد في اتساع زراعتها انها كانت تزرع أيضًا في أصص متقلة.

— الغابات: كانت الغابات عنصرًا أساسيًا في بناء كل قرية أو مدينة، لذا فقد كانت منتشرة في جميع الجهات، فكانت في سفح جبل أرشيلاس «وهو بجوفها ولهذا الجبل شعراء غامضة» وكان يقرب مدينة جراوة جبل ممالو وأسفله «شعاري أشبه لا تسلك» وكانت منطقة تاهرت عند بنائها «غيسة اشبه» ويذكر موريس لومبار ان بلاد القبائل حاليًا كانت تصدر الخشب «دليل على سعة انتشار غاباتها».

وكانت الغابات تشتمل على مختلف أنواع الأشجار البرية مثل السرو والصنوبر والساج والبلوط والسندبان والأرز والعرعار — العرعر — والزان والطرفاء والطخش. اضافة الى بعض النباتات مثل الكلخ.

(1) ابن حوقل: صورة، ص 86، الاذريسي، صفة، ص 80، 84، العبدري، رحلة العبدري. الرباط، 1968، ص 10، الجوزدي، سيرة جودز، ص 108، أشار ابن الصخر الى أن الناس في تاهرت «اتخذوا السكر أسواقًا» الا ان الامام ابا حاتم كسر الخواني بكل دار.

(2) ابن فضل الله العمري: وصف، ص 5، ناصر خسرو، سفرنامه، ص 99 مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص 171، وعن أبيات ابن رشيق وابن حمدس انظر، بوروية رشيد، الدولة الحسادية ص 174. 180.

ويرجع الاهتمام بالغابات الى الطلب المتزايد على الأخشاب التي تدخل في صناعات عديدة والحطب وصنع الفحم وقوداً⁽¹⁾.

— النباتات الطبية: كانت تنمو في بلاد المغرب الأوسط نباتات تستعمل للأغراض الطبية ومنها.

— شرمي: يدعى شوكة مغيلة، يفيد في ادرار البول وتفتيت الحصى وتسكين آلام الأسنان.

— طيان: وهو الياسمين البري ويسمى بالبربرية أيزمزو.

— بهار: هو الأقحوان الأصفر ويعرف بالبربرية املال ويشفى من الأورام الصلبة.

— آمليلس: اسم بربري لشجر معروف ببلاد المغرب الاسلامي كافة يقوي الكبد والطحال.

— تانقيت: اسم بربري بافريقية وماوالاها لنوع من النبات الشوكي وينفع في علاج بعض الأمراض.

— تاكوت: اسم للبريون بالبربرية بالمغرب الأوسط، وهم يطلقون هذا الاسم على حب الأثل وهو ينفع في علاج وجع عرق النساء وعضة الكلب والقولنج وغيرها.

— سطورونيون: وهو النبات المعروف عند البربر في المغرب الأقصى والأوسط بالتاغيفيت وباللوزن وتاغيفشت.

— صفيرا: يطلق اهل المغرب الأوسط هذا الاسم على الشجر المسمى بالبربرية آمليلس.

— محالاون مالنس: يعرفه البربر بالوحيد، ويستعمل في قتل الحيوانات المفترسة كالسباع.

(1) البكري: المغرب، ص 68، 79، 142، ويذكر ابن الفقيه انه «يقال للشجر الشعراء».
انظر: ابن عذاري: البيان ج 1، ص 196، مويس لومبار: الاسلام، ص 101، ذكر الدمشقي انه كان مكتوب على باب قرطاجنة «الحطب، القمح، الحطب» كدليل على أهمية الحطب، انظر الدمشقي أبو الفضل: الاشارة الى محاسن التجارة، ص 52.

— الذرارح: وهو بالبربرية أزغلال وينفع في علاج عضه الكلب.
ذافوهداس: وهو بالبربرية أدرار يبيح القيء ويدبر الطمث ويستعمل مسهلاً.

— سبع الكنان: يسمى في جميع بلاد المغرب الأوسط بالكشوت.
— جوز مائل: وهي شجرة المرقد عند عامة المغرب والأندلس، ويستعمل مخدراً ويسكر ويغشى.⁽¹⁾

— عكنة: هي اللعبة بالبربرية وتنت في الجبال خاصة.
— عنب الطعلب: ويعرف في بلاد المغرب عامة بحب اللهو ويستعمل في علاج الصداع والتهاب المعدة.

— عروق الصباغين: وهي العروق الصفر وهي بقلة الخطاطيف أيضاً.
— بوقشروم: اسم بربري ييجاية وما والاها.
— سنلريطس: يعرف عند أهل المغرب الأوسط والأقصى بعشبة كل بلاء وهو يدل الجروح.

— بان: ينفع في علاج البرش والشمش الكائن في الوجه. وفي الجرب والحكة.

— حب الزلم: حب مفرطح أكبر من الحمص قليلاً، ويصدر إلى الأندلس. ويسمى فلفل السودان ويطلق عليه أيضاً حب العزيز.

— الفريون: وهو التاكوت بالبربرية يستعمل كحلاً للعين.
— طباق: وهي بالبربرية الترهلان، وترهلا أيضاً، يضمده به الكسر وينفع في علاج الكبد.

— جوذر: شجرة صغيرة مشوكة، ثمره أغبر مدور ويؤكل ببلاد البربر عامة كثيراً.

— شيطرج: وهو العصاب بالبربرية ينبت كثيراً على القبور والحيطان العتيقة والمواضع التي لم تحترق.

(1) ابن البيطار: الجملع ج 1، ص 6، 134، 159، 176، ج 2 ص 46، 122، 123، 124، ج 3، ص 4، 13، 60، 85، 114، 121.

— شيخ: نبات دقيق الثمرة، طعمه مرّ، يقتل الديدان وخاصة دود البطن.

— مرغنت: أو سرغند أو اسرغنت وهو اسم بربري للنبات المعروف ببخور البربر.

— عاقر قرحا: يكثر في منطقة قسنطينة وهو بالبربرية تاغندست، ويسكن وجع الأسنان.

— حب الأثل: يوقع أهل المغرب الأوسط اسم تاكوت والفريون على حب الأثل المعروف بالفارسية كازمازك، وهو ينفع لأمراض الكبد ووجع الأسنان ويستعمل في الدباغة.

— سفندوليون: وهو الكلخ وبالبربرية تافيفرا وينفع لأوجاع الكبد والبرقان والصرع والبواسير.

— آاطر بلال: اسم بربري ومعناه رجل الطائر. وأول ما ظهرت منفعة هذا الدواء واشتهرت في المغرب الأوسط في قبيلة من البربر تعرف ببني قبي شعيب من بني وجهان من أعمال بجاية، وكان الناس يقصدونهم لمدواة هذا المرض، وكانوا يضمنون بها ويخفونها عن الناس ولا يعملون بها إلا خلفا عن سلف.

— جوز الرخ: يجلب من صحاري بلاد البربر وهو جيد للمعدة.

— تاسممت: وهو الحماض بالبربرية ويفيد في علاج الأورام وقرحة المعدة والغثيان.

— مورقا: ينبت كثيرا ببلاد البربر وهم يسمونه اسمان.

— حوشف: يسمى الكنكر وقران، يدر البول ويفيد في علاج الربو والسعال.

— ارجقنة: معروف عند الصباغين بالارجيفن، يجلب اليهم من المغرب من احواز بجاية واطيه عندهم ما كان من سطيف..

— تامساروت: اسم بربري في بجاية للنبات المسمى بالمو ويسميه بعض البربر كمون الجبل.⁽¹⁾

(1) ابن البطار: الجامع، ج 1 ص 4، 11، 12، 20، 127، 134، 159، 177، 178، ج 2، ص 4، 18، 32، 116، ج 3 ص 8، 9، 17، 39، 74، 96، 97، 115، 119، 129، 130، 135، 168، 169.

القوليون: يزعم اهل قلعة بني حماد انه ينفع شرب درهمين منه لعام كامل، فلا يصيب شاربها بشيء من الم تلك العقارب، وهو يبلد القلعة كثير⁽¹⁾.

ويضيف الادريسي مجموعة من النباتات الطيبة في جبل مسيون شمال بجاية منها شجر «الحضض» والسقولو فندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير، والراوند والقسطون والا فستين وغير ذلك من الحشائش⁽²⁾.

الحاصل الدخيلة على بلاد المغرب الأوسط:

— القطن: نبات أصله من الهند، ثم انتقلت زراعته الى بلاد المغرب، وقد لفت مزارع القطن في طبة والمسيلة نظر ابن حوقل، ويذكر البكري بخصوص أهل المسيلة أنهم «يجود عندهم القطن» وأن مستغاثم يذر في أرضها القطن فيجود⁽³⁾.

— قصب السكر: نقل العرب زراعته لاستخراج السكر وتكريره من الهند، ثم انتقلت الى بلاد المغرب والأندلس، وقد أشار الرحالة الى وجوده في ولاية افريقية وخاصة قابس وفي الأندلس، فتكون بلاد المغرب الأوسط قد أخذت زراعته أيضاً⁽⁴⁾.

— الحمضيات: انتقلت زراعتها من الهند الى العراق بعد سنة 300هـ، ثم الى أنحاء الدولة الاسلامية، وقد شوهد البرتقال سنة 970م في صقلية وجنوب المغرب، ووصل الأندلس نهاية القرن العاشر الميلادي، ويظهر من تأخر انتقاله، أن زراعته لم تكن واسعة الانتشار في تلك الفترة⁽⁵⁾.

(1) الادريسي: صفة، ص 86.

(2) انفس المصدر، ص 90.

(3) البكري: للمغرب، ص 59، 69، ابن حوقل: صورة، ص 35، الادريسي: المصدر السابق، ص 86، 93، موريس لومبار: الاسلام، ص 270، الدمشقي: الاشارة، ص 44، وعن القطن انظر: ابن البيطار: الجامع، ج 4، ص 24.

(4) البكري: للمصدر السابق، ص 17، موريس لومبار: المرجع السابق، ص 246، ول. ديورانت: قصة الحضارة، ج 13، ص 107. Imammadin: Some aspects...P.88.

H.R.Idris. La Berbérie Orientale...L2 P.630.

(5) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 247. عبد العزيز النوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 69. ول. ديورانت. المرجع السابق، ج 13، ص 107.

— الرز: (الأرز): يشير موريس لومبار الى أن زراعته قد انتقلت من الهند الى بلاد العراق، ومن هناك انتقلت الى غيرها، ويؤكد أمام الدين أنه زرع في منتصف القرن العاشر الميلادي على ضفاف أنهار الأندلس، مما يرجع زراعته على ضفاف نهر الشلف (1) بكميات قليلة.

— الموز: يرى بعض المؤرخين أن لفظ بنان «أطلق على هذه الفاكهة لوجود شبه بينها وبين أصبع اليد، فهي تسمية عربية، ويرى البعض أنها لفظ غاني، وإذا صح هذا فإن التجار الى بلاد السودان قد أحضروا هذه الفاكهة من غانا، أما لفظ «موز» فهو هندي انتقل عن طريق العرب الذين جلبوها من الهند.

وقد قال الشاعر ابن رشيق قصيدة في الموز وبما أنه من سكان المحمدية وعاش في القرن الرابع الهجري، غربا عرفت مدينته هذه الفاكهة (2).

— الرمان: يرى ول ديورانت ان الرمان دخل الأندلس عن طريق المسلمين من آسيا، وإذا كانت الأندلس لم تسبق لها معرفة به حتى مجيء المسلمين، فهل كانت بلاد المغرب كذلك ؟ ربما، إلا أن أبا النصر عادل يرى أن الرمان انتقل الى ولاية افريقية عن طريق الفنيقيين (3).

— الزعفران: يذكر ارشيبالد أن زراعة الزعفران انتقلت من المشرق الاسلامي الى بلاد المغرب، ويبدو أن هذا قبل القرن الرابع الهجري أو أوائله، فإن ابن حوقل يذكر مجانة ويشير الى أنها «كثيرة الزعفران» وكانت أبة موصوفة بكثرة الفواكه والزعفران، وكانت سببية «يوجد في أرضها الزعفران» وتأتي أهميته لاستعماله في الصباغة وعلاج بعض الأمراض وتخضير بعض الأطعمة (4).

(1) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 242، ابن فضل الله العمري: وصف، ص 4.
Imamuddin: Some aspects...P.83.

(2) سيجريد هونكه: فمس العرب تسطع على الغرب، ص 470.
(3) ول ديورانت قصة الحضارة، ج 13، ص 294. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 57، وقد أشار المقدسي والبكري الى كثرة الرمان في سجلماسة، انظر أحسن التفسير، ص 231.
(4) أرشيبالد: القوى البحرية والتجارية في البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، بدون تاريخ، ص 254، ابن حوقل: صورة، ص 84، ابن البيطار، الجامع ج 2، ص 161 — 162. مؤلف مجهول: كتب الطبخ، ص 80، ابن الأعرابي: معالم القرية في أخبار الحسبة، ص 124. الدمشقي: الاشارة ص 39، الحموي: معجم، ج 1 ص 99، البكري: المغرب، ص 146.

النباتات الصناعية:

ذكرنا اعلاه بعض هذه النباتات مثل القطن وقصب السكر وغيرها، ويمكن اضافة النباتات التالية لها:

— الكتان: كانت زراعة الكتان واسعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر ابن حوقل ان مدينة بونة «يزرع بها الكتان» وان أهل طينة «يزرعون الكتان» وكانت قزرونة في متيجة «أكثر تلك النواحي كتانا ومنها يحمل» كما ذكر الادريسي زراعة الكتان في مقرة، فكان «أهلها يزرعون الكتان وهو عندهم كثير». وقد كان الكتان يستعمل في صناعة الملابس وفي العلاج وخاصة القروح.(1)

— النيلة: يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن سكان مدينة الغدير «عندهم النيلة المشهورة»(2)، وهي تستعمل في تحضير الأصبغة.

— الحلفاء: كان أبو غنلد يزيد بن كيداد قد أمر لفك حصاره في الأوراس بخمسمائة ثور، وأن يشد بكل قرني ثور منها حزمة حلفاء «كما أورد الدرجيني اشارة الى وجود الحلفاء، ويظهر انهم كانوا يصنعون منها حبالا وحصرا، وان البعض كان متخصصا في تصنيع الحلفاء، فكان عروس المؤذن — في القيروان — من المتزهدين يطحن بيده ويعمل الحلفاء ويتعيش من ذلك»(3). ويستعمل علاجاً لبعض الأمراض.

السهم: ذكر اليعقوبي زراعته على وادي الشلف، وهذا دليل على زراعته في نواح أخرى من البلاد.

(1) ابن حوقل: صورة، ص 85، القلقشندي: صبح الأعشى، ج 5، ص 106، نقلا عن العزيز البكري، المصدر السابق، ص 65، الادريسي، صفة، ص 93، التمشقي، المصدر السابق ص 44 ابن البيطار، الجامع، ج 1 ص 90 — 91، ج 4 — ص 51.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 167.

(3) الدرجيني: طبقات، ج 1 ص 99. 143، ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 183.

وكان يستخرج منه زيتاً، وقد ذكر ابن البيطار استعماله في علاج الأمراض⁽¹⁾

— الحناء: ذكر الادريسي أن لبني واريغن سوان يزرعون عليها الحناء وكان الناس يستعملونه في تخبيب اللحية والأطراف وشعر الرأس.

— الشهدانج: أشار الادريسي الى زراعته على سواني بني واريغن ويرى بعض المؤرخين أنه من اصل صيني أو من أصل فارسي، وهو نبات مماثل للقمب، وكانت تستعمل خبوطه في تحضير خيط قوي ومتين، ويستعمل في صناعة أثواب رفيقة وورق جيد.⁽²⁾

الري:

يرى جولفن Golvin أن الف سنة تقريباً لا تكفي لتغيير مناخ منطقة ماء، وعليه يمكن القول أن امطار ذلك العصر هي الى حد بعيد امطار هذا الوقت والجدير بالملاحظة ان امطار السماء متذبذبة فقد تهطل غزيرة في أعوام، وتبخل السماء بمطرها في أخرى، فيكون القحط والجفاف، وقد كانت الحياة الاقتصادية تتأرجح وفق تأرجح الأمطار، فذكر ابن أبي زرع في سنة 381هـ «مطر الناس مطراً عظيماً عاماً وأكلت الأرض وحطت الأسعار وحيي الناس وانتعشت البهائم والنبات»⁽³⁾.

ومن السنوات التي هطلت الأمطار فيها غزيرة سنة 315هـ، فحين خرج أبو القاسم الفاطمي الى سوق ابراهيم «أقام في مناخ واحد شهراً كاملاً عليه المطر كل يوم بالغدو والآصال» وذكر ابن أبي زرع في سنة 342هـ «جاعت السيول عظيمة بجميع المغرب»⁽⁴⁾.

وإذا كان التذبذب يحدث من سنة الى أخرى، فقد يحدث في نفس السنة، فتتهطل الأمطار غزيرة في أيام ثم تتوقف في أيام أخرى، قد تطول أو تقصر، وتؤثر

(1) المعقوي، ص 16. ابن البيطار، الجامع ج 3، ص 30.

(2) عن الحناء والشهدانج. انظر الادريسي، صفة، ص 84.

Imamuddin: Some aspects...P.88.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 73.

(4) نفس المصدر ص 62.

على غو النيات، فكان الفلاحون والحالة هذه لا يعتمدون كل الاعتماد على أمطار السماء، بل اعتمدوا أيضًا على مياه الأنهار والوديان والأعين والآبار.

الأنهار:

— نهر شلف: وصفه اليعقوبي بأنه «عليه قرى وعمارة يفيض كما يفيض نيل مصر» وذكر ابن خلدون بشأنه أنه «يمر في وادي شلف بني واطيل النهر الأعظم منبعه من بلد راشد في بلاد الصحراء ويدخل الى التل... ثم يمر مغربًا ويجتمع فيه سائر أودية المغرب الأوسط مثل مينا وغيره. الى أن يصب في البحر الرومي ما بين كلميتوا ومستغانم» وتقوم عليه عدة مدن أهمها، شلف، ومدينة بني واريغن حيث لهم «كروم كثيرة ومعظمها على نهر شلف» ومدينة سوق ابراهيم⁽¹⁾.

— نهر تافنة: وصفه صاحب «كتاب الاستبصار» بأنه «نهر كبير تدخل فيه السفن» ويعرفه البكري أنه النهر الذي يصل الى مدينة ارشقول — وارشكول — وهناك ينصب في البحر⁽²⁾ «وقد رأيت شخصيا هذا النهر في فصل الربيع فكانت مياهه ضحلة».

— واد الصومام: فقد ذكر الادريسي بخصوص بجاية أنها «على بعد ميل منها نهر يأتيها من جهة المغرب من نحو جبال جرجرة وهو نهر عظيم يجاز، عند فم البحر بالمراكب». ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «عليه كثير من جناتهم»⁽³⁾.

ويصف المقدسي تاهرت أنها «أحدق بها الأنهار» وبناء على ما ذكره ابن عذاري فإنها تقع بين ثلاثة أنهار، وأضاف البكري أنها «على نهر يأتيها من جهة القبلة يسمى مينة في قبليها ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تاتش وهو في شرقها» وأفاد ابن الصغير أنه «من تسلوت مخرج عيون نهر مينة الجاري من قبلة تاهرت» ثم ذكر نهرًا يقال له «نهر أبي سعيد» وآخر يعرف «بالنهر الصغير»

(1) اليعقوبي، وصف، ص 16، ابن خلدون، المعر، ج 6، ص 203، ابن حوقل: صورة ص 89، البكري: المغرب، ص 69، الادريسي: صفة، ص 84.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 134، البكري، المصدر السابق ص 77.

(3) الادريسي: المصدر السابق، ص 91، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 130.

وثالثا يقال له «نهر اسلان» ثم أشار الى أن الناس في تاهرت أجروا الأنهار» وربما كانت هذه الأنهار جميعا شأن نهر تاتش الذي ذكر البكري بخصوصه أن منه «شرب أهلها وبساتينها» (1).

ويذكر ابن حوقل أن مليانة لها أرحية على نهرها، وذكر الادريسي: «لها نهر يسقي أكثر مزارعها» ويضيف «لاقليمها حظ من سقي نهر شلف» الذي ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» بشأنه «يشق تلك الفحوص نهر شلف وهو نهر كبير مشهور» (2).

ويشير ابن حوقل الى «أنهار تطرد» في ريفية وكانت مدينة اذنة «بلد كثير الأنهار والعيون» وكان مرسى الزيتونة «كثير الثمار والأنهار» ويشير البكري الى أن هاز على نهر شتوى. وكانت المسيلة على نهر فيه ماء كثير مستبط على وجه الأرض وليس بالعميق «وهو نهر سهر» منبعث من عيون داخل مدينة أغدير وروا وهناك نهر جوزة البكري بين المسيلة وأشير، وكان أهل مدينة سوق حمزة «شربهم من نهر واعين» كما كان فحوص متيجة «تشقه الأنهار» ومدينة قزرونة نفسها «على نهر كبير» (2).

وكانت تلمسان «لها أنهار جارية» وذكر ابن حوقل أن «زرعها سقي» ويأتيها نهر من جبلها المسمى بالصخرتين، ونهر سطفسيف الذي يصب في نهر تافنة. وكان يقربها قلعة «غزيرة المياه والأنهار» وربما هو وادي صفصاف الذي يمر على بعد 4 كلم غربي تلمسان وهو «يسقي هناك مزارع» (3).

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 228، البكري: المغرب، ص 66، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 178، ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 348، 332، 336. ابن عذارى: البيان، ج 1، ص 196.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 89، الادريسي: صفة، ص 85، البكري: المغرب، ص 61. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 171.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 89، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 228. البكري: المغرب، ص 144، 143، 86، 83، 65، 59.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، 88، مؤلف كجهول، المصدر السابق، ص 176، 177، البكري: المغرب، ص 76، 77.

وكانت أسكن لها نهر يصب في البحر من شرقها يسقى منه بساتينهم
 وثمارهم وكانت وهران لها ماء سائح وانهار كثيرة وارحاء وعيون، وأهل
 تنس شربهم من نهر وربما هو نهر تناتين الذي ذكره البكري. وكانت الخضراء
 مدينة على نهر يصفه البكري أنه «نهر غرار عليه الأرحاء وإذا حمل دخل المدينة»
 ويصفه الإدريسي أنه «صغير عليه عمارات متصلة» وكان غربي فكان مجمع
 الأودية، وادي سيرة ووادي سي ووادي هنت، ونحت قلعة هواره «نهر سيرات
 وهو النهر الذي يسقى به فحص سيرات.. ليس منه شيء الا يناله ماء هذا
 النهر» (1).

وكانت المعسكر لها أنهار ويلل ذات أنهار وكانت مدينة «العلويون»
 على نهر يأتيها من القبلة ولها عليه فواكه عظيمة وكانت بايلوت على نهر «تسمى
 منه مزارع» وكان قصر ابن سنان الازداجي حوله بساتين كثيرة على نهر كذال
 وكانت ترنانة لها «أنهار مطردة» وندرومة لها «نهر ماء يسيل وهو نهر كثير
 الثمار» (2) الى غير ذلك من الأنهار.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الأنهار هي أقرب الى الأودية والسيول، فهي
 معظمها تكاد تكون جافة صيفاً، فاعتبر ابن حوقل أن ارشكول «على واد يعرف
 بتافنا» وكانت تاهرت السفلى «على واد عظيم ذات أعين» واعتبر ابن خلدون
 مينا واديا، بل كان شلف نفسه واديا (3). وكانت وهران ماؤها خارجها جار
 عليها في واد، «عليه بساتين وجنات وبها فواكه» وكان لتلمسان واد يمر شرقها
 وما جاورها من المزارع كلها سقي. وكانت افكان «على واديا أعمال عريضة
 أو جنة ومزارع» وكانت ابن ماما لها «ماء في واد عذب كثير الماء يزرع عليه

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89، المقدسي، المصدر السابق ص 229. البكري، المصدر السابق،
 ص 79، 61، 75، 70. الحموي، مجمع ج 3، ص 447، الإدريسي، صفة ص 84، مؤلف
 مجهول، المصدر السابق، ص 134، 171.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 86، 88، 89، المقدسي، المكان السابق، البكري: المصدر السابق.
 ص 71، 80، الإدريسي، المصدر السابق، ص 80، 82، 83.

(3) ابن خلدون: المعبر، ج 6، ص 247. ابن حوقل: صورة الأرض، ص 79، المقدسي: أحسن التقاسيم
 ص 229.

وعلى المطر⁽¹⁾ وعبارة ابن حوقل هذه توضح أن الزراعة في بلاد المغرب الأوسط نوعان: زراعة بعلية، وزراعة مروية.

وكانت العيون منتشرة في أنحاء البلاد، وهي يمكن أن تستعمل في الزراعة، كما أنها تزود الوديان بالمياه خاصة صيفا، ومنها تلك التي ذكرها المقدسي، حيث أشار إلى أن تاهرت «تبعث حولها الأعين» وأضاف الأدريسي: «لها مياه متدفقة ومياه جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصرفون بها» وكانت تلمسان «لها ماء مجلوب من عمل الأوتل من عيون تسمى بوريط بينها وبين المدينة ستة أميال» وبخصوص أشير كان «داخل المدينة عينان لا يبلغ لهما غور ولا يدرك لهما قعر من بناء الأول» وهما عين سليمان وعين تالا نثريغ، وكانت عين مسعود شرقي المدينة، وقد لفتت عيونها نظر ابن حوقل حيث ذكر: «لها عيون تطرد» وكانت جزائر بني مزغناي «لها عيون على البحر طيبة وشربهم منه» وفي قزرونة «عيون سليحة» وكانت تنس «شرب أهلها من عين» كما كانت مستغافم «ذات عيون» وكانت في ريف «عيون مطردة» وكانت هاز «بها مياه عيون» وكانت مدينة قارية — قرب تنس — «ذات أعين كثيرة» وكانت قلعة مغيلة دلول «بها عين ماء تسمى كردى» وكانت مدينة الرماننة «تفجر تحتها عيون ثرة طيبة تسيل إلى مدينة المسيلة» كما كانت ميلة «في جبال عيون وكذلك يلب بها عيون ومياه كثيرة»⁽²⁾ وغيرها.

وكانت الآبار من المصادر الهامة للري، وهي أما آبار ارتوازية أو آبار تعتمد على مياه الأمطار تسبح إليها من الطرق ومن على سطوح المنازل، وقد جاء في «المدونة (بئر الدار» «وبئر الأرض»⁽³⁾. ويبدو أن الأول للشرب والثاني للري، كما جاء ذكر بئر الماشية وكان بعض هذه الآبار قرب المنازل وبعضها الآخر في البراري.

-
- (1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، ثم انظر، ص 88، 89، المقدسي، المصدر السابق، ص 2229. الأدريسي: صفة، ص 82-84. الحموي: معجم، ج 1، ص 363.
- (2) الأدريسي: المصدر السابق، ص 83، 87، 93، يعتمد الأدريسي كثيرا على ابن حوقل دون أن يصرح بذلك. ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78، 88، 89. المقدسي، المصدر السابق، ص 228، الحقلوني: وصف، ص 15، 16، البكري: المغرب، ص 61، 65، 66، 69، 143.
- (3) القاضي سحنون، المدونة ج 4، ص 290. وعن أهمية الآبار في الري: Imamuddin: Some aspects... P.75-76

وبشير محمد البشير شنيثي إلى أن بعض الآبار بلغ عمقها في العهد الروماني 59م، وقطرها 3م، انظر: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، ص 109.

وتكاد لا تخلو دار من بئر، ومن هذه الآبار: ان سوق حمزة كانت بها آبار عذبة وكانت أرشكول بها آبار عذبة لا تغور تقوم بأهلها وبمواشيهم وكانت شرشال بها مياه جارية وآبار معينة عذبة وكانت برشك لها آبار معينة وكذلك جزائر بني مزغنة وغيرها.

وكانت تواجه السكان في مسألة الآبار تسرب مياهها الى باطن الأرض فكانوا يلجأون الى حفرها في الصخور أو يطنونها بخشب العرعار وغيره (1).

وكان استغلال مياه هذه الموارد يتطلب تدخل الإنسان، فإن مستوى انسياب الماء في النهر أو الوادي اقل من مستوى سطح الأرض، فلجأ الفلاحون الى وسائل مختلفة للتغلب على هذه المشكلة.

ذكر البكري وجود «آبار قناطر قائمة» في أنف القناطر بين شرشال وجزائر بني مزغنة، ونشر بوروية رشيد صورة لآثار قنطرة على واد في قلعة بني حماد، وهذا دليل على أن الناس كانوا يعرفون بناء القناطر في ذلك الوقت، وبالفعل فإن صاحب «كتاب الاستبصار» أشار الى استعمالها في أعمال الري، فذكر أن مدينة قصر الفلوس كان «فيها ماء مجلوب على قناطر بأغرب ما يكون من البناء القديم». وقد اشار ابن الصغير الى قنطرتين في تاهرت هما قنطرة الدمتس، وقنطرة سليس. فكانت هذه القناطر تمكن من رفع مستوى جريان الماء.

ويظهر أن بعض القناطر كانت ملكيتها عامة، فكان أمر صيانتها ورعايتها من مسؤولية الدولة، فحين هدم سيل عظيم القنطرة في القيروان «أمر صاحب افريقية باصلاحها» ويظهر أن المحتسب كان المسؤول المباشر على عملية الاصلاح، وكانت بعض القناطر ملكيتها خاصة، فأشار الدرجيني الى «امرأة كانت تنقل التراب على رأسها لاصلاح الجسور» (2).

(1) البكري: المصدر السابق، ص 72، 65، 77، 81. ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78، 84، الأدرسي، صفة، ص 87، 89.

(2) البكري: المغرب، ص 82، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 133، ابن الصغير: تاريخ الامة، ص 346، ابن عناري: البيان، ج 1، ص 113، الدرجيني: طبقات، ج 1، ص 65، بوروية رشيد: الدولة الحمادية، ص 275.

— بناء السدود. (1) نظرا لضعف حالة الماء في أنهار المغرب الأوسط خاصة بعد انقضاء فصل الشتاء كان بناء السدود ضروريا، وقد أشار الدباغ الى سد في تونس، فذكر بخصوص ماجل هذه المدينة أن «الماء الذي يجلب اليه من الوديان بالسد الذي يعمل حتى يصل الماء اليه» وهذا يرجع بناؤه في بلاد المغرب الأوسط أيضا.

— المواجل (المواجن) والبرك: (2). كان لمدينة لرشكول «مواجن كثيرة للمراكب واهلها والمحتاجين اليها في سقي سواثمهم» وكان نهر سطفسيف «يصب في بركة عظيمة منقورة في حجر صلد من عمل الأولين، كما أشار بوروية رشيد الى اكتشاف عدد من المباني المائية وأهمها بناء يحتوي على ثلاثة أحواض رئيسية مستطيلة الشكل مبنية بالحجر والملاط وملبسة بطلاء سميك بتاهرت.

— حفر السواقي: (3). كان المزارعون يحفرون السواقي والقنوات لنقل المياه الى مسافات أبعد، ويبدو أن الأنهر التي أشار اليها ابن الصغير في منزل — بستان — محمد بن حماد هي عبارة عن سواقي. وقد ذكر أحد شعراء تاهرت الساقية في قصيدة جاء فيها.

سقا الله تيهرت المنا وسويقة بساحتها غيثا يطيب به المحل
ويبدو أن ملكية هذه السواقي كانت عامة، فإن الجوزري يشير الى مشاجرات وقعت بين رجال أولياء الخليفة عبيد الله المهدي الكتامين «بسبب قسمة السواقي» وقد أشرنا الى أن تلمسان قد جلب اليها الأوائل ماء من عيون تسمى لوريطة، ولا شك أن هذا كان بالسواقي.

(1) الدباغ: معالم، ج 2، ص 149، عرفت بلاد المغرب الأوسط العديد من السدود ابان العهد الروماني عنها انظر: محمد الشحر شنتي: التفوات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني، ص 108، ويشير الى أن اطلال بعضها مازالت ماثلة للعيان وان بعضها الآخر مازال مستعملا بصفة جزئية الى الآن.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 79، مؤلف مجهول: المصدر السابق ص 117. بوروية رشيد: الفن الرسمي، ص 184. البكري: المصدر السابق، ص 77. جاءت الكلمة الأندلسي وابن حناري «مواجل» انظر الأندلسي: صفة، ص 132. ابن حناري: البان، ج 1 ص 132. وعبد القاسمي «مواجين» وعند لقبال موسى «مأجل» دور كتابة ص 327.

(3) ابن حناري: البان، ج 1، ص 198، الجوزري: سورة جوزفر. ص 37. البكري: المصدر السابق، ص 76.

وسائل الري:

— الدالية: يعرفها القاضي النعمان بأنها «السانية ذات الرحي، التي تدور عليها الدلاء الصغار والكيزان» وقد كان سوق كرام «له مزارع وسوان» وكانت بنو واريغن «لها كروم وسوان كثيرة» وكذلك مدينة الخضراء «لها فواكه وسوان» ويبدو أن ملكيتها كانت خاصة⁽¹⁾.

— الناعورة: ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن نهر بجاية «صنعت عليه نواعير تسقى من أنهر» مما يرجح وجودها أيضاً على نهر شلف وتافنا. والناعورة عجلة أو دولاب مثبت على قضيب يرتكز على قائمتين ويدار بواسطة الحيوانات أو تيار النهر أحياناً، وتحمل الناعورة كيزانا لرفع الماء، عددها للناعورة الكاملة ثمانون كوزاً، يسع كل منها خمسة عشر رطلاً، — الرطل يساوي 7,65 لترًا — ويمكن أن تروي الناعورة 350 — 400 جرياً من غلات الشتاء أو 80 جرياً من غلات الصيف⁽²⁾.

— الدولاب: عجلة اصغر من الناعورة، تعمل بحيوان واحد. ويمكن أن تروي سبعين جرياً من الغلات الشتوية أو ثلاثين جرياً من غلات الصيف. وقد ذكر البكري أن الماء في المهدية «يرفع من الصهرج إلى القصر بالدواليب وكذلك يستقي من الآبار ويصب في محبس يجري منه الماء في تلك القناة»⁽³⁾. — الشادوف: دلو لطيف مثل دلو الدالية يحتاج إلى أربعة عمال لتشغيله، ويمكن به سقي أربعة أجرة في اليوم⁽⁴⁾.

— الدلو: كان الماء يرفع من البئر بواسطة دلو من الجلد يربط بحبل، ثم يدلى في البئر فإذا امتلأ رفع، وقد يقوم بهذه العملية الإنسان أو الحيوان وفي

(1) القاضي عياض: ترتيب للملك، ج 3، ص 372، القاضي النعمان: دعائم الإسلام، ج 1، ص 265 ابن حوقل: صورة، ص 89. وتختلف الدالية بحسب طول زرنوقها وحجم دولابها فمنا طول زرنوقها 24 ذراعاً. ومنها ذراعاً وأخرى 7 — 9 أذرع، ويمكن أن تروي 80 — 130 جرياً من الشتوى أو 53 — 60 جرياً، انظر، عبد العزيز الدوري: تاريخ، ص 62 — 63.

(2) البكري: المغرب، ص 44، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 130، عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 62.

وانظر أيضاً في وصف الناعورة للأثير تميم بن المعز لدين الله الفاطمي في: ديوانه. تحقيق: محمد حسن الأعظمي دار الثقافة، بيروت 1971، ص 245، 294، 424.

(3) البكري: المغرب، ص 30، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 62.

(4) عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 63. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة ص 98.

هذه الحالة يستعان بالبكرة، وقد اطلق القاضي النعمان على هذه الطريقة «التواضع» وعرفها بأنها «الابل التي تسقى بالدلاء من الأنهار» وقد ذكر البكري أن لأهل مدّان «زرع يسير يسقونه بالنضح» وذكر الدرجيني رجلاً أورد ابله الى بئر فجعل الحاضرون يسقون «حتى انقطع الرشاء وسقط الدلو في البئر فهم أحد عبيده بالتزول الى البئر» (1).

— الجوة: كان الرجل يضع «على كتفيه عصا يتدلى من طرفها حبلان في كل منهما جرة لرى الخدائق والبساتين» وقد نشر بوروية رشيد صورة جرة عثر عليها في آثار قلعة بني حماد (2).

— الخطارة: ذكر الخشني وجودها في الاندلس، فأشار الى رجل كان «في جنان له يستقي الماء بخطارة ويسقي بقل الجنان» (3) وكانت تدار بواسطة الانسان أو الحيوان أو بتيار الماء.

وحتى لا تقوم مشاجرات بين المزارعين في عملية الري، تكون الحكومة قد قننت عملية الري، فذكر ابن الخطيب طريقة كانت متبعة في سجلماسة وتلخص في توزيع مياه النهر في «خلجان بقدر موزون وصرف الى كل ناحية قدرها من مائه». ويصف الحموي طريقة كانت متبعة في توزر، فكان النهر ينقسم على ستة جداول تشعب منها سواقي لا تحصى تجري في قنوات مبنية بالصخر على قسمة عدل لا تزيد ساقية عن أخرى، فكل منها سعة شبرين في ارتفاع فتر، وكان يعمد صاحب الدور الى قادوس في أسفله ثقبه بقدر وتر قوس النداف، فيملأه ماء ويلقه ويسقى الحائط أو البستان من تلك الجداول. حتى يفيئ ماء القادوس ثم يملأ ثانية وهكذا، وقد كان سقي اليوم كاملاً، مائة واثنين

(1) الدرجيني: طبقات ج 2، ص 309، القاضي النعمان: المصدر السابق، ج 1، ص 266. البكري: المصدر السابق، ص 11، وقد كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط. انظر ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد، ص 33.

(2) أبو الصر عادل: المكان السابق، بوروية رشيد: الدولة الحمادية، ص 281.

(3) الخشني: قضاة قرطبة، ص 76.

وتسعين قاصداً⁽¹⁾. ويبدو أنه كان يشرف على هذه العملية عمال يعرفون بالقياسين⁽²⁾.

تربية الحيوان:

جاء في كتاب الله جلّ شأنه «والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون»⁽³⁾. وبالفعل فقد كانت لها منافع عديدة، فكانت جلودها تستعمل في صناعة القرب، وتوضع تحت المطحنة وغير ذلك، ويستفاد من حليبها ولبنها ويصنعون منه اللبن ويستخرجون الزبدة، وكان يستفاد من صوفها وشعرها وأوبارها في صناعة الملابس والخيام والأغطية. واستعملت الحيوانات للحمل والنقل والركوب وفي الأعمال الزراعية. والحروب وكانت تعتبر مالا فتمنأ المهر ومنها الدية.

ويلخص أبو الفضل الدمشقي أسس نجاح تربية الحيوان في توفر «الأمن الشامل وقلة الأعداء وكثرة الناصر وتفقد المالك لها ومراعاة مصالحها في كل وقت ووجود الأعوان الخبيرين بسياستها وإدخال ما ترفق به من علوفاتها في صميم الشتاء وما يصلح رعايتها به من المؤن والكسوة»⁽⁴⁾. وقد كانت هذه العوامل متوفرة في بلاد المغرب الأوسط. فأمطارها وزراعتها ومناخها تساعد على تربيتها، كما أن السلم الذي عاشته البلاد خاصة في القرن الثالث ساعد على ذلك.

وعلى أية حال، فقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن بلاد المغرب الأوسط «كثيرة الغنم والماشية طيبة المراعي»، وذكر ابن حوقل أن لأهلها «الخيل النفيسة من البراذين والبغال الفراء والابل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص». ووصف تاهرت على وجه الخصوص أنها «أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية» وقد كان فيها ابن زلغين يملك ثلاثين ألفا من الابل وثلاثمائة ألف من الغنم وأثنى عشر ألفا من الحمير، وكان أهل

(1) ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي، ص 39. المحوي: معجم، ج 2 ص 428.

(2) Muhammed abduljabbar: Agriculture...P.25.

(3) سورة النحل: الآية 5. ثم انظر الآية 66 — 80. سورة طه: 53-54، سورة يس: 71-73. سورة عاف: 79-80. سورة البازعات: 30-32. وقال ^{عليه السلام}: «ما بعث الله نبيا الا ورعى الغنم، قالوا: وانت يا رسول الله؟ قال: نعم، كنت اربعها على قراريط لأهل مكة هرواء البخاري.

(4) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة. ص 58.

المسيلة «تكثر عنهم المواشي من الدواب والأنعام والبقرة وطبقة «وافرة الماشية من البقر والغنم وسائر الكراع والنعم» وكان الأوراس فيه «المراعي الكثيرة»⁽¹⁾. وكانت بونة من «تجارتها الغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكراع...واكثر سوائمهم البقر ولهم اقليم واسع وبادية وحوزة بها نتاج كثير وقل من نفوته الخيل السائمة للنتاج»، وكانت بجاية «وجميع ما ينضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب» وكانت جزائر بني مزغنة «أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم» وكانت قزرونة «لها مزارع ومسارح» وفحص عجيسة — قرب الغدير — «كثيرة الزرع والضرع» وكان اهل قصر الفلوس «المواشي عندهم كثيرة» وكان اهل هاز «أصحاب عمارة وزرع وضرع» وكان في جبال عبد الرحمن — قرب مرسى الزيتونة — «مراع مريضة» وكانت دارست — شرق تاهرت — «زراعتها كثيرة ومواشيها عامة» ولأهل شرشال «مواش وأغنام كثيرة...واكثر أموالهم الماشية» ومثلها مدينة برشك . وكانت مدينة بني واريغن «واسعة المسارح كثيرة الكلاء» وكانت ارشكول «واسعة في الماشية والأموال السائمة»⁽²⁾.

وكانت مستغاثم «زكية الزرع والضرع» بل أنها مشتقة من «مشتى غنم» وكانت تلمسان «لحومها شحيمة سمينة» وكذلك جراوة أبي العيش «حواليها بسائط عريضة للزرع والضرع» وأهل واسلن «أكثر أموالهم الماشية ولهم منها الكثير والغزير»⁽³⁾ الى غير ذلك، ويمكن القول مما تقدم أن اهم الحيوانات في المغرب الأوسط هي:

الحيل: يرى موريس لومبار ان الفرس البربري كان اصله من نوמידيا أو بصفة أدق ينتمي الى التلال المرتفعة الشمالية، وهو حيوان صغير نوعاً ما لكنه قوي البنية شديد المراس. ويصف القاضي النعمان خيول أبي عبد الله الشيعي

(1) ابن حوقل: صورة. ص 84.85.86.95. البكري: المغرب. ص 59. الادريسي: حفة. ص 87. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 179. الشماخي: كتاب السير. ص 205. الطخيش محمد بن يوسف: تفقيه الغامر. ص 77.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 77.78.79.87. البكري: المغرب. ص 61.65.83. اليعقوبي: وصف، ص 12. الادريسي: حفة. ص 89.91.92.87. الفلقشندي: صبح الأعشى. ج 5. ص 150.

(3) ابن حوقل: صورة. ص 79. الادريسي: حفة. ص 80. البكري: المغرب، ص 87، 88 — 142.

— وهي تنتمي الى المغرب الأوسط — انها «لم ير الناس مثلها فيما رأوه جودة وعتقا وفراة وصلاحا ليس فيها ساقط ولا منها ضعيف» وكان المسلمون بقيادة عقبة بن نافع غنموا من أهل باغاية «خيلا لم يروا في مغازيهم أصلب ولا أسرع منها من نتاج خيل أوراس»⁽¹⁾.

وكان منها أنواع أهمها: البربري والزناقي، وفي تلمسان كانت الخيل الراشدية لها فضل على سائر الخيل «ويدنو انهم (المغاربة) كانوا يطلقون على خيولهم أسماء يختارونها، فكان تميم بن معد بن المعز الفاطمي فرس يدعى «السرو»⁽²⁾، كما يدنو أن خيول البربر قد أصابها التهجين فقد اختلطت بخيول عربية، فيكون قد ظهر نوع ثالث يحمل مزايا الجنسين.

— البغال: أشار ابن حوقل الى وجود البغال في بلاد المغرب الأوسط ويدنو أنها كانت تمتاز عن غيرها، مما حدا بابن الفقيه أن يشير الى «البغال البربرية» وأشار ابن الصغير أن أبا العباس — صهر الامام افلح — أتى الى القاضي على «بغلة له شهباء هملاجة» وانتقل أبو عبد الله الشيعي من ميلة الى أبكجان على «بغلة بقاء» وكانت البغال تفضل أحيانا الخيول في شدة قوتها وتحملها فكانت لهذا الغرض تشارك في الأعمال الحربية⁽³⁾.

— الأغنام: تقدمت الإشارة الى الأغنام في تاهرت، وكان لشرشال «اغنام كثيرة» وكذلك المسيلة وكانت تدلس «بها الغنم والبقر موجودة كثيرا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها الى كثير من الآفاق» وكانت الأغنام منها ذئبه قصير وهو من أصل قسنطيني، ومنها لها ألية مثل أغنام وجدة⁽⁴⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 45. القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 218. مورييس لومبار: الإسلام. ص 250. ويذكر ول. ديورانت: أن الحصان كان اسمى من أن يستعمل في حمل الاقال. ويذكر قول اعرابي في الحصان: «لا تسبه حصاني بل سمه ولدي فهو في عدوه أسرع من الرمح ومن طرفة العين» ول. ديورانت: قصة الحضارة ج 13. ص 109.

(2) ابن الأثير: الحلة. ج 1، ص 293. الحموي: معجم. ج 2، ص (3) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص 75. ابن الصغير: تاريخ الأئمة ص 335. ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان. ص 252.

(4) الأدرسي: صفة. ص 90. البكري: المغرب ص 87 — 88.

— البقر: أشار ابن الصغير الى أن الامام يعقوب بن أفلح كانت له بقرات، وأشار الادريسي الى «رخص السمن والزبد والبقر والغنم» في وهران وإلى كثرة الأبقار في المسيلة وإلى وجودها في جزائر بني مزغنة⁽¹⁾، وغيرها.

— الأبل: يرى ابن خلدون أن «الأبل من مكاسب اهل النجعة» لذا فهي تتوفر في الصحراء وفي المناطق القريبة منها بصفة خاصة، وقد عثر ابن حوقل عن وفرة الأبل في بلاد المغرب حين أشار الى أنهم — المغاربة — عندهم من الجمال الكثير في براريهم وسكان صحارهم التي لا تدانيها في الكثرة ابل العرب. وأشار ابن الصغير الى وجود الأبل في تاهرت.

ويبدو أن الأبل قد انتقلت من المشرق الى بلاد المغرب في القرن الثاني الميلادي ثم تقدمت طرق التلقيح وتحسين النوع، فظهر نوعان: يمتاز الأول بقدرته على حمل الانتقال وقوته، فهو لذلك بطيء السير، ويمتاز الثاني بالرشاقة والخفة فهو سريع العدو وتعرف هذه الأبل «بالمهاري» فحين هزم ابا خزر الامام أبو القاسم الفاطمي توغل في الصحاري على المهاري «وكانت هدية زيري بن عطية الى المنصور بن أبي عامر تشتمل على خمسين جملاً مهرباً»⁽²⁾.

النحل: اهتم سكان المغرب الأوسط بتربية النحل، فذكر ابن حوقل أن بربر جزائر بني مزغناي «لهم من العسل ما يجهز عنهم» وأضاف أن أهل تاهرت «يكثرون عندهم العسل» وكانت برشك «لها بادية يشتارون العسل من الشجر والأجباح لكثرة النحل بالبلد» وكانت شرشال النحل عندهم كثير والعسل بها يمكن وكذلك كانت وهران وغيرها.

وقد كان العسل يدخل في صناعة الحلويات، وفي علاج بعض الأمراض، وكذلك كانوا يصنعون منه النبيذ، فذكر ابن حوقل ان التجار في مرسى الحوز

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 361. ابن حوقل، صورة، ص 78. الادريسي: المصدر السابق. ص 89.

(2) السلاوي الاستقصاء، ج 1. ص 193، ابن حماد. اخبار ملوك بني عبيد. ص 12 ابن حوقل: المصدر السابق. ص 327. ابن خلدون: العبر. ج 6. ص 175. وعن دخول الجمل انظر: محمد بن عميرة: دور زناتة. ص 13 — 14

E. Demougeot. Le Chameau et l'Afrique du Nord Normaine. A.E.S.C. Mars-Avril. 1960 P.210.

يتبنون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم (1).

— الطيور: ربما حمل مرسى الدجاج هذا الاسم لشهرته بتربية هذا الطير، وإذا كان أبو القاسم الفاطمي حينما أقام شهرًا في سوق إبراهيم سنة 315 هـ كان «بقتات كل يوم بيضة أو نحوها» فإن هذا يعني وجود هذا الطير هناك، ويبدو أن تربيته كانت في كل منزل، خاصة الأمر الفقيرة، فكان أبو عثمان سعيد الضلّاني — عاصر أبا عبيد الله الشيعي — إذا باضت دجاجة في داره فرحوا لذلك لأنهم يشترون بها بقلًا وكان البيض مثلما هو الآن يؤكل مسلوقًا، فإن الدرجيني يذكر أن نفاثًا «قشر البيضة» ويدخل في اعداد بعض الأطعمة مثل «مجنبة بالبيض» (2).

وكانوا يربون الحمام، فذكر أبو سعيد القلال «كان عندي زوج حمام فأخرجوا فرائخا» وورد ذكر الحمام في قصيدة للشاعر عبد الكريم النهشلي المتوفى سنة 405 هـ في المسيلة يصف نهرًا في روضة «من البحر المتقارب».

علتها الحمام بتفريدها كما سجع النوح في مأثم
وكان الحمام يستعمل طعامًا ويدرب على حمل الرسائل مسافات بعيدة، ويستعمل روثه سمادًا، وكان القاضي النعمان يرى أن صيد الحمام مكروه (3).

وكانت هناك طيور أخرى مثل الأوز وطيور الكراكي والبزاة ويشتهر مرسى الدجاج بطيور السماوي وكان بالقرب من جيجل «فج الزرزور» وقد مارس الناس

(1) ابن حوقل: المصدر السابق ص 78.77. الادريسي: المصدر السابق ص 84.87.89. ابن البطار: كتاب الجامع، ج 3، ص 121 — 122. وقال تعالى «يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس» أن في ذلك لآية لقوم يفكرون، سورة النحل. 68.67.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ في الغرب ص 200. الدباغ: معالم ج 2، ص 310. الدرجيني: طبقات. ج 1. 79. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 192. وعن النفاثة انظر: مصر على بحبي الاباضية بين الفرق الاسلامية. القاهرة 1947، ص 266.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3، ص 380. نفسه: تراجم ص 161. بوروية وشيد: الدولة الحمادية. ص 169. وعن استعمال روث الحمام سمادًا انظر: ابن بصال: كتاب الفلاحة ص 49. 51.

صيد هذه الطيور مستعملين كلاب الصيد والحرايب والسهام، إضافة الى صيد البط البري. (1).

— صيد البحر: كان صيد السمك ممتكًا على طول الساحل، وكان التجار يذهبون الى الصيادين فيشترون صيدهم ثم يبيعونه في المدن، وبلغ من مهارة الصيادين انهم كانوا يلبيون رغبة التاجر في النوع الذي يريد.

وقد أشار ه. ر. ادريس — نقلاً عن القاسبي — الى وجود وكبر حجم السمك في جيجل، وذكر ابن حوقل ان مرسى الخرز فيه من صيود السمك ما لم أر ببلد مثله سمناه (2).

ومن أنواع الأسماك، العبايق والاكثوبري والأشبارس والمنكوس والبقونس ومنها أيضا الشلاح. وسمك البوري، وسمك التوفي يهاجر من المحيط الأطلسي الى البحر الأبيض المتوسط فيصاد في افريل.

وكان نهر المسيلة فيه سمك صغير فيه طرق حمر حسنة، ولم ير في بلاد الأرض المعمورة سمك على صفته واهل المسيلة يفتخرون به. ويكون مقدار هذا السمك من شبر الى ما دونه وربما أصطيد منه الشيء الكثير فاحتمل الى قلعة بني حماد (3).

وكانوا يصطادون المرجان في مرسى الخرز وتنس، فذكر ابن حوقل أن مرسى الخرز قرية لكنها نبيلة لمكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار ولا أعرف في شيء من البحار له نظيرًا في الجودة، وكانوا يصطادون جراد

(1) القلقشندي: صبح الأعشى. ج 4. ص 113. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 131 الادريسي: صفة. ص 68. القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 102.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 77.

H.R.Idris: La Berbérie Oriental...T.2.P.632-633.

(3) الادريسي: المصدر السابق، ص 86. 95. Imamuddin: Some aspects...

وقد ذكر ابن البيطار نقلاً عن أطباء المغرب الأوسط — أنه ينفع في علاج الجذام وتفتيت الحصى في الكلى والمثانة(1).

— الكلاب: كانت الكلاب ضرورية للحراسة، فتحرس القطعان والمنازل والبساتين، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» شيخنا وزوجته متجهين الى حماد — صاحب القلعة — «يرافقهما كلبهما» وذكر القاضي النعمان «كلباً معلماً»(2).

نظام الرعي:

كان يتولى صاحب الحيوانات مهمة الخروج بها الى المراعي، وقد يمكث هناك بعض النهار أو النهار كله، مصطحباً، عصاه وزاده، ثم يعود الى المنزل عند الغروب(3).

وفي أحيان أخرى كان صاحب الحيوانات يكلف اجيراً راعياً، وقد يمكث بها طول النهار ثم يعود في آخره أو يمكث فترة طويلة، وكان بإمكانه أن يصطحب معه حيواناته الخاصة، فقد أرسل رجل من لمطة أبا عبد الله محمد بن بكر — من الطبقة التاسعة — «في غنم له بجبال بني مصعب سائمة فخرج، فكان الغنم تحت يده وله فيها غنم قد جمعها فيها».

في حين يذكر الدرجيني — نقلاً عن الوسياني — ان صاحب غنم قدم على راعيه «فسأله عن حال الغنم فقال: هي سالحة الحال، وان وهب الله لها العافية الى قابل فستكمل مائة»(4). وكان مالكها لم يرها منذ فترة طويلة.

ويبدو أن صاحب المواشي كان يمارس نفوذاً أوسع على الراعي، فيمكنه أن يكلفه بأعمال خارجة عن إطار الرعي، وعلى الراعي السمع والطاعة لئلا

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 79. وعن طريقة صيده انظر: الأدرسي: المصدر السابق، ص 85.

ابن البيطار: كتاب الجامع، ج 1، ص 161.

(2) البخاري: سورة الحاجب جعفر، ص 116 — القاضي النعمان: كتاب الاختصار، ص 102. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 169.

(3) القاضي عياض، تراجم، ص 337.

(4) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 390. 401.

يعرض نفسه الى الطرد، فقد طلب رجل من راعي مواشيه أن يقطع خشبة من شجرة، وحين همّ الراعي بالرفض. قال له: «عليك أن تسمع ما امرتك به فتعمله، فقال له: نعم» (1).

ويمكن أن تكون المراعي خاصة، فيرسل مالك الأرض حيواناته لترعى في أرضه، وقد تكون عامة مشاعة، فجاء في سيرة جوفز: «ان هذه المسارح مشتركة لكافة اهل المنازل، التي تجاورها» وقد يخرج كل راع بمواشيه اليها على حدة، وهناك تجتمع الرعاة أو يخرجون معاً، الا أن الغالب على طريقة البربر هي التربية الجماعية، فتعهد القبيلة أو مجموعة من السكان الى راع مسؤول يساعده عدد من الرعاة وهم على معرفة ودراية عامة بالمراعي وهذا النظام يسمى «المشتى» وكان على أصحاب الأغنام أن يسموها للتمييز بينها ومعرفتها. ويمكن أن نخيل الراعي وقد اجتمع حوله الرعاة فيغني لهم. (2)

وكان الراعي عادة رجلاً شاباً، وفي بعض الأحيان كان الصبيان يستغنون في رعي الأغنام. فأشار القاضي الى صبي برعى غنماً، وأشار في موضع آخر الى أجرة غلام راع فذكر أن صاحب الغنم «أجرى له دينارين في كل سنة. (3)

نظام المقاييس:

استعمل المغاربة مقاييس مختلفة لقياس المسافات القصيرة والطويلة وقياس المساحات، ويبدو أنها كانت تتفق ونظائرها في المشرق الاسلامي، وكان منها:

— القامة: أورد البكري اشارة تدل على أن المغاربة استعملوا القامة كوحدة قياس، فذكر بخصوص بحر أن «عمقها ثلاثون قامة» (4). وأضاف بخصوص عمود أن ارتفاعه في الهواء أربع وعشرون قامة، ويظهر أنهم كانوا يستعملونها لقياس المسافات العمودية ارتفاعاً أو عمقاً بما يشبه القامة، وهذه القامة المستعملة في القياس هي قامة رجل معتدل الطول، يرى ه.ر. ادريس انها تساوي 1,65م — 1,70م.

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 503. وفي الأصل، فقال له: بل.

(2) الجوفزي: سيرة جوفز، ص 96. موريس لومبار: الاسلام، ص 122. 252.

(3) القاضي عياض: تراجم، ص 214.

(4) البكري: المغرب، ص 31، 146. نجا ولدت السويسري: التجارة، ص 88.

الخطوة: واستعمل المغاربة الخطوة لقياس المسافات القصيرة نسبياً، وهي عادة خطوة رجل معتدل القامة، ويرى هـ. ر. ادريس أنها تساوي 1,45 م.⁽¹⁾
الباع: هو قدر مد اليدين على استقامتهما على الجانبين.

الذراع: وهذه الوحدة هي ذراع رجل معتدل، ويرى هـ. ر. ادريس أن الذراع يساوي 48 سم أو 24 أصبعاً حسبما ذكره المقدسي، وهو يختلف عن الذراع الرشاشي، الذي ورد ذكره عند الادريسي والمقري، ويرى هـ. ر. ادريس أنه يساوي 72 سم.⁽²⁾

الشبر: أفاد البكري بخصوص استعمال المغاربة الشبر في عمليات القياس، فذكر أن «باب الزويلة — المهدية — طوله ثلاثون شبراً» وأن ارشقول «سعة سورها ثمانية أشبار» أما الادريسي فذكره في اشارته الى سمك المسيلة فذكر أن «مقدار هذا السمك من شبر الى ما دونه» وقد حدد هـ. ر. ادريس بـ 24 سم أي نصف ذراع.⁽³⁾

الفتر: لم تكن هذه الوحدة مجهولة عند المغاربة، فقد أشار الحموي الى وجودها في ذكره سواقي توزر، فذكر أن «كل ساقية سعة شبرين في فتر»⁽⁴⁾ — كما سلف — وهو يمثل المسافة بين رأس الابهام والسبابة في اقصى انفراج لهما.

القبضة: حدد هـ. ر. ادريس طول القبضة بـ 8 سم.⁽⁵⁾

الأصبع: وهو يمثل «ست حبات شعير مصغوفة بطول بعضها البعض»⁽⁶⁾. وقد حدد هـ. ر. ادريس هذه المسافة بـ 2 سم.

(1) ولدت السويس نخابة. المكان السابق.

- H. R. IDRIS: op. cit. T.2 p. 652.

(2) البكري: المغرب. ص، 147. ابن الفقيه: المسالك والممالك. ص، 79. المقدسي: أحسن التقاسيم. ص، 65. ويذكر الرئيس ضياء الدين افرغاً أخرى لا يوجد ما يدل على استعمالها في بلاد المغرب مثل ذراع الملك. الذراع السوداء. الذراع السلطاني. الذراع المزانة. انظر: الرئيس: انفراج. ص، 287، 289، 293.

(3) البكري: المصدر السابق، ص، 86.

(4) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص، 429. الادريسي: صفة، ص، 16.

H. R. Idriis: Loc. cit.

Ibid: Loc. cit.

(5) ولدت السويس: المكان السابق.

(6) المقدسي: المصدر السابق، ص، 66.

وهذه وحدات قياس مرتبطة باطراف الجسم تستعمل لقياس المسافات القصيرة وهناك وحدات قياس أخرى تستعمل لقياس المسافات الطويلة منها:

البريد: ذكر القاضي النعمان هذه الوحدة مع تحديدها في عبارته أن «البريد اثنا عشر ميلا» ويرى الحموي أن هذا البريد هو المستعمل في البادية، إذ أن هناك بريد آخر يساوي عشرين ميلا⁽¹⁾.

الفرسخ: تستعمل هذه الوحدة لقياس مسافات الطرق على وجه الخصوص، ويرى المقدسي أن «الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع»⁽²⁾. وبما أن الذراع 48 سم فإن الفرسخ = $12.000 \times 48 = 576.000$ سم = 5,760 كلم إلا أن الحموي لا يرى «خلافا في أن الفرسخ ثلاثة أميال».

الميل: استعمل الميل أيضا كوحدة قياس، وقد ذكر ابن الصغير حين اشار الى وادي هواره فذكر أن «بينه وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر»⁽³⁾. وذكره الرحالة في مواضع أخرى مختلفة فذكر الادريسي — على سبيل المثال — أن مدينة تنس تبعد عن البحر مسافة ميلين، وأن بركة عنابة ثلاثة أميال في مثلها.

ويذكر المقدسي أن «الميل ثلث فرسخ»⁽⁴⁾. كما يذكر القاضي النعمان «الميل ثلاثة آلاف ذراع»⁽⁵⁾. أما الحموي فيذكر أن الميل «ثلاثة آلاف ذراع يذراع الملك»⁽⁶⁾. وبما أن ذراع الملك 57,77 سم حسبما ذكره الرئيس ضياء الدين فإن الميل = 1,733 كلم، في حين جعله هـ. ر. ادريس 1453 مترا، ويبدو أن الميل في بلاد المغرب هو ما ذكره القاضي النعمان، وعليه يساوي 3000×48 سم = 144 000 سم = 1,440 كلم.

-
- (1) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1، ص، 277. الحموي: المصدر السابق ج 1، ص، 34 — 35.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص، 63. ابن خلدون: المقدمة ص، 45، الحموي: معجم، ج 1، ص، 35. يذكر الادريسي أن المسافة بين مصر وبغداد 570 فرسخا وهي 1710 أميال. انظر: صفة ص، 163. وكان الفرسخ عند الرحالة اليهود يعادل 21 ألف قدم. انظر: رحلة بنيامين التيطلي. ترجمة عزرا حيدلا. بغداد. 1945 ص، 52 الحاشية.
(3) ابن الصغير: سيرة الأئمة، ص، 331.
(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص، 66.
(5) القاضي النعمان: دعائم ج 1، ص، 277.
(6) الحموي: معجم، ج 1، ص، 36.

المرحلة: يبدو أن استعمال هذه الوحدة كان أكثر شيوعاً، فإن نظرة الى كتب الرحالة توضح أنهم كانوا اذا ذكروا المسافة بين مدينة وأخرى استعمالوا المرحلة الا ما ندر.

وقد كانت المرحلة معروفة في تاهرت، فإن ابن الصغير في اشارته الى حصن تنابغيت يذكر أنه «على مرحلتين من تاهرت»، وقد حدّدها — المرحلة — المقدسي، — فقال «لقد جعلنا المراحل ستة فراسخ وسبعة منها الى أنها قد تزيد، وقد تنقص، وبما أن الفرسخ غير محدد بدقة بدوره، فإنه من الصعب تحديد المرحلة واذا اعتبرنا الفرسخ = 5544 متراً، فإن المرحلة في هذه الحالة تكون 33 كلم أو 38 كلم ويحدّدها جولفن Golvin فيجعلها 30 كلم، وربما كان سبب هذا الاختلاف أنها تعتبر مسيرة يوم مشياً على الأقدام⁽¹⁾. وبطبيعة الحال فإن المسافة التي يقطعها الراحل تعتمد على طبيعة الطريق من سهولة ووعورة.

المجرى: يستعمل الادريسي⁽²⁾ في كتابه وحدة تدعى «المجرى» وذلك في قياس المسافات البحرية، فيذكر بخصوص وهران والمرية أن «سعة البحر بينهما مجريان» وهو يحدّد طول المجرى فيذكر أن من مدينة وهران «الى مدينة تنس مجريان وهي من الأميال 204 أميال، أي أن المجرى يساوي 102 ميلاً، واذا اعتبرنا الميل حسباً ذكره هـ. ر. ادريس 1453م فإن المجرى يساوي 148,206 كلم.

كما استعمال المغاربة وحدات لقياس المساحة وكان منها:

الزوج: أورد المالكي ذكر هذه الوحدة، فذكر بخصوص الأمير عبد الله ابن ابراهيم بن الأغلب أنه «جعل على كل زوج تحرت ثمانية دنانير» ويعرف هـ. ر. ادريس الزوج بأنه مساحة الأرض التي يحرتها حيوانان في فصل في الأراضي السهلية لكنه لم يحدد هذه المساحة⁽³⁾.

- (1) ابن الصغير: سورة الأئمة، ص، 347، المقدسي: المصدر السابق، ص، 106.
وذكر الرئيس «القصر» وتساوي 16 فرسخاً، وذكر «القلوة» وتساوي 400 ذراع، ولكن لا ندري اذا استعملت في بلاد المغرب، ثم عن المرحلة انظر: Golvin: Le Maghreb central.. p. 84.
(2) الادريسي: نزهة المشتاق، ص، 84، 88.
(3) المالكي: رهاض النفوس، ج 1، ص، 238. ويعرف ابن فضل الله المصري «الزوج» أنه محرت أربع بقرات لأن الزوج يشتمل على الشعبة برأسين من البقر. انظر: ابن فضل الله العمري: وصف افرقة والأندلس، ص، 19.

القفيز: وهو يختلف عن القفيز — المكيال — إذ هو وحدة قياس مساحة، وكان مستعملاً في بلاد المغرب، فذكره ابن عذاري حين تعرض للأمير عبد الله السالف الذكر — فذكر أنه «قطع المشر حياً، وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أم لم يصب»⁽¹⁾. وواضح أنه يقصد بعبارته هذه قفيز مساحة، ويظهر أن هذا يساوي عشر الجريب، وتوجد اختلافات بشأن تحديد الجريب، فذكر ضياء الدين الريس أنه يساوي 314,86م² أو 875,686م² أو 1200م²⁽²⁾، ومنه فإن القفيز يساوي 31,5م² أو 87,56م² أو 120م². ويبدو أن المقاربة لم يستعملوا لفظة «الفدان» فإن أبا الفضل العمري يذكر أن الشعبة رأسان من البقر وهي المسماة في بلد دمشق بالفدان⁽³⁾.

(1) ابن عذاري: البيان. حوادث سنة 197هـ.

[2] H R. Idriss La Berbérie .T.2. P.281.288.

(3) ابن فضل الله العمري: وصف إفريقيا والأندلس. ص 19.

الفصل الثالث الصناعة

تصنيف المهن والصنائع:

تباين الصنائع وتختلف، فمنها ما يعطي صاحبها الشرف والرئاسة ومنها ما تبقى في طبقة العامة، أما النوع الأول، فيرى أبو الفضل الدمشقي انها تتمثل في السيف والقلم فالأول يكسب الرئاسة للملوك والأمراء، والحجاب والقواد ووجوه المشائر ورؤساء القبائل، والثاني يكسبها للوزراء والكتاب والقضاة والخطباء ومن يجري مجراهم،⁽¹⁾ وكل صناعة غير هاتين الصناعتين فليس يذكر صاحبها بعز.

الا أن الصنائع يمكن أن تصنف ويفاضل بينها لاعتبارات أخرى متعددة، وقد يفضل بعضها البعض الآخر بسبب نوع المادة المستعملة مثل الصياغة وصناعة العطور، ومنها بسبب الأدوات التي تم صناعتها مثل آلات الرصد، والاسطرلاب، وبسبب الحاجة الضرورية الداعية الى اتخاذها كالحياكة والحراثة والبناء أو بسبب ارتفاع عدد أكبر منها مثل الحمامين والكناسين، وأخرى بسبب طبيعة الصناعة نفسها⁽²⁾.

ومهما كان الأمر فإن الصنائع تختلف من مجتمع الى آخر، باختلاف درجة التطور، فإن صنائع المجتمع البدوي تختلف عنها في المجتمع الحضري، فهي تتركز في المجتمع الأول حول توفير الطعام، والملبس والحيام وبعض الأدوات التي تستعمل في توفير الأمن للناس، وبالجملة فهي تتركز حول ما هو ضروري وهي في العادة قليلة، أي أن المجال الصناعي في المجتمع البدوي ضيق، وهذا ما دعا

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة، ويعرف «أخوان الصفاء» الصناع بأنهم «الذين يعملون بأيديهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والأصباغ والنقوش والأشكال وعرضهم طلب العرض عن مصنوعاتهم». رسائل اخوان الصفاء — دار بيروت للطباعة والنشر. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت 1376هـ/1957. ج 1 ص 285.

(2) رسائل اخوان الصفاء. ج 1. ص 287.

ابن خلدون أن يذكر أن العمران البدوي «لا يحتاج من الصنائع الا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات: من نجار أو حداد أو خياط أو حائك»⁽¹⁾. ونحو ذلك ويضيف أن «الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط، فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل»⁽²⁾.

ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الحضري، حيث يستبحر العمران، ويكثر السكان، ويزداد تطلّعهم الى ما وراء الضروري، أعني الى الكماليات، وكلما تقدم في حياة الرفاهية والترف اتسعت نظراته وتطلّعاته اليها، بل أن الأمر يتعداها الى الترفن فيها، وكلما تقدم أيضًا اتسعت دائرة نشاطه الصناعي، وفي هذا الشأن يذكر ابن خلدون: «إذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنيق في الصنائع واستجاداتها فكملت بجميع متماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعو اليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك»⁽³⁾. وإذا زاد العمران اتساعًا ظهرت صناعات أخرى مثل: «الدهان والصفار والحامسي والطباخ والشماع والمهراس ومعلم الغناء والرقص وقرع الطبول على التوقيع»⁽⁴⁾. وهو يربط بين اتساع العمران واتساع ميدان الصناعة فيذكر أنه: «إذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنها، كثرت الآلات بكثرة الأعمال حيثذ، وكثر الصناع الي أن تبلغ غايتها من ذلك... فإذا تراجع عمرانها وخف ساكنها قلت الصنائع لأجل ذلك»⁽⁵⁾.

وهكذا يمكن القول أن الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، لم تكن على وتيرة واحدة ومستوى واحد، نظرًا لتعدد مستويات نواحيه، فهناك نواح يسودها المجتمع البدوي، وهنا تظهر الصناعات التي تتلاءم وطبيعة المجتمع، بل أن هؤلاء لا يقومون على تصنيع المواد الخام التي يحوزتهم كلية كالمنتوجات الحيوانية، فيضطرون الى تصديرها خامًا أو نصف مصنعة الى أسواق المدن،

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 401.

(2) نفس المصدر ص 400.

(3) نفس المصدر ص 401.

(4) نفس المكان.

(5) نفس المصدر ص 359.

ومن المرجح أن قبائل مزاتة وسدراتة التي أشار ابن الصغير الى أنها كانت ترد تاهرت، كانت تحصل على ما تحتاج اليه من أسواق المدينة مقابل ما تقدمه لتلك الأسواق.

وكانت هناك مراكز صناعية في القرى المنتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط، وهي أكثر تقدماً من صناعة المجتمع البدوي لأنها تدخل فيها الفلاحة ومتوجاتها إضافة الى الصناعة الحيوانية، إلا أن المراكز الصناعية الكبيرة هي في مدنها العديدة مثل مدينة تاهرت «قصة الاقليم» ومدينة تلمسان «المدينة العظمى»، حسبما وصفها اليعقوبي، وغيرها، ثم مدينة مسيلة، وأشير وجزائر بني مزغنة وغيرها من مدن القرن الرابع الهجري.

ففي مثل هذه المدن قامت صناعات ذلك العصر من أسماها الى أوضاعها شأنها في ذلك شأن غيرها من المدن الاسلامية.

والجدير بالذكر في هذا الميدان، أن مجتمع المغرب الأوسط تطور في هذه الفترة، دل على ذلك ظهور مدن جديدة، وإحياء مدن أخرى وهذا يعني أن الصناعة في تلك النواحي قد شهدت بدورها تطوراً واتساعاً، وانتقلت من صناعة بدوية أو قروية الى صناعة المدينة.

تقسيم العمل:

أن حاجات الانسان عديدة، ويرى أبو الفضل الدمشقي أن هذه الحاجات تحتاج الى أنواع متعددة من الصناعات حتى يتم الحصول عليها، وأن قصر عمر الانسان لا يمكنه من تعلم جميع الصناعات، ذلك لأنها مبنية على بعضها البعض، فالبناء يحتاج الى النجار وهذا يحتاج الى الحداد، وهذا يحتاج الى أصحاب المعادن، وهكذا إحتاج الناس الى الاجتماع معاً واتخاذ المدن، وتخصص كل منهم في حرفة ما (1) ومبدأ التخصص هذا يؤدي الى اتقان الصنعة والتفنن فيها بل وزيادة الانتاج، وأن كان من زاوية أخرى يؤدي الى جهل الصانع بصناعات أخرى، والدور الإيجابي للتخصص دعا الصناع الى تضيق حدوده، حتى أن الصانع منهم لم يتخصص بتصنيع المادة فحسب بل كان يتخصص في صناعة اداة أو سلعة واحدة من مصنوعات تلك المادة، فنجد في كتب التراجم على سبيل المثال

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجار، ص 20 - 21.

«القلانسي»⁽¹⁾ وهو مختص بصناعة القلانيس من بين الملابس العديدة التي يتخذها الانسان.

تنظيم العمل:

جرت العادة في مجال الصناعة أن يتخذ الصانع حانوتًا يديره بنفسه أو تساعده عائلته أو شركاء له، وقد يعمل الصانع أحيانًا في بيته، وكذلك قد يعمل بمفرده أو يعمل معه جماعة من المتدربين والصبيان «إذ أن هناك بعض الصنائع التي تحتاج الى عدد من المشتغلين وفي أغلب الأحيان فإن الصانع في حانوت واحد يفضلون مبدأ الاشتراك على أن يكون أحدهم أجيرًا عند صانع آخر كذلك قد يعمل بعض الصانع لحسابهم الخاص فيبيعون انتاجهم، وهناك بعضهم لحساب الآخرين مقابل أجره يومية محددة أو حسب وحدة الانتاج كأن ينجز عددًا معينًا من الوحدات بغض النظر عن الزمن مقابل أجر معلوم، وقد يشتغل الصانع بأدواته ومواده الخام الخاصة، ولكن بعضهم الآخر يشتغل بأدوات ومواد مستأجرهم⁽²⁾.

فيذكر القاضي عياض قول أبي مسرة 377هـ/984م في القيروان: «رمتي والدني عند رجل من الرهانة ومعه صبيان فكان يدفع اليهم سلع الناس يبيعونها ولا يعطيه هو شيئًا فقتل بعض جيرانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تستقصي، وهؤلاء يبيعون ذلك منه من تحت يده»⁽³⁾ وكان أبو عثمان السرتي — في القيروان : «يخدم المرمة بالأجرة كل يوم سبت ويقتات بما يأخذه في تلك الأيام، فجاءته يومًا امرأة وطلبتة في شهادة على غريم لها، والطين الى انصاف ساقه، فقال لها:

(1) القاضي: عياض: تراجم أغلبية ص 195. وانظر: Goitein: The main industries P.169.
(2) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 99 — 100 يبدو أن أجرة عزل رطل من الكتان كانت درهما. انظر الدباغ معالم ج 2 ص 342. وانظر:

Imamuddin: Some aspects of the...P.103.

ويذكر ه.ر. ادريس عن عمال المناجم أنهم كانوا يتقاضون أجرة مقابل عمل محدد أو كمية من المعدن عن استخراج كمية معينة أو أن يصبحوا شركاء في المنجم انظر:

H.R. Idris: La Berbérie orientale...T.2.P.639.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج 3 ص 361.

«أنا أجير» (1)، ومثله فعل سعيد بن عباد — ت 251هـ/865م بالقيروان، فقد جاءته امرأة تطلب شهادته فوجدته منهمكاً في عجن الطين فأقل لها «أنا مستأجر كما ترين وأنت مضطرة، فقال له صاحب البناء، اذهب معها وأنت في حل» (2)، ويكشف القاضي عياض عن نظام العمل الذي كان متبعاً في ذلك الوقت، فقد يتقيد العامل بالزمن أو بالوحدات — كما سلف — فيذكر قول الهلول بن راشد «كنت عند معلمي أخيط فيمر علي سافر بن سليمان الواعظ بالجامع والقراء يقرأون عليه، فأقف اليه واستحلي ذلك ثم حاسبت نفسي، وقلت أنا مستأجر، فصرت آخذ من معلمي طريحة معلومة فإذا فرغت منها مضيت الى مجلسه» (3).

وكان صاحب المحل يسمى «المعلم» وهو يتمتع بكامل الحقوق واليه تعود كافة الأرباح، ويكون الى جانبه «التابع أو الأجير» وثالث في المحل هو «الصبي» وهو يأخذ أجرة نظير تعلمه الحرفة، وفي العادة فإن بعض الصبيان هم أبناء المعلم نفسه، وبهذا فإن الحرفة تنتقل اليهم وتكون وراثية.

وعلى كل، فقد يدفع الصبي أجرة، ويبدو أن نزاعاً كان يقع بين الصبي والمعلم حول هذا الموضوع، مما دعا القاضي النعمان أن يقول لا بأس بأخذ الأجير على تعليم الصنائع التي تحل» (4).

ويظهر أنه كان الى جانب الحوانيت الصغيرة التي يملكها صانع واحد، مصانع كثيرة تشتمل على عدد كبير من الصنائع، وهي التي أشار اليها ابن حوقل في عبارته: «ولغير المياسر فنادق وخانات يسكنها أهل المهن وأرباب الصنائع بالدكاكين المعمورة والحجر المسكونة والحوانيت المشحونة بالصنائع كالفلانسين في سوقهم» (5).

-
- (1) الديباغ: معالم الايمان ج 2 ص 119. هل كان العامل هذا يكفي بعمل يوم السبت فقط فيعيش أسبوعه بأجرة هذا اليوم، وهكذا في كل أسبوع ؟
 (2) القاضي عياض: المصدر السابق ج 3 ص 125. نفسه: تراجم أغلبية ص 198.
 (3) نفسه: ترتيب المدارك ج 1 ص 336، تراجم أغلبية ص 35.
 (4) القاضي النعمان: كتاب الاختصار ص 90. يشار الى الحرف بالأصناف وأصحاب اللهن وأهل الصنائع وللحرفة عرف خاص بها مقبول لدى القاضي: انظر عبد العزيز الدوري: تاريخ ص 92.
 (5) ابن حوقل، صورة الأرض ص 362.

كما يبدو أن الصانع بصفة عامة، كانوا ينضوون تحت نفوذ رجل منهم يدينون له بالأحترام، فيذكر ابن عبدون أنه كان على القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلا من أهلها قتيها عالما خيرا يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم⁽¹⁾ وهو ما يمكن أن يطلق عليه لقب «العرف» وهو في العادة ممن له خبرة واسعة في مجال هذه الصناعة.

كما يظهر أن الفارق بين الصانع والتاجر لم يكن واضح المعالم لأن الصانع الذي كان يقوم بصناعة السلع استجابة للطلب، كان في وسعه كذلك أن يبيع الفائض منها لديه ويتضح هذا فيما رواه الدرجيني بخصوص تاجر أهدى قميصا لشيخ اباضي في العهد الزيري، وحين رفض الشيخ استلام القميص، قال له التاجر: أدفع لي رأس مالي وأترك لك قيمة الخياطة فإني خيطته بيدي⁽²⁾، وكان الصانع يحمل نفس اللقب الذي يحمله تاجر تلك السلعة، فإن الأمير عبد الرحمن بن الحكم قال ذات مرة: «علي بالحصارين كلهم، تجارهم وعمال الأيلي»⁽³⁾.

ويظهر أن للصانع قدرة حس فائقة، يميزون بها بين صناعات بعضهم البعض، التي يصعب على عامة الناس التمييز بينها، وربما بعلامة فيها أو بدرجة إتقانها أو نوع المادة الخام المستعملة، فحين قدم الحصارون على الأمير السالف الذكر «قدم الى نفسه وجوههم فقال لهم: عمل الشيرات والقفاف متشابه أو يعرف بعضهم عمل بعض ؟ فقالوا: «بل يعرف بعضنا أعمال بعض ونعرف أعمال أهل الكور من أعمالنا»⁽⁴⁾.

وقد كان أصحاب المهن يرتدون أزياء خاصة بصناعتهم، ولكل مهنة زي خاص بها وكأنهم بها يعرفون، فيذكر القاضي عياض «زي جمال»⁽⁵⁾، وقال القاضي سحنون لغلام أحب تلقى العلم: «أحب أن أرى عليك زي أهل العلم»

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص 214 يذكر عبد العزيز الدوري: أنه كان لكل، حرفة رئيسها من أعضائها تعينه الحكومة وهو شيخ الصنف، يليه الأساتذة وهم للتقدمون في الحرفة ثم الصناع ثم المتدثون، أنظر الدوري: المكان السابق.

(2) الدرجيني، طبقات، ج 1 ص 161.

(3) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس ص 91.

(4) القاضي عياض: تراجم أغلبية ص 236.

فقال الغلام: «فما أتيت الموعد الآخر الا وقد حلق رأسي وكسيت ثياب العلماء» (1) وكان محمد بن رزين — ت 255 هـ / 869 م في سوسة قد «خرج في عيد شباب مهنته» (2).

ازدهار الصناعة:

خضعت الصناعة في بلاد المغرب الأوسط الى عدة عوامل أثرت فيها وأدت الى ازدهارها ومنها:

— النظرية الاسلامية: فقد حض الله الناس على ممارسة الصناعة ومختلف المهن من خلال الحض على العمل، فقال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» (3) وقال: «فاقرأوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله» (4) وفي هذه الآية دليل على تعدد المهن.

وكان الرسول محمد ﷺ — يحض بدوره على العمل فقال: «من أمسى كالأ من عمل يده أمسى مغفوراً له يوم القيامة» وقال: «ان الله يحب العبد المؤمن المحترف» وقد حض الله تعالى ورسوله على اتقان العمل، فقال تعالى: «ولتسألن عما كنتم تعملون» (5). وقال: «أنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً» (6) وقال ﷺ — ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

(1) نفس المصدر، ص 209.

(2) نفسه: ترتيب المدارك ج 3، ص 93.

(3) سورة التوبة: الآية 104.

(4) سورة المزمل: الآية 20.

(5) سورة النحل: الآية 93.

(6) سورة الكهف: الآية 30.

وكان في الرسل قدوة كان سيدنا داود و سيدنا ادريس خيماً وسيدنا زكريا نجاراً والنبي موسى أجيراً انظر زيدان عبد الباقي العمل والعمال وللهن في الاسلام، مطبعة السعادة القاهرة 1398 هـ / 1978 م وكان الصحابة يحضون على العمل فإن عمر بن الخطاب يقول «اني لأرى الرجل فيمجنني فأقول: اله حرقة ؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني، وكانت عائشة — رضي الله عنها — تقول: المنزل في يد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله، وكان علي بن أبي طالب «يسقي بالدلاء على ثمرات» وكان سعد بن أبي وقاص صانع نبال، وسلمان الفارسي حلاقاً وبلال بن رباح خادماً.

— اتساع العمران:

وقد اشرنا سابقا الى اتساع العمران في بلاد المغرب الأوسط بدليل ظهور مدن جديدة، فإذا كانت تلمسان «المدينة العظمى» — كما سلف — فإن تاهرت كانت تقارب دمشق وقرطبة حسبا وصفها المقدسي، وذكر ابن خلدون بشأنها أنها «تمدنت واتسعت خطتها»⁽¹⁾ هذا الى جانب المدن التي نشأت في القرن الرابع الهجري، وإن اتساع العمران هنا يعني ازدياد الطلب على السلع على اختلافها، وهذا ينعكس إيجابيا على ازدهار الصناعة خاصة إذا توفرت القوة الشرائية.

— توفر المواد الخام:

نظرا لأن بلاد المغرب الأوسط اشتهرت بالانتاج النباتي والحيواني، فقد قامت صناعة واسعة في هذين المجالين اعتمدت عليهما، كما توفرت فيها بعض المعادن، التي سمحت بقيام صناعة معدنية فقد كان الحديد في مجانة وبونة وبجاية وكان في مجانة أيضا الفضة والرصاص والأثمد، وكان النحاس واللازورد بجبل كتامة، وكان الجص في متوسة — 12 ميلا عن بجاية — وكان الزئبق في جبل أرزيو، كما توفر الأثمد في حصن تاونت على ساحل ترنانا، وكان «يجلب الى بجاية من أقاليمها الزيت البالغ الجودة والقطران»⁽²⁾ هذا بالإضافة الى الملح، فذكر البكري أن بقرب بسكرة، جبل ملح يقطع فيه الملح كالصخر الجليل، ومنه كان عبيد الله المهدي وبنوه يستعملون في أطعمتهم. الى جانب ملاحات البحر، وكانت القوافل الى بلاد السودان كفيلة بتأمين مادة الذهب.

ومع وجود هذه المعادن الا أن الرحالة لا يشيرون الى كمية الانتاج، وهل كانت كافية لسد الحاجة المحلية ؟ ان ذكرهم لها يدل على أنها كانت ذات اعتبار⁽³⁾، وهي أن لم تكن تسمح بقيام صناعة تغزو الأسواق الخارجية الا أنها كانت كافية لقيام صناعة تسد الطلب المحلي.

(1) ابن خلدون: المعر، ج 6. ص 247.

(2) الأدهسي: صفة 90. بوروية الدولة الحماة، ص 136.

(3) يصف لويس لومبارد البلاد بفقرها في المعادن بسبب فقر الأرض بها وضياح كمية كبيرة منها بسبب تأخر الوسائل المستعملة والطرق المتبعة في ثقبتها، لويس لومبارد: الاسلام في مجده الأول ص 260.

— نشاط الحركة التجارية:

لقد سارت القوافل محملة بالسلع والبضائع في جميع الاتجاهات، كما سيأتي ذكره — وهذا ينعكس بدوره على الصناعة، إذ أن تصريف السلع يعني صناعة سلع جديدة، في حين أن كسادها يعني توقف الحركة الصناعية واصابتها بالشلل.

— دور الدولة:

لا يشتر المؤرخون إلى أن الرستميين فرضوا ضرائب فادحة أو غير شرعية على الصناع، كما أنهم نظموا الأسواق، وأفردوا لكل صنعة سوقاً، وأخرجوا بعض الصنائع ذات الأوساخ والروائح الكريهة من المدن وهذا التنظيم يسهل مهمة المحتسب في مراقبة الصناع، وهذا كله يؤدي إلى تشجيع الصناعة.

وأما الضرائب المتنوعة التي فرضها الفاطميون ثم الزييريون، والتي تبدو فادحة فلم تكن في الحقيقة أكثر من اجراء يراد به تنظيم الحركة الاقتصادية عامة ودفع الناس إلى الجهد والاجتهاد في العمل، فإن المعز الفاطمي قد ركز في وصيته لخليفته على المغرب — بلكين — على عدم رفع الجباية عن البادية وأوصاه خيراً بأهل الحاضرة (2).

ويبدو أنها نفس السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الزييريون فيما بعد، يدل على هذا ازدهار الأوضاع في عهدهم من صناعة وتجارة وكثرة الأموال حتى كانوا يصنعون توابيت كبارهم من العود الهندي بمسمار الذهب (3).

وقد تضافرت هذه العوامل، فساعدت على قيام صناعة مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط، لكنه ازدهار نسبي إذا ما قورنت بغيرها من المراكز الصناعية الشهيرة في المشرق الاسلامي، وان كانت تنقصها الأرقام للدلالة على هذا الازدهار، وكانت هناك عوامل أخرى تقف حجر عثرة في عجلة الصناعة.

(1) ابن أبي دينار: المؤنس، ص 75.

(2) مرمول محمد الصالح: المرجع السابق، ص 174 — 175.

العراقيل:

أ - المكانة الاجتماعية للصانع:

كان الصانع يعتبر من طبقة العامة، بل وينظر اليه بازدراء، حتى أن القاضي النعمان يقول: «لقد رأيت كثيرًا من أوباش الناس وعوامهم ومن هو أقرب شبهًا بالبهائم منه بالناس كالصناع» وهذا يدل على أن الصناعة لا يمارسها إلا من أوصدت أبواب الزرق الأخرى في وجهه وإذا شارك الأغنياء فيها فلا يتم هذا بأبدانهم بل باستثمار أموالهم، وفي هذا يذكر أخوان الصفا في رسائلهم: «أن الغرض في كون الناس أكثرهم فقراء، وخوف الأغنياء من الفقر، هو الحث لهم على الاجتهاد في اتخاذ الصنائع والثبوت فيها والتجارات»⁽¹⁾. وبالفعل، فإن القاضي النعمان يصف الصناع بأنهم في «فقر مدقع وحاجة شديدة»⁽²⁾ وذكر أبو الفضل الدمشقي: انه قيل قديما «الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى»، وذلك أن الصانع بيده لا يكاد كسبه يقصر عن إقامة مالا بدله منه ولا يكاد كسبه يتسع لاقتناء ضيعة أو عقد نعمة وأيضًا فإنه مع ذلك إذا ميز الناس دخل في أدون طبقاتهم»⁽³⁾.

وبالفعل فإن طبقة العامة وفيها شريحة الصناع — كانت تلهث وراء في حاتم الرسمي لتلتقط ما يلقي لها من الطعام واللباس. فقد حملته على الأكتاف ونادت به أمامًا لأنه كان يطعم ويكسو، ويذكر الخشنى أن عليا بن منصور الصفار وهو مخلص بالصناعات النحاسية، قد أضطره الفقر والاقلال ومحبة السؤدد الى أن تشرق»⁽⁴⁾.

ب — التشابه الصناعي بين أنحاء بلاد المغرب الأوسط:

ان صناعة البلاد، بل صناعة المغرب الاسلامي عامة، كانت قائمة بشكل أساسي على الانتاج الفلاحي والحيواني — كما سلف — فهي تشمل معالجة

(1) رسائل اخوان الصفا: ج 1، ص 285.

(2) القاضي النعمان: كتاب الحمة، ص 44.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة، ص 63.

(4) الخشنى: قضاة قرطبة ص 283 ويذكر سحنان أن الحرفيين كانوا محترفين ويعدون في أسفل السلم الاجتماعي حتى في العهد البيزنطي وتدل عليه كلمة Tenuis أي الأسفل والمفقر أنظر: سحنان: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي ص 58.

المحبوب بالطحن والعجن وما ينبنى عليها من صناعات، وتشمل الصناعات النسيجية الصوفية في الأعم، والصناعات الجلدية، إضافة الى مشتقات الألبان، وهي أمور متوفرة بل تفيض عن الحاجة في كل شبر من البلاد، وهنا يقل الطلب والحالة هذه، مما ينعكس على الصناعة بالركود.

ج - المنافسة الخارجية:

فإن صناعة بلاد المغرب الأوسط تجد منافسة خارجية، فإذا أخذنا الصناعات النسيجية مثلاً، فأين نسيج البلاد هذه من نسيج مدن العراق كالموصل التي اشتهرت بصناعة الموصليين، وأين هي من وشي سابور والكوفة، الذي كان يحملة التجار المشاركة حتى الى القيروان وقرطبة، وما دام وصل هاتين الحاضرتين فمن المرجح أنه وصل مدن المغرب الأوسط نفسها، ويذكر ابن الفقيه مشاهير المراكز النسيجية: «الأكسية القزوينية والحلل الأندلسية والحرير الصيني والخز السوسي والكتان المصري والوشى الكوفي»⁽¹⁾ ويقول المصريون اعتداداً بصناعتهم: «أن الصوف والكتان لنا ليس لأحد من أهل البلدان مثلها»⁽²⁾ ويتضح من هذا أن المراكز الصناعية في بلاد المغرب الأوسط قد وجدت مراكز صناعية أخرى تفوقها، وهذا ينعكس على الصناعة المحلية، ويجعل منها صناعة في خدمة الطلب المحلي في أغلب الأحيان.

ولم تحل هذا العراقيل دون قيام صناعة هامة في البلاد، لغنت نظر الرحالة، فكانت تاهرت «بغداد المغرب» وكانت بجاية «بها من الصناعات كل غريبة ولطيفة» ووهران بها «صنائع كثيرة» وجزائر بني مزغنة «صناعتها نافقة» وطبنة «بها صنائع»⁽³⁾ وغيرها.

التظيم المهني:

كان الصانع أو الحرفي يتعامل مع الزملاء والتجار والناس والمحتسب بل والدولة، وكان في تعامله هذا عرضة لوقوع بعض المشاكل التي تتعارض ومصالحه

(1) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان ص 50.

(2) نفس المصدر ص 69.

(3) الإدريسي صفة ص 84، 89، 90، 91.

الخاصة، وإذا كان الانسان يرتبط بقييلته لتوفير الأمن والحماية له، فقد كان الصناع يشعرون بوجود رابط من نوع خاص يؤلف بين قلوبهم، ويدفعهم نحو بعضهم البعض، وربما كان شعور بالأخوة المهنية، أو بوحدة المصالح، وربما شعور الصانع بحاجته الى جماعة ينتمي اليها تساعد حين لا تنفع قرابة النسب أو الدم في توفير الأمن، الأمر الذي تولد عنه الانتساب الى الصنعة، فإن الجاحظ يقول: «الصناعة نسب»⁽¹⁾ وفي نفس الوقت يعترى الانتساب الى العائلة الضعف أو الزوال.

وبما سهل الاحساس بهذا الشعور وجودهم جنباً الى جنب في سوق واحدة، وهذا لا يعني عدم وقوع نزاع وخلافات فيما بينهم بسبب التنافس مثلاً، لكن هذا لا يتعارض وشعور الصانع بالانتماء الى نفس الجماعة والطائفة.

ولا تشير المصادر الى وجود تنظيم حرفي نقابي في بلاد المغرب الأوسط في القرن الثالث أو الرابع الهجريين، إلا أن ابن الصغير يذكر جماعة الصناع والحرفيين كجماعة بارزة عند وفاة الامام أبي اليقظان فيقول «لما ملت أبو اليقظان قامت العوام واهل الحرف ومن لف لفهم فقدموا أبا حاتم» وفي هذه العبارة يتضح أن ابن الصغير قد فصل «أهل الحرف» حتى عن العامة، فهل هذا زيادة في ابراز استقلالهم وانتظامهم في إطار معين وخاص⁽²⁾؟

يبدو أن شعور الصانع بالانتماء الى جماعة زملاء الحرفة كان شعوراً عفوياً تلقائياً دون أن يكون هناك تنظيم رسمي، وإن كان الصناع يدينون بالطباعة والاحترام لأحد الزملاء لسبب من الأسباب مثل قدمه في المهنة، أو ضخامة مصنعة أو كبر سنه فكان هذا الشخص يمثل وجهها فيهم.

ويظهر هذا الشعور الأخوي في افريقية الأغلبية، فقد كان أصحاب الحرف كالجزارين أو البقالين يخلون السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده، يوماً أو يومين ولا ينقص من السعر شيئاً وإنما صنعوا ذلك للرفق به إذا فني ما بيده

(1) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 90.

(2) عن نظام الحرف والطوائف انظر: صفان حسن شحاتة: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. ص 56. عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الاسلام. مجلة كلية الاداب — بغداد 1959.

وأراد أن يتزوج⁽¹⁾ وربما كان هذا الشعور الذي يتضح في هذه العبارة هو الشعور الذي جمع أهل الحرف في عبارة ابن الصغير السالفة الذكر.

وحتى في قرطبة وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم لم يكن نظام الطوائف قد احصر واتخذ صيغة نهائية، فإن ابن القوطية يذكر أن هذا الأمير حين دعا الحصارين وعمال الأيدي قدم الى نفسه وجوهمهم وكان الأحرى أن يدعو رؤساء طوائفهم أو نقاباتهم.

ويذكر سحنان أن التنظيم الطائفي قد بدأ يظهر عند العرب في المشرق الاسلامي ابتداء من القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي⁽²⁾ في حين ان طالبي محمد يرى أن التنظيمات التي ظهرت في المشرق ولم تكن معروفة في افريقية في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي قد ظهرت في أواخر العهد الفاطمي أو الزيري⁽³⁾ قد يدل هذا على أن التنظيم الحرفي لم يظهر في بلاد المغرب الأوسط الا في فترة متأخرة من القرن الرابع الهجري.

وبغض النظر عن الصفة التي كانت تحملها رئاسة الطائفة، فكان لكل طائفة شيخاً يدعى «شيخ المهنة» أو الحرفة وهو يشرف على تنظيم حرفته وعلى شؤون المتممين اليها من جميع الواحي الفنية والأخلاقية والدينية والاقتصادية، أي أنه يشرف على كل من يعملون في الحرفة أو يريدون الانتهاء اليها⁽⁴⁾.

والنظام الطائفي يقوم على الالتزام والاجبار. إذ لا يستطيع أحد أن يمتنع مهنة إلا بإذن من الطائفة ورئيسها، وكانت الطائفة تعاقب العمال أو الصناع المنحرفين، كما كانت تتولى تنظيم الانتاج ووضع مقاييس لجودة مصنوعاتهم⁽⁵⁾.

الصناعات والمهن الرئيسية:

— صناعة النسيج: تعتبر صناعة النسيج الصناعة الرئيسية في العصور الوسطى، بسبب حاجة الناس اليها على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، وربما كان لكل

(1) يحي بن عمر: أحكام السوق، ص 117.

(2) عن الأصناف، انظر: عيد العزيز الدوري: المكان السابق، الشخيل صباح: الأصناف في العصر العباسي.

[3] Talbi Muhammed: des courtiers en vêtements en Ifriqya ou 1 Xe - Xe siècle. J.B.S.O. 2/1962 PP.160-164.

(4) سحنان: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي ص 56.

(5) لويس مفورده: المدينة على مر العصور. ج 2 ص 492.

جهة اتاجها الخاص إلا أن الاحتكاك الواسع بين الشعوب في ظل الاسلام، قد مزج بين الأنماط والأزياء فأنتج زياً يمكن اعتباره الزي الاسلامي وتأثر النسيج المغربي بالفارسي وبالأندلسي الى غير ذلك، حتى أصبح نسيج مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط متشابهاً⁽¹⁾ فكان من نفس المادة الأولية، ومزجاً بصور أو بكتابات عربية، وذا ألوان متشابهة، ويحمل نفس الزركشة.

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط في صناعة النسيج بسبب وفرة المادة الخام، خاصة الصوفية منها، وفي هذه الحالة تلعب المنافسة دوراً هاماً في لاتقان والتفنن، ولم يشر المؤرخون الى صناعة النسيج في العهد الرستمي والامارات العلوية، ولكن من المحتمل أنهم اهتموا بها لعلاقة الصناعة بالتجارة، كما يبدو أن الفاطميين اهتموا بها ويمكن أن تكون سياسة المعز الفاطمي في هذا الميدان ابان حكمه في مصر هي امتداد لسياسته في المغرب، إذ ذكر البراوي أن المعز الفاطمي قد أنشأ دار الكسوة لتفصيل الثياب والبز وتوزيعها على الناس في المناسبات، وكان يكتب على هذه الملابس شعائر دينية محبة للناس، ويمكن أن يندرج هذا في إطار الدعاية والاشهار لهذه الصناعة.

وقد نجم عن الهدوء والأمن الذي ساد البلاد رخاء اقتصادي، وهذا يتطلب ثياباً ونسيجاً مناسباً لحياة القصور، فذكر ابن الصغير قائلاً: ما رأيت شرقاً من القصرين الا عليها، ثوب أحمر وأصفر⁽²⁾، ومما زاد في أهمية هذا الأمر، أن الترفين هؤلاء لا يقتنون من هذه الملابس حاجتهم فحسب، بل يقتنونها مثلما يقتنون الأموال والجواهر، بل ويمكن أن تكون نوعاً من استثمار الأموال، فكأنهم بذلك قد حولوا أموالهم الى ملابس⁽³⁾، إذ أن هذه الملابس تستعمل في مناسبات عديدة مكان النقود، فتمنح هدايا وتخلع على الأشخاص على سبيل المكافآت.

وليس من السهل حصر استعمالات النسيج، فعننا الملابس على شتى أنواعها، والخيام على اختلافها، والأثاث المنزلي كالفراش والوسائد والستائر

(1) Imamuddin Some aspects... P.108

(2) ابن الصغير: سيرة ص 336.

(3) وموارد الاسلام ص 268، البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين.

والعصائب والقووط ومنها البنود وغيرها، وقد أشار الحموي الى صناعة البسط في تيسة فذكر أن بها يعمل «بسط جليلة محكمة النسج يقيم البساط منها مدة طويلة» (1)، كما ذكر القلقشندي بخصوص جبل الونشريس أن فيه تعمل البسط القائقة (2).

وقد سبقت الإشارة الى أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى «أكسية صوفاً وجباهاً وفراء»، ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «تصنع بمدينة قلعة بني حماد أكسية ليس لها مثيل في الجودة والركة الا الوجدية يساوي كساء عيد من عمل القلعة ثلاثين ديناراً» (3) ويصف المقدسي أهل الرساتيق من البربر بأنهم بأكسية، ويصفهم في مكان آخر من كتابه بأنهم يبرانس، سود يصفها البكري: بأنها «حصينة لا ينفذها الماء، وصنعوا الأردية ومنها المعصفرة والقلائس المصبغة والقمصان والغلالات والسرراويل والمناديل وغيرها، وكان ملوك صنهاجة عمائم شرب مذهبة يغالون في أثمانها ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أن تاهرت في سفح جبل يسمى قرقل الا أن ابن سيده يذكر أن القرقل ضرب من الثياب» (4)، فهل أطلق هذا الاسم على الجبل لشهرته بهذه الثياب ؟ وكانت تصنع ملابس رائعة في قلعة بني حماد وبجاية مخصصة للطبقة العليا من المجتمع، وعمائم من الكتان الموشى بالذهب، كما كان يعمل من الصوف، «كل عجيب حسن يديع من الأزرق التي تفوق القصب ويبلغ ثمن الأزار ثلاثين ديناراً وأربعين» (5).

ويبدو أن للدولة مصانعها الخاصة للنسيج على الأقل لكي يتسنى لها انتاج الطراز الخاص بها، فقد اتخذ الفاطميون الرايات بيضاً وسموا المبيضة وكتب الشيعي في بنوده: «سيهزم الجمع ويولون الدبر» «وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقاً» الى غير ذلك. كما أن المنصور الفاطمي أمر بأن يثبت

(1) الحموي: معجم البلدان ج 3 ص 363. عن أنواع الملابس، موريس لومبارد: المكان السابق.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى ج 5 ص 174.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 170.

(4) ابن سيده: المعجم ج 1 ص 72.

(5) القزويني: آثار البلاد ص 42 وعن العمائم الموشاة بالذهب أنظر

اسم جوذر في الطراز من أعمال العبيد الرقامين بالذهب فيما يليه الأئمة⁽¹⁾،
تشرينا له، وربما اتخذ الفاطميون كذلك زياً خاصاً بالجند، فإن العباسيين وبني
أمية في الأندلس كانوا يلبسون جنودهم زياً خاصاً فقد ذكروا في ترجمة الامام
الزهري أنه لبس لباس الجند أيام هشام بن عبد الملك⁽²⁾.

الصوف:

نجم عن شهرة بلاد المغرب الأوسط بالانتاج الحيواني شهرة في الصناعة
الصوفية وبشيد عبد الرحمن بن خلدون بشهرة تلمسان — على سبيل المثال —
في هذا المجال، فيذكر بخصوص أهلها، أن غالب تكسيهم بالفلاحة وحوك
الصوف يتغاونون في عمل أثوابه الرقاق فتلقي الكساء والبرنوس عندهم من ثمان
أواق والاحرام من خمس⁽³⁾، وهذه الشهرة أشار إليها الحموي في معجمه فذكر
بخصوص تلمسان أنها «تتخذ النساء بها من الصوف أنواعاً من الكنايش لا توجد
في غيرها⁽⁴⁾» ويبدو أن سكان المغرب الأوسط كانوا فعلاً يتباهون بصناعتهم
الصوفية، فإن زيري بن عطية قد وجه إلى النصور بن أبي عامر هدية احتمالاً
كثيرة «من ثياب الصوف الرقيقة»⁽⁵⁾، ويذكر صاحب كتاب الاستبصار أن أهل
وجدة «يصنعون من الصوف أكسية ليس لها نظير في الجودة مثل العبيدي يساوي
الكساء الجيد منها خمسين ديناراً وأزيد»⁽⁶⁾ كما أشار ابن الصغير بلوره إلى
وجود أكسية الصوف في تاهرت وهي لا شك من انتاج محلي.

أما البسط فقد كانت ضرورية تفرش بها المجالس، فيشير ابن بشكوال
إلى مجلس «قد فرش ببسط الصوف مبطنات... ووسائل الصوف»⁽⁷⁾.

-
- (1) الجوزري: سيرة جوذر ص 52 وعن الشعارات المذكورة، ابن عناري: البيان ج 1 ص 151.
ويذكر ابن خلدون أن «من إبهة الملك والسلطان ومذهب الدول أن ترسم أعمالهم أو علامات
تخص بهم في طراز أثوابهم أنظر: ابن خلدون: المقدمة ص 266.
- (2) محمد الحجوي: النظام في الإسلام ص 48.
- (3) عبد الرحمن بن خلدون: بغية الرواد ص 22.
- (4) الحموي: معجم ج 2 ص 409.
- (5) السلاوي: الاستبصار ص 193.
- (6) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 177.
- (7) ابن بشكوال: الصلاة 37، كان ثوب الصوف في سحلماسة يبلغ أزيد من عشرين مثقالاً، البكري:
المغرب ص 147 ويرى الدمشقي أن نعومة الصوف دليل على جودته أنظر الدمشقي: الإشارة ص
47.

ويظهر أن العمل في الصوف كان مستقلاً عن غيره من الأعمال، في إطار التخصص في الصناعة، ولهذا تذكر كتب التراجم من تخلى عن الانتساب لقبيلته، وانتسب لصنعة، سواء أكان ناسجاً أو بائعاً، فحمل لقب «الصوّاف» (1).

وقد عرفت تاهرت صناعة الخز، وهو نسيج من صوف وحرير، ويبدو أن هذا النسيج كان قيماً، فإن الجاحظ يذكر «خير الصناعة الخز» وكان ممن اشتهر في تاهرت بهذه الصناعة والد «أحمد بن فتح المعروف بابن الخراز التهرتي» فينتضح من لقيه أن والده كان مختصاً بصناعة الخز أو المتاجرة به، وكانت تصنع من الخز ملابس متنوعة مثل «قلنسوة خز» أو «جبة خز» وغير ذلك.

وهذا بالإضافة إلى شهرة البلد في صناعة خيامهم وهي صناعة متوارثة، وكانت الخيمة من الصوف تدعى «الخباء» والمصنوعة من الشعر تدعى «القسطاط» والمصنوعة من الوبر تدعى «البجاد» والمصنوعة من القطن تدعى «السرادق»، وهناك خيام تدعى الطراف مصنوعة من جلد خاص (2).

الكتان: كان يستعمل نسيج الكتان في صنع الثياب والأحذية وغيرها، فإن جعفر بن علي، كان مما استقبل به عند فراره إلى الأندلس، «ثلاث قباء من كتان وأربعة وأربعون خباء من كتان» (3) وكان أبو بكر بن هذيل — قتل أبو عبد الله الشيعي — يشتري الكتان فتزله أمرأته وينسج منه أبداناً، ويبدو أن صناعة النسيج الكتاني قد ارتقت فكان منه لباس العامة والخاصة. إذا انطبق ما ذكره ابن حوقل بخصوص أهل الأندلس على غيرهم، فقال: ويستعمل عندهم للعامة وللسلطان من الكتان ثياب لا يقصر عن الديقعي ما كان منها صفيقاً، وربما كان هذا يستعمل الكتان الناعم الورق.

(1) من هؤلاء في إفريقية أبو حفص أحمد بن وزان الصواف انظر: الدباغ: معالم الإيمان ج 2 ص 198 الخنسي: فضاء قرطبة ص 206.

(2) الدوري: تاريخ ص 106، وعن ابن الخراز، المذكور أعلاه انظر: الباروني سليمان: الأزهار، ج 2 ص 77. الحسوي. ج 2، ص 208.

(3) ابن حيان: المقتبس. طبعة بيروت. ص 40.

الحرير:

عرفت بلاد المغرب الأوسط، الأقمشة الحريرية وقد أشار أبو فضل الله العمري الى أن تلمسان قماشاً يعرف بالتلمساني بعضه من الصوف الخالص والبعض الآخر من الصوف والحرير، وما يرجح انتشار استعمال الملابس الحريرية الفتوى التي ذكرها القاضي النعمان فقال: «لا يصلح لرجل أن يلبس ثوباً من حرير محض... ولا بأس بلباس الحرير للنساء ولا يحل لباس الحرير ولا حلي الذهب للرجل»⁽¹⁾، كذلك فإن الأثرياء وأصحاب القصور كانوا يتباهون بأقتنائهم الملابس الحريرية باعتبارها سلعة رفيعة وثمينة، كما أن الحرير يمتاز بالقوة والخفة والجمال والرونق، واللمعان، فقامت صناعة حريرية في بلاد المغرب الأوسط لتلبية طلبات المترفين.

وكانت تصنع الملابس المختلفة من الحرير الخالص — وأحياناً أخرى يخلط بالصوف، أو يوشى بالقصب أو بخيوط الذهب، وما زاد في اقبال الناس عليها — المنتجات الحريرية — التفنن في صنعها، بحيث كانت تلمع بالصمغ المجلوب من السودان، كما كانت تصبغ بألوان مختلفة كغيرها من الملابس، ويظهر أن بعض العاملين بالنسيج الحريري كانوا يغشونه أحياناً فيصبفونه قبل تبييضه، أو يثقلونه بالنشا أو السمن أو الزيت⁽²⁾.

القطن:

قام بعض صناع المغرب الأوسط بصناعة النسيج القطني بعد انجاز المراحل المختلفة من قطفه وتنقيته من بذوره ثم غزله وأخيراً نسجه.

ويبدو أن هناك من تخصصوا في الصناعة القطنية حتى غلبت نسبتهم الى مهنتهم هذه على اتساعهم الى قبائلهم أو مدتهم، فمن المرجح أن مسيلة قد عرفت من حل لقب «القطان» نظراً لشهرتها بزراعة القطن.

ويذكر عبد المنعم ما جد أن البز هو نسيج قطني، وبناء على هذا، فإن تاهرت تكون قد عرفت المتخصصين في مثل هذا النسيج، وكان منهم أبو الفضل

(1) القاضي النعمان: كتاب الاقتصاد ص 100. وعن الصناعة الحريرية عامة انظر: مورييس لومبارد:

الرجوع السابق 271 — 276. Goitein: The main industries..P.173-177.

(2) ابن الأخوة: معالم القرية ص 141.

أحمد بن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله التميمي البزاز التاهرتي⁽¹⁾ وأن وجود هذه الشخصية في تاهرت واتخاذها تجارة البر مهنه لها، ليكشف بوضوح عن وجود صناعة قطنية في تاهرت، ومنه فإن المشتغلين في هذا المجال، قد أنتجوا مختلف أنواع الملابس القطنية من جباب وقلانس وأردية وقمصان وسراويل وغيرها.

ويبدو أن بعض هؤلاء كانوا يقومون ببعض الألعاب مثل خلط القطن القديم بالقطن الجديد، وعدم نلغه جيدًا من القشرة والحب المكسر، وكانوا يحفظون القطن في مواضع ندية فيزيد وزنه⁽²⁾.

ويبدو أنه مادام سكان المغرب الأوسط قد عرفوا صناعة النسيج القطني، فإن الاهتمام يبقى قائما في أنهم عرفوا صناعة مختلف الأقمشة التي كانت معروفة في ذلك الوقت مثل الوشي، والحز والديجاج والسقلاطون والسمور وبوقلمون وغيرها⁽⁴⁾.

وقد نجم عن وفرة المادة الخام للنسيج، ومواد الصبغة تقدم كبير في صناعة المنسوجات، فتفتتوا في صناعتها وفي تزويقها بالرسوم والخطوط والألوان المختلفة كغيرهم من صناعات البلاد الإسلامية، وبما ساعد في تقدمها استعمال

الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 202. القاضي عياض: تراجم ص 260 عاش في القرن الثالث الهجري وعاصر القاضي سحنون في القيروان.

(2) الحموي: معجم ج 2 ص 257 وعن البز نسيج قطني انظر عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية ص 112.

(3) ابن الأعرية: المصدر السابق ص 142.

(4) يعرف عبد المنعم ماجد الوشي: قماش من الحرير الملون الثقيل بالذهب والحز: نسيج ناعم من الحرير ومن وبر ذكر الأرناب. والديجاج، قماش لامع أو ملون يحير تقليدا للحرير الصيني، والسقلاطون حرير موشى بالذهب والشراب: قماش شفاف تتحلله خيوط حريرية أو ذهبية، والسمور: قماش رقيق الوبر انظر: عبد المنعم ماجد: المرجع السابق. ص 112، 113، كانت مدن الأندلس المرمية ومالقة ومرسية تختص بصناعة الوشي، فهل انتقلت هذه الصناعة مع الأندلسيين الى المغرب الأوسط ؟ انظر المقرئ: نفح الطيب. ج 1 ص 201.

التقنيات المعروفة آنذاك. مثل النول المنخفض والنول المرتفع والدواسة خاصة في صناعة السجاد(1).

الصباغة:

تقوم على صناعة النسيج صناعات أخرى مثل صناعة الأصبغة، فإن استعمال مواد الصباغة سمح بانتاج اقمشة مختلفة الألوان، واعطتها جاذبية فني ذكر ثنائي سجاجيد من جهاز عروس في ذلك العهد دلالة واضحة على افتتان الناس بالأكمشة الملونة، فكان منها اثنتان بلون أبيض واثنتان بلون أزرق نيلي واثنتان بلون اخضر واثنتان بلون أحمر، ويظهر تعدد الألوان في جهاز عروس أخرى تزوجت في القاهرة سنة 541هـ/1146م فكانت ألوان جهازها ست قطع بيضاء وثلاثا بلون أزرق غامق، وواحدة بلون أزرق على بخيوط ذهبية وأربعا بلون أحمر رماني وثلاثا بلون أزرق واثنتان بلون لؤلؤي واثنتان بلون بني رمادي واثنتان بلون أخضر وواحدة بلون زعفراني وأربع لم يحدد لونها(2).

وأضاف غويتن Goitein فذكر قطعاً بألوان مختلفة أخرى مثل اللون البنفسجي، والريحاني، والأزرق السماوي، والزمردى والرملي، والبني المحمر، والفضي والأبيض المائل للصفرة وغيرها(3) وعلى الأرجح فإن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت هذه الألوان بسبب وحدة العالم الاسلامي، والاتصال المباشر بين المغرب الاسلامي والمشرق، واقامة المشاركة أنفسهم في هذه البلاد وقد أورد ابن الصغير في اشارة عابرة اللون الأحمر واللون الأصفر في قصور تاهرت.

وقد كانت الأصباغ نباتية في الغالب، مثل النيلة التي كانت تستعمل لكل أنواع الزرقة، وهذا النبات انتقل من الهند وما بين النهرين الى المناطق الحارة ذات الرطوبة ثم الى المغرب الاسلامي(4)، وكان الصبغ بالزعفران — اللون

(1) لويس لومبارد: الاسلام، ص 273. وعن الصناعات النسيجية بصفة عامة انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — بيروت — ط 14021هـ/1981م، ص 40 وما يليها.

(2) Goitein: The main industries...P.181-182,

(3) Loc.cit.

(4) لومبار: المكان السابق.

الأصفر — كثير الاستعمال وخاصة لصبغ الثياب وتحسين مذاق الطعام، كما استعملوا القوة وهو نبات أحمر يستعمله الصباغون للحصول على اللون الوردي الفاتح الى اللون الرماني⁽¹⁾، ويبدو أن أهمية هذا النبات قد ضعفت بسبب انتشار البقم والقرمز — وهذا الأخير يستخرج من حشرة تعيش متطفلة على شجرة السنديان وتستعمل في الصباغ باللون الأحمر، وكان القرمز منافساً للبقم، واستعملوا قشر الرمان لتكوين صبغة صفراء جميلة ثابتة اللون،⁽²⁾ واستعملوا الحناء في الصباغة عوض القوة فيخرج الحرير مشرقاً إذا صبغ بها، فإذا أصابته الشمس تغير لونه بسرعة، وذكر القاضي سحنون في ملوته أنواعاً من الأصبغة في عبارته «أرأيت ان اشتريت ثوباً فصبغته بعصفر أو بسواد أو بزعفران أو بورس أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ»⁽³⁾ ويبدو أن استعمال صباغ الزعفران والبورس كان خاصاً بالنساء، فإن القاضي النعمان يجعل بل يرى أن صبغ الثياب بها للرجال حرام⁽⁴⁾.

ويرى بعض المؤرخين احتكار اليهود لصناعة الصباغة⁽⁵⁾ وربما ترفع عنها المسلمون بوصفها «حرفة ممتنة» ولكن يبدو أيضاً أن بعض المسلمين كانوا يعتبرون صباغ اليهود نجساً، فالدرجيني يذكر أنه إذا مست امرأة صباغ اليهود فعليها غسل يديها وهذا ما يرجح أن بعض المسلمين احترقوا الصباغة.

وعلى كل فقد كان للصباغين سوق خاص بهم، حتى أن المقدسي يذكر أن أحد أبواب القيروان كان «باب الصباغين» كما يبدو أن العملية كانت تكلف غالباً،

(1) ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ج 3 ص 169.

الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 107.

(2) الدوري: نفس المكان، وعن استعمال الحناء انظر: ابن الأعرابي: معالم القرية ص 141.

والبقم نبات وري شجره كورق اللوز وساقه أحمر. والقوة عروق طوال دقاق حر يصبغ ويدوي بها.

(3) القاضي سحنون: للمدونة الكبرى ج 4 ص 337 ويعرف ابن حوقل الورس: نبات أحمر في مصر.

الزعفران انظر ابن حوقل: صورة ص 43 والمشق: هو الطين الأحمر ويستعمل في الصباغة.

(4) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1 ص 305. الأطروشي: كتاب الحسية ص 31.

(5) ذكر القاضي عياض لقب «صباغ» انظر، تراجم أغلبية ص 106 وذكر صباغاً يحمل لقباً منسوباً

الى الزعفران هو «أبو الحسن الزعفراني» انظر نفس المرجع ص 385. وعن الاختصاص بالأصبغة انظر

الدوري: تاريخ ص 107. وكذلك: Goitein: The main...P.182.

ففي عملية صبح 66 رطلا من حرير غير مبيض، كان الثمن ثلاثمائة دينار وقيمة الثالف منها عشرون دينارا، وثمان الفرمز اللازم لصباغتها خمسة وثمانون دينارا وأجور الصباغين عشرون، ومن هذه الأرقام يتبين أن العملية تكلف 129 دينارا من مجموع 474 دينارا كما يلاحظ أن ثمن مادة الصباغ تشكل أربعة أضعاف أجرة الصباغين تقريبا⁽¹⁾.

الحياكة والخياطة:

يذكر ابن خلدون أن الأولى لغزل الصوف والكتان والقطن بالاتحام الشديد، فيتم منها قطع مقدرة فمنها الأكسية للاشتغال والثياب من القطن والكتان للباس، والثانية «لتقدير المتوجات على اختلاف الأشكال والموائد، تفصل بالمقراض قطعاً مناسبة للأعضاء البدنية ثم تلحم تلك القطع بالخياطة المحكمة»⁽²⁾ وهذه الصناعة مختصة بالعمران الحضري لحاجتهم الى الملابس التي كانوا يعنون بها حتى كان لكل مناسبة ملابس خاصة⁽³⁾.

وقد أشار ابن القوطية الى عبارة سلف ذكرها الى أحد الخياطين في تاهرت، ومن البديهي أن الحياكة والخياطين كانوا في كل قرية ومدينة، واعتماداً على تنظيم الأسواق، يمكن القول أن هؤلاء، كانت لهم أسواق خاصة بهم.

ويظهر أن نظرة الاحتقار الى هاتين الصنعتين كان مردها الى ضعف دخلهما. وفقر العاملين بهما، فإن شيخاً خاطب عمرو بن حفصون في تاهرت قائلاً: «يامنحوس تحارب الفقر بالابرة؟»

(1) Goitein The main. P.171.

(2) Ibid: op.cit. P.183.

(2) ابن خلدون: المقدمة ص 314 (الفصل السابع والمشرون).

(3) كان للقاضي سحون في القيروان: ساج كحلي وآخر أزرق ورداء، وقلنسوة ووشى، فإذا تعدد للساج لبس الرداء وقلنسوة الأغلي وإذا شهد الجمعة لبس الساج وقلنسوة الحيرة وإذا حضر جنازة لبس الساج الأزرق وقلنسوة الزرقاء: انظر القاضي عياض: تراجم ص 96.

ويمكن أن نميز نوعين من الحياكة الخياطة، الأول: على تقوم به الزوجة أو الزوج في المنزل، ثم ينطلق باتباعه الى السوق، فكان أبو بكر بن هذيل «عيشه من غزل امرأته، كان يشتري الكتان فتغزله وينسج منه ابداناً، فما كان فيها من فضل تقوتاً به واشترى برأس المال كناناً(1)، والنوع الثاني كان يتم في محلات خاصة، فقد أشار الدباغ الى وجود «سوق الغزل» في تلك الأيام، وكانت هناك دور الطراز التي كانت تنتج البسط والثياب والاعلام والفرش ويستخدم فيها الصاغة والحياكة، وهي مظهر من مظاهر السلطان.

ونظرًا لتعدد أنواع الملابس واختلاف أزيائها ومستواها، فمن المحتمل أن التخصص كان في الحياكة وفي الخياطة أيضاً، فكان منهم من يخطط للخاصة من حكام وأمراء وغيرهم، بينما كان آخرون يخططون للعامة، وربما كان هؤلاء هم الذين يمارسون بعض الألعاب والحيل على الناس، فإذا كان صناع القلائس يعملونها من قماش جديد حريري أو كتاني، فقد كان بعضهم يصنعها من قماش بال مع شيء من النشا والصمغ، ومنهم من ينسج وجه الشقة من الغزل الجيد ثم ينسج باقيها من غيره، أو كان بعضهم يتهاون في أمر القياسات المطلوبة منه، وهذه الألعاب دعت ابن الأخوة وغيره أن يوصوا بأن يؤمر الخياط بمجودة التفصيل، وأن تكون الخياطة درزا لا شلاً، والابرة رفيعة والخيط على الحرم قصيراً، وعليه قياس الثوب قبل تقطيعه، ولا يماطل الناس بخياطة امتعتهم، وقد تقع منازعات بين الحائك أو الخياط وصاحب السلعة، كأن تتلف سلعته أو تضيع ونحو ذلك فتطلب الأمر وجود أحكام تضع حداً لهذا النزاع(2).

ويرتبط بالصناعة النسيجية مهنة القصارة، وكان المحترف بهذه الصناعة يدعى «القصارة»، ويدعو أن بعض القصارين كانوا يتلفون الملابس بكثرة دقها، أو بزيادة كمية الكبريت عليها، أو باستعمال أدوية بمقدار يفوق الحد المطلوب، لهذا كانت تقع أيضاً بعض الخصومات، الأمر الذي كان يستدعي تدخل المحتسب.

(1) الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 266 القاضي حياض: المصدر السابق ص 394.

(2) ابن الأخوة: معالم القرية ص 130 — 140.

سحون: المدونة الكبرى ج 4 ص 387.

الصناعات المعدنية:

أ — الصناعات الحديدية:

تحتاج الصناعة المعدنية الى مواد خام ومادة الخشب وقد سهل على بلاد المغرب الأوسط الحصول على هاتين المادتين، مما يجعل قيام صناعة معدنية أمراً واقعاً، فقد ذكر اليعقوبي أن بمدينة بجاية «معادن الفضة والكحل والحديد والمرثك والرصاص» وذكر ابن حوقل أن مدينة بونة «بها معادن حديد كثيرة ويحمل منه الى الأقطار الغزير الكثير» وهو ما أكدته المقدسي حيث أشار الى أن «بها معدن حديد» وفعل مثله العزيزي فأشار الى أن «بظاهرها معادن الحديد» وكان يوجد الحديد أيضاً في بجاية فذكر الادريسي أن «بها معادن الحديد الطيب»، وذكر البكري من جهته أن بقرب مدينة أرزيو جبلاً كبيراً «وفي هذا الجبل معدن للحديد والزئبق»⁽¹⁾.

والحديد ضروري لكل دار بل لكل شخص وهذا نظراً لسعة استعماله فكانوا يصنعون منه الأسلحة، فذكر ابن عذاري أن أول ما بدأ أبو القاسم الشيعي «أن أمر عماله في سائر البلدان بعمل السلاح وجميع الآلات الحربية»⁽²⁾، وهي عديدة ومتنوعة، ومنها السيوف، ويبدو أنه لا يخلو بيت منها حتى أن بيت الامام عبد الرحمن بن رستم على بساطته وتواضعه لم يخل من السيف، وكانوا يتفنون في صناعتها فذكر ابن عذاري أن أهل كتامة «تقلدوا السيوف الحلاة» عند أول نصر لأبي عبد الله الشيعي سنة 292هـ/904م، ومن الأسلحة، الرماح، فقال الشاعر بكر بن حماد في أبي العيش (من البحر الكامل) سائل زواغة عن طعان سيوفه ورماحه في العارض المتهلل⁽³⁾.

(1) أنظر اليعقوبي: صفة ص 10 ابن حوقل صورة ص 17 المقدسي: أحسن التقاسيم ص 226 القلقشندي: صبح الأعشى ج 3 ص 106. الحموي معجم ج 2 ص 310. الادريسي: فرقة ص 90 البكري: المغرب ص 170. وأن وجود هذه المعادن في ولاية إفريقية في بجاية يجعل الحصول عليها ممكناً.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 209.

(3) نفس المصدر ج 1 ص 200، وعن الأسلحة بصفة عامة أنظر الطرسوسي مرضي بن علي: تبصرة الأكباب في كيفية النجاة في الحروب: B.E.O.T.XII.1947-48 P.106-126 ويبدو أن انتاج السيوف كان غير كاف فتم استيراد السيوف الإفريقية والأجنبية وغيرها أنظر: الجوزدي: سورة جود ص 47، وكان السيف العربي طويلاً ومستقيماً وذات حدين مقبضه صغير مع طول الحد الفاصل بين المقبض والسيف، كما صنعوا السيف ذا الحد الواحد، أنظر أبو زكريا: سر ص 74 — 75 الحاشية.

وحين أقدم أبو عبد الله الشيعي على فتح سجلماسة «جالت الخيل جولة، وعاودت كرة بعد كرة عليهم طعنًا بالرمح وضربًا بالسيف ورشقا بالسهم»، يذكر المقرئ من آلات الحرب، التراس والرمح والسروج واللجم والدروع والمغافر ويمكن أن نضيف إليها الخراب والطبرزين⁽¹⁾ ويبدو أن مدينة الغدير اشتهرت بصناعة الدروع حتى غدا اسمها «غدير الدروع».

ويبدو أن الدولة كانت تشرف على صناعة الأسلحة، فحين مال الخير بن محمد بن خزر الزناتي إلى المنصور الفاطمي، طلب هذا الأخير من مدام الفتى أن يحفظ من وصل إليه من زناتة ولا يمنعهم من شراء السلاح «أي أن الزناتين كان محظورًا عليهم شراء السلاح قبل أن يعلن الخير الطاعة للفاطمين».

كما صنعوا من الحديد بعض الأدوات المنزلية، فكانت بعض الأبواب تصنع من الحديد، فإن الامام أفلح «اتخذ بابًا من الحديد» ومن الأدوات تلك، السكين والخنجر والمقص والابرة، وكذلك الملاعق والكلاليب وأمواس الخلاقة⁽²⁾، والمواقد، والحفوات للخيول، والمسامير وبعض الأدوات اللازمة للفلاحة كالخارث والمساحي والفؤوس وغيرها وصنعوا السلاسل الحديدية، والأقفاص.

ويبدو أن هذه المهنة كان لها رجالها، فعرفت التخصص كثيرها فعندما حاصر أبو عبد الله الشيعي مدينة بلزمة كان فيهم رجل من أهل مجانة يصنع لهم المجاتيق والعرادات وآلات الحروب⁽³⁾ وكان المتخصص في هذه الصناعات يحمل لقب «الحداد» مثل إبراهيم بن أحمد بن فتح الحداد — ت 379 هـ — ومثل: أبو عثمان سعيد بن الحداد.

الصناعة الذهبية:

كان الحصول على الذهب الخام أمرًا متيسرًا، فكانت القوافل المتجهة إلى بلاد السودان الغربي كغيلة بتوفيره، ويرى الجاحظ أن الذهب دامت دولته لأنه

(1) المقرئ: نفع: ج 1 ص 502 ابن الخطيب: أعمال الاعلام ج 3 ص 33 عطية: نظم الحكيم ص 146.

(2) Goitein: The main industries...P.186.

(3) القاضي النعمان: انتصاح الدعوة ص 164 حين ألقى القبض على أبي يزيد محمد بن كيدان «جمل في قفص من حديد» ابن عذاري: البيان ج 1 ص 220.

لا يدحضه حيث لكبر ولا يفسده مر الدهور، وقيل انما صار الذهب ثمينا لقله
تغيره وازدياد نضارته وحسنه إذا اعتق.

وقد كان للذهب استعمالات متعددة، فبالإضافة الى صناعته نقودا ودنانير،
فقد كان تصنع منه الخلى للنساء من أقراط وأساور وعقود ودبابيس تزين الصدر
وخواتم وخللاخيل. وصنعوا منه بعض الأواني مثل الأباريق والأقداح
والأكواز⁽¹⁾.

وكان يستعمل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى، فحلوا
السروج واللجم بالذهب، فإن أبا القاسم ابن أبي يزيد بن كيداد «كان راكبا
على دابة مسرجة مسرج محلى بالذهب وزينة عجيبة، وحمل المنصور الفاطمي
بلكين بن زيري «على الخيل العتاق بالسروج واللجم المحلاة بالذهب والفضة»
«كان يدخل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى مثل الوشي والحصر،
وكان المنصور هذا يوصي جوذر بأن يصنع له سيوفا حلية كل منها بخمسين
دينارا بل أن بعض هذه الأدوات كان يصنع من الذهب الخالص، فإن المنصور
نفسه يعطى جوذر ألف دينار ويطلب منه أن «أعمل لنا من هذه الألف دينار
سرجا مذهبا خفيفة سفرية» وحين نزل القائد ابن حماد على المعز بن باديس
فإن مما أجرى عليه، ثلاثين فرسا بسروج الذهب»⁽²⁾.

وعلى أية حال، فإن استعمال الذهب في الصناعة كان محدودا لأنه مقتصر
على الأثرياء من المجتمع، في حين أن عامة الناس لا يقوون على اقتناء المذهبات.

— الصناعة الفضية:

لا يشير الرحالة الى وجود الفضة في بلاد المغرب الأوسط، لكن هذه
المادة الخام كانت موجودة في مجانة ويشير ابن الفقيه الى وجود الفضة في درعه،

(1) كانت هذه الأواني ضمن جهاز أم العلو عند زواجها بعيد الله بن حماد، وعن بعض الأدوات المذكورة
أنظر: القاضي هياض: تراجم ص 85 وانظر: Imammuddin: Some...P.112 وعن الذهب أنظر:
المحافظ: التبصر ص 14 أبو الفضل الدمشقي: الإشارة ص 24.
(2) ابن أبي دينار: المرسى ص 33، وانظر ابن حماد: أخبار ص 29 الدرجيني: طبقات ج 1 ص 122.

وفي تلميم من بلاد الأندلس⁽¹⁾ وبهذا كانت بلاد المغرب الأوسط تحصل على هذه المادة لاستعمالها في الصناعة الفضية، وكانت الفضة تستعمل مثلما يستعمل الذهب، فاستعملت في سك النقود دراهم، وفي الحلبي وفي تحلية بعض الأدوات، مثل السروج واللجم، فإن أهل كتامة «ركبوا بسروج الفضة» عند أول انتصار بلشيعي، كما سلف سنة 292هـ/904م، ويذكر صاحب «الدوحة المشتبكة»، من أوالي الفضة «السكاكين والسروج واللجم والمهاميز والمزاهر والأمشاط»⁽²⁾ وقد بحث المعز الى جوذر دواء في «بونية فضة».

ويعتبط بالصناعتين الذهبية والفضية عمل الصائغ، ومن المرجح أن الصياغة قد ازدهرت في بلاد المغرب الأوسط بسبب الترف والرفاهية التي شهدته، فكانت القصور ودور الأثرياء ونساؤهم بحاجة الى الصياغة لتأمين الأواني والحلي على وجه الخصوص.

وقد ظهر التخصص في هذه الصناعة، وكان كل من اتخذها حرفة له حمل لقب «صائغ» وقد كشف حسن بن رشيقي القيرواني عن وجود هذه الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر أنه كان قد «علمه أبوه صنعته وهي الصياغة»⁽³⁾ في مدينة المحمدية قبل رحيله الى القيروان.

— الصناعة النحاسية:

يوجد النحاس في بلاد المغرب الأوسط، فذكر البكري أن على «هذه المواضع كلها من جبال كتامة معادن النحاس» وقد استعملت هذه المادة في صناعة كثير من الأدوات، مثل الأدوات المنزلية فقد صنعوا المهارس وحسب قول ابن البيطار، فكانت تصنع من النحاس وذكر الدباغ أن هاشما أبا عمر

(1) ابن الفقيه: المسالك والممالك ص 80، 87.

(2) أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ص 110 عن أموال بني الأغلب المذكورة انظر: ابن الخطيب: أعمال الاعلام ح 3 ص 44.

(3) حسن بن رشيقي القيرواني: نموذج الزمان في شعراء القيروان. جمع وتحقيق: محمد العروسي المطوي وبشير البكوش. الدار التونسية للنشر — تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب — الجزائر. 1406هـ/1986. ص 439.

«كان عنده مهراس من نحاس من تركة أبيه»⁽¹⁾ وصنعوا الطناجر النحاسية. ويبدو أن النحاسين كانوا يخلطون النحاس بالرصاص، وقد نيه ابن الأخوة إلى أن الخلط يفقد الأناء متانته، فإذا صنع «هاون أو طاسة أو غير ذلك ثم وقع انكسر سريعاً» وصنعوا أواني خاصة بالخمير.

وكان المحاسبون لا يشجعون مثل هذه الصناعة، فإن يحيى بن عمر يوصي بأنه إذا لم يكن في هذه الأواني، منفعة إلا الخمير، ولا تكسب لغيره، فغير أمرها وأكسرها وصبرها نحاساً عليهم⁽²⁾، وكان النحاسون يصنعون الجرار النحاسية التي يحمل السقاؤون فيها المياه، وصنعوا الأجراس التي تعلق في رقاب الدواب، وهي ضرورية خاصة في المدن حيث تسير الدواب في شوارع وأزقة مكتظة بالسكان.

ويظهر أن الاختصاص شمل الجزئيات، فلم يكن عجيباً أن يقال فلان نحاس، ولكن كان هناك من يلقب بالجلجل، وهو المختص في صناعة الجلجل⁽³⁾، كما كان النحاس يستعمل في صنع بعض الشارات التي يحملها الموظفون، وفي أحيان أخرى كان النحاس يخلط بالقصدير لصنع الأواني البرونزية وكانت بعض المصنوعات النحاسية تغطي بماء الذهب، فقد حدث سكن الصائغ قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس وأطلبها بماء الذهب الذي يجعل في اللحم»⁽⁴⁾.

ومن الأرجح أن النحاس كان هاماً، فقد استعمل في صناعة النقود فلوساً، كما كان يقدم هدايا، فذكر القاضي عياض أن العكي كان يهادي ملك الروم، فوجه إليه الطاغية في سلاح وحديد ونحاس⁽⁵⁾.

(1) الدباغ: معالم الإيمان ج 2 ص 344. وعن وجود النحاس في جبال كتامة انظر: الكرى: المغرب ص 83.

(2) يحيى بن عمر أحكام السوق ص 123. وعن خلط النحاس بالرصاص انظر ابن الأخوة: معالم القرية ص 147.

(3) Goitein: The main industries...P.185.

(4) للملكي: رياض النفوس ص 117. وعن الصناعات المعدنية بصفة عامة أنظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، ص 105 وما يليها.

(5) القاضي عياض: تراجم ص 38.

ويدخل في اطار الصناعات المعدنية العمل الذي تؤديه دار الضرب حيث تضم عددًا من العمال، يختص كل منهم بمهمة ما في عملية اخراج النقود الى حيز الوجود⁽¹⁾، ومما ساعد على نشاط وازدهار عملية السك وتنقية الذهب من الشوائب توفر مادة الزئبق في بلاد المغرب الأوسط.

وقد تعددت دور الضرب في بلاد المغرب الأوسط، فكان للرستميين دارهم أو دورهم، وكان لكل امانة علوية دار ضرب، بدليل وجود دينار مضروب في سوق ابراهيم في عهد أميرها أحمد بن عيسى⁽²⁾، هذا بالإضافة الى دور الضرب التابعة للفاطميين بعد ذلك، والدور التي أقامها الثائرون على الفاطميين مثل أبي يزيد محمد بن كيداد وأبي الفهم، ثم دور الضرب الزيرية.

— الصناعة الرصاصية:

كان من اليسر الحصول على الرصاص من مدينة بجاية، وكان المشتغل بهذه الصناعة يدعى «الرصاص» وكان يستخرج من الرصاص مادة أكسيد الرصاص اللازم لصناعة الزجاج، وفي الطب لتحضير مسحوق شعبي يستعمل للعين، وكان يستعمل الرصاص في صناعة العيارات، فإن ابطال الفاطميين كانت رصاصية حسبما ذكره المقدسي، وهو يضيف أن جامع القيروان كانت «مزاريه رصاص»⁽³⁾. مما يدل على استعماله في صناعة بعض الأدوات.

الصيارفة:

يرتبط عمل هذه الفئة بالصناعة المعدنية، لأن الذهب والفضة هما مادة عملهم، وقد أدى تشابك الحركة التجارية وتطورها واتساع دائرتها الى تطور وازدهار العمل المصرفي، حتى أصبح الصراف يمارس صلاحيات، هي أشبه بالصلاحيات التي تمارسها البنوك اليوم.

(1) عن كل ما يتعلق بهدار الضرب أنظر أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشبكة، مواضع متفرقة.

(2) محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي ص 294. الحاشية.

وانظر Lavoix: Catalogue de monnaies musulmanes...P.397.

(3) مزاريب ميازيب، المقرد مزاريب: ميزاب — مسيل الماء من على سطح الدار.

ونظراً لأن العمل بالصرف كان باباً واسعاً لكل المال الحرام،⁽¹⁾ فقد اهتم فقهاء الاسلام والعلماء بهذا الموضوع، فوضعوا أصوله وأحكامه وتشريعاته وألفوا الكتب فيه، ظهر منها «كتاب الصرف» في القيروان وكان القاضي حريصاً على تفقه الصيارفة، فإن أبا العباس أسحق الصايغ — ت 305هـ في القيروان — يذكر أن القاضي أبا طالب ألقى على مسامعه «كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف» كما سلف وأن هذا القاضي وجه جماعة الصيارفة الى أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان الصواف ليسمعوا «كتاب الصرف» وأمرهم أن لا يصرفوا حتى يسمعوا هذا الكتاب⁽²⁾.

ونظراً لتلك الحساسية ومجال الانزلاق في الربا، فقد حرص المسلمون ألا يشتغل منهم بالصرف إلا من كان على ثقة، فقيل للامام مالك «أبكره أن يعمل الرجل بالصرف؟ قال: نعم إلا أن يكون يتقي الله في ذلك»⁽³⁾. ومن هذا ظهر صيارفة مسلمون في تاهرت، كابي محمد الصيرفي في عهد الامام أبي بكر وهو مثال حي على وجود الصيارفة المسلمين في كافة أنحاء المغرب الأوسط.

ويبدو أن بعض الموالي كانوا صيارفة، إذ ظهروا في المهنة في القيروان مثل أبي الفضل يوسف بن مسرور مولي الخم — ت 325هـ بالقيروان — كما عمل أهل الذمة صيارفة، وقد كشف الجاحظ هذا الأمر في إحدى رسائله فقال بخصوص النصاري، ان مما أعظمهم «في قلوب العوام وحبيهم الى الطغاة أن منهم كتاب السلاطين وفراشي الملوك وأطباء الأشراف والعطارين والصيارفة»⁽⁴⁾ وذكر المقدسي بخصوص اليهود في بلاد الشام أن «أكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والديباغين بهذا الاقليم يهود»⁽⁵⁾، ويبدو أن الحرية التي تمتعوا بها

(1) عن الصرف في الاسلام أنظر: سحنون: المدونة. القاضي النعمان: دعائم ج 2 ص 37 وما يليها الثميني: كتاب النبل ج 8 ص 604 وما يليها.

(2) الديباغ: معالم الأيمان ج 2 ص 209 القاضي عياض المصدر السابق ص 375.

(3) أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشبكة ص 91.

(4) حبيب الزيات: الصيارفة في الاسلام ص 492 نقلاً عن الجاحظ ثلاث رسائل.

(5) نفس المكان نقلاً عن المقدسي، وكتب علي بن أبي طالب الى رفاعه «بأمره بطرد أهل الذمة من الصرف» القاضي النعمان دعائم ج 1 ص 36 وقيل للامام مالك «ان في أسواقنا صيارفة منهم أفنصرف منهم قال مالك: أبكره ذلك؟ انظر سحنون: المدونة الكبرى ج 4 ص 271.

في ديار الاسلام وازدهار التجارة وعدم ترددهم في أكل الربا قد ساعد على
فسح المجال أمامهم لممارسة الصيرفة.

على أية حال، تطور عمل الصيرافة ولم يتوقف على تبديل العملة، بل
أصبحوا محل إبداع للأموال، فيذكر ناصر خضرو أن «كل من معه مال يعطيه
للصراف ويأخذ منه صكاً ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف،
فلا يستخدم المشتري شيئاً غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة⁽¹⁾». وقد كتب
أحمد بن سحنون لرجل رقعة الى صيرفي بعشرين ديناراً ويبدو أن الصيرفي كان
يحقق أرباحاً من وراء هذا الإبداع، في حين أن سحب الناس أموالهم، كان يعرض
الصيرفي الى الفشل في مهنته والى الفقر، فقد روى المبرد «انه افتقر رجل من
الصيرافة بالحاج الناس في أخذ أموالهم التي كانت لديه وتعذر أمواله التي كانت
له عند الناس⁽²⁾».

وبغلب على الظن أن صيرافة المغرب الأوسط قد لاقوا نجاحاً في مهنتهم،
بسبب موقع بلاد المغرب الأوسط، وكونها ملتقى الطرق التجارية في الاتجاهات
الأربعة.

الصناعة والمهن الغذائية:

تقوم هذه الصناعات على الانتاج النباتي والانتاج الحيواني، فكان القمح
والشعير مادتين أساسيتين في غذاء السكان، ويقوم عليهما بعض الصناعات مثل
الطحن والخبز، ومن هذا يمكن القول أن الأرحية والأفران كانت منتشرة في
كل مكان.

الأرحية:

يذكر ابن الصغير أن أهل تاهرت قد شرعوا منذ عهد الامام عبد الرحمن
بن رستم في «اتخاذ الرحي» ويبدو أن الأرحية فيها كانت مجتمعة في موقع واحد،

(1) ناصر خضرو: سفرنامة ص 146، وانظر الجمالي: للمغرب الاسلامي ص 78.
(2) المبرد: الكامل: ج 1 ص 169. وعن بعض الأعجب الصيرافة أنظر: الأطروشي: الحسبة ص 24
ويظهر أنهم كانوا يجتمعون في مكان واحد، فكان في القروان «باب الصرافين»: المقدمي: أحسن
التفاسيم ص 225.

يؤدي إليها أحد أبواب المدينة حتى اطلق عليه «باب المطاحن»⁽¹⁾ ويذكر ابن حوقل أن مدينة تلمسان، «لها أنهار جارية وأرحية عليها».

وكانت وهران «ذات مياه سايحة وأرحاء ماء» وكانت الأرحاء على نهر نكور وفي مستغانم، فذكر البكري أنها ذات، «طواحين ماء» وهكذا كانت تتنازلت ذات «أرحية على وادها» وكانت الخضراء على نهر خرار عليه الأرحاء «وكانت أفكان، مدينة لها أرحية» وكانت مليانة «لها أرحية على نهرها» وفي متيجة ذكر المقدسي أن لسكانها «ماء جاريا عليه أرحية»، وكانت قزرونة على نهر كبير عليه الأرحية⁽²⁾.

وإذا كان الرحالة قد أشاروا إلى الأرحية إلا أنهم لم يذكروا شيئاً عنها، مثل عددها على الأقل، فإن اليعقوبي يذكر بخصوص مدينة فاس أن لها ثلاثة آلاف رحي على نهرها، فمن المرجح والحالة هذه أن تكون مئات الأرحية قد نصبت على كل نهر من الأنهار السالفة الذكر.

وفيد المقدسي أن الأرحية توضع على أفواه الأنهار، فإذا خرج الماء أدارها، وهذا ممكن إذا كان جريان الماء يساعد على ذلك، والا فإن الناس يرفعون منسوب المياه ثم يدعونها تتساقط كالشلالات، فتعمل قوة التساقط على إدارة العجلة، بل أن هناك بعض الأرحية التي كانت تدار بواسطة الحيوان⁽³⁾.

والى جانب هذه الأرحية كانت أرحية أخرى متنقلة تدار باليد في المنازل، فإن إحدى التشيعات في بداية أمر أبي عبد الله الشيعي، كانت تساهم في إعداد الطعام للمتشييعين «حتى أن يديها كانتا تدميان من الطحن وعلاج الطعام لهم»⁽⁴⁾ ومثل هذه الأرحية كانت ضرورية لأغلب المنازل، حيث لا تتوفر

-
- (1) القلقشندي: صبح الأعشى ج 5 ص 111 نقلاً عن العززي، البكري: المغرب ص 66.
(2) عن الأرحية هذه أنظر: البكري: المغرب ص 70، 90، 69، 75، 79، 66، 65، 60، ابن حوقل: صورة ص 88، 89، المقدسي: أحسن التقاسيم: ص 228 الأدرسي: صفة ص 82، 84.
(3) يوصي ابن الأخوة أن على أصحابها أن يرحوها ولا يستعملوها في طحن أكثر من ربع وية يوماً، ابن الأخوة: معالم القرية ص 89. للمقدسي: أحسن التقاسيم ص 125.
(4) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 133. وفي القهروان كان عروس للزفة — ت 307 هـ «طحن يده» ابن عذاري: البيان ص 183 ج 1.

المطاحن العامة، وقد حاول الشاعر ابن حمديس أن يقدم وصفًا للرحى ومما قاله:
(من البحر الطويل):

وَأَخَذَتْ فِي دَوْرَةٍ فَلَكِيَّةٌ تَرَى الْقُطْبَ مِنْهَا ثَابِتًا وَهِيَ تَضْطَرِبُ
إِذَا أَطْعَمَتْ حَبًّا مِنَ الْبَرِّ أَطْعَمَتْ وَقَامَتْ بِأَمْرِ الْبَرِّ فَهُوَ كَمَا يَجِبُ
وَتَحْسِبُهَا تَلْقَى لَنَا رَمْلَ فَضَةٍ إِذَا أَدْمَنَ الْإِلْقَاءُ فِيهَا حَصَى⁽¹⁾ ذَهَبُ

ويبدو أن بعض المنازعات كانت تقع بين صاحب القمح وصاحب الرحى، حول الأجرة مثلاً والطحن عقب نقش حجر الرحى، أو مباشرة الطحن لأحد الناس قبل أن يتم طحن الأول نهائيًا، ويظهر أن صاحب الطاحون كان يتكفل أحيانًا بنقل القمح من منزل صاحبه إلى الطاحون، وهذا ما دعا ابن الأخوة أن يوصي بأن من يتسلم قمح الناس يجب أن يكون «ثقة عفيفًا أمينًا» فإنه يدخل في بيوت الناس ويخاطب أولادهم وجوارهم ويحملها بأمانة إلى طاحون معلومة⁽²⁾.

الخباز:

كان الحصول على الخبز يتم بطريقتين: أحدها في المنزل، والأخرى في الفرن، وكانت الأفران بنوعها منتشرة في كل مكان، وفي كثير من البيوت كان يفضل الخبز طازجًا لكل وجبة، وهذا يعني أن على صاحب البيت أن يحزن الدقيق أو القمح في منزله، وكانت المرأة هي التي تتولى مهمة العجن ثم تحضير الخبز، فإن أبا صالح جنون جلس ذات يوم مرة مع امرأته وهي تعجن عجينة، وأن الفتة التي يمكن إدراجها مع الصنّاع، هي التي تضم أولئك الرجال الذين اتخذوا من تحضير الخبز في أفرانهم للناس، سواء لأصحاب المنازل أو لبيع في الأسواق مهنة لهم.

وكان تحضير الخبز في الفرن أو شراؤه من السوق يغلب على أهل المدينة لهذا فإن الخبازين يوجدون فيها — وقلما يوجدون في البادية، فإن عمرو بن

(1) ابن حمديس، ديوان ابن حمديس ص 25.

(2) ابن الأخوة: المصدر السابق ص 90 وعن الحسبة على الطحانين أنظر لقيال موسى: الحسبة المذهبية - 119. وانظر يحيى بن عمر: أحكام السوق ص 112.

حفصون حين خرج من عند الحياط في تاهرت «أخذ خبزتين من الخبز وألقاها في كفه»⁽¹⁾ ويظهر أنه كان هناك من يتولى بيع الخبز ويفهم هذا من قنوى ليحيى بن عمر، تلور حول رجل اشترى خبزة — فأكل منها لقمة فوجد فيها حجارة، فله الحق أن يرجع الى البائع فيردها له ويحصل على الثمن الذي اشترىها به ثم يرجع البائع الى صاحب الفرن⁽²⁾.

وكان اعداد الخبز في المنزل بطريقة بدائية، فإن جبلة الصندفي تـ299هـ/912م في القيروان — أخذ عجينة وذهب بها الى المستوقد وكان بقي فيه الرماد، فحفر فيه بعود وجعل القرصة فيه وغطاها بالرماد⁽³⁾، وأحياناً أخرى يخبزون على الرصف — وهي حصوات كبيرة ساخنة — وهي طريقة تحفظ الخبز نظيفاً.

الغرايبلي: هناك فئة من الصناع اختصوا بصناعة أداة من الأدوات اللازمة لاعداد الخبز وهي الغريبال، وكان الصناع هذا يحمل لقب «الغرايبلي»⁽⁴⁾، ونظراً لعلاقة الغرايبلي بالحبوب، فالأرجح وجودهم في كل قرية من بلاد المغرب الأوسط، بل وفي المدن، وليس هناك وصف لهذه الغرايبلي، ومن المرجح أنهم صنعوها بخيوط جلدية.

الطبّاخ: أدى تطور المدينة العمراني والتجاري في بلاد المغرب الأوسط الى ظهور فئة الطبّاخين، وهي تؤدي خدمة جليلة للغرباء، وغيرهم، إذ هكذا

(1) ابن القوطية: تاريخ انتاح الاندلس ص 110.

(2) يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص 111.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 249. وعن أسباب بعض المنازعات التي تقع بين الخباز والناس انظر ابن الأخوة: معالم، ص 91، وعن أساليب الفش عندهم انظر السقطي: آداب الحسبة. ومن المرجح أن نزاعاً بين الفرن وجيرانه كان يقع، وقد علاج قاضي قرطبة هذه المشكلة بأن يجعل صاحب الفرن أتوباً في أهل الفرن فيخرج الدخان من أضلاه وهذا في القرن الرابع الهجري انظر الحشتي: قضاة قرطبة، ص 116 — 117. وقد جاءته هذه الفكرة بتأثير من المشرق الاسلامي عليه فهل عرفت في تاهرت؟

(4) كان منهم في افريقية الأغلبية أبو الفصن الغرايبلي ونفيس الغرايبلي السوسي.

يكون في الفندق مأواهم وفي السوق طعامهم، وحتى الموظفين كانوا يأخذون طعامهم من عند الطباخ⁽¹⁾.

تجفيف الفواكه: يظهر أن بعض العمال كانوا يقومون بتجفيف الفواكه فذكر البكري أن حصن تاونت — على ساحل ترنانا — «يحمل من زبيب تينه» وكان يعمل في تاجنة «التين مثل شرائع على مثال الطوب» وهذا نفسه كان يعمل في المدن التي يتوفر فيها التين مثل مرمي الدجاج، ومادام الناس قد جففوا التين، فالأرجح أنهم جففوا بعض الفواكه الأخرى مثل المشمش، ومن قام بهذه العملية «النباذون»، وذلك لكي يواصلوا صنع النبيذ في غير موسم الفواكه.

والى جانب التجفيف، كانت الفواكه تستعمل في صنع المعاجين والربوب مثل معجون ورب السفرجل وغيره، فذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن جيغل «منها تحمل الفواكه والعنب والرب الى مدينة بجاية».

العطور:

عرفت بلاد المغرب الأوسط كغيرها من بلاد المغرب الاسلامي صناعة العطور، ويبدو أن هذه الصناعة قد عرفت التخصص، فحمل صاحبها لقب «الطار» بل يبدو أنه كان تخصص أضيق يعتمد على نوع واحد من الأزهار المستعملة مثل الريحان لذا كان هناك من حمل لقب ريحاني مثل أحمد بن «ريحاني»⁽³⁾.

عصر الزيتون:

عرف الناس في ذلك الوقت استعمال المعاصر، وربما كانت بعضها حكرًا على أصحابها، الا أن معاصر أخرى كانت عامة، فقبل لصاحب زيت:

(1) وعن أساليب الفش عند الطباخين والحسية عليهم أنظر ابن الأخوة: معالم. ص 108 — 109.

ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل أندلسية. ص 97 — 97.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك ج 3 ص 380 وعن التين المجفف البكري: المغرب 80 وذكر المقدسي «الفواكه المنقعة» أحسن التقاسيم ص 145.

(3) الجوزي: سيرة جودر ص 117 وعن الأعيب العطارين أنظر، ابن الأخوة، معالم القرية ص 121 — 125.

«المعصرة التي عصرت فيها أبصر فيها أهل القرية ؟ قال: نعم» (١)، ويدخل في عصر الزيتون الدواب والقفاف، فقد كان عيسى بن مسكين في القيروان جالساً على «دكان في المعصرة وخادم له يرد الزيتون والدابة تطحن» ربما أنها كانت تدبر حجراً يكسر الحب، ثم يوضع الزيتون في قفاف، ذكر القاضي عياض استعمالها وهي «قفاف المعاصر».

وكانت المعاصر كالمطاحن تدور بالماء أو بدواب الحمل، وأن نوع الزيت يدل على كيفية استخراجها منها: زيت الماء وهو أفضل الزيوت وزيت البد وهو متوسط والريت المغلي وهو الأدنى. ومن المرجح أنها كانت تخزن في جرار وأزيار وخوالي.

وكانت هناك زيوت أخرى تستخرج من بذور بعض النباتات مثل زيت بذور الفجل وزيت السمسم وزيت الخروع وزيت بذور الكتان، وكانت لها فوائد في صنع الصابون وفي الطب، وقد ذكر القاضي عياض أحد المختصين بصناعة الصابون وهو أبو حفص عمر بن أبي الحسين الصابوني.

صناعة الخمر:

ذكر ابن حوقل بخصوص العاملين في مرسى الخرز في صيد المرجان أنهم «يكثرون الأكل والشرب والخلاعة ولهم بها مكاسب وافرة ويتبذرون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم ويعمل من الصداق ما لا يعمله نبيذ الذرة وغيره من الأشربة» وقد عرفت تاهرت نفسها الخمر وشاربيه ففي خضم النزاع الذي وقع بين الامام أبي حاتم وعمه ظهر المسكر، فذكر ابن الصغير أن تاهرت «قدفسدت وفسد أهلها في تلك الحروب واتخذوا للمسكر أسواقاً» وكان النكارية يرون أنه «يجوز شرب الخمر على التقية» وحين قام بلكين بن زيري باقتفاء أثر محمد بن الخير «فاجأه في سرية تامة وهو يشرب مع رجاله» (٢).

(١) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج 3 ص 386.

(٢) لقبال موسى: دور كتابة. ص 361. ابن حوقل: صورة الأرض. ص 77. وبخصوص ما ذكر ابن الصغير انظر: سورة الأكمة. ص 363. وعن موقف النكارية انظر: يحيى ممر: الأماضية بين الفرق الإسلامية. ص 263. وعن النبيذ عند الاحناف انظر: عبد العزيز الجندوب (الصراع المذهبي ص 71 - 73).

وكان الحمر يصنع حسبا ذكر ابن الأختوة من العنب والتمر والشعير والزبيب، ويضيف ابن حوقل إليها الذرة، ويضيف إليها ابن الأبار التين، وقال عريب بن سعيد أن الشراب كان يصنع في أفريل من الورود والبنفسج وفي ماي من التفاح والخشخاش وفي جويلية من التفاح والاجاص وفي أوت من الرمان والخشخاش⁽¹⁾.

صناعة الحصر:

ذكر ابن الصغير الحصر ضمن أثاث الامام عبد الرحمن بن رسم وكانت تصنع من الخلفاء أو القصب وأحيانا تصنع من سعف النخيل، والحصر تكفي المصلي أن يقف عليها ويسجد على الأقل، فإذا كانت دون ذلك عرفت عندها بـ «الحمرة».

وقد تفنن الصناع في صنع الحصر وتأنقوا، فعبر المنصور عن اعجابه بأعمال العبيد الحصريين بقوله «أن أعمالهم رياض موققة»⁽²⁾ وكانوا يدخلون الخيوط الذهبية في صناعتها، ويرسمون ويكتبون، فكتبوا في عهد المعز الفاطمي «مما عمل على يد جوذر مولى أمير المؤمنين» وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط هذه الصناعة ومما شجع وساعد على ازدهارها وجود الخلفاء والنخيل في البلاد، كما أنها ضرورية لكل منزل.

الصناعة الطيبة:

كانت بلاد المغرب الأوسط تشتهر ببعض النباتات التي تستعمل في علاج بعض الأمراض فذكر الادريسي أنه في أكناف جبل مسيون بشمال بجاية جملا من النباتات المنتفع به في صناعة الطب مثل شجر الحوض والسقول وفندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير والراوند والقسطون والأفستين وغير ذلك،

(1) انظر: Imammuddin: Some aspects... P.105-106. كان أبو عبد الله الشيعي يأمر «بقتل من خرج ليلاً أو شرب مسكراً أو حمله أو وجد عنده». ابن عذاري: البيان ج 1 ص 151. إلا أن ابن بكر الجندي يقول: أن هؤلاء القواطع تعرضي أحدهم بقلة من نبيذ لقبال موسى: دور كتابه ص 376. (2) المجوزي سيرة جوذر ص 52 وانظر نفس المصدر ص 88 عن الحصر والحمرة انظر القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1 ص 178.

وكان أهل قلعة بني حماد يتحرزون ويتحصنون من عقارب كثيرة قاتلة بأن يشربوا «نبات الفوليون الحرافي» ويؤمنون أنه ينفع شرب درهمين منه لعام كامل فلا يصيب شاربها شيء من ألم تلك العقارب»⁽¹⁾ وهناك بعض الأدوية التي تصنع من العقاقير التي يشتريها الناس من العطارين.

وقد أورد ابن البيطار عبارة على غاية الأهمية، فهو ينقل ما يتعلق بلحم جراد البحر مما «حكاه أطباء المغرب الأوسط خاصة»⁽²⁾ وذكر ابن بشكوال من هؤلاء عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو الوهراني.

وهناك بعض المهن المرتبطة بالنبات، فكان بعض الناس من اتخذ جمع الحطب وبيعه فعرف بـ«الحطاب» ومنهم من أختص بعمل الفحم فعرف بـ«الفحام» ومنهم من اشتغل بالتبن فعرف بـ«التبان» وغير ذلك.

تصنيع المنتجات الحيوانية:

تعتبر تربية الحيوان ثروة هامة للبلاد، وقد قامت عليها بعض المهن، فكان من الناس من عمل حملا مقابل أجره، وهي مهنة وضيعة، فإن القاضي النعمان يجعل الحمالين شبه بهائم، كما يشير إلى فقرهم المدقع، ومن الناس من كان عمله الإشراف على الأسطبل أو ما يسميه أبو زكريا «دار الدواب» وكان منهم من يتولى عملية الترويض، فكان عند الفاطميين «علوش الرائص» فمن المحتمل وجود مثله في اسطبلات الأئمة الرستميين وغيرهم.

الجزار:

يرى ابن الأخوة أنه يستجيب أن يكون مسلما بالغا عاقلا وأن يستعمل سكينه حادة،⁽¹⁾ ومع أنه كان يصعب الفصل بين الجزار والقصاب إلا أنه

(1) الإدريسي: صفة. ص 16، وعن صناعة الطب انظر. ابن خلدون: المقدمة. الفصل 29.

(2) ابن البيطار الجامع ج 1 ص 161. ثم انظر ابن بشكوال: كتاب الصلة ص 298 قدم الطبيب المذكور الأندلسي تاجرا سنة 429هـ. ويذكر القاضي النعمان بعض المواد التي تستعمل علاجاً أنظر كتاب الاقتصاد ص 98 — 99. ويظهر أن أهل الذمة كانت لهم اليد الطولى فالف اسحق بن سليمان الأسرثلي طبيب عبيد الله المهدي، كتاب الحميات وكتاب الأعذية والأدوية، وكتاب البول ومنهم موسى بن العزيز طبيب المعز الفاطمي ومن مؤلفاته، كتاب المعزي في الطبخ، مقالة في السعال كتاب الآخر بلذين أي الصيلة أنظر: ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء ص 345.

وجد من حمل لقب «الجزار» كدليل على تخصصه مثل: أبو جعفر أحمد ابن ابراهيم بن الجزار، كما أن ابن الصغور أشار الى وجود القصابين في تاهرت فكان قوم من نفوسه يمشون في الأسواق، فإن رأوا قصاباً يتفخ في شاة عاقبوه، وقد كان هؤلاء يلبسون ملابس خاصة بمهنتهم، فإن أبا عبد الله الشيعي سير رجلاً الى المهدي في سجنه في سجلماسة، في «زي قصاب يبيع اللحم⁽¹⁾» وعلى كل، فمن المرجح أن الجزارين والقصابين في بلاد المغرب الأوسط قد كثر عددهم بسبب شهرتها في تربية المواشي.

وهناك عدد من المهن المتعلقة باللحم فكان بعض الناس من عمل في شواء اللحم وبيعه، وعرف هؤلاء في كتب الحسبة «بالشواتين» وهم يستعملون للشواء الطاجين والسفود والتنور، كما أنهم يشوون اللحم والدجاج والخراف، ويبدو أن بعضهم قد اختص بشواء الرؤوس فعرفوا «بالرؤاسين» وهناك من اختص بعمل النقانق، فعرفوا «بالنقانيين»⁽²⁾.

وهناك من اتخذ الألبان ومشتقاتها مادة لمهنته، فكان هناك على سبيل المثال لقب «اللبان» وكان بعض اللبانين يفسون حليبهم.

الدباغ:

يبدو أن هذه الصناعة كانت مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط لوفرة الماشية، وكان يستعمل في الدباغة قشور الرمان والقرظ والشب والسماق⁽³⁾،

(1) ابن الأثير: الكامل. ج 8. ص 41. كانوا إذا ذبحوا للناس أخذوا اجرة لهم، جلد الذبيحة وبعض اللحم وجلالها وغير ذلك، ويبدو أن بعض الناس كان يأكل من ذبائح أهل لخدمة، فأصدر القاضي النعمان فتواه بأن «لا تؤكل ذبائح المشركين ولا ذبائح أهل الخلاف إلا أن يسموا الله عليها ويحضر ذلك من يأكلها» انظر: كتاب الاقتصار. ص 105.

(2) عن الشواء والنقانق. انظر: مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص 28 وما يليها.

(3) انظر: عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 113. وذكر ابن حوقل عن قابس «ها جلود تدبغ بالقرظ، انظر صورة الأرض. ص 72. ويعرف القرظ بورق السلم انظر: الجاحظ: التبصير. ص 34. وعن استعمال الشب: تاريخ التجارة. ص 43. وقد وجدت هذه المادة في قلعة بني حماد. انظر الدرر جيني: طبقات ج 2 ص 471، وعن استعمال السماق. ابن البيطار: الجامع ج 3 ص 29.

وقد كانت هذه الصناعة حقيرة لما ينطلق بسببها من روائح كريهة وأوساخ وربما كانت خارج المدن.

وليس من السهل حصر المصنوعات الجلدية، فكان منها السروج وقد أجاد سكان بلاد المغرب الأوسط صناعتها فوقعت عين الناصر الأموي على فرس بسرج عدوي الصنعة لطيف دفتي المجلس، دليل على جودتها وتصديرها إلى الأندلس، وعرف المختص بصناعتها بـ«السراج»⁽¹⁾.

وصنعوا الأحذية، ويبدو أن الحذائين كانوا مجتمعين في مكان واحد، فذكر المقدسي «درب الحذائين» في القيروان.

ويرتبط بهذه الصناعة، صناعة أخرى هي الخرازة، وكان يحترفها يحمل لقب «الخراز» ويبدو أنها كانت حرفة محترقة، وكانوا يخضعون لمراقبة المحتسب.

وصنعوا من الجلد الطبول والدفوف، كما صنعوا الجعبة والخرج، والزق والقربة، وكان الجلد المدبوغ كبير الأهمية لصناعة الرق الصالح للكتابة، وقد أشار المقدسي إلى أن المغاربة يستعملون الرق في كتاباتهم، ويرى Goitein أن الكتابة على الرق في بلاد المغرب الإسلامي استمرت إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي⁽²⁾. وصنعوا كذلك البسط للاستعمال المنزلي.

الصناعة الخشبية:

كان من مصنوعاتهم الخشبية الموائد، ظهرت في بيت الامام عبد الرحمن بن رستم، والأسرة والكراسي، وقد وضع الخياط في تاهرت للشيخ «كرسيا» فقعده عليه وصنعوا الأبواب واقفالها والقباقيب، ويبدو أنها كانت تصنع للأثرياء من أخشاب مستوردة، فكانت في قصور بني زيري مصنوعة من أخشاب هندية

(1) انظر العرب : طبقات. 103. ابن حيان: للقتبس. ط بيروت. ص 170. الجاحظ. المصدر السابق. ص 30. 637.

(2) ويمكن أن نضيف إلى الصناعة الجلدية الدرق المبطية عنها: الأدرسي: صفة. ص 59. ابن الفقيه: المسالك. ص 81. وعن الدباغة والحرف الجلدية. انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب. ص 251. 231.

ضمت أجزاءها إلى بعضها البعض بمسامير ذهبية (1) وصنعوا المغارف والملاعق، والعمود الذي يقطع عليه اللحم واللوح الذي يمد عليه الكعك وكانت تصنع من الخشب الصلب كاليلوط والبطم والزيتون والبقس والعناب. فصنعوا المهاريس التي تصلح حيث لا تصلح المهاريس النحاسية، كما صنعوا الصحن والكؤوس الخشبية والأقفاص، فحين كان المنصور الفاطمي يحارب يزيد مغلد بن كيداد عمل قفصاً «من الخشب» واستعملوا الخشب في صناعة الهوداج، فحين استقبل ابن أبي عامر جعفر بن علي استقبله ببغال «معملة عندها من العماريت والهوداج المثقبات» (2)، واستعملوه في سقف منازلهم وفي صناعة مختلف الأسلحة، ويبدو أن المغرب الأوسط اشتهر بها فإن زيري بن عطية المغراوي أرسل هدية للأمويين عددًا كبيرًا من السهام والأقواس المصنوعة من شجر الزان. (3) واستعملوا الخشب في صناعة المراكب والسفن ومنها مراكب تاهرت التي ذكرها اليعقوبي.

وعلى أية حال، فقد عرفت الصناعة الخشبية عددًا من الصناعات فكان منهم «النشارة» وآخر «الخشاب»، وثالث «النجار» وربما هم الذين عناهم الدرجيني بقوله ثلاثة تجارين: أحدهم يحسن قطع الخشب من الشعراء والثاني يشقها وينشرها والثالث يركب الألواح ويسمرها فيما يصلح من الأدوات (4)، والجدير بالذكر أنهم كانوا يستفيدون من النشارة في استعمالها لتجفيف صفحات الكتابة، فقد وجدت بين صفحات مخطوطات عربية أندلسية، وكانت القطع الخشبية تسمر بالمسامير أو تدخل نهايتها في بعضها البعض، وقد ازدهرت الصناعات الخشبية في بلاد المغرب الأوسط على الأقل لوفرة الخشب فيها، فإن الإدريسي يذكر بخصوص بحاية أن الخشب في أوديتها وجبالها كثير موجود.

(1) لرشيدالد: القوي البحرية. ص 331.

(2) ابن حيان: المقبس. ط بيروت ص 42. وعن الخشب الصلب. أنظر: مؤلف مجهول: كتب الطبخ. ص 84.

(3) Golvin: Le Maghreb Central...P.177.

وعن الأسلحة المختلفة انظر: عطية: نظم الحكم ص 146 — 147 وعن المراكب التي يتألف منها الأسطول الفاطمي انظر: صابر محمد دياب: سياسة الدولة الإسلامية. ص 107 — 110. وهناك المراكب المخططة يركب فيها من مائة إلى بلاد الصين.

(4) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 398 وحول التجارة أنظر: ابن خلدون: المقدمة الفصل السادس والعشرون.

الصناعة الفخارية:

صنع سكان بلاد المغرب الأوسط كثيراً من الأدوات الفخارية التي يحتاجونها للاستعمال المنزلي. فصنعوا القلال، وعرف محترف صناعتها «بالقلال» وصنعوا الجرة والذير والأباريق والكيزان، والكؤوس والأقداح والأطباق وصنعوا الكوانين لمواجهة برد الشتاء، وذكر ابن الصغير «السراج» وصنعوا القنديل وربما هو المصباح الذي ذكره الشماخي، وصنعوا القدور، وكانت الحاجة تدعو الناس الى صنع الخواني لحفظ طعامهم، وقد أشار الخشنى الى وجودها.

وقد عثر جورج مارسي على عدد من المطامير وكسر من الفخار ومن المرجح أنه كان لتاهرت وغيرها أفران لشي الفخار بدليل وجود قطع فخارية متلاصقة وعوجاء مصنوعة من طين أبيض وخوخي ومطلية بطلاء أبيض مزينة بزخرفة على شكل خطوط متوازية مستقيمة أو منحنية في تاهرت وكان بين هذه القطع قطعة من فم جرة، وقطعة من قفل وصحون وغطاء برادة وقطع من مصابيح⁽²⁾.

ويمكن اعتبار الخزف المعماري — القرميد والأجر — الذي عثر عليه في قلعة بني حماد نموذجاً لصناعة الخزف في بلاد المغرب الأوسط، فكانت مقاييس القرميد الكبير: 380 مم طولاً والقاعدة 178 مم و 110 مم والسلك 14 مم أما مقاييس القرميد الصغير فكانت 350 مم والقاعدة 165 مم و108 مم والسلك 15 مم.

(1) الدرجنبي، طبقات ج 2 ص 398 وحول التجارة أنظر: ابن خلدون: المقدمة الفصل السادس والعشرون.

(2) بوروية رشيد: الفن الرشمي، ص 184 — 187 وأنظر:

G.Marçais: Tihert...R.A.1946. P.24-57.

(3) نفسه: الدولة الحمادية ص 67 وعن أشكال الأجر انظر نفس المرجع ص 277 — 279. ولزهد من الاطلاع على الفخار الحمادي أنظر: بوروية نفس المرجع ص 276 — 308. وكذلك:

G.Marçais: Les poteries et faïences de bougie- constantine. 1918.

Ibid: Les poteries et faïences de la kalâa des beni-hammed 1918.

البناء:

تعتبر مهنة البناء من أهم المهن الى جانب الحراثة والحياكة وكانت تتم بتضافر وجهود عدة مهنيين: الحجار والبناء، وصانع القرميد والطوب، والمهندس⁽¹⁾ وقد تزايدت هذه المهنة بسبب اتساع الحركة العمرانية وتطورها.

الصيد:

يمكن التمييز بين نوعين من الصيد وهما: صيد البر وصيد البحر.
— صيد البر: مارس بعض سكان المغرب الأوسط الصيد، وربما مارسها البعض من باب التسلية في حين مارسها البعض الآخر كوسيلة للعيش، ومن المرجح أن الأثرياء استعملوا البزاق، وربما استعملوا كلاب الصيد، ويبدو أنهم استعملوا المعراض — وهو سهم مذهب الطرفين — وأدوات أخرى.

صيد البحر: يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن الصياد يخرج النفازة ويرسلها وقد ربط خيطاً في خرص وثيق في شفتها، فتسير في البحر ويتبعها بزورقه وشبكته فتدور عليها الذكور، فيطرح عليهم شبكه ويخرج ما قدر⁽²⁾ له، ويضيف موريس لومبارد أن الطريقة المستعملة في صيد السمك هي: الخطاف أو المنزربة. ويشير الادريسي الى أن في جيجل «الحوت الكثير العدد المتناهي الطوب والقدر»⁽³⁾.

وقد عرفوا تصييز السمك، ويفيد الحموي أن السمك كان يملح فيبقى سنين صحيح الجرم طيب الطعم، واستعملوا العسل في تصييره فكان يحمل حوت درنه الى عبيد الله المهدي «في العسل فيحفظه ويصل طريقاً»⁽⁴⁾. وربما ينقلونه

(1) أنظر أحوال الصفاء: رسائل أحوال الصفاء. ج 1 ص 284 ذكر المقدسي للمهندسين بقوله: «أهل المعرفة بالهندسة» وكان رجال قبيلة كومية «أصحاب أسواق يبيعون فيها اللبن والطين». «وعن البناء أنظر لومبارد: الاسلام ص 177.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125.

(3) الادريسي: صفة — ص 98.

وعن حوت بونة أنظر البكري: المغرب ص 55 وعن حوت تنس ابن حوقل: صورة 77.
(4) البكري: المصدر السابق ص 57. الحموي: معجم ج 2 ص 26، وأنظر مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125، الحموي: معجم ج 2 ص 434. ويضيف الحموي جنساً آخر من السمك كان معروفاً في تونس هو النقونس أنظر الحموي: المكان السابق. وعن الأعيب صيادي السمك وغشهم أنظر: ابن الأخوة: معالم ص 11. وعن نقله مع ماء البحر في خواني أنظر حسن حسني: ورقلة ج 3 ص 368.

الى المدن الداخلية في خوالي فخارية مملوءة بماء البحر، فقد نقل جوهر الصقلي السمك من المحيط الأطلسي بهذه الطريقة الى المعز الفاطمي.

وأصطادوا العنبر، وهو يستعمل في صناعة الروائح العطرية، حيث يخلط بمواد أخرى، ويذكر ابن البيطار من استعمالاته أنه مقو للقلب والدماغ نافع من الفالج والقوة وأمراض اليلغم الغليظ وهو سيد الطيب، وأجوده الأشهب ثم الأزرق ثم الأصفر وهو يفيد في معالجة أوجاع المعدة ورياح المعى والصداغ.(1)

وأصطادوا المرجان أو البسذ، ويذكر ابن حوقل وجوده في مرسى الخرز يعمل فيه «في أكثر الأوقات في اثاره المرجان الخمسون قاربا وما زاد على ذلك مما في القارب العشرون رجلا الى مازاد ونقص»(2) ويذكر المقدسي أن الصيادين يخرجون الى جمعه في قوارب ومعهم صلبان من خشب قد لفوا عليها شيئا من الكتان المحلول وربطوا في كل صليب حبلين يأخذهما رجلان فيرميان بالصليب ويدبر التواقي القارب فيعلق بالقرن ثم يجذبونه فمنهم من يخرج عشرة آلاف الى عشرة دراهم ثم يجلي ويباع جزافا رخيصا ولا إشراق له قبل جلبيه ولا لون(3)، ويفيد ابن البيطار أن المرجان يستعمل في صناعة الكحل، ويزيد الأدوية التي توقف الدم قوة على وقفه، هذا بالإضافة الى استعماله في صناعة الحلي والتمائم.

(1) ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 134، وهو يعرف العنبر أنه ورث دابة بحرية وقيل هو شيء يبيت في قعر البحر فتأكله بعض دواب البحر فإذا امتلأت منه قذفته رجيمًا وهو في خلقته كالعظام من الخشب يطفو على الماء ومنه ما لونه مائل الى السواد أنظر نفس المكان. وأنظر عن العنبر: الغرناطي: تحفة الألباب ص 95، موريس لومبار: الاسلام ص 282.

(2) ابن حوقل: صورة 76 - 77. المقدسي: أحسن التقاسيم ص 239. البكري: المغرب ص 55 وعن المرجان: الدمشقي: الاشارة ص 35. ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 93 - 94 لومبارد. الاسلام ص 281.

(3) المقدسي: المكان السابق.

النخاسة:

احترف بعض رجال المغرب الأوسط العمل في النخاسة، ويبدو أن بعضهم كان يقوم بمهمة الجلاب، فقد وجد سوق النخاسين تباع فيه الأبقار والأغنام ونحوها، هذا بالإضافة الى النخاسين المختصين ببيع العبيد والجواري.

وكان هؤلاء النخاسون يعلمون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع فيرتفع الثمن، فجاء «في المدونة» أن العبد يبتاعه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيسفع العبد الى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائغاً أو صباغاً أو نجاراً فيرتفع ثمنه⁽¹⁾.

ويورد آدم منز رسالة لابن عبدون في الرقيق، ومما جاء فيها: «فكم من سمراء كمدة بيعت بصفراء مذهبة ومسوح العجز بثقل الروادف وبطين مجدول الحشا وانجر الفم بطيب النكهة وكم من مرة جعلوا العين الزرقاء كحلاء، وحمروا الخدود المصفرة وسمنوا الوجوه المقعقة وكبروا الفقاح الهزيلة وأعدموا الخدود شعر اللحى وأكسبوا الشعور الشقر حالك السواد وجعلوا الشعور السبطة ويبيضوا الوجه السمرة ودملجوا السيقان المعركة ورطلوا الشعور الممرطة وأذهبوا آثار الوشم والجندري والشمس والحكة⁽²⁾ ويضيف آدم مبرز أن ربع درهم حناء يزيد ثمن الجارية مئة درهم فضي».

وقد أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في ميادين شتى، خدم في البيوت، وهم يعملون في المجالات الأدبية، وفي الفلاحة والتجارة والصناعة وهم حرس وجنود وغير ذلك. وساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة النخاسة، فيذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تاهرت للمرة الثانية وجد «العبيد والخدام قد كثرت» واشترى الشراة للقاضي محكم الهواري «خادماً صفراً»، فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا عبر الأندلس عاملاً مساعداً لازدهار النخاسة، وازداد الاعتماد على العبيد في العهد الفاطمي، ويعود هذا الى ثقة الفاطميين بهم أكثر من غيرهم، وذلك

١٠٠ (1) سحنون: للمونة ج 4 ص 311 وأنظر الخنشي: تاريخ قضاة قرطبة ص 51. لومبارد: المرجع السابق ص 289 الحاشية.

لعدة اعتبارات فهم غرباء عن المغرب وليست لهم عصبية قوية حتى يخشوا عصبيتهم فنفسياتهم كعبيد تجعلهم دائماً بطيعون أوامرهم ولو تسلموا أرق المناصب، ومن جهة أخرى فهم خصيان في الغالب ليس لهم أبناء حتى يحرصوا على جمع الثروة⁽¹⁾ ولا يخشى اعتداؤهم على نساء اسيادهم.

الحمامي:

كانت الحمامات منتشرة في مدن المغرب الأوسط، ففي مدينة تاهرت «حمامات كثيرة يسمى منها اثنا عشرة حماماً»⁽²⁾ وفي أفكان حمام وفي ميلة حمامات. وكذلك في تنس حمامات وفي المسيلة وغيرها.

وكان يعمل في الحمام رجل يدعى المتقبل أو الحمامي، وآخر هو الدلاك، وثالث هو الزبال مهمته الاشراف على نظافة الحمام، ويعمل فيه «الوقاد»، وهو المشرف على توفير الحطب وحفظ النار مشتعلة، وآخر يدعى «السقاء» وكان التزين والتطيب يستدعي وجود حلاق أو مزين، ويقابله في حمام النساء الماشطة التي كانت تقوم بتصفيف الشعر وصبغه بالحناء، الى جانب العناية بالحواجب وترقيقها، ووضع الكحل في العين وتصفيل الوجه،⁽³⁾ وكان في الحمام الحارس أو الناطور يتولى حفظ وحراسة ملابس وأمتعة المستحمين ويدو أن عدد هؤلاء كان كبيراً في الحمام الواحد، فقد بلغوا في حمام واحد في القاهرة سبعين عاملاً⁽⁴⁾.

هذا الى جانب عدد من الأعمال والمهن الأخرى التي يصعب حصرها، فكان منهم القصاصون الذين يجتمع الناس حولهم للاستماع الى حكاياتهم وقصصهم، والتكازون وهم محترفو التكازة وهي ادعاء معرفة الغيب بالنظر

(1) مرمول محمد الصالح، السياسة الداخلية 112.

(2) انظر ابن حوقل: صورة ص 86. البكري ص 68 نقلاً عن ابن الوراق، ابن هذاري. البان ج 1 ص 25.

(3) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية ص 108 عن الحسبة على الحمام، انظر الأطروشي: الحسبة ص 27. لقيال موسى: التيسير ص 111 عن وجود الحارس أنظر: تغري بردي النجوم الزاهر ج 1 ص 44.

(4) المقرئ: المخطوط المقرئ ج 2 ص 131.

في العظام أو الدقيق أو الرمل أو الكف، والقوالون، ويبدو أنهم يتصدرون جماعة دارت بينهم كؤوس الخمر، والزفافون والرقاصون والطبالون⁽¹⁾.

وكان بعض الناس يعملون في الزفت والقطران⁽²⁾، إذ كانت بحاية يجلب إليها من أقليمها الزفت البالغ الجودة والقطران، وصنعوا الحبال، ذكرها ابن الصغير، ويبدو أنها كانت تصنع من الليف، واختص بعض الناس بالوراقة والكتابة.

وعمل بعض الناس في التنجيم فكان الامام أفلح نفسه منجمًا، فذكر أبو زكريا أنه «بلغ في حساب الغبار والنجامة مبلغًا عظيمًا». وكان المعز الفاطمي مغرمًا بالنجوم والنظر فيما يقتضيه الطالع⁽³⁾.

هذه بعض الصنائع والمهن التي مارسها سكان بلاد المغرب الأوسط، وقد كانت صناعة مزدهرة كما أشرنا سابقًا، لكنها صناعة تعتمد على الأدوات اليدوية بصفة عامة، وهذه الصفة وأن كانت طابع ذلك العصر، إلا أنها لا تعطي إنتاجًا يغمر الأسواق. وعلى أية حال، فقد كانت صناعة هذه البلاد تتأشى ومستوى صناعة تلك الفترة في غيرها، من البلاد الإسلامية.

(1) عن هؤلاء: الأطروشي: المصدر السابق ص 15. لقبال موسى: التيسر ص 92.
(2) عن الزفت والقطران أنظر الأديسي: صفة ص 90. وكان يستعمل في طلي المراكب حتى سماها ابن هاني الأتلمسي القاريات السود وعن فضل الورق: لومبارد: الإسلام 284. وعن صناعة الورق. Imammuddin: Some aspect...P.107-108.

وكان الكتاب يقيمون عادة في الجامع أنظر ناصر خسرو سفرنامه ص 102.

(3) تغري بردي: النجوم الزاهر ج 4 ص 71.
وقال الشاعر أبو تمام مكذبًا التنجيم وداعيًا إلى عدم الاعتدال عليه:
السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

الفصل الثالث التجارة الداخلية

التجارة:

يرى ابن خلدون أن الانسان مدني بطبعه، فهو دائماً بحاجة الى الآخرين من أجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإذا كان فلاحاً، فهو بحاجة الى التجار والحداد وغيرها،⁽¹⁾ وهكذا فرضت الحاجة في كل فرد أن يقايض الفائض مما يملك بسلعة أخرى، وهو بحاجة اليها، فكان البيع والشراء.

ولم يتوقف أمر تبادل السلع على تلبية الحاجة، بل أن العملية أصبحت حرفة يمتنها البعض بقصد الحصول على الربح، وهكذا فإن ابن خلدون يعرف التجارة بأنها «محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحاً».

على أنه لا يفهم مما تقدم أن غاية التجارة هو الربح في حد ذاته واكتنازه، سواء كان هذا الربح سلعة أم نقوداً، بل أنها تمكن التاجر من اقتناء ما يعوزه من الخيرات، وهكذا فإن مسك انسان نقوده عن الدورة النقدية واحتزنها فقد أساء الى المجتمع.

نمو التجارة:

تتطور التجارة الداخلية بناء على عدة عوامل لا بد من توفرها ومنها:

1 - عامل جغرافي: فإن اختلاف التضاريس الطبيعية والأحوال المناخية في البلاد اقضى وجود اختلاف في الانتاج الزراعي والصناعي بين منطقة وأخرى ويرز

(1) ابن خلدون: المقدمة: الكتاب الأول، الباب الأول، فصل في العمران البشري ص 41.

هذا الاختلاف بوضوح بين الشمال والجنوب، بل ومن ناحية الى أخرى، إذ اشتهرت كل ناحية بسلعة أكثر من غيرها، فهذه بالتمر وتلك بالفواكه، وأخرى بالحبوب، وغيرها بالمرجان والسماك، فأن هذا التباين عاملا في سيلان البضائع من الأماكن ذات الوفرة والانتاج الفائض، الى الأماكن التي تعاني نقصا وحاجة إليها.

كما أن الظروف الطبيعية تتدخل في الحد من النشاط التجاري أو دفعه الى الأمام، كأن تشتمل البلاد على حواجز طبيعية، لا يتمكن التجار من اجتيازها كالجبال الوعرة والأنهار العريضة. بالنسبة لبلاد المغرب الأوسط فإن جبال كتامة وجبال الونشريس لم تكن سدا منيعا أمام التجار في البلاد، كما أن نهر شلف — أكبر نهر — لم يشكل عائقا، لكن أحوال المناخ في فصل الشتاء كانت تحد من حرية الحركة، مما ينعكس على التجارة فقد أقام المنصور الفاطمي شهرا في منطقة سوق ابراهيم، ولم يستطع أن يرحلها، بسبب الأمطار والأحوال.

2 — دور السلطة الحاكمة: مارس بعض الأئمة الرسميين التجارة، فكان الامام عبد الوهاب تاجرا، ويبدو أن ابنه افلح كان قائما له بهذا الأمر، كما أن أبا اليقظان كان قد أخرج ابنه — أبا حاتم — مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل آتية من المشرق⁽¹⁾، مما يدل على أن الرسميين ظلوا يمارسونها ربما الى انقضاء دولتهم.

كما مارس بعض الأمراء العلويين في بلاد المغرب الأوسط التجارة بدلا على هذا ظهور أسواق خاصة بهم، تحمل أسماعهم مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم، سواء كان ذلك بممارسة شخصية أو بالاستعانة بوكلاء.

كما أن الفاطميين انفسهم قد مارسوا بنورهم، فإن المنصور الفاطمي يصرح بممارسته «التجارة في الحلال الطيب»⁽²⁾. بنفسه، وربما واصل بعضهم

(1) ابن الصغير: سير الأئمة. ص 357. وردت في الأصل «ليجوروا» و«الأصح» «ليجوروا».

(2) الجوزي: سورة الأستاذ جوفر. ص 62.

(3) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة الى عاين التجارة. تحقيق: البشري الشوربجي. الإسكندرية 1397هـ/1977م. ص 61.

العمل التجاري باللجوء الى الوكلاء، وقد قيل: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا»⁽¹⁾.

ولم يكن عمل الحكام التجاري يمر دون أن يوحى للرعية بأهمية التجارة، فكانوا قدوة للناس، ومن هنا يمكن القول، أنه كان هناك اقبال عليها مما يؤدي الى ازدهارها. كما أن للحكام دورًا في نمو التجارة يتجلى في محافظتهم على آداب التجارة ورعايتها، وكان الأمر هذا يتم باسناده الى محتسبين، فقد أشار ابن الصغير الى وجود صاحب الشرطة في عهد الامام عبد الوهاب، واليه كانت تسند مهمة رعاية الأسواق وحفظها. — كما سيأتي — قبل ظهور لقب (المحتسب) وكانت نفوسة تلي «انكار المنكر في الأسواق»⁽²⁾. وكانت وظيفة المحتسب محل عناية الدولة الاسلامية في كل مكان، رسمية كانت أم فاطمية أم زيرية.

ويبدو أن اهتمام الرستمين بالتجارة قد فاق اهتمام سواهم وذلك باقتصارهم على الضرائب الشرعية التي حددها الاسلام، ولم يوح ابن الصغير الى أنهم فرضوا المكوس على التجارة، كما لم تشر المصادر الى أنهم جبوا ضريبة غير شرعية تثقل كاهل الناس، فهذه تؤدي الى ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية وكساد الأسواق، في حين أن التخفيف منها يضاعف الانتاج ويرفع مستوى الرخاء فتتشط الحركة التجارية. ومثل الرستمين في ذلك مثل الأمراء العلويين، الا أن الفاطميين كانوا على عكسهم، فقد فرضوا المكوس وضرائب اضافية — كما سيأتي.

وهنا يذكر ابن خلدون بهذا الخصوص، «إن الاعتداء على أموال الناس يذهب بأعمالهم في تحصيلها واكتسابها، وفي هذه الحالة تنقبض ايديهم عن السعي»⁽³⁾، وإن إلغاء المكوس عامل بعيد الأثر في تشجيع التجارة الداخلية على الخصوص لأنها — المكوس — تؤدي الى كساد السوق.

(1) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي. الألكندرية 1397هـ/1977م. ص 61.
(2) ابن الصغير: سورة الأئمة. ص 337.
(3) ابن خلدون: المقدمة. ص 286.

3 — عوامل اجتماعية: هناك عوامل تتعلق بالمجتمع نفسه كان لها أثر على الحياة التجارية، فكان هناك تباين اجتماعي يحدده طريقة المعيشة، فهناك سكان المدن وسكان الريف، تختلف متوجاتهم وحاجاتهم، فتخلق حركة سلعية من هؤلاء الى أولئك، فكان أهل الريف بحاجة الى السلع التي لا يقومون على انتاجها والتي يجدونها في المدينة، ونفس الأمر صحيح بالنسبة الى سكان المدينة فهم بحاجة الى سلع أهل الريف خاصة من المواد الغذائية. وبناء على هذه العلاقة فقد شكلت المدينة مركزاً، فكانت قطباً يجتمع عليه أهل القبائل المحيطة بها لقضاء حاجاتهم، فكانت القبائل تحيط بتاهرت من جميع جهاتها، وكانت تلمسان «متوسطة قبائل المغرب». وربما كان لهذا السبب أن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت اكتسبت الأموال، واتخذت العبيد والخيول.⁽¹⁾

وفي مجتمع يتميز بالتباين تزداد التجارة حيوية لا تظهر في مجتمع متجانس الفئات، تشكل طبقة واحدة كالمجتمع الريفي، ذلك لأن لافراد مثل هذا المجتمع إنتاجاً وحاجات متشابهة في أغلب الأحيان، ويبدو وكأن المجتمع الريفي قد اختص بالانتاج الغذائي في حين اختص مجتمع المدينة بالانتاج الحرفي.

وإذا كان عامل التخصص هذا يشكل عقبة أمام التجارة بين أبناء الريف أنفسهم، إلا أنه كان عاملاً مشجعاً للتجارة بين الريف والمدينة — كما سلف — وللتجارة بين أفراد مجتمع المدينة أنفسهم، ذلك أن مجتمع المدينة ينقسم الى فئات حرفية متباينة اختصت كل فئة بحرفة معينة، فكان أبناء كل حرفة بحاجة الى ما يبد غيرهم، وهي حاجة متعددة الجوانب.

4 — تنظيم الأسواق: ان تنظيم هذه الأسواق بحيث اختصت بمكان معين وبسلعة معينة — كما سيأتي — يعتبر في ذاته عامل ازدهار للتجارة الداخلية، فهو أمر يسر للمرء الى عدم الوقوع ضحية التلاعب بالأسعار ذلك أن اجتماع التجار في نفس المكان يسهل على المحتسب أمر مراقبتهم، ويسهل للمرء الانتقال من تاجر الى آخر.

(1) ابن الصغير: المكان السابق.

5 — الخبرة التجارية: بالإضافة الى التجارة التي يمارسها سكان البلاد الاصليين، فإن تجارة المغرب الأوسط ازدادت نشاطاً وحيوية بمساهمة جماعات أجنبية، عرف عنها الاشتهار بالعمل التجاري والخبرة فيه.

فكانت تقطن تاهرت جماعات أندلسية وهم الذين وصفهم المقدسي بأنهم «يكفرون التجارات والمغرب»⁽¹⁾، وكانت تقطن جماعات عراقية بصريون وكوفيون وبغداديون، وقد ذكر ابن الفقيه قول الناس في هؤلاء كناية عن اشتهارهم بالتجارة ان ابعدهم «نجعة في الكسب، بصري وحميري ومن دخل فرغانة القصوى والسوس الأقصى فلا بد أن يرى فيها بصرياً أو حميرياً»⁽²⁾.

6 — عنصر الأمن: وهو عنصر هام في نمو التجارة، إذ يضمن للتاجر أمناً على ماله وحرية الحركة، وقد كان القرن الثالث الهجري قرن أمن بفضل سياسة امرائه من رستميين وعلويين، إذا استثنينا بعض الفتن التي عاشتها تاهرت⁽³⁾، وحروب كتامة الى جانب الفاطميين ضد الأغالية وغيرهم.

7 — وهناك عوامل مساعدة في نمو التجارة كوجود النقود دنانير ودرهم واجزائها، ومكايل متنوعة ومقاييس مختلفة ووحدات واجزائها، وهذه تسهل عملية التبادل التجاري — كما سيأتي.

عراقيل أمام التجارة الداخلية:

هناك عوامل عامة وأخرى خاصة تقف حجر عثرة أمام سير التجارة الداخلية ومنها:

1 — ازدياد التوفير واعتبار الاقتصاد بخلاً، فكان الناس يسخرون بالتجار لانهم يجمعون ثرواتهم من الحبات والقراريط والدوانيقي وأرباع الدراهم وأنصافها⁽⁴⁾.

(1) المقدسي: احسن القاسم، ص .

(2) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 51.

(3) وفي حروب أبي حاتم مع عمه يعقوب ساءت أحوال البلاد «فقد قطعت السبل وفرغ من أيدي الناس الحرث والسبل ووحين عقدوا معاهدة الصلح كان من بنودها ان (تأمن الساحات. ابن الصغور: سورة، ص 361.

(4) النوري عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 120. نقلاً عن الجاحظ.

وربما لهذا السبب كان التجار في درجة أوطأ من الأشراف في السلم الاجتماعي، .

2 — تجارة السلطة الحاكمة: إذ أنها يمكن أن تكون عاملاً معرفياً للتجارة أكثر منه منشطاً، وذلك أن الحاكم بحكم نفوذه وقدرته يمكنه مزاحمة غيره من التجار، ويمكنه فرض تقديم بيع سلعته على سلع غيره، بل أنه يحتكر السوق إلى أن تنفك سلعته. وإن لم يوجد ما يؤيد أن حكام المغرب الأوسط قد مارسوا مثل هذه الأمور إلا أن وجود أسواق تحمل أسماء أصحابها مثل سوق ابن وردة في تاهرت يجعل ذلك أمراً محتملاً.

وكذلك يمكن لحاكم بما أوتي من عظيم رؤوس الأموال⁽¹⁾، أن يزاحم غيره من التجار إلى درجة قد تؤدي ببعضهم إلى الإفلاس وكساد تجارة البعض الآخر، وقد نبه ابن خلدون في مقدمته إلى خطورة تدخل السلطان في موضع التجارة على نموها، فأفرد بذلك فصلاً عنوانه «في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة بالجباية»⁽²⁾، كما يذكر أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي — عاش في القرن 6هـ — نقلاً عن بعض الحكماء قولهم: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا» وأضاف أن معاملات ذوي الجاه العريض في تضمينهم أملاك الرعية وسلفهم على الغلات منع العامة من البيع والشراء لما يحتاجون إلى بيعه وشرائه»⁽³⁾.

3 — المكوس والضرائب: وقد يعمل الحاكم على إعاقة نمو التجارة بطريق آخر يتمثل في فرض الضرائب المتنوعة والباهظة، ولكن لم تتوفر صورة تامة عن ضرائب الرستميين، والتي من المرجح أنها لم تخرج عن حد الضرائب الشرعية، إلا إذا كانت هناك علاقة بين قيام أهل الحرف — وهم تجار كذلك — على

(1) كان الامام عبد الوهاب من كبار أصحاب رؤوس المال ويظهر في قوله: «لولا أنا ومحمد بن جري وابن زلفين لحرب بيت المسلمين». أنا بالذهب ومحمد بن جري بالحرث وابن زلفين بالأنعام والشعاع: السير. ص 205.

(2) ابن خلدون: مقدمة، الفصل الأربعون.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة. ص 61.

الرستميين وبين الضرائب المفروضة، وبينه ابن خلدون الى «العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حيثذ من أن غايتها ومضيرها انتهاها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقبضت أيديهم عن السعي»⁽¹⁾. ومن جهة ثانية فما أن المكوس والضرائب تضاف الى الأسعار مما يؤدي الى ارتفاعها، فيقل الطلب على السلع.

4 - الربا: يعتبر تحريم الربا من العراقيل القليلة الالامية التي تواجه التجارة.⁽²⁾ إذ أن عنصري الانتاج في الاسلام هما: العمل ورأس المال ولا يعتبر هذا العنصر الأخير وحده من عناصر الانتاج، والربا ما هو الا دخل لا يقابل عملاً، وهو انجار بعنصر الزمن واستغلال لحاجة الفقير، ومن هنا كان تحريمه، ومع هذا التحريم، تثقل حركة رؤوس الأموال، وبالتالي يترك بصمات على العمل التجاري، وان كان تأثيرها بسيطاً ذلك أن الناس في المجتمعات الفقيرة غالباً ما يلجأون الى الربا لسد حاجاتهم المعاشية الضرورية، وبذلك فحين يحل موعد تسديد الربا يجد المدين نفسه عاجزاً، فيتعرض لمضاعفة الربا فتزداد حالته المالية سوءاً على سوء.

ومع أن هذا هو أمر الربا الا أن الناس كان في نفوسهم ميل لتعاطيه، بدليل بحثهم في افريقية عن مخرج من تحريمه، وقد حاول ابن الأشج ذلك، كذلك حاول محمد بن ورستد استغلال هذا الموضوع في انجاح دعوته بين قبائل بني ماغوس وبني لماس الروافض - في المغرب الأقصى - فراح يضرب لهم على الأوتار التي تلامي هوى في نفوسهم، فحلل لهم الربا «وزعم أن الربايع من البيوع»⁽³⁾ - وأن تطرقه الى موضوع الربا يدل على أنه كان ذا أهمية للناس.

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، فصل 43، ص 286.

(2) محمد شوقي الفنجري: الاسلام ومشكلة الفقر. مجلة العربي، الكويت. ع 69، ص 34 - 41 وعن الربا. انظر: الثمني: كتاب الفيل. ج 8. ص 37. سخون: المنونة. ج 4. ص 284.

(3) البكري: المغرب، ص 61. كان أهل الذمة يعاملون بالربا لأنه حرام عليهم ين أنفسهم لكنه ليس حراماً إذا كان مع غوهم.

5 - اختلاف النقود والمكايل والأوزان: فهناك اختلاف في بعض مكايل وأوزان تاهرت عن تنس وبما أنه اختلاف محدود فإن تأثيره على التجارة يكون محدودًا أيضًا، وربما كان الاختلاف موجودًا في النقود بين دائرة الدولة الرسمية وبين الامارات العلوية وبين المناطق الخاضعة للنفوذ الأغليبي، أو أنها خارج نفوذهم، بل أن النقود في البلد الواحد تكفي لأن تثير مشاكل في وجه التجارة بما يصيبها من تآكل وتلف، وبطريقة التعامل بها عداً أو وزناً.

6 - مشاكل الطرق التجارية: وهي مشاكل مثبطة للعمل للتجاري كتمرض التجار للكوارث في فصل الشتاء من أحوال وسيول، وكذلك اختطاف الطريق، إذ مهما قيل عن انتشار الأمن فإن القضاء على قطاع الطرق مسألة صعبة، سواء أكانوا مجموعة افراد، أو قبيلة، وربما لهذا السبب كان أبو حاتم قد «أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل قد أقبلت من المشرق وفيها أموال لا تحصى قد خافوا من قبائل زناتة» (1).

كما انتشر قطاع الطرق في فترة الحروب التي شهدتها تاهرت بين الامام يعقوب بن أفلاح وابن اخيه أبي حاتم، فأضاف ابن الصغير أنه «قد قطعت السبل... الى أن دخل أبو حاتم تاهرت ثانية حيث «شرد السراق وقطاع الطرق، وأمنت السبل» (2).

كما أن الجماعة التي أرسلها أبو عبد الله الشيعي الى المهدي في سجلماسة قد اعترض طريقها قطاع طرق، فذكر القاضي النعمان أن افراد الجماعة خرجوا حتى إذا كانوا بالقرب من تاهرت اشتهر أمرهم وعرفوا ولم يمكنهم النفوذ فانصرفوا، ولم تكن مواجهتهم هذا الموقف لاسباب سياسية أو مذهبية لأن الذين «قطع عليهم الطريق جماعة من زناتة» وهم الذين خرج أبو حاتم بجيشه لحماية القوافل منهم - كما سلف - . وكان الأمن غاية الناس عامة، فإن أبا عبد الله

(1) ابن الصغير: سورة الائمة. ص 357.

(2) نفس المصدر: ص 361. 363.

الشيء راح يستغل هذه الرغبة فيعدهم بأن يعمل على أن «يسلك السفرة والسيارة بلا تخفيرة ولا سفير من لدن أرض مصر الى أقصى حجر بالمغرب» (1).

الربح:

أشرنا سابقا الى أن الربح هو الفرق بين سعر الشراء برخص وسعر البيع بالغلاء، وأضاف ابن خلدون «أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم» وحدد طرقا يلجأ اليها التاجر لزيادة ربحه، فذكر أنه «أما أن يحتزن السلعة ويتحين بها في حوالة الأسواق من الرخص الى الغلاء فيعظم ربحه وأما بأن ينقلها الى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده التي اشتراها فيها فيعظم ربحه» (2). كما أن الربح القليل إذا تواصل أصبح كثيرا بالإضافة الى عدم كثر المال بل جعله في حركة مستمرة فيأتي بحركته هذه بالربح. وقد كشف الجاحظ سر ثراء بعض الناس فذكر «قيل لبعض المياسرة: بم كثر مالك؟ قال: ما بعث بنسيئة قط ولا رددت ربعا وإن قل، وما وصل إلي درهم الا صرفته في غيرها» (3).

فيظهر أن الخلاف كان قائما حول نسبة الربح الى رأس المال، فيذكر القاضي النعمان أن تجار المشرق كانوا يأخذون ربعا بنسبة 10/1 أو 5/1 من رأس المال، الا أن أبا جعفر بن محمد كره «أن يكون الربح محمولا على رأس المال، فرأى أن يكون محمولا على المتاع» (4)، فيبيع التاجر الثوب مثلا بربح درهم أو درهين، كما أن نجاة ولدت السويسي باشا تذكر أن القاضي سحنون كان «يقدر للسعر مجموع ثمن التكاليف والربح بما يشبه» (5)، لكن ابن خلدون يذكر أن «الربح بالنسبة الى أصل المال يسير» ومنه فإذا كثر رأس المال عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير، ويبدو أن ما ذكره العقابي كان أقرب الى الواقع، فذكر أن على صاحب السوق أن يجمع وجوه أهل السوق، وأن يحضر

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 235.

(2) ابن خلدون: مقدمة، ص 394.

(3) الجاحظ: البصير بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، بيروت 1966، ص 12.

(4) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 2 ص 47.

(5) باشا ولدت السويسي نجاة: التجارة في المغرب الاسلامي - تونس - 1976. ص 25.

غيرهم استظهارًا على صدقهم فيسألهم عن تكاليف الشراء وثمان البيع، فإن رأى شططا نالهم الى ما فيه خيرهم وخير العامة حتى يرضوا به ثم يتعاهدهم.

وهناك عوامل لها تأثير على الربح وهي المؤثرات التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار كالمكوس والمغارم وتكاليف النقل، لأنه إذا كان الغلاء قل الطلب وقل معه الربح، كما أن هناك علاقة بين العمران والربح، فيذكر ابن خلدون أنه «متى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعًا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستبطلت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة»، إلا أن هذه المضاعفة يجب أن تقف عند حد معتدل والا رخصت اليد العاملة، فيقلل الصانع من الانفاق على السلع، فتكسد ويحدث التضخم فترخص الأسعار وتقل الأرباح، هذا بالإضافة الى عوامل أخرى تؤثر في الربح. وتعلق بالتاجر نفسه كأماته وخبرته.

الأسواق:

تقوم الأسواق حيث توجد تجمعات سكانية، فيخصص السكان مكانًا يجتمعون فيه للتبادل التجاري وللتزود بما يحتاجون، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق محلية تجتمع فيه وقد توجد حول كل ماء يقيم حوله الضاربون وفي المحطات التي تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن بالإضافة الى الأسواق التي تقوم حولها المدن أو تقوم هي في المدن فيما بعد.

وان اشتهار بعض النواحي بسلعة معينة أو بعبارة أخرى، وجود فائض في الانتاج، يستدعي اقامة سوق لتصرف تلك السلعة، فيقصد بها الناس من قريب أو من بعيد ممن له اهتمام وحاجة الى تلك السلعة.

وكان قيام هذه الأسواق وتطورها يستوجب توفر الأمن، فإن تجار الأندلس لم يتمكنوا من النزول الى تنس الا بعد ما عاهدتهم القبائل الضاربة هناك على حسن الجوار والرعاية والحماية، ومن أجل الغاية نفسها كانت القبيلة تقيم سوقها بين أرباض، حتى تكون في خفية عن عيون الغزاة، وقد تقوم السوق في حصن، فذكر الحموي أن بربر منطقة تنس كانوا يجتمعون الى البحرين

السالف ذكرهم «ويروغبونهم في الانتقال الى قلعة تنس ويسألونهم أن يتخذوها سوقاً ويحملوها سكنى ووعدهم بالعون وحسن المجاورة فأجابوهم الى ذلك» (1)، بسبب حصانته ومناعته ومن هذا حصن ايزمامة — قرب هاز — ذكر البكري بخصوصه أنه «حصن له سوق» وحصن تامغيلت — على مرحلتين شرق تاهرت — وهو حصن له رضى وسوق (2).

وكانت الأسواق تقوم أحياناً في نطاق دائرة أمير يكون قادراً على توفير الأمن والحماية، هي غالباً مقابل امتيازات له، وغالباً ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير، ومن هذا: سوق حمزة وسوق ابراهيم وسوق يوسف، وسوق ماكس — على وادي شلف — وغيرها، وقد جرت العادة في مثل هذه الأسواق أن يكون لتجارة الأمير حق الأولوية، كما تقرر له أرباح على شكل اتاوات وعشر مقابل ما يوفره من الحماية والأمن.

وبسبب هذه الامتيازات، كانت القبيلة التي تقع السوق في حوزتها، تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأمن وحفظه، وتأمين سلامة التجار، وفي نفس الوقت، كان على القبائل الأخرى القرية والتي تتعامل مع سوق هذه القبيلة أو تلك أن تحافظ على علاقة السلم وحسن الجوار لتأمين استمرار تجارتها، لأن غير هذا أي تمكيد الجو يعني حرمانها من مزاولة نشاطها التجاري في تلك السوق، وربما تحت هذا الغطاء انقادت قبائل صنهاجية وزناتية معاً لأمرأ أجاناب عنها علويين ورستميين.

وبما أن هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو للمنطقة، فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية أو ليس له، للكسب والشراء حتى كان غشيان السوق والأتجار فيه مترادفان، ومن هؤلاء الصناعات والعمال والأحرار والعبيد والدلالون والحمالون وغيرهم.

(1) الحموي: معجم البلدان. ج 2. ص 48. كان البرج أو الحصن المنيع الذي يحصى من هجمات العدو ويستتب فيه الأمن ويصلح مقراً للتجارة للبيع والشراء في هدوء، ولحل المنازعات، كان قلعة عسكرية وسوقاً تجارية وحكمة قضائية والتفت المدينة حول السوق وهذا في أوروبا.

(2) البكري: المغرب ص 143.

على أن وظيفة السوق لا تقتصر على العمل التجاري فحسب، بل لها وظائف أخرى اجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها، فيذكر الإدريسي أن سوق ريفنة «يبيع بها ويشترى ويقضى منها حوائج أخرى»، وهذه العبارة الأخيرة «يقضى منها حوائج أخرى» يمكن أن نجد لها تفسيراً من خلال أمثلة وردت بخصوص أسواق أخرى في افريقية وغيرها تنطبق على عامة أسواق بلاد المغرب، بسبب التشابه الكامل بين مجتمع هذه البلاد وغيرها من بلاد المغرب الأوسط.

ومن هذا، فإن الخشني يذكر أن سليمان بن عمران طلب من غلامه أن يذهب الى صاحب سوق الجمال وأن يطلب منه أن يبعث له بأربعة جمال «حتى اطوف عليها رجالاً شهدوا عندي زوراً»⁽¹⁾، ويقع الطواف هذا في الأسواق فإن الزركشي يذكر بخصوص جماعة أن «سبقت رؤوسهم الى تونس فطيف بها على أطراف الرماح في الأسواق في يوم الخميس» ثم أضاف... «ثم رفع رأسه الى تونس وطيف به على عصا في الأسواق والسفهاء يضحكون والنساء يولولن»⁽²⁾، ومن هذا نلاحظ أن السوق كانت ميداناً للتشهير.

كما أن المراكشي ينقل قول ابن عمار — ت 479هـ — 1086م —: «أصبحت في السوق ينادي على رأسي بأنواع من المال»⁽³⁾ ومن هذا البيت يستدل أن السوق كانت ملجأً للفارين، وميداناً للبحث عنهم، بغض النظر عن سبب الفرار، وهناك وظيفة أخرى نلاحظها فيما ذكره ابن حيان فقد أشار الى مناداة وقعت بعد صلاة الجمعة على رأس ابن عمر المختال الحاجب سنة 360هـ/970م والمناادي يهتف عليه. «أيها الناس رحمكم الله هذا أحمد بن عمر... اللص الفاسق المستهلك لأموال المسلمين... فأعرفوه واجتنبوه وتحفظوا منه» وأضاف أن المناادي جال «عليه يومين تباعا في السوق... الكبرى على أصحاب الصناعات وطبقات التجار»⁽⁴⁾ محذراً ومنبهاً، وهذه لا شك كانت سنة متبعة في جميع أسواق الديار الإسلامية.

(1) الخشني. قضاة قرطبة وعلماء افريقية. مدريد 1914م/238.

(2) الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية. تونس 1966. ص 48، 49.

(3) نفس المصدر، ص 123.

(4) ابن حيان: المختص من أبناء أهل الاندلس. ط بيروت. ص 19، 20.

ويظهر أن للسوق كذلك وظيفة ثقافية، فقد جرت مناظرة بين أبي عمران الفاسي وقهاء القديوان حول مسألة الكفار: هل يعرفون الله تعالى أولاً وعظمت حتى كثر الجدل بها في الأسواق⁽¹⁾ فهذا يعني أن الناس كانوا يتجادلون ويتناظرون كذلك في الأسواق، وفي هذا غاية ثقافية.

أما الدرجيني فيشير إلى وظيفة أخرى للسوق فذكر صبيًا يتيمًا جاء بها معروف بدران بن جواد كالمستغيث فقال له: يا عمي رأيت سيف أبي في يدي دلال في السوق ليبيعه وإنما تأوله إياه يعل أختي وحقي في السيف بقى، فاستحضر أبو معروف الدلال فقال له: اشهر نصيب الابنة دون نصيب أخيها⁽²⁾ ومن هذا يتبين أن للسوق وظيفة تتمثل في أنه ميدان لبيع كل سلعة كيفما كانت وسيلة الحصول عليها، فهناك تباع أيضًا اللقط والمسروقات وغيرها، كما وفي السوق أيضًا يمكن البحث عن مثل تلك اللقط والمسروقات والمثور عليها.

وبالجملة فإن السوق تؤدي وظائف متعددة خاصة الكبيرة منها ففيها تقع المنافسة والغدر، وظفر بالثأر، وتأديب سفيه وأغاثة ضعيف، ووعظ وارشاد، وتنافس الشعراء وربما ترويج بنات، ودعوة إلى مذهب والمثور على مفقود إلى غير ذلك.⁽³⁾

ويمكن أن نتصور الباعة في الأسواق وهم يندفعون بأصواتهم العالية يصفون جودة سلعهم ويغرون المارة ويظهر هذا فيما ذكره القاضي عياض بخصوص أحمد بن مصرف الأزدي فكان هذا الأخير «إذا سمع الباعة يصيحون على سلعهم، ويصفونها بغاية الجودة يقول لمن معه: لا تقبلوا منهم فإن أكثر ما يقولون كذب»⁽⁴⁾.

(1) فتون عبد الله: النوع المغربي. تطوان. المطبعة المهدية. بدون تاريخ. ص 392.

(2) الدرجيني: طبقات. ج 2. ص 326.

(3) سمد الأنثاني: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام. دار الفكر - بيروت. 1334 هـ الموافق ل 1974 م. ص 293.

(4) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3، ص 432.

ويستطيع المتجول في السوق أن يلاحظ فنون التجارة وما يرتبط بها كالمساومة، فقد كانت هذه من عادات الأسواق، فكان واصل اللخمي — ت 252 هـ في القيروان — يتجر في حانوت بما يوزن ويكال، فجاءته امرأة «فساومته في شيء»⁽¹⁾ ويلاحظ المتجول الدلائل والسمارة والأعيهم وتجمع الناس حولهم.

ويبدو أن بعض الحوانيت كانت تظل مفتوحة الأبواب طول النهار، فذكر الخشني أن السوق «قد أخرج في كفه من بيته خبزاً يتغده في حانوته في داخل النهار»⁽²⁾ وربما أقام مثله بعض التجار الذين يعرضون سلعهم في ساحات الأسواق.

وقد كانت للأسواق آداب عامة يلتزم بها أهل السوق والا تدخل المحتسب في الأمر، من ذلك: «أن من بدر إلى موضع من السوق فهو له يومه إلى العشي» أو كما نقل القاضي النعمان عن علي بن أبي طالب. «سوق المسلمين كمسجدهم الرجل احق بمكانه حتى يقوم منه أو تغيب الشمس»⁽³⁾.

ومن الآداب كذلك النهي عن سوم الرجل على سوم أخيه إذا ركن البائع إلى البيع وإن لم يعقده، والا فلا بأس بالمساومة والمزايدة على السلع، كما لا يجوز «تلقي الركبان» ويقصد بهذه العبارة هو قدوم قافلة والتقاء بعض التجار بها خارج المدينة فيخبرون بكساد متاعهم ليشتروه منهم رخيصاً.

وعلى أهل السوق أن يحافظوا على نظافة أسواقهم، فلا يسمح لهم «ب طرح الكناسمة على جواز الطرق وتبديد قشور البطيخ أو رش الماء بحيث ينجس من التزلق والسقوط وكذا إرسال الماء من الميازيب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة... وكذا ترك مياه المطر والأوحال في الطرق من غير كسح» وفي

(1) نفسه: تراجم، ص 166.

(2) الخشني: فضاء قرطبة وعلماء إفريقية، ص 152.

(3) القاضي النعمان: كتاب دعائم الإسلام، ج 2 ص 16.

الطرق الضيقة «فلا يجوز لأحد من السوق الجلوس فيها ولا اخراج مصطبة دكانه»⁽¹⁾، وغير ذلك من الآداب المشوثة في كتب الحسبة.

وكانت الأسواق موجودة في كل مدينة وقرية عظم قدرها أو صغر، وقد أشار المقدسي الى أسواق تاهرت فقال: بأن تاهرت بلد «رشيقة الأسواق» وقال العزيزي فيها: «وهي ذات أسواق عامرة» وهو نفس الوصف الذي ذكره البكري نقلاً عن محمد بن يوسف الوراق، فذكر: «بتاهرت أسواق عامرة» ويبدو أن ابن عذاري تأثر به أو بغيره من سابقه فذكر أنه كان لتيهرت الحديثة «أسواق كثيرة عامرة» أما ابن حوقل فقد عيّر عن أسواق تاهرت بقوله أن «التجار والتجارة بالحدثة أكثر» كما وصفها الإدريسي — وربما متأثراً بمن سبقه — بأنه كان لها «تجارات وبضائع وأسواق عامرة»⁽²⁾.

وهكذا كانت المدينة في بلاد المغرب الأوسط تشتمل على عدة أسواق، فمدينة تلمسان، لفتت أسواقها نظر محمد بن يوسف الوراق فنقل عنه البكري أنها «قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق» ويصف الإدريسي مدينة وهران فيذكر أن «بها سوقاً مقدرة وتجاراً نافقة» ومثلها كانت مدينة تنس فذكر البكري أنها كان بها «أسواق كثيرة» ونفس الأمر بالنسبة لجزائر بني مزغنة إذ كان فيها أسواق كثيرة»⁽³⁾.

الا أن هناك بعض المدن كان يوجد بها سوق واحدة، فمدينة تاجنة «فيها سوق» وبنو واريغن «بها حوانيت» ومدينة الخضراء «فيها سوق» وسوقها يجتمع

-
- (1) ابن الاغوة: معالم القرية في أحكام الحسبة، كمبرج، 1938م. ص 67، 79، 78.
(2) ابن الصغور: سورة الائمة، ص 350، المقدسي، احسن التقاسيم، ص 228، الفلقشندي، صبح الأعشى، ج 5، ص 111، البكري، المغرب، ص 68، ابن عذاري، البيان ج 1، ص 25، ابن حوقل، صورة، ص 86. الإدريسي، نزعة، ص 87، وصف الهقولي تاهرت «عراق المغرب» ووصف الحجاري الأندلس «عراق المغرب» كما وصفها أبو علي الحسن بن الربيع أنها «مقصد كل طرفة ومورد كل تحفة...» ان بادت التجارة فاليها تجلب وان كسدت بضاعة غلبها تنفق «المقري». نفع الطيب ج 3. ص 155. 156. فهل ينطبق هذا الوصف على تاهرت ؟.
(3) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 78. البكري: المغرب. ص 61، 76. مؤلف مجهول: كتب الاستبصار. ص 133.

اليها اهل تلك الناحية» ومدينة «سوق ابراهيم» التي وصفها اليعقوبي بأنها «المدينة المشهورة، ومدينة أفكان — فكّان — «كانت سوقا قديمة من أسواق زناتة فمدّنها يعلى بن محمد بن صالح اليفرني، ومدينة الغزة «فيها سوق» ونفس الأمر بالنسبة لمدينة بني واطيل اذ «فيها سوق عامرة» ومدينة أسلن «فيها جامع وسوق» ومدينة ترنانا «لها سوق عامرة» (1).

كذلك مدينة المسيلة، فذكر البكري «للمدينة أسواق وحمامات»، أما سوق حمزة فإن اسمها يعني عن كل بيان. ومدينة اشير ذكر ابن حوقل أن «لها...أسواقا» وكذلك مدينة مليانة فكان لها «سوق جامعة» وذكر البكري في اطار تاهرت «سوق ابن حبله» وعلى الطريق بين اشير وسوق كرام تقع «قرية تسمى «سوق هواره» وسوق كرام هذه تقع على نهر شلف، وكذلك دار ملول وهي «دار عامرة وأسواقها قائمة» (2). وكذلك حصن تامغيت وسوق ماكسن السالف ذكرهما. وأما مدينة الغدير ففيها «جامع وأسواق عامرة» وكزناية — مرحلة عن مليانة على نهر شلف — «له سوق يوم الجمعة يقصدها بشر كثير» ومدينة جراوة لعزروا» وهي سوق عبيدون بن سنان الازداجي «ومدينة ريغة «لها سوق صالح» (3).

ومن الملاحظ أن الرحالة كانوا يشيرون الى وجود سوق واحد أو عدة أسواق، وهم بهذا يعبرون عن اتساع البلد وأهميته، لكن المدن لا تنال أهميتها بعدد سكانها، فقد تنال قرية اصغر من غيرها أهمية أكبر بسبب موقعها، كما أن ما ذكره الرحالة لا يعني الحصر، فلا بد من وجود سواق لم يرد لها ذكر في مؤلفاتهم.

(1) ابن حوقل: صورة الأرض. ص 89. البكري: المصدر السابق، ص 69، 79، 80 الادريسي، نزهة، ص 80، 83.

(2) البكري: المصدر السابق، ص 59، 69، 60. ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89. وربما كانت دار ملول هي سوق عند الادريسي.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 89، ذكر الادريسي «لها سوق صالحة» ربما تدل عبارته هذه على تأثره بابن حوقل.

ويلاحظ من جهة ثانية أن بعض هذه الأسواق كان يعرف باسم اليوم الذي تدب فيه الحركة والنشاط ويؤمه الناس، ومن هنا ذكر الادريسي على الطريق الرابط بين بجاية وقلعة بني حماد «سوق الأحد»⁽¹⁾ ويشير المقدسي والقاضي عياض وجود «سوق الأحد» في القيروان، فمن المرجح أن له نظيراً في تاهرت وغيرها من كبريات المدن، كما يشير الادريسي الى وجود «سوق الاثنين»⁽²⁾ على طريق بجاية القلعة — السالفة الذكر — ويضيف أن هذا السوق كان محروساً فيه رجال يحرسونه مع سائر اهله، وكان أيضاً «سوق السبت».

ويبدو أن مثل هذه الأسواق كانت تعقد في يوم معلوم من الأسبوع، ويهجرها تجارها وزوارها في أيام الأسبوع الأخرى، فيفيد الحموي بخصوص أكر سيف — أكر سيف — أنها كان «لها سوق في كل يوم خميس يجتمع له من حولها من القرى»⁽³⁾ ونفس الأمر يذكره الادريسي بخصوص قصر أبي موسى — في المغرب الأقصى — ففي شماله «سوق يقصد إليها في يوم كل خميس يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناس» وربما كان هذا نفس الحال بالنسبة الى سوق الخميس اللذين ذكرهما الادريسي، على طريق بجاية — القلعة في بلاد المغرب الأوسط، ونظراً لوجود سوق الخميس «في القيروان — حسب المقدسي — والمقارنة بها فمن المرجح كذلك أن يكون موجوداً — سوق الخميس في تاهرت وغيرها.

وان العبارة التي وردت عند الادريسي بخصوص كرناية — السالفة الذكر — تفيد أنه كان «له سوق يوم الجمعة يقصدها بشر كثير» وربما لم يقتصر الأمر عليها وان أغفل المؤرخون والرحالة ذكرها، وليس من المحتمل أن يكون عدد أسواق يوم الجمعة قد تناقص في العهد الفاطمي، بناء على اشارة وردت عند المقدسي بخصوص مصر الفاطمية تفيد أنه كانت «تخلو أسواقهم أيام الجمعة»⁽⁴⁾ فكانت هذه العبارة تعبر عن نظام فاطمي، من المستبعد أن يؤثر في عادة اجتماعية عند سكان بلاد المغرب وهي اقامة سوق يوم الجمعة.

(1) الادريسي: نزهة. ص 92.

(2) نفس المصدر: ص 93.

(3) الحموي: معجم. ج 1 ص 316.

(4) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 205.

ويبدو أن هذه الأسواق تتعلق بتجار معينين، يخصصون يوماً معلوماً لكل منطقة معلومة، فإذا أقاموا سوقهم في هذه المنطقة اليوم، أقاموه غداً في منطقة أخرى وهكذا على مدار الأسبوع. وإن لم يشر الرحالة الى هذه الفكرة، فذكر الادريسي سوق بني زندوي — زلدوي — على طريق قسنطينة — بجاية — وهي سوق لها يوم في الجمعة وأهل تلك الناحية يقصدونها في ذلك اليوم «وحين تعرض الادريسي نفسه الى مدينة غزة» ذكر «فيها سوق مشهورة لها يوم معلوم» ونفس الأمر بالنسبة الى مازونة إذ لسوقها يوم معلوم، يجتمع اليها اصناف من البربر، وكذلك أشير «لها سوق يوم معروف يجلب اليها كل لطيفة ويبيع به كل طريفة»⁽¹⁾. وربما كانت هذه الأسواق تتوزع على جميع أيام الأسبوع، فكان هناك سوق السبت وسوق الثلاثاء وسوق الأربعاء الى جانب أسواق الأيام التي سبق ذكرها، وهذه الميزة تسمح للتجار بأن يواصلوا عملهم التجاري وتسمح للناس بحرية الحصول على ما يحتاجون في أي يوم، فعلى وادي درعه — في المغرب الأقصى — «سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وربما كان في اليوم الواحد سوقان»⁽²⁾. وكذلك كان في غافق — في افريقية — «أسواق على أيام الجمعة» فإذا كان هذا في افريقية والمغرب الأقصى، فما يمتنع وجوده في المغرب الأوسط ؟ وإذا كانت هذه أسواق اسبوعية أقصد يوماً في الأسبوع — فكانت هناك أسواق أخرى دائمة، تقوم في كل يوم، فذكر الادريسي أن حصن تآكلات — على طريق بجاية — القلعة «به سوق دائمة»⁽³⁾.

ويشير البكري الى وجود سوق «يجتمع فيه البربر وقتاً ما في السنة يتسوقون» — وهو موضع مدينة سجلماسة — ، ومن المستبعد أن تحدد كلمة «وقتاً» يوماً أو بأسبوع، والأرجح أنها تدل على مدة أطول. وبما جعلنا نميل الى هذا الترجيح ربطه الكلمة «وقتاً» بالسنة، ثم ذكره كلمة يتسوقون، فإن ذكرها

(1) الادريسي: نزهة. ص 85.

(2) البكري: للمغرب. ص 152.

(3) الادريسي: المصدر السابق. ص 92. حين فشل معدون الصواف — في القروان — في شراء دابة من موقف اللواب غداً الى الموقف اليوم الثاني «أبو الرب: طبقات علماء افريقية وتونس. تونس 1968م ص 73.

يعني أنهم كانوا يردون السوق لشراء ما يلزمهم لعامهم في موسمهم ذلك، كأن يشتروا حبوبهم ونحوها، كما أن الانتاج الموسمي يتطلب سوقاً مرتبطة به، كذلك ما ذكره ابن عذاري بخصوص موضع أسبلا، حيث أشار الى أنه كانت تقوم فيه سوق جامعة ثلاث مرات في السنة في رمضان وفي العواشر وفي عاشوراء⁽¹⁾، وقد فسرت «ولدت السويسي نجة كلمة «العواشر» بأنها يوم عيد الأضحى، والأرجح أنها العشرة أيام التي تلي يوم العيد، وخلاصة القول أنه يصح أن نطلق على مثل هذه الأسواق «أسواق المناسبات والمواسم» أو هي «المعارض» في وقتنا الحاضر.

وكانت هذه الأسواق بصفة عامة تحمل أسماء بحسب ما تنسب اليه، فتحمل اسم صاحبها أو مؤسسها والقائم بأمرها مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم وسوق عبيدون بن سنان الازداجي وسوق ابن حيلة وسوق ابن مبلول وسوق كرام، وسوق يوسف وسوق ابن خلف — على طريق باغاية — المسيلة — وسوق ابن وردة.

وربما تنسب الأسواق الى القبيلة أو القوم مثل سوق هواره — على طريق أشير سوق كرام — وسوق بني زندوي وفي عبارة ابن الصغير. «مسجد القرويين ورحبتهم تدل على نسبة الرحبة — السوق الى أهله من القرويين، ونفس الشأن بالنسبة للجماعات الأخرى كالكوفيين والبصريين، وربما كانت هناك أسواق أخرى تنسب الى قبائلها لم ترد عند الرحالة.

وقد أشرنا سابقا الى أنها قد تنسب الى اليوم الذي تقوم فيه — أو قد تنسب الى الجماعة الدينية التي تتعامل معها فتخصص بها فظهرت أسواق تحمل اسم «سوق المسلمين»⁽²⁾، وسوق اليهود⁽³⁾.

وقد تنسب — الأسواق — الى فئة اجتماعية معينة، فكان هناك «أسواق العسكر» كما قد تنسب الى المكان الذي تقوم فيه، فيقال «سوق دار الامارة»

(1) ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 232.

(2) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 2، ص 16.

(3) القاضي عياض: تراجم اغلبية، ص 359.

وقد تنسب الى السلعة التي تباع فيها وتعرف بها فيقال «سوق الجمال» و«سوق الصوافين» و«سوق الغزل» الى آخره.

وليس هناك دلائل ثابتة تتعلق بابتداء تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الأوسط، فإذا كان ابن الرقيق القيرواني قد ذكر أن يزيد بن حاتم قدم افريقية حيث «رتب القيروان في أسواقها، وأقام كل صناعة في مكانها»⁽¹⁾، فهذا يعني أن بلاد المغرب الاسلامي لم تكن عرفت تنظيم الأسواق حتى ذلك الوقت، وبالتالي، فإن المسألة بالنسبة للمغرب الأوسط احد أمرين: إما أن تكون انتقلت عدوى هذا التنظيم الى باقي نواحي البلاد وهذا يحتاج الى سنوات لكي يظهر تأثيره في أسواق ناهرت، ومنه فربما كان ابتداء التنظيم مع حلول القرن الثالث الهجري، وأما أن يكون الرستميون والأمراء العلويون قد احدثوا في مناطق نفوذهم ما احدثه يزيد، باعتبار أن جميعهم مشاركة تأثروا بنفس الحضارة، ومنه فحين حل القرن الثالث الهجري، كانت الأسواق منظمة.

ويدخل في سياق هذا التنظيم موضوع التخصص. فكان كل سوق يختص بسلعة معينة — كما سلف — وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للناس والتجار وللمحتسب كما سبق. كما يدخل في اطار التنظيم موضوع اخراج بعض الأسواق من داخل المدينة الى خارجها، كذلك الأسواق التي تنطلق منها أصوات مزعجة كأسواق الحدادين، أو تنطلق منها روائح كريهة كأسواق الدباغين. أو أوساخ وقاذورات مثل أسواق الحيوانات والتبن والحلفاء وما شابه ذلك.

وكان من بين الأسواق المتعددة في المدينة «سوق الرقيق» ولا يوجد وصف لمثل هذه السوق في بلاد المغرب الا أن آدم متر يشير الى وصف لها في مكان آخر فيذكر أنها «سوق مربعة فيها طرق متشعبة وفيها الحجر والغرف والحوانيت للرقيق، وكان يبيع الرقيق الجيد في السوق العام بمشابة عقوبة تحط من قدره والأولى أن يباع في منزل خاص أو بواسطة تاجر كبير، وكان تجار الرقيق موضع تشنيع»⁽²⁾.

(1) الرقيق القيرواني: تاريخ افريقية والمغرب. تونس 1968، ص 149. السلاوي: الاستقصاء.

(2) آدم متر: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري. القاهرة 1940. ج 1. ص 284.

سوق أخرى هي سوق النخاسين، فذكر القاضي عياض أن ابن أبي طالب — قاض القيروان — أتى برجل «إلى سوق النخاسين فأشترى له زوج بقر وقطعة غم» (1)، كما ذكر نفسه «نخاسي البغال» مما يفيد أن النخاس متخصص بتجارة الحيوانات، ربما كان يعرف هذا السوق أيضاً باسم «موقف اللواب» الذي أورد ابن الصغير ذكره في تاهرت.

وذكر ابن الصغير كلمة «الرهانة» فقال: «أن لي في الرهانة دكاناً أبيع فيه واشترى» (2) إلا أن هناك عبارات وردت عند غيره تساعد على كشف اختصاص هذه السوق فيذكر المقدسي: «وأما الأشياء التي يختلف فيها أهل الأقاليم مثل... البزازين الكرايسيين الرهانة» (3)؛ وهو يقصد أن هذه الأسماء مترادفة أي أن الرهانة هم البزازون، وقد أزال الزركشي كل شك حول أن الرهانة سوق فذكر... مجيبي سوق الرهانة كان قدره... إذ كان كل من اشترى شيئاً من أنواع الأمتعة واللباس يرم» (4). ومما يؤيد هذا القول ما ذكره القاضي عياض «حكى أن رجلاً من الرهانة بينما هو جالس في دكانه هرعت إليه امرأة فقالت له: «بيع هذا الثاع وهو جبة وشي وطيلسان ونعل طائفي وقلنسوة» (5).

وعلى الجملة، فقد كانت الأسواق متعددة ومتنوعة مثل: أسواق الزياتين والدقاقين والصيارفة والصيادلة والحدادين والصياغة والطرازين والسماكين والأبرارين والقصاصين والبقالين والفاكهانيين، والريحانيين والجزارين والخبازين والعطارين والأساكفة والدباغين والنجارين والخشابين والقطانين

(1) القاضي عياض: تراجم، ص 216. وانظر، ص 13.

(2) ابن الصغير: سورة الأمتة، ص 354.

(3) للمقدسي احسن التقاسيم، ص 30.

(4) الزركشي: تاريخ الدولتين، ص 116.

(5) القاضي عياض: ترتيب المذكر، ج 3، ص 202. ذكرها طالي محمد في تراجم أغلبية «ان المرأة قالت له: ب هذا الثاع ؟ تراجم، ص 218. وحاول Gill أن يبرهن أن الرهانة تجار يهود. انظر:

Moshe Gill: The Radhanite-merchants...J.E.S.H.O. Vol.XVII.PP.299-723.

والحلاجين والحذائين وسوق الغزل وسوق الدجاج وسوق القناديل⁽¹⁾، وسوق القشاشين⁽²⁾، وسوق العزافين وغيرها.

التجار:

يعرف اخوان الصفاء هؤلاء التجار في أنهم الذين يتبايعون بالأخذ والعطاء وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطونه⁽³⁾، وكانت متاجرهم تتم في بداية الأمر بالمقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة، ثم استخدمت سلعة ثالثة تستعمل كوحدة للتعامل التجاري كالجمال عند العرب والبربر إلا أنها طريقة لا تسمح بإجراء تبادل تجاري بسيط فاستعملت النقود كوحدة تقييم، وقد حلت هذه الطريقة صعوبات عديدة أمام التبادل التجاري خاصة بفضل الأجزاء الصغيرة التي استعملت، وهذه الأساليب كانت متبعة في أرياف بلاد المغرب الأوسط ومدنه.

ويمكن أن نصنف التجار إلى صنفين: تجار مستقرون وهم الذين يملكون حوانيت ثابتة يبيعون فيها سلعهم، أو يأخذون أماكنهم في السوق فيلزمونها إلى المساء ليعودوا في غدهم، في نفس الوقت هناك تجار متجولون ويعتبرون الإباء الحقيقيين للتجار، فهم يتحدثون مخاطر الطرق ويمضون عبر القرى والمدائن حاملين بضائعهم فوق رحالهم أو على ظهورهم، ثم ينشرونها في نهاية المطاف على حصائر ونحوها، ثم يلجأون إلى المناداة ونشر الدعاية لها، وغالبا ما ينتهي الأمر بالمقايضة⁽²⁾. وإذا اغتنى هؤلاء التجار استعملوا الخيول وتطورت تجارتهم، فكان يطلق عليهم في الغالب «ذو الأرجل المغبرة».

(1) كان يباع في هذا السوق «الأدوات المصنوعة من الذبل كالأوعية والأمشاط ومقايض السكاكين».

انظر: ناصر خسرو: رحلة ناصر خسرو. ترجمة يحيى الخشاب — بيروت سنة 1970م. ص 103.

(2) تباع فيه الأشياء القديمة أو ما يدعى اليوم الحرمة انظر: الزركشي: تاريخ الدولتين ص 177.

(3) اخوان الصفا: رسائل اخوان الصفا. بيروت 1376هـ/1957م. ج 1. ص 285.

(3) يبدو أن بعض التجار المتجولون بين المدينة والريف كانوا يهودا، فإن أبا الحسن علي بن يوسف يذكر أن اليهود كانوا يحملون في ليباريه وهي نقل البضائع والسلع بين الريف والمدينة. انظر: أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشبكة في ضوابط دهر السكة. تحقيق حسين مؤنس — مدريد سنة 1960م. ص 118.

وكان هؤلاء التجار — المتجولون — يتعرضون الى مضاربات من كبار التجار، وهنا يتراجعون فيلجأون الى بيع البضائع ذوات القيم الضئيلة التي لا تلفت نظر كبار التجار، فهم غالبا من الأشخاص الذين لا يملكون أرضا يفتتونها بخيراتها بل هم من ذوي الوجوه البائسة الذين اتخذوا التجارة مورداً للحصول على لقمة عيشهم وحماية انفسهم من الفقر.

أما كبار التجار فهؤلاء سوفهم الدولة وكبار الموظفين والأغنياء، وسلعهم كل ما ندر وغلاء، ولهذا فهم يحققون أرباحاً طائلة، وتجارهم غالبا خارجية، ألا أنها — تجارتهم — تعتمد على الأجواء السياسية، وعلى الجاه الذي يتمتع به التاجر بما يفسح أمامه مجالاً واسعاً، لكنها إذا اكفهرت واطلمت نزلت به الى الخضم، كأن يتعرض الى مصادرة أمواله من طرف السلطة الحاكمة أو نكبة بسبب حرب ونحو ذلك، وقد مارس الفاطميون المصادرة.

ويختلف التجار عن بعضهم البعض في أخلاقهم، فإذا كان من صفات بعضهم «المماحكة والغش والخلاية وتعاهد الايمان الكاذبة على الاثمان ردّاً وقبولاً فأجدر بذلك الخلق أن يكون في غاية المذلة ولذلك تجدد أهل الرئاسة يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة»⁽¹⁾، الا أن هناك من يتعالى على هذه الأخلاق لشرف نفسه وعظمة جاهه، فهؤلاء عادة ينالون احترام الناس كرجال الدين الذين مارسوا التجارة، فهؤلاء نظراً لروحهم الدينية وتقواهم تجعلهم محل ثقة الناس واقبالهم عليهم لاطمئنانهم اليهم، فذكر الدرجيني أن أبا معروف بن جواد — من رجال الطبقة السادسة — كان تاجراً جالساً في دكان وكان إذا وزن لأحد من الناس زاده من نفسه خروبة وإذا أراد أن يأخذ لنفسه من أحد نقص خروبه فلما حضرته الوفاة أوصى بمشرين ديناراً احتياطاً من تباعة الميزان»⁽²⁾.

.../...

وبعث عمر بن زكري «مع رجل من بني ياجرجين حمل ثمر الى أهل الوادي ليبيعه فهم وفيها ثمرات حوليات. فلما قدم بما أصاب بتلك الثمار من الصوف وغيرها... وهذا تأكيد على استعمال المقايضة. انظر: أبو الربيع الوسماني: سر مشائخ المغرب. تحقيق وتعليق: اسماعيل العربي. ديوان المطبوعات الجامعية — الجزائر. 1985م. ص 32.

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص 396.

(2) الدرجيني: طبقات ج 2. ص 328. وحاء في النص: دكان ذابة ايما وزن.

ذلك أن من شروط التجارة الإسلامية أن يكون التاجر نقيًا وصدقًا، فقد قال ^{عليه السلام} «ان التاجر يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى الله وبر وصدق» (1) وقال. «يا معشر التجار اياكم والكذب» (2).

يرى ابن خلدون أن صفات التاجر الناجح أن يكون «جريئًا على الخصومة بصيرًا بالحسبان شديد للمماحكة مقدمًا على الحكم... لا بد له من جاه يدرك به يوقع له الهيبة عند الباعة ويحمل الحكام على انصافه من معاملته» (3)، ويضيف ابن الأختوة أن على التاجر تعلم النقد لئلا يعطي للناس زائفاً وهو لا يدري فيكون آثماً.

أصناف التجار:

— التاجر الخزان: يشتري السلعة في موسمها، إذ هي في هذا الوقت تكون وفيرة، ويكثر العرض، ثم يحتفظ بها منتظرًا تغير الأسعار بندرة السلعة ووفرة الطالبين، فيستفيد من هذا التغير، ولكي يكون ناجحًا في عمله هذا عليه أن يكون عالمًا بأحوال البضائع وأماكن توفرها وأسعارها وكل ما يتعلق بها، فيبادر الى بيعها إذا تنبأ بانخفاض سعرها.

— التاجر الركاض: وهو التاجر الذي يتقل من بلد الى بلد ومن مدينة الى مدينة بحثًا عن سلع للمتاجرة بها، كأن يسافر تاجر من جزائر بني مزغنة الى بسكرة لشراء التمر، على التاجر هذا أن يكون بصيرًا بقطا، فقد تتعذر عليه العودة الى مكانه لأسباب طبيعية خارجة عن ارادته، فعليه أن يحتاط لنفسه فلا يشتري سلعًا بكامل مبلغه مثلاً، وعليه أن يكون عالمًا بأسعار السلع في مدينته والمدينة التي سافر اليها.

— التاجر المجهز: يتخذ هذا التاجر وكيلًا له في مدينة أخرى — أو بلد آخر — يجهز اليه السلع، ثم يتولى الوكيل، — أو القابض — بيعها وشراء

(1) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الاسلام. مطبعة السعادة. القاهرة سنة 1398 هـ 1978 م.

ص 67. رواه الترمذي.

(2) نفس المرجع: رواه الطبراني.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص 395.

سلع أخرى يقوم بتصديرها إلى التاجر المجهز، ومن خلال عملها يلاحظ أنه لا بد أن يكون الوكيل أمينًا وعمل ثقة المجهز وذا خبرة بالفن التجاري⁽¹⁾.

والتاجر الكبير يعتمد إلى توفير المواد الأولية وإقامة صناعة ثم توزيع الانتاج، بالسلع البسيطة كالخبوب وغيرها، فإنه بحاجة إلى عدد من العمال يساعدونه بالبيع والنقل وما إلى ذلك. إذ من الصعب أن تتقبل شخصًا مثل ابن وردة — السالف الذكر — يحمل على عاتقه مسؤولية سوق بأكمله، والأقرب إلى الواقع أنه استعان بعمال لتسيير عمله التجاري على ما يرام.

وروي المالكي أن أسد بن الفرات انكر على أحد تلاميذه وجوده في حلقة الدرس فقال له: «انكرت تعطيلك لحانوتك الذي منه معاشك وتقوي به على طلب العلم، فصاحب الحانوت إنما هو بالحرفاء فإذا جاءك حريفك اليوم ولم يجدك وغدا فلم يجدك وبعد غد مثل ذلك استبدل بك غيرك فضررت بنفسك وبمن تعوله...»⁽²⁾، ومن هذا يتبين أن التجار كانوا يستعينون بمن يقوم مقامهم في حوانيتهم وكان هؤلاء عرضة للعزل والطرود إذا أظهروا تقاعسًا في عملهم، ويبدو أن أجرتهم كانت تكفي معيشة أسرهم.

ولا تقدم المصادر معلومات وافية تساعد على رسم صورة واضحة لما كان كبار التجار، إلا أنه بالامكان أن نتصور وجود صراع بين كبار التجار وبين الاقطاعيين، وهو صراع على الامتيازات، لكنهم يقفون جنبًا إلى جنب في مواجهة من هم دونهم، وكان هؤلاء التجار يتمتعون بهيبة حتى أن صاحب الشرطة كان يخشى دخول سوق ابن وردة هيبة الأرجح أنها — الهيبة — نابعة

(1) عن هذه الأصناف الثلاثة أنظر. أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة. ص 70 73، 75. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 124.

(2) المالكي: رباض النفوس. ج 1 ص 183. عبد العزيز المجنوب: الصراع المذهبي بآفاقه صفحة 232 — 233. قال أبو ميسرة. ت. 337 هـ في القيروان — «رمتني والدني عدد رجل من الرهانة ومعه صيان فكان يدفع إليهم سلع الناس يبعونها ولا يعطيه هو شيئًا فسأل بعض جيرانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تستقصي وهؤلاء يبيعون ذلك منه ومن تحت يده. أنظر: القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3. ص 361.

من العلاقات الخاصة التي تربط كبار التجار برجال الدولة وأولي الأمر، وربما أنها نابعة كذلك من الأموال الطائلة التي يمتلكونها والتي يستطيعون بها تنفيذ ما يريدونه، وربما كذلك نابعة من الجماعات المرتبطة بهم مصلحيًا، كأولئك الذين يعتمدون في معيشتهم عليهم، فهؤلاء ينقادون لهم بحفاظة على مصدر رزقهم، ويظهرون بوضوح بين يدي محمد بن عرفة ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره وهم «أئم من الأئم» كناية عن وفرة عددهم، إذا اعتبرنا محمدًا بن عرفة من كبار التجار بناء على الرحلة التي قام بها إلى ملك السودان (1).

وإذا كان كبار التجار هؤلاء يرتبطون بالسلطة على اعتبار أن «السلطان سوق» فإنها في نفس الوقت علاقة مشوبة بالحذر، فإن السلطة ترى فيهم خطرًا عليها بجاههم وأموالهم وترى فيهم منافسين إذا كان السلطان يشارك في العمل التجاري، وربما كانت هذه الظاهرة وراء مقتل محمد بن عرفة على يد الامام أبي بكر، إذ بعدما أشار ابن الصغير إلى جأه ونفوذه أضاف أنه «شرقت بذلك الرسمية وغارت به وشرق بذلك من طاف بأبي بكر» (2)، كما أن التجار يرون في السلطة خطرًا عليهم، بما أوتيت من قوة وامكانيات مالية، فقد تصادر مال أحدهم وقد تضارب آخر حتى تؤدي إلى إفلاسه؛ وقد تخضع السوق لتجارها قبل تجارة الآخرين.

وربما لهذه العلاقة بالإضافة إلى المصلحة التجارية كان كبار التجار يجرون وراء الامتيازات التي قد تحفظ لهم تجارتهم وأموالهم وهيبتهم، ويبدو أنهم كانوا يستغلون الظروف والمناسبات لتحقيقها كالحروب الداخلية إذ ربما كانت هذه المسألة وراء أقدام أبي محمد الصيرفي وابن الواسطي وغيرهما من وجوه تجار تاهرت إلى العرب والجنود في حربهم مع العجم ونفوسه والرستميين فيعرضون عليهم مساعدتهم المالية، فقالوا لهم: «لو بنيتم حصنًا تأمنون فيه ليلكم وتحصنون فيه إن دهمكم شيء من عدوكم وهذه أموالنا في أيديكم» (3).

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستميين. ص 340 — 341.

(2) نفس المصدر: ص 347.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستميين. ص 347.

على أنه لا يفهم مما تقدم أن كبار التجار هم في صراع دائم ودموي مع السلطة، بل أنهم على علاقة بها كملاقتهم بالاقطاعيين، فهؤلاء جميعاً، السلطة وكبار التجار والاقطاعيون يشكلون حلقة أمام صغار التجار وصغار الملاك وعامة الناس أصحاب العيون المحرومة والحاسدة.

ولم يظهر التجار منظمين في جمعيات في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري،/القرن التاسع والعاشر للميلاد⁽¹⁾، ولم يكن لهم أمير أو سيد عليهم يكون له صلاحيات تحديد سعر مختلف عليه مثلاً، لكن كان هناك وجوه تجار السوق، وهذا الأمر لا يعني وجود منظمة أو نقابة خاصة بالتجار.

وكان تجار كل سوق يحكم تعرضهم لنفس الظروف والمشاكل ويحكم تواجدهم اليومي معاً، واستعانة ببعضهم البعض ينشأ بينهم شعور خاص يربط بينهم، فاصبح التاجر منهم يحس أنه جزء من مجموعة يرتبط مصيره بمصيرها، كما أن الألفة نمت هذا الشعور، فتولد بينهم تضامن تلقائي، وفي فتوى ليحيى بن عمر صاحب كتاب «أحكام السوق» كان التجار إذا احسوا بعجز أحدهم وانحداره نحو الإفلاس أو عجزه عن مشروع شخصي كالزواج، لجأوا الى غلق حوانيتهم والخروج من السوق، وتركه له وحده يوماً لكي تكون فائدته اعظم، وهذا على سبيل المساعدة⁽²⁾، ومن باب هذه العلاقة الخاصة والتضامن كانوا يتخذون نفس الموقف لمواجهة كل طارئ.

اللع:

وهي اما من انتاج محلي واما مستوردة، وهذه الأخيرة غالباً ما تكون سلعة كالية تناسب أذواق الطبقة الثرية وتتماشى وحياة ترفهم ومنها البسط والجواهر والعبيد وغيرها من الأدوات التي توصلت اليها حضارة ذلك العصر.

[1] TALBI, Mohammed: les courriers...P.187

ذكرت نجاة ولدت السويسي نقلا عن لويس ماسينيون قوله: ان تجمع الصناع في المدن الاسلامية ضمن مجموعات مهنية نقابية يرجع تاريخه الى القرن التاسع الميلادي.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق. ص 117.

أما المنتجات المحلية فكانت تشكل عصب التجارة الداخلية، وهي تشمل سلعا حيوانية وأخرى نباتية وثالثة صناعية، فيذكر ابن الصغير ان في عهد الامام عبد الرحمن بن رستم «بيعت الشاة والبقر» (1)، وكانت تاهرت نفسها احدى معادن الدواب والماشية حسبما وصفها ابن حوقل، ويضيف الادريسي بخصوص تدلس ان «الغنم والبقر موجودة كثيرا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها الى كثير من الآفاق» (2)، وتأتي أهمية التجارة بالحيوانات الى الحاجة اليها يوميا للاستفادة من قوتها وصبرها في أعمال الحرث والحمل والركوب، والاستفادة من لحومها وأصوافها وجلودها وحليها بل حتى الاستفادة من روثها سمادا. فإن الادريسي يذكر ان الناس يجتمعون في سوق مازونة «بضروب الفواكه والألبان والسمن» (3).

وفي هذه العبارة يتضح أيضا ان الفواكه من السلع التي يتاجرون بها، فيذكر صاحب «كتاب الاستبصار» انه تحمل من جيجل «الفواكه والعنب والرب الى مدينة بجاية» (4)، وأضاف البكري بشأن حصن تاونت — على ساحل ترنانا — «يحمل من زبيب تينه الى ما يليه من النواحي» (5)، وهو نفس الأمر بالنسبة لمرمى الدجاج، فذكر ابن حوقل ان «بها من الأشجار والثمر والطين ما يحمل منه الى البلاد النائية» ويضيف — ابن حوقل — بشأن تاجنة فيها «تين عظيم يجهز عنها» (6).

وإذا لاقت سلعة التين المجفف اقبالا ونشاطا في الحركة التجارية؛ فذلك لكونها تمتاز بقابليتها للتخزين لفترات طويلة، ويمكن أن يشاطرها هذه الأهمية الزبيب — العنب المجفف — وغيره من الفواكه القابلة للتجفيف، بل والفواكه والخضرة الطازجة، التي يجب على مالكيها أن يبيعها، والا تعرضت للتلف،

(1) نفس المصدر ص 327.

(2) الادريسي: نزعة. ص 90.

(3) الادريسي: نزعة. ص 100 — 101.

(4) مؤلف مجهول: «كتاب الاستبصار» ص 128.

(5) البكري: المغرب. ص 80.

(6) ابن حوقل: صورة. ص 77، 89، وهذه العبارات السابقة تقوم دليلا على وجود تجارة داخلية من منطقة الى أخرى، أو من منطقة الإنتاج الوافر الى المناطق المحرومة من تلك السلعة.

كذلك كانوا يتاجرون بالحبوب الجافة من قمح وشعير ونحوهما، ولا نفعل الزيت والزيتون وأهمية الزيت كبيرة من حيث استعماله للأكل ووقوفًا لمصايحهم يستضيفون بها.

وكانوا يتاجرون بالسلع المصنوعة المتنوعة، مثل لوازم البناء والأدوات المنزلية والأثاث المنزلي، واللوازم الشخصية كالملابس والأحذية ونحوهما، والأدوات اللازمة للصناعات والمهن، وأدوات الفلاحة والأسلحة بأنواعها وغير ذلك. فكانت قبيلة كومية «أصحاب أسواق» يبيعون فيها «اللبن والطوب»⁽¹⁾، وكان الناس يقبلون على شراء الأسلحة، فإن المنصور الفاطمي يسمح للخير بن محمد بن خنزر حين دخل في طاعته «من شراء السلاح» هذا بالإضافة إلى الصناعات النسيجية كالصوفية التي اشتهرت بها مدينة تلمسان والخز الذي كان من تجاره أحمد بن فتح المعروف بأن الخزاز التهرتي، واليز وكان أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن البزاز التاهرتي من مشاهير المتاجرين به.

الاحتكار:

يعرف الثميني — اباضي — المحتكر انه «مشتري طعام البلد لا يجد اهله أحدًا غيره ويبيع لهم ويقول لا أبيعكم الا ما أريد وأما ما اشتراه وحبسه وقد وجدوا غيره فليس بمحتك» ويضيف نقلاً عما جاء في الأثر: «ان المحتكر هو الذي يلتقي الجلوبة من الطعام فيأخذ ذلك كله ثم يحتكر فيه ويحبسه ولا يبيعه ويترهب فيه الغلاء»⁽²⁾، ويلخص الشورنجي تعريف الاحتكار بأنه «حبس الشيء انتظاراً لغلائه».

وقد وردت أحاديث كثيرة للرسول ﷺ تنهى عن الاحتكار ومنها: ان رسول الله ﷺ قال: «لا يحتكر الا خاطيء» وقوله: «من احتكر حكرة يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطيء» وقد برئت منه ذمة الله.

(1) ابن حوقل: صورة. ص 77، 89، وهذه العبارات السابقة تقوم دليلاً على وجود تجارة داخلية من منطقة إلى أخرى، أو من منطقة الإنتاج الوافر إلى المناطق المحرومة من تلك السلعة.

(2) عبد الله علي علام: الدولة الموحدية — دار المعارف — مصر. ص 223.

(3) الثميني: كتاب النيل. ج 8. ص 181.

وقوله: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى وبريء الله منه» وقال: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون» وقال: «بئس العبد المحتكر أن يسمع برخص ساءه وإن سمع بغلاء فرح» وقال «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والأفلاس» وقوله: «المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله» (1).

وروي عن عمر بن الخطاب قوله: «لا حكرة في سوقنا» وكان يبيع السلع المحتكرة جبراً عن محتكرها، بثمن مثل، وروي عنه أنه منع بيع اللحوم أو أكلها يومين متتالين من كل أسبوع وذلك حين قلت اللحوم، ولم تعد تكفي جميع الناس في المدينة، وأن رأى من خرج عن هذا المنع أمران يضرب بالدرّة (2).

ويرى يحيى بن عمر أن يؤمر المحتكرون باحراج طعامهم وإظهاره للناس ثم يبيعوا ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم ولا يسعر عليهم، حتى وأن بالغوا في أسعارهم، ولكنه يضيف أنه إذا «احتكر الطعام وكان ذلك مضراً بالناس في السوق، أرى أن يباع عليهم ويكون لهم رأس مالهم والربح يتصدق به أدباً لهم وينهى عن ذلك» (3).

ويبدو أن هناك جدلاً حول المواد التي يمنع احتكارها، فبينما يذكر القاضي عياض أن أبا عياش — ت 295 هـ في القيروان — سئل عن التجارة في القمح وحكرته فأباح ذلك «في وقت كثرته ورخصه، ومنعه في وقت غلاته إلا ما لا بد منه وقال هذا بخلاف الزيت يريد إباحته في كل وقت» في حين أن القاضي سحنون روي عن الإمام مالك قوله: «الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما أضر به — بالسوق — وقال: والعصفر والسمن والعسل وكل شيء يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب، فإن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا بأس بذلك» (4)، وقد سبق قول رسول الله ﷺ «من احتكر على المسلمين طعامه...» ويفهم منه أن الاحتكار يشمل كل ما يطعم، ومنهم من يرى أنه خاص بالبر والشعير، والأرجح أنه يشمل الضروري من الطعام.

(1) نفس المكان، الشوربجي: التسعير في الإسلام. ص 62. الفنجري: الإسلام ومشكلة الفقر. ص 38.

(2) الشوربجي: المرجع السابق. ص 43 — 46، 65.

(3) يحيى بن عمر: احتكار السوق. ص 135.

(4) سحنون: المتنوعة. ج 4. ص 291. القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3 ص 268.

ويقوم مبدأ منع الاحتكار على الضرر وفق القاعدة الشرعية ولا ضرر ولا ضراره ولهذا اتفقت المذاهب الإسلامية في منع الاحتكار، وقد اوضح الثميني موقف الاباضية من الاحتكار القائم على منعه، ولهذا فإن الرستميين وقد كانت دولتهم دينية، تكون قد التزمت بهذا الموقف فمتعوا الاحتكار، ولا محيد للأمرء العلويين عن منع الاحتكار وهم الذين ينسبون انفسهم الى الرسول ﷺ ولكن كانت المصادر لا تشير الى موقفهم الا أن الأرجح انهم التزموا بمنعه سواء أكان مذهبهم علويًا أو مالكيًا، كذلك فإن الفاطميين والشيعة قد وقفوا منه نفس الموقف، فذكر القاضي النعمان انهم «نہوا عن الحكرة إذا عز الطعام»⁽¹⁾ ونقل ما كتبه علي بن أبي طالب الى رفاعه: «إنه عن الحكرة فمن ركب النهي فأوجعه ثم عاقبه باظهار ما احتكره»⁽²⁾، وأشار — النعمان — الى أن حبّ الاحتكار موجود لدى كثير من التجار والصناع وأن في كثير منهم شحًا قبيحًا وحرصًا شديدًا واحتكارًا للربص للغلاء والتضييق على الناس والتحكم عليهم وفي ذلك مضرة عظيمة على الناس وعيب عن الولاية فامنعهم من ذلك»⁽³⁾. وتأتي أهمية قوله هذا في أنه كان معاشيًا ومعاصرًا لهم وفي أنه يمثل الموقف من الاحتكار، وكانت قوانين الفاطميين تسري على بلاد المغرب الأوسط.

وكان الفاطميون يمنعون الاحتكار بتدخلهم المباشر أو بواسطة المحتسب؛ وكثيرًا ما لجأت الحكومة الفاطمية الى طريقة ختم مخازن الغلال، فإذا حضر أربابها خيرتهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم الى أن تظهر الغلة الجديدة فتفسد، أو أن تفرج عنها بشرط أن تباع بالسعر المحدد والى اخراج ما في الأهرأ لتفريقها على الطحانيين واربخاص سعرها ومنع احتكارها»⁽⁴⁾، وان احتكار الفاطميين في المغرب تمر بسكرة اللياري لا يقوم دليلًا على تأييدهم الاحتكار لأن هناك اصنافًا أخرى من التمر في بسكرة وفي غيرها، وأن عدم وجود احتكار في أسواق البلاد يفيد في رخص الأسعار وبالتالي في عيشة أطيب للسكان.

(1) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 84. الثميني: المصدر السابق. ج 8. ص 175.

(2) نفسه: كتاب الدعاء. ج 2. ص 34.

(3) نفس المصدر: ج 1. ص 316.

(4) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر عصر الفاطميين. ط 2. دار الفكر العربي بدون تاريخ.

التسعير:

التسعير هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي أمرًا من أمور المسلمين أهل السوق ألا يبيعوا امتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان إلا لمصلحة (1)، وقد ذكر القاضي النعمان موقف الشيعة من التسعير فنقل قول جعفر بن محمد فيه قوله: «ما سعر أمير المؤمنين علي — بن أبي طالب — على أحد ولكن من نقص على بيع الناس قيل له: «بيع ما يبيع الناس والا فارفع من السوق الا أن يكون طعامه أطيب» (2)، وذكر الأطروشي هذا الموقف فقال: واجمع علماء أهل البيت ان ليس للأمة أن يسعروا (3)، كما أورد يحيى بن عمر قول الامام مالك في التسعير: «سئل عن صاحب السوق يسعر فيقول: اما نعم بكذا واما خرجتم من السوق فقال مالك لا خير في هذا»

ويرجع موقف العلماء هذا في التسعير، مما وقع في عهد رسول الله ﷺ فقد غلا السعر، فجاء الناس اليه «فقالوا يا رسول الله لو سعت فقال: ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يظلمني احد بمظلمة ظلمتها اياه — ظلمته اياها — في دم ولا مال» وروى أبو هريرة عن أحمد وأبي داود فقال: «جاء رجل فقال يا رسول الله: سعر، فقال: بل ادعوا الله ثم جاء آخر: يا رسول الله سعر، فقال: بل الله يخفض ويرفع» (4).

ولا يعني رفض رسول الله التسعير أن الحبل متروك للتجار على الغارب يبيعون بالسعر الذي أرادوه، بل أن الاسلام — حسبما يفهم من حديث رسول الله — يطلق الحرية للسوق في ظل القوانين الطبيعية، فإذا كثر الانتاج أو قل نتيجة ظروف طبيعية هي من مشيئة الله ولا دخل للبشر فيها، فلا يجوز التسعير، لأن مشيئة الله قدرت وفرة الانتاج، أي كثر العرض فترخص الأسعار أو قدرت قلة الانتاج أي قلة العرض فترفع الأسعار، وبمثل هذه الحالة لا يحق للانسان أن يتدخل في مشيئة الله، لكن الامر يختلف إذا تحكمت في العرض عوامل

(1) الشوريحي: التسعير في الاسلام، ص 23.

(2) القاضي النعمان: كتاب الدعائم، ج 2، ص 34، نفسه: كتاب الاختصار، ص 84.

(3) الأطروشي: كتاب الحسبة، ص 14.

(4) الشوريحي: المرجع السابق، ص 18.

من صنع الناس، كقيام بعض التجار بالاحتكار أو بالتلاعب بالأسعار، وفي مثل هذا الحال يكون التسعير مباحاً⁽¹⁾.

وعلى أية حال، فإن المؤرخين لا يشيرون الى قيام الرستميين وغيرهم ممن حكم بلاد المغرب الأوسط بالتسعير، والأرجح أنهم وقفوا من هذه القضية موقف الشرع منها — كما سبق — ولم يكن الختسب في الأسواق ليتغاضى عن هذا الأمر، مادام علماء المذاهب الإسلامية قد تناولوا هذا الموضوع، وقد طرقة يحيى بن عمر في كتابه «أحكام السوق». ولم يسمر الفاطميون حين ارتفعت الأسعار في حروب الخليفة المنصور ضد أبي يزيد محمد بن كيداد، فارتفع سعر علق الدابة وجرة الماء — كما سيأتي. وبما أن هؤلاء جميعاً كانوا يجارون الاحتكار، فكانت الأسعار الشائعة مبنية على نسبة عرض السلع.

ويبدو أن بعض المواد كانت متوفرة دائماً — الا في سنوات القحط — فكان سعرها معلوماً ولا مجال للتلاعب فيه، فقد ذكر يحيى بن عمر أن القاضي سحنون سئل عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاهل بالسعر... فقال: — «سحنون» —: «بيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر»⁽²⁾.

الأسعار:

يعتبر السعر المظهر العملي للموس للقيمة في النظام الاقتصادي القائم على السوق أو التبادل النقدي، وهناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة، فقد تقاس وفقاً لفائدة الشيء وأهميته، أو وفقاً للعمل المبذول من أجل انتاجه، أو وفقاً لحالة السوق واعني قانون العرض والطلب، كما أن الزمن اللازم لانتاج تلك السلعة يلعب دوراً في قياس القيمة، ولا تقلل من أهمية الرأي والانطباع الذي يحمله الناس عن تلك السلعة والنظرة اليها كنظرتهم الى الخمر ونحوه.

(1) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال. ص 52. ولمزيد من التفاصيل حول موضوع التسعير انظر. أحمد سعيد المجلدي: كتاب التسعير في أحكام التسعير. تقديم ونخفيق موسى لقبال. الشركة الوطنية للتوزيع — الجزائر 1971م وانظر. البشير الشوربجي: التسعير في الاسلام.
(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق. ص 137.

ويفيد الدمشقي أبو الفضل في معرفة القيمة المتوسطة، فيبدو أن السبيل الى ذلك هو «أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة في أكثر الأوقات المستمرة والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقيس بعض ذلك ببعض»⁽¹⁾، ثم ينه الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحوال التي هم عليها من خوف وأمن، ومن وفرة وكثرة، أو اختلال ونقص، وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة.

والأسعار بصفة عامة تخضع لعدة عوامل تؤثر عليها، ومنها سياسة الدولة الاقتصادية كاحتكار السلعة وتخزينها، ونظام الضمان والتقييل، لأن هذا يمنع بيع الغلال في البيادر وخزنها ويحد من وفرتها، وإذا كان المورخون لا يذكرون شيئاً من هذا في العهد الرسمي أو عهد الأمراء العلويين إلا أن ابن الأثير ذكر أن المهدي — الفاطمي أمر عامل الحمدية — المسيلة — «أن يكثر من الطعام ويخزنه ويحتفظ به ففعل ذلك»⁽²⁾.

ويبدو أن بعض الناس كانوا يلجأون الى قطف ثمارهم قبل أوانها ليكسبوا غلاء السعر، ويظهر هذا في إفريقية في قوى وجهت الى يحيى بن عمر بخصوص بيع الفواكه قبل أن تطيب فقال: «ان كان كثيراً من بلدهم فلا بأس به وان كان قليلاً فلينبهوا عن قطعه، حرصاً لأنه يضر بالعامّة، وذلك أنه يطلب في حينه فلا يكاد يوجد فيخلو»⁽³⁾.

ويضيف ابن خلدون عاملاً آخر في قوله «ان المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته» وهكذا يحتمل أن تكون الأسعار في تاهرت وتلمسان وتنس والجزائر وسطيف وقسنطينة وغيرها من كبريات المدن أغلى من نواحي البلاد الأخرى لاكتظاظها بالسكان. ولا يغفل ابن خلدون دور المكوس في موضوع الغلاء فيذكر «ثم تزيدها — الأسعار — المكوس غلاء» وقد أشرنا

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة. ص 29.

(2) ابن الأثير: الكامل. ج 8. ص 179. قال علي بن عيسى للخليفة المقتدر: ان سبب غلاء الأسعار انما هو ضمان حامد لأنه منع من بيع الغلال في البيادر وخزنها فأمر المقتدر بفتح مخازن الخنطة والشعر التي لحامد ولأم المقتدر وغيرها وبيع فيها فرغصت الأسعار. انظر نفس المصدر ج 8. ص 117.

(3) يحيى بن عمر: احكام السوق. ص 110. وجاء في النص «... فلا يوجد فيخلو».

سابقاً الى أن الرستميين لم يفرضوا المكوس عكس الفاطميين والزيريين، كما أنه — ابن خلدون — يبنه الى أن «التجار كلهم يحتسبون داخلاً على سلمهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤونة انفسهم، فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات واثماتها»⁽¹⁾. وهذا العامل له تأثير مباشر على السلع التي تنقل من منطقة الى أخرى.

كانت الحروب والأزمات والنكبات التي تحمل بالبلاد تؤدي الى غلاء الأسعار مثلما حدث بسبب حروب المنصور الفاطمي مع أبي يزيد غلدة بن كيداد، كما أن الأسعار تكون قد ارتفعت نتيجة حروب الامام أبي حاتم وعمه يعقوب بن أفلح حيث «قطعت السبل وفرغ من أيدي الناس الحرث والنسل»⁽²⁾.

وفي سنة 317هـ كان بالقيروان وأعمالها وباء عظيم وغلاء سعر، وفي سنة 395هـ كانت بافرقية شدة عظيمة انكشف فيها الستور وهلك فيها الفقير وذهب مال الغني وغلت الأسعار وهدمت الأقوات.

لكن هذه الأسعار يمكن أن تكون رخيصة إذا تدخلت عوامل أخرى في الموضوع، طبيعية وبشرية، أما الطبيعية فتمثل في هطول الأمطار الكافية، ففي سنة 318هـ «نزلت الأمطار بالقيروان وصلحت الأحوال ورخصت الأسعار»⁽³⁾، وأما البشرية فكأن تضع الدولة حدًا للاحتكار والتخزين، فحين عمل جوهر الصقلي على ترخيص الأسعار في مصر عمد الى العمل على وجود الأقوات ومنع احتكار الحبوب، ومنه يستنبط أن قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار، فإذا زاد العرض على الطلب كان الرخص وإذا عزت السلعة ونذر وجودها أو خشي الناس اختفائها وكان الطلب عليها كثيرًا كان الغلاء»⁽⁴⁾.

وبصفة اجمالية، فهناك مؤثرات في الأسعار هبوطاً أو ارتفاعاً مثل وقوع أزمات اقتصادية أو عدمه، وقلة الانتاج أو وفرة، واقبال الناس أو ضعفه،

(1) ابن خلدون: مقدمة. ص 372.

(2) ابن الصغر: سيرة الائمة. ص 361.

(3) ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 95. حوادث سنة 318هـ.

(4) سقان محمد شحاته: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. ص 144.

كما أن كمية النقود المتداولة بين أيدي الناس ونسبتها الى الانتاج لها تأثير على الأسعار، فالتضخم المالي أي زيادة النقود المتداولة في حجمها عن حجم السلع الموجودة فعلا يجعل المستهلكين يجرون وراء السلع غير الكافية لهم، مع استعدادهم لدفع أسعار أزيد فيكون الغلاء، وهذه النقود تتوفر في المدينة لكنها عزيزة ونادرة في الأرياف. فهم على استعداد لتقديم كمية اكبر من السلع مقابل مبلغ زهيد من المال لووفرة السلع عندهم وقلة النقود التي هم في حاجة إليها للحصول على سلع المدينة الضرورية لهم وهكذا لنا أن نتصور رخص الأسعار في الريف بالقياس لما كان في المدينة وعلى كلا الحالتين، فمن الصعب الحكم على السعر بالرخص أو بالغلاء قبل معرفة دخل الأفراد من الاجراء وأصحاب الحرف ورجال النخبة والعاملين في دواوين الدولة. (1)

والمصادر التي بين أيدينا لا تشفي غليل الدارس لموضوع الأسعار. فهي تذكر بعض الأسعار في سنوات الأزمات وهذه لا يعتمد عليها لمعرفة الأسعار في الظروف العادية، التي غفل المؤرخون والرحالة عن ذكرها. فكانوا إذا شدت انظارهم الى رخص الأسعار في بلد ما، قدموا عبارة موجزة عن الموضوع دون أن يكلفوا أنفسهم عناء وضع قائمة بأسعار أهم المواد على الأقل.

فذكر ابن حوقل أن بونة «فيها خصب ورخص موصوف» وهو في عبارته هذه يربط بين الخصب والرخص في الأسعار وهو كثيرًا ما يكتفي بالإشارة الى خصب البلد كناية عن وفرة الانتاج، وما يتولد عنه من رخص الأسعار، كما ذكر ابن حوقل — أن مرسى الدجاج — بها من رخص الأسعار أيضًا في الفواكه والمأكول والمطاعم والقمح والشعير والألبان والمواشي ما يفرق غيرهم ممن يجاورهم، أما البكري فذكر من جهته أن سطيف «كثيرة الأسواق رخيصة الأسعار» وأضاف بخصوص مدينة الغدير انها «رخيصة الطعام واللحم وجميع الثمار» كما أن الإدريسي وصف تلمسان «انها حسنة لرخص اسعارها ونفاق

(1) الحبيب الجنحاني: المغرب الاسلامي. الدار التونسية للنشر. 1398هـ 1978م. ص 71.

أشغالها ومرايح تجارها، كما وصف تدلس ان «بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد بغيرها مثله»⁽¹⁾.

وينضح تذبذب الأسعار بين الرخص والغلاء حسب الظروف والأحوال في أن الجمل كان يباع بحوالي تسعة دنانير، وعندما انتصر الشيعة أبو عبد الله على عساكر مطيف ومزاة «بيعت الجمال يومئذ عشرين ديناراً وبيع الجمل بخمس بصلات»، وهذا لوفرتها بسبب الغنائم التي حصلوا عليها، في حين يذكر الدرجيني أن الجمال بيعت في عهد المعز الفاطمي «بحسب عشرين ديناراً لكل جمل»⁽²⁾. وذكر الجنحاني سعراً آخر للجمل فجعله عشرة دنانير.

ويفيد البكري عن سعر العنب في مدينة الغدير فيذكر أن «قنطار عنب فيها بدرهم»⁽³⁾ ونظراً لأن زكاة الفطر صاع من الخنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب، فهذا يدل على أن قيم هذه الأصواع متساوية ومنه فإن ثمن قنطار الخنطة أو قنطار الشعير أو قنطار التمر يبلغ درهماً ولحداً.

أما ابن حماد فيفيد بخصوص ثمن جرة الماء، ففي مجرى حديثه عن حرب المنصور الفاطمي ضد أبي يزيد محمد بن كيداد أشار إلى أنه قد «بلغت الجرة من الماء ثلاثة دراهم»، ويجعل ابن الأثير ثمن قربة الماء بنفس الليلة والمناسبة ديناراً، ويجعل علق كل دابة ديناراً⁽⁴⁾، لكن هذه الأسعار خاصة بظروف معينة وبأزمة معينة، فإن ابن الأثير نفسه ينبه إلى أن هذه الأسعار كانت حين

(1) ابن حوقل: صورة، ص 77. البكري: المغرب، ص 60. 76. الأدريسي: زهرة. صفحات. 80. 90.89

(2) بوروية رشيد: الدولة الحمادية، ص 147، القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص 116. الدرجيني: طبقات ج 1. ص 151.

(3) البكري: المصدر السابق. ص 60.

(4) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد. ص 28. ابن الأثير: الكامل ج 8. ص 439.

«اشتد الأمر على أهل العسكر» لكنهما — ابن حماد وابن الأثير — لم يشيرا إلى سعر القربة أو الجرة في الأحوال العادية لتبين درجة الغلاء.

ولم يقدم المؤرخون والرحالة إضافات في هذا الموضوع تختص ببلاد المغرب الأوسط، لكن هناك بعض الأسعار تتعلق ببلاد إفريقية، ونظرًا إلى أن بلاد المغرب الأوسط كانت خاضعة لنفوذ بلاد إفريقية في العهد الفاطمي والمهد الزيري فمن المرجح أنها كانت نفس الأسعار في هذه البلاد ربما مع شيء من الاختلاف.

فقد ذكر المقدسي أن سعر اللحم في القيروان «خمسة أمناء بدرهم» وأن سعر التين خمسة أمناء بعشرة دراهم⁽¹⁾، وبلغ سعر القمح في 317هـ/929م/930م، وهي سنة شهدت أزمة اقتصادية «وغلاء سعر فبلغ فقير قمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب»⁽²⁾، وهذا علما بأن مبلغ دينارين تكفي لنفقة شهرية تتناسب مع المستوى الأدنى للمعيشة. وذكر القاضي عياض أن رجلاً من البادية أهدى إلى القاضي ابن طالب خبز سلت «فدفع إليه خمسة مثاقيل قليل له: إنما تساوي درهماً» ولا أظن سعره في بلاد المغرب الأوسط يختلف كثيراً.

وكان ثمن ثورين صالحين للحرث مساوياً لواحد وأربعين ديناراً⁽³⁾. 395هـ/1004م وهي سنة غلاء، وذكر لويكي أن فرساً عتيقاً يملكه الشيخ أبو نوح الصغير — من رجال القرن الرابع الهجري — قيمته مائة وخمسون ديناراً⁽⁴⁾، ويذكر هـ.ر. ادريس أن قطار الصابون بيع في بداية الموسم بعشرة دنائير ونصف، وبيع في منتصفه بأحد عشر ديناراً إلى أحد عشر ديناراً ونصف،

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 225.

(2) ابن عذاري: البيان. ج 1 ص 174.

(3) الدباغ: معالم الإيمان. ج 3. ص 140. 191. وذكر الحشني أن رجلاً باع بطلاً بمئة عشر دينار. انظر الحشني: قضية قرطبة وعلماء إفريقية. ص 238.

H.R.Idris: La Berbérie orientale...T.2.P.657.

(4) T.Lewicki: «Quelques extraits inédits...» P.O.1960/61.P.19

بينما كان يتراوح سعره في آخر الموسم بين ثلاثة عشر دينارًا وأربعة عشر دينارًا⁽¹⁾، أما البكرى فيذكر «أربعين ربعا قرطبية — زيتا — بمثقال واحد» في مدينة سفاقس التي اشتهرت بزراعة الزيتون. وبضيف هـ.ر. ادريس ان امرأة باعت زيتا بمبلغ مالي قدره مائتي دينارًا بمعدل أربعة دنائير شهريًا، وإذا كان ابن حوقل يذكر أن سعر للملح في بلاد السودان الصادر اليها من بلاد الاسلام يتراوح بين مائتين الى ثلاثمائة دينارًا للحمل الواحد⁽²⁾، فهو لا يذكر سعره في بلاد المغرب الأوسط كملح بسكرة، وكان ثمن مقص الخياط يساوي نصف درهم، وابرتة تساوي خروبة، وليس هناك ما يدل على سعر العبيد في بلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن سعرهم كان متأرجحًا حسب نسبة العرض الى الطلب، وحسب نوعيته، فقد بيع غلام في افريقية بعشرة دنائير⁽³⁾، واشترى ابن طالب جارية نظيفة مؤدبة «بنحو ثمانين دينارًا»⁽⁴⁾، كما اشترى جارية قدمها لأبي القاسم المعروف بالمساجدي بأربعين دينارًا.

ويبدو أن صداق امرأة من طبقة متوسطة كان مائتي دينارًا وهذا المبلغ يكفي لبناء منزل، فقد بنى ابن الحداد منزلًا بمئة دينار، أما ثمن الحجرة في القيروان فكان عشرين دينارًا، وهكذا فإن غلامًا يرعى الغنم يحتاج الى عشر سنوات ليتمكن من بناء حجرة، فإن أبي طالب القاضي يطلب من مولى غلام بعد أن اعتقه «ان تجري له على رعايته لغنمك اجرة فاجرى له دينارًا في كل سنة»⁽⁵⁾.

السمسار:

السمسار⁽⁶⁾ هو ذلك الشخص الذي يلعب دور الوسيط بين البائعين والمشتريين، وفي غالب الأحيان يقتصر عمله على عمل الدلال فيقوم بأشهار

(1) عن الأسعار في العهد الزييري. انظر: هـ.ر. ادريس. المرجع السابق. 659.657.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 98.

(3) الدباغ: معالم الأيمان. ج 2. ص 165.

(4) القاضي عياض: تراجم. ص 219. وعن ثمن العبيد انظر: آدم: الحضارة الاسلامية ج 1 ص 279.

281. الأسطخري: المسالك ص 45.

(5) القاضي عياض: نفس المرجع. ص 21.

(6) اللفظ فارسي (سمسار) انتقل الى الأرامية (سفسرا) ومنها الى العربية سمسار انظر: سجرهد هونكة:

فصل العرب تسطع على الغرب. ص 484.

البضائع للبيع معلناً ثمنها ومشرفاً على عمليات الزائدة فيها فوظيفته اذن تتمثل في ربط الصلة بين الباعة تجار السوق والمشتريين الذين قصدوا السوق لقضاء حاجاتهم، وهو — السمسار — يحاول أن يتدخل في كل معاملة تجرى في السوق⁽¹⁾، ويذكر طالبي محمد بأن السمسار يعرض خدماته لجميع الناس، أصحاب بضاعة وتجار ويختلف الزبائن، باعة ومشتريين الذين يذهبون اليه وهو لا يملك مكتباً ولا سجلاً ولا يعقد عقوداً ربما الا في الصفقات التجارية الكبيرة — مكتوبة، وليس عنده موظفون، ففي معظم الأحوال، ما هو الا مجرد دلال بسيط يعرض السلعة بالمزايدة، ولهذا يمكن تصويره بأنه دلال شعبي يشق طريقه في السوق بصعوبة وذراعه محملتان بالبضائع⁽²⁾.

وقد أفاد ابن حوقل في الكشف عن وجوده — السمسار — في بلاد المغرب الأوسط فذكر بخصوص مرسى الخرز أنه كان «للتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سمسرة وقوف لبيع المرجان وشرائه» لكنه لا يقدم أية اضافات أخرى حوله وحول نظام عمله.

وذكر البكري بخصوص مدينة مليلة — في المغرب الأقصى — ان سكانها يقتربون على من يدخل عندهم من التجار، فمن اصابته قرعة الرجل منهم «كان تجره على يده ولم يصنع شيئاً الا تحت نظره واشرافه فيحميه ممن يريد ظلمه ويأخذ اجرة على ذلك ويأخذ منه الهدية⁽³⁾» لنزوله عنده» وهو البكري — بهذا يشير الى السمسرة دون ذكرها، فإن عبارته «كان تجره على يده» تدل على قيام الرجل منهم بوظيفة السمسار، كما أن الحموي يشير الى التجار القاصدين بلاد السودان — وكان بينهم تجار من بلاد المغرب الأوسط — فيأخذون معهم «سمسرة لعقد المعاملات بينهم وبين أرباب التبر⁽⁴⁾».

(1) باشا (ولدت السويسي) نجاة: التجارة في الغرب الاسلامي. ص 53.

(2) لمزيد من التفاصيل حول السمسار انظر: J.E.S.H.O. «Les Courtiers...» Talbi Mohammed: 1962/2.

(3) يبدو أن الناس هناك تعارفوا على تسميتها هدية مع أنها اجرة، كما تشير الى أن السمسار لا يحمي من الظلم.

(4) ابن حوقل: صورة 76. البكري: المغرب. ص 88. الحموي: معجم. ج 2. ص 361.

ويدو أن لفظة (سمسار) لم تكن شائعة الاستعمال في أوساط الناس، حتى وإن ذكرها ابن حوقل وغيره، فكان الرجل يقوم بما يقوم به السمسار دون أن يعرف بهذا الاسم ويتضح هذا فيما رواه الحشني فذكر رجلاً قال: «أتيت ببغلي إلى هذا الرجل» وسألته أن يبيعه لي فباعه بستة عشر مثقالاً، فلما انتقدته أتاني بها وقال: إن البغل لم يكن يساوي إلا عشرة مثاقيل⁽¹⁾، ووضح في هذا أنه يقصد السمسار بقوله «الرجل» وهو ما يظهر كذلك فيما رواه الدباغ، فذكر أنا أبا بكر بن هذيل — في القيروان — «دفع يوماً بدنًا إلى رجل من تلك الأبدان التي كانت تصنع زوجته فقال له: عسى أن تبيع لنا هذا البدن وتأتينا بالثمن قال: فمضيت به وعرضته فلوى ثمنًا ليس بالكثير، فإذا بالرجل صنهاجي قال لي: تبيع لي هذا البدن؟ قلت نعم، قال: كم ثمنه؟ قلت له: كذا وكذا وزدت عليه في ثمنه فقال لي: قبلت»⁽²⁾.

ولم يغفل القاضي النعمان أن يتعرض إلى موضوع السمسرة فأشار إلى أن الرسول ﷺ نهي أن يبيع الحاضر للبادي⁽³⁾، خاصة إذا حاول الحاضر — الحضري — فرض بيعه أو رأيه على البادي — البدوي — لكن الأمر يختلف ومباح إذا قام الحاضر بمعرفة مبلغ الثمن ثم يخبر البادي به ليقوم هو بنفسه في بيع مناعه أو بتكليف وكيل له، فإن المنهي عنه هو أن يبيع الحاضر للبادي وكان ابن عباس رضي الله عنه قد سئل عن معنى «لا يبيع الحاضر لبادي» فقال: «لا يكون له سمسار»⁽⁴⁾، ويدو أن أهل البادية كانوا يقبلون على التعامل مع السماسرة لاختناعهم بجهلهم بأمور السوق ومعرفتهم بخبرة السماسرة، ففي كل زمان أصبح دخول البدوي المدينة مرادفًا للحيرة والجهل والدهشة وخطأ التصرف⁽⁵⁾.

(1) الحشني: قضاة قرطبة وعلماء المرقية. ص 238.

(2) الدباغ: معالم الإيمان. ج 2. ص 266.

(3) القاضي النعمان: كتاب دعائم الإسلام. ج 2. ص 28.

(4) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهنة في الإسلام. ص 55.

(5) يقال في المرقية لمن اتصف بهذه الصفات «بدوي في الربيع» والربيع هو السوق انظر باشا ولدت السوسي. لحاج: التجارة في المغرب. ص 55. ويقال إلى الآن في المشرق «بدوي داخل مدينة».

وليس هناك ما يدل على أن السماسرة كانوا يتقاضون رواتب محددة، بل أن دخلهم كان ممّا يتقاضونه أجرة على عملهم من صاحب السلعة، الذي يكلف السماسر بيع سلعته، ومن المشتري، سواء أكان تاجرًا أو مستهلكًا، هذا بالإضافة الى المبالغ الخفية التي يأخذونها من بيع السلعة بضمن أعلى من الثمن المتفق عليه مع صاحب السلعة أو المعلن عنه، مثلما فعل بائع البغل السابق الذكر، فقد باعه بستة عشر دينارًا لكنه لم يظهر إلا عشرة دنانير، فكان ربحه ستة دنانير وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة الى العشرة دنانير، كما أن الرجل الذي باع البذن — السالف الذكر — يعترف أنه زاد في ثمنه.

ويمكن أن نضيف الى ما ذكر من طرق ربح السماسر، قيامه بشراء السلع التي يراها رخيصة وهو العالم بأحوال السوق لنفسه ثم يقوم ببيعها عمقًا بذلك ربحًا جديدًا، ومن هذا وذاك يجتمع دخل السماسر، ونظرًا لعدم وجود ضوابط لهذه الأعمال، فهي تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع فتثقل كاهل الناس، لذا كان النهي عن اللجوء الى السماسر، وبناء على أن هم السماسرة الربح حتى ولو لجأوا الى الكذب، فإن أبا الفضل الدمشقي يبه الناس أنه «يجب أن لا يصدق لأحد من السماسرة قول ولا يقبل لهم نصيح فإنها صناعة مبنية على الكذب» (1).

ويبدو أن السمسرة كانت مثار مشاجرات بين السماسرة والزبائن، فإذا نجح السماسر في بيع السلعة فإن مجال الخلاف يضيق، إلا ما يمكن أن يقع حول أجرة السماسر، لكن هذه الأجرة ستكون مثار مشاجرة إذا فشل السماسر في البيع، فإذا أراد صاحب السلعة استرجاع سلعته من السماسر قبل بيعها ليقدمها لسماسر آخر فهل للسماسر في كلتا الحالتين أجرة؟ ثم ما هو موقف صاحب السلعة إذا عاد اليه السماسر ليخبره أن سلعته قد ضاعت أو سرقت، أو إذا أحدث السماسر فيها غشًا فأيهما يتحمل تبعه الأمر؟ يذكر طالبي محمد نقلًا عن الأيباني — أن الشرع يقف الى جانب السماسر إذا كان محرفًا وليس بمجرد سمسار هاو، فلم يكن يتحمل أية مسؤولية عن الضياع أو السرقة أو الغش أو التلف ما لم يكن عن اهمال (2).

(1) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة: ص 64.

Talbi Mohammed: «Les courtiers...P.187».

وكان السمسار يحاول أن يفرض نفسه على دائرة التجارة كوسيط ضروري لكل عملية بيع، ويبدو أن القضاة والمحامين قد أعطوه حق بيع البضاعة بالسعر الذي يعتقد أنه أعلى ما يمكن الوصول إليه، دون ضرورة حصوله على موافقة مسبقة من صاحب السلعة⁽¹⁾.

ويبدو أن عملية الفصل والتمييز بين الدلال والسمسار عملية صعبة، فإن بيكر Becker يعرف الدلال أنه «اللفظ الشائع الذي يطلق في اللغة العربية على السمسار»⁽²⁾ كما أن أبا الفضل الدمشقي يتحدث عن السمسار ثم يذكر «الدلال» وكأنهما كلمتان مترادفتان⁽³⁾. وبالفعل يرجع أنهما كذلك، إلا أن لفظة «سمسار» اجنبية الأصل — كما مر — أما «دلال» فهي عربية، فقد جاء في تاج العروس في مادة سمسار أنه «الذي يسميه الناس الدلال فإنه يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمان».

ولا تقدم المصادر معلومات حول الدلال ووظيفته — الدلالة — ولا حول ألامه ولا أجرته، ونحو ذلك، فإن السيف — السالف الذكر الذي كان يد الدلال لم يجد من يسومه بقليل ولا كثير «فهل كان الدلال ينال أجرة في مثل هذه الحالة؟ وما مبلغها؟ يشير المقرئ إلى أن الدلال كان يتقاضى نسبة 2% أجرة له، على أن يدفع نصف ما يربح ضريبة تعرف بنصف السمسرة»⁽⁴⁾.

وإذا كان السمسار موجوداً في الشارع وأمام البيت وفي السوق وفي كل مكان، ويلجأ إليه من أراد بيع سلعة أو شراءها، فيذهبون للقاءه حتى في منزله يستندون إليه تلك المهمة، فإن طريقة عمل الدلال كانت بالمناداة على السلعة واجراء المزادات، وقد وقف على مرتفع وحوله الراغبون في الشراء ومتى رست

[1] Op.Cit: P.183.

وحول قضايا السمسرة والسمسرة انظر: أحمد بن يحيى الوشريسي: المعيار للعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افرقية والأندلس والمغرب. دار الغرب الاسلامي. بيروت. 1401هـ/1981م. الاجزاء. 10.8.6. مواضع متفرقة.

(2) دائرة المعارف الاسلامية، مادة (دلال) بقلم بيكر Becker . 9 . ص 257.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة، ص 64.

(4) المقرئ: خطط مصر. ج 1 ص 89.

المزايمة على أحد وقع عليه البيع، فإن ابن طالب قال للدلال بخصوص ملبسه: «ناد عليها وزد لي فيها فإذا وقف عليك فادفع عني حقها سلفاً وردّها التي ففعل ذلك» (1).

ويمكن أن يكون هناك فارق بين السمسار والدلال يتمثل في أن الدلال مختص ببيع السلع القديمة حتى كان يعرف بائع المزداد الذي يتجر بالسلع القديمة بالدلال (2)، فسيف الصبي وملابس ابن طالب وهي مستعملة أعطيت للدلال، في حين أن السمسار يمكن أن يتولى مهمة بيع جميع السلع حديثها وقديمها.

وكانت الأعيب الدلال هي الأعيب السمسار، فكلاهما يميز السلعة في نظر المشتري وهما يعلمان أنها أقل قيمة مما يذكران، فذكر أبو الفضل الدمشقي أن الدلال تارة يصف البضاعة وجودتها وتارة يذكر قلة وندرتها وتارة يذكر أن نوع هذه البضاعة سيرتفع ثمنها وتارة يذكر أنها بضاعة مرغوبة «وربما واطاً قوماً يأتون اليه بحضرة الزبون يطلبونها ويدفعون اليه العربون ويقيدونه» وذلك حيلة على الراغبين في الشراء (3).

المشرف على السوق:

لم يرد ذكر المحتسب بهذا الاسم في تاهرت الرسمية أو غيرها من مدن المغرب الأوسط ربما لأن الحسبة لم تكن منظمة فيها (4)، ولم تكن وظيفة مستقلة بحيث يختص بها موظف معين يحمل لقب «المحتسب» ويرجع الفضل لابن الصغير الذي كشف عن أن مهمة المحتسب كان يتولاها صاحب الشرطة في تاهرت في عهد الامام افلح، فأشار الى أن صاحب شرطة الامام افلح كان «إذا تخلّل للمدينة لافتقادها لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة ولا يتخلّله هيئة» كما سلف — وهذه العبارة تدل على أن مسألة افتقاد السوق كانت منوطة بصاحب الشرطة ومن صلاحياته، وهي تنفي تخصص موظف بأمور السوق

(1) الديباغ: معالم الايمان. ج 2 ص 167.

(2) بيكر: الدلال. فائز المعارف الاسلامية. ج 9. ص 258.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة. ص 64.

(4) لقيال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — الجزائر.

1971. ص 33.

وحتى ذلك الوقت على الأقل، بل ينبغي وجود المحتسب تحت أي لقب في تاهرت ما دام صاحب الشرطة قائماً بالأمر.

ثم يضيف ابن الصغير أن نفوسة — في تاهرت كانت «تلي عقد تقديم القاضي ويوت الأموال وانكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفساق» (1)، وهو أن ذكر كلمة الاحتساب إلا أنه لم يذكر كلمة «المحتسب» للدلالة على من كانت نفوسة تقدمه للقيام بمهمة المحتسب. وإذا كانت كلمة «انكار» معطوفة على كلمة «عقد» فهذا يعني أن نفوسة نفسها كانت تلي مهمة الاشراف على الحسبة، أما إذا كانت معطوفة على كلمة «تقديم» فهذا يعني وجود مقدم على وظيفة الحسبة بشكل عام، ويبدو أن العطف الأول أقرب إلى الواقع، إذ أن ابن الصغير يذكر في موضع آخر أن الامام أبا اليقظان «أمر قومًا من نفوسة يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (2).

وهذه العبارة الأخيرة وإن كانت تساعد على ترجيح عدم استعمال كلمة «الحسبة» إلا أنها قد تعني بداية استقلال هذه الوظيفة عن نظر صاحب الشرطة (3) — اعني الاشراف على السوق — وابتداء اسنادها الى قوم نفوسين، وسواء كان عملهم بشكل جماعي أو تحت امره احدهم، فإن ابن الصغير لم يقرن العبارة بمصطلح محدد مثل «محتسب» أو «صاحب السوق» أو «المشرف على السوق» بل هو لم يذكر أيًا منها بتاتًا مع أنه ذكر المهمة أو الوظيفة.

ويبدو أن سوق تاهرت بما لحقها من تطور واتساع قد بدأت تتطلب استقلال مسألة الاشراف عليها، فبعد ما كانت الأسواق تخضع لأشراف صاحب الشرطة — كما سلف — فقد بدأت تخضع لأشراف قوم من نفوسة، مع احتفاظ صاحب الشرطة بحق الاشراف على حفظ الأمن والنظام والآداب العامة، فذكر ابن الصغير أن صاحبي الشرطة — زكار وابراهيم بن مسكين — حينما اتخذ الناس المسكر أسواقًا والغلمان اخذوا قطعًا ذلك في أسرع من طرفه العين.

(1) ابن الصغير: سورة الأئمة، ص 337.

(2) نفس المكان.

(3) حول الشرطة ونظامها انظر: محمد الشريف الرحوني: نظام الشرطة في الاسلام الى أواسر القرن الرابع الهجري. الدار العربية للكتاب، 1983م.

...وشردت السراق وقطاع الطريق وامنت السبل»⁽¹⁾، ويبدو أن القاضي كان «يشارك صاحب الشرطة مهمة الحسبة، ويظهر هذا في حادثة وقعت لامرأة في عهد الامام أبي اليقظان، ذلك أن زكريا ابن الأمير وخدمه خطفوا ابنتها، فذهبت للقاضي محمد بن عبد الله شاكية، فقام بنفسه والى جانب مولاة يحضان عن الفتاة، وحين ظهر عجزهما في العثور عليها وعجزه في تطبيق الأحكام، قدم استقالته للامام»⁽²⁾، ويظهر مما سبق ان مهام «المشرف» كان يتقاسمها صاحب الشرطة والقاضي فيختص الأول بالأمر التي قد تستدعي أحيانا اللجوء الى القوة والعنف، ويختص الثاني فيما عدا ذلك، وربما باستثناء الاشراف على السوق الذي يظهر انه عرف استقلالاً في عهد الامام أبي اليقظان، على أن الاستقلال لا يعني الفصل التام لأن القائم بأمر السوق راجع في مهمته الى صاحب الشرطة والقاضي بالضرورة.

وقد يساعد على ترجيح رجوع لقب «الحسبة» و«المحتسب» الى عصر متأخر أن يحيى بن عمر⁽³⁾، وضع كتاباً في افرقية اطلق عليه «أحكام السوق» وكان بإمكانه أن يطلق عليه اسماً له علاقة بلفظ «الحسبة» كما أن الدرجيني ذكر بخصوص أبي المنيب محمد بن يانس — من الطبقة الخامسة — «كان ذأبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان يتفقد المزارع والجنات والطرقات محتسباً ثواب الله فتمتى وجد أحدا هم بإفساد شيء من ذلك بإدخال ضرر على أحد من المسلمين صرفه عن ذلك وحال بينه وبينه»⁽⁴⁾. فإن المصدر الذي تأثر به الدرجيني ذكر قيام أبي المنيب بوظيفة الحسبة دون أن يحمل لقب «المحتسب».

وعلى كل يمكن أن نتخيل المشرف على السوق وقد أحاط به أعوان وهم يحملون لوازمهم التي تساعد في أداء مهمتهم⁽⁵⁾، يطوفون في الأسواق

(1) نفس المصدر: ص 363.

(2) ابن المنيخ: سورة الاكمة.. ص 351.

(3) عاش في افرقية في الفترة 213هـ — 289هـ/928م — 902م.

(4) الدرجيني: طبقات. ج 2. ص 297.

(5) لزيد من التفاصيل حول المحتسب والحسبة انظر: لقبال مومي: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي.

يحيى بن عمر: أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية 1956م مدريد. نشر محمود علي مكلي. الناصر الأطروشي: كتاب الحسبة نشر في: R.S.O.N°27-28.1952-1953.PP.11-32.

يختبرون مكاييل هذا وصنع ذاك، ويختبرون سلعة آخر وذلك محاربة للغش والتدليس والتلاعب والاحتكار. كما يمكن تخيلهم وقد وقفوا يفضون نزاعاً نشب بين تاجر أو صانع وشخص ما. بسبب غش في سلعة أو غش في النقود كأن تكون مبهرجة أو متأكلة أو بسبب نقص في الوزن أو بتلاعب السعر أو نحو ذلك، وقد ينشب بين تاجر وآخر أو صانع وآخر حول مكان في السوق فيتدخل المشرف لقطع ذلك الخلاف.

بل أن المشرف يمكن أن نتخيه وقد وقف أمام بناء متداع قد يعرض المارة للهلاك، فيأمر صاحبه، باصلاحه أو هدمه، أو وقف أمام تجار فيأمرهم بالنظافة أمام حوانيتهم، أو يقف أمام عوائق في طريق المارة كأن يبنى تاجر مصطبة أمام حانوته تعرقل السير فيقف آمراً التاجر بإزالتها الى غير ذلك من أمور السوق.

وقد اهتم الرستميون بأسواقهم من خلال مراقبتها — كما سلف — كما اهتم الفاطميون وغيرهم بها، فإن أبا عبد الله الشيعي نفسه كان محتسباً، وقد ذكر في كتاب وجهه الى البلدان، ومما جاء فيه: «إني لم أزل بحمد الله ونعمته مذ قمت لله بواجب حقه ذاتها عن دينه طالباً ثار أولياته أمر بالمعروف وأدعو اليه وانهى عن المنكر واحذر منه»⁽¹⁾، وهذا القاضي النعمان يذكر أنه ينبغي للقاضي «أن يتفقد أسواق المسلمين ومكاييلهم وموازينهم يولي ذلك من يتق به»⁽²⁾، وهو ما كانت تفعله كل دولة اسلامية.

نظام النقود:

لجأ الناس الى تخصيص بعض السلع لتلعب دور الوسيط، لتسهيل التبادل بين الأفراد، فاستعمل المغاربة المواشي بأنواعها، فذكر الادريسي سكان جزائر بني مزغنة أن «أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم»⁽³⁾، وهذا يتعلق بالبادية حيث تقل النقود المعدنية في أيديهم ولا ندرى، فلعله كان بينهم من يتعامل بما

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 220.

(2) نفسه: كتاب الاختصار. ص 168.

(3) استعمل اليونان والرومان الماشية، واستعمل الصينيون الحمار والشاي والأرز، واستعمل العرب الجمال.

يشبه تعامل سكان مدينة البصرة في المغرب الأقصى فهؤلاء «كانوا يتبايعون في بدء امرها في جميع تجاراتهم بالكتمان»⁽¹⁾.

وكان الشخص يقبل السلعة التي تلعب دور النقود ليس لذاتها بل باعتبارها سلعة يمكن استبدالها في المستقبل بالسلعة التي يريد الحصول عليها، لكن هذا الأسلوب لم يساعد على تسهيل التعامل بين الناس خاصة بعدما اتسعت الحياة الاقتصادية وتعقدت وظهر التخصص، ذلك أن هذه السلع إما أن تكون قابلة للتلف أو صعبة التجزئة، فكان لابد من البحث عن سلعة أخرى تمال اعتراف الناس وقبولها وسيلة للتعامل، ويشترط بها أن تتصف بجائز وخدماتها وقابليتها للتجزئة، وغير قابلة للتلف وسهلة الحمل وهي صفات تجتمع في المعادن.

فأتجه الناس إلى أعدادها بأوزان معلومة مقدرة تحت مسؤولية أصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة. وتولت الدولة الإشراف على هذه العلامات، فختمت القطعة بخاتم الدولة ليأمن الناس الغش والتزيف⁽²⁾.

وقد وقع اختيار وإجماع الناس على تفضيل الذهب والفضة على سواهما من المعادن لسرعة استجابتهما في السبك والطرق، والجمع والتجزئة، والتشكيل وفق الرغبة، مع حسن الرونق وعدم إطلاق الروائح والطعوم الكريهة، وقبولها العلامات التي تصونها. وثبات السمات التي تحفظها من الغش، فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها⁽³⁾.

ثم أقيمت دور الضرب لصك النقود، ولم يذكر المؤرخون مباشرة قيام الرستميين بإنشاء دار السكة وإن كان المرجح أنهم فعلوا ذلك، فإن السكة من شارات الملك، ويظهر هذا فيما ذكره كولان G.Colin فقد أشار إلى العثور

(1) الأديبي: نزهة المشتاق، ص 89.

(2) فهمي عبد الرحمن: النقود العربية، ص 14. وعن النقود العربية انظر: هشام البساط: «النقد العربي». المصارف العربية، ج 3 ع 30. حزيران، 1983. ص 23 - 46.

(3) أبو الفضل الممشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 22. وعن النقود بصفة عامة في المغرب الإسلامي انظر: صالح بن قربة: المسكوكات المغربية، من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد. رسالة جامعية، الجزائر 1982 - 1983.

على فلوس برزية مضروبة في تهرت وولبي، فذكر قطعة نقود على أحد وجهيها «ضرب هذا الفلبي بتهرت» وعلى الوجه الآخر: «مما أمر به راشد بن قادم» دون أن يورد تعريفاً لراشد هذا ثم ذكر قطعة نقدية على أحد وجهيها: «ضرب هذا الفلبي بولبي» وعلى الوجه الآخر: «مما أمر به راشد بن قادم»⁽¹⁾، وهو يحتمل أن يكون راشد بن قادم هذا من عمال العباسيين.

وباستقلال تاهرت عن جسم الخلافة العباسية لم يشر المؤرخون إلى مصير دار الضرب تلك، هل تواصل العمل بها، وقد تضاربت الأقوال حول هذه الدار، فإن كان دوفيس R.Devisse ينفي وجود معلومات تفيد طرق الذهب في تاهرت⁽²⁾، فإن أبا اليقظان — أباضي معاصر — يذكر في قصيدة له بخصوص الرستميين.

وكم ضربوا ذهباً سكة رأينا لها قطعة كأثر⁽³⁾
ويشير الحبيب الجنحاني إلى العثور على نقود رستمية دون أن يذكر تفاصيل بشأنها.

إن ابن الخطيب يشير إلى «دنانير من المضروبة باسماء بني ادريس» وإن أي ثائر أو قائم على السلطة كان يضرب النقود فهذا أبو يزيد مخلد بن كيداد ضرب نقوداً باسمه، عثر على زبر فيه ثمانمائة قطعة ذهبية منها بنواحي القيروان، وهذا أبو الفرج الثائر بكتامة على الحكم الفاطمي «ضرب السكة» وإذا كان في مدينة قالمة — وهي أقل شهرة من تاهرت — دار للضرب بها رجل يدعى ابراهيم بن البروج، فمن الأخرى أن يكون في تاهرت دار للضرب ومن المحتمل كذلك أن تكون دور للضرب في الامارات العلوية.

وبخضوع بلاد المغرب الأوسط للحكم الفاطمي، تكون النقود الفاطمية قد حلت محل النقود المحلية، وقد لا يكون بالضرورة أن تكون النقود الفاطمية

G.S.Colin: Monnaies de la période Idrisite trouvés a volubilis. Hespéris.1936. (1) T XXII.P.119.

(2) D.R.S.R, et J.Deviss: Tegdaoust, 1 Recherches sur Roudaghost. T.1 Paris. 1970.P.139

(3) أبو اليقظان: ديوان أبي اليقظان. ص 2. ضرب عبد الرحمن بن رستم نقوداً نحاسية في القيروان سنة 142هـ. انظر حسن حسني عبد الوهاب: ورقات ج 1، ص 425.

هذه من تلك التي ضربت في افريقية، فرما قامت دور فرعية للسكة بضرب النقود في أنحاء بلاد المغرب الأوسط، ويظهر هذا في طلب الخير بن محمد بن خزر المفاوي من المنصور الفاطمي ان يرسل له الخطة والسكة ليضرب النقود باسمه في الأغواط⁽¹⁾. وما كان ليطلب هذا لولا أنه أمر مألوف، وهذا يجعل من المرجح انتشار دور ضرب للسكة الفاطمية في أنحاء بلاد المغرب الأوسط.

ويكون الفاطميون قد أبقوا على الدور التي كانت قائمة قبل حكمهم مع تغيير السكة، ويظهر هذا في سلوكهم حين دخلوا مصر، فقد أمر المعز بتحويل السكة وردها الى العيار الذي عليه السكة الميمونة المعزية — وحين صالح ميسور الفتى اهل مدينة فاس سنة 323 هـ «كتبوا اسمه في سكهم» فمن المحتمل أن هذا نفسه ما وقع لدور الضرب الأخرى، وظلت دور الضرب هذه تواصل عملها حتى بعد رحيل الفاطميين الى مصر، بالتحديد الى أن قطع المعز بن باديس علاقته بالفاطميين وامر بتبديل السكة سنة 441 هـ/1146 م — 1147 م⁽²⁾.

على كل، تمثلت النقود التي كانت تصدر عن دار الضرب، وكانت يتداولها الناس في الدينار والدرهم واجزائهما، ولم يشر المؤرخون الى وجود اضعافهما، والدينار كلمة ترمز الى قطعة ذهبية بشكل ووزن معين، وعليها عبارات خاصة واسم الحاكم، وقد تداول الناس الدينار في تاهرت، دل على هذا ابن الصغير حين أشار الى أن يعقوب بن افلح الامام «ما جس بيده ديناراً ولا درهما» وأضاف الدرجيني ان الامام عبد الوهاب قد «بعث ألف دينار الى اخوانه بالبصرة»، وأضاف الشماخي ان الامام أرسل اثني عشر ألف دينار الى امام المذهب الربيع بن حبيب⁽³⁾ كما أكد ارشبالد تداوله فذكر أنه منذ حوالي 800 م «كان الدينار الذهبي لا يستخدم الا في شمال افريقية

(1) ابن حنّاد: لخبار ملوك بني عبيد. ص 30.

(2) ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 278. وأضاف انه ضرب منها دنانير كثيرة وامر ايضا بسبك ما كان عنده من الدنانير التي عليها اسماء بني عبيد، فسبكت. وكانت اموالا عظيمة ثم بث في الناس قطع سكهم وزوال اسماءهم من جميع الدنانير والدرهم بسائر عمله. انظر: نفس المكان ابن خلدون: العبر. ج 6. ص 323. بوروية رشيد: الدولة الحمادية. ص 44 — 45.

(3) انظر ابن الصنوبر: تاريخ الائمة، 356، 361. الدرجيني: طبقات، ج 1 ص 56 الشماخي: السمر. ص 161.

وسورها... (١). إلا أن المؤرخين لم يقسموا أية معلومات عن الدينار الرسمي، فلم يذكروا شيئاً عن شكله أو وزنه أو الكتابات التي عليه أو درجة صفائه أو أجزائه.

أما الدينار الفاطمية المكتشفة، فقد اتاحت للمؤرخين أن يقدموا تفاصيل وافية حول الدينار الفاطمي وتفيد التقود المكتشفة ان وزن الدينار كان يتأرجح بين 4,05 غم، و 4,20 غم، وأن كان ينخفض وزنه الى 3.72 غم في بعض الأحيان (٢).

وكان للدينار أجزاء هي: نصف وربع أو ربعي، وثن أو ثماني وأما السدس أو السداسي فلم يرد له ذكر إلا في نص واحد فجاء «دنانير ثمانية أو سداسية» (٣) ونظراً لاختلاف وتغير وزن الدينار فقد كانت تختلف أوزان أجزائه. وكان الدرهم متداولاً الى جانب الدينار، ففي عبارة ابن الصغير السابقة، دليل على تداوله في تاهرت، فأشار المقدسي الى تداوله في افريقية، وذكره ابن حماد في مطاردة المنصور الفاطمي لأبي يزيد مخلد بن كيداد، وأشار البكري من جهته الى دراهم تنس ونكور وارشكول، ولا ندرى أن كانت اشارته هذه تتعلق بالدرهم في عهده أم أنها منقولة عن سابقه.

ويختلف الدرهم عن الدينار في مادته، فهو مصنوع من الفضة ولذا فهو اقل قيمة من الدينار لأن الفضة ارخص من الذهب، فكان الصرف في أيام الرسول ﷺ الأولى كل عشرة دراهم تعادل سبعة مثاقيل أي أن الدرهم

(١) ارشبالد: القوى البحرية والتجارية في البحر الأبيض المتوسط. مطبعة مصر — القاهرة بدون تاريخ. ص 261.

(٢) J.Farrugia de candia: Monnaies fatimites du musée du bardo. R.T. 1963. 3 et 4eme trim.

(٣) H.R.Idris: la Berbérie...T.2.P.646.

وعن السكة انظر: انظر: ابن خلدون: المقدمة. ص 226، 261. أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تحقيق حسين مؤنس. مطبعة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد 1375هـ/1960م وما يتعلق بالدينار بصفة عامة انظر: النقشبندی ناصر السيد محمود: الدينار الاسلامي في المتحف العراقي. ج 1. الدينار الأموي والعباسي مطبعة الربطة. بغداد سنة 1372هـ/1953م.

يعادل 10/7 الدينار ومنه فإن وزن الدرهم الشرعي يساوي $4,25 \times 10/7$ = 2,975 غراماً⁽¹⁾.

وكما لا نعرف شيئاً عن الدينار الرستمي فلا نعرف شيئاً عن الدرهم الرستمي، وبالتالي ولا عن اجزائه، وإن كان من الأرجح أنه يعادل الدرهم الشرعي لضرورة نصاب الزكاة، ويبدو أن الدراهم تختلف في أوزانها عن بعضها البعض من دولة إلى أخرى، فإن درهم ارشكول يزن ثماني خرايب أي $0,186 \times 8 = 1,488$ غراماً أما الدرهم الفاطمي. فذكره رادريس أن وزنه 2,975 غراماً وهو بهذا يعادل الدرهم الشرعي، وربما كان ذلك، إلا أن المقدسي يذكر أن الدرهم الفاطمي زال — ناقص — عن البغدادي وربما كان هذا اقرب إلى الواقع من خلال القطع النقدية الفاطمية الفضية التي تم العثور عليها، والمضروبة في المهدية والمنصورة والتي تتراوح أوزانها بين 1.37 — 45 1. غراماً، ويبدو أنها اقرب إلى نصف درهم من أي جزء ومن هذا فإن وزن الدرهم يتأرجح بين 2.74 — 2.90 غراماً، فربما كان هذا الوزن هو الذي شاهده المقدسي مادام ينقص عن الدرهم الشرعي ب 0.075 غراماً وهو وزن الحبة تقريباً.

ويذكر المقدسي أن الدرهم الفاطمي «له نصف يسمونه القيراط»⁽²⁾، وله ربع وثمان، وهناك جزء آخر للدرهم ذكره المقدسي باسم «خروبة» فذكر أن للدرهم الفاطمي «نصف ثمن يسمونه الخروبة» في حين ذكرها الدباغ والقاضي عياض باسم «خروبة» وهي تساوي $2.976 \times 16/1 = 0.186$ غرام تقريباً، وكان الدائق معروفاً في بلاد المغرب الاسلامي⁽³⁾، وهو يساوي 6/1

(1) الدينار هو الخفّال. وكان وزن دينار الخليفة عبد الملك 4,25 غراماً ونسبة الدرهم إلى الدينار 10/7، انظر: الرئيس: الحراج والنظم المالية. ص 366. البلاذري: فوح البلدان ص 467 وكان نصاب الزكاة من الذهب 20 ديناراً، أو من الفضة مائتي درهماً، أي أن الدرهم يساوي 10/1 من الدينار. إلا أن القيمة تكبر، قد يرتفع سعر الذهب في حين ينخفض سعر الفضة وهذا يتوقف على العرض والطلب ويقع الاختلاف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر.

(2) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.

(3) القاضي عياض: تراجم. ص 128.

الدرهم أي وزنه $0.495 = 6/2,975$ غراماً، وبما أن الدنانق قيراطان، فالقيراط يساوي $0.495 / 2 = 0.2475$ غراماً. وهذه اوزان شرعية اما الأوزان التي كان معمولاً بها فهي تختلف قليلاً عنها.

وهناك مضاعفات الدرهم منها: النواة، وهي تساوي خمسة دراهم أي 2.975×5 غراماً = 14.875 غراماً، والأوقية وهي تزن أربعين درهماً أي $2.975 \times 40 = 119$ غراماً. ثم الرطل وهو تسمون مثقالاً أو $128 \frac{7}{4}$ درهماً، ثم القنطار، وكان معروفاً في بلاد المغرب، فقد صالح ابن أبي السرح اهل افريقية على أن يعطوه ثلاثمائة قنطار من الذهب⁽¹⁾، وذكر الواقدي انهم صالحوه على ألفي ألف وخمسمائة ألف وعشرين ألف دينار أي أن القنطار يساوي 8400 ديناراً.

والى جانب هذه النقود الذهبية والفضية كانت هناك نقود نحاسية هي الفلوس، وقد كانت معروفة في بلاد المغرب حتى نسب اليها مكان قريب من تنس يدعى قصر الفلوس⁽²⁾، ويوزن الفلوس نصف حبة، فإذا اعتبرنا وزن الحبة على ما ذكره الرئيس ضياء الدين، كان الفلوس يساوي $0.059 / 2 = 0.0295$ غراماً أما إذا اعتبرناه حسباً ذكره هـ. ادريس فإن الفلوس $2,070 = 0,035$ غراماً.

وتظهر أهمية هذه العملة النحاسية — في أنها تساعد على اجراء العمليات التجارية البسيطة خاصة أيام الرخاء الاقتصادي وتوفر السلع حيث تنخفض الأسعار فتزداد الحاجة الى النقود البسيطة، وتقل الحاجة الى النقود الثمينة، وقد أورد المراكشي نصاً يوضح أهميتها، فأشار الى قول يحيى بن العزيز في أحد مجالس المؤمن بن علي: أما انا فقد لحقني من هذا كلفة شديدة «وعبيدي في كل يوم يشكون إلى ما يلقون من ذلك ويذكرون أن أكثر جوائجهم تتعذر لقلة الصرف»⁽³⁾، ثم أضاف — المراكشي — أن الصروف تجري في أيدي الناس «فتتسع بياعاتهم».

(1) البلاغري: فوح البلدان. ص 227. ابن خلدون: المعبر. ج 4. 398.

(2) المقدسي: المصدر السابق. ص 229.

(3) المراكشي: المعجب. ص 207.

ويختلف القول حول كيفية التعامل بهذه القطع، فبينما يذكر المقدسي أن الدينار الفاطمي ربما صغيراً «يؤخذان بالعدد» يذكر الحشني صلة أمر بها عبيد الله المهدي لأبي جعفر أحمد بن زياد «فوزنت له» فقبضها وخرج ليدفعها مغرمًا «فوزنها في الديوان»⁽¹⁾، وذكر هـ.ر. ادريس أن التعامل عدًا كان يتم في المعاملات البسيطة.

وربما وجد الرستميون والعلويون ثم الفاطميون صعوبة في نشر نقودهم وحمل الناس على التعامل بها، خاصة وأن المجتمع في ذلك الوقت محافظ تقليدي ليست له ثقة، بل ينفر من التجديد في مجال النقد⁽²⁾، ومن المحتمل أنهم صلكوا مسلك المعز الفاطمي في مصر حين أراد حمل الناس على التعامل بالنقود الفاطمية، فقد أمر بالاكثار من ضرب نقوده واغراق الأسواق بها مع رفع قيمتها بالنسبة إلى النقود الأخرى التي حدد لها سعرًا رسميًا منخفضًا، كذلك أصدر أوامره إلى عمال الخراج والحسبة بالألّا يتسلموا الخراج إلا بالدنانير المعزية، وإذا فعل الفاطميون هذا في بلاد المغرب، فقد جنوا فائدتين: أنهم نشروا نقودهم، وأنهم اشتروا النقود السابقة من أيدي الناس بسعر أقل من قيمتها لأن هؤلاء الناس وجدوا أنفسهم قد خسروا كثيرًا من انخفاض قيمة نقودهم، فأخذوا يبيعون كل ما عندهم⁽³⁾.

نظام الأوزان:

تعتبر وحدات الأوزان ضرورية لتسهيل التعامل بين الناس في الحالات التي لا يصلح فيها الكيل أو العد، فاتخذ الناس وحدات خاصة للأوزان منها.

1 - الرطل: يختلف وزنه من منطقة إلى أخرى، وإن اتفقت على التسمية، فنجد في ثنايا كتب المؤرخين والرحالة عبارة رطل القيروان، ورطل تونس ورطل تنس ورطل تاهرت وغيرها، بل إن الأرطال تختلف بحسب المادة التي توزن بها، فيقال رطل فلقي، ورطل لحم وغيرها.

(1) الحشني: قضاة قرطبة وعلماء إفريقية. ص 233. القاضي عياض. تراجم. ص 325.

(2) لومبار موريس: الإسلام في مجده الأول. تعريب وتعليق إسماعيل العربي. نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979. ص 169.

(3) فهمي: النقود العربية. ص 62.

ويذكر المقدسي ان الارطال كانت بغدادية في الاقليم كله — المغرب — الا الذي يوزن به الفلفل⁽¹⁾، وهو يقصد فيما بعد العهد الفاطمي، وهذا يعني أن رطل تاهرت كان رطلاً بغدادياً، ويذكر الثميني — وهو اباضي — ان وزن الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم الذي وزن الاوقية منه أربعون درهماً فيجيء في الرطل البغدادي ثلاثة أواق، وخمس أوقية⁽²⁾، وبما أن وزن الدرهم = 2,975 غراماً فإن الرطل البغدادي = $2,975 \times 128 = 380,8$ غم.

وعلى كل فإن التعامل به لم يستمر، فذكر المقدسي ان الرطل الذي يوزن به الفلفل يشف على البغدادي بعشرة دراهم والآن هو المستعمل في أعمال الفاطمي بالمغرب كله⁽³⁾، وهذا يعني أن الفاطميين حملوا الناس على التعامل بالرطل الفلفلي وبالتالي كان هذا هو الرطل المستعمل في بلاد المغرب الأوسط.

وقد حلول ابن حوقل ان يحدد وزن هذا الرطل فذكر أنه خمس عشرة أوقية بالبغدادي⁽⁴⁾، فإذا كان الرطل البغدادي = 12 أوقية حسبما ذكره الرئيس ضياء الدين فإن الرطل الفلفلي = $\frac{15 \times 382,5}{12} = 478,125$ غراماً وهذا يختلف وما ذكره المقدسي في اشارته سابقاً، أي يساوي الرطل البغدادي + عشرة دراهم. = 380,8 غراماً.

أو $382,5 + (2,975 \times 10) = 410,55$ غراماً أو 412,25 غراماً، وهو يختلف عما ذكره هانز W.hinz فيذكر ان الرطل في افريقية أيام الفاطميين يساوي 406,25 غراماً⁽⁵⁾.

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.

(2) الثميني: كتاب النبل. ج 3. ص 20. وعن اللوازين انظر: نجاة ولدت السومسي باشا: التجارة. ص 88 — 89.

(3) المقدسي: المكان السابق.

(4) ابن حوقل: صورة. ص 263.

(5) أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشبكة. ص 83. الحاشية.

كذلك كانوا يستعملون رطلاً خاصاً في وزن اللحم عرف برطل اللحم، فذكر البكري بخصوص اهل تاهرت ان «رطل اللحم عندهم خمسة أرطال»⁽¹⁾، وهو يقصد بها ارطالا قرطبية. وبما أن رطل اللحم في الأندلس تسعة أرطال ونصف بالفلفلي⁽²⁾، فإن رطل اللحم التاهرتي = $478 \times 9,5 \times 5 = 23$ كيلوغرام تقريباً، وهو أمر مبالغ فيه وربما هذه المبالغة هي التي لفتت نظر البكري فذكره في كتابه.

وفي تنس يذكر البكري «ان رطل اللحم بها سبع وستون أوقية»⁽³⁾، وإذا كانت الأوقية 40 غراماً تقريباً كان رطل اللحم هنا $2,680 = 40 \times 67$ كيلوغراماً تقريباً وإذا اعتبرنا الأوقية 31,875 غم كان رطل اللحم هنا $31,875 \times 67 = 2,135$ كيلوغرام تقريباً، واما فيما يتعلق برطل تنس لغير اللحم فذكر البكري ان «رطل سائر الأشياء اثنتان وعشرون أوقية»⁽⁴⁾، وكان رطل اهل باغاية يقدر بعشرين رطلاً فلفلية. أي $478 \times 20 = 9,560$ كيلوغراماً.

ولم يذكر البكري ارطال مدن المغرب الأوسط الأخرى المستعملة في مختلف المواد ويبدو انها كانت السائدة في ذلك العهد وهي البغدادي ثم الفلفلي، ولم يجد حاجة لذكره لأنه ليس في الأمر ما يلفت الانتظار، وعلى كل فقد كان للرطل أجزاء استعملها المغاربة في أوزانهم فكان «نصف رطل» يزن في العهد

الرسمي $\frac{380,8}{2} = 190,4$ غراماً تقريباً، وفي العهد الفاطمي 205 — 206 غراماً تقريباً. كما كان هناك «ربع رطل»⁽⁵⁾، ويشير الى أنها — الارطال —

-
- (1) البكري: المغرب. ص 69. وعن الرطل المصنوع من الزجاج انظر: G.Marçais et Lévi Provençal: Notes sur un poids de verre du VIII^e S A.I.E.O.1937.PP.7-18.
(2) ابن حوقل: صورة. ص 263. اعتبرها جولفن Golvin خمسة ارطال عادية أي ببغدادية واعتبر البغدادي 403 غرام ومنه فإن رطل اللحم في تاهرت = $403 \times 5 = 2015$ غم.
انظر: Golvin: Le Maghreb central...P.84. وإذا اعتبرنا الرطل الفلفلي 412 غ تقريباً كان رطل اللحم في تاهرت = $412 \times 9,5 \times 5 = 19,470$ كيلوغرام تقريباً.
(3) البكري: المصدر السابق. ص 62. الحموي: معجم ج 2 ص 415 مادة تنس.
(4) البكري: نفس المكان.
(5) الجوزدي: سورة الأستاذ جودر. ص 108. القاضي عياض: تراجم. ص 98.

كانت تصنع في العهد الفاطمي وربما قبله وبعده، من الرصاص، وكان يطبع على الرطل اسم أمير المؤمنين وهذا لوضع حد لعمليات التلاعب بالأوزان والغش.

الأوقية: استعمل المغاربة الأوقية في أوزانهم⁽¹⁾ ويبدو أنها كانت تختلف من مكان الى آخر، والأوقية الشرعية = 119 غراماً، وهي حسب ابن حوقل $\frac{478}{15} = 31,86$ غراماً تقريباً، وحسب المقدسي فإن الأوقية $\frac{380,8}{12} = 31,725$ غراماً وهي — الأوقية — 37.776 غراماً⁽²⁾، وذكر الثميني أوقية تعادل الأوقية الشرعية. **المثقال:** كما استعملوا «وزن مثقال»⁽³⁾، ويذكر الرئيس ضياء الدين أن «الدينار هو المثقال» أما هـ.ر. ادريس فهو يعتبر الدينار مثقالاً تقريباً وقد جمل الثميني المثقال «وزن ثلاثة قراريط من فضة، والقرواط ثلاثون حبة من شعير أوسط» أي $0,059 \times 30 \times 3 = 5,30$ غراماً وهو في هذا يختلف عن الدينار.

الدرهم: وتعاملوا في أوزانهم بالدرهم، فذكر البكري درهم تنس ودرهم ارشقول، وربما خصصهما بالذكر لخالفتهما دراهم باقي أنحاء البلاد، فدرهم ارشقول يساوي ثمانى خروبات. أي $0,236 \times 8 = 1,888$ غراماً وذكر جولفن Golvin أن درهم ارشقول 8 خروبات وأن وزن الدرهم 2,97 غراماً، ولما كان رطل أرشقول يعادل رطل تنس فربما تساوي درهماً هما، وبالتالي كان درهم تنس = 1,888 غراماً، أما باقي أنحاء البلاد فإن هـ.ر. ادريس يعتبره 3,148 غراماً، وهو يختلف عن الدرهم الشرعي 2,975 غراماً.

وما داموا تعاملوا بالدرهم فقد تعاملوا بأجزائه، فذكر البكري «ربع درهم» وإن اهل تنس يتعاملون بوحدة تعرف «صقل أو صقلية» وإذا صح أن درهم تنس يساوي درهم أرشقول أي 1,888 غراماً فإن الصقلية تساوي $1,888 \div 12 = 0,157$ غم وتعامل اهل تنس بالحبة، فذكر البكري

(1) الجوزري: نفس المكان.

(2) H.R. Idries. La Berbérie orientale...T.2.P.649.

Golvin: Le Maghreb Central..P.84.

(3) الجوزري: المكان السابق.

بخصوصهم أن «الجاري عندهم... وحيثان مضروبة كلها»⁽¹⁾، فيكون وزن هذه الوحدة التي تعادل حبتين $= 2 \times 0,059 = 0,118$ غرامًا، لكنهم يتعاملون بها عددًا.

الحقيرة: ذكرها البكري حين تعرض لمدينة ارشقول واعتبرها تون أربع حبات أي أن وزنها $= 0,059 \times 4 = 0,236$ غرامًا.

القيراط: ذكر البكري بخصوص تنس أن «الجاري عندهم قيراط وربيع درهم... مضروبة كلها»⁽²⁾، وأشار أبو الحسن علي بن يوسف أن وزنه «ثلاث حبات من وسط حب الشعير بالدينار الذي هو دينار الزكاة» أي $0,059 \times 3 = 0,177$ غرامًا، أما الثميني فيرى أن «القيراط ثلاثون حبة من شعير أوسط» أي $0,059 \times 30 = 1,77$ غرامًا.

وبخصوص قيراط تنس ذكر البكري أنه «ثلث درهم عدل بوزن قرطبة»⁽³⁾ وهو لم يتطرق إلى قراريط باقي نواحي البلاد.

المسن: لم يرد ذكر نص مباشرة في كتب المؤرخين أو الرحالة التي بين أيدينا، يكشف عن استعمال المغاربة لهذه الوحدة إلا أن الاصطخري ذكر أن «من» بغداد مستعمل بجميع فارس «وعامة ما دخلته من أمصار المسلمين»، ويؤكد ابن حوقل هذا فيذكر أن المسن الأصغر بفارس كمن العراق مستعمل بفارس «وعامة البلدان وأمصار المسلمين» ومثلها ذكر المقدسي⁽⁴⁾، ويحدد الاصطخري وابن حوقل وزن المسن بأنه يساوي مائتين وستين درهما أي $= 260 \times 2,975 = 773,5$ غرامًا في حين يذكر المقدسي أن رطل العراق يساوي نصف المسن أي أن المسن $= 2 \times 382,5 = 765$ غرامًا.

(1) البكري: المغرب. ص 62.

(2) نفس المكان، وعن النقود: باشا (ولدت السومسي) نجاة التجارة. ص 97.

(3) نفس المصدر: ص 62.

(4) الاصطخري: المسالك. ص 156، ابن حوقل: صورة. ص 263، المقدسي: أحسن التقاسيم. ص 99.

القنطار: ظهر القنطار في تاهرت كغيرها من المدن، وكان منه «قنطار الزيت» و«قنطار الفلفل» ويبدو أنهما يختلفان عن القنطار بصفة عامة، الذي يختلف المؤرخون في تقديره، فإن أهل إفريقية صالحوا ابن أبي سرح على ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار بيزنطي وهي ثلاثمائة قنطار ومنه فالقنطار = $\frac{3}{1}$ 8333 دينار بيزنطي، وهو يساوي الدينار الشرعي 4,25 غراماً⁽¹⁾، ومنه فالقنطار = 35,417 كيلو غراماً وحسباً ذكره الواقدي بخصوص صلح أهل إفريقية فإن القنطار 35,7 كيلو غراماً أو بناء على ما ذكره الدباغ فالقنطار = 21,25 كيلو غراماً. إلا أن ابن خلدون يعطي وزناً مخالفاً للقنطار حين يتعرض إلى تركة الخليفة عبد الرحمن الناصر الأموي وبناء على ما ذكره فإن القنطار = 42,5 كيلو غراماً.

أما قنطار الزيت في تاهرت فيذكر البكري أنه قنطاران غير ثلث، وهو يعني بوزن قرطبة، والقنطار القرطبي يساوي مائة رطل وثمانية وعشرين رطلاً، فإذا اعتبرنا الرطل 382,5 فإن القنطار القرطبي = 49 كيلو غراماً ومنه فإن قنطار الزيت في تاهرت حوالي 82 كيلو غراماً⁽²⁾.

ويضيف البكري أن قنطار الفلفل وغيره من المواد المستوردة في تاهرت فإنه قنطار عدل⁽³⁾، وهو أيضاً بوزن قرطبة؛ وإذا اعتبرنا قنطار عدل هو قنطار قرطبي، فهذا يعني أن قنطار الفلفل في تاهرت = 49 كيلو غراماً⁽⁴⁾.

وكانت الأوزان مصنوعة من الرصاص، وكل منها مطبوعة باسم الحاكم، وكانت تجدد من حين إلى آخر فيعاد طبعها، وكان يعاقب كل من يحاول التلاعب والغش في الأوزان، ويبدو أن الفاطميين كانوا يتخذون بعض أوزانهم من الزجاج. وإنهم كانوا يطبعون هذه الأوزان التي تدعى صنجة مفردة صنجة⁽⁵⁾.

(1) ضياء الدين الريس: الخراج. ص 364. أن القنطار العادي = مائة رطل انظر:

Golvin: Le Maghreb Central...P.84.

(2) يعتبره جولفين 47 كيلو غراماً. انظر Golvin. Le Maghreb...P.84.

(3) البكري: المغرب. ص 69.

(4) اعتبره جولفين 150، 20 كيلو غراماً. انظر: Golvin.Loc. cit.

— شأن الأوزان الرصاصية فذكر المقدسي أن «صنجهم من زجاج مطبوع»⁽¹⁾.

وقد ساعدت هذه الأوزان على تسهيل عملية التبادل التجاري وإن كان جولفن Golvin يرى أنها لا تؤدي مثل هذا التسهيل في مجال التجارة الخارجية بسبب اختلافها، لكن التجار الذين يمارسون تجارة خارجية هم في الغالب تجار الجملة، فحاجتهم إلى الأوزان الصغيرة تكاد تكون معدومة. كذلك فإنهم لن يعدموا الوسيلة التي يتعاملون بها وإيجاد الحلول لهذا الاختلاف، ثم من جهة أخرى فإنه اختلاف مقصور على مدينة تنس.

نظام المكايل:

كان لسكان بلاد المغرب الأوسط مكايل يستعملونها في حياتهم اليومية وفي معاملاتهم التجارية، وقد ذكر المؤرخون والرحالة بعضها، ويبدو أنها كانت تختلف من مكان إلى آخر وكان منها:

1 — المد: ذكر البكري بخصوص مكايل أهل تاهرت أن مدهم الذي يكتالون به خمسة أقدرة ونصف قرطبية⁽²⁾، ويبدو أن المد يختلف في تاهرت عنه في بعض النواحي، ولذا نجد: مد تاهرت، مد القيروان، مد سجلماسة، مد مليلة ومد وجدة وغيرها.

وذكر البكري أن القفيز القروي مائتا مد وأربعة أمداد في المد النبوي وذلك بكيل قرطبية خمسة أقدرة غير ستة أمداد ومنه فإن القفيز القرطبي $42 = \frac{6+204}{5}$ مداً نبوياً وعليه فإن مد تاهرت $= 5,5 \times 42 = 232$ مداً

نبوياً وبما أن المد النبوي $= \frac{3}{1}$ 1 رطلاً فإن مد تاهرت $= 1 \frac{3}{1} \times 42 = 126$ رطلاً

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(2) البكري المكان السابق. وعن الأوزان والمكايل انظر:

H.R.Idris: La Berbérie.. T.2.P647

Ibid: Mesures de capacités de l'époque Ziride. C.T.1945.PP.119-126.

R.Brunchvig: Mesures Tunisiennes. A.I.E.O.1937 P.86.

Ibid: Mesures de capacités. R.A.1935 P.87.

نخبة ولدت السوسي باشا. التجارة. ص 89.

(3) ذكر جولفن Glovin أن مد تاهرت $= 185,625$ ليرا بناء على أن قفيز قرطبية 57 و 33 ليرا. انظر: Golvin: Maghreb Central...P.84.

= 309 3/1 رطلاً أو بما أن مد النبي = 1,733 غراماً فإن مد ناهرت = 1,733×242 = 419,386 كيلوغراماً⁽¹⁾.

2 — المدي: يذكر الحموي أن الستة اقفة قرطبية تساوي نصف مدي أي أن المدي يساوي $2 \times 42 \times 6 = 504$ مداً نبوياً، وهو بهذا يختلف عن المدي الذي ذكره عماد ضياء الدين الريس وأشار إلى أنه يعادل 45 رطلاً. إذ بما أن المد النبوي = $1 \frac{3}{1}$ رطل فإن المدي = $504 \times \frac{3}{1} = 1512$ رطلاً.

القفيز: لم يشر المؤرخون إلى قفيز خاص ببلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن قفيزها هو القفيز المعروف في سائر بلاد المغرب، وربما حملت عبارة البكري: «والقفيز بالقيروان وأعمالها...» هذا المعنى، وتقيد هذه العبارة أيضاً في التأكيد على أن القفيز كان مستعملاً، ويبدو أنه كان يستعمل لكيل السوائل كالزيت وكذلك الحبوب، ويظهر هذا في قول القاضي ابن غانم لخادمه: «ادفع لأي الوزن خمسة اقفة قمحاً وخمسين قفيزاً زيتاً»⁽²⁾.

ويفيد المقدسي أن قفيز القيروان اثنان وثلاثون ثمناً، والثلث ستة أمداد بمد النبي⁽³⁾، أي أنه يساوي $6 \times 32 = 192$ مداً نبوياً. لكن القلقشندي يذكر أن القفيز ست عشرة وية، كل وية اثنا عشر مداً قروياً أي أنه يساوي $12 \times 16 = 192$ مداً قروبياً. ثم يثبت إلى تقارب المدين النبوي والقروي وهذا ما سبقه إليه البكري، فقد أشار هذا إلى أن القفيز بالقيروان وأعمالها ثمان ويات والوية أربعة أثمان والثمثة ستة أمداد بمد أوفى من مد النبي⁽⁴⁾ أي أنه يساوي $6 \times 4 \times 8 = 192$ مداً أوفى، وقد نبه أن مقدار تلك الزيادة في القفيز كله اثنا عشر مداً، ومنه فإن قفيز القيروان = $192 + 12 = 204$ مداً نبوياً، ويظهر أنه يختلف عن قفيز الزيت، وحسب البكري فإن «قفيز الزيت عندهم — القيروان — ثلاثة أرطال فلفلية» أي حوالي

(1) ذكر جولفن Golvin أن مد ناهرت = 185,625 لترًا بناءً على أن قفيز قرطبة 57 و 33 لترًا.

(2) الدباغ: معالم الإيمان. ج 2. ص 166. انظر: Golvin: Le Maghreb Central...P.84.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.

(4) البكري: المغرب. ص 26 — 27.

1,23 كيلوغرام، من الطبيعي أن يختلف وزن وحدة الكيل من مادة الى أخرى بسبب اختلاف الأوزان النوعية للمواد.

وعلى كل، فقد كان للقفيز أجزاء تعامل الناس بها وكان منها:
أ - نصف القفيز: ذكره القاضي عياض في اشارته الى أن البهلول بن راشد «أمر أن يشتري له ربع نصف القفيز»⁽¹⁾ طلعاً.

ب - ربع القفيز: وقد أشار الحبيب الجناحاني الى استعماله⁽²⁾، بل يمكن أن يستدل على وجوده من عبارة للقاضي عياض «ربع النصف» إذ انها توحى بوجود «نصف النصف» والتي كانوا يقصدون بها⁽³⁾ ربع القفيز، ويبدو انهم كانوا يتجنبون استعمالها لعدم الخلط بينها وبين وحدة أخرى (تدعى الربع). وعلى كل فإن ربع القفيز يساوي $1,733 \times 51 = 88$ كيلوغراماً.

ج - ربع النصف: ويظهر استعمالها في العبارة السابقة وكانوا يطلقونها للدلالة على $8/1$ (ثمان) القفيز، لكنهم كانوا يتحاشون استعمالها لوجود وحدة أخرى تدعى (الثلث) وربع النصف يساوي $25,5$ مداً نبوياً أو $1,733 \times 25,5 = 44,1811$ كيلوغرام.

4 - الربع: ذكر المقدسي أن «الربع ثمانية عشر رطلاً»⁽⁴⁾، وإذا اعتبرناها أطلاً بغدادية كان الربع $18 \times 380,8 = 6,854$ كيلوغرام، ومن هذا يتضح اختلافه عن ربع القفيز.

5 - الثمن: دل الدرجيني على استعماله، فذكره في مجرى حديثه عن أبي الخطاب وسيم قائلاً: ان ابنه اعطى «كل رجل من أهل الرفقة ثمين قمحاً»⁽⁴⁾ كما ذكره المقدسي فأشار الى أن «الثلث ستة أمداد بمد النبي» (وان قفيز القيروان اثنان وثلاثون ثمناء كما سلف - أي أن «المن

(1) القاضي عياض: تراجم، ص 30.

(2) الحبيب الجناحاني: المغرب، ص 69.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم، ص 240.

(4) الدرجيني: طبقات ج 1، ص 116.

$= 1,1733 \times 6 = 10,398$ كيلوغراماً كما ذكره البكري على صورة «الشمعة» ومساوياً «سنة امداد بمد أوفى من مد النبي» وربما كان يقصد بمد القيروان أي أنه $= 11$ كيلوغراماً تقريباً حسب البكري. ومن هذا يتضح اختلاف الثمن أو الشمعة عن ربع القفيز.

6 — الصاع: ذكر الدرجيني الصاع كأداة للكيل، جاء ذلك في مجرى حديثه عن مهدي النفوسي — من الطبقة الخامسة — فقال: ان هذا كال «بصاعهم لم يطفف ولم يبخس»⁽²⁾. كما ذكره الثميني مشيراً الى أن «الصاع أربعة أمداد» أو «خمسة أوطال وثلاث رطل» عراقي. ويرجع أن يكون صاع بلاد المغرب الأوسط مساوياً صاع الرسول وذلك لضرورة الزكاة، لهذا كان ما ذكره الثميني مطابقاً لما جاء عند الماوردي وإبي عبيدة صاحب كتاب «الأموال».

7 — القلبة: وهي ثمن الصاع، وعبرة عن أربعة أرباع وكل ربع يساوي نحو أربعة كيلوغراماً بحسب الوزن الحديث.⁽³⁾

8 — الوية: ذكرها الدباغ في عبارته «أخرج له ويتين قمحاً» وهو بهذه العبارة قد دل على أنها وحدة لكيل الحبوب كما ذكرها البكري، مشيراً الى أنها «أربعة أثمان»⁽⁴⁾، أي أن الوية $= 4 \times 6 = 24$ مداً قروياً، أو $24/192 \times 204 = 25,5$ مداً نبوياً، ويبدو أن الوية كانت مستعملة في جميع أنحاء المغرب باستثناء باغاية التي خص البكري وبيتها بالذكر، فأشار الى أن «كيل الطعام بباغاية بالوية وهي أربعة وستون مداً بمد النبي» وتساوي بكيل أهل قرطبة قفيزاً ونصفاً.

(1) البكري: المغرب، ص 27.

(2) الدرجيني: المصدر السابق، ج 2، ص 314. الثميني: كتاب النيل ج 3، ص 19 — 20.

(3) لقبال موسى: الحبسة المذهبية، ص 77. وعن المكائيل والموازن في المغرب الاسلامي نفس المرجع ص 73 — 78.

(4) ذكرت نجاة ولدت السومسي باشا: ان الوية 12 مداً بمد النبي. انظر التجارة في المغرب الاسلامي ص 89. ويبدو انها تأثرت بما ذكره ابن فضل الله العمري: «كل وية اثنا عشر مداً قروياً يقارب المد النبوي، انظر ابن فضل الله العمري: وصف إفريقية والأندلس، ص 4.

ويظهر أن المقدسي يذكر الوية تحت اسم «الدوار» في بلاد المغرب. وذلك في عبارته أن «مكايل الفاطمي الدوار وهي التي تشف على وية مصر بشيء سير» ثم يحاول أن يصفها فيذكر أنه «قد الجم رأسها بعارضة من حديد واقم عمود من قاعها الى العارضة فوقه حديد يدور على رأس الوية، فإذا اترعها ادار الحديد فمسحت فم الوية وصح الكيل»⁽¹⁾.

10 - الوسق: (2) أشار المؤرخون الى مكيال آخر يدعى «الوسق» فورد عند الدرجيني «ان عندنا ارضا كريمة قدر الكساء يحمل البعير وسقه حباً كما ذكره الثميني مشبوا الى أنه «ستون صاعاً» وأضاف قائلاً «في الوسق أربعمائة رطل» ويعتبر أبو الحسن علي بن يوسف — صاحب كتاب الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة — ان الوسق هو حمل حمل، أما ضياء الدين الرئيس فذكر ان الوسق ستون صاعاً و = ويساوي ثلاثمائة وعشرين رطلاً ويساوي خمسة أقدرة ويساوي مائة وثلاثين كيلو غراماً.

11 - الصفحة: مكيال آخر ذكره البكري وغيره يدعى «الصفحة» وقد خص البكري صفحة تنس نكور و«صفحة نكور، فذكر بخصوص أهل تنس أن «كيلهم يسمى الصفحة» وأضاف بخصوص أهل نكور أن «كيل نكور يسمى الصفحة»⁽¹⁾، ويبدو أن هذا التخصيص لاختلافهما عن غيرهما، فإن صفحة تنس تساوي 144 مداً نبوياً. بينما كانت صفحة نكور 25 مداً نبوياً، وكان للصفحة أجزاء ذكر البكري أحدها وهو «السدس الذي يساوي نصف صفحة أي 12,5 مداً نبوياً.

12 - القادوس: وهو من المكايل التي كانت مستعملة فذكر البكري وجود هذه الوحدة في تنس، وأشار الى أن القادوس ثلاثة أمداد بمد النبي ﷺ.

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.

(2) الدرجيني طيفات. ج 2. ص 313 الثميني: كتاب النيل. ج 3. ص 19، أبو الحسن علي بن يوسف. الدوحة. ص 86. ضياء الدين الرئيس. الخراج. ص 344. 346. 347.

وانظر: H.R.Idris: La Berbérie..T.2.P.650

(3) البكري: المغرب. ص 62. 91. لقبال موسى: الحسبة. ص 75. ويبدو أن الصفحة غر ثابتة فكانت في العهد الحفصي = 12 مداً حفصياً 58 مداً حفصياً = 12 مداً نبوياً.

13 - الكر: واستعمل المغاربة كذلك مكيالاً يدعى «الكر» فذكره أبو المهلب هيثم بن سليمان القيس صاحب كتاب «أدب القاضي والقضاء» فجاء في إحدى الفتاوى: «لو أن رجلاً شهد على نفسه لرجل بكر حنطة...» (1) ويلاحظ من العبارة انه مكيال لكيل الحبوب، ويقدم الرئيس ضياء الدين توضيحاً فيذكر أن الكر ستون قفيزاً أو اثنا عشر وسقاً أو سبعمائة وعشرون صاعاً وثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعون رطلاً.

14 - القسط: كان القسط معروفاً في بلاد المغرب، ذكره القاضي عياض في عبارة «...وبيده قسط زيت» وفي عبارة أخرى. «مددت يدي للقسط فانقلب وذهب ما فيه من ماء». ويفهم من هاتين العبارتين أن القسط مكيال للسوائل وأضاف الرئيس ضياء الدين من جهته ان القسط نصف صاع (2).

15 - المطر أو المطيرة: كشف البكري عن استعماله في بلاد المغرب ويعطى له تعريفاً، فيذكر أنه «كيل يسع خمسة أقدرة من الزيت» (3)، وقد سبقت الإشارة الى أن قفيز الزيت ثلاثة أرتال فلفلية، وعليه فإن المطر يساوي 16 رطلاً فلفلياً.

16 - القلة: يبدو أن القلة من مضاعفات المطر، فإن هـ.ر.ادريس يذكر ان القلة ثلاثة امطار (4)، أي أنها $5 \times 3 = 15$ قفيزاً زيتاً أو $3 \times 15 = 45$ رطلاً فلفلياً.

17 - الحفنة والقبضة - ذكرهما هـ.ر.ادريس دون أن يذكر شيئاً بخصوصهما (5)، ويبدو أن الحفنة هي ملء كفي رجل معتدل وضعتا جنباً إلى جنب، أما القبضة فهي ملء كف واحدة مضومة.

(1) أبو المهلب هيثم بن سليمان القيس: أدب القاضي والقضاء. ص 122. الرئيس: الخراج. ص 245.
(2) القاضي عياض: تراجم. ص 16. 159. الرئيس: الخراج. ص 330.
(3) البكري: المغرب. ص 27.

(4) H.R.Idris: La Berbérie...T.2. P.651

(5) Loc. Cit.

وقد ذكر البكري مكايل محلية ولا ندري فيما إذا كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط ؟ وكان منها «الفنقة» أو الفنيقة «القرطبية». وهي حسب المقدسي تعادل نصف ققير، وحسب البكري تعادل عشرين مدا نبويًا⁽¹⁾، ومن المرجح أنها كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط بحكم وفرة الاندلسيين فيه. ومنها «الزلاقة» وهو مكيال سجلماسي يعادل ثمانية امداد نبوية وهناك مكيال سجلماسي آخر، هو «القنقل» الذي يعادل ثماني زلاقات أي $8 \times 8 = 64$ مدا نبويًا وفي أرشقول مكيال آخر يسمونه «عمورة» وهو يعادل ستين مدا نبويًا⁽²⁾. ولا ندري أن كان سكان المغرب الأوسط عرفوا «المكوك» و«الأردب» و«الجريب» أم لا ؟، إذ إن أعمال المؤرخين موضوع المكايل لا ينفي وجودها، وإن كان يجعل الصورة غير تامة الوضوح.

نظام الحسبة أو ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
وهي وظيفة دينية لأن قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لقوله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»⁽³⁾، وقوله: «يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك هم الصالحون»⁽⁴⁾، ولقول الرسول ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

وقد أشرنا سابقاً إلى قيام صاحب الشرطة بهذه الوظيفة في عهد الامام اقلح، وقيام القاضي بما يدخل في اطارها في عهد الامام ابي اليقطان، كما أشرنا إلى تعيين هذا الامام جماعة من نفوسة يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهذه الوظيفة تابعة للقضاء، فإن ابن خلدون يذكر أنها «خادمة لتنصب القضاء» ويضيف أنها «كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل

-
- (1) البكري: المصدر السابق. ص 112. المقدسي: الحسن التقاسيم. ص 240.
(2) البكري: نفس المصدر. ص 78. 151. وكلمة «الزلاقة» كلمة شعبية في جهات في المغرب الأوسط تعني رأس الماشية.
(3) سورة اهل عمران. الآية 104.
(4) نفس السورة. الآية 115.

العبيدين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس داخلته في عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره. (1)

وكان يشترط فيمن يوليه القاضي أمر هذه الوظيفة أن يكون فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة عفيفاً عن أموال الناس متصفاً بالأخلاق الفاضلة، وورعاً نقياً، وقبل كل شيء أن يكون مسلماً حراً بالماً عاقلاً قادراً، وكان الوالي والقاضي وصاحب الشرطة يشدون أزره في أداء مهمته.

وهذه الوظيفة واسعة شاملة لكافة نواحي الحياة لأنها تدور حول كل ما يقع فيه منكر أو كل ما يمكن أن يكون فيه أمر بمعروف، فهي تشمل التجار واسواقهم وأهل الحرف، والمحافظة على الآداب العامة في الطرقات والساحات وتتم بوضع الحق في نصابه، وقد تناولت كتب الحسبة (2) هذه الوظيفة بالتفصيل نظراً لأهميتها في بناء مجتمع إسلامي سليم.

(1) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الحادي والثلاثون. في المخطط الدينية الخلافة: الحسبة والسكة. ص 225.

(2) لمزيد من التفاصيل حول وظيفة الحسبة انظر: أبو العباس أحمد بن سعيد: التيسير في أحكام التسمير. نشر لقبال موسى: انظر ابن عبيدون: رسالة في القضاء والحسبة. المجلة الاسيوية. جوان 1934 نشر وترجمة ليفي بروفيسال الشيزوري عبد الرحمن بن نصر: نهاية الرتبة في طلب اللحسبة تحقيق ونشر: الباز العربي. القاهرة 1946م نقولاً زيادة الحسبة والمختص في الاسلام بيروت 1963ك. بيدرو شمالي: الحسبة بإفريقية والأندلس الدفاتر التونسية C.T عدد 69 — 70. 1970م ص 87. 105.



الفصل الرابع التجارة الخارجية

تعدى نشاط تجار المغرب الأوسط الاطار المحلي الى العالم الخارجي، فسارت قوافلهم في جميع الاتجاهات، تحمل سلعًا مختلفة في ذهابها وايابها، وقد كانت هذه الحركة نشطة مزدهرة، ويعود هذا الى عدة عوامل أسهمت مجتمعة في نشاط الحركة التجارية الخارجية.

العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية:

1 — **النظرة الاسلامية:** إذ أن الاسلام يشجع التجارة ويحث عليها، شريطة عدم ادخال الحرام فيها، فقال الرسول ﷺ «الجالب مرزوق والمحترق ملعون» وقال «ما من جالب يجلب طعامًا الى بلد من بلدان المسلمين فيبيعه بسعر يومه الا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد.. وأضاف «ان الجالب الى سوقنا كالجهاد في سبيل الله» ويقول «سافروا تغنموا»⁽¹⁾.

2 — **مساهمة الدولة:** فقد مارس الرستميون والأمراء العلويون والفاطميون التجارة، فكأنهم يوحون للناس بأن يقتدوا بهم فإن الامام أفلح بن الامام عبد الوهاب أعد قافلة للتوجه الى بلاد السودان، كما أن مدن العلويين كانت تفتن غالبًا باسم «سوق...» وان المنصور الفاطمي يقول. «ملت الى التجارة في الحلال الطيب» وكانت أم الأمراء — زوجة المعز الفاطمي — قد وجهت صبية لتباع في مصر.⁽²⁾

وهذا القاضي النعمان يوصي برعاية التجار «أنظر الى التجار وأهل الصناعات، فاستوص بهم خيرًا فإنهم مادة للناس...» كما سلف — وساهم الرستميين وغيرهم في تشجيع التجارة من خلال نشر العدل واقامة المحسنين، وربما حاول أبو اليقظان أن يطبق بعض النظم المتقدمة والمتطورة التي شاهدها في عاصمة العباسيين، وان سيطرة الروح الدينية، وانتساب العلويين للرسول يوحى بأن هؤلاء جميعًا لم يسنوا قوانين تعرقل التجارة، الم يمنع الامام عبد الوهاب ابنه أفلح من السفر الى بلاد السودان لخطأ في مسألة فقهية.

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم. ج 1. ص 342. الشوربجي: التسمير ص 62.

(2) المقرئ: المخطط المقرئ ج 2. ص 159.

ونفس هذه السياسة قام بها الفاطميون فعينوا المحتسبين⁽¹⁾ وعملوا على نشر الأمن ونظموا التجارة وجعلوا لها قوانين محددة، فذكر ابن حوقل أن لسلطان المغرب أمعاء يمرس الحرز على ما يخرج منه من المرجان. وكان لسلطان تنس مراصد على المتاجر الداخلة إليها والخارجة والصادرة والواردة⁽²⁾.

3 — الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب الأوسط:

إذ تشكل هذه البلاد حلقة وصل بين اجزاء المغرب الاسلامي وبما وراءها من البلاد فهي تربط ولاية افريقية وما وراءها بالمغرب الأقصى وما وراءه، وتربط بلاد السودان بالأطراف الأخرى، مما جعل هذه البلاد جسراً ومعبراً، وزاد في أهميتها. وقد سمح لها هذا الموقع أن تدخل ضمن دائرة التجارة الدولية حيث كان التجار يتجهون من عاصمة الخلافة الى أوروبا شرقاً وإلى شمال افريقية فالأندلس فأوروبا في دائرة مغلقة⁽³⁾.

4 — سهولة المواصلات: فإن الطرق التجارية التي تربط البلاد بما

يجاورها كانت تخترق منطقة السهول المرتفعة أو السهول الساحلية، من الشرق الى الغرب، ولا يوجد خلالها أي عائق طبيعي، فإن نهر الشلف وهو أكبر أنهار المغرب الأوسط ليس أكثر من مجرد سيل في فصل الصيف، كما أنه لا توجد جبال شاهقة تقف سداً يستحيل أو يصعب اختراقه أمام الطريق باتجاه شرق غرب، فإن جبال كنامة والونشريس قد سهل تجنبها بحيث أصبحت على الهامش، ونفس الأمر يقال فيما يتعلق بطرق شمال جنوب.

5 — انتشار الأمن والهدوء: وهما أمران ضروريان للانتعاش الاقتصادي

بوجه عام، وقد توقفت الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الاسلامي في حوالي

(1) كان محمد بن أبي سعيد الميلي صاحب السوق في القيروان ت 299هـ/912م، ولا ندري من كانوا أصحاب اسواق المغرب الأوسط.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 78. الحبيب الجناحاني: السياسة المالية للدولة الفاطمية. مجلة الاصاله. نوفمبر 1979 ص 58. وما يدل على اهتمام الفاطميين بالتجارة ان دخل احد أبواب المنصورة في يوم واحد بلغ 26000 درهم. انظر، البكري: المغرب. ص 25.

(3) لمزيد من التفاصيل، موريس لومبارد: الاسلام في مجده الأول. ص 325 وما يليها.

منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً، وقد كان جوهر العلاقة التي ربطت الدولة الرستمية بمجراتها قائماً على المصلحة وحسن الجوار⁽¹⁾. ويبدو أن الذي امل على جميع الأطراف هذه السياسة اقتناعهم بعدم جلوى هذه الحروب في وقت بدأت البلاد الاسلامية تشهد ازدهاراً اقتصادياً شاملاً وانتعاشاً للطرق التجارية الدولية، فكان مفروضاً على دول المغرب الاسلامي أن تسهم في هذا المجال بحكم وقوعها بين كتل اقتصادية ثلاث: المشرق الاسلامي وغرب أوروبا وبلاد السودان.

وهكذا استمرت سياسة السلم طيلة القرن الثالث الهجري بل وطيلة القرن الرابع الهجري، فإن الحروب التي خاضها الفاطميون ليست أكثر من نزاع على السيادة وتضارب المصالح، ولم تكن تلك الحروب لتترك هزة عنيفة في الحياة الاقتصادية، لأن الفاطميين أنفسهم، كانوا أحرص من غيرهم على انتعاش الاقتصاد، وهم في أمس الحاجة الى ذهب السودان وعبده، ليتمكنوا من تحقيق اهدافهم السياسية البعيدة وربما لهذا الفرض عمل الفاطميون على نشر الطمانينة، فيذكر القاضي النعمان بخصوص عهد أبي عبيد الله الشيعي «ان التجار يسافرون بالأموال الصامدة والنعم الظاهرة يمر بها الواحد والاثنان في الجبال والشعاري بالقلوات والبراري فيبيت حيث أمسى ويسر حيث أحب وأشتى كأنما هو في سوقه يبيت آمناً ويصبح سالماً»⁽²⁾. ويضيف قول أبي عبيد الله الشيعي أنه سيعمل على أن «يسلك السفر والسيارة بلا خفير ولا سفير من لدن أرض مصر الى أقصى حجر بالمغرب»⁽³⁾.

وبالفعل فإن تلك الحروب لم تعرقل حركة المرور، فإن ابن حوقل نفسه جاب بلاد المغرب شرقاً وغرباً تاجراً، وكتب التراجم حافلة بذكر الراحلين

(1) انظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية. موضح متفرقة. العنوي ابراهيم احمد. بلاد الجزائر تكوينها الاسلامي العربي. دبور علي: تاريخ المغرب الكبير - القاهرة 1964.

Talbi Mohammed: L'émirat Aghlabide PP.353 et suite

(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 125.

(3) نفس المصدر. ص 235.

شرقاً وغرباً،^(١) وحتى في خضم الصراع الفاطمي الأموي^(٢) فإن الخليفة الناصر الأموي حين أقدم على بناء مدينة الزهراء، ((جلب إليها الرخام من قرطاجنة وإفريقية))^(٣).

وانقطعت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط بسبب السيطرة الإسلامية عليه، حتى غدا بحيرة إسلامية. ويرى حسن محمود أن السيادة الإسلامية هذه لم تتأثر بالصراع الأموي الفاطمي، وكأنهما شبه متفاهمين على رد عدوان الفرنجة والنيل منهم، وما ساعدهم على هذه السيطرة اهتمام الطرفين بأساطيلهم الحربية.

وقد كان لهذه الوضعية انعكاس إيجابي على التجارة الخارجية بل وعلى مختلف النشاط الاقتصادي فاطمأن التجار على تجارتهم، لا يخافون ظلمًا أو عدوانًا.

6 - المستوى الحضاري والاقتصادي: إن ابن الصغير يشهد على تطور تاهرت ابتداءً من عصر مؤسسها فيشير إلى «قصور قد بنيت وإلى بساتين قد غرست وإلى أرواح قد نصبت وإلى خيول قد ركبت وإلى حفدة قد انخلت السور والعبيد والخدام قد كثرت»^(٤). ويصف فئة الشراة في تاهرت بأنهم «مرفهون أبناء نعم»^(٥)، ويذكر تزايد تطور تاهرت في عهد الإمام اقلح حتى «عمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات وتنافس الناس في البنيان حتى ابنتى الناس القصور والضياع خارج المدينة»^(٦).

(١) انظر على سبيل المثال. المقرئ: نفع الطيب ج 2 ص 105، 140. ج 3. ص 13، 122، 285.
(٢) حول الصراع الفاطمي الأموي: انظر: ذهاب صابر: سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي. العبادي أحمد المختار: سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، صحيفة المهد المصري للدراسات الإسلامية 1957. فيلال عبد العزيز: علاقة الدولة الأموية بدول المغرب الإسلامي. حساني مختار: الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب الإسلامي - رسالة جامعية - الجزائر - 1978م - 1979.

(٣) ابن الصغير: سورة ص 125.

(٤) نفس المصدر ص 334.

(٥) نفس المصدر ص 336.

ويظهر أن هذا الوضع قد عم مدن المغرب الأوسط، فأشار اليعقوبي الى قصور مدينة تلمسان، كما يشير الرحالة الى رخاء هذه المدن، الأمر الذي يعني وجود الأثرياء بشكل ملفت للنظر، ومن هذا فإن اليعقوبي يرى أن «المدينة العظمى مدينة تاهرت جليلة المقدار عظيمة الأمر تسمى عراق المغرب» ويشير ابن حوقل الى قصور افكان ورخاء غيرها من المدن، ويصف الأصطخري بعض المدن مثل تنس وغيرها بالرخاء.

إن هذا الرخاء الشامل يعتبر عاملاً مساعداً في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية على السواء، ذلك لأن هؤلاء المترفين واصحاب القصور يتطلعون الى كل نادر وجديد في تزوين قصورهم من تحف واثاث فيكثر الطلب على الكماي، وهو غالباً مستورد من الخارج ربما لهذا قيل «إن عظمة المدينة تجذب منتجات العالم أجمع» ويرى ابن خلدون «إن الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصل مادتها في الدخل والخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك»⁽¹⁾ وهو ما ذهب اليه القاضي النعمان فذكر أن «السلطان سوق فما علم الناس أنه ينفق فيها أتوا به اليها».

7 — سعة نفوذ الدولة:

قامت دولة الرستميين في تاهرت ثم اتسع اطارها حتى شمل جناحها الشرقي جبل نفوسة، وقد ظلوا على اتصال بأباضية المشرق، فتبادلت تاهرت والبصرة الوفود⁽²⁾ وهذا ما اعطى الدولة الرستمية مجالا أوسع للتبادل التجاري.

كما أن الامارات العلوية ربطت المغرب الأوسط بالأقصى بحكم القرابة بينها وبين الدولة الادريسية، ولم يغفل الرستميون عن سجلماسة، فربطوها بهم برباط النسب⁽³⁾، وكانوا على اتصال بملوك السودان، فقد خرج محمد بن عرفة

(1) ابن خلدون: المقدمة ص. 286، ويذكر ابن الأبار أن «الملك سوق ما نفق فيها جلب اليها انظر: ابن الأبار الجلة السواء ج 1 ص 201.

(2) عن وصول وفد البصرة تاهرت: ابن الصغور: سورة. ص 322. أبو زكريا: كتاب سيرة الائمة ص 54. 65. الترجمني: طبقات. ج 1. ص 49. الشماخي: سورة. ص 147. 161.

(3) ذكر ابن خلدون أن الشيخ «ناصر لميد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت بابنه مفرار في ابنته أروى. ابن خلدون: المعبر. ج 6. ص 168. ابن الخطيب: أعمال الاعلام. ج 3. ص 143. الباروني: أزهار رياضية. ج 2. ص 93.

من تاهرت الى السودان سفيراً، وفي هذا الموقف ما يرفع من شأن الدولة الرسمية، ويوطد علاقاتها، وهو نفس الموقف الذي اتخذته من أموي الأندلس⁽¹⁾ وهو دليل على سعة نفوذهم، الأمر الذي ينعكس على التجارة الخارجية.

وحتى حين قامت الدولة الفاطمية فقد نالت شهرة كبيرة يحكم مقارعتها الروم في ديارهم، وسيطرتها على البحر، ثم سيطرتها على معظم الشمال الافريقي، وكأنها باتت تمثل الكفة المغربية في مواجهة الكفة الشرقية وهذا ما جعل منها دولة ذات شهرة، تؤثر أيضاً على سير التجارة، إلا أن ما خفف هذا التأثير على بلاد المغرب الأوسط، اتخاذ الفاطميين عاصمة لهم في ولاية افريقية. ثم تقلصت هذه الشهرة بقيام دولة محمية في البلاد.

وعلى كل فإن اتساع نفوذ المغرب الأوسط مسألة نسبية، فهو لا يبلغ مكانة الدولة الرسمية ولا هو منعزل عن العالم الخارجي في منطقة نائية، وعلى أية حال، فإن هذه الشهرة وهذا النفوذ قد دفع التجار اليها من جميع الأنحاء، حتى قال ابن الصغير بخصوص سكان تاهرت أنهم «أتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار فقال ليس أحد ينزل بهم من الغرباء الا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة امانه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله»⁽¹⁾. ووصفها المقدسي بأنها «جل بها الاقليم وانتعش فيها الغريب واستطابها اللبيب»⁽²⁾.

وهذا الى جانب عوامل أخرى تتمثل في تقدم النظم النقدية وتطورها، وتطور الفلاحة والصناعة بالاضافة الى عوامل تتعلق بالأطراف الأخرى للتجارة الخارجية.

-
- (1) انظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 124-149. ثم انظر البلاذري: فتوح البلدان. ص 156. ابن خلدون: المعبر. ج 4. ص 429. ابن الأثير: الكامل. ج 5. ص 263. ابن الخطيب: احوال الاعلام. «القسم الخاص بالأندلس» ص 22. ابن عشاري: البيان. ج. ص 108.
- (2) ابن الصغير: سيرة. ص 324. الشناخي: السور. ص 158. وجاء في النص «ابتنى بين أظهرهم» وانظر ابن تاويت: دولة الرستميين، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد. 1957.
- (3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 228.

8 — التطور الفلاحي والصناعي: تين فيما سبق أن بلاد المغرب الأوسط كانت بلاداً فلاحية، اشتهرت بمختلف المزروعات والانتاج الحيواني، وقد كانت هذه المواد تشكل سلماً للتصدير، إلى جانب صناعاتهم المختلفة، وهذه درت عليهم أرباحاً، فظهرت طبقة ثرية إلا أنه ثراء محدود، لولا استعمال سلع أخرى في تجارتهم مع بلاد السودان على وجه الخصوص مثل مادة الملح من مناجم تاغازا وبسكرة، وهي المادة التي تناظر الذهب.

عراقيل أمام التجارة الخارجية:

1 — النظرة إلى التجارة: وقد كانت من العراقيل التي واجهت التجارة الداخلية والخارجية على السواء، فقد كان ينظر إلى التجارة نظرة ازدراء لأنهم يجمعون أموالهم بوسائل لا تستسيغها الناس⁽¹⁾.

2 — قطاع الطرق: ومهما كانت الجهود التي تبذلها الدولة القائمة لتوفير الأمن، والضرب على أيدي قطاع الطرق، إلا أن هذا الأمر صعب التحقيق، لطول المسافات وطبيعة المجتمع القبلي، فلا يخلو الأمر من وجود بعض أفراد القبيلة يمشقون الغزو والنهب والسلب وربما بسبب ما يعانونه من حرمان. فقد سبقت الإشارة إلى خروج أبي حاتم الرستمي على رأس جيش لحماية قوافل قادمة من المشرق، كانت عرضة لغزو تقوم به قبائل زناتة بل أن الشاعر بكر بن حماد نفسه لم ينج من شر قطاع الطرق، فقد اعترضوه في طريق عودته من القيروان إلى تاهرت فقتلوا ابنه وأصابوه بجروح⁽²⁾، والأرجح أن هؤلاء القطاع تعرضوا لقافلة كان بكر بن حماد في رفقتها.

(1) عرض القاضي سحنون على صاحبه سعيد بن عباد حصة مال وحلف قائلاً: «ما هي مال سلطان ولا من تاجر ولا من وصية» واستأذن أحد التجار الأمام سحنوناً أن يني قفطرة يجوز عليها الناس إلى دار سحنون فأبى سحنون لأن كسبه كان من بلاد السودان وهذا يميز عن موقف رجال الدين من التجارة مع تلك البلاد، انظر القاضي عياض: تراجم. ص 126.

(2) عن بكر بن حماد. ابن الأبار: الحلة ج 1 ص 174، السبأغ: معالم الإيمان ج 2 ص 282، البكري: المغرب ص 67 الحموي: معجم ج 1 ص 813 الباروني: الأزهار ج 2 ص 71. البراهي الجواهر ص 173. محمود علي مكي: التاهرتي بكر بن حماد، مجلة العربي ع 53. محمد بن رمضان شائوش: الدر الوفاة. المطبعة العلوية، مستغاث 1394 هـ — 1974 م جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية 112 — 114، 200 — 202.

وقد تعرضت زناتة الى وفد كان أبو عبد الله الشيعي قد ارسله بأموال الى عبيد الله المهدي في سجنه في سجلماسة — كما سبق، والأرجح انهم ساروا على شكل قافلة تجارية حتى لا ينكشف امرهم، ويبدو أن جهود الفاطميين لم تفلح في القضاء على هذه الظاهرة، فإن زيري بن مناد بعدهم كان همه وحرصه ووكده قطع آثار بوادي البربر المفسدين في الأرض والقاطعين للسبل فطلبهم بعمل جعفر⁽¹⁾.

وكان هؤلاء القطاع يعترضون العامة والخاصة، فحين مسك جوذر يده عن معاقبة المفسدين كثر هؤلاء «وقطعت السبل حتى أنه خرجت رقعة من المهديّة بعث فيها الأستاذ جوذر احتمالاً فيها آية وغير ذلك الى أمير المؤمنين فخرج عليها أردباء الناحية فانتهبوا ما كان لهم»⁽²⁾.

ويبدو أن هؤلاء كان تأثيرهم على التجارة الخارجية كبيراً، فهم بالإضافة الى الأضرار التي يلحقونها بالملة، فقد كانوا عامل فزع وخوف للناس يقعدهم عن الحركة⁽³⁾.

3 — تجارة السلطان: ان هذه المسألة ذات وجهين، فإذا كانت عاملاً مشجعاً فهي في نفس الوقت يمكن أن تكون عائقاً أمام ازدهار التجارة الخارجية، فإن ابن خلدون بعدما أشار الى تكافؤ الناس في اليسار ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي الى غاية موجودهم أو تقرب «وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله اعظم بكثير منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد؛ ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك اذا تعرض له غصباً أو بأيسر ثمن، أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخر منه على بائعه»⁽⁴⁾.

(1) ابن حيان: المقتبس — طبعة بيروت ص 37.

(2) الجوزري: سورة جوذر ص 69.

(3) قال محمد بن تامر القاسبي — عاصر القاضي ابن طالب — «أردت النهوض الى تزاوة وخفت من الغرر في الطريق» القاضي عياض: تراجم ص 319.

(4) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الأربعون ص 281.

وقد أشار المؤرخون الى مشاركة الحكام في المغرب الأوسط في التجارة الخارجية، فقد كان الامام عبد الوهاب تاجراً حتى كان فخوراً بكثرة أمواله من الذهب، وكان افلح ابنه بعده تاجراً، وكان خروج ابي حاتم لحماية قافلة قادمة من المشرق دليل على مشاركة الرستميين في التجارة، وقد أدلى الأمراء العلويون بملوهم في هذا المجال، وكذلك الفاطميون.

الا أن المهم في الأمر، ان المؤرخين لا يشيرون الى استغلال هؤلاء الحكام نفوذهم وسلطتهم في الأمور التجارية، للأفراد والأسواق واحتكارها، أو التعرض لغيرهم من التجار بالأذى والمنافسة، كما أن المؤرخين لم ينفوا مثل هذه الأمور، ولعل إشارة ابن الصغير التي تنور حول عدم قدرة صاحب الشرطة دخول سوق ابن وردة في تاهرت⁽¹⁾، تترجح القول ان الأمر كان لا يخلو من استعمال النفوذ والسلطة في الميدان التجاري.

4 — قلة رؤوس الأموال: ان القيام بالتجارة الخارجية لا يقوى عليه الاكبار الاثرياء بسبب كثرة الأموال اللازمة لاعداد القافلة الى تلك البلاد النائية فيذكر ابن خلدون انه «لهذا تجدد التجار الذين يولعون بالدخول الى بلاد السودان ارفع الناس وأكثرهم أموالاً»⁽²⁾. فيزدادون غنى على غنى، الا أن عددهم قليل نسبياً، فأهل الصناعة في أمان من الفقر وحسب، واثرياء الفلاحة اموالهم منتوجات زراعية وحيوانية، وكأولئك الذين كانوا يمتلكون آلاف القطعان مثل ابن زلغين وغيره، وهكذا فإن اصحاب الأموال النقدية الطائلة ينحصرون في طبقة الخاصة، وهم قلة.

ويبدو أن هؤلاء لا يستطيعوا أن يغطوا الطرق التجارية ويسيطروا على التجارة، وبذلك فسحوا المجال لمشاركة الآخرين في التجارة الخارجية التي تقع في دائرتهم. فأشار ابن الصغير الى حلول اهل العراق من بصريين وكوفيين

(1) ابن الصغير: سورة الأكمة. نشر مولتسكي ص 27.

(2) ابن خلدون: المصدر السابق ص 93.

وبغداديين تاهرت، بل أن هؤلاء تعدوها الى سجلماسة(1)، وربما هم الذين عناهم ابن حوقل حين أشار الى تحول الطريق التجاري الجنوبي المؤدي الى بلاد السودان الى سجلماسة(2). وهكذا عجز تجار المغرب الاسلامي عامة عن سد حاجة الشرق الاسلامي الى سلع بلاد السودان، والتفسير لهذه الظاهرة، هو قلة عددهم بسبب قلة رؤوس الأموال، ومما زاد الأمور صعوبة بالنسبة الى توفير رؤوس الأموال، موقف الشرع من بعض الأمور ذات العلاقة بالتجارة مثل تحريم الربا.

5 — المنافسة الأجنبية: ان ظروف بلاد المغرب الاسلامي الاقتصادية تكاد تكون متشابهة، تعتمد على انتاج فلاحى وصناعى متشابه، وهذا لا يساعد على قيام تبادل تجارى بشكل واسع، كما أن الصناعات المحلية المغربية كانت تجد منافسة من طرف الصناعة المشرقية والتي هي في الغالب أرق وأفخر بحكم التفوق الحضارى، لهذا فإن الدور الأوسع الذي قام به تجار المغرب الأوسط هو دور الوساطة أي نقل سلع البلدان الأخرى مثل سلع بلاد السودان أو المشرق الاسلامي الى بلاد أخرى، بل وحتى في هذا المجال، كان تجار المغرب الأوسط يواجهون منافسة من طرف تجار الأندلس والمغرب الأقصى وولاية إفريقية بل وتجار المشرق.

طرق المواصلات: تخترق بلاد المغرب الأوسط شبكة من الطرق تعتبر شرايين تربط بين انحاءه المختلفة، كما تربطها بالعالم الخارجى، فهناك طرق تربطها بالقيروان فالمشرق الاسلامي من ورائها، وطرق تربطها بالمغرب الأقصى فالأندلس، وطرق أخرى تربطها ببلاد السودان، وهكذا كانت بلاد المغرب الأوسط على صلة وتفاعل مع جيرانها في جميع الاتجاهات، ولا تغفل الطرق البحرية التي كانت تربطها ببلاد الروم.

(1) ابن الصغير: سورة الائمة. الشماخي: السير ص 158. ابن حوقل: صورة ص 65.

(2) عن الطريق بين مصر وبلاد السودان الغربى عبر كام وبورنو انظر:

B C Martin: Kanem, Bornu, and the Fezzan. J.A.H. 1969. t. XI. P. 20.

الطريق بين القيروان وتاهرت:

ذكر ابن الفقيه هذا الطريق بإيجاز شديد مكتفياً بالإشارة إلى أنه يستغرق مسيرة ثلاثين يوماً على الأبل، ولم يكن الاصطخري أكثر منه تفصيلاً، فاكفى بالإشارة إلى أن بين القيروان وتاهرت ست وثلاثون مرحلة، في حين يذكرها البكري تسع عشرة مرحلة⁽¹⁾.

ویرجع المألف ذكر تفاصيل حول هذا الطريق إلى ميلهما إلى الإيجاز، وليس الخط من شأن القرى والمدن الواقعة عليه، فإن اليعقوبي — وهو سابق لهما — ذكر هذا الطريق فأشار إلى أن الخارج من القيروان إلى تاهرت يمر على سبية⁽²⁾، ومنها إلى مجانة⁽³⁾، ومنها إلى مسكيانة⁽⁴⁾، ومنها إلى باغاية⁽⁵⁾، حيث يتفرع الطريق إلى فرعين: أحدهما باتجاه تيجس⁽⁶⁾ فقسطنطينة فميلة ومن هذه ينطلق طريق آخر إلى جيجل⁽⁷⁾ وآخر إلى سطيف، وثانيهما باتجاه دوفانه⁽⁸⁾، ومنها إلى بلزمة⁽⁹⁾ حيث ينطلق طريق باتجاه سطيف وآخر في اتجاه نقاوس، ومن هذه إلى عاصمة الزاب مدينة طينة، التي تبعد عشر مراحل عن القيروان، ثم يواصل المسافر طريقه إلى مقرة ومنها إلى أربة، ثم إلى حياض بني برزال أو مسيلة فيما بعد، ومن هناك إلى هاز، وهي على مسير ثلاثة أيام من أربة، ثم إلى حصن مصادف بن جرتيل وهو على مرحلة من هاز. ثم إلى سوق كرام على نهر شلف، ومنه إلى مدينة تاهرت مباشرة، أو يتجه المسافر من سوق كرام إلى متيجة، ومن هناك إلى مدكره ثم إلى الخضراء ثم إلى سوق إبراهيم ومنه إلى تاهرت على أن اليعقوبي لا يشير إلى طريق سطيف — تاهرت عبر سوق حمزة، في حين ورد ذكره عند غيره من الرحالة. لكنه — اليعقوبي — «ذكر الطريق من القيروان إلى قصبة عبر قمودة حيث تقوم سبيلة ومن قصصه إلى ملاتن قسطنطينة — نقيوس

(1) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان ص 79. الاصطخري: المسالك ص 46. البكري: المغرب ص 78.

(2) انظر عنها. ابن حوقل: صورة الأرض ص 84.

(3) ابن حوقل: المكان السابق. اليعقوبي: صفة ص 10.

(4) ابن حوقل: نفس المكان.

(5) نفس المكان. ذكرهما الإدريسي بأخي انظر: ص 96. اليعقوبي: صفة ص 11.

(6) نفس المصدر ص 77. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 128. الإدريسي: المصدر السابق ص 97 — 98.

(7) نفس المصدر ص 85.

(8) عنها الإدريسي: المصدر السابق ص 99. اليعقوبي: المكان السابق.

وتوزر ونفطه والحامة — ومن هذه المدائن مدائن نفزاوة وهنا يتوقف عن ذكر الطريق وكأنه يعني بداهة ان المسافر يخرج منها الى بسكرة فطينة، ومنها يواصل المسير، وكان ابن حوقل والمقدسي — وهما من رحالة القرن الرابع الهجري — أكثر تفصيلاً من اليعقوبي ومن عاصره، كابن خرداذبه وابن الفقيه وابن رسته.

ويمكن للمسافر من القيروان الى المسيلة أن يخرج الى الأربس ومنها الى تيجس حيث يلتقي بالقادمين عبر الطريق السالف الذكر، ومنها تتفرع الطريق الى نوعين يمر أولهما الى مسيلة، ويمر ثانيهما الى قسنطينة ومنها الى ميلة ثم الى سطيف، ويفيد الإدريسي ان المسافة بين قسنطينة وميلة ثمانية عشر ميلاً وبين قسنطينة وسطيف أربع مراحل. ثم يتفرع الطريق في سطيف الى سوق حمزة ثم الى أشير أو مباشرة من سطيف الى مسيلة عبر أغدير ورواحسما يذكر البكري. ويفيد ابن حوقل ان المسافة بين مسيلة وأشير ثلاث مراحل، في حين يعتبرها المقدسي ثلاثة أيام.

ويبدو أن المسافر كان ينطلق مباشرة من مسيلة في اتجاه تاهرت، فيذكر ابن حوقل الطريق من مسيلة الى هاز ومنها الى حصن لابن جرتيل مرحلة ومنه الى تاهرت مرحلتان، أو خمس مراحل بناء على الإدريسي. أما الطريق من مسيلة الى تاهرت عبر أشير، فيسير المسافر الى أشير ومنها الى ابن مجير مرحلة ثم الى ابن ماما مرحلة ومنها الى تاهرت، وتستغرق الرحلة بينهما خمسة أيام.

وإذا كان المقدسي لم يذكر الطريق الرابط مدن شمال نهر الشلف بغيرها، فقد ذكرها اليعقوبي وابن حوقل، فذكر الأول حصن ابن كرام ومنه الى متيجة ثم الى مذكرو ومنها الى مدينة الخضراء ثم الى سوق ابراهيم ثم الى تاهرت، بينما ذكر الثاني ان الطريق من أشير الى رطل مازونة مرحلة ومنها الى ريفنا مرحلة ثم الى ابن كرام مرحلة ثم الى مليانة مرحلة ومنها الى الخضراء مرحلة ومنها الى بني واريغن مرحلة ثم الى تنس مرحلة ومنها الى تاجنة مرحلة ومنها الى الغزة مرحلة عبر سوق ابراهيم، ومن الغزة الى بلل عبر شلف بني واطيل مرحلة، ومنها الى عين الصفصاف مرحلة ومنها الى معسكر عبر جبال توجان مرحلة ومنها الى افكان مرحلة.

وإذا كان ابن حوقل قد اغفل ذكر الطريق الرابط بين تاهرت وتنس، فإن اليعقوبي قد ذكره مشيراً إلى أنه مسير أربعة أيام، إلا أن اليكري وهو الذي يعتمد كثيراً على ابن الوراق اعتبره خمس مراحل، فمن تاهرت إلى الغزة ثلاث مراحل ومنها إلى تاجنة مرحلة، ومن هذه إلى تنس مرحلة، وتأتي أهمية هذا الطريق — تاهرت — تنس — أنه يربط تاهرت بالقروان بطريق بحري، فكان المسافر يخرج من القروان إلى تونس ومنها تسير المراكب إلى مدينة تنس وبينهما مسير عشرة أيام، تخرج في طريقها إلى عدة موانئ، ذكر منها اليعقوبي جيجل وقلعة خطاب وسكيكدة ومابر — هكذا في الأصل — ودناهجة، وأضف المقدسي إليها مرسى طبرقة ومرسى الدجاج ثم جزائر بني مزغناي. ومنها إلى مرسى تامدغوست ثم إلى شرشال ثم إلى برشك ومنها إلى تنس⁽¹⁾.

ويواصل اليعقوبي ذكر طريق باتجاه المغرب الأقصى فيشير إلى أن الخارج من تاهرت يسير إلى قلعة ابن مسالة (قلعة هواره). منها إلى بلل وبينها مسير نصف يوم، ومنها إلى انزرج ثم إلى تلمسان، واعتبر ابن الفقيه المسافة بين تاهرت إلى أفكان ثلاث مراحل، ومنها إلى تلمسان ثلاث مراحل، أي أن المسافة بين تاهرت وتلمسان ست مراحل⁽²⁾.

ثم يواصل اليعقوبي ذكر الطريق إلى فاس، فأشار إلى أن المسافر يخرج من تلمسان إلى العلويين ومنها إلى ثمالته ثم إلى فالوسن ومنها إلى ناكور ثم إلى فاس، ويذكر الاصطخري من جهته أن المسافة بين تاهرت وناكور عشرون مرحلة وبين تاهرت وفاس خمسون مرحلة، وهو في هذا يتفق والمقدسي⁽³⁾.

وبما تجدر ملاحظته أن المراكز التجارية الشهيرة على الطرق الدولية كانت ترتبط بطرق أخرى فرعية بما جاورها من القرى والمدن، فمدينة مسيلة ارتبطت

(1) اليعقوبي: وصف ص 11. المقدسي: احسن التقاسيم ص 226. ابن حوقل: صورة ص 76 — 79.

(2) اليعقوبي: نفس المصدر ص 12 إلى 13. ابن الفقيه: المختصر ص 80. ابن حوقل: المصدر السابق ص 88 — المقدسي: المصدر السابق ص 247.

(3) اليعقوبي: المصدر السابق. ص 14. الاصطخري: المسالك ص 46. المقدسي: المصدر السابق ص 246.

وعن الطريق بين تلمسان وفاس انظر: ابن حوقل: المصدر السابق ص 87 — 88.

اليكري: المغرب ص 87. 88. وهما يذكران الطريق دون الإشارة إلى ناكور ويرى ابن حوقل أن المسافة بين تلمسان وفاس ثمان مراحل.

بطينة عبر أدنه وبأشير عبر تامزكيدا وبهاز وبقلعة أبي الطويل، بل وكان هذا الطريق يربطها بمدينة بجاية وارتبطت أيضًا بمدينة الغدير وروا وبمدينة المقر، وبمدينة سوق حمزة إضافة إلى ما بينها من قرى، وكانت مدينة سوق حمزة مركزًا يرتبط بمدينة سطيف وبمرسى بني جناد وبمرسى الدجاج عبر بلياس وبمدينة قزرونة وبمدينة هاز وأشير عبر شعبة وبمسيلة عبر أزقور.

ومن الملاحظ أيضًا أن هذه المدن الداخلية كانت ترتبط بسواحل البحر، ولهذا الظاهرة دلالة بالغة الأهمية في ميدان التجارة الخارجية البحرية، فيذكر اليعقوبي أن لمدينة ميلة «مرسى يقال له جيجل ومرسى يقال له قلعة خطاب ومرسى يقال له اسكيدا (سكيكدة) ومرسى يقال له ماير ومرسى يقال له مرسى دنهاج»⁽¹⁾. ويضيف بخصوص تاهرت أن «الحصن الذي على ساحل البحر الأعظم ترسي به مراكب تاهرت يقال له مرسى فروخ» بالإضافة إلى ميناء تنس. وبناء على ما ذكره البكري فإن مدينة تلمسان ترتبط بميناء وهران وميناء أرشكول وتافرجينيت وترنانا⁽²⁾. إلى غير ذلك.

ويلاحظ أيضًا أن هذه الطريق الدولية تمر عبر مناطق آهلة بالسكان وعمران كلها، فلا يسير المسافر أكثر من مرحلة أو مرحلتين حتى يصل قرية أو مدينة فهل تحسنت هذه التجمعات السكنية في مسار الطريق؟ أم العكس أي هل أن مسار الطريق اجتذب إليه السكان فأقاموا قراهم ومدنهم؟ قد يتداخل الأمران فتصعب الإجابة.

وعلى أية حال، فإن هذا الطريق البري كان آهلاً بالمسافرين، إذ كان يفضلته عامة الناس من العلماء والتجار والراجلين بعائلاتهم، فهو في مأمن من غارات القراصنة، وعامر بالقبائل والسكان، الأمر الذي يسر لهم عملية التزود بالموونة وأجراء المبادلات التجارية، إلا أن هذا الطريق يكلف التجار ضرائب

(1) اليعقوبي: صفة ص 11.

(2) البكري: المغرب ص 143.

كثيرة يدفعونها للنقولة أو القبيلة التي يعبرون حياضها، وكذلك يعرضهم لاختطاف قطاع الطرق، هذا بالإضافة إلى أنه طريق بطيء⁽¹⁾.

ويظهر أن هناك طريقاً آخر يربط تاهرت بالقيروان عبر مدينة ورقلة، فكان المسافر يخرج من تاهرت إلى ورقلة ومنها إلى بسكرة ثم إلى القيروان، وكان هذا الطريق، مستعملاً حتى وأن أهمله الرحالة، إذ هو الطريق الذي سلكه الإمام يعقوب الرستمي عند مغادرته تاهرت فاراً أمام أبي عبد الله الشيعي، وكان هذا الطريق حافلاً بالمتاعب والمصاعب إلا أنه الطريق السريع لقلة التوقف فيه وقلة العراقيل كما أنه بعيد عن أمارات المغرب ودوله التي تفرض على القوافل ضرائب مختلفة، كما أن عليه قبائل حريصة على كسب ثقة القوافل لأنها هزمة وصل بينها وبين العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى الجفاف الذي يسود المنطقة شتاء، الأمر الذي يتيح القيام برحلات تجارية على مدار السنة.

وعلى أية حال، كان هذا الطريق الذي يربط بلاد المغرب الأوسط بمدينة فاس يمتد إلى بلاد الأندلس فكان المسافر يخرج من فاس إلى سبتة مسير ستة أيام أو إلى طنجة ومن هناك تعبر المراكب إلى الأندلس مضيق جبل طارق البالغ عرضه اثني عشر ميلاً⁽²⁾.

وربما إذا لم يكن هناك ما يدعو المسافرين أن يعرجوا إلى فاس، فإنهم يواصلون سيرهم إلى ناكور ومنها إلى سبتة ومنها إلى طنجة، وكان اليعقوبي قد ذكر الطريق من تاهرت إلى تلمسان إلى ناكور، وهو ما فعله الاصطخري حيث أشار إلى أن الطريق بينهما (تاهرت وناكور) تبلغ عشرين مرحلة، وهذا لا يتفق وما ذكره المقدسي فيما بعد، حيث أشار إلى أن المسافة ثلاثون مرحلة⁽³⁾.

ومن جهة ثانية، فإن ابن الفقيه يذكر أن «طنجة خلف تاهرت بأربع وعشرين ليلة»⁽⁴⁾ وهو بهذه العبارة يوحي بوجود طريق مباشر بينهما، ويفهم من عبارة اليعقوبي أن هذا الطريق يتقاطع مع طريق ناكور — فاس في ملحاص لخانة.

(1) للمقدمي: احسن التقاسيم ص 247. وعن الطريق الذي سلكه التجار الرادانية انظر: McGill: The Rādhānīte merchants and the land of rādhān J.E.S.H.O.Vol. XVII 3ae1974 PP.299-328.

(2) ابن الفقيه: مختصر، ص 81.

(3) اليعقوبي صفة، ص 13.

أما الطريق البحري؛ فوسيلة تلك المراكب التي تسرح وتفرح ذهاباً وإياباً بين موانئ بلاد المغرب الأوسط وموانئ بلاد الأندلس، فيذكر اليعقوبي أن من أراد جزيرة الأندلس ركب البحر من تونس مسير عشرة أيام «مسحلاً غير موغل حتى يحاذي جزيرة الأندلس في موضع يقال له تنس... أو سار إلى تاهرت يوافي جزيرة الأندلس فيقطع البحر في يوم وليلة حتى يسير إلى بلد تدمير»⁽¹⁾ ثم يشير ابن الفقيه أن الطريق من تدمير إلى قرطبة مسير عشرة أيام.

وقد احتفظت تنس بأهميتها في القرن الرابع الهجري، فيذكر ابن حوقل أنها «أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمناجرهم وينهضون إلى ما سواها»⁽²⁾، كذلك فإن المقدسي يذكر ميناء جزيرة بني مزغنة فهي «على ساحل البحر مسورة يعبر منها إلى الأندلس» ويذكر ميناء وهران فهي «يقبلون منها إلى الأندلس في يوم وليلة» هذا إلى جانب بعض الموانئ والمراسي مما سبق ذكره⁽³⁾.

وكانت بلاد المغرب الأوسط ترتبط مباشرة بسجلماسة، فذكر اليعقوبي أن من «خرج من تاهرت سالكاً الطريق بين القبلة والغرب إلى مدينة يقال لها أوزكا ثلاث مراحل.. ومن مدينة أوزكا لمن سلك مغرباً إلى أرض لزنانة ثم يسير إلى مدينة سجلماسة بعد أن يسير سبع مراحل أو نحوها»⁽⁴⁾، ويصف هذا الطريق بأنه «في قرى ليست بأهلة وفي بعضها مفازة» وهو قريب من الوصف الذي يقدمه الاصطخري حيث قال أنها «منقطعة لا يسلك إليها إلا في القفار والرمال».

ويبدو أنه كان هناك طريق آخر إلى سجلماسة، فإن البكري يذكر أنه «على مدينة وجدة طريق المارة والصادرة إلى بلاد المشرق إلى سجلماسة وغيرها

(1) اليعقوبي: صفة. ص 13.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 78.

(3) عن هذه المراسي ونحوها انظر: البكري: المغرب. ص 81 — 82.

(4) اليعقوبي البلدان. ص 359. وعما ذكره الاصطخري. انظر: المسالك والممالك. ص 34.

من بلاد المغرب»(1)، وبذلك فالطريق إليها تكون من تاهرت الى تلمسان ثم الى وجدة ومنها الى سجلماسة.

ويظهر أن هذا الطريق يختلف عن الطريق الذي ذكره الإدريسي والرابط بين تلمسان وسجلماسة، إذ بلغ أربع عشرة مرحلة، ومع هذا فإن الإدريسي يذكر طريقاً آخر بين المدينتين يمر عبر فاس فيقول ان «من أراد الطريق الى تلمسان من مدينة سجلماسة بالقوافل تسير من تلمسان الى فاس ومن فاس الى سجلماسة»(2).

وهكذا فقد كان طريق يربط القيروان بسجلماسة مخترقاً بلاد المغرب الأوسط، ويمر الأصبطخري أنه يبلغ ثمانين مرحلة في البرية ومائة وعشرين مرحلة في العمارة، وإن كان المقدسي يرى أن المسافة بينهما ثلاثون مرحلة في البرية وخمسين مرحلة في العمارة(3). وعلى أية حال، يبدو أن طريق تاهرت - سجلماسة كان قليل الاستعمال بحكم طبيعة المنطقة الصحراوية وقلة السكان فيها مما دعا الإدريسي ان يشير الى أن «هذا الطريق قليل سالكوه الا ندرة في الدهر» وهؤلاء هم قوافل التجار.

ولم يكن هذا الطريق يصل سجلماسة لنهايتها، بل أنها بوابة بلاد السودان، فذكر اليعقوبي ان الطريق تنطلق «من سجلماسة لمن سلك متوجهاً الى القبلة يريد أرض السودان»(4)، واستمرت هذه المكانة في القرن الرابع الهجري فيذكر ابن حوقل أن القوافل من سجلماسة كانت «غير منقطعة منها الى بلد السودان»(5).

(1) البكري: المغرب، ص 88.

(2) الإدريسي: صفة ص 81 وذكر الإدريسي طريقاً آخر يربط تلمسان وسجلماسة. ومن تلمسان الى قرية تاور ثم الى جبل تامديت الى غابات الى صدرات ثم الى جبل توي ثم الى فسات ثم الى شعب الصفا الى تندلي الى قرية تمانان الى تقربت ثم الى سجلماسة وهذا الطريق أربع عشرة مرحلة انظر: نفس المصدر ص 82.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم ص 246. ثم انظر ما ذكره الأصبطخري. المسالك والممالك ص 46. ويشير لويكي الى أن الأصبطخري يذكر في مخطوط آخر المسافة بين تاهرت وسجلماسة خمسين وعشرين مرحلة انظر: T.Lewicki: «L'état Nord Africaine...» P.527.

(4) اليعقوبي: المصدر السابق ص 360.
يذكر الحموي ان التجار تسافر «من سجلماسة الى مدينة في حدود السودان يقال لها غانة الحموي: معجم 2 ص 361.

(5) ابن حوقل: صورة ص 96. الفرنطاني: نخبة الألباب ص 42.

وعلى كل فإن اليعقوبي يذكر أن المسافر يخرج من سجلماسة فيسير في
مفازة وصحراء مقدار خمسين مرحلة ثم يلقاه قوم يقال لهم أنبية من صنهاجة
ثم يصل إلى بلد يقال له غسط، إلا أنه لا يشير إلى امتداد هذا الطريق إلى غانة
وربما لأنه لا يريد أن يقحم نفسه في ذكر بلاد السودان. إلا أن ابن حوقل
قد أزال هذا الإبهام فأشار إلى امتداده إليها.

ويبدو أنه كان هناك أكثر من طريق يربط سجلماسة ببلاد السودان،
فذكر المسعودي طريقاً ينطلق من سجلماسة إلى بلاد السودان الغربي عبر تاغازا
TAGAZA (1)، وربما كانت أهمية هذا الطريق تكمن في توفر مناجم الملح في
تاغازا، وذكر البكري بدوره طريقاً آخر ينطلق من سجلماسة إلى وانزمين حيث
«تجتمع جميع طرق السودان» ثم يخترق أرض صنهاجة إلى أودغست (2)،
ويضيف البكري أن المسافة بين سجلماسة وتامدلت إحدى عشرة مرحلة ومن
هذه إلى أودغست أربعون مرحلة (3).

وعلى أية حال، فقد كانت المنطقة التي تعبرها القوافل «مفازة صحراء»
مثلما يصفها اليعقوبي ويتفق معه الاصطخري حيث ذكر أن «بين المغرب وبلد
السودان مفاوز منقطعة» وأضاف ابن حوقل من جهته «أنها مفاوز وبراري
منقطعة قليلة للمياه ومتعذرة المرامي» (4).

[1] Gautier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.E.S.1935.P.114.

(1) البكري: المغرب ص 156، 158 — 159. 163.

(3) يذكر اليعقوبي أن المسافة بين سجلماسة وأنبية خمسون مرحلة ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار»
أن المسافة بين سجلماسة وأدغست نحو خمسين مرحلة ويجعلها أبو الفداء نقلاً عن العريزي نيف
وأربعين مرحلة وحددها القلقشندي نقلاً عن العريزي ستاً وأربعين مرحلة وجعلها ابن حوقل مسير
شهرين. أما الطريق بين أودغست وغانة فجعلها ابن حوقل «بضعة عشر يوماً» واعتبرها البكري خمسة
عشر مرحلة، وجعلها مولي مسيرة أربعة أيام، وربما تعود هذه الاختلافات إلى تشعب المسالك أو
الجد في السور أو البطء فيه. فيذكر الحموي أن الطريق بين سجلماسة وغانة ثلاثة أشهر ذهاباً ومسيره
شهر ونصف إياباً.

(4) انظر من هذه الصحراء. الاصطخري: المسالك ص 37. ابن حوقل. صورة ص 100، القلقشندي
ص 5 الأعشى ص 172. أبو الفداء: مختصر. ص 125. القزويني: آثار البلاد. ص 057.

وهناك طريق ثان يربط بلاد المغرب الأوسط ببلاد السودان، فإن المسافرين يصلون بسكرة ومنها يتجهون الى ورقلة «ورجلان» ثم الى تادمكة مروراً بمنطقة أدرار — افقاس (1)، ومن ثم الى جאו — كوكو، جوجو — يستفاد مما ذكره الادريسي ان المسافة بين بسكرة وورقلة ثمان مراحل، كما يستفاد مما ذكره البكري ان المسافة بين ورجلان وتادمكة مسير خمسين يوماً. ثم يضيف ان المسافة بين تادمكة وكوكو تسع مراحل، أي أن المسافة بين بسكرة وجاو تبلغ سبعة وستين مرحلة إذا اعتبرنا المرحلة مسير يوم.

ويبدو أن هذا الطريق كان أقل أهمية من سابقه، فابن حوقل يشير الى أن القوافل كانت تفضل دخول بلاد السودان عبر سجلماسة، فذكر أنها كانت «تجتاز المغرب الى سجلماسة» كي تعبر بعد ذلك الى بلاد السودان ويؤكد الزبيدي هذا في اشارته الى خروج اعرابي يدعي أبو هلال الى بلاد السودان قادماً من اليمن، فاتجه الى تاهرت ومنها إلى تلك البلاد (2)، كذلك فإن القوافل التي كانت تخرج من مصر الى غانة عبر مرندة قد حولت طريقها الى سجلماسة لتعبر الى غانة.

نظام سير القوافل: كان انطلاق القافلة محدد الزمان والمكان، فكان على كل من أراد أن يرافق القافلة أن يذهب الى مكان معين خارج المدينة يجتمع فيه التجار.

فإذا حان الموعد المحدد واتخذ الناس كافة استعداداتهم انطلقت القافلة، ويوجد لها مقدم يتحكم في انطلاقها ومسيرها وفي حلها وترحالها، وقد جرت العادة أن يضرب المقدم الطبل معلناً بداية الانطلاق، ويتضح هذا فيما ذكره القاضي عياض في مجرى حديثه عن خروج عبيد الله المهدي من قصطيلية الى سجلماسة، فقد طلب هذا الأخير من عبد له، أن يذهب الى مقدم الرفقة ليقول له

(1) عن ادرار وافوقاس انظر: Mauny: Tableau géographique de l'Ouest Africaine. Dakar. 1961. PP 116-120

T.Lewicki: traité d'histoire de commerce..P.14.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 65. الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين ص 251 - 252. القزويني: آثار البلاد. ص 169.

«ان رأيت أن ترحل بنا الساعة فافعل، وكان اليه — المهدي — محسناً يصله ويعطيه» فقال للعبد. «والله ان هذا الشيء يشتد على الناس ولكنني ما أرى مراجعة أبي محمد فيما سأله وضرب الطبل ورحل الناس» (1).

ولم يكن هؤلاء المسافرون في قافلة واحدة يقصدون مكاناً واحداً بالضرورة، فقد يرافقها بعضهم لمرحلة أو أكثر ثم يفصل عنها وفي نفس الوقت ينضم اليها مسافرون آخرون من هناك، وهذا الحرص على مرافقة القافلة ناتج عن شعور المسافرين بالانس والأمن معاً من قطاع الطرق.

وكانت القافلة تستعين بالدليل ومن له خبرة في ذلك الطريق، وربما لم يكن من الحمم أن يحمل المسافر كل مؤناته، فكان بإمكانه أن يشتري ما يلزمه من المراكز التجارية التي يعبرها، فقد أوشكت جماعة قادمة من الحجاز باتجاه بلاد المغرب على الأفلاس، فباعت بعض حوائجها واشترت بئمنها بعض السلع الخفيفة كالابر والمسلات والعمطور، ثم كانت تبيع من هذه في كل مكان تصله بما تفتت به (2).

لكن الأمر يختلف بالنسبة للقوافل العابرة الى بلاد السودان والتي عليها أن تتجاز بحراً من الرمال، فكانت هذه القوافل تسير وفق توفر الماء وسهولة المنطقة، وربما لهذا ذكر الاصطخري انها «لا تسلك الا من مواضع معروفة» ويبدو أن هذه المواضع هي أماكن تتوفر فيها المياه، فذكر العزيري أن هذا الطريق «على مياه معروفة»، فكانوا يحملون منها حاجاتهم، فإذا اتوا على نهاية ما معهم انحروا جملاً وترمقوا بما في بطنه، وذكر أبو حامد الفرناطي انهم كانوا يحملون معهم الزاد لسته شهور وهو في العادة من المواد الغذائية المجففة التي تتحمل تلك المدة الطويلة، كما حملوا معهم الخيام يستظلون بها من وهج الشمس، وحملوا الأسلحة للدفاع عن النفس إذا اقتضت الضرورة.

(1) القاضي النعمان: احتجاج الدعوة ص 153.

(2) الدرجهني: طبقات ج 2 ص 514.

وكانت قبائل الصحراء تفرض ضرائب على القوافل المارة مقابل تقديم الادلاء لها وهداياها، ويذكر ابن حوقل من أوصاف هذه القوافل «المعرفة بأوضاع البر وأشكاله والهداية فيه والدلالة على مياهه بصفة المذاكرة ولهم الخس الذي لا يدانيه في الدلالة»⁽¹⁾. وأضاف أن بدو الصحراء كانت «لهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل جمل وحمل ومن الراجعين بالتبر من بلد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم» بل أن ترمينجهام Trimingham يرجع قوة صنهاجة إلى الضرائب والأموال التي جبتها من القوافل المارة في حياضها من وإلى بلاد السودان⁽²⁾.

ويبدو أن القوافل كانت تسير في الشمال في فصول الربيع والصيف والخريف وأما في الجنوب (الصحراء) فيذكر الإدريسي أن «هذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف» ويرى ابن حوقل أنها «لا تسلك إلا في الشتاء». وكان المسافرون فيها يوقرون جمالهم في السحر الأخير ويمشون إلى أن يشتد الحر، فيحطون احمالهم ويقيدون جمالهم ثم ينجمون على أنفسهم ظلالاً تقيهم حر المحجير وسموم القائلة إلى أول وقت العصر، حيث يرحلون ويواصلون مسيرهم إلى أن يحل الظلام فيحطون رحالهم حيثما وصلوا ويبيتون ليلتهم⁽³⁾.

أما في البحر، فقد جرت العادة أن تسير السفن في قوافل بحرية، فإذا ما لحق العطب مركبا وجد الغوث من المراكب المرافقة، وكانت السفن تخضع للفحص من قبل الخبراء، قبل اقلاعها، وأفاد المقدسي أنه كانت «تفتش المراكب عند اقلاعها في مصر الفاطمية، فربما كان هذا النظام استمراراً لنظام الفاطميين في المغرب».

ولم تكن سفن ذلك العصر صغيرة كلها، فإن السفن الخيطة التي كانت عليها أن تنطلق من ماسه إلى الصين لا بد أن تكون كبيرة جداً، وكأنها اخذت اسمها من شكلها، وقد وصفت مثل هذه السفن بأن ارتفاعها عن سطح الماء يبلغ حدًا يضطر الناس إلى استعمال سلاالم، فارتفاعها نحو العشرة أمتار،

(1) ابن حوقل: صورة ص 98.

(2) Trimingham: A history of islam in west Africa. P 52.

(3) الإدريسي: صفة ص 31.

وكانت تحمل بضع مئات من الرجال، ويخزن فيها من الحبوب مؤونة سنة(1). فلا عجب من كبرها فإن ظروف الملاحة في البحار والمحيطات الزاخرة بالحياتن والأمواج العتيدة تقتضي أن تكون السفن كبيرة تستطيع المقاومة وحمل مؤونة كافية لمثل هذه السفرات الطويلة، وتستطيع حمل بضائع كثيرة تدر أرباحاً تناسب وتلك الأخطار والمشقات، وكان على هذه السفن ملاحون ونواخذة(2) وجذافون ومصلحون، ويضيف المقدسي أنه «لا بد في كل مركب من مقاتلة ونفاطين» ومن الجدير بالذكر أن البوصلة لم تكن معروفة في ذلك القرن الرابع الهجري، فكان الملاحون يوجهون سفنهم مستعينين بالشمس والقمر والنجوم كما استعملوا بعض أنواع الطيور(3).

وسائل المواصلات:

1 — وسائل برية: يعتبر الحيوان الوسيلة الأساسية في هذا الميدان وخاصة الجمل والحصان، وكان الجمل كثير الاستعمال لخصائصه المتعددة، فأشار الحموي الى أن التجار كانوا «يحملون الجمال الوافرة القوية» وذكر الادريسي من جهته أنه كان للتاجر «المئة جمل والسبعون والثمانون جملاً كلها موقرة».

وللحصان أهمية في عبور المسافات الطويلة شأن الجمل، وإن يمتاز «عته بالسرعة إلا أنه لا يستطيع تحمل مشاق الصحراء، ومع هذا فقد استعمل على طريق بلاد السودان، فكان للشيخ أبي نوح الصغير — «عاش في القرن الرابع الهجري — «فرس عتيق وعليه حج ووافر الى تادمكة قيمته مئة وخمسون ديناراً»(4).

(1) الدوري: تاريخ المراق الاقتصادي ص 145. لومبار: الاسلام ص 95. وقد أشار ناصر خسرو الى سفن حمولة الواحدة منها مائتا خردار «جمل حمارة» انظر: ناصر خسرو: سفر نامه ص 80.

(2) النواخذة: هم ملاك السفن أو وكلاؤهم أو المتولون شؤونها.

(3) الدوري: نفس المرجع ص 146. ثم انظر: المقدسي: احسن التقاسيم ص 12، وانظر: الصائي: عمان ص 138، 140.

(4) نقلاً عن الوصائي انظر:

واستعملت الحيوانات المختلفة في جرّ العربات التي كانت معروفة في ذلك الوقت، فذكر ابن عذاري أنّ موسى بن نصير «أجاز الأموال من الذهب والفضة والحوهر في المراكب إلى طنجة ثم حملها على العربات» كما ذكر لقبال موسى أنّ المعز الفاطمي طوف ابن واسول في المهديّة «على عجلة خاصة صنعت لهذا الغرض» (1) وقد وصف ابن بطوطة هذه العربات بأنّ للواحدة منها أربع بكرات ويجرها فرسان وأكثر وربما البقر أو الجمال، والذي يخدم العربّة يركب أحد الأفراس التي تجرها، وعليها سرج، وفي يده سوط للضرب، وعود كبير للتوجيه وعلى العربّة شبه قبة من قبضان الخشب مربوط بعضها إلى بعض، وتكسى باللبد أو الجوخ، ولها طيقان مشبكة، ويرى من بداخلها الناس ولا يرونه — وربما يقصد المودج — وأما العربّة التي تحمل الأثقال والأطعمة فهي شبه البيت ولها قفل (2).

2 — الوسائل البحرية: وهي السفن المختلفة مما سبق ذكره على اختلاف أحجامها.

المصادر والواردات:

1 — المصادر: نظرًا لشهرة بلاد المغرب الأوسط في الانتاج النباتي والحيواني وما ينبت عليه من الانتاج الصناعي، فإن صادرات المغرب الأوسط كانت بالدرجة الأولى تعتمد على هذا الانتاج، فقد كانت حيوب تنس «تخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب» (3)، وقد نقل سفرجلها إلى مسيلة عند بنائها فاشتهرت هذه به، حتى كان يحمل إلى القيروان وأصله من تنس «وأضاف ابن حوقل أن لأهل جزائر بني مزغنة «من العسل ما يجهز عنهم والسمن والتين ما يجهز ويحلب إلى القيروان وغيرها» (4).

(1) لقبال موسى: دور كتابه ص 370. وعما ذكره ابن عذاري انظر. البيان ج 1 ص 43.

(2) ابن بطوطة: تحفة الأنظار. ص 323 — 324.

(3) للأدريسي: صفة ص 83. وعن سفرجلها انظر. ابن حوقل: صورة ص 85. وذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه من تنس «يحمل الطعام إلى الأندلس» انظر مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار صفحة 127.

(4) ابن حوقل: نفس المصدر ص 78، الأدريسي: المصدر السابق ص 89. وعن ابن سوق إبراهيم وربيح الدجاج انظر: الأدريسي: المصدر السابق ص 83، 90.

كما أن شرائح تين سوق ابراهيم كانت «تحمّل منها الى كثير من الأقطار» ومثلها في هذا مرسى الدجاج فكانت شرائح التين تحمّل «الى سائر الاقطار واقاصي المدائن والأمصار» وكذلك مدينة تاجنة فقد ذكر ابن حوقل ان تينها «يجهز عنها» وكان الجوز في سطيف «يحمّل الى سائر البلاد» كما كان بعض النباتات الطبية في أشير وسوق حمزة «تحمّل الى الآفاق»، وكان يحمّل من مرسى الزيتونة عمود الخروط الى افرقية وما والاها، وكان من أشهر صادرات المغرب الأوسط المرجان، حيث يذكر ابن حوقل ان هذه السلعة لم تكن توجد «في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز ومدينة تنس وبمدينة سبتة» (1). ونظرا لعدم وجود حدود واضحة المعالم بين المغرب الأوسط وولاية افرقية، فقد كان هناك تبادل تجاري في مختلف السلع، ربما لوferته في مكان مجاور دون آخر ولفرق في السعر، ومن المرجح كذلك ان تجار المغرب الأوسط قد ساهموا في توفير العبيد لأمرأاء القيروان الاغالبية. وازدادت هذه المساهمة حين دخل المغرب الأوسط في اطار الدولة الفاطمية، واصبح جزءا منها ثم من الزيرية بعد ذلك.

ويذكر الحميري في كتابه «الروض المطار» ان المرة كانت تجلب الى مدينة بجانة من العدوة، ويذكر ابن حوقل من جهته ان مدينة وهران «فرضة الأندلس اليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال» وهو ما أكدّه موريس لومبار فذكر ان هذا القمح الذي تنتجه افرقية الشمالية، يصدر بواسطة السفن الى الأندلس وصقلية وبواسطة القوافل في اتجاه سجلماسة وبلاد السودان.

وربما كانت هناك علاقة بين ما ذكره ابن غالب نقلا عن ابن النظام بخصوص اعداد الغنم الهائلة التي كانت تدخل قرطبة كل يوم والتي تبلغ مائة ألف رأس، وبين ما ذكره بخصوص مرسى الجزيرة الخضراء حيث وصفه بأنه من «أيسر المراسي للحيوان واقربها من العدوة» ويوضح صاحب «كتاب الاستبصار» هذه العلاقة فيذكر انها كانت من تاهرت «تجلب الأغنام الى بلاد

(1) ابن حوقل: صورة من 89، 76. الفلقشندي. صبح الأعشى. ج 5 ص 111. البكري: المغرب ص 64.

المغرب وبلاد الأندلس لرخصها وطيب لحومها»⁽¹⁾ ويكشف ابن خلدون عن بعض الصادرات من خلال ذكره هدية زيري بن عطية الى المنصور بن أبي عامر فكانت متتين من عتاق الخيل ومخسین جملا من المهاري السبق والف درقة من جلود اللط واحمال من قسي الزان والقطوط الغالية والزرافة وأصناف الوحوش الصحراوية كاللطي وغيره والف حمل من التمر واحمال من ثياب الصوف الرفيعة»⁽²⁾. وذلك سنة 381هـ/991م ويبدو أن الامويين كانوا بحاجة الى الجمال والخيول فقد «وصلت الى الزهراء الجمال التي بعث بها بنو خنزر من العدو وكانت مائة وثلاثين جملا» وقد جلب المنصور بن أبي عامر مرة ألف حصان، بالاضافة الى البغال»⁽³⁾.

ومن المرجح ان بلاد المغرب الأوسط قد صدرت بعض انتاجها الفلاحي الى سجلماسة خاصة وان اليعقوبي يحصر زرعها في الدخن والذرة» وانها قاعدة الاستعداد والتجهيز للانطلاق الى بلاد السودان، فأشار ابن حوقل الى أنها كانت تدفع ضرائب على «ما يخرج عنها ويدخلها من نواحي افريقية...» وان كان لم يذكر السلع.

وإذا كان ابن الصغير قد أشار الى سير القوافل الى السودان، فإنه لم يشر بتاتا الى السلع، الا أن الادريسي يذكر ان التجار يدخلون بلاد السودان» باعداد الجمال الحاملة لقناطير من النحاس الأحمر والملون والأكسية وثياب الصوف والعمائم والمآزر وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار وضروب من الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنوع»⁽⁴⁾ وأضاف الحموي أن التجار يسافرون من سجلماسة الى غابة «وجهازهم الملح وعقد خشب

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 178، ابن غالب: فرحة الأنفس ص 296، وعما ذكره الحميري انظر: عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين ص 274.

(2) ابن خلدون: المعبر. ج 4 ص 66. ابن أبي زرع: روض الفرج ص 64. وعن هدية ثانية انظر نفس المكان.

(3) Imammuddin: Some aspects...P.93

وعن بعض الهدايا الأخرى انظر. ابن نحيان: القتيبي. طبعة بيروت ص 150. ابن حذاري: البيان ج 1 ص 173. ابن أبي زرع: المصدر السابق ص 68.

(4) الادريسي: صفة 66.

الصنوبر... وخرز الزجاج الأزرق وأسورة نحاس أحمر وحلق وخواتم نحاس. وقد أكد أبو الريح الوسياني تصدير الثياب، فذكر أن أبا صالح الياجراني «من القرن الثالث الهجري» جهز جملا ليركبه الى تادمكة فقال له رجل آخر: «احمل لي على جملك حمل ثياب»⁽¹⁾، وذكر بوسنا نسكي أنه قد عثر في منطقة Igbo-Ukwu على بعد خمسة وعشرين ميلا شرق أونيتشا جنوب النيجر.. بين 1379هـ — 1959م — 1384هـ — 1964م على أكثر من ثلاثين سوارًا من نحاس وبرونز وخزف، تبين بالكربون انها تعود الى القرن التاسع الميلادي، كما تم العثور في تقداوست على أواني فخارية مستوردة من المغرب الإسلامي ومن بينها أباريق كروية للواحد منها مصفاة في وسط واسفل العنق وهي مقعرة ومثقبة لمنع دخول الحشرات والغبار وتنظيم صب الماء، ومنها مصابيح زيتية⁽²⁾.

ويظهر أن المصنوعات النحاسية كانت من بين الصادرات الى بلاد السودان وكانت على شكل قضبان بطول سبعين سنتيمتراً وزنة القضيب رطلا تقريباً، أو على شكل سلاسل، فقد حدث سكن الصائغ قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس واطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللجم وأبعث بها تباع ببلد السودان»⁽³⁾.

ويشير الأدريسي الى أنه ربما جلبت الحنطة الى أهل زغاوة من بلاد ورقلان وغيرها، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بهذه الحبوب، فربما كانت تلك الحنطة يحملها تجار هذه البلاد، وأضاف الأدريسي أنه «ليس في بلاد السودان شيء من فواكه رطبة الا ما يجلب اليها من التمر من بلاد سبلماسة أو بلا دالزاب، ويجلبه اليهم اهل ورقلان»⁽⁴⁾، وهكذا فإن تمر بسكرة قد وصل

(1) أبو الريح الوسياني: سر مشائخ الغرب ص 30. وانظر:

وعما ذكره الحموي انظر: معجم ج 2 ص 361. حسن أحمد محمود: الاسلام والثقافة ص 72 و 211. وبما أن البصرة اشتهرت بالاثواب المصنوعة فربما نقلها البصريون في تاهرت الى السودان خاصة وأن هؤلاء مولعون بها. البيروني: الجواهر. ص 241.

(2) Denise: Les fouilles de Tegdaoust P485-487/ Poosnanski: Ghana and the

(3) المالكي: رياض النفوس ص 117 ثم انظر: مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 212 الأدريسي: صفة ص 3، 74.

(4) الأدريسي: نفس المصدر ص 4، 35.

الى بلاد السودان، وإلى جانب هذا كان العنبر سلعة هامة تصدر إلى بلاد السودان لاستعماله في عدة أمور كالطبيب والسحر والتعوذ من الجن. وتختلط الموني⁽¹⁾. ويؤكد صاحب «كتاب الاستبصار» على تصدير بعض السلع المذكورة، كما يضيف إليها سلعًا أخرى، فيذكر أن أكثر ما يتجهز إلى مدينة كوغة بالملح والودع والنحاس المسبوك والتاكوت وهو أنفق شيء عندهم للديبغ وأضاف بمخصوص مدينة سلى أن تباع أهلها «أما هو بالذرة والملح وحلق النحاس وازر لطف من القطن»⁽²⁾.

وبالفعل فقد كان الملح مادة هامة للتصدير، وكان قيمًا في بلاد السودان، فذكر ابن حوقل أن حاجة ملوك غانة وكوغة إلى ملوك أودغست ماسة من أجل الملح الخارج إليهم من ناحية الإسلام. وإذا كان الملح يستخرج في بلاد المغرب الأوسط من مياه البحر، أو من نواحي بسكرة، فليس هناك ما يمنع تجار المغرب الأوسط أن ينقلوا أيضًا ملح الصحراء إلى بلاد السودان الذي أشار إليه صاحب «كتاب الاستبصار» فذكر أن من عجائب الصحراء وجود معدن الملح بها تخفر عنه الأرض تحت قامتين أو أكثر، ويتجهز به إلى بلاد السودان «غانة وغيرها»، ويبدو أنه يقصد مناجم تاغازا التي أشار إليها القزويني، فذكر أن عمل أهل تاغازا يتشغل في «جمع الملح طول السنة يأتيهم القفل في كل سنة مرة يبيعون الملح ويأخذون من ثمنه قدر نفقاتهم والباقي يؤدونه إلى ساداتهم من مسوفة»⁽³⁾.

وكان التجار يبادلون الملح بوزن أو وزن من الذهب أو أكثر على حسب كثرة التجار وقتهم⁽⁴⁾، ويذكر دوفيس نقلا عن موني Mauny أن حمل الجمل مائة وخمسة وعشرون كيلوغراما إلى مائة وخمسين كيلوغرام يعود بكمية من الذهب 760 إلى 1140 غراما، ويذكر ابن حوقل أن ثمن حمل الملح في دولنل

(1) إبراهيم فخار: البولونيون وتاريخ المغرب الوسيط. الأصلة ع 14 - 15 ص 52.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 217، 220.

(3) القزويني: آثار البلاد. ص 26 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 214، ابن حوقل: صورة ص 98.

(4) انظر: Bovill: Caravans of the old Sahara London. 1935. P. 42.

وانظر: الغرناطي: تحفة الألباب ص 42.

بلد السودان وأقاليمه ما بين 200 الى 300 دينار⁽¹⁾ وأشار لويكي Lewicki الى أهمية الملح فذكر أنه كان يشكل أساس ثروة الملك، فكان يحتفظ به في المخازن، فقد كان بمثابة النقود، فذكر البكري ان «تجارة أهل بلد كوكو بالملح وهو نقدهم»، وتزداد أهمية الملح بالنسبة لتجار المغرب الاسلامي عامة في أنه السلعة الوحيدة التي يمكنها أن تسد ثمن الذهب المملوك من بلاد السودان، إذ أن دوفيس يرى أنه لا الصناعات المحلية ولا المنتجات الزراعية كانت كافية أو ملائمة لتسديد ثمن الذهب.

ولا يشير الرحالة الى صادرات المغرب الأوسط الى المشرق الاسلامي على وجه التحديد، وان كانت لا تختلف عن السلع التي ذكروا انها وصلت المشرق من بلاد المغرب الاسلامي، وسواء أكانت هذه السلع من انتاج محلي أو مستوردة، فإن تجار المغرب الأوسط قد حملوها الى المشرق مع غيرهم من التجار، فيذكر ابن خردادبة أن «الذي يجيء من البحر الغربي الصقالية والروم والأفريقيون واللمبرديون والجواري الروميات والأندلسيات وجلود الخنزير والوبر ومن الطيب الميعة ومن الصيدلية المصطكي» ويذكر ابن حوقل أن الذي يقع من بلاد المغرب: الأكسية الصوف الرفيعة والذنية الى جباب الصوف، وما يعمل منها والحريير والحديد والعنبر والانطاع والزيت والفسق والزعفران واللوز والبرقوق والمزاد ويضيف المقدسي: «الزيت والفسق والزعفران واللوز والبرقوق والمزاد والانطاع والقرب» ويذكر الأصبهاني بدوره: «اللبود المغربية والبغال للسرير والمرجان والعنبر والذهب والعسل والزيت والمغن والحريير والسمور... والخدم السود من السودان» ويضيف ابن الفقيه الدرق اللطيفة والسمور الى ما ذكره ابن خردادبة، كما يذكر الجاحظ من بين صادرات المغرب: التمور البربرية والبزاة السود واللبود المغربية الحمر والقرظ⁽²⁾.

(1) ابن حوقل: صورة من 98، عن أهمية الملح: البكري: المغرب من 183. ثم انظر: Lewicki l'état Nord Africain de Tabert, P.535.
(2) انظر: الجاحظ: التبصر بالتجارة من 29، 30، 34. ابن خردادبة: المسالك والممالك من 92، ابن الفقيه: مختصر من 84، الأصبهاني: المسالك والممالك من 45. المقدسي: احسن التقاسيم من 239.

ويبدو أنهم — التجار — صدروا أيضًا الخيول، فإن زيادة الله الثالث حين أرسل هدية إلى الخليفة العباسي المستكفي، كان ضمنها الخيول، وهذا دليل على طلب المشرق لهذا الحيوان، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بترتيبه فيكون ضمن صادراتها إلى المشرق.

كما صدرت بلاد المغرب الأوسط بعض منتوجاتها إلى بلاد الروم إلى جانب بعض السلع المستوردة فذكر ج. ايفر G. Yver أن تجار الروم كانوا يشترون من بجاية الصوف والزيت والحلود والشمع⁽¹⁾، كما كانت من صادرات المغرب الأوسط «المرجان والصوف والعبيد السود المجلوبون من بلاد السودان وريش النعام والذهب» وكذلك الأثمار كالتيين والتمر، وكان اهتمام الروم بمحسوب المغرب الإسلامي يعود إلى عهدهم في البلاد، وبالفعل فقد استوردوا القمح والشعير⁽²⁾.

الواردات — كانت القوافل التي تغادر المغرب الأوسط تعود محملة بالسلع المختلفة ومن جميع الاتجاهات:

أ — ولاية إفريقية : من المرجح أن يكون الموز الذي اشتهرت به مدينة قابس إحدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، وكذلك الفستق الذي اشتهرت به مدينة قفصة، خاصة وأن الرحالة لا يشيرون إلى زراعة هاتين الفاكهتين في بلاد المغرب الأوسط، هذا إلى جانب بعض مصنوعات ولاية إفريقية مثل الآلات الحديدية كالسيوف وسروج الخيل والادوات الزراعية، وأدوات أخرى مختلفة، خاصة وأن تلك البلاد تشتهر بإنتاج الحديد بمجانة. ومن المستبعد أن يكون حديد بونة يسد الطلب المحلي في بلاد المغرب الأوسط، ومن المواد المستوردة أيضًا المنسوجات الحريرية كالثياب السوسية الشهيرة والكساء الدرجيني، إلى جانب حجر المطاحن، فيذكر ابن حوقل أن من هذه المدينة «الحجارة المجلوبة للمطاحن بجميع المغرب»⁽³⁾.

ب — الأندلس: ربما كانت القوافل أو المراكب المتنقلة بين موانئ الأندلس تعود محملة بالمواد التي اشتهرت بإنتاجها، فقد اشتهرت البيرة على سبيل

(1) دائرة المعارف الإسلامية — مادة (بجاية) ح 3 ص 351 بقلم ج. ايفر G. Yver.

(2) موريس لومبارد: الإسلام ص 242.

(3) ابن حوقل: صورة ص 84.

المثال بالحديد والكتان والرصاص والنحاس، وكان فيها شجر الجوز وقصب السكر، واشتهرت طليطلة بالصيغ السماوي والزعفران «الذي يتجهز به إلى الآفاق» واشتهرت المرية بالحرير الذي «كان يشحن إلى جميع الآفاق»، واشتهرت شدونة بخير البر والبحر، واشتهرت قرية بمقام — قرب طليطلة — بإنتاج الطين المأكول الذي كان «يتجهز به منها إلى أرض مصر وجميع بلاد الشام والعراق وبلاد الترك، وهو نهاية في لئادة الأكل وفي تنظيف غسل الشعر» وقد صدر إلى درعة، وهذا كله يجعل من المرجح أنه صدر إلى بلاد المغرب الأوسط (1).

ومن المرجح أيضاً أن بلاد المغرب الأوسط استوردت من الأندلس الحديد المغناطيسي واللا زورده والياقوت الأحمر وكذلك الزئبق، الذي كان يوجد في فحس البلوط، «ومنه ينتشر في كل أفق» ويوجد في تدمير الكبريت والتوتيا ومنه «يحمل إلى الآفاق» ويوجد القرمز في أشيلية ولبلّة وشفونة وبلنسية» ومن الأندلس يحمل إلى الآفاق». وكذلك الزيت الذي كان يتجهز به إلى اقاصي المشرق والمغرب براً وبحراً. ويذكر ابن الشباط من معادن الأندلس والحديد والرصاص والزنجفور والشب والتوتيا والزاج، واشتهرت بلاد الأندلس بالقسطل والغراسيا والجوز، وفيها السفن بنواحي مالقة واليزاة، وقد ذكر المقدسي من جهته أنه يصنع في مرسية من الأسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة وآلات الصفر والحديد من السكاكين والمقاص المذهبة» ومنها تجهز هذه الأصناف إلى بلاد إفريقية وغيرها (2).

ومن صادرات الأندلس إلى بلاد المغرب الاسلامي عامة، والتي أشار إليها أمام الدين: الورق والسجاد والسلاح وكل أنواع الأدوات المصنوعة من الحديد والنحاس كالمقصات وغيرها (3).

(1) مما اشتهرت به بلاد الأندلس وكان يصدر منها أو يرجع أنه كان يصدر انظر. ابن غالب: فرحة الأنفس. قطعة منه نشر: لطفي عبد البديع. مجلة معهد المخطوطات العربية. المجلد الأول. ح 2. 1375 هـ - 1955 م. مواضع متفرقة. ابن الشباط: وصف الأندلس. صحيفة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد 1967 م.

(2) المقدسي: احسن التقاسيم ص 232 - 233، ثم انظر. ابن غالب: المصدر السابق ص 283. ابن الشباط: المصدر السابق ص 102. السفن: تتخذ منه مقايض السوف. انظر: الاصطخري: المسالك والممالك. ص 42.

(3) Imammudin: Some aspect...P.127.

وإذا كانت هذه بعض المواد التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من الأندلس، والتي كانت من إنتاج محلي، فقد استوردت سلعا أخرى لعبت الأندلس فيها دور الوسيط، وهي سلع تأتي من بلاد أوروبية ومنها الخدم الصقالية والروم والافرنجيون والجواري الروميات، وجلود الخنز والوبر والفراء والسمور والسيوف وغيرها.

ج - المغرب الأقصى:

أ - فاس: لا تشير المصادر التي اطلعنا عليها الى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من فاس مباشرة إلا أنه من المرجح أنها استوردت بعض المواد التي اشتهرت بها بلاد المغرب الأقصى، حتى ولو كانت الحاجة اليها قليلة، وربما بسبب اختلاف الأسعار بين البلدين، ومن هذا بات من المرجح، أن تكون تاهرت وغيرها قد استوردت الخنز السوسي، ويشير ابن حوقل الى قصب السكر في بلاد السوس الأقصى، وبلاد المغرب الأوسط تفتقر الى هذه المادة الا قليلا، فإن زراعتها كانت محدودة في هذه البلاد، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» انه من ماسة «يحب السكر الى جميع بلاد المغرب والأندلس وافريقية»⁽¹⁾ وأشار ابن حوقل الى شهرة مدينة البصرة في إنتاج القطن، فذكر أن «لها غلات كثيرة من القطن المحمول الى افريقية وغيرها» كما أفاد الإدريسي في ذكر النحاس في مدينة داي - قرب جبل درن - وانه يحمل الى سائر البلاد، وان ذكر هذه المواد لا يعني الحصر، فإن الجناح الغربي من المغرب الأوسط، كان بين مد وجزر في اتجاه الشرق حينما واتجاه فاس حينما آخر وبحكم مجاورته بلاد المغرب الأقصى وتبعيته أحيانا فقد كانت تتم مبادلات تجارية.

ب - سجلماسة: يبدو أن وضعها الفلاحي قد تغير عما كان عليه في عهد اليعقوبي فإذا كان هذا قد ذكر ان زرعهم الدخن والذرة - كما سلف - فإن المقدسي يصفها بأنها «كثيرة التمور والأعناب والزبيب والفواكه والحبوب والرمان والخيرات»⁽²⁾. ويذكر ابن حوقل ان لها نهرا «يزيد في الصيف كزيادة

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 211.

(2) المقدسي: المصدر السابق ص 231، الفلشندي: صلب الأعشى ح 5 ص 164.

النيل فيزرع بمائة حسب زرع مصر في الفلاحة⁽¹⁾. وبناء على ما ذكره الحموي فقد زرعوا على هذا النهر البساتين والنخيل حتى كان القمح عندهم ستة عشر نوعاً، ثم يذكر الادريسي من مزرعاتهم غلات القطن والكمون والكرويا والحنة ويتجهز منها الى سائر بلاد المغرب وغيرها، فمن المرجح أن بلاد المغرب الأوسط قد استوردت بعض هذه السلع. مقابل ما صدرته اليها من سلع، خاصة وان سجلماسة مركز للتزويد باتجاه بلاد السودان.

د — بلاد السودان: كانت القوافل المتجهة الى بلاد السودان تعود محملة بسلع مختلفة ومنها:

— الذهب: فقد ذكر اليعقوبي أن في بلاد ملك غانة معادن الذهب وتحت يده عدة ملوك في بلادهم الذهب⁽²⁾، وأشار الادريسي أن «بلاد ونقارة هذه هي بلاد الذهب»⁽³⁾، وذكر البكري من جهته أن افضل الذهب في بلاد غانة ما كان بمدينة غياروا، ويضيف أن مدينة كوغا أكثر بلاد السودان ذهباً، كما يوجد في جالام وبوري وبامبوك⁽⁴⁾، ويعتبر لوبيكي ان الذهب شكل السلعة الرئيسية في تجارة تاهرت مع بلاد النبر الواقعة بين نهر السنغال وقالم Palme وبايفنج Bafing. كما أن موني Mauny يذكر أن السودان الغربي، ظل الممول الرئيسي للعالم الغربي بمادة الذهب منذ القرن الثامن الميلادي حتى اكتشاف امريكا⁽⁵⁾.

وعلى أية حال، فإن ذهب السودان قد عرف طريقه الى تاهرت وغيرها من مناطق المغرب الأوسط، فإن الامام عبد الوهاب يقول في اشارته وافتخاره

(1) ابن حوقل: صورة ص 90، القلقشندي: المصدر السابق ج 5 ص 164، في حين يذكر اليعقوبي ان «زرعهم على الأمطار لقلة المياه عندهم فإن لم يمطروا لم يكن لهم زرع»، اليعقوبي: البلدان. ص 359، ويبدو أن امطارها قليلة يحكم موقعها الجغرافي.

(2) اليعقوبي: المصدر السابق ص 220، المسعودي: اخبار الزمان ص 66.

(3) الادريسي: صفة ص 8. Bovill Caravans of the old Sahara. P.59

(4) Donise: Les fouilles de Regdaoust. J.A.H. T.XI. 1971. P.472

Mauny: The question of Ghana. P.209.

(5) ثم انظر: تجارة القوافل ودورها الحضري حتى نهاية القرن التاسع عشر. نشر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — معهد البحوث والدراسات العربية. بنغازي. 1404هـ/1984م.

بدور ذهبه في قيام الدولة الرستمية «لولا انا ومحمد بن جرتي وابن زلفين لحرب بيت مال المسلمين انا بالذهب ومحمد بن جرتي بالحرث وابن زلفين بالأنعام»⁽¹⁾.

وتظهر وفرة الذهب في بلاد المغرب الأوسط في صك نقودهم دنانير، وتجلى وفرة الذهب بشكل أوضح في الأموال التي حملها الفاطميون معهم عند رحيلهم الى مصر والتي اسهم تجار المغرب الأوسط في جلبها الى جانب تجار ولاية افريقية، فذكر أبو الفداء أن المعز اصطحب معه أهله سنة 361 هـ / 971 م «وخزائنه وفيها أموال عظيمة حتى سبك الدنانير وعملها مثل الطواحين وشالها على الجمال»⁽²⁾، واستمر تدفق ذهب بلاد السودان بعد رحيل الفاطميين، وبما أن المنطقة شهدت في هذين القرنين ازدهارا عمرانيا واقتصاديا، وبما أن هذه الوضعية جاءت بعد عهد من الحروب والفوضى، فإنه من المرجح أن صناعة الحلبي الذهبية كانت واسعة وتطلبت كميات وافرة من الذهب.

على أن هذا الذهب مستعمل محليا، في صك النقود أو صناعة الحلبي، كان يمثل جزءا من الذهب المستورد من بلاد السودان الغربي، وأما الجزء الآخر وهو يشكل النسبة العظمى فقد كان يأخذ طريقه الى مراكز تجارة المرور التي تلقى سلعا تأتيها من البلدان الواقعة خارج العالم الاسلامي مثل اسبانيا ومراكز التجارة في آسيا الوسطى، كما تتجه الى المراكز السياسية الهامة والى بلاد الملوك والأمراء، وهذا ما دعا موريس لومبار ان يرى «ان هذا الذهب لا يبقى في المغرب وإنما يمر به فقط»⁽³⁾.

(1) الشماخي: السيرة، ص 205.

(2) أبي الفداء: مختصر، ج 3 ص 141. ابن الأثير الكامل، ج 3 ص 620.

(3) موريس لومبار: الاسلام، ص 174. وعن التجارة مع بلاد السودان أنظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص 342-387، ثم أنظر:

E.F.Gautier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.B.S.1935 PP.113-123

M.Malowist: Quelques observations sur le commerce de l'or dans le soudan Occidentale au M.Age.A.S.C.Nor-Des.1970

T.Lewicki: quelques extraits inédits aus aux voyages...F.O.1960/1961 PP.1-27 ibid: L'état Nord Africaines de Tahert...

C.B.A.N.N°8 1962 «513-535 Ibid: the ibādites in Arabia...J.W.H.XIV/1.1971.

Ibid:traits d'histoire du commerce...Etnographie.Polska.Vol.VIII.1964

ومع هذه الملاحظة، فإن بلاد السودان لم تكن الممول الوحيد، فقد كانت عدة مصادر لاستخراج الذهب في العالم الاسلامي، تعتبر منافسة للذهب السودان، وهي تؤثر على مدى اهميته فبالاضافة الى الذهب المكتشف في الكنائس وكنوز القبور. فقد كان المسلمون يسيطرون على مناجم الذهب في غرب شبه الجزيرة العربية والقوقاز وأرمينية وجبال الأورال، ومناجم التبت ومناجم افريقية الشرقية والنوبة ومناجم وادي العلاقي⁽¹⁾، وقد ذكر ابن حوقل ان بلاد ما وراء النهر «بها معادن الذهب» وان بلاد د نغلة — غرب النيل — «فيها معادن الذهب الجيد والتبر الخالص»⁽²⁾ وذكر ابن الفقيه ان كرمان «بها أكثر معادن الذهب» وأضاف أنه «فيما بين خراسان وارض الهند... أرض الذهب»⁽³⁾، وذكر الاصطخري انه من اسوان الى معدن الذهب خمسة عشر يوما «والمعدن ليس في أرض مصر ولكنه في أرض البجة»⁽⁴⁾، وهذا الى غير ذلك من مراكز الانتاج.

وان كان هذا يقلل من أهمية دور تجار المغرب الأوسط في جلب الذهب من بلاد السودان الغربي، فقد غيروا طريقهم الى بلاد المغرب في القرن الرابع الهجري ليتمكنوا من الوصول الى مناجم السودان بعد ما حالت ظروف طريقهم الأول دون وصولهم اليها، مثلما أشار اليه ابن حوقل، وهذا يدل على أن اقبال المشاركة على ذهب السودان مازال قائماً، رغم تعدد المناجم المذكورة اعلاه، كما كانت تجارة ذهب السودان هامة بالنسبة لتجار المغرب الأوسط في أنه سلعة ثمينة يمكنها أن تغطي بتسديد اثمان البضائع المستوردة من بلاد المشرق الاسلامي والأندلس وما وراء البحر وغير ذلك.

العبيد: يبدو أن هؤلاء كانوا في الأغلب من العبيد السود، وقد افاد الاصطخري وابن حوقل وغيرهما الى أن «الذي يقع من المغرب الخدم السود

(1) موريس لومبار: المرجع السابق. ص 162 — 164.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 62. 385.

(3) ابن الفقيه: مختصر ص 206. 325.

(4) الاصطخري: المسالك ص 54.

من بلاد السودان»، وبما أن قوافل المغرب الأوسط قد وصلت تلك البلاد، فقد عادت عملة العبيد السود، ورغم ما كان يلاقيه التجار من عناء في جلبهم، إلا أنهم لم يتوقفوا عن ذلك، ومن ذلك أن أبا محمد عبد الله بن محمد السدراقي قال: سافر خالي إلى القبلية فجعل تجارته صامتا واشترى جملا لركوبه ومعه رجل حضري، فجاء الحضري إلى خالي وقال له: ماذا أجعل تجارتي؟ فقال: لا أدري، فجعل الحضري تجارته رقيقا، فقللوا إلى أهلهم، فكان أبو محمد لا تعب عليه ولا نصب، إذا ارتحل الناس ركب جملة وإذا نزل ضرب خيمته ويستريح، وكان الحضري يتعب وينصب في الخدم والرقيق هزلت هذه وجاعت هذه ومرضت هذه وهربت هذه⁽¹⁾. وما كان هذا الحضري ليتحمل كل هذا لولا ما تدره عليه هذه التجارة من أرباح.

إلا أن المصادر لا تشير إلى ثمن العبد في بلاد السودان، ويبدو أنه كان رخيصا بسبب وفرة العبيد في بلادهم في تلك الفترة، وقد أفاد لوبز R.Lopez في أن قيمة العبد لم تصل قيمة حصان⁽²⁾، ولم يكن التجار يدفعون قيمته نقدا، بل مقايضة بما حملوا إلى بلاد السودان من سلع.

ولم يكن هدف التجار اغراق أسواق النخاسة بالعبيد من أجل الاستعمال المحلي، بل كانوا يصدرونهم إلى مختلف الجهات، فمن المرجح أنهم — تجار المغرب الأوسط — قد أسهموا في توفير تلك الأعداد من العبيد الهائلة التي ظهرت عند الفاطميين، وعند الزيريين من بعدهم، كما أنه من المرجح أنهم صدروا العبيد إلى بلاد الأندلس، حتى أنه يمكن القول أن رحلة محمد بن عرفة إلى ملك السودان كسفير من طرف الامام أفلح بن عبد الوهاب، لها علاقة بموضوع توفير العبيد ليعم إرسالهم إلى قرطبة، نظرا لحاجة الأمويين إليهم ولصفات عبيد السودان خاصة عبيد جوجو، فقد ذكر أبو حامد الغرناطي أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل الأقوقو — جوجو — فلا خير فيهم إلا في الحرب»⁽²⁾،

(1) R.Lopez: Medieval trade in the Méditerrananean wald.P:43

J.D.Fege: slavery in west African history

J.A.H.1969 vol.X.N°3.

(2) أبو حامد الغرناطي: تحفة الأكياب. ص 43. وعن التجارة مع السودان. انظر:

H.R.Idris: La Berbérie orientale...T.2.P.674-676, 684-685

وعن تجارة الرقيق انظر:

ومن جهة أخرى، يظهر فيما ذكره الاصطخري وابن حوقل أن هؤلاء العبيد كانوا يصدرون الى المشرق.

وعلى أية حال، فإن التجارة برفيق السودان لقيت منافسة من منابع أخرى، فقد كان الحصول على العبيد يتم من مناطق متعددة سبق ذكرها، ومع تعدد الموارد هذه إلا أن الطلب على عبيد السودان الغربي ظل قائمًا بدليل القوافل التي كانت تنجّه شرقًا الى البلاد الاسلامية محملة بهم، وإذا كانت مدينة أسوان مركزا لخصي العبيد السود ومدينة فردان مركزًا لخصي الصقالبة⁽¹⁾، فليس هناك ما يدل على مركز خصيمهم في بلاد المغرب الاسلامي، وان كان من المرجح أن تكون سجلماسة وورقلة مركزين لخصي العبيد قبل تسويتهم.

وتأتي أهمية بلاد السودان الغربي كمورد للعبيد الى جانب الموارد الأخرى في انقطاع سبل الحصول على الأسرى بسبب توقف الفتوحات الاسلامية. ثم في أن المنطقة التي كانت مسرحًا لهذه الفتوحات أصبحت اسلامية تضم مسلمين لا يحل استرقاقهم، وتضم اهل ذمة تحميهم الشريعة الاسلامية⁽²⁾. وهنا دعت الحاجة الدول الاسلامية أن تتطلع باعينها الى موارد خارج البلاد الاسلامية.

— الدرق اللمطية: ذكر الادريسي أنه بمدينة نول تصنع الدرق اللمطية التي لا شيء ابدع ولا اصلب منها ظهرًا ولا احسن منها صنعًا، وبها يقاتل اهل المغرب لحصانتها وخفة حملها، وهي مستمدة من حيوان اللمطي المتوفر في بلاد لمطه، ويذكر ابن حوقل انه «من سجلماسة الى لمطه معدن الدرق اللمطية عشرون يومًا»⁽³⁾، ويوجد في بلاد لمتونة ايضًا ومنها أودغست. ويشير ابن الفقيه الى وجوده في أنية أيضًا.

(1) انظر: لويس لومبار: نفس المرجع، ص 294—298. بروفسال: حضارة العرب. ص 77. وعن الصقالبة: المسعودي: مروج الذهب. ج 2. ص 3. وعن التجارة الى بلاد الصقالبة انظر: ابن الفقيه مختصر. ص 270—271.

(2) نفس المرجع ص 290.

(3) ابن حوقل: صورة ص 91. الادريسي: صفة ص 39. ابن الفقيه: مختصر ص 81.

ويبدو أن التجار كانوا يجلبون في جلبها نظراً لأهميتها في الحروب، فغمرها الأسواق المحلية بها، ثم صدروها إلى البلاد الأخرى، فقد كانت تشكل إحدى الصادرات إلى بلاد المشرق الإسلامي، وكانت تصدر إلى الأندلس، بل إنها كانت تقدم هدايا كدليل على أهميتها، فقد اشتملت هدية زيري بن عطية إلى المنصور بن أبي عامر على ألف درقة من جلود اللمط⁽¹⁾، وقد أشار القزويني إلى أن «قيمة كل واحد منها ثلاثون ديناراً».

— سلع أخرى: وقد كان التجار يجلبون الجلود من بلاد السودان، خاصة جلود الثور، والتمور نفسها. إذ كانت إحدى السلع التي ترد المشرق الإسلامي من المغرب. وهي هامة في صناعة السروج، وقد نالت إعجاب الجاحظ، فعبر عن ذلك بقوله إن خير الثور البربري الموشح، وهو يصفها بأنها صغيرة، «مقدار الجلد منها ما يغشى سرجاً مفرداً ومنتبهي ثمن الجلد منها خمسون ديناراً»⁽²⁾.

ومنها جلد حيوان البطي الذي يعمل منه المجن، وذكر القزويني أن ثمن المجن الواحد ثلاثون ديناراً، ومن خاصيته أن الحديد لا يؤثر فيه⁽³⁾، ويحمل من بلاد السودان الغربي أيضاً الذبل من ظهور السلاحف حيث تصنع منه الأمشاط. وكذلك العاج ويبدو أن تجارة هذه السلعة كانت مربحة حتى أن أحمد بن علي بن حميد التميمي — توفي سنة 261هـ / 874م في القيروان — تنازل عن ألف دينار من تركة أبيه «فشتل عن ذلك فقال: كان من تجارة العاج فكرهته»⁽⁴⁾.

وكان من السلع المحمولة أيضاً ريش النعام وكذلك الصمغ، وقد أشار البكري إلى وجوده في منطقة أودغست وإلى وصوله إلى الأندلس، مما يرجح وصوله إلى بلاد المغرب الأوسط، ويذكر الدرجيني أنه لما أصيب أبو معروف — من رجال الطبقة السادسة — ببصره وجه كتابا إلى الشيخ عبد الحميد

-
- (1) ابن خلدون: المعرج 4 ص 66. وقد غم باديس في حربه مع حماد عشرة آلاف درقة: ابن خلدون: الكامل ج 9 ص 255.
 (2) الجاحظ: التصريح بالتجارة ص 30.
 (3) القزويني: آثار البلاد ص 26.
 (4) القاضي عياض: تراجم ص 322.

الفزافي وكان عالماً كبيراً من أهل الدعوة الاباضية وقاطناً — وكان قاطناً ببلد السودان يستمد منه دواء العين⁽¹⁾، وربما كان هذا الدواء كحلاً هو «البشمة» الذي ذكره ابن البيطار، فأشار الى أنه يستعمل في علاج العين ضماداً وذروراً، لاخراج القذى، والنفعة من الفشاوة، ومن الرمد وغير ذلك كما أشار الى أنه يؤتى به «من بلاد السودان من كوار وغيرها من بلدانهم». كما ذكر ابن البيطار — من الأدوية المجلوبة (جوز الشراك) «يؤتى به من بلاد السودان... إذا شرب منه مثقالاً بماء أحدث الطمث وأسقط الاجنة ونفع من وجع المثانة وإن صنع منه دهن نفع من أوجاع الركبتين والظهر، وزعم بعض اطباء المغرب انه متى شرب ماء طبيخه فتت الحصاة» ومن هذه الأدوية أيضاً ذكر ابن البيطار «فلفل السودان» يسمى بالبربرية حرقي وهو حب يشبه الجلبان ولوعيته وهو أسود اللون حريف الطعم مثل الفلفل يجلب من بلاد السودان وينفع من وجع الأسنان⁽²⁾.

ويظهر أن بعض حيوانات بلاد السودان كانت من بين السلع المجلوبة مثل الثور والبقيلة والأسود والزرافات، وربما كانت بعض الحيوانات التي تضمنتها هدية زيري بن عطية الى قرطبة هي مجلوبة من بلاد السودان، وكان منها «دابة من دواب المسك ومهاة وحشية تشبه الفرس وحيوانات غريبة»⁽³⁾، وربما من هذه الأخيرة حيوان الكركدن أو وحيد القرن. ومن المرجح أن هذه الحيوانات كانت تجلب وهي صغيرة ثم تم تربيتها في بلاد المغرب.

هـ — بلاد المشرق: لم تتوقف حركة القوافل التجارية البرية والبحرية بين المغرب الاسلامي وبلاد المشرق الاسلامي، بحكم الترابط العضوي بينهما، وتكشف كتب الرحلة عن نشاط هذه الحركة وعمران الطريق بالقوافل، وقد كشف ابن الصغير بدوره عن وصول قوافل الى تاهرت قادمة من المشرق فذكر ان ابا حاتم «كان أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل

(1) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 327. T.Lewicki: Arabic external...P.67.

(2) عن هذه الأدوية انظر: ابن البيطار: الجامع ج 1. ص 95، 177، ج 3 ص 167.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص 64 حوادث سنة 382هـ/92م. ابن خلدون: المعبر ج 4 ص 66. وكانت هذه الحيوانات ضمن هدايا ملوك السودان الى أمراء المغرب. انظر عنها: ابن عذاري: البيان ج 1 ص 264، 273.

قد اقبلت من المشرق وفيها أموال لا تحصى، وهذه القوافل قد تكون مثلاً لقوافل أخرى وصلت مدن المغرب الأوسط الأخرى. وحين وصل أبو عبيد الله المهدي قسطنطينية «كان في الرقعة التي هو بها رجال من بلدان المغرب والجزب ومسجلماسة»⁽¹⁾. ولم تتوقف تلك القوافل، فإن ناصر خسرو يذكر بخصوص طرابلس الشام ان للسلطان بها سفناً «تسافر الى بلاد الروم وصقلية والمغرب للتجارة»⁽²⁾.

ويظهر أن بعض القوافل كانت تصل بلاد الهند والصين، فإن الجعقوبي يشير الى مراكب خيطة تنطلق من ماسة على المحيط الاطلسي «يركب بها الى الصين» فمن المرجح والحالة هذه ان بعض تجار تاهرت قد رافقوا هذه المراكب المذكورة الى المشرق وكان هؤلاء التجار إذا ما وصلوا موالي مصر سافروا براً الى موالي البحر الأحمر، ومنها الى عدن ثم الى الخليج فبلاد الهند والصين، واما أن يسلكوا طريقاً من مصر الى الرملة، ومنها الى دمشق، ثم الى الكوفة ثم الى بغداد، ومنها الى البصرة ثم الى الأهواز ثم الى فارس ثم الى كرمان ثم الى السند ثم الى الهند ثم الى الصين⁽³⁾، وان ذكر ابن خرداذبة لهذا الطريق انطلاقاً من الأندلس الى الصين لدليل على سير قوافل التجار بين المغرب الاسلامي والمشرق الأقصى.

وإذا كان محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية — من أهل قرطبة — قد رحل الى المشرق سنة 295 هـ «ودخل أرض الهند تاجراً»⁽⁴⁾ فليس هناك ما يمنع بعض تجار المغرب الأوسط أن يسير نفس دربه.

وقد أكد صاحب «كتاب الاستبصار» هذا الاتصال، فذكر ان سفن المسلمين ترسو في ميناء بجاية قادمة من «الاسكندرية بطرف بلاد مصر وبلاد

(1) القاضي النعمان: اختاج الدعوة ص 152.

(2) ناصر خسرو: سفر نامه ص 48.

(3) ابن خرداذبة: المسالك والممالك ص 153.

(4) ابن الفرضي: تلويح العلماء والرواة للعلم بالأندلس ج 2 ص 70.

اليمن والهند والصين وغيرها(1).

وعلى أية حال، فليس من السهل حصر السلع التي كانت تستوردها بلاد المغرب الأوسط، فمن المرجح أن التجار استوردوا السيوف البمانية، فقد ظهرت عند المنصور الفاطمي، وما داموا وصلوا اليمن فربما أحضروا معهم «الحلل البمانية والثياب السعدية والعدينية والورس» وقد ظهرت القراميد البينية في جامع القيروان جلبها إليه أبو ابراهيم أحمد بن الأغلب، كما أحضروا صن وبر «وهو صمغ يؤق به من اليمن» وبما أن عدن كانت تشتهر باللؤلؤ، فمن المرجح أن التجار أستوردوه فإن «رجلا جوهريا من تجار المشرق قصد المنصور بن أبي عامر من مدينة عدن بجوهر كثير واحجار نفيسة»(2).

وبما استورده التجار من بغداد خشب الساج والرخام، ويبدو أنه كان من نوع رفيع فإن ابا ابراهيم أحمد بن الأغلب أتى به لجامع القيروان على الرغم من وجود الرخام في افريقية. وكان لأحمد بن علي التميمي — المتوفى سنة 261هـ/874م في القيروان — «مائدتان زجاجا أتى اليه بهما من بغداد لم يصلا اليه الا بمئة وتسعين ديناراً».

وقد ظهرت في خزائن الفاطميين ملابس مختلفة من صنع مشرق منها مبطنة مروي وجبة مروي، وتكة أرمني، وثياب تستربه — نسبة الى تستر — التي ذكر الاصطخري أن «بها يتخذ الدياج الذي يحمل الى الدنيا» ويرتفع من بلاد فارس. ثياب كتان «تحمل هذه الثياب الى الافاق من بلدان الاسلام كلها»(3)، وجلب التجار الوشي، فإن وشيمة بن موسى بن الفرات الفارسي خرج الى الأندلس تاجراً. وكان يتجر في الوشي، وربما كان من وشي الكوفة التي لفتت نظر ابن الفقيه بوشها. وأشار ابن القوطية الى وجود الثياب والغفارات العراقية في قرطبة. ومن المرجح أن حرير الموصل قد وصل هذه البلاد، ويبدو

-
- (1) مؤلف مجهول. كتاب الاستبصار. ص 130، وعن أوائل التجار العرب في بلاد الصين انظر: T Lewicki: Les premiers commerçants Arabes in china P.O.vol III 1961/1962
وعن نظام التعامل انظر: التاجر سليمان: اخبار الصين والهند تحقيق وترجمة: Jean Sauvaget
ثم انظر. الصلبي: عمان في العصور ص 149 نقلا عن المروزي.
(2) ابن عساري: البيان. ج 2 ص 291.
(3) الاصطخري: المسالك ص 153. وعن دياج تستر انظر. نفس المصدر ص 92.

أن المغاربة كانوا يستوردون مختلف التحف والطرائف التي ظهرت في المشرق لتزيين قصورهم نُسبها بقصور الشرق، فيذكر موريس لومبار ان المجتمع القرطبي أخذ يستعمل الأواني المصنوعة من الزجاج الشفاف المسمى «العراقي» والأثاث المنطوي بالجلد الناعم والمنقوش والمطرز بالذهب طبقاً لطريقة وصلت الى قرطبة عن طريق القصور العباسية⁽¹⁾. وان ما قيل بخصوص عبد الرحمن بن الحكم الأموي، يمكن أن ينطبق على أثرياء المغرب الأوسط فقد ذكر ابن عذاري أنه قد وصل الى عبد الرحمن بن الحكم «نفيس الوطاء وغرائب الأشياء وسيق ذلك اليه من بغداد وغيرها»⁽²⁾.

هذا بالإضافة الى سلع أخرى تم استيرادها مثل ماء الورد الذي ينقل من بلاد فارس «الى سائر الأرض حتى المغرب وبلد الروم والأندلس»⁽³⁾ وكذلك الطيب، ويظهر هذا في قول الشماخ لأدريس الأول: «اني جئت من المشرق بقارورة الطيب ثم اتي رأيت هذه البلاد ليس بها طيب فرأيت ان الامام أولى مني بها فخذها تطيب بها»⁽⁴⁾، وكذلك الكتب، فإن الامام عبد الوهاب نفسه «بعث ألف دينار الى اخوانه من أهل المشرق أن يشتروا له بها الكتب... فنسخوا له أربعين حملاً من الكتب فبعثوا بها اليه»⁽⁵⁾. وقد أفاد ابن البيطار في ذكر بعض السلع التي تستورد من الهند والصين فكان منها: بليج وبلاذر والميران وبوزيدان وبنك، وهذا الأخير يدخن به لطيب رائحته، وجوز الطيب والكافور والكرم وهو دواء يخفف للقروح ونافع للجرب⁽⁶⁾، ويحمل العود أيضاً من تلك البلاد وخشب الصندل. وربما كانت القباقيب المستخدمة في قصور بني زيري قد صنعت من هذه الأخشاب النفيسة المستوردة من الهند. وحين توفيت

(1) لويس لومبارد: الاسلام من 126، وعن «وشيمة» المذكور انظر: الحميدي: جنوة المصنف من 363.

(2) ابن عذاري: البيان ج 2 ص 91.

(3) ابن حوقل: صورة. ص 260. الاصطخري: المصدر السابق. ص 152.

(4) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص 9. ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي ص 124.

(5) أبو زكريا: السم ص 55. الدررجمي: طبقات ج 1 ص 56.

(6) عن هذه المواد انظر: ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 110، 113، 120، 122، ج 3 ص 78.

زوجة نصير الدولة سنة 412هـ/1012م «جعلت في تابوت من عود هندي قد رصع بالجواهر» وحمل التجار القرنفل والدارصيني «القرقة» ويبدو أن القفل كان يجلب بكميات كبيرة الى تاهرت، وكان الم رابطون على تفشهم في رابطهم استعملوا التوابل في قنورهم، وعلى الجملة، فإن ابن الفقيه يشير الى أن التجار كانوا يحملون «متاع الصين كله»، ويبدو أن هذه التجارة كانت تدر أرباحاً طائلة تتناسب وبعد الشقة، فإن محمداً بن معاوية السالف الذكر قال: «خرجت منصرفاً من أرض الهند وأنا أقرر أن معي قيمة ثلاثين ألف دينار»⁽¹⁾.

== بلاد الروم: قامت علاقات تجارية بين المغرب الأوسط وبلاد الروم لفتت نظر ابن حوقل، ذكر ذلك في سياق حديثه عن الموارد المالية، فكتب أن «ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر»، وأضاف في مكان آخر بخصوص مدينة تنس أن للسلطان فيها «مراصد على المتاجر الداخلة إليها والمخرجة والصادرة والورادة»⁽²⁾، وبالربط بين هاتين العبارتين يتضح أن التجارة كانت قائمة بين الجهتين، وإذا كان ما ذكره صاحب «كتاب الاستبصار» لا يعني بالضرورة التجارة في عهده، إذ هو يعتمد كثيراً على البكري الذي اعتمد بدوره على ابن الوراق، فإن سفن الروم كانت ترسو في ميناء بحاية⁽³⁾، وإن مشاهدة سفينتين تابعتين للبندية في المهديّة وثالثة في طرابلس الغرب سنة 361هـ/971م لتأكيد أن سفن بلاد الروم قد وصلت مواليء المغرب الأوسط.

ومن خلال هذا الاتصال يمكن فهم أهداف السفارات والهدايا المتبادلة بين الفاطميين والروم، فذكر بن أبي الضياف بخصوص المعز الفاطمي «أن رسولاً من ملك الروم كان يتردد اليه وهو بافريقية سفيراً عن سلطانة» ويذكر الجوزري أن ملك الروم قام بإرسال هدية الى المنصور الفاطمي، فقام هذا من جهته بإرسال هدية قيمة قال فيها: «أنها «لمباهاة الاعضاء والدلالة على شرف انفسنا»»⁽⁴⁾.

(1) ابن الفرضي: تاريخ العلماء ج 2 ص 70، وعن السلع التي تجلب من الصين انظر: الجاحظ: التميمي بالتجارة ص 33، 34.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 78، 94.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 130.

(4) جوزري: سيرة الأستاذ الجوزري ص 61، وعن سفن الروم انظر: ابن أبي الضياف: انشاف، ص 163.

ومن المرجح أن الدافع وراء تمتين العلاقة وتنميتها بالسفرء والمدايا هو خدمة العلاقة التجارية بين الطرفين، ومن المرجح كذلك أن العقود والاتفاقات المبرمة بين المغرب وبلاد الروم في القرون التالية ما هي الا استمرار للعلاقات التجارية التي كانت قائمة قبل ذلك⁽¹⁾، وكذلك من المستبعد أن تكون فناء النصراني في نجاية هي بداية عهد الروم التجاري في بلاد المغرب الأوسط.

ويبدو أن تجار الروم قد حملوا على عاتقهم مسؤولية الاتصال بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط الشمالي والجنوبي بشكل أبرز من دور تجار المغرب الاسلامي، ويرد ارشيبالد هذا الى انشغال تجار المسلمين بتجارة الشرق وتجارة الصحراء⁽²⁾.

وعلى أية حال، فإن العبيد الصقالية قد شكلوا احدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، سواء عن طريق الأندلس أو عن طريق بلاد الروم مباشرة، فإن المدن الابطالية كانت تتلقى الرقيق الصقلي من اعالي الدانوب عن طريق ممرات جبال الالب أو من جبال الالب الشرقية وأبستري والمانيا وبعد ذلك يقوم التجار بنقلهم الى البلاد الاسلامية⁽³⁾.

ومن الواردات أيضاً الفراء، وقد ظهرت في تاهرت في وقت مبكر، منذ عهد مؤسسها الامام عبد الرحمن بن رستم. فقد اشترى بما بقي من مال الصدقة أكسية صوفاً وجبابا صوفاً وفراء وزيتاً ومنها كذلك الأسلحة وخاصة السيوف، فإن الجوذري يشير الى وجود السيوف الافرنجية في حوزة الخليفة المنصور الفاطمي، وذكر موريس لومبارد من جهته، ان الغرب الاسلامي يتلقى هذه السيوف عن طريق وادي الرون والبندقية، كما استورد تجار المغرب الأوسط الخشب، خاصة المستعمل في بناء السفن، بل انهم استوردوا السفن.

[1] M. Idris: La Berbérie Orientale. T.1.P.679-680.

[2] L. Rostk: Traité de paix et de commerce concernant les relations des Chrétiens avec les Musulmans. M. Age. Paris. 19168.

(2) ارشيبالد: القوى البحرية ص 274.

(3) موريس لومبارد: الاسلام ص 294.

نفسها، فيشير الجوزري الى مركبين اشترى للمعز الفاطمي من الروم⁽¹⁾، واستوردوا الدياج، فقد أشار ابن عذاري الى وجود الدياج الرومي في خزائن المنصور بن أبي عامر.

ولا يراد بذكر هذه السلع الحصر، بحيث أن كفة الميزان التجاري كانت تميل الى جهة بلاد الروم، فكان على تجار بلاد المغرب الأوسط أن يعدلوا الأمر بدفع الذهب الى الروم الذين كانوا بحاجة اليه.

النظم النقدية في التجارة الدولية:

خدمت النقود الحركة التجارية، وسهلت عملية التبادل التجاري، ولم يكن اختلافها بين الدول الاسلامية، عائقاً إذ ان نقود دولة ما، كانت مقبولة في الدول الأخرى، فإن الأمير محمد بن عبد الرحمن «أمير قرطبة» بعث الى الامام افلح بن عبد الوهاب مائة ألف درهم⁽²⁾، وكان الناصر الأموي يدفع عن كل سارية مجلوبة من ولاية افريقية ثمانية سجلماسية عند بنائه الزهراء، وان زيادة الله الأغلب دفع بكيس فيه ألف دينار الى الخليفة المأمون «وكانت الدنانير مضروبة باسم ادريس»⁽³⁾ بناء على ما ذكره ابن الآبار.

ومن المرجح أنه كان يراعى في مسألة قبول النقود الأجنبية اختلاف السكة أو الوزن، فربما أن التجار كانوا يفضلون وزناً لا عدداً، وربما كانت أيضاً، تنقص قيمتها بقدر تكاليف إعادة سكها، وان كان هذا احتمالاً ضئيلاً بسبب وجود الصيرافة مثلاً، وعلى أية حال، فإن استعمال النقود كقطع معدنية في التجارة الخارجية تظل مسألة صعبة، فكان على التاجر أن يحمل نقوده معه في حله وترحاله، وفي هذا ما يعرضه للخطر، كأن يتعرض لغزو يقوم به قطاع الطرق، أو ضياع أمواله ونحو ذلك، إلا أن هذا الأمر قد خفت حدته بوجود الصيرافة.

(1) جوزري: سيرة ص 127، لومبار: الاسلام ص 346، ولدت السوسي نجة: التجارة صفحة 66.

(2) البلاذري: فتوح ص 236. محمود اسماعيل: الخوارج ص 156.

(3) كان عبد الله الشامي يرسل الأموال الى عبيد الله المهدي وهو في المشرق ثم وهو في سجلماسة.

— الصيارفة: أشار ابن الصغير الى وجود الصيارفة في تاهرت، ومنهم أبو محمد الصيرفي في القرن الثالث الهجري، وهي اشارة كافية للدلالة على وجودهم في أنحاء المغرب الأوسط، خاصة المراكز التجارية.

ويعتبر البيروني أن الصرف هو «مزاولة الصرف بين العين والورق في التفاضل بين النقود المختلفة»⁽¹⁾.

وكان الصيرفي يقوم بما تقوم به البنوك حالياً، فهو يستبدل نقوداً بنقود، وهو يدين من اراد الاستدانة، كما أنه مستودع للأمانات، فكان بعض الناس يودعون أموالهم عنده، ثم يمكنهم أن يسحبوا المبالغ التي تلزمهم منها متى رغبوا⁽²⁾. لهذا كان الصيرفي من الأثرياء، ويؤدي خدمة جليلة لحركة التجارة.

— البنوك: يشير أرشيبالد الى أن أساليب أعمال البنوك قد تقدمت كثيراً، وبضيف أن الأحوال المسحوبة على رجال المصارف من أهل المشرق والقابلة للصرف في بلاد المغرب، قد قامت مقام النقود في السودان في القرن الرابع الهجري — العاشر الميلادي وكان السعر السائد لعمولة صرف الشيكات والأحوالات عشرة في المئة⁽³⁾، ولكي تصور مدى دولية هذا التعامل المالي، علينا أن ننظر إلى البلاد التي كان يجوبها التجار المسلمون من مشارق الأرض إلى مغاربها.

ويذكر هـ. ادريس أن الرجل كان يرسل بضاعة الى تاجر فيقوم هذا بتحويل ثمنها الى مرسلها بواسطة البنك⁽⁴⁾، أي أن الرجل صاحب البضاعة هو المحول اليه والتاجر البائع هو المحول والبنك هو الوسيلة. ويزيد ناصر خسرو عمل البنك وضوحاً، فيذكر أن العمل كان بأن يعطي التاجر ماله للصراف، وبأخذ منه صكاً، ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف أي أنه

(1) البيروني: الجواهر من 242.

(2) انظر: القاضي عياض: تراجم من 182. الدباغ: معالم ج 2 من 129.

(3) أرشيبالد: القوى البحرية من 263.

(4) H.R.Idria: La Berbérie orientale.T.2.P.655.

يرسل البائع الى الصراف ليقبض فمن سلحته، وبهذا كان التاجر لا يستخدم شيئاً غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة(1).

ثم يذكر ناصر خسرو حادثة وقعت له في أسوان، وكان له صديق فيها، فلما كان متوجها الى عيذاب كتب صديقه له كتابا الى وكيله في عيذاب يقول له فيه «أعط ناصراً ما يريد وهو يعطيك صكاً للحساب، فلما بقيت بها ثلاثة أشهر وانفقت ما معي اضطررت أن أعطي هذه الورقة للوكيل فأكرمني وقال: ان له والله لدي أشياء كثيرة واني معطيك ما تريد وأعطيني صكاً به»(2) ..

ومن المرجح أن هذا الأسلوب من التعامل كان معروفا في بلاد الغرب الأوسط، ويكون أبو محمد الصيرفي السالف الذكر قد مارس الأعمال البنكية في تاهرت، ولم يكن وحيداً فيها، مادامت تاهرت تعج بتجار البراق من بصريين وكوفيين وغيرهم، وهم الذين حذقوا هذا الأسلوب من التعامل.

ويذكر ابن حوقل أنه رأى «باودغست صكاً فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست وهو من أهل سجلماصة بائنين وأربعين ألف دينار»(3). ويذكر في مكان آخر من كتابه أنه رأى «صكاً كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأودغست وشهد عليه العدول» ويفهم من هذين النصين أن تاجراً سجلماسياً هو محمد بن أبي سعدون كان يقيم في أودغست، وقد قدم صكاً لتاجر يكون قادماً من سجلماصة الى أودغست وبهذه الوسيلة يستلم التاجر الثاني حقه في سجلماصة، بدفع الصك الى وكيل التاجر الأول في سجلماصة، وبهذا يرتاح من خوف الطريق على ماله.

ويبدو أن الصك كان في العادة يحمل البسلة في اعلاه ثم النص المتعلق بالحق «هذا اشترى...» ويذكر فيه إسماء الطرفين، وهما حامله، ومقدمه. بالإضافة الى أسماء شهود عدل. وقد يحمل تاريخ كتابته.

(1) ناصر خسرو: سفرنامه ص 146.

(2) نفس المصدر ص 119.

(3) ابن حوقل: صورة ص 96، 65، صم انظر:

N.Levtzion «Ibn-Hawqal, the cheque...» J.A.H.1968. Vol.IX N°2. P.223-230.

— السفتجة: (١) وهي تلعب دورًا هامًا في تنشيط التجارة بالوظائف التي تؤديها، فهي يمكن أن تكون أداة لنقل النقود أو أداة وفاء دين أو أداة ائتمان، فإذا أراد رجل أن يسافر دون أن يحمل معه النقود مدة سفره، فإنه يلجأ إلى رجل ثان يسلمه هذه النقود، ويأخذ بها سحبًا على عميل لهذا الرجل الثاني موجود في البلد التي يقصدها الأول، فإذا ما وصل هذا إلى العميل، فإنه يقبض قيمة السحب منه، ويمكن أن تتبع هذه الطريقة بين مدن البلد الواحد (٢).

وهذه السفتجة تسهل للمشتري شراء ما يلزمه من السلع دون أن يكون مضطرًا لدفع قيمتها نقدًا عند الشراء، كما تساعد البائع على تصريف سلعته بالسهولة التي يقدمها للمشتري في كيفية الدفع، ومن مميزات هذه الوسيلة أن السند الذي يجره المشتري للبائع قابل للتداول في أي مكان أثناء عبوره الطريق، فإذا احتاج حامل السند إلى بيعه في بلد ما، أمكنه ذلك باللجوء إلى المصرف (٣).

ولا شك أن الرجل الذي يقدم السند كان يحقق أرباحًا بهذه العملية، ويبدو أن بعض علماء الدين كانوا يعتبرونها حرامًا، الأمر الذي دعى القاضي النعمان أن يصدر فتوى في هذه المسألة يرخص فيها السفتجة، ويذكر عن علي بن أبي طالب أنه أعطى مالا من مدينة وأخذه في أرض أخرى، وأضاف أن جعفر بن محمد «رخص في السفاتج وهي المال يفرضه لرجل بأرض ويقبضه بأرض أخرى» ثم يؤكد على هذا المعنى فيذكر أنه «لا بأس في أخذ المال سفتجة على أن يعطيه بأرض أخرى ويتجر به ويضمنه» (٤).

الشركات:

يفيد القاضي عياض أن الشركة كانت معروفة في ذلك الوقت في القيروان، ثمونه فهي معروفة في غيرها من مدن المغرب الإسلامي، فهو يذكر

- (١) عن السفتجة انظر: الانطاكى: السفتجة، جامعة دمشق، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م. ويرى بعض القائلين أن السفتجة موجودة في عهد حورلى أبي، ويرجع البعض الفضل إلى الصين في إيجاد السفتجة في القرن ٦ الميلادي. انظر: نفس المرجع ص ١٠ — ١١.
- (٢) نفس المرجع، ص ٢٠. عبد العزيز البوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص ١٣٢.
- (٣) نفس المرجع: ص ١٩ — ٢١.
- (٤) القاضي النعمان: كتاب الاقتصاد، ص ٨٨، نفسه: كتاب الدعائم ج ٢، ص ٦٠.

بخصوص عبد الجبار بن خالد السبتي —، ت 281 هـ/894 م أنه «كان بينه وبين حمديس القطان صحبه عظيمه وشركة في القطن يعملان في سوق الأحذية»، ويبدو أن بعض العلماء كانوا يشكون في جوازها شرعاً، مما دعا القاضي النعمان أن يزيل هذا الشك، فذكر أن «لا بأس بالشركة» (1)، وهذه العبارة تؤكد وجود نظام الشركة في ذلك العهد.

ولا عجب في ظهورها، فقد يموت تاجر ثم يستمر ورثته في تجارته، أو قد يتفق بعض الأصدقاء أو الأقارب على الاشتراك في عمل تجاري، فيدفع كل منهم نصيباً من رأس المال أو يشارك البعض بالعمل، والشركات على ثلاثة أنواع.

1 — شركة المفاوضة: يتساوى الشريكان في رأس المال، إذ يفترض التكافؤ بينهما، كما يتساويان في الربح والخسارة ولكل منهما حق التصرف برأس المال حسب ما يراه مناسباً وتلحق نتيجة تصرفه الطرفين، ذلك لأن التفويض أو المفاوضة تتضمن الوكالة والكفالة.

2 — شركة العنان: يطلق العنان فيها لكل منهما، فيساهم بما شاء من رأسمال، وبذلك يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة حسب مساهمة كل منهما أو مسؤوليته أو نوع التجارة، وهي تعقد بينهما على أساس الوكالة، كما يمكن أن يتباين الربح رغم المساواة في رأس المال، ويمكن أن تكون الشركة لختلف البضائع أو لصنف معين.

3 — شركة الوجوه: وهي يمكن أن تحمل اسم شركة (المفاليس) لأنهما يشرعان في العمل التجاري دون رأس مال، بل انهما يشتريان ويبيعان بالنسيئة، واعتماداً على حسن سمعتهما، ويبدو أن بعض العلماء انكر هذا النوع، في حين أجازاه البعض الآخر لأن الناس تعاملوا بها «من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير نكير» (2).

(1) تلمس: كتاب الاقتصاد ص 92. قال تعالى «شركاء في الثلث» سورة النساء آية 12. وعن الشركة في الإسلام: انظر السيد سابق: فقه السنة دار الكتاب العربي ط. 6 1404 هـ/1984 م ج 3 ص 354 — 369.

(2) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 128. وعن الشركة انظر: الشيباني: الخارج في الحيل. ص 57 — 58. القاضي سحنون: المدونة الكبرى ج 5 ص 12. ج 40، ص 84.

وعلى كل، فإذا كانت الشركة تقوم بين اثنين فأكثر، فقد كان يشارك تاجر واحد في عدة شركات، وعلى أية حال، فإن هذا النظام قد وفر رأس مال وجهداً، وهذا ما يزيد التجارة ازدهاراً.

القراض:

يقوم القراض على أن يقدم شخص ثري مبلغاً من المال لرجل يستخدمه في التجارة مقابل نسبة معلومة من الربح كأن تكون النصف أو الثلث أو غير ذلك، وقد يكون القراض في البضائع، فيقدم تاجر بضاعة لرجل يبيعها ثم يستعمل ثمنها في التجارة قراضاً، فيذكر هـ. ر. ادريس أن المازري عثر على رسالة لابن زيد يقول فيها: عندما يأتي شخص لرؤيتك خذ البضاعة التي يملكها وأدفع له ديناراً أجرته، ثم أعطيه ثمن بيع البضاعة على سبيل القراض⁽¹⁾. وهذا في العهد الزيري.

ويبدو أن هناك بعض المخالفات كان تقع، كأن يقوم المقرض بعملية تجارية لحسابه الخاص مستعملاً مال القراض، أو قد يدخل في شركة دون أن يصرح له صاحب رأس المال بذلك —.

ولم يكن للقراض أسلوب واحد، فقد يقوم به صاحب مركب، فيأخذ مالا من تاجر ليشتري له بضاعة من البلد التي يسافر إليها، ويأخذ في نفس الوقت اجرة مركبه، وعلى كل، فانقراض يوفر المال لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مال، وله ركنان:

الأول: رأس المال، وشرطه أن يكون معلوماً مسلماً، والثاني: الربح ويكون معلوم النسبة، ويختلف القراض على السلف، فيكون الأول اجراً أو منفعة مادية، بينما يكون الثاني بقصد الأجر والثواب، ويظهر الاختلاف في عبارة ذكرها الدرجميني جاء فيها: «سأل من رجل خمسين ديناراً قراضاً وخمسين سلفاً»⁽²⁾.

(1) H.R.Idris: La Berbérie Orientale... T.2.P.661.

وعن القراض في الاسلام انظر: السيد سابق: فقه السنة ج 3 ص 202 — 210. سحنون: المبنية من ج 5. ج 12 ص 86 — 131.

(2) الدرجميني: طبقات. ج 2 ص 359 ثم ص 245. ثم انظر:

H.R.Idris: Commerce Maritime et Kirad en Berbérie Oriental. J.E.S.H.O.3/1961 PP.225-239.

وأشار الدرجيني الى وجود القراض حقاً فذكر «أن رجلاً من مزاته قارض رجلاً بمال فكان يتجربه، في القرن الرابع الهجري.

ويظهر أنه كان يقع في باب القراض بعض المخالفات والمنازعات، مما أوجب على بعض العلماء أن يؤلفوا الكتب في هذا الموضوع، فذكر القاضي عياض أن القاضي بن طالب في القيروان «لقى كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف»⁽¹⁾، على مسامع أبي العباس اسحاق الصائغ.

الكراء

قد يملك التاجر رأس المال الكافي لكنه لا يملك وسائل السفر، وفي هذه الحالة يمكنه أن يجد حلاً باكتراء المراكب أو الحيوان، فذكر ابن عذاري أن ابن قهرّب أراد جواز البحر من صقلية الى الأندلس «فاكترى مراكب وشحن فيها متاعاً كثيرة سنة 303 هـ — 915 م»، ويرى هـ. ر. ادريس أن السفن كانت تؤجر للتجار الذين كانوا يرافقونها أولاً وقد يكون جزء من حوكتها لأصحابها.⁽²⁾ فمن المرجح والحالة هذه أن مراكب تاهرت في مرسى فروخ كانت وسائل نقل عامة لمن أراد الاكتراء.

وبطبيعة الأمر، كانت تقع بعض المنازعات بين الطرفين، فقد يعطب المركب، وقد يموت الحيوان في الطريق، مما يتطلب تدخل انقهاء، فكان ابن القاسم يقول «الكراء على البلوغ» وابن نافع يقول «يعطي من الكراء بمقدار ما سار» ولا يختلف الأمر بالنسبة للعهد الفاطمي عن غيره، فقد أجازته القاضي النعمان فذكر أنه «لا بأس باجارة الدواب والسفن على حمل معلوم أو مدة معلومة بعين أو بعروض موصوفة»⁽³⁾، مما يعتبر حلال.

الوكالة:

ترى الوكالة التاجر من عناء ومشقة السفر ذهاباً وإياباً وبشكل مستمر، إذ يمكنه أن يرسل بضاعته الى وكيله مع بقائه في بيته، فما عليه سوى أن يعد

(1) القاضي عياض: تراجم ص 375.

(2) H.R.I.Dris: La Berbérie Orientale. T.2.P.632-633.

وعما ذكره ابن عذاري انظر: البيان ج 1 ص 174، وعن نص عقد اجار السفن، انظر: ابن أبي الفضل: كتاب الوزارات ص 164.

(3) القاضي النعمان: كتاب الاقتصاد ص 91. ثم انظر: البهاغ: معالم الايمان ص 337.

القافلة، وهذا النظام يخدم من ترفع نفسه عن ممارسة العمل التجاري كالتقضاء مثلاً، فإن القاضي النعمان يرى أن على القاضي أن يترفع عن «مخالطة السوق ومباشرة البيع والشراء بنفسه ويولي ذلك من يثق بدينه وأمانته»⁽¹⁾.

وقد ذكر المقرري أن أم الأمراء «قد وجهت من المغرب صبية لتباع بمصر فعرضها وكيلها في مصر للبيع»⁽²⁾ — كما سلف — ، كما أن محمدا الرقادي ركب بحر القروان الى مصر في مركب لمؤمن البوطي موكلاً له على ماله ففرق سنة 316هـ/918، وما دام هذا النظام معمولاً به في افريقية، فهذا يعني أنه كان معروفاً في المغرب الأوسط، فإن الأموال التي أرسلها الامام عبد الوهاب في شراء الكتب من المشرق، هي على الأرجح كانت مرسلة الى وكيله هناك، خاصة وان الامام كان من المشتغلين بتجارة الذهب.

وعلى أية حال، فإن الوكالة وغيرها، من أساليب التعامل المذكورة تعمل مجتمعة على ازدهار التجارة بصفة عامة.

مؤسسات في خدمة التجارة:

الفنادق:

جرت عادة التجار الأجانب، إذا وصلوا مدينة أن ينزلوا فنادقها، فيودعون بضائعهم في مستودعاتها، فتسجل في دفاتر خاصة وتضرب عليها المكوس الديوانية، وتنظم الدولة عرضها للبيع بالمراد العلني وهذه الطريقة يمكن تقديرها ما يفرض عليها من مكوس.

وقد عرفت الفنادق التخصص فذكر ابن حوقل: «يقصد كل فندق بما يعلم أنه يقلب على أهله من أنواع التجارة»⁽³⁾، فكان «فندق البياض — والفحم — وفندق الكتان» الى آخره.

(1) نفس المصدر ص 167 وعن الوكالة في الاسلام انظر: السيد سابق: فقه السنة. ج 3. ص 228.
(2) وعن ذكر الوكيل انظر: أبو العرب: طبقات ص 163. الحنشي: قضاة قرطبة ص 284. الدباغ: المصدر السابق. ص 166. لومبارد: الاسلام. 222.
(3) ابن حوقل: صورة 362، الزركشي: تاريخ الدولتين ص 117، رشيد بورويبة: الدولة الحشادية ص 46.

ويدلو أن الإقامة في الفنادق كانت تكلف غالباً حتى أن ابن حوقل يذكر: «يمكن هذه الفنادق أهل اليسار ممن في ذلك الطريق من التجارة»، وربما ذلك للخدمات التي يلقاها التاجر، فهو إذا نزل فندقاً «سلم ماله لصاحب الفندق، وضمنه وهو يشتري له ما أحب وبمحاسبه، فإن أراد التسريى اشترى له جارية وأسكنه بدار يكون بابها في الفندق» (1)، ويحافظ صاحب الفندق على سلامة التاجر، فهو يعتبره ضيفه، فحين نزل أبو عبد الله الشيعي فندق فرجون في مدينة ميلة طلب صاحب المدينة موسى بن عياش من فرجون أن يسلمه إياه، فأى فرجون، ورد القاضي النعمان موقفه هذا بقوله «لأنه قد صار ضيفه إذ نزل في فندقه وخاف أن يكون من موسى إليه ما يكرهه فيكون ذلك نقصاً عليه» (2)، وفندق فرجون يدل على أن ملكية الفنادق خاصة، مثلما هي أيضاً ملك الدولة.

وهناك مؤسسات أخرى مثل الخانات، بل يمكن اعتبار الحمامات والمطاعم من المؤسسات التي كانت تخدم التجارة الداخلية والخارجية.

والنتيجة أن بلاد المغرب الأوسط قد شهدت تجارة خارجية مزدهرة دلت عليها القوافل العديدة التي سارت إلى مختلف الجهات، وذلك لتوفر عدة عوامل مساعدة على هذا الازدهار، وقد كان الرخاء الذي شهدته البلاد من أبرز هذه العوامل، إذ ازداد الطلب على المنتجات والسلع من البلاد المجاورة والبعيدة.

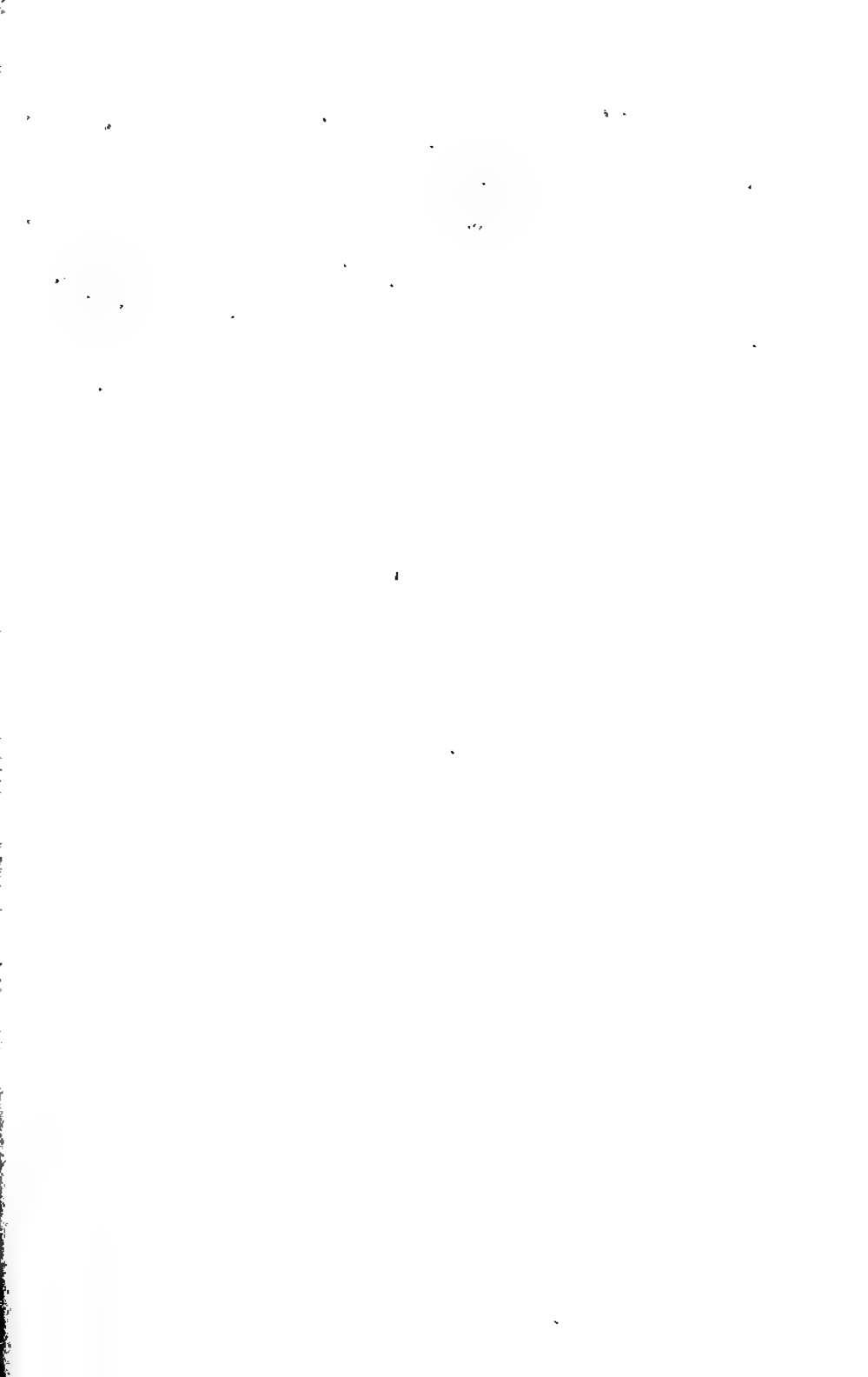
ويدلو أن هذا الازدهار قد وصل درجة معينة في القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي، مرتبطة بسياسة الدولة القائمة في ذلك العهد، إلا أن درجة هذا الازدهار قد ارتفعت في القرن الذي يليه، خاصة باتجاه السودان، نظراً لحاجة الفاطميين إلى الذهب والعميد، وقد اعتبر بعض المؤرخين الصراع الذي شهدته البلاد، هو صراع على السيطرة على المراكز والطرق التجارية خاصة ذات الصلة

(1) ابن بطوطة: تحفة النظار. ص 632.

(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 75.

بالتجارة مع بلاد السودان. وان كان في هذا القول شيء من المبالغة، الا أنه دليل على أهمية وحساسية الموضوع، أعني التجارة باتجاه بلاد السودان.

وقد لعبت بلاد المغرب الأوسط دورًا هامًا في هذا الميدان. فاستفادت من تجارتها الذاتية أولاً ومن اعتبارها جسرًا ومعبّرًا وملتقى للقوافل التجارية من جميع الجهات، ثم استفادت أيضًا من تجارة العبور، أعني أنها كانت تستورد سلعة من بلاد معينة لتصديرها الى بلاد أخرى، فلم يكن الذهب المحلوب من بلاد السودان يستقر كله في بلاد المغرب الأوسط ومثله العبيد، بل كان يعاد تصدير بعضه الى الخارج.



الفصل الخامس

المجتمع حسب أنماط المعيشة

لا يقتصر أمر مجتمع المغرب الأوسط على تعدد الاجناس أو تعدد الأديان والمذاهب، بل تعداه الى اختلاف في أنماط المعيشة، فيقسم ابن الصغير المجتمع الى أهل الحواجر والبادية⁽¹⁾ ونفس هذا التقسيم يظهر في وصية المعز لدين الله الفاطمي الى يلكين بن زيري، فقد أوصاه بعدم رفع الجاية عن «أهل البادية» وان يستوصي «بالحضر» خيراً وتناول كلا منهما على حده:

1 — أهل البادية:

أشرنا سابقاً الى أن بعض سكان المغرب الأوسط عبارة عن قبائل منتشرة في أرجائه، ويعرف ابن خلدون البدو بانهم «المتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام وانهم مقتصرون على الضروري من الأتوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ويقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كالي، ويتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة»⁽²⁾ وبذلك فهم ظواغن ومستقرون:

أ — قبائل طاعنة:

كان يجمع الواصلية «في بيوت كبيوت الأعراب يحملونها» وقد ظهرت القبائل المنتشرة ما بين تاهرت وتلمسان طاعنة في عهد الإدريسي، فهو يذكر

(1) وجدت عند العرب كلمات في معنى البدوة والحضر مثل: الوبر والمدر، والحدر والحجر، والبادية والحضر:

فالوبر هو صوف الابل ونحوها من الحيوان الذي يصنع منه البدوي ثيابه وملابسه وتعني البادية وكذلك المدر فهي الأرض المنحدرة التي لا يبنى عليها تعني البادية، أما المدر فهو قطع الطين الخشك وهو ما يبنى منه ليمنى الحضر، وكذلك الحجر يعني المدينة. انظر عبد الله ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية من 9 — 10.

(2) ابن خلدون: المقدمة ص 121.

(3) الإدريسي: صفة ص 48.

بشأنها أن «كل هذه القبائل بطون زناتة — وهم قوم رحالة طواعن يتجمعون من مكان إلى مكان غيرهم⁽¹⁾» ويفيد ابن خلدون بشأن قبيلة لواته القرية من تاهرت أنهم «كانوا طواعن هناك على وادي مينا⁽²⁾» ويضيف بشأن مديونة بنواحي تلمسان أنهم يتقبلون بطواعنهم في ضواحيه — جبل بني راشد — وجهاته، ويذكر من جهة أخرى أن بطون كتامة بين قسنطينة وبجاية «غارمة فيمتطون الخيل ويسكنون الخيام ويظعنون على الأبل والبقر⁽³⁾» وإن هذه القبائل ومن على نمطها، ونظراً لأنها طاعنة لم تبلغ بعد درجة من الرقي والتقدم الحضاري «ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم فهم ظعن في الأغلب لارتياذ المسارح».

على أن هؤلاء الطواعن يختلفون عن بعضهم البعض في درجة ظعنهم، ويمكن أن نحيز الأشكال التالية من الظعن:

1 — الابالة: وهم من «كان معاشهم في الأبل فهم أكثر ظعنا وابتعد في القفر مجالا» إذ بالإضافة إلى عدم اكتفاء الأبل بمزروعات وأشجار التلول فهي بحاجة إلى دفء مما يفرض عليهم الفرار بها في الشتاء إلى الصحراء والابتعد في النجمة، فكانوا لذلك أشد الناس توحشاً ومن هؤلاء «ظعنون البربر وزناتة بالمغرب وهم يعتمدون على «سكنى الخيام واتخاذ الأبل وركوب الخيل»⁽⁴⁾.

2 — الشاوية والباقرة: وهم من «كان معاشهم في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتياذ المسارح والمياه لحيواناتهم، ولكن هذه الحيوانات لا تفرض التوغل في القفر، فهي تجد كفايتها في مزروعات الشمال، بل إنها تفقد مسارحها الطيبة كلما توغلت في الصحراء ولهذا فإن هؤلاء أقل ظعنا من الابالة، أي أنهم انصاف الرحالة⁽⁵⁾.

(1) ابن خلدون: العبر. ج 6 ص 236.

(2) نفس المصدر والجزء، ص 256.

(3) نفس المكان، ثم ص 303.

(4) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الثاني من الباب الثاني ويطلق عليهم محمد بن عمير «الرحالة الكبار».

— انظر: دون زناتة ص 10، 32 32 Golvin: Le Maghreb central.

(5) ابن خلدون: نفس المكان. محمد بن عميرة: المرجع السابق ص 11 Op.cit: P.32.

3 — الرحالة الصغار: يتميزون بأنهم يجمعون بين القيام بالزراعة والرعي أي الترحال في آن واحد، فهم يملكون مزارع في الجبال ومراعي في السهول، وهي تستقر في فصل الشتاء وتقوم بأعمال الفلاحة، ومع حلول الجفاف تقوم بالرحيل، وترك بعض افرادها في مواطنها لحماية مزارعها واملاكها، الى حين عودتها، وهؤلاء اقرب البدو الى الحضرة وهم الذين أسسوا المدن⁽¹⁾.

ب — قبائل مستقرة:

بلغت هذه القبائل درجة حضارية اعلى من القبائل الطاعنة، فعرفت الاستقرار واتخذت من الاخصاص في الغالب مساكن لها، فذكر ابن خلدون ان أهل المغرب يتخذون مساكنهم اضافة الى ما سبق، من «الحوص والشجر» ويذكر ابن حماد الاخصاص فيشير الى أن المنصور «الفاطمي أحرقت أخصاصاً كثيرة لأصحاب أبي يزيد ويذكر أبو راس الناصري أن في الجزائر «اخصاصا يسكنها بنو مزغنة»، بل أن ابن حوقل يذكر بشأنها أن «لها بادية كبيرة فيها من البربر كثرة واكثر أمواهم المواشي من البقر والغنم سائمه في الجبال»، بمعنى أنهم بدو مستقرون، ويذكر الدرجيني من جهته الاخصاص في نواحي تاهرت، ويبدو أن للنواصية بعضها إذ حين تقدم أيوب بن العباس لمناظرتهم في عهد الآمام عبد الوهاب «فأذنلوه في خص ورجوا به» ويظهر أن سكان الغدير كانوا من هؤلاء فإن اهلها بدو ولهم مزارع وارضون مباركة والحري بها قائم الذات⁽²⁾ أي أنهم بدو مستقرون وربما كانت مطفره — قبلة تلمسان — منهم، فقد اختلف منها مصر كبير مستبحر بالعمران البدوي وكان من هؤلاء البدو المستقرون في نواحي وهران وغيرها، فقد ذكر البكري أن رجلا من قرية قرب وهران «أراد عمل بيت فاقتطع الف كلخة⁽³⁾» على أن هؤلاء المستقرين كانوا يسكنون في تجمعات سكنية يطلق على الواحدة منها اسم «القرية» وكانت متشرة في أرجاء بلاد

(1) عماد بن عميرة: المكان السابق.

(2) ابن خلدون: المعراج 6 ص 236.

(3) الأديسي نزعة المشتاق. ص 93. ابن حوقل: صورة ص 78. ابن حماد: اخبار ملوك. ص 31.

(4) البكري: المغرب. ص 71.

المغرب الأوسط، ذكر الرحالة وغيرهم بعضها، ونحن نشير الى عدد منها على سبيل الأمثلة، فهناك قرية بني واريغن، والعلوين، والمعسكر وتاتانلوت وعين الصفاصف وريقة والعلوين الشرقيين بشرق تلمسان — وعيون سي ورطل مازونه وغيرها.

وكانت القرى تنتشر حول مدينة كبرى، فقد كانت حول مدينة جراوه «عدة قرى لقبائل من البربر» وكان لتلمسان «قرى وعمائر متصلة كثيرة» ومثلها كان جبل تاورنايه «فيه القرى الكثيرة والعمائر المتصلة» —

ويبدو أن بعض قبائل لواتة وهوارة نواحي تاهرت كانت مستقرة، فذكر البكري أنها «في قرارات» وهذا لأن معاشهم في الزراعة ومن «كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلاح كان المقام به أولى من الظعن وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال وهم عامة البربر»⁽¹⁾ ويعتبر هؤلاء حلقة وصل بين الطوائف وأهل الحواجر.

أهل الحواجر:

كان تعبير ابن الصغير واضحاً، فهو يجعل أساس التقسيم يقوم على نمط السكن وما ينتج هذا من مميزات وأمور خاصة بكل نمط، وهو يقصد بعبارة هذه «أهل الحواجر» هؤلاء الناس الذين يسكنون في بيوت من الحجر أي في مدن، وهو تعبير عما وصل اليه هؤلاء على سلم الحضارة، وهناك من يحلوه اطلاق كلمة «الحواضر» وهي مرادفة للكلمة السابقة وهؤلاء الناس يختلفون الى حد ما عن البدو فلكل منهم خصائص تميزه.

خصائص المجتمع القبلي:

تأتي القبيلة على رأس التنظيم الاجتماعي للمجتمعات البدوية، وهي جماعة من الناس ينتمون الى جد واحد مشترك انحدروا منه، ويسكنون عادة في منطقة واحدة يتجولون فيها، وتجمعهم هذا مفروض عليهم لمواجهة تحديات الطبيعة من

(1) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الثاني من الباب الثاني.

عدم توفر الأمن وقلة توفر سبل المعيشة في أغلب الأحيان لذا لم يكن بمقدور الفرد أن يبقى طليقاً دون انتماء قبلي.

فكان على الفرد هذا أن يهب قبيلته كل ولائه وجهده وطاقته، مقابل أن تضمن له حمايته ومساعدته، فتجعله يشعر بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية، كلما احتاج الى ذلك.

لكنه إذا لم يلتزم بقبيلته، وقصر في واجبه نحوها، كانت تخلعه عن عضويتها فيتحول الى صعلوك لا يجد من يحميه، فيضطر الى امتنان قطع الطرق والغزو والسلب، أو يبحث عن قبيلة أخرى ينضم إليها بالولاء.

وقد كان افراد القبيلة يرتبطون معا برابطة الدم، لذا فهي رابطة دائمة ومتينة ولها أهمية كبرى، فهي تعمل على ابقاء القبيلة نقية وتحفظ كيائها، وهي تفرض على ابن القبيلة أن يتعصب لقبيلته، لأن هذه العصبيّة هي مصدر قوة القبيلة، وتمثل هذه العصبيّة في الاجماع في الرأي وعدم الانقسام وعدم التنافر حفاظاً على سلامة قبيلتهم، التي هي مصدر الشعور بالمسؤولية المشتركة المتبادلة.

وكان لكل قبيلة شيخها يتولى رئاستها وإدارة شؤونها، ويشترط به أن يكون من ذوي العصبيات الكبيرة، تشد ازره، وتعينه على تنفيذ مطالبه، وأن يكون من ذوي الجاه، ورئاسة القبيلة غالباً ورثية، فقد قام بدو بن يعلى «بأمر بني بقرن بعد قتل أبيه»⁽¹⁾

ويساعد شيخ القبيلة مجلس قبلي، يستطيع كل فرد من أفراد القبيلة حضوره والتحدث فيه وإبداء رأيه، لذلك فإن الغلبة فيه للفوي الأكسن المطلقة وأولي الحجة والمنطق، ويجتمع هؤلاء في بيت شيخ القبيلة أو في ديوانها — إذ أن لكل قبيلة ديوان أو دار الضيافة — يقع اجتماع افرادها فيه فيتجادلون أطراف الحديث، ويروون الأخبار التي نهم قبيلتهم مثل اكتشاف مناطق جديدة للرعي ويبحثون الخلافات الناشئة بين بعضهم، ويستعرضون علاقاتهم بالقبائل الأخرى،

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 65.

ويروون القصص والروايات التي تروقهم، والتي تتعلق بالغزو والحرب غالباً، كما ينزل هذا الديوان الضيوف الوافدون على القبيلة.

وأفراد القبيلة يحترمون شيخهم ويطيعونه، وقد لاحظ ابن حوقل هذا الموضوع، فذكر بخصوص سكان بلاد المغرب ان لهم رؤساء «يطيعونهم» فلا يعصونهم ويأمرونهم فلا يخالفونهم⁽¹⁾، ومرد التزام الفرد بالحكم الصادر عن مجلس القبيلة راجع لاعتناعه بعذله، والا لكان بإمكانه وبكل سهولة ان يعتزل مجتمع قبيلته دون أن يناله أدنى عقاب بدني، ويرجع هذا الى صفات البدوي نفسه، مثله في حبه حريته، وفي بساطته وصراحته وصدقه وعدم انصياعه للامانة والمذلة.

وتنضم القبيلة عدة جماعات داخلية ابتداء من الأسرة والرهط والعائلة، ثم العشيرة ثم الفخذ ثم البطن، وتجتمع عدة بطون فتشكل عمارة دومن مجموع عدة عمائر تتألف القبيلة، وتشكل مجموعة قبائل شعباً:

1 - الأسرة:

تعتبر الأسرة أصل التنظيم الاجتماعي في المجتمعات البدوية، وهي قاعدة القبيلة وتشمل عميد الأسرة وأبناءه، واحفاده وزوجاتهم والأعمام وهم مسؤولون عن اعالة افرادهم العجزة، وتعتبر ملكية الأرض مشاعاً لجميع افرادها، ويعيش هؤلاء تحت سقف واحد، يتعاونون في عملهم ويشتركون في تحمل المسؤولية، وهي أوسع من الرهط الذي يشمل الأب والأبناء فقط.

2 - العشيرة:

تتكون من اتحاد عدد من الأسر تشترك في نسب، أو ترجع الى جد واحد مشترك، ولكل من أعضائها حقوق وعليه واجبات، وهم يسكنون متجاورين حتى تسهل عليهم أمور الدفاع ويسهل تنظيم مختلف نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وفق تقاليدهم وأعرافهم، والرئاسة في العشيرة، كالرئاسة في غيرها، تعتبر رئاسة دينية وديوبية ووراثية في معظم الأحوال.

(1) ابن حوقل: صورة. ص 97.

3 - الفخذ:

يتكون من اتحاد مجموعة من العشائر ذات المصالح المشتركة والتي تسكن في مساكن متجاورة، والتي يشترط أن تجمعها وحدة نسب لا تتجاوز الحد الخامس. ويرتبط أبناء الفخذ بدفع الدية والمطالبة بها وبالثأر والنجدة ويشاركون بعضهم الأفراح والأفراح، وللфخذ رئيس يتولى تسيير أموره كتوفير الحماية والأمن وقد كان بنو مزغنة مثلاً فخذاً من صنهاجة.

4 - البطن:

أكبر من الفخذ مع أن لهما نفس الوظائف ويشارك في مختلف مصادر الثروة كالإبل والعيون والمراعي ونحوها، ولكل بطن رئيس أو شيخ يتولى الرئاسة بالوراثة، ويشترط فيه أن يسير على نهج والده، ويمثله أصدق تمثيل في خصاله الحميدة.

5 - القبيلة:

تتألف من اجتماع عدة بطون، وهذا التقسيم ينطبق على البربر، فهم يتنسبون إلى برنس وما ذغيس الملقب بما ذغيس الأبر ولهذا انقسم البربر إلى برانس وبترا، وهذا يناظر انقسام العرب إلى عدنانيين وقحطانيين وهذه شعوب، ويذكر ابن خلدون أن شعوب البرانس يجمعها سبعة أجدام — هي ازداجه ومصموده وأوربه وعجيسه وكتامه وصنهاجه وأوريغه، ويجمع شعوب البترا أربعة أجدام هي أداضة وضريسة وبنولوا الأكبر وبنوزحيك⁽¹⁾.

وإذا أخذنا ضريسة فإن منها زناتة التي تنقسم بدورها إلى قبائل مثل جراوة وبنو يفرن ومغراوة وبنو دمر وغيرها وتنقسم كل منها إلى بطون، فمن بطون بني يفرن بنو واركون ومرنجيسة ومن بطون بني دمر مثلاً بنو ورغمة وبنو غرزول وبنو ورنيد وبنو ورتاتين وبنو تافورت. وإذا أخذنا أوريغة من البرانس مثلاً، فمنها هواة ومن هذه مليلة وبنو كهلان.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر ابن خلدون: المعراج 6 ص 175 وما يليها. ويحمل محمد بن عمرو نقوسة حمل بني زحيك تنظر: دور زناتة ص 5 وعن قبائل البربر في المغرب الأوسط انظر مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج 2 ص 171 — 186.

الطبقة في المجتمع البدوي:

يعتبر أفراد القبيلة متساوين في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المشاعة كالمراعي والآبار والعيون، إلا أنه لما كانت القبائل تقوم بعمليات غزو وسلب من حين لآخر، فقد كانت هذه العمليات فرصة مناسبة لبعض أفراد القبيلة، تتيح لهم أن يبرزوا شجاعتهم وقوتهم وجراتهم، وقد كانت هذه الفئة تحظى بامتيازات خاصة مكافأة على بلائها، وكان هؤلاء ينالون عدداً أكبر من الماشية، وهكذا تتحقق لهم ملكية أكبر تنمو باضطراب مع مرور الزمن وهم يتوارثونها خلفاً عن سلف. حتى بلغ لأحدهم عشرات الآلاف من البقر والغنم والحمير، وبهذه الطريقة يمكن تفسير امتلاك ابن زلفين تلك الأعداد الهائلة من الحيوانات (1).

وهذه الملكية الكبيرة للقطعان، وإن لم تكن على حساب الآخرين إلا أنها كانت تعني استئثار أصحابها بالموارد المشاعة واستخدام بعض أبناء القبيلة في مراقبتها ورعيها وخدمتها، وقد يلجأ إلى الاستعانة بالعييد، وهكذا يمكن أن نميز في القبيلة الواحدة فئات عدة:

فهناك عامة القبيلة وأفرادها متساوون في أوضاعهم، وهناك فئة أصبحت ثرية بمواشيها العديدة، وهناك الموالى الذين لا يحملون دم القبيلة، وهناك فئة العبيد وهم من الأسرى أو ابتاعهم أسيادهم.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمستقرين في القرى والأرياف عما سبق، فهناك فئة تميز عن غيرها باقطاعها (2) والتي ورثتها في الغالب عن آبائها، ثم انضافت إليها أراضٍ من أبواب مختلفة، كأحياء الموات، وكان هؤلاء كأصحاب المواشي يستخدمون بعض أفراد القبيلة أو العبيد. على أية حال، لا نستطيع أن نقول أنه كان في المجتمع البدوي طبقات بمفهومها الحديث، ولكن كانت هناك فئات متميزة بعض الشيء، وكانت ملامح وبدايات لظهور طبقات اجتماعية فيما بعد.

(1) مثل ابن زلفين السالف الذكر. عنه انظر لشاسني: السور ص 205.

(2) مثل ابن جرنى في عهد الامام عبد الوهاب عنه انظر: نفس المكان.

خصائص المجتمع الحضري:

يعتبر الاستقرار سمة المجتمع الحضري الأساسية أي أن القبائل التي استوطنت المدينة قد تجاوزت بدائنها بما يتبعها من ظعن وترحال وقد تبع هذا الاستقرار أن أصبح لها مواردها ومصادر عيشها إضافة الى ما كانت تعتمد عليه من تربية مواشها ومن غزو ونهب، وكانت التجارة هي الأسلوب الملازم الذي اعتمدت عليه وما يرتبط بها من صنائع وحرف.

والسمة الأخرى التي تميز هذا المجتمع تتمثل في الاختلاف السكاني فإن للمدينة تعايشت فيها قبائل عديدة وفئات تنتمي الى أجناس وأديان مختلفة، دون أن يربط بينها رباط الدم وبدأ يسيطر عليها شعور بالانتماء الى الأرض والمدينة، وتقع على عاتق أفرادها جميعا مسؤولية الدفاع عنها ضد غزو خارجي، وقد سيطرت المصلحة المشتركة على الروابط الأخرى ويختلف مدى هذه السيطرة من مدينة الى أخرى، يعتمد هذا على مدى استعداد القبائل نفسها للتحرر من رابطة الدم، وعلى سياسة السلطة الحاكمة في العمل على اذابة هذه الروابط، وهكذا نقرأ في المصادر: ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي⁽¹⁾ المنسوب الى تنس، وبكر بن حماد التاهرتي وغيرهما، على أن هذا لا يعني أن سكان مدن الغرب الأوسط قد فقدوا انتماءهم القبلي، فإن مدينة مثل تاهرت كان سكانها شرائح غير متجانسة التركيب، إلا أن العصبية القبلية التي أذكى الرستميون أوارها قد كانت وراء الفتن والأحداث التي شهدتها المدينة، حتى أن تاريخ هذه المدينة هو من صنع تلك العصبية.⁽²⁾

ولا نغفل سمة أخرى للمجتمع الحضري، انعكست على الانفتاح السكاني فوقع تبادل حضاري وثقافي بين الحواضر والمراكز التجارية في المنطقة من جهة وبين الثقافات والحضارات الخارجية من جهة ثانية فتأثرت بلاد المغرب الأوسط بالثقافة والحضارة التي هبت عليها من المشرق ومن افريقية ومن الأندلس..

(1) الحموي: معجم ج 2 ص 416. ذكر أنه دخل الأندلس وسكن الزهراء وكان يفتي في جامعتها 307هـ 919م.

(2) عن تلك الحوادث: ابن الصغور: تاريخ الامة. مواضع مفرقة. احسان عباس: المجتمع التاهرتي. الاصابة. جمادي الأولى 1395هـ/ماي 1975.

وعلى كل فقد نما الوعي في المجتمعات القبلية فيعدها كان تعصبها القبلي يحول دون ائتلافها في اتحاد يشملها، أصبحت مهياةً لمثل هذا الاتحاد، فكان أن اجتمع شيوخ القبائل في منطقة تاهرت، واختاروا عبد الرحمن بن رستم أميراً عليهم⁽¹⁾ وكان أن اجتمعت قبيلتان أو أكثر من مدينة واحدة فكانت مدغرة وبنو دمر ومدبونة وبنو واريغن تسكن معاً في مدينة الخضراء⁽²⁾ على سبيل المثال.

وذا كنا أشرنا الى وجود تفاوت في المجتمع البدوي فإن هذا التفاوت يزداد وضوحاً ومدى في مجتمع المدينة.

تقسيم المجتمع الحضري:

يميز ابن الصغير فئتين في المجتمع هما: العامة والخاصة:

1 — طبقة العامة: يذكر ابن الصغير «العوام» و«اهل الحرف» وكأنهما فئتان متمايزتان حسب عبارته التالية: «...والعوام واهل الحرف ومن لف لفهم⁽³⁾» ويذكر كلمة العوام ثانية حين تعرض لأمر وفد البصرة القادم بمبلغ مالي على الامام عبد الرحمن، فحين انصرف الناس من الصلاة في المسجد الجامع «انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم⁽⁴⁾» ويذكر في مكان آخر حين يتعرض لمقتل محمد بن عرفة انه «ابتدر اليه العامة والخاصة» ويلاحظ استعماله هنا العامة عوض «العوام» ووضعها مقابل الخاصة.

وسواء استعمل هذه أو تلك، فهما كلمتان مترادفتان يقصد بهما الطبقة نفسها، وهي «طبقة العامة» وما استعماله «اهل الحرف» الا وإشادة ووأشادة بوفرة عددهم، وعلى العموم، فهي تشمل الزراع والفلاحين، وأهل الصنائع والمهن وصغار التجار، ومن عبر عنهم ابن الأثير بـ «طعام البربر» من العاطلين عن العمل ومن ذوي العاهات وغيرهم من المساكين والفقراء والخدام والعبيد،

(1) ابن الصغير للمصدر السابق ص 321.

(2) البكري: المغرب، ص 75.

(3) ابن الصغير: المصدر السابق ص 345، 356 — 357.

(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص 326، 345.

وباختصار فهذه الطبقة تشمل كل من لم يرتبط بالسلطة الحاكمة أو كل من ليس له موارد مالية مستقرة.

الا أن القاضي النعمان يقسم افراد المجتمع الى خمس طبقات فمنهم الجنود، ومنهم أعوان الوالي من القضاة والعمال والكتاب ونحوهم ومنهم أهل الخراج من أهل الأرض وغيرهم، ومنهم التجار وذوو الصناعات ومنهم الطبقة السفلى وهم أهل الحاجة والمسكنة⁽¹⁾.

ويمكن أن نميز الفئات والشرائح التالية في طبقة العامة:

أ - الفلاحون:

وتدرج تحت هذه الجماعة الشرائح التالية:

1 - أصحاب الماشية:

وهم الذي يعتمدون في معيشتهم على ما تدره عليهم حيواناتهم، فهم بالتالي تحت رحمة السماء، وهم أما أن تكون لهم أراض يستعملونها مراعي خاصة، أو يرعون بمواشيهم في المراعي المشاعة، وهؤلاء على صلة وثيقة بالمزارعين.

2 - المزارعون:

أعني أولئك الفلاحين الذين يعملون في الميدان الزراعي لحساب غيرهم، مقابل جزء من الانتاج أو أجرة زهيدة، وهؤلاء غالباً ما يعملون في اقطاعات كبار الملاك الساكنين في المدينة، ولا يحسد هؤلاء على مستوى معيشتهم، فإن نصيب المزارع منهم من انتاج الأرض التي يتولى خدمتها لا يفي بنفقاته السنوية في أغلب الأحيان.

3 - أصحاب الملكيات الصغيرة:

وهؤلاء سكان الأرياف والمدائن التي ذكرها ابن الصغير والمتشرة حول المدينة، ويبدو أنها بدأت باستصلاح قطعة أرض موات، وقد أشار ابن الصغير الى مثل هذا العمل منذ عهد عبد الرحمن بن رستم ولم يستصلح الرجل أكثر مما يستطيع خدمته⁽²⁾، وحتى هذه الملكيات كانت تلحقها التجزئة المتوالية على الورثة وهكذا فإنها قد لا تدر أكثر من نفقات العائلة السنوية.

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج 1 ص 357.

وازداد حالهم تدهورًا بما كانوا يحملونه على كواهلهم من مغارم وضرائب، بل أن الفاطميين على وجه التحديد قد ركزوا وشددوا الخناق على أهل البادية في موضوع جباية الأموال، ويتجلى هذا في وصية المعز لدين الله الفاطمي المشهورة لخليفته على المغرب.

ب - أهل الحصرف

ها هو ابن الصغير يميزهم عن غيرهم من الفئات العديدة التي ذكرها وكأنهم أصبحوا على عهد الامام أبي حاتم فئة اجتماعية لها سماتها الخاصة، وهم ليسوا أرفع مستوى من سابقهم، فالحرف ليست في حد ذاتها أكثر من امان من الفقر.

وبالفعل، فإن هذه الفئة كانت ضمن الفئات الدنيا، فإن أبا الفضل الدمشقي يذكر بخصوص الصانع أنه إذا صنف الناس «دخل في أدنى طبقاتهم»، بل أن القاضي النعمان نفسه يزدرى الصانع حتى أنه يصفهم بأشياء البهائم فيذكر أنه رأى «كثيرًا من الناس وعوامهم ومن هو اقرب شبيها بالبهائم منه بالناس كالصناع والمضاربين والحمالين يؤدون ما ائتمنوا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة».

ج - صغار التجار:

وهم أصحاب الحوانيت المختلفة في المدينة، وحاجة الناس الى هؤلاء قليلة، تقل أكثر كلما ابتعدوا عن المدينة، فهم يعتمدون على ما يحققونه من ربح في تجارتهم البسيطة وكان على هؤلاء أن يتعاملوا مع عامة الناس على اختلاف طبائعهم واخلاقهم وهنا يضطرون الى المماحكة والغش والقسم الى غيره من الوسائل المنحرفة لبيع سلعهم، وربما لهذا السبب كان لا يحترف هذا النوع من التجارة الا عامة الناس بينما يترفع عنها ذوو الجاه، وهنا يكمن الدافع الذي جعل القاضي النعمان يضعهم مع أهل الحرف الذين يبيعون بأنفسهم سلعهم.

(1) حول هذا الموضوع: عمود المظفر: احياء الأرض الموات. المطبعة المالية. القاهرة 1392هـ/1972م.

النفوسي «وخرج الفتى المتناظر من المعتزلة ووجوه المعتزلة معه(1)»، ويذكر القاضي النعمان في كتابه «افتتاح الدعوة» ان لاوة بين صوحان كان «فتى من لهيصه... وكانت له شدة ونجدة»(2)، ولا أدل على صفة الفتى من قول الشاعر التاهرتي بكر بن حماد في أحمد بن سفيان بن سواده وإلى الزاب لبني الأغلب (من البحر الطويل).

وقائلة: زار الملوك فلم يفد
فتى يسخط المال الذي هو ربه
فيليته زار ابن سفيان أحمد
ويرضى العوالي والحسام المهندا وابن حماد
في هذا يعطى المدلول الذي كان شائعا في
عصره، فهو يصف ممنوحه بالكرم وبذله
المال بسخاء أضافة الى الشجاعة ويبدو أن
صفة البذل هذه ملازمة لمن اجتمع له
مال، منهم إذ وجد فتیان معدوم ويقول
الشاعر ابن حمديس الصقلي(3) (من البحر
الرملي):

واغترب وارج المنى كم من فتى
معدم نال المنى بعد اغتراب ويضيف في
وصف الفتیان. (من البحر المتقارب).

كرام النحاتز احرارها
على ظلم الليل أنوارها
وفتيان صدق كزهر النجوم
يديمون راحا تفيض الكؤوس

فهم صادقون صرخاء، وهم كرماء،
لكنهم يعشقون الكأس فيقول ابن
حمديس(4) الشاعر من (بحر الرمل).

بعذاري من سلافات الخمر
فاتقاء السكر عنهم بالسرور
حبذا فتیان صدق اعربوا
عربد الصحو عليهم بالأسى

ويميل الفتیان في حياتهم الى المداعبة
والمزاح، فيضيف:

يدفع الجد إليها في المزاح
أثما ينعم في الدنيا فتى

(1) أبو زكريا: السور. ص 63.

(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 107.

(3) ابن حمديس الصقلي: ديوان ابن حمديس. ص 65، 181.

(4) ابن حمديس: ديوان ابن حمديس. ص 197.83.

وهكذا فإن كلمة «قبي» تطلق على افراد كل قبيلة جمعوا مع الشباب صفة بينة من الصفات الحسنة، قد تكون الكرم والنجدة، وقد تكون العقل والفصاحة، ولا يمكن أن يكون لها غير هذا المعنى في ذلك العصر، والا لما نطق بها العالم الكبير أبو عبيدة الأعرج، ولما قبل ابن الصغير من جهته سماعها، وإذا جرى بعضهم وراء الخمر والنساء ومالوا الى المزاح والخفة، فربما لم يكن حباً في ذلك بقدر ما كان هروياً من واقع اليم يعيشونه.

هـ - العيارون:

يطلق على هؤلاء عادة «اللصوص والفوغاء، الاوباش أهل الزعارة الاندال»⁽¹⁾، ويسمى ابن بطوطة «الفتاك» وقد أشار ابن الصغير الى وجود اللصوص في مدينة تاهرت، وكان أول ظهور لهم في أيام حكم الامام أبي اليفطان، عهد سيطرة البذخ والترف، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الى الانحلال الخلقي والسياسي والى وضوح الطبقات في المجتمع ويؤدي الى ظهور جماعة «اللصوص» وقد ربط ابن الصغير بين اللصوصية وبين شرب المسكر مما يعطي مفهوم «اللصوص» معنى خاصاً ليدل على هذه الجماعة من العيارين والشاطار والزناطرة والأحداث.

وأورد ابن الصغير قصة أقدام زكريا ابن الامام أبي اليفطان — على خطف بنت من بين يدي أمها⁽²⁾، وحين طلبت الأم من ابنتها أن يقتفي أثره ويلحق بأخته أجاب: «أخاف أن أردت ذلك أن يقتلوني، وان لم يقتلوني خفت أن يدسوا علي عاملاً من عمالهم أو لصاً من لصوصهم فيقتلني»⁽³⁾. وواضح من هذه العبارة أن هذه الفئة لا تقدم على السرقة لتسد رمقها لأنها معدمة، بل انها فئة مرتزقة انتهت اللصوصية واتخذت من نفسها سوطاً يد زكريا، يسلطه على من يشاء مقابل تحقيقها بعض المصالح، وتظهر هذه الفئة ثانية عند ابن الصغير في عهد الامام أبي حاتم فأورد أنه «شردت السراق وقطاع الطرق».

(1) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 93.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأكمه. ص 351.

(3) نفس المكان.

ويجب أن لا نتعجل في رسم صورة قائمة لما في أذهاننا لأنها فحة من العامة
تحدثت على واقعها المر، فبدأت تتبع أسلوبًا حادًا في كسب قوتها اليومي،
فاجتمعت في هات لتكون اقدر، والمهم في الأمر، انهم لم يكونوا يعتبرون
لصوصيتهم جريمة، بل كانوا يحملونها باعتبارها مهنتهم وقد حملوا على عاتقهم
تطبيق الشرع في أموال الأغنياء الذين لم يطبقوه من تلقاء أنفسهم، فيذكر رئيس
احدى الجماعات ان هؤلاء التجار لم تسقط عنهم زكاة الناس لأنهم منعوها
وتجردوا فتركت عليهم وصارت أموالهم بذلك مستهلكة واللصوص فقراء اليها
فاذا أخذوا أموالهم — وان كره التجار اخذها، — وكان ذلك لهم مباحًا لان
عين المال مستهلكة بالزكاة وهم يستحقون أخذ الزكاة شاء أرباب الأموال أو
كرهوا⁽¹⁾.

ويقدم الطبري في حوادث سنة 201هـ/816م. صورة عن أعمال هؤلاء
في بغداد فيذكر أنهم: «آذوا الناس أذى شديدًا وأظهروا الفسق وقطعوا الطريق
وأخذوا النساء والغلمان من الطرق، فكانوا يجتمعون فيأتون الرجل فيأخذون
ابنه فيذهبون به فلا يقدر أن يمنهم وكانوا يسألون الرجل أن يقرضهم أو يصلهم
فلا يقدر أن يمتنع عليهم⁽²⁾»، ونفس العمل قاموا به في القرى فكانوا يجبون في
الطرق، ويقطعونها علاية.

على أن روح التمرد التي اتصفوا بها كانت عامة، فشملت اخلاقهم
ونفسياتهم، فقد وصف المقرئ العيارين والشطار في الأندلس بأن لهم، «من
النوادر والتكليات والتركيبات وأنواع المضحكات ما غلأ الدواوين كثرته،
وتضحك الشكلي⁽³⁾»، وهو وصف عام ينطبق على غيرهم من العيارين والشطار
كمثل أولئك الذين كان يناديهم زيادة الله الثالث الأعلى 290هـ/903م —
296هـ/909م، فذكر ابن عذاري أنه «التزم التنزه على البحر وغيره واتباع
اللذات ومنادمة العيارين والشطار والزمامرة والضراطين⁽⁴⁾».

(1) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 80 نقلا عن التنوخي.

(2) الطبري: تاريخ الرسل والملوك. حوادث سنة 201هـ.

(3) تقرئ بردي: النجوم الزاهرة. حوادث سنة 364هـ/ ج 4. ص 108.

(4) المقرئ: نفح الطيب. ج 3. ص 156.

و - العزابة:

ان أصل العزابة من العزبة والعزلة، والغربة والتصوف والتهجد على رؤوس الجبال⁽¹⁾، وتطلق على جماعة من أهل الدين والورع، يجتمعون في مجلس ديني يتولى مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل الوسائل الممكنة كما يقع على كواهلهم القيام بالوظائف الدينية، كالآذان، وإمامة المصلين، وتجهيز الأموات، وشؤون الأوقاف الخيرية، ومحكمة مقترف الكبائر، والبراءة منه حتى يتوب⁽²⁾، ويزداد دورها أهمية في فترة الكتان فتكون بمثابة السلطة الدينية والدينية.

وهناك من يحدد نشأة هذا النظام في مطلع القرن الخامس الهجري أسسه أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي⁽³⁾، ووضع قوانينه، إلا أن الظروف التي مر بها الاباضية حتمت ايجاد نظام خاص يحفظ وجودهم في فترة الكتان، فمن المرجح انهم وجدوا لأنفسهم مثل هذا النظام أثر هزائهم على يد محمد بن الأشعث ويزيد بن حاتم، لكنهم عدلوا عنه بقيام الدولة الرسمية ودخول الاباضية دور الظهور.

الا أن هزائم الاباضية ثانية في موقعة مانو 283هـ/896م أولا وانهارت الدولة الرسمية ثانيا سنة 296هـ/909م فرض على الاباضية العودة الى طور الكتان وبالتالي العودة الى ذلك النظام، وقد بدأ التفكير فيه بقيادة أبي القاسم البغطوري وأبي محمد عبد الله بن الخير⁽⁴⁾ في جبل نفوسة أولا ثم في تاهرت ثانيا والا كيف مارسوا شعائرهم وطبقوا مبادئ مذهبهم تحت سيادة المذهب الشيعي ؟

-
- (1) ابن عدلوي: البيان ج 1. ص 143، أبو العلاء: مختصر ج 1. ص 80. ابن الأثير: الكامل. ج 8. ص 20-21. القاضي النعمان: افتتاح. ص 183-184. لقبال موسى: دور كتامة. ومن مزاحمتهم معه «انهم اتوا بمائة حيوان ونفقوا» ثم وضعوها منقطة في مجلسه وحين جلس انفجرت وحدث صوتا عاليا. انظر: حسن حسني: ورقات ج 1. ضمن طرائف الملح.
- (2) عنها انظر: أبو اسحق اطفيش: دائرة المعارف الاسلامية 3. ص 513. مادة العزابة لقبال موسى: الحسية المذهبية. ص 87-88. محمد عوض خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية ص 46.31.
- (3) عنه انظر: أبو زكريا: كتاب سر الائمة. ص 173. المدرجني: طبقات ج 2. ص 377. الشماخي: السور. ص 484.
- (4) عنها انظر: أبو زكريا: المصدر السابق. ص 105. المدرجني: المصدر السابق ج 61 ص 89.

وقد عرف الاباضية نظام العشائر أو مجلس العشيرة⁽¹⁾، أو نحوه وهذا النظام سابق لتأسيس الدولة الرستمية، لاهتمامه بكفالة الأيتام التي ترجع عند الاباضية الى العشيرة ولاهتمامه بدفع دية القتل، أي أن لهذا النظام ارتباطاً بنظام العزابة، فربما أن نظام العشيرة كان البذرة الأولى التي نمت فأوجدت نظاماً خاصاً في أواخر القرن الثالث الهجري ظهر بصورته المتبلورة على يد أبي بكر محمد بن بكر النفوسي.

المرابطون:

هذه فئة اجتماعية لها تفكيرها وفلسفتها القائمة على التشدد في أمور الدين واحتقار الحياة الدنيا والعزوف عنها فلدجأوا الى أماكن خاصة يمارسون فيها عبادتهم تسمى «الربط» مفردها ربط، ولكن كانت لهذه الربط صبغة دفاعية، وحماية البلاد من الأعداء، فكانت بمثابة معارس أو قصور، واعتبر المرابطون فيها مجاهدين في سبيل الله فإن هذه النظرة قد تغيرت بسيطرة الأساطيل الاسلامية على البحر الأبيض المتوسط وجعلها منه بحيرة اسلامية.

وهكذا أصبحت الرباطات — الربط — دوراً للعبادة يلجأ اليها أهل الزهد والتقشف وأهل التقوى والورع فارين من الحياة الدنيا منقطعين للعبادة، وقد يفد بعض الناس في أوقات معينة من السنة كشهر رمضان وأوائل رجب وشعبان والى هؤلاء المرابطين، يرجع الفضل في تعميق نشر الدين الاسلامي في نواحيهم، وبث الزهد بين الناس، بأن كانوا قدوة لغيرهم ولم يقتصر الأمر على الرجال فقط بل كان هناك مرابطات لمن ربط خاصة، وكن من «المنقطعات الصالحات، والأرامل العابدات»⁽²⁾ كان هؤلاء المرابطون يتناولون البسيط من الأكل فلا يزيد عن الشعير والحبز، حتى أن استعمال التوابل في طعامهم اعتبر تنعماً في الأكل، وخروجاً على قوانينهم. فقد زار عبد الرحيم الربيعي المتوفى 246هـ/860م في القيروان المنستير فوجد المرابطين هناك يستعملون التوابل فقال منكرأ فعلهم: «ما هكذا أعرف المنستير حالة أنا أعرفها عند أهلها شيء من دقيق شعير وزيت،

(1) فرحات المصيري: نظام العزابة. ص 114. ولزبد من التفاصيل: عرض محمد خليفات: الظم الاجتماعية والتربية عند الاباضية. ص 47 — 48 محمد علي دبور: نهضة الجزائر دمشق 1965.

ج 1. ص 233 — 236.

(2) الحموي: معجم. ج 3. ص 350. حسن محمود: قيام دولة المرابطين. ص 128 — 141.

فإذا جاء وقت الافطار لتوا الدقيق وأكلوا ليه بل أن منهم من كان يهيم على وجهه في البرية يأكل نبات الأرض ويقتات صيد البحر، وعلى حد تعبير البكري «يتخلون على الدنيا ويسكنون مع الوحوش».

ولشدة زهد هؤلاء المرابطين وانقطاعهم للعبادة فقد جعل لهم الناس حالة من التقدير والتعظيم حتى بلغوا بهم درجة الأولياء فنسبوا اليهم الخوارق والمعجزات⁽¹⁾.

ومهما كان أمر هذه الربط، فقد وجدت في بلاد المغرب الأوسط فكانت المحارس والحصن ممتدة من سبتة الى الأسكندرية في عهد الرستميين والأغالبة. وهي ذات صبغة دينية عسكرية، ثم يذكر البكري⁽²⁾ عددا من ربط المنطقة، فيشير الى وجود «رباطات يجتمع اليها في كل عام خلق كثير» في مدينة شرشال، ويذكر أن لمسى مغيلة بني هاشم «رباطاً على صفة البحر مسكوناً» ويشير الى أن في الجبل القريب من أرزيو «قلاعاً ثلاثاً مسورة رباطاً يقصد اليه» وأن لمسى وادي ماسين — قرب ندرومة — رباطاً حسناً مقصوداً يتبرك به ويشير ابن القطان⁽³⁾ الى رباط خارج مدينة بجاية يقال له رباط ملالة. كان موجوداً على عهد المهدي بن تومرت وكان لتلمسان رباط مات به أحد تلامذة ابن تومرت، فربما كانا موجودين في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ي — العبيد:

أ — السودان:

انتقل هؤلاء العبيد من بلاد السودان الى الديار الاسلامية، فذكر الأصبهري أن «الذي يقع من المغرب الخدم السود من بلاد السودان»⁽⁴⁾، وأضاف أن «الخدم السود الذين يباعون في بلاد الاسلام منهم وليس هم بنوبة ولا بزنج ولا بحبشة ولا من البجة»⁽⁵⁾.

(1) لروي الزركشي ان رجال المستنصر الموحي ت 670هـ/طاردوا فرسة فدخلت الى مرابط فتمنعها منهم، فمادوا وأغروا السلطان، فأخ عليهم باحضاره والا فليقتلوه، فرجموا الى المرابط فهددوه قال لهم: «وأنا قد أمرت للسلطان بالرماح، ثم طلبوه فلم يجدوه، وسقط السلطان من حينه مغشياً عليه. انظر: الزركشي: تاريخ البوفون ص 40.

(2) البكري: المغرب، ص 82 — 81، 70، 80.

(3) ابن القطان: انظر الجمال، تحقيق محمود علي مكي، تطوان، المطبعة للمهنية، ص 22.

(4) الأصبهري: المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد المال الحسني، دار القلم، القاهرة 1385/1401.

ص 43.

(5) نفس المصدر: ص 40.

وقد ظهر هؤلاء العبيد في بلاد المغرب الأوسط، ففي تاهرت يشير ابن الصغير والدرجيني الى وجودهم بشكل واضح؛ فحين قدم الوفد الأول من على الامام عبد الرحمن بن رستم وجده «في أعلى بيته يعمل بيده في السقف والعبد يناوله الطين»⁽¹⁾ وحين قدم الوفد الثاني على الامام نفسه، وجد «العبيد والخدم قد كثرت»⁽²⁾.

وكان الامام عبد الوهاب يمتلك عدداً منهم، فيذكر أبو زكريا ان هذا الامام قد وعد من يشره من عبيده بمقدم وقد جيل نفوسة بالحرية⁽³⁾. وكان يزداد عددهم بازدياد رخاء تاهرت وازدهارها، حتى أن القبائل المنتشرة حول تاهرت، قد «اكتسبت الأموال وأخذت العبيد»⁽⁴⁾ في عهد الامام اقلح.

وكان للامام أبي يقظان عدد من العبيد في منزله بتسلونت، فذكر ابن الصغير أنه خرج يوماً الى منزله «يتفقد في سائمته وعبيده»⁽⁵⁾. وأضاف أنه كان للرستميين حصن ثلث في طرف لوانة به مواشيم وعبيدهم.

بل وكان للعرب والجند عبيد، وهم وأن لم يشير اليهم ابن الصغير صراحة، إلا أن هذا يتضح في ذكره قول العجم: «قد أمكننا في العرب والجند ومواليهم واتباعهم...»⁽⁶⁾. وباختصار فإنه يمكن القول أن اثرياء تاهرت كانوا يملكون عبيداً لحاجتهم اليهم.

ولم يقتصر وجودهم على تاهرت، بل كان منهم الكثير في مختلف مدن البلاد مثل ورقلة «ورجلان»، فذكر أنه حين عاد أبو نوح سعيد بن زنگيل اليها بعد موت أبي صالح جنون وجد الناس يطلقون عبيدهم — أواخر القرن الثالث الهجري.

(1) الدرجيني: طرقات. ج 1. ص 42.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 325.

(3) أبو زكريا: السمر. ص 59. الدرجيني. المصدر السابق. ج 1. ص 59.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 337.

(5) نفس المصدر: ص 3565. وجاء في الأصل «يتفقد في سائمته وعبيده».

(6) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 345.

ورغم أن المصادر لا تشير إلى عددهم ولو بشكل تقريبي إلا أنه من المتوقع أن يكونوا جماعة وافرة العدد، ويعود هذا إلى الراء الذي حصل في بلاد المغرب الأوسط بسبب انتشار الأمن والازدهار الذي عم البلاد في القرن الثالث الهجري في مختلف المجالات، وبسبب الحاجة إليهم في الحروب التي شهدتها القرن الرابع الهجري بالإضافة إلى صفات تتوفر فيهم وتميزهم عن غيرهم، كالقوة الجسدية والصبر على الشدائد مما جعلهم مفضلين على غيرهم للأعمال التي تتطلب تلك القوة البدنية.

وبالفعل، فهم قد عملوا في الأعمال الفلاحية، والمنزلية، هذا بالإضافة إلى أعمال المدينة الأخرى من حرف متنوعة ونحو ذلك. ويبدو أن وجودهم في بلاد المغرب الأوسط جنودًا كان قليلًا، نظرًا لسيطرة روح الأمن والاستقرار على البلاد خاصة في العهد الرسمي.

لكن مشاركتهم في الحروب تظهر في القرن الرابع الهجري إلى حد ما، خاصة ضمن الجيش الفاطمي ثم الجيش الزييري، فقد اتخذ للمهدي العبيد من السودان والروم (1). بل أن منهم قد احتل منصبًا هامًا في الجيش الفاطمي. فذكر أن أبا القاسم صاحب إفريقية قد أخرج صندلا الفتى الأسود إلى أرض المغرب مددًا لمنصور الفتى (2). سنة 323هـ، ولا أرى أن اعتماد الفاطميين على كتامة ثم صنهاجة يقلل من اعتمادهم على العبيد السودان، لأنهم حاولوا إيجاد توازن في الجيش نحوًا من المستقبل.

وعلى أية حال، فقد تبين أن العبيد السود قد شكلوا شريحة من شرائح مجتمع المغرب الأوسط.

ب — الصقالبة:

ورد في كتاب صورة الأرض أن الصقالبة قبيل من ولد يافت نصف بلدهم يسي من الخراسانيون والنصف الشمالي يسي من الاندلسيون (3) ويشير المقدسي إلى أن «بلدهم خلف خوارزم، وإن الرقيق من الصقالبة من بلاد البلغار» كما أشار محقق «رسالة ابن فضلان» إلى أن بلدهم يقع في شمال أوروبا

(1) القاضي العمان: افتتاح الدعوة.. ص 257.

على أطراف نهر الفولغا وعاصمتهم على مقربة من قازان اليوم في خط يوازي مدينة موسكو، ويذكر الرقيق القيرواني أن أمة الأفرنج «يحاربون أمة الصقالبة المتصلين بأرضهم لمخالفتهم إياهم في الديانة فيسبونهم ويبيعون رقيقهم بأرض الأندلس، فلمهم هناك كثرة» (1). وقد أشار المقدسي إلى خصيمهم فذكر أن الصقالبة يحملون إلى مدينة خلف بجانة أهلها يهود فيخسونهم» (2). ثم يبيعونهم بأرض الأندلس. ومن هناك إلى سائر البلدان فذكرهم الأصبطخري ضمن السلع التي ترد إلى المشرق من المغرب، وأكد هذا ابن حوقل فذكر من بين ما يجز من المغرب إلى المشرق «الخدم المجلوين من أرض الصقالبة على الأندلس» (3).

وكانت بلاد الأندلس طريقاً للحصول على هؤلاء الصقالبة، أما الطريق الثاني فيمكن في أسرى الحروب، التي طالما خاضها الإغالية ثم الفاطميون ضد الروم وكان طريقاً هاماً باعتبار أن الغلبة كانت للمسلمين.

وظهروا في العهد الفاطمي واستمروا في العهد الزييري، ويبدو أن وجودهم كان منتشرًا في كل مدينة وقرية من بلاد المغرب، فإن أبا عبد الله الشيعي اشترى الصقلي بشري المعروف بالايكجاني في ايكجان موضع نزوله ببلد كمامة» (4).

وقد كان وجودهم في نيكور واضحًا، حتى أن ذلك الوجود يشكل خطرًا على أميرها سعيد بن صالح سنة 260 هـ فقد خالف عليه صقالبة أبيه فخلعوه وولوا أخاه عبيد الله» (5) إلى أن تمكن من الظفر بهم.

هذا الوجود الهائل للصقالبة في بلاد المغرب عامة يستدل به على وجودهم في بلاد المغرب الأوسط، وإن لم يشر المؤرخون إلى وجودهم في الامارات

(1) المقرئ: فتح الطيب، ج 1، ص 140.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 142.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 95. وعن الصقالبة انظر: الحموي: معجم البلدان، ج 5، ص 372. مادة صقالب.

(4) الجمالي محمد بن محمد: سورة الحاجب جعفر. تحقيق ونشر المانوف. مجلة كلية الآداب القاهرة. مجلد 4. ج 1 مارس 1936، ص 129.

(5) البكري: المغرب، ص 93. ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 177.

العلوية، ربما لأنهم لا يتعرضون لها الا بإشارات قليلة، ولم يظهر من الحوادث في المنطقة ما يبرز وجودهم، فروح السلم والهدوء التي كانت سائدة إبان القرن الثالث الهجري، قد جعل دور الصقالبة مقتصرًا على الميادين الاجتماعية في أغلب الأحيان، وهي ما لم يتعرض لها المؤرخون، وإن بيع الصقالبة في قرية مثل إيكجان — كما سبق — لدليل على وجودهم في مختلف مدن المغرب الأوسط.

وفيما يتعلق بوجودهم في تاهرت الرسمية، فيرجع الفضل إلى ابن الصغير في الكشف عن هذا الوجود، فرمى كان غلام الإمام عبد الرحمن — السابق الذكر — صقلياً إذ ليس لدينا دليل على أنه من العبيد السود، وقد دلّ ابن الصغير على بيع الصقالبة في تاهرت، حين أشار إلى تولي محكم الحواري القضاء في عهد الإمام افلح، حيث أنزلوه دار القضاء ثم «اشترى له خدماً صفراء»⁽¹⁾ ويبدو أن هؤلاء الصقالبة ما كان يخلو منهم قصر، فإن عبيد إبان وحويه هم من الصقالبة مادام ابن الصغير يشبههم بالبدور⁽²⁾، وأضاف أن جارية دخلت على القاضي محمد بن عبد الله في عهد الإمام أبي اليقظان، وهي تصطبح صقلياً⁽³⁾.

ولم يرد بعد ذلك ذكر للصقالبة عند ابن الصغير، ومن يدري فلعل بعض العبيد الذين ذكرهم سواء أولئك الذين اتخذتهم القبائل المحيطة بتاهرت أو عبيد أصحاب القصور وكبار الشخصيات مثل محمد بن عرفة، وغيره، وعبيد الأئمة الرسميين أنفسهم، أو موالى العرب والجنود واتباعهم من هؤلاء الصقالبة، ولم لا مادام الصقالبة يناسبون خدمة المنازل، فهم قد تم خصيمهم، وما داموا مثار إعجاب أمراء المغرب في أسلوبهم القتالي⁽⁴⁾.

وقد استندت للعبيد مختلف الأعمال، كما سبق، فقد عمل الحصيان منهم والجواري خدماً في المنازل ومنهن من اتخذن للمنتعة خاصة الصقلييات منهن

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 335.

(2) نفس المصدر: ص 336.

(3) نفس المصدر: ص 351.

(4) ابن خلدون: المقدمة. ص 274.

وعملوا على العموم في مختلف الصناعات والمهن فكان منهم البناء والنجار والحديد والحارس وغيرهم، وعملوا في الميدان الزراعي فذكر ابن الصغير ان الامام أبا اليقظان كان يخرج الى منزله بتسلونت «يتفقد في سائمته وعبيده» — كما سلف — وأشار الى حصن الرستميين الذي به مواشيهم وعبيدهم. ويبدو انهم مارسوا اعمالا لحسابهم الخاص، كانت تمكنهم من شراء حرياتهم.

وعلم العبيد في القصور، وكان منهم الفنانون في الرقص والغناء والتمثيل، ذكوراً واناثاً، تلبية لحاجة الترف والبذخ، وربما انشئت لهم مدارس خاصة لتعليمهم وتدريبهم على هذه الفنون قام بها النخاسون، فكان هذا مما يرفع أسعار العبيد، فمن كان ثمنها ثلاثمائة دينار، كانت تباع بعد تعليمها بثلاثة آلاف دينار أو يشتريها النخاسي بمائتي دينار، فيعلمها ويبيعها بعشرة آلاف دينار⁽¹⁾.

وعملوا جنوداً وقواداً في الجيش خاصة الجيش الفاطمي ثم الزيري، فهم اضافة الى ما يمتازون به من غلظة وصبر على الشدائد فهم لا يشكون خطراً على الأسرة الحاكمة — كما سبق — فكان من مصلحتهم أن يكرسوا حياتهم لخدمة السلطان الذي كان بدوره يجزيهم على هذا الولاء، وكان هؤلاء أرق العبيد، ويضيف ابن خلدون، سبباً آخر لاستخدامهم في الجيش، وهو اتباعهم أسلوب الثبات في الحرب عكس المغاربة الذين يتبعون أسلوب الكر والفر كالعرب⁽²⁾. ومنهم القائد المشهور منصور الفتى، والعمال على الجهات مثل صابر ونسيم.

ويصف ابن بطلان — عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري — البربريات بأنهن مطبوعات على الطاعة، نشيطات للخدمة ويصلحن للتوليد لأنهن أحذب شيء على الولد، ويصف الزنوجيات بأن «الغالب عليهن سوء الأخلاق وكثرة الحرب، وليس في خلقهن الغم، والرقص والايقاع، فطرة لمن وطبع فيهن... وفيهن جلد على الكد، فالزنجي إذا اشبع، فصب العذاب عليه صبا فإنه لا يتألم، وليس فيهن متعة لصنانهن وخشونة اجسامهن، كما يصف الروميت

(1) لومبارد: الاسلام في عهده الأول. ص 289.

صاحب المعز لدين الله من العبيد حين توجه الى مصر ستون الفا. انظر: عطية: نظم الحكم بمصر. ص 143. نقل عن النويري.

بأنهن بيض شقر، سباط الشعور، زرق العيون، عبيد طاعة، وموافقة وخدمة مناصحة ووفاء وامانة يصلحن للخرن، لضبطهن وقلة سماحتن ولا يخلو ان يكن يألقن صنائع دقيقة⁽¹⁾.

ومع أهمية العبيد في المجتمع بما يؤدونه من خدمات، إلا أن القاضي النعمان لا يشير إليهم في تصنيفه الطبقي، السابق الذكر، إلا إذا كان يعتبرهم من اهل الحاجة والمسكنة فهم من الطبقة السفلى.

2 — طبقة الخاصة:

يمثل الامام الرسمي أو الأمير العلوي ثم الوالي الفاطمي فالأمير الزيري قمة الهرم، يليه اعوانه من الوزراء ورجال الدولة وقادة الجند المرتبطين بالسلطة مثل كبار التجار والاقطاعيين وتظهر في هذه الطبقة الشرائع التالية.

1 — فئة الرؤساء: ذكرهم ابن الصغير، فإن الامام عبد الوهاب «جمع وجوه رجاله ورؤساء مقالته فاستشارهم»⁽²⁾ ويضيف ان ابا يعقوب المزاني نزل بجميع مزاته حول البلد «وكان رأس القوم وملكهم» وكان أشار الى أنه حين نزلت الاباضية تاهرت «اجتمع رؤساؤهم» ويبدو أنه من الصعب تحديد مفهوم هذه الكلمة لأنه يذكر كلمة «مشايخ» في مواضع أخرى وكأنهما فئتان مختلفتان.

2 — فئة المشايخ: يذكر ابن الصغير أن «مشايخ البلد من غير الاباضية قد استولوا عليه — أبي حاتم — وكان من الممكن أن نعتبر المشايخ هم رؤساء الجماعات غير الاباضية، لولا أنه يذكر في موضع آخر أن ابا حاتم حين دخل تاهرت «جمع مشايخ البلد أباضيتها وغير اباضيتها واستشارهم»⁽³⁾، ومن الواضح أن هاتين الفئتين هما محل استشارة الامام. والملاحظ انه يربط كلمة «مشايخ» بالبلد، ويبدو أن كلمة «رؤساء» — السابق ذكرها — يقصد بها شيوخ القبائل، فهو يذكر في موضع آخر أن رأس القبيلة يدير امورها، بينما عبارة «مشايخ البلد»

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص 274. الفصل السابع والثلاثون.

(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 330.

(3) نفس المصدر. ص 362.

هم رؤساء أو شيوخ لجماعات مقيمة في المدينة كأن تكون مهنية أو قبلية، فقدت صلتها بقبيلتها الأم، أو قل ضعفت عصبيتها لها، فانخذت لها شيخًا منها فعنوان بن علوان هو أحد مشايخ البلد، في نفس الوقت له رئاسة ومحبة عند العوام⁽¹⁾.

3 — ففة الوجوه: ذكر ابن الصغير هذه الففة مستقلة عن غيرها ولا شك أن مدلولها كان واضحًا في ذهنه، فهي ليست ففة الرؤساء ولا ففة المشايخ لكنه لم يوضح هذا المدلول فذكر «وجوه الأباضية» و«وجوه العجم» و«وجوه العرب» و«وجوه التجار» و«وجوه الناس» و«وجوه أهل البلد» و«وجوه أهل المدينة» ويضيف أنه حين أتى وفد البصرة بالمساعدة للإمام عبد الرحمن ناضى مناديه في المسجد الجامع «أن يتخلف وجوه الناس وينصرف سائرهم... ففعلوا، فلما انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم...»⁽²⁾، فهو يضع الوجوه مقابل العامة.

ويبدو أن «الوجوه» هم أعضاء مجلس الجماعة أو هم «أهل الحل والعقد» وهم من نطلق عليهم اليوم «وجهاء» نال الواحد منهم وجاهته بفرض احترامه على الجماعة التي ينتمي إليها كأن يكون تاجر يدين له سائر التجار بالتقدير والاحترام لما عرف عنه من خصال حميدة وأخلاق كريمة، انها وجاهة لا تقوم على عصبية قبلية.

4 — المتقدمون: كشف ابن الصغير عن وجود ففة اطلق عليها كلمة «مقاديم»، وقد كان للعجم مقدم يقال له ابن وردة، وأفاد أنه كان للأوس — من هوارة — مقدم لكنه لم يذكر مدلول هذه الكلمة أو معلومات توضحها، الا أنه، أشار الى أن للشرافة مقدما، هو الامام الرسمي نفسه. وأضاف أنه كان لهوارة رؤساء ميزهم عن غيرهم بوصفهم «مقدمين» وذكر أن وفود نفوسة الجبل أتوه الى تاهرت «ليقدم عليهم أميرًا من أنفسهم» فكان مقدمهم يدعى افلح بن العباس، وبالفعل فقد أصبح هذا عامل الامام الرسمي أبي اليقظان

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 357.

(2) نفس المصدر. ص 326.

على جبل نفوسة^(١)؛ ومن هذا يمكن القول أن أولئك الرؤساء المقدمين، ومقدم الأوس هم عمال الامام على قبائلهم، أو على الأقل هم ممثلوا الامام لدى قبائلهم، والمسؤولون مباشرة امامه في الأمور الخاصة بقبائلهم، وهذا يستلزم أن يتم اختيارهم وتعيينهم من طرف الامام، وبهذا فليس كل رئيس مقدماً.

وإذا صح هذا القول، فهذا يعني أن هؤلاء يتمتعون بمكانة هامة، وحظوة عند الامام، فهم رؤساء في قبائلهم من جهة، وهم على صلة به، بل وعمل ثقته من جهة أخرى. لكن ابن الصغير لا يضيف معلومات شافية حول هؤلاء، ما هي شروط تعيينهم؟ مآذاهم؟ وماذا عن صلاحياتهم؟ وماذا عن أحوالهم الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فإن لفظ «المقدمين» يأخذ مدلولاً آخر عند القاضي النعمان، فهو يذكر هذا اللفظ ليدل به على قادة اجنحة الجيش في المعركة كقائد الميمنة وقائد الميسرة، وهم بهذا قادة أقل مرتبة من القائد العام للجيش^(٢)، لكن هذا المدلول كان واضحاً عند ابن الصغير باستعماله لفظ «قواد» وعلى كل يشير ابن الصغير الى فئة اجتماعية أخرى هي فئة الحجاب.

5 - الحجاب: لما كان أبو حاتم قد وصل الى كرسي الامامة بتأييد العامة ونحوهم، فقد أراد أن يبقى بابه مفتوحاً أمامهم، أو هكذا أرادوه، لكن الرستميين أرادوا «أن يجعلوا له حجاباً وهيبة»^(٣)، ويبدل اسمه على أن مهمته تتمثل في حجب الامام عن رعاياه، والعمل كآذن على الباب.

ولا شك أن الحجاب كان يتمتع بمكانة مرموقة، ومسؤولية على درجة كبيرة الأهمية، فهو وسيط بين الامام والرعية، وهي مسؤولية حساسة، ونظراً

(١) نفس المصدر. ص 47. نشرة المجلة التونسية. ويبدو أن ولايته كانت حوالي سنة 283 هـ 896. حيث كانت موقعة مانو، عرج المبارزة رجل من المسودة «وكان إذ ذاك هو والهم العام عليهم» انظر. أبو زكريا: السور. ص 103-104.
(٢) القاضي النعمان: كتاب دعائم ح 1. ص 372.
(٣) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 357.

لقربه من الامام، فقد يستطيع التأثير عليه أو على الأقل أن يحظى منه بمواقف معينة تخدم مصلحته، ولا ندري فيما إذا استندت الى الحاجب مهام أخرى في القصر أم لا⁽¹⁾، كما لا ندري مؤهلات الحاجب التي خولتهم أن يملوا هذه المسؤولية، ولا أسماءهم أو رواتبهم أو ما شابه ذلك.

6 — البطانة: اتخذ الرستميون «بطانة» وذكر ابن الصغير ان الامام عبد الوهاب دخل عليه «وجوه رجاله وقواده واهل بطانته»⁽²⁾، وكانت الأجناد بطانة السلطان أفلق وأولاده، وحشمه، ولم يقتصر أمر البطانة على الامام، بل يبدو أن كبار الشخصيات كانت لها بطانات، فهو — ابن الصغير — يضيف أنه حين لم يظهر محمد بن عرفة أثر، «اتصل الخبر بغيرانه واخوانه وأهل بطانته».

7 — الحاشية: هذه فئة مميزة وجدت في تاهرت، ويبدو، انها تطلق على تلك الجماعات التي تظل مصاحبة للامام. فتعطي الهيبة لشخصه في حله وترحاله، وهي تلود عن شخصه مباشرة، وعلى كل فهي ذات علاقة بالسلطان. وحمل ثقته، وكان محمد بن عرفة حاشية⁽³⁾، وهي تختلف عن الحشم.

8 — الحشم: هؤلاء فئة خاصة، تختلف عن غيرها من الفئات، ظهرت في تاهرت منذ عهد الامام عبد الرحمن، فذكر ابن الصغير ان الامام المذكور كان يقتطع من مال الجزية والخراج «لنفسه وحشمه»...⁽⁴⁾.

وإذا كان ابن الصغير لم يورد هذه الفئة تعريفاً، الا أنه أشار الى أنهم جزء من اجناد السلطان، فذكر ان الاجناد في عهد الامام أفلق كانت «بطانة

(1) كان يتطور المصب احيانا فيشمل مهام أخرى. فإن الحاجب المنصور بن أبي عامر في الأندلس كانت له سلطة سياسية، كما أن الحاجب أحمد بن محمد بن حمزة حاجب ابراهيم بن الأقب، تمكن من الحصول على تعيين ابن عمه واليا على القروان، وعن الحجابة انظر: هو بكنز: الظلم الاسلامي. ص 53 — 58. ابن خلدون: المقدمة. الفصل الرابع والثلاثون. وفي مراتب الملك والسلطان وألقابها. ص 240.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 329.

(3) نفس المصدر. ص 344.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 327.

السلطان وأولاده وحشمه⁽¹⁾، فهل يمكن أن نطلق عليهم ما يعرف اليوم القوات الخاصة؟

وعلى أية حال، وبغض النظر عن أصولهم ومهمتهم، فإنهم ممن ارتبط بالسلطان مما يعود عليهم بالامتيازات الخاصة، وهم يختلفون عن الحرس ولا شك.

9 — الحرس: يذكر ابن الصغير الحرس كقوة مستقلة، بإشارته إلى قول أبي عبيد للامام أبي اليقظان بخصوص شاب خرج في طلب معاش: «فأخذه الخروق صاحب حرسك وحبسه»⁽²⁾، وكعادته فهو لا يزودنا بمعلومات إضافية عن هؤلاء الحرس، ولكن من المحتمل أنهم حراس الامام واسرته وحراس المدينة، فهم الذين يتولون حراسة أبوابها ليلاً، أو هم أصحاب العسس الليلي، إذ ربما كان خروج الشاب — في وقت محظور، مما دعا صاحب الحرس إلى حبسه، وبالتالي فهم يختلفون عن الشرطة.

10 — الشرطة: ظهر منصب «صاحب الشرطة» منذ عهد الامام عبد الرحمن، وكان يحسن اختيارهم، فذكر ابن الصغير أن «أصحاب شرطته... قائمون بما يجب»⁽³⁾، ويبدو أن أمورهم ظلت سائرة على ما يرام

لكن الفوضى التي وقعت في عهد الامام عبد الوهاب، تركت بصماتها على منصب الشرطة، فكان أن شكى جماعة من المدينة لأخوانهم من قبل سدراته ومزاته الظاعنة أن «صاحب شرطتنا فاسق» وعلى ما يبدو فإن صاحب الشرطة قد ضعف شأنه في عهد الامام افلح، إذ في الوقت الذي يشترط به عدم الخوف، نجده لا يجرؤ على الدخول إلى أحد أسواق تاهرت خوفاً وهيبه لصاحبه، فذكر ابن الصغير: «كان صاحب شرطة افلح إذا تخلل للمدينة لافتقادها لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة، ولا يتخلله هيبه»⁽⁴⁾.

(1) ابن الصغير: المكان السابق.

(2) نفس المصدر. ص 353.

(3) ابن الصغير. ص 327.

(4) نفس المصدر: ص 336.

ويبدو انه كان من الصعب إيجاد الشخصية التي تنال ثقة الجميع، إذ حين استشار الامام أبو حاتم مشايخ البلد من اباضية وغيرهم فيمن يولوه الشرطة، قال قوم: «زكار»، وقال قوم ابراهيم بن مسكين فولاهما⁽¹⁾، وهكذا اشترك رجلان في منصب واحد، ويظهر أن هذا الخلاف كان انعكاساً لصراع بين الاباضية وغيرهم.

ولم يذكر ابن الصغير اسماء أصحاب الشرطة ولا انتماءاتهم القبلية، ويبدو انهم كانوا ينتمون في الغالب لقبيلة نفوسة، إذ كانت تلي «انكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفساق» وكانت هذه المهمات من مهام الشرطة إذ أن ابن الصغير يذكر بخصوص صاحبي الشرطة زكار و ابراهيم — السابق ذكرهما — انهما قطعاً ما ساد البلاد من فساد، وحمل على الناس بالضرب والسجن والقيء، وكسرت الخواري وشردت الغلمان واخذانهم. والسراق وقطاع الطرق⁽²⁾، هذا بالإضافة الى ما ذكر بشأن صاحب شرطة افلح الذي كان يخشى دخول سوق ابن وردة مما يدل على أن مهمة الاشراف على السوق كانت تناط بصاحب الشرطة.

لم يكن هذا دائماً يلتزم الحق على ما يظهر، خاصة في فترات الاخلال والفوضى كفترة الامام أبي بكر، الأمر الذي دفع بأخيه أبي اليقظان أن يعطي لنفسه صلاحية أعلى من صاحب الشرطة، فيجلس في أعلى مسجد في المدينة، يستمع الى شكاوي الناس على صاحب الشرطة وغيره. فنظر «في ذلك نظراً شافياً واجرى الحق على من رضي وسخط عظم قدره أو صغره»⁽³⁾ وهو بهذا كان يمارس وظيفة صاحب المظالم دون أن يحمل هذا اللقب⁽⁴⁾.

(1) نفس المصدر. ص 363.

(2) نفس المكان.

(3) نفس المصدر. ص 341.

(4) خطة المظالم هي اجمالاً نظام مكمل للقضاء ويتولى صاحبها احقاق الحق في الحالات التي لا يستطيع القاضي أن يفعل هذا لسبب ما. ومن هذه الخطة انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية. ص 128. وما بعدها. هوبكنز: النظم الإسلامية. ص 231. 241.

ونظرًا لأن الشرطة قوة أمنية، فقد كان لصاحبها أعوان يساعدونه في أداء وظيفته، فإن أبا اليقظان قال لبشير حين طلب منه احضار عبد العزيز بن الأوز إليه: «خذ معك أعوانًا اكفاء وجليء بعبد العزيز شر مجيء»⁽¹⁾ وهؤلاء الأعوان هم رجال الشرطة اليوم، ويمكن أن يضاف اليهم المشرفون على السجون وخدمتها.

ولا يقدم ابن الصغير معلومات بخصوص راتب صاحب الشرطة واعوانه، سوى انه في عهد الامام عبد الرحمن كان يقتطع له هذا ما يكفيه في سنته. أي أنه كان يتقاضى راتبًا سنويًا دفعة واحدة، وربما رجع هذا الى أن جمع الجزية والخراج التي يقتطع منها كان يتم مرة واحدة في السنة، وانما المصدر الوحيد لبيت المال في ذلك الوقت، الا أنه بتعدد الموارد فيما بعد، يجعل من المرجح ان صاحب الشرطة أصبح يتقاضى راتبًا شهريًا، ولم تتوفر معلومات اضافية عن هذا المنصب في تاهرت، وان كان من المرجح أنه لا يختلف عنه في غيرها من العواصم الاسلامية⁽²⁾.

11 - القضاة: لم تستدع الظروف ايجاد منصب القاضي في الأيام الأولى للدولة الرسمية، لأن الامام عبد الرحمن نفسه تحمل عبء هذه المسؤولية، وبما أهله لها توليه القضاء في سرت في عهد الامام أبي الخطاب، لذلك لما ولي أمور المسلمين «جلس في مسجده للارملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم»⁽³⁾.

لكن تطور المدينة وتشعب المهام، فرض عليه أن يتخذ أعوانا له، ومنهم القضاة وقد دل ابن الصغير على وجودهم حين أشار الى أن الامام عبد الرحمن كان يقتطع من مال الجزية والخراج للقضاة ما يكفيهم في سنتهم، وهو بهذا يشير الى موضوع رواتبهم.

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 355.

(2) حول صاحب الشرطة انظر: هوبكنز: المرجع السابق. ص 241-245، ابن خلدون المقدمة. الفصل الرابع والثلاثون. عيد النعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية. ص 57-59.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 322.

وكان تعيين القاضي يتم بالاختيار والتشاور، وهذه المسألة مقتصرة على جماعة الشراة فهم الذين يختارون ويرشحون القاضي ليحظى بموافقة الامام فيتم تنصيبه، ويتضح هذا في عهد الامام افلح، فذكر ابن الصغير أنه حين توفي قاض من قضاة الامام عبد الوهاب «اجتمعت الشراة وسألوه أن يولي القضاء كفواً لذلك، فقال لهم: اجمعوا جمعكم وقدموا خيركم، ثم أعلموني به أجيره لكم وأعضده على ما يكون في الصلاح لكم، فقبلوا امرهم فلم يرتضوا أحداً منهم واجمع رأيهم على محكم الهواري»⁽¹⁾، وكان هذا الأسلوب نفسه ساري المفعول على عهد الامام عبد الرحمن فذكر ابن الصغير أن «قضائه مختارة».

وتواصلت هذه الطريقة في التعيين الى عهد الامام أبي اليقظان، فقد شاور جماعة من الناس في أمر تعيين القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الشيخ، فأشاروا به⁽²⁾، ونفس الأمر بالنسبة للامام أبي حاتم، فهو حين دخل مدينة تاهرت «جمع مشايخ البلد اباضيتها وغير اباضيتها فاستشارهم فيمن يولي قضاء المسلمين» وحين أشاروا عليه بأبي عبد الله — السالف الذكر — قال لهم. «أشركم واحسنتم وولاه القضاء»⁽³⁾.

ولم يتعرض ابن الصغير لمسألة إنهاء مهمة القاضي، لكنه على أية حال أفاد أن باستطاعته أن يعتزل القضاء أن أحسن بعجزه عن تنفيذ أحكامه مثلما فعل قاضي الامام أبي اليقظان أبو عبد الله — السالف الذكر — حين وجد نفسه عاجزاً عن تنفيذ الحكم على زكريا بن الامام لاختطافه بنتاً، والا فقد كان يستطيع أن يستمر في منصبه الى أن يظهر عليه اخلال بالشرع فكان لا يجوز عزل القاضي «الا بجرحة تظهر عليه»⁽⁴⁾.

وكان موقف قضاة تاهرت يتصف بالشجاعة، خاصة وانهم كانوا يعتمدون على الامام في معيشتهم، أعني أنهم يأخذون رواتب من الامام الرسمي،

(1) نفس المصدر. ص 333-334.

(2) نفس المصدر. ص 349.

(3) نفس المصدر. ص 362. وعن القضاء. هو بكنز: المرجع السابق. ص 195-223.

(4) ابن الصغير: تاريخ الامة. ص 330.

وكان الأمر أسهل لو أن القاضي كان يعتمد في معيشته على ماله الخاص، لأن هذا يحرره من قبضة الامام مثلما كان الأمر بالنسبة للقاضي سحنون في افرقية، وعلى كل؛ فإن الأمر غير واضح، ان كان هذا الموقف خاصاً بالقاضي أبي عبد الله السالف الذكر، أم أنه موقف عام ينطبق على جميع القضاة، ومن المرجح أنه كان موقفاً عاماً، لأن الائمة الرستميين لم يكونوا يعارضون تطبيق الشرع في أمر لا يهدد الامامة، فلم يتدخلوا في عمل القاضي، ويتأكد هذا من موقف الامام افلح من محكم الهواري فقال بشأنه: «الصواب ما فعل والحق أولى أن يؤثر ولو فعل غير هذا لكان مدهائناً»⁽¹⁾

وكانت شارات القضاء في تاهرت هي الخاتم والقمطر⁽²⁾ فإن القاضي ابا عبد الله — السالف الذكر — رمى خاتمه وقمطره للامام أبي اليفظان تعبيراً عن اعتزاله القضاء.

وكان يشترط في القاضي الورع والعلم، وإذا كان محكم الهواري — المذكور — اباضياً فهل كان هذا احد الشروط ؟ لم يذكر ابن الصغير مذهب القاضي أبي عبد الله ولا خليفته القاضي شعيباً بن مدمان، ولكن من المرجح أن القاضي يشترط فيه أن يكون اباضياً لكي يحظى بموافقة الشراة وتقديم نفوسه له.

وفي هذه الحالة، ما علاقة الأديان والمذاهب الأخرى بالقاضي الاباضي ؟ أن هناك أمور اختلاف بين المذهب الاباضي وغيره، فلربما كان لكل مذهب قضاته، فقد وجد في تاهرت فقهاء كوفيون كأبي مسعود وأبي دنون ولم يكونوا يعارضون الالتجاء الى قاض اباضي إذا تعلق الأمر بينهما، وكذلك كان لأهل الاديان الأخرى قضاتهم، ومحاكمهم الخاصة، إذا انحصرت القضية بينهم لكنهم كانوا يلجأون في بعض القضايا التي يكون مسلم طرفاً فيها للمحاكم الاسلامية. مثل جريمة القتل⁽³⁾.

(1) نفس المصدر. ص 336.

(2) نفس المصدر. ص 351.

(3) آدم متر: الحضارة الاسلامية ج 1. ص 75-77.

ويبدو أن تاهرت لم تشهد منصب قاضي القضاة بهذا الاسم، لكن القاضي نفسه الذي يعينه الامام بعد المشاورة يقوم بمهام قاضي القضاة أيضًا، إذ في حين يذكر ابن الصغير تعيين الامام القاضي يضيف أن أبا اليقظان كان يجلس في أعلى مسجد في المدينة — كما سلف — يستمع الى شكاوي الناس من العمال والقضاة وأصحاب الشرطة⁽¹⁾، مما يفيد وجود عدد من القضاة في المدينة، وفي نفس الوقت، فهل كان بينهم قاضي القضاة ؟ أم أن الامام نفسه كان يقوم بمهام قاضي القضاة أو قاضي الجماعة ؟ ويظهر أن قاضي الحاضرة كان يعتبر قاضي الجماعة، وهو الذي يعين القضاة في النواحي بصفة عامة، مثلما فعل القاضي سحنون حيث وثى عبد الله بن سهل القرياني قضاء قسطنطينية، وولى شجرة بن عيسى قضاء مدينة تونس وهو لا يحمل لقب قاضي الجماعة أو قاضي القضاة⁽²⁾، ومع ذلك فإن القاضي كان يمارس عمله بنفسه، فإن القاضي أبا عبد الله — السالف الذكر — قام بنفسه يبحث عن الفتاة التي اختطفها زكريا كما سلف. مع أنه من الأحرى أن يقوم بهذه المهمة المحتسب أو صاحب الشرطة، وأن تدخل القاضي في مثل هذه القضية يدل على أن مهمته لم تقتصر على عقود الزواج والميراث وما شابه ذلك، لكنه كان يستعين بأعوان، فكان منهم على رأس الاحباس والموارث والمساجد وكتاب الوثائق وغيرهم.

وحين خضعت البلاد للفاطمين، فإن هؤلاء قد ابقوا القضاة على حالهم في بداية الأمر، ثم خيروهم بين اعتزال القضاء أو العمل وفق الفقه الشيعي، ويبدو أن منهم من قبل الخيار الثاني فإن محمدًا بن عمر بن يحيى المروزي كان قاضيًا للأغالبة وظل قاضيًا للفاطمين في القيروان وقد أعطاه أبو عبد الله الشيعي سلطة مطلقة فجعل اليه «تولية القضاة والحكام بسائر البلدان»⁽³⁾، وكان يكتب في كتبه وسجلاته: «من محمد بن عمر قاضي القضاة» وعلى هذا يمكن القول أن المروزي قام بتعيين قضاة على مختلف نواحي بلاد المغرب الأوسط.

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 341.

(2) لمزيد من التفاصيل حول القاضي: هوبكنز: النظم الاسلامية. ص 195—2223.

مرمول: السياسة الداخلية. ص 260—264.

(3) القاضي النعمان: اقتباس الدعوة. ص 215.

الا أن الفاطميين ومن بعدهم الزيريين لم يتشددوا في مسألة شيعة القاضي، بل يبدو أنهم كانوا يراعون موضوع مداراة رعاياهم من اتباع المذاهب المخالفة، ويراعون ظروف المناطق التي لم تأخذ بالمذهب الشيعي فلقد كان يلي قضاء القيروان قاضٍ مالكي هو محمد بن أبي المنصور بعد ما أرغمه على ذلك الخليفة المنصور الفاطمي وقد توفي سنة 337هـ/498م. وهو مازال يلي قضاء القيروان⁽¹⁾، وكان قاضيا سنة 386هـ/996م. محمد بن عبد الله بن هاشم الذي كان مالكيًا⁽²⁾، وعليه يمكن القول أن القضاة كانوا شيعة في المناطق التي أخذت بهذا المذهب، لكنهم ربما لم يكونوا كذلك دائمًا في المناطق الأخرى، ويظهر أن تعيين القاضي في النواحي يمكن أن يقوم به قاضي القضاة، فقد قام أبو جعفر محمد بن أحمد بن هارون البغدادي الذي استكبه عبيد الله المهدي سنة 298هـ/910م، بتعيين بن منصور الصنفار قضاء ميلة.

12 — أصحاب الدواوين الأخرى:

لا يشير ابن الصغير إلى وجود دواوين بهذا الاسم في تاهرت وإن كان يشير إلى بعض المسؤوليات التي تناط بالدواوين، فأشار إلى وجود الكاتب للإمام الرسمي، دونما إشارة إلى «ديوان الرسائل» وذكر أن أبا اليقظان اجتمع بوفد نفوسة بشأن تعيين وإلى على جبل نفوسة بدار الضيافة، وهناك أمر الكاتب أن «يكتب السجل»⁽³⁾، ولا يعني في هذا المقام لفظ ديوان بقدر ما يعني وجود «صاحبه» وهكذا من الجائز أن يكون في تاهرت موظفون بمثابة أصحاب دواوين الانشاء والرسائل والبريد والمظالم والأزمة والكشف والضيايع والاستصفاء والعطاء وغيرها على الأقل في العهد الفاطمي. ما دامت تاهرت «مفردة العمل والاسم في الدواوين»⁽⁴⁾. وما دامت مركزًا لولاية الغرب. فكان الوالي فيها ممثلًا للخليفة الفاطمي.

(1) هو بكنز: المرجع السابق، 210.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1، ص 248.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 354.

(4) ابن حوقل المكان السابق. الاصطخري: المسالك والممالك، ص 93.

13 - لغة الشراة:

كان هؤلاء الشراة رقباء على الامام في احكامه وصدقائه واعشاره، فإذا رأوا منه اعوجاجاً طعنوا فيه⁽¹⁾، ويبدو أنهم كانوا إذا ارتابوا في الامام امتحنوه، فكان أن امتحنوا الامام اقلح بأن سألوه أن يولي القضاء كفوءاً لذلك، فطلب منهم أن يعينوا قاضياً فوافق عليه، وبالفعل، فقد أشاروا عليه بتولية محكم الهواري ففعل وكانوا يشنون على الامام ويدعمون حكمه إذا سار سيرة حسنة، فحين كان يجري أبو اليقظان الحق على من رضي وسخط «حمد له الشراة ذلك»⁽²⁾، وهكذا ظهرت هذه الفئة وكأنها أعلى سلطة في البلاد - ولو نظرياً - تسند اليها مهمة تقديم احدها ليتولى الامامة، فإن ابن الصغير يذكر أن ابا اليقظان هو ابن «مقدم الشراة» لكنها عملياً لم تكن قادرة على تنفيذ مهمتها، والالما حدث الصراع على الامامة ربما لأنهم انفسهم خف التزامهم بمذهبهم ومبادئهم المتشددة، ويظهر هذا في خوف محكم الهواري من عدم قدرته على تنفيذ الحكم فيهم، وتنبهه على هذا الأمر مسبقاً فقال لهم: «ان الحق مر» ثم ربط مرارته برفاهيتهم فأضاف «وانتم مرفهون أبناء نعم، وغيري أحب اليكم مني وقد نصحكم»⁽³⁾.

وفيما أشرنا اليه من تدخل الشراة في تعيين القاضي محكم الهواري وما ذكره ابن الصغير من أن نفوسة كانت «تلي عقد تقديم القضاة» كما سبق - يدل على أن الشراة كانوا من نفوسة غالباً، وعلى كل، لا ندرى ماذا كان مصير هذه الفئة بسقوط الدولة الرستمية، فربما ظلت موجودة بعد ذلك مستترة⁽⁴⁾.

14 - الجنود:

بدأ ظهور الجيش في تاهرت باشتراك الامام عبد الرحمن في حصار طينة 154هـ/770م، وكان مهتماً به إذ حين تلقى الأموال من وفد البصرة جعل ثلثيه

(1) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 341.

(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة، ص 341.

(3) نفس المصدر، ص 334.

(4) ومن شروط الشراة: 1 - لا يجوز للشراة النقية الدينية مهما كانت الظروف 2 - ان لا يقل عدد الشراة عن 340 - ان ينتخبوا اماماً عليهم 4 - الا يجبروا أحداً على الالتحاق بهم، وعن الشراة انظر اطفيش: شرح النيل ج 14 ص 355. الباروني: الأزهار، ج 2 ص 210. وبجي مصر الاباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى، ص 95. محمد خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية ص 112-113.

في الأمور العسكرية من كراع وسلاح، في حين خصص ثلثاً واحداً لفقراء الناس.

وازداد اهتمام الرستميين به في عهد الامام عبد الوهاب، وربما لتعدد خصومه، «حتى اجتمع له من الجيوش والحفدة ما لم يجتمع لأحد قبله»⁽¹⁾، وفي المعركة التي خاضها ضد بني الأوس «عد في عسكره الف فرس ابلق» وخرج «بعساكره من المدينة في جموع لا يعلم عندها الا الله».

ويظهر الجيش ثانية في تاهرت حين خرج أبو حاتم «في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل قد اقبلت من المشرق» وهذه العبارة تفيد في دافع الرستميين للابقاء على الجيش والاهتمام به فيما بعد، إذ لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه جيرانهم، وحين يتعلق الأمر بالفتن الداخلية في تاهرت فإن الجماعات والقبائل المتنازعة تقوم بدور الجيش، وعلى هذه الصورة تظهر الحروب عند ابن الصغير، إذ في حرب الامام عبد الوهاب مع بني الأوس — كما سبق — «اجتمع الى عبد الوهاب أم كثيرة وخلق عظيم» وكأنها حروب عشائرية وتتجلى هذه الصورة أكثر حين قام محمود بن الوليد للنثار لابن عرفة «فضرب العليل فبادر الناس اليه فأمرهم بأخذ السلاح»⁽²⁾.

. ومهما كان حجم الجيش الرستمي وطبيعته، فقد كان له قواد، إذ في حرب الامام عبد الوهاب السابقة، عبأ عسكره «ورتب قواده» وبعد ما استقبل وفد مزاتة وسدراتة، دخل عليه «وجوه رجاله وقواده» ويبدو أن الرستميين واتباعهم شكلوا عصب هذا الجيش.

ومما تقدم يظهر أن الجيش الرستمي كان ينقسم الى قسمين: قسم دائم، وهم القواد وبعض الجنود، وقسم احتياطي، يمارسون اعمالهم الخاصة في وقت السلم، لكنهم جنود في وقت الحرب، وطبيعي أن يتقاضى القسم الأول عطاءه من بيت المال.

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 328.332.

(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 345.

وحين صنف القاضي النعمان الطبقات، خص الجنود بالطبقة الأولى، فذكر: أعلم أن الناس خمس طبقات لا يصلح بعضهما الا ببعض فمنهم الجنود⁽¹⁾: ويرى أن أهميتهم هذه ترجع الى أنهم «تخصين الرعية باذن الله وزين الملك وعز الاسلام وسبب الامن والحفظ»⁽²⁾.

15 - أهل العلم:

ظهر عدد من العلماء والأدباء على اختلاف مشاربهم في بلاد المغرب الأوسط، فكان بالإضافة الى من تولوا المسؤوليات الكبرى عدد من العلماء لا نعرف وظائفهم، فربما كان اشتغالهم بالعلم، الى جانب اعمالهم الحرة ومنهم في تاهرت: «رجل يقال له ابن الصغير لشأنه في الفقه» وعمود بن بكر الذي كان «يرد على الفرق في مقالاتهم ويؤلف الكتب في الرد على المخالفين» وعبد الله بن اللطفي وهو الذي تصدى للمعتزلة فدخل في مناظرتهم، وأبو عبيد الأعرج الذي كان مرجعاً في الفقه وعلم الكلام، وعبد العزيز بن الأوز، وكان له فقه بارع ورحلة نحو المشرق، وأن وصفه بسفه اللسان وخفة العقل من طرف الاباضية لا يحيط من شأنه، وكان منهم أبو مسعود وأبو دنون من فقهاء مذهب الكوفيين⁽³⁾.

وأضاف ابن الصغير عدداً من خطباء تاهرت كابن أبي ادريس، وأحمد التيه وابن العباس بن فرحون وعثمان بن الصفار وأحمد بن منصور، وكان من شعراء تاهرت أبو عبد الرحمن بكر بن حماد التاهرتي، ولد في تاهرت سنة 200 هـ الموافق 815 م، ثم رحل الى الشرق سنة 217 هـ/832 م، فنزل المدينة المنورة، وأخذ عن علمائها ومنها انتقل الى العراق فاجتمع بصريح الغواني ودعبل وعلي بن الجهم وسمع من ابن مسدد وعمرو بن مرزوق وبشر بن حجر، واتصل هناك بالخليفة المعتصم ومدحه فقال منه صلوات معتبرة، وحرّضه على دعبل بقصيدة مطلعها:

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج 1. ص 357.

(2) نفس المكان.

(3) عن هؤلاء انظر: ابن الصغور: مواضع متفرقة.

(البحر الطويل):

أهجو أمير المؤمنين ورهطه ويمشي على الأرض العريضة دعبل
ويبدو أن وفاة الامام أبي حاتم قد عجلت في عودته من القيروان الى
مسقط رأسه تاهرت، سنة 295هـ/908م، وإن كان بعض المؤرخين يميلون الى
القول، انه خرج من القيروان هارباً من الأمير الأغلب، لكن هذا الأمير كان
قد وافقه منيته قبل ذلك(1).

ومن شعراء تاهرت أيضاً ابن الخراز أحمد بن فتح التاهرتي. وقد مدح
أبا العيش عيسى بن ابراهيم بن القاسم في قصيدة تقتطف منها أبياتاً في مدح
نساء البصرة: (من بحر الرجز):
ما حاز كل الحسن الأقينة بصريّة في حمرة وياض
الخمير في لحظاتها والورد في وجناتها هيفاء غير مفاض(2)
وذكر البكري له: «من البحر البسيط».

أسلح على كل فاسي مررت به في العدوتين معا لا تبقين أحدا
قوم غنوا اللؤم حتى قال قائلهم من لا يكون ليما لم يعش رغدا(3)
ومن المحدثين أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، من مواليد
تاهرت، وقد أتى الأندلس رفقة أبيه صغيراً وقال دخلت الأندلس سنة سبع عشرة

(1) حول بكر بن حماد انظر البكري: المغرب ص 67. أبو العرب: طبقات، ص 175—246. الحشني:
قضاة قرطبة. ص 204. ابن القرضي: تاريخ العلماء ج 1 ص 75. الضبي: بغية الملتبس. ص
433—434. الحميدي: جنوة المتنبس. ص 330. المقرئ: نفع الطيب. ج 2. ص 255. ابن
الأبار: الخلة. ج 1. ص 173—174. الدباغ: معالم. ج 2. ص 282. الحموي: معجم. ج 1.
ص 813. ابن علفري: البيان. ج 1. ص 336. البرادي: الجواهر ص 173. 206. الباروني:
الأزهار. ج 2. ص 71—72. محمد بن رمضان شاوش: الدر الوقاد في شعر بكر بن حماد. جودت
عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 112—114—174—175—200—202. محمود علي
مكي: التاهرتي بكر بن حماد. مجلة العربي. ج 53. ص 78. عبد العزيز نبوي: محاضرات في الشعر
المغربي القديم. الجزائر 1983. ص 128—141.

(2) الباروني سليمان: الأزهار. ج 2. ص 77.

(3) البكري: المغرب. ص 177. وما وصلنا من اشعاره انظر: محمد رمضان شاوش: الدر الوقاد. مواضع
منفرقة.

وثلاثمائة وأنا ابن ثمانية أعوام»(1)، فأخذ عنه العلم هناك موسى بن عيسى بن أبي جاج وأحمد بن محمد بن عيسى البلوي المعروف بابن الميراثي وأبو محمد بن عبد البر.

ومن العلماء إبراهيم بن عبد الرحمن التنسي الذي دخل الأندلس وجلس في جامع الزهراء يفتي سنة 307هـ/920م، ومنهم أيضاً أبو جعفر بكر بن أحمد الغساني وابنه زكريا المعروف بـ«ابن الأشج» وقد دخل الأندلس مع والده وأتبعه سنة 326هـ/937م، وسمع بتنس من أبي الخطيب(2).

ومنهم يهودا بن قريش التاهرتي من أهل القرن الرابع الهجري الذي كان يحسن اللغة العربية والعبرانية والبربرية والأرامية والفارسية، ومن هذا يظهر أنه كان مهتماً باللغات، وهو واضح أساس النحو التنظيري وله كتاب في ذلك باللغة العربية في مكتبة اكسفورد(3).

وعلى الجملة، فقد عاش في تاهرت عدد كبير منهم، فحين ضرب أبو اليقظان سرادقه «خرج اليه العلماء والقراء» وذكر الشماخي أن مهدي النفوسي «افهم تسعين عالماً من المخالفين في تاهرت»(4).

ولا شك أن مدن المغرب الأوسط الأخرى شهدت نفس التقدم العلمي وإن اغفل أصحاب التراجم ذكر علمائها، ومع هذا فقد عرفنا أبا عبد الله محمد بن أبي زيد وأبا جعفر الداودي من علماء المسيلة في القرن الرابع الهجري، وأبا القاسم سوار بن كيسان وسعيد بن واشكل التهرتي من علماء تنس وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو الوهراني المتوفى سنة 429هـ الموافق لـ 1037م، وغيرهم.

16 — فئة كبار التجار:

ظهرت فئة كبار التجار تاهرت بشكل واضح في عهد الامام أفلح، وكان

(1) ابن بشكوال: كتاب الصلة. ج 1. ص 86.

(2) جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 172.

(3) مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج 2. ص 70.

(4) الشماخي: السور. ص 156.

ابتناء القصور دليلاً على وجودها. بل بلغ الثراء بهؤلاء التجار أن امتلك احدهم سوقاً خاصاً به وهو ابن وردة، ولا ندري، فلعل خلف الخادم مولى الأغلب — الذي ذكره ابن الصغير — كان من كبار التجار مادام يملك أموالاً طائلة، وعلى كل فإن ابن الصغير ذكر شخصين من وجوه التجار هما: أبو محمد الصيرفي وابن الواسطي، فكانا من أصحاب الأموال، وربما كانت القوافل التي خرج أبو حاتم بوجوه زناتة لحمايتها وكانت قادمة من المشرق بأموال لا تحصى، لتجار كبار.

وعلى أية حال، فإن هذه الفئة احتلت مكانة مرموقة في المجتمع، الا ترى أن صاحب شرطة الامام افلح كان يهاب دخول سوق ابن وردة وإذا كان لمحمد بن عرفة الذي سافر الى ملك السودان علاقة بالعمل التجاري أفلا ترى كيف كان يسير الناس بين يديه ومن حوله احتفاء به⁽¹⁾.

وقد فرضت طبيعة عمل هؤلاء التجار أن يكونوا على اتصال وثيق بالسلطة رغم ما قد يحدث بينهم من خلاف بسبب تضارب المصالح، الا أنهم وبدافع المصلحة يجتمعون معاً أمام الطبقة العامة من المجتمع، ولا ندري شيئاً عن ماضي أصحاب بيوت المال، وإن نرى أنهم لا بد أن يكونوا امتنوا التجارة فاكتمبوا خبرة في الشؤون المالية اهلهم — مع غيرها من المؤهلات — لتولي منصب صاحب بيت المال، وبمباراة أخرى من المتوقع أن يكون بعض التجار قد احتلوا مناصب عالية في الدولة.

وكان كبار التجار يقومون بدور هام في عمل الخير بما يقدمونه من صدقات ومعونات للمعوزين والضيوف والطلبة، ولعلهم كانوا يتبرعون بمبالغ طائلة لجمعيات خيرية، ويساهمون في بناء المساجد وتحسينها، وقد ذكر ابن الصغير «مسجد أبي...»⁽²⁾ وعليه فإن اطلاق اسم الرجل على هذا المسجد هو دليل على أن بانيه كان أحد الأثرياء، والذي هو غالباً من كبار التجار مثلما كان يحدث في القيروان وفاس.

(1) ذكر احسان عباس انه — محمد بن عرفة — كان تاجراً. انظر. احسان عباس: المجتمع الناهري. الاسئلة. جمادي الأولى. 1395/ماي 1977م. ص 30.

(2) اب الصغير: تاريخ الامة، ص 345.

وكان هؤلاء التجار يجلسون مزهوين بثقافتهم الواسعة التي اكتسبوها من تجوالهم وأسفارهم، وبمكتباتهم التي تحوي نادر الكتب، وبالتحف والطرائف التي حصلوا عليها من تلك الأسفار.⁽¹⁾

ولا يحسد هؤلاء على ما هم فيه، لأنه من الممكن أن ينزل البعض منهم الى الحضيض بين عشية وضحاها، فيفقد جاهه ونفوذه، وذلك بأن يتعرض لمصادرة أمواله واستصفائها من طرف السلطة. وإذا كان هذا الأمر لم يحدث في العهد الرستمي، فهو محتمل الوقوع في العهد الفاطمي، فهؤلاء كثيرًا ما اتخذوا مثل هذا الاجراء بالنسبة لتجار من افريقية.

17 — كبار الملاك:

تكونت طبقة اقطاعية بسياسة احياء الموات التي بدأت في عهد الامام عبد الرحمن، وبدأت تنمو هذه الطبقة، وقد كشف ابن الصغير عنها فذكر عددا من كبار الملاك منهم محمد بن حماد، الذي كان له «على بعض أميال من المدينة منزل يقال له الثلث قد جمع الأشجار والأنهر والمزارع والنخل والقصور»⁽²⁾ بينما كانت اقامته في المدينة، في عهد الامام أبي حاتم.

وربما كان ابان وحمويه وعبد الواحد مثل سابقيهم من هذه الطبقة، وكانوا من سكان المدينة ويملكون القصور خارجها، فذكر ابن الصغير بشأن إبان وحمويه انهما «خرجا يوماً الى قصورهما متزهين»⁽³⁾، وان قوله «خرجا» يدل على أن إقامتهما في المدينة.

ويبدو أن بعضًا من كبار الملاك كانوا من قبيلة مزاته. التي قال فيها الامام عبد الوهاب «ما قام هذا الدين الا بسيوف نفوسة وأموال مزاته»⁽⁴⁾، وربما كان محمد بن جرنى وابن زلغين ينتميان لهذه القبيلة، وهما اللذان قال فيهما الامام

(1) موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول. ص 223.

(2) ابن الصغير: تاريخه الامم. ص 358.

(3) نفس المصدر. ص 336.

(4) سليمان الباروني: الأزهار الرماضية. ج 2. ص 173.

ولو لم أكن إلا أنا وابن جبري وابن زلفين لأغنيا بيت مال المسلمين بما علينا من الحقوق الشرعية» ويحدد الشماخي وجه ثراء محمد بن جبري فيذكر أنه «بالحرث» مما يدل على أنه من كبار الملاك للأرض. وكان هناك كبار ملاك المواشي كابن زلفين — كما تقدم — فيذكر الشماخي وجه ثراء ابن زلفين أنه «بالأنعام»⁽¹⁾ وقد كان لهما مكانة مرموقة في نظر الامام عبد الوهاب، وهي تعتبر صورة عن المكانة التي يتمتع بها كبار الملاك، فلقد كان محمد بن حماد من خاصة الامام أبي حاتم ومن أهل المدينة.

18 — الموالي:

ظهر الموالي في مختلف أنحاء المغرب الأوسط، وإذا كان اليعقوبي قد ذكر أن سكان مدينة بلزمة «قوم من بني غيم وموالي بني غيم» فما يمنع أن يوجدوا كذلك في تاهرت وغيرها من مدن المغرب الأوسط؟ لقد وجد الموالي في تاهرت، فأشار ابن الصغير اليهم في عهد الامام أبي بكر إبان الحرب التي دارت بين أنصار هذا الامام وأنصار محمد بن عرفة فقال العجم «قد أمكننا من العرب والجنود ومواليهم واتباعهم» وفي موضع آخر من كتابه أن العرب قبضوا «مولى من موالي الأغلب يقال له خلف الخادم» وذكر مولى آخر هو سليمان مولى القاضي محمد بن عبد الله في عهد الامام أبي البقطان وكان للرستميين أنفسهم مواليهم، فذكر بخصوص أبي حاتم أنه «خلت به عشرته وأخوته وأعمامه وبنو أعمامه ومواليه»⁽²⁾.

ويبدو أن الموالي وجدوا بكثرة، فقد كان الأمراء في أغلب الأحيان يعدون العرب والبربر معا لخصومتهم منهم ومن منافستهم، ويعتمدون إلى حد كبير على الموالي، لأنه ليس هؤلاء مطمع سياسي، وهكذا اعتمد عليهم الرستميون فالفاطميون فالزيريون.

ومن عوامل وفرتهم كثرة العجم والبيد السودان والصقالبة في البلاد، فكان المسلمون من هؤلاء يتولون قبيلة ما، لأن المجتمع لم يتحرر من العصبية

(1) نفسه: مختصر تاريخ الأمازيغية ص 34. الشماخي: السير. ص 205.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأمازيغية. ص 357.

كلية⁽¹⁾ فكان والد الشاعر حسن بن رشيق القيرواني «ملوك رومي لرجل من أهل المهدية من الأزد»⁽²⁾ ومن جهة أخرى فإن وجودهم لم يكن ممنوعاً من الوجهة الشرعية، فهم ليسوا عبيداً، بل أن الاسلام بدعوته الى تحرير العبيد زاد في عدد الموالي، وكان هذا العدد في ازدياد في العهد الفاطمي، لكثرة الحروب التي خاضوها فتتج عنها العديد من الأسرى.

وبما أن هؤلاء لا يجوز أن يصبحوا عبيداً شرعاً، كانوا يدخلون في الولاء، وإن كان اعتماد الفاطميين على كثافة واعتماد الزيريين بعدهم على صنهاجة قد «حد من هذه الزيادة» وكان بعض الموالي ممن اشتراهم الفاطميون عبيداً صبياناً، فربوهم منذ البدء تربية اسلامية واعتنوا بهم وتعهدهم ففروا في نفوسهم حب الخليفة والوفاء له، وكانت العادة أن يعتقوا عتقاً مسجلاً بوثيقة⁽³⁾ مثل جوذر وسليمان الخادم وابنه مسرور، وميسور الفتى، وصافي ووصيف وشفيع وريان وقيصر ومظفر وأفلح وطارق وصابر ونسيم ونصير ونظيف وغيرهم.

ومهما يكن أمرهم، فقد تمتعوا بوضع محترم، فأُسندت اليهم المناصب السامية والحساسة في الدولة، فقد اسند القائم الفاطمي الى الأستاذ جوذر أمر قصره حين خرج في حملات عسكرية، ولما عزم المنصور الفاطمي على الخروج في طلب أبي يزيد محمد بن كيداد استخلف الأستاذ جوذر على دار الملك وسائر البلاد واعطاه مفاتيح خزان بيت المال⁽⁴⁾، وحين كتب للمنصور النصر أمر «عبده جوهر الكاتب» بانهاء السجلات على البريد على جميع الآفاق بالفتح، وكان نسيم يشغل منصب عامل القيروان الى أن عزله عبيد الله المهدي سنة 314هـ، كما شغل صابر هذا المنصب، وقاد حملة بحرية اقلعت من المهدية باتجاه صقلية ومنها شنت هجوماتها على سواحل بلاد الروم سنة 315هـ/929، وكان شفيع الصقلي أميراً للجيش الفاطمي الذي حارب الفضل

(1) يذكر القاضي عياض: ان عيسى بن مسكين ت 295هـ/908م في القيروان كان «اصله من العجم وقولاً قريباً من أهل الساحل. انظر: تراجم اعلية ص 232.

(2) حسن بن رشيق: أنموذج الرمان. ص 439 الحاشية.

(3) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 181. للقريري: اتعاظ. ج 1. ص 72.

(4) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 197. 209. ابن حوقل: صورة ص 84.

بن أبي يزيد بن مخلد بن كيداد، وانتقل مع المعز الفاطمي الى مصر. وهناك أصبح حاملاً لمطلته⁽¹⁾. وحين احتل القائم الفاطمي مدينة تاهرت أولى عليها ميسوراً الفتى في سنة 313هـ/935م الذي خرج على رأس جيش عظيم الى المغرب فهزم ابن أبي العافية واحتل مدينة فاس⁽²⁾. وأما جوهر الصقلي فغنى عن البيان، فقد اشتهر بحروبه في بلاد المغرب ويكفيه شهرة أنه قاد الجيش الفاطمي وفتح مصر. وكانت مرتبته عالية في الدولة حتى وصل مرتبة الوزارة⁽³⁾.

على أن هذه الفئات العديدة التي ذكرناها والتي تستأثر بالمناصب والمراتب الاجتماعية، تشكل قمة الهرم الاجتماعي، كانت قليلة العدد بالنسبة الى العامة من السكان التي كانت تمثل القاعدة العريضة للهرم.

وهكذا يتبين مما تقدم، ان بلاد المغرب الأوسط كانت نسيجاً غير متجانس التركيب اجتماعياً، فيتألف من شرائح اجتماعية متباينة بعضها ينتمي الى طبقة العامة، والبعض الآخر الى طبقة الخاصة، وربما لعب هذا التباين الطبقي دوراً في الفتن والحروب التي شهدتها البلاد. قد يصعب تحديد العوامل التي أوجدت هذه الطبقية الاجتماعية وقد لا نستطيع وقف الأمر على العامل الاقتصادي، فإذا كان هذا العامل يتدخل في الوضعية الاجتماعية للفرد، فإن هذه الوضعية نفسها تفرض على الفرد مستواه الاقتصادي. لأن الانتقال من شريحة الى شريحة في ذلك الوقت لم يكن بالأمر الممكن تقريباً.

(1) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 181. المقرئ: انماط. ج 1. ص 72.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 197.209. ابن حوقل: صورة ص 84.

(3) ابن الأثير: الكامل. ج 6. ص 354. أبو الفداء: مختصر. ج 3. ص 127.

مرمول: السياسة الداخلية. ص 122.128. لقيال موسى: دور كتابة. وعن جوهر انظر: علي ابراهيم

حسن: تاريخ جوهر الصقلي. مكتبة النهضة المصرية. ط 2. القاهرة 1963. ابن عذاري: البيان. ج

1. ص 221. وما يلبها.

الفصل السادس

العادات والتقاليد

نظرا لاختلاف مجتمع المغرب الاوسط على سلم الحضارة، فمن الطبيعي ان تظهر لهم عادات وتقاليد تختلف تبعا لمستواهم وظروفهم وامزجتهم نذكر منها.

العصية:

تعتبر العصية اصلا من الاصول التي يقوم عليها المجتمع القبلي وقانوننا من قوانينهم المتعارف عليها، وهي تتولد من القرابة التي تستند الى وحدة الانساب، سواء بالدم أو بالحلف والولاء، بل ان المصاهرة تسهم بدورها في ظهور العصية ودعمها، فان ابن فدين اليفرنى مال الى مباينة عبد الوهاب لان ام عبد الوهاب يفرنية⁽¹⁾، مع ان عبد الوهاب نفسه من اصل فارسي.

وتعتبر حياة العزلة التي تحياها القبيلة من دوافع العصية اذ انها تحافظ على اصالة الدم وتحد من اختلاط الانساب، وتنمي شعورا لدى افراد القبيلة بمسئوليتهم الجماعية في الدفاع عن قبيلتهم، فالعصية تحمل الافراد على التناصر والتعاضد⁽²⁾.

ونكون العصية قوية، كلما ازدادت القبيلة توغلا في حياة الترحال والظفر ثم تضعف كلما انجهدت القبيلة نحو التمدين، لذا فهي ضعيفة نسبيا في المدينة لاعتماد سكانها في حماية انفسهم على السلطة الحاكمة، على ان هذا لا يعني انها زالت في مدن المغرب الاوسط، بل انها تظهر من حين لآخر في مدينة تاهرت الرسمية، فان سياسة الائمة عجزت عن اذابتها، لكنها عند قبائل المدينة اقل حدة من غيرها، الا ترى انقسام قبيلة لواتة على نفسها في حرب الامام ابي حاتم

(1) الشماخي: السور، ص: 145.

(2) عن العصية: انظر: احسان الثمر: العصية القبيلة. طبعة دار البقعة العربية ابن خلدون: المقدمة فصل (في ان العصية انما تكون) القوال: علم الاجتماع البدوي صفحة 220.

مع عمه يعقوب بن افلح، فقد وقفت لواتة في بداية الامر الى جانب الامام
ابي حاتم وخرجت معه من المدينة ولكن حين ادخل اهلها يعقوب اليهم، رجعت
اليه جماعة من لواتة⁽¹⁾.

وتبدأ العصبية في الاسرة أو العائلة، فمن الطبيعي ان يتعصب الابن لأبيه
ولعمه ولغيرهما من ابناء اسرته ثم هو يتعصب لعشيرته اذا تعلق الامر بها، فعين
اجتمع رؤساء القبائل في تاهرت لانتخاب الامام عبد الرحمن قالوا: لعل المقدم
ان يرفع اهل بيته وعشيرته على غيرهم ففسد النيات ويكثر الاختلاف ويقل
الاتلاف⁽²⁾ وحين خطب الامام عبد الوهاب ابنة مقدم لواتة غضب ابن مقدم
الاموس وغضبت عشيرته لغضبه⁽³⁾ ويذكر الدرجيني نقلا عن ابي الربيع من
رجال الطبقة السابعة من جهته، نخاصم رجلين من قبيلة مزاتة بسبب قراض
«حتى قامت عشيرة كل واحد متعصبة وتأمروا على القتال وتواقف الفريقان وقد
اشرفوا على ان يتفانوا⁽⁴⁾»، وكان في مجلس ضم ابن الحداد وابا عبد الله الشيعي
رجل كتابي يعرف بشيخ المشايخ يفضب لغضبه اثنا عشر الف سيف⁽⁵⁾.

ويتعصب الفرد لقبيلته فان نظرة الى الحروب التي شهدتها بلاد المغرب
تدل على انها في الغالب حروب عصبية، فيحدث ان يلتف ابناء القبيلة حول
أمير منهم كما فعلت مغيلة مع ابي قررة، والمغراويون مع بني خزر وبني بقرن مع
يعلو اليفرنى السابق الذكر وغيرهم، تقوم القبيلة للسيطرة على غيرها من القبائل
المشتركة معها في جد واحد، فكثيرا ما وقعت الحروب بين مغراوة وبني بقرن
مع انهم زناتيون، وحاربت مغرولة ابا يزيد بن كيداد مع انه من المفروض ان
يقفا — محمد بن خزر وابنه — في صفه لانه زناتي مثلما⁽⁶⁾ لكنهما لم يفعلا
تحقيقا لمصالح خاصة بولائهم للفاطمين.

كذلك فهو — الابن — يتعصب لقبيلته الام، فان زيري بن عطية
المغراوي كتب الى جميع قبائل زناتة يستصرخهم، فأثته الوفود من بلاد الزاب
وبلاد تلمسان

(1) ابن الصغور: تاريخ الائمة الرسنين. ص: 360.

(2) نفس المصدر: ص: 321.

(3) نفس المصدر: ص: 331.

(4) الدرجيني: طبقات ج. 2. ص: 345. جاء في النص حتى قامت كل واحد عشيرة متعصبة.

(5) القاضي عياض: تراجم. ص: 357.

(6) محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركات المذهبية بالمغرب الاسلامي. ص: 224.

وملوية وسلجماسه وسائر بوادي زناتة(1)، وذلك في حربه مع واضح الفتى قائد جيوش قرطبة سنة 386هـ.

وقد عادت العصبية بنتائج وخيمة على بلاد المغرب، فاضافة الى الحروب التي كانت تنشب بين قبيلتين لأنفه الاسباب، فقد حالت دون استحكام الملك في البلاد اذ يرى ابن خلدون ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الاراء والاهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمنع دونها(2).

وقد وجدت عصبية من نوع آخر تقوم على الرابطة المذهبية، فكان الامام عبد الرحمن بن رستم حين يقوم بتوزيع الصدقات على الناس «يؤثر باكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه»، وكانت كتامة وهي شيعة يكرمون من مال الى مذهبهم، ويرون من وافق اعتقادهم(3).

2 - السأر:

كان الاعتداء على اي فرد من ابناء القبيلة يعتبر اعتداء عليها جميعها، بحكم العصبية القبلية، فكان على القبيلة ان تأخذ بثأر قتلها ويقوم بتنفيذ العملية اقرب الناس اليه، فان لم يوجد فيحتمل المسؤولية رئيس العائلة فالقخذ فالبطن فالقبيلة لان الدم، دم الجماعة كلها، والا ظلت قبيلة المقتول مثارا للسخرية والعار، فقد نادى النكار ابن ميمون الرستمي مستهزئين : «يا ابن المهلور دمه(4)».

وفي حالة عجز القبيلة عن الاخذ بثأرها كانت، ترجته الى حين مقدرتها ربما الى اربعين عاما أو تقبل الدية، الا «ان الشائع عندهم ان الدم لا يغسله الا الدم» أما قبيلة القتلى، فكان عليها ان تقف بذا واحدة لحماية ابنها وجمع الدية من جميع افرادها.

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 66 لسان الدين ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي القسم الثالث من كتاب اعمال الاعلام. ص: 158.

(2) ابن خلدون: المقدمة. الفصل التاسع. ص: 164.

(3) البكري: المغرب: ص: 82.

(4) الشماخي: السير. ص: 153. ابو زكريا بن ابي بكر: كتاب سير الاكثمة واخبارهم تحقيق اسماعيل العربي. المكتبة الوطنية الجزائر 1979م - 1399هـ. ص: 64.

وكان الثأر شائعا في بلاد المغرب بحكم طبيعته القبلية ففي تاهرت، وحين احضرت جثة محمد بن عرفة الذي قتله الامام ابوبكر قام مناد ينادي بين يديه ألا ان القاتل يأمركم بطلب ثأره ودمه، وحين قتل العجم رجلا من بني دمر من اهل تاهرت في عهد الامام ابي حاتم، قام ابوه الى رجل من عجم المدينة فقتله غيلة من غير ان يشعر به الناس (1)، وحدث في وهران سنة 298هـ / 911م ان زحفت اليها قبائل كثيرة من البربر يطلبون ثأرا بينهم وبين بني مسكن (مسكن) فاقى من كان فيها من الاندلسيين وكان عندهم جماعة منهم من بني مسكن فنهضوا عليهم الحرب فلما ضايقوا عليهم هربوا بني مسكن ليلا.

وقد كان طلب الثأر من بين العوامل العديدة التي تكمن وراء نشوب الحروب في المنطقة، فان بلقين بن زيري بن مناد الصنهاجي علي سبيل المثال قدم من افريقية قاصدا الى المغرب ليأخذ ثأر ابيه فقتل زناتة وأستأصلهم وملك المغرب بأسره (2)، اما جوهر قائد المعز الفاطمي فقد اسر الى بعض المخلصين من اتباعه يقتل يعلى اليفرني، وحتى يضيغ دمه جعل قتله، على ايدي رجالات كتامة وصنهاجة وذهب دمه هدرا في القبائل (3).

وكان يراعى في الدية أو الثأر مكانة القتلى والقتيل، في قبيلته ومكانة هذه بين القبائل، وكذلك الظروف التي احاطت بارتكاب الجريمة والصلوات الاجتماعية بينها، فان يعلى اليفرني المذكور قد رفض الثأر لايه برجل واحد من قبيلة القتلى — بني بكار من يفرن وكانوا مياالين لمغراوة — ليحتفظ بنفسه بحق الثأر بما يتناسب وشخصية القتيل (4).

4 — الغزو:

يعد الغزو نوعا من اللصوصية، يقوم به الفقراء لنهب الخيرات والاموال ممن يملكها، فاذا شعرت قبيلة بنقص مواردها، حشدت قواها واغارت على قبيلة مجاورة على غفلة منها فتسوق، ما تجده من انعام وتسبي النساء والاطفال، وتعود فخورة بالظفر الذي حققته والسلب الذي احرزت عليه.

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 359.

(2) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 56.

(3) ابن خلدون: المعراج. 4. ص: 37.

(4) Golvin: Le Maghreb Central. P. 166.

ويرجع سببهم للنساء والأطفال لسبب مادي، فهم يتخلون عبيدا لانجاز بعض الأعمال التي تعود بالمنفعة على القبيلة، أو بما ستحصل عليه هذه القبيلة من اعدائهم، ويبدو ان النظرة الى الغزو كانت تختلف عن النظرة الى السرقة، بل كان الغزو محل اخغار للقائمين به لانه تعبر عن قوتهم وشجاعتهم، وقدرتهم على اكتساب أرزاقهم بحد السيف، فهو أشبه ما يكون بمهنة خاصة بالشجعان من الرجال⁽¹⁾.

وكانت القبيلة التي تتعرض للغزو، تقوم بغزو معاكس ان كانت ذات مقدرة لافتكك اموالها ومواشيها وسباياها، والا كان عليها ان تطأطىء رأسها، وتسكت على الضيم الى حين تجد في نفسها المقدرة على رد الضيم عنها، فتغزو وتتمرد ان كانت تدفع مغارم للقبيلة الاخرى.

وكانت الاسلاب والغنائم توزع بالتساوي بين المحاربين، أما القادة فينالون ربع أو خمس الغنيمة وما يحصلون عليه من اموال وهم في طريقهم الى هدفهم، كما كان من حقهم ان يأخذوا ما يتبقى من القسمة والمسمى بالفضول⁽²⁾.

وللممارسة الغزو دوافع مختلفة منها: الحاجة المادية، ونظرة البدو الى الغزو كمفخرة من مفاخرهم واشباع روحهم الحربية، وغريزة حب التملك فيذكر ابن خلدون أن «طبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس وأن أرزاقهم في ظلال رماحهم وليس عندهم في اخذ اموال غيرهم حد ينتهون اليه بل كلما امتدت اعينهم الى مال أو متاع أو ماعون نهبوه، وقد يكون من الدوافع طلب الثأر أو اسباب سياسية أو العصبية القبلية، بما فيها الاجارة والحماية والولاء، فيذكر السلاوي ان ثورات البربر اتخذت صفة المعاندة والمفاخرة والمنافسة⁽³⁾، ووصف ابن حوقل سكان جبل الاوراس بانهم كانوا مستطيلين على من جاورهم من البربر وغيرهم وذكر ابن الصغير انه لما وزع الامام عبد الرحمن بن رستم اموال وفد

(1) الفوال: علم الاجتماع. ص: 304.

(2) الفوال: المرجع السابق. ص: 308.

(3) السلاوي: الاستقصاء ج. 1. ص: 111.

البصرة على الفقراء في تاهرت حسنت احوالهم وخافهم جميع من اتصل به خبرهم وامنوا بمن كان يغزوهم ورأوا انهم قادرون على غيرهم ومن كانوا يخافون ان يغزوهم⁽¹⁾، واغارت هواراة يوما على نساء اذنة وذهبوا بهم فادركهم اهل اذنة فاستنقلوا النساء هناك والغنيمة وقتلوا جماعة من هواراة⁽²⁾

بل وكان يحدث الغزو بين افراد القبيلة الواحدة إذا اختلفت عصبيتهم، فحين أنقسم بنو سكان على أنفسهم بين مؤيد لأي عبد الله الشيعي ومعارض، سار هؤلاء في جمع عظيم الى المؤيدين، فلما رأهم بنو سكان — المؤيدون — ثارت فيهم الصيحة فركبوا خيلهم وأخرجوا رحلهم وعدتهم وتلقوهم⁽³⁾.

وكانت كلمة مفاخرة أو انتقاص كافية لحدوث الغزو، فذكر ابن خلدون ان قبيلة وجديين من قبائل زناتة كانت مجاورة لقبيلة لواتة في منداس ثم، حدثت بينهما فتنة بسبب امرأة انكحها بنو ويجديين في لواتة فعيروها بالفقر فكشبت بذلك الى قومها ورئيسهم يومئذ عنان، فتذا مروا واستمدوا من وراءهم من زناتة فامدوهم يعل بن محمد البفري⁽⁴⁾، وزحفت الى جانبهم مطماطة ثم غزو لواتة فكان بينهم وقائع وحروب.

وقد مارس زيري بن مناد نفسه الغزو في بداية امره اذ اجتمعت اليه طائفة من عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبربر ورزق الظفر بهم مرة بعد مرة فعظم جمعه وتطلعت نفسه الى الامارة كما سبق فكأنه كان يمارس الغزو من اجل هدف سياسي.

بل ان الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط يمكن ادراجها في اطار الغزو المنظم، اذ كان المنتصر دائما يفوز بالاموال والمواشي والسبي، وعلى سبيل المثال، فقد ارسل عبد الله المهدي عساكره الى تاهرت سنة 299 هـ / 911 م فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانهبوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار⁽⁵⁾.

(1) ابن الصغر: المصدر السابق. ص: 324.

(2) البكري: المغرب. ص: 144.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 97.

(4) ابن خلدون: العبر ج. 6، ص: 237.

(5) ابن عذاري: البيان ج. 1، ص: 165. حوادث سنة 299 هـ.

5 - الاستجارة:

لم يكن امام القبائل الضعيفة الا ان تخضع وتقبل دفع المغارم بما فيه من امتنان لكرامتها أو أن تتمرد على واقعها، ولكن نظرا لعدم توفر القدرة للمقاومة، فكانت تلجأ الى الاستجارة بغيرها من القبائل.

وفي اغلب الاحيان، فان القبائل المجيرة كانت توافق على طلب الاستجارة، لان هذا مما يدعم صفوفها في مواجهة اعدائها، ولأن رفض الاستجارة يسيء الى سمعتها بين القبائل، لذا كانت تحجر غيرها مع علمها بما قد يلحقها من وخيم العواقب.

فقد أشرنا الى ان بعض القبائل كانت تطلب ثارا من بني مسكن، فاستجار هؤلاء باهل مدينة وهران، فأجاروهم، وحين طلبت القبائل تسليمهم رفض اهل المدينة، ويبدو انهم كانوا عاجزين عن حمايتهم، فجعلوهم يهربون من المدينة، فخرج عنهم بنو مسكن ليلا وأستجاروا بازداجة فأجاروهم⁽¹⁾، كما لاحظنا قبل قليل كيف ان بني وجديين قد استمدوا من ورايعهم من زناتة فأمدوهم في حربهم مع لواتة.

6 - التحالف:

وقد يكون لقبيلة ما اطماع سياسية، فتسعى لتحقيق هذا الهدف الى اخضاع بعض القبائل الضعيفة لنفوذها عنوة، وتحملها على السير معها في مهمتها مثلما فعلت تلكاتة بزعامة زيري كما سبق وقد تجمع هذه القبائل حول انتهاء مشترك، كأن تنتمي الى مذهب معين مثل ما فعلت قبائل منطقة تاهرت حين اجتمعت فأنتخبت الامام عبد الرحمن بن ارسن ومثل ما فعلت قبائل كتامة في احتضانها التشيع، أو تنتمي الى جد واحد، كما فعلت قبائل زناتة في تحالفها مع مغراوة في مواجهة جيش منصور بن ابي عامر⁽²⁾، أو كما فعلت قبائل صنهاجية

(1) البكري: المغرب ص: 70.

(2) أرسل المنصور في ابي عامر من الاندلس بقيادة ابنه عبد الملك المظفر لمحاربة زيري بن عطية المرابطين فأخذ هذا الأخير يطلب الامدادات من جميع قبائل زناتة فأنته جهوها من بلاد الزاب وبلاد تلمسان وملوية وسجلماسة، وسائر بوادي زناتة فنهض بهم الى قتال عبد الملك المظفر ابن ابي زرع: روض القرطاس ص: 66 ابن خلدون المروج. 2 ص: 45 مؤلف مجهول مفاخر البربر ص: 29 ابن الخطيب اعمال الاعلام ج. 3 ص: 158 السلاوي الاستفصاء ج. 1 صفحة 93.

في مواجهة زنادة نفسها ثم الم ينزل الامام عبد الرحمن بن رستم عند فراره من القديوان عند قبيلة لماية لقديم حلف بينه وبينها(1).

على كل، كان الحلف المنتصر ينتهي به الامر الى اقامة دولة تفرض الضرائب على القبائل المغلوبة، وتستأثر قبائله بالامتيازات والمناصب الهامة والاموال، وتمتع كل قبيلة بشخصيتها واستقلالها الذاتي، فلها شيخها واشرافها، وهؤلاء يشاركون الرئيس في ادارته مثلما كان حال قبائل تاهرت المتحالفة مع الرستميين على ان امر اقامة دولة لم يكن امرا محتما ودائما، لان التحالف قد يتم بين قبيلتين ضعيفتين أو أكثر بقصد رد اطماع الغزاة.

7 - النظام الحربي:

لم تكن الحرب تتم خبط عشواء، بل كان لها نظام دقيق معين يتبعونه، فذكر ابن عذاري ان حشد ابي عبد الله الشيعي للكتامين كان بغير ديوان انما كان يكتب لرؤساء القبائل فيحشدون من يليهم طاعة له ورغبة فيه(2)، ومثله كان الرستميون، فلم يكن هؤلاء في الواقع جيش بمعنى الكلمة انما كان يعتمد على الحشد، ولكن هل كان اسلوب الحشد هذا هو الاسلوب الوحيد ام كان هناك جيش منظم دائم ؟ واذا وجد فهل كان طليقا ام يقيم في معسكرات خاصة ؟ وما نظامها ؟ هذا ما يتعلق بالدول أما القبائل فكان نظامها واضحا، اذ اشرنا الى ان مسؤولية الدفاع عن القبيلة جماعية يتحمل عليها الرجال القادرون، فكلهم جنود يوم المعركة.

ومهما كان امر الجيش، فقد كان يسير بترتيب محكم، مقسما الى اربعة اجزاء، بين الجزء والذي يليه مسيرة يوم، وينطلق في سيره مع الفجر حتى منتصف النهار حيث يخيم الى صباح الغد، وكان الطبل يرق ثلاث مرات اعلانا بالرحيل، وكان لكل قبيلة رايتها، وتسير في المؤخرة الخيام واللوازم محمولة على

(1) ابن خلدون: المصدر السابق ج. 6. ص: 247.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138.

البهال والجمال وتراقفها الاغنام الحية يسوقها رعاة لتتخذ مؤونة⁽¹⁾ ولكن الجيش بصفة عامة لا يأخذ معه مؤونته بل كان عليه ان يعتمد في معيشته على البلد الذي يمر فيه، صديقا كان أو عدوا⁽²⁾، ويقول ابو عبد الله الشيعي، من البحر السريع.

سل عن خميس إذ طلعت به يوم الخميس ضحى على الفج⁽³⁾ ويفهم من هذا انهم كانوا يقسمون الجيش الى خمسة اقسام الا انه في حصاره للاريس جعل ميمنة ومسيرة وقلبا، بينا احاط نفسه بعدد من الفوارس، وصعد كدية يرقب سير المعركة، وكان النظام متبعا في تاهرت الرستمية، في حرب الامام عبد الوهاب هوازة، فحين تراءى العسكران عباً الامام جيشه ورتب قواده وقسمهم الى ميمنة ومسيرة وقلب، بينا كان هو يرقب المعركة من على ظهر راحلته⁽⁴⁾.

الا أن القاضي النعمان يصف لنا نظامه الحربي، فيذكر تحت عنوان ذكر صفة القتال في كتابه «دعائم الاسلام» انه اذا تم الزحف، تبعاً للكتائب ويفرق بين القبائل ويجعل كل منها رجلا يحمل الراية ويقسم الجيش الى ميمنة ومسيرة وقلب ويجعل على هذه الاقسام مقدمين بينا يمحك القائد في الجيش.

يتقدم الرجالة والرماة فيرشقون بالنبل وتوضع الخيل الروابط والمنتجة ردعاً للواء والمقدمة وفيما اذا عزم الجيش على الحملة على عدوهم تقدم صاحب المقدمة، فان تضعضع دعمته شرطة الخميس، وان تضعضع هؤلاء حملت المنتجة ورشقت الرماة، في حين تقف الطلائع والمسالخ في الاطراف والغياض والأكام لحماية الجيش من المكائن أو الكمائن.

الا ان الامر يختلف في حالة الدفاع، اذ عليهم ان يثبتوا في اماكنهم ويشرعوا الرماح، ثم يبرز في وجه المهاجمين أصحاب الجواشن والدروع، ويدو

(1) Golvin: Le Maghreb Central P. 177.

(2) Ibid: Op Cit. P. 176.

(3) ابن الأبار: الحلة ج. 1. ص: 95. كلمة خميس في صدر البيت يقصد بها الجيش لا قسمه الى خمسة اقسام.

(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 332 وعن حصار الاريس انظر: لقاضي النعمان: افتتاح الدرعة. ص: 202.

ان هؤلاء كانوا لا يحاربون دفعة واحدة، واذا حمل عليهم الاعداء جثوا على الركب وأستتروا بالتروس صفا محكما لا يخلل فيه، فاذا شاهدوا العدو ولى الادبار حملوا عليه بالسيوف، واذا انهزم ركبوا الخيل يطلبونه(1).

وقد نبه ابن خلدون الى اعتماد البربر والعرب على اسلوب الكر والفر في القتال ولكن كان لابد على اهل الصف ان يكونوا معتادين على الثبات في الزحف، فأحتاج ملوك المغرب ان يتخذوا جندا من هذه الامة المتعوده الثبات في الزحف وهم الافرنج(2)، ويعتبر هذا احد النوافع في اتخاذ العبيد في جيوش دول المغرب.

كانت المعركة تدور يوما واحدا، لذلك كانت تسمى عند العرب والبربر بالايام، الا انه اذا حدث ان رفضت قبيلة الاقرار بالهزيمة، فكانت المعركة تتواصل يوما آخر(3)، وهكذا الى ان يقر احد المتخاصمين بالهزيمة أو يصطالحا.

وكان الفوز بالغنائم يجذب الرجال الى خوض غمار الحرب، اذ للمقاتلين نصيب من الغنيمة، ويمكن ان ينال المقاتل حصة اكثر اذا اظهر بلاء حسنا في المعركة ثم ان الحرب تعتبر فرصته ليظهر شجاعته ورجولته فيكون مدعاة للفخر ونسج القصص، والروايات للتندر بها في ليالي سمرهم، بينما تشارك قبائل اخرى في المعركة كمرتزقة مقابل مبالغ مالية يوزعها الامام أو الامير، تختلف بين الفوارس والمشاة، فان الامام ابا حاتم لما خرج من تاهرت اجتمعت لواته كلها اليه، فاعطى الاموال وحمل على الخيل فاجتمعت قبائل الصحراء اليه(4).

وكانت للحرب آدابها، فلم يتعرض المقاتلون الى العجزة والضعفاء من الشيوخ والنساء والاطفال، فكان يأنف المقاتل من إبراز شجاعته على امرأة

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام. ج. 1. ص: 372. للنتيجة. مشتقة فعل (نحب) اصطفى واختار.

(2) ابن خلدون: المقدمة. ص: 271.274.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 115.

(4) ابن الصغور: المصدر السابق. ص: 359.

أو شيخ، ربما لهذا السبب، حين أراد أبو عبد الله الشيعي الانصراف من عند صاحبه الشيخ الكتامي صرفوه مع امرأة تدله على الطريق لأن الحرب كانت بينهم — جماعة الشيخ الكتامي — وبين بني عمهم⁽¹⁾، كما أن الاباضية لم يكونوا يتبعون موليا ولا يجهزون على جريح ولا يضمنون الاموال التي يخلفها العدو، ويظهر هذا جليا اثر انهماز ابن طولون امام اباضية جبل نفوسة بقيادة أبي منصور الياس النفوسي بتحالف مع الاغلبية، فلم يمس الاباضية الغنائم، فاستولى عليها جيش الاغلبية⁽²⁾.

8 — الفروسية:

يميز ابن خلدون بين مجتمع المدينة ومجتمع البادية في موضوع الشجاعة، فانه يلصق الجبن بالمجتمع الاول لان افراده أوكلوا أمر المدافعة عن اموالهم وانفسهم الى واليهم والحاكم الذي يسوسهم، واذا كان هذا حالهم فلا يلغون في فروسيتهم مستوى اهل البادية، الذين يصفهم ابن خلدون بالشجاعة ذلك لانهم قائمون بالمدافعة عن انفسهم لا يكلونها الى سواهم فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ويتجافون عن الهجوع الاغرارا في المجالس وعلى الرحال⁽³⁾.

كما ان بيئتهم وطبيعة معيشتهم كافتائهم المواشي تجعلهم يقضون وقتا اطول على ظهور الخيل، فيتقنون فن الفروسية بل تكون جيلة فيهم فيزون غيرهم ممن لاعهد له بركوب الخيل كأهل المدينة.

وهكذا كان امرا طبيعيا ان تشتهر بوادي المغرب الاوسط بالفروسية فيصف ابن عذاري قبائل زناته بأن «أكثرهم فرسانا يركبون الخيل»⁽⁴⁾، وهي نفس الصفة التي أوردها الادريسي بشأن قبائل زناته المنتشرة بين تاهرت وتلمسان، فذكر أن أكثر زناته فرسان يركبون الخيل ولهم عادية لا تؤمن⁽⁵⁾.

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 136.

(2) الشماخي: السور ص: 255.

(3) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان اهل البدو اقرب الى الشجاعة.

(4) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 200.

(5) الادريسي: نزعة ص: 88.

وكان بنو يرزال من مشاهير فرسان بلاد المغرب حتى انهم نالوا إعجاب الحكم المستنصر بالله الاموي، فأستقدمهم اليه، وقد وقف يوما ينظر الى فرسان البربر حين تحركوا للعب فأبدى إعجابه بهم لمن حوله قائلا: انظروا الى انطباع هؤلاء القوم على خيولهم فكأنهم الذين عناهم الشاعر بقوله: (من البحر الكامل). فكأنما ولدت قياما تحتهم وكأنهم ولدوا على صهواتها ما أعجب انقيادها لهم كأنها تفهم كلامهم⁽¹⁾.

ويهم سكان المغرب بالفروسية، فيربون ابناءهم عليها منذ نشأهم ويحبونها اليهم، حتى كان اطفالهم يلعبونها بالعصي فكانوا يصطفون على صفين ويركبون عصيهم كأنهم فرسان.

9 - الشرف:

يعتبر الشرف صفة ملازمة للمجتمعات القبلية فالحفاظة عليه تعبير عن الحرص على اعلاء سمعة العائلة والقبيلة، وعلى صفاء دمها، وان البعض يعتبره من اناية الرجل، فهو يعتبر المرأة متاعا خاصا به ليس لأحد ان يشاركه بها.

كان الاعتداء على شرف المرأة يلحق عارا بالقبيلة لاستطيع احتماله، فتهب لغسله، فذكر ابن عذاري ان منيبا الداعي الاسماعيلي بجبل الونشريس اظهر التشريق بالجبل سنة 309هـ / 921م فكان الرجل المتشريق يدخل الى حليمة جاره فيطأها وزوجها حاضر ينظر اليه، ثم يخرج فيبصق في وجهه ويصفع قفاه ويقول له تصبر فاذا صبر عد كامل الايمان وسمي من الصابرة⁽²⁾، وبغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية فان الناس ومع خضوعهم للسلطة الفاطمية الا انهم لم يحتملوا هذا الامر فقام عليهم الناس وقتلوا بعضهم⁽³⁾، وقيامهم هذا هو تعبير عن حرص القبائل على شرفها حتى لو تعلق الامر بالسلطة الحاكمة ورفضهم التشريق.

(1) ابن حيان: المقتبس من انباء اهل الاندلس طبعة بيروت ص: 193 ابن خلدون: المعرج ج. 6، ص: 11.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1، ص: 185.

(3) نفس المكان.

وفي تاهرت لجأت امرأة الى القاضي تشكو امرها حين اختطف زكريا ابن الامام ابي اليقظان ابتها بعدما أعوزتها حيلة الانتقام، ولو كان أمر الزنا مشاعا لما قام أولئك الناس على المشرقين فقتلوهم ولما لجأت هذه المرأة الى القاضي.

ويروي صاحب «كتاب الاستبصار» قصة ابنة احد اصدقاء حماد بن بلقين مؤسس الدولة الحمادية كانت من سبايا باغاية، وكان الجنود قد نالوا شهوتهم، وحدث ان تقدم والدها لصديقه حماد طالبا فك اسرها، فدعاها اليه، لكنها نجحت في تمرير حيلة على حماد ادت الى قتلها بحمد السيف، ذلك لانها كرهت العيش بعد الذي جرى عليها⁽¹⁾، ألا يدل هذا على أن الموت أهون من عار الزنا.

ولو حدث ان أقدمت امرأة على ارتكاب الزنا، لضعف في تربيتها أو في شخصيتها فان الزوج لم يكن يستطيع ان يحتمل خيانة زوجته بل ولا الاهل، فروى البكري قصة امرأة خائنة زوجها، فأخبر اهلها بالامر وحين استبانوا الرية فيها قتلوها، وقصة امرأة تزوجت زوجا ثانيا ثم قامت باستقبال زوجها السابق وهي ترتدي قميصا يتم عن خبايا جسمها، فلما رأى زوجها ذلك لم يتألك غيره ان قام اليها وطعنها طعنة كانت فيها نفسها⁽²⁾.

ان هذه الامثلة على محافظة قبائل المغرب على شرفها تجعلنا ننظر بعين الشك الى ما ذكره ابن حوقل، من ان اكثر يبرر المغرب من سلجماسة الى بونة يبدلون انفسهم لأضيافهم على سبيل الاكرام ولا يحتشمون من ذلك، اذ ما دام هو لنفسه قد زار المنطقة فلماذا يعتمد على السماع فيقول: افي سمعت ابا علي بن ابي سعيد يقول: انه ليلغ بهم فرط المحبة في اكرام الضيف ان يؤمر الصبي الجليل الاب، والاصل الخطير في نفسه بمضاجعة ضيفه ليقضي منه نهمه وينال منه الحرام⁽³⁾، فان هذا يضعف روايته، ويبدو ان الامر لا يزيد عن حادثة وقعت لابي علي المذكور مما لا يتخلو منه مجتمع، واذا كان موقف الناس على ما ذكرنا من محافظتهم على شرفهم، فكيف تقبله اخت امير مثل يحيى بن محمد اليفرنى، فذكر ابن خلدون انها جاءت بولد من غير أب سموه

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار: ص: 170.

(2) البكري: المغب. ص: 185 — 187.

(3) ابن حوقل: صورة ص: 91 — 93. الادريسي: نزهة ص: 99.

كلام⁽¹⁾، وقد يكون صحيحا اثر هزيمة يعلى امام الفاطميين ومقتله، فمن المحتمل ان اخته كانت اسيرة.

10 - الكرم:

يرى بعض الباحثين ان ظاهرة الكرم تعم المجتمع الريفي على فقره وبساطته اكثر من المجتمع الحضري على غناه ونخضره⁽²⁾، وربما كان من بين أسباب وجود الكرم عند المجتمعات القبلية ضعف وسائل القبيلة في حفظ ما تجمعها من طعام لفترات طويلة لاتيح للمسافر ان يكفيه من المؤونة طيلة رحلته ونظرا لحاجة المسافر عندئذ الماسة الى من يقربه ونظرا لاهمية هذه الصفة، فقد احتلت مكانة بين الصفات حتى كانت من مفاخر الفرد والقبيلة.

على ان هناك دوافع اخرى للكرم، كأن يتخذ مطية لتحقيق هدف سياسي أو اجتماعي، فقد كان محمد بن عرفة في تاهرت جوادا سمحا كما سلف فكان اذا سار مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره ام من الاعم، وكان الامام ابو حاتم يجمع الفتيان الى نفسه فيطعم ويكسو حتى جذب العامة اليه وقدموه على تاهرت.

ويظهر اتصاف سكان بلاد المغرب الاوسط بالكرم وحرصهم عليه من خلال عبارات ذكرها القاضي النعمان خاصة بقبائل كتامة، فذكر ان حجاج كتامة الذين صحبهم الشيعي ابو عبد الله اشتروا شاة وهياؤها له طعاما، ثم اتوه به فقال: ما هذا؟ قالوا: سنتنا في الضيف وانت ضيف فينا وحين هاجر باتباعه من الكتامين الى سماتة وأستضافهم السماتيون فذبح كل واحد شاة لضيفه واحتفل في بره واکرامه⁽³⁾.

ويذكر ابن الاثير وهو يتكلم عن زيري بن مناد ان اياه كان حسن الضيافة لمن يمر به بل انه بنى مسجدا كان يأوي اليه الغرباء، وكلما رأى مسافرا استضافه، وعند ذهابه زوده بأسباب العيش والملابس.

(1) ابن خلدون: المرح. 6. ص: 211.

(2) الفوال: علم الاجتماع. ص: 251.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 69. انظر ص: 63. من نفس المصدر.

وكان أبو جعفر أحمد بن خيران أباضي من الطبقة التاسعة يؤخر عشاءه فاذا صلى نادى في المسجد أهائنا ضيف؟ ألا لا يبيتن أحد دون عشاء، ثم لا يفته ذلك حتى ينتظر انصراف الناس، فاذا انصرفوا طاف على زوايا المسجد بعكازه يفتش هل من طارق؟ هل من ابن سبيل؟ (1).

والكرم صفة حميدة تعم بلاد المغرب الاسلامي قاطبة فابن حوقل يذكر ان أكثر بربر المغرب من سجلماصة الى السوس واغمات وفاس الى فواحي تاهرت والى تنس والمسيلة ويسكرة وطبنة وباغاي الى اكرهال وازفون ونواحي بونة الى مدينة قسنطينة الهواء وكثامة ومسيلة وسطوف يضيفون المارة ويطعمون الطعام (2).

وينبذ ان آدابهم في اكرام الضيف ان يتناول المضيف الطعام مع الضيف حتى اذا ما انتهيا رفع ما تبقى من الطعام الى باقي افراد العائلة (3)، بل ربما كان الضيف ينفرد بالاكل في حين يقف صاحب الدار لخدمته، بدليل ما كان يفعله زيري بن مناد السابق الذكر في صفوه حين كان يدخل واصدقاؤه الى داره حيث يطعمهم واثاء الغداء كان يقف وراءهم ولا يأكل شيئا (4)، فكان لسان حالهم يقول: من البحر الطويل.

واني لعبد الضيف مادام نازلا ومالي سواها شيمة تشبه العبدان لكن الامر يختلف عما تقدم بالنسبة لسكان المدينة، حتى ان ابن خلدون عقد فصلا في مقدمته جعله بعنوان: في ان اهل البلد اقرب الى الخير من اهل الحضر، ويعطي البكري صورة عن مجتمع المدينة، وهو ان تعرض الى مجتمع مدينة تنس، الا انه يمكن ان ينطبق على مجتمع المدينة بصفة عامة للتشابه الكبير في طبيعة تكوين مجتمعات المدن يقول البكري بشأن اهل تنس نقلا عن احد الشعراء: (من بحر الرمل).

ايها السائل عن ارض تنس مقعد اللؤم المصفى والدنس
بلدة لا ينزل القطر بها للندى في اهلها حرف درس
فصحاء النطق في لا اهدا وهم في نعم بكم خرس (5)

(1) الدرجيني: طبقات، ج. 2، ص: 404.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 91، الأزهري: صفة ص: 99.

(3) القاضي عياض: تراجم ص: 168.

(4) بروية: الدولة الحشادية، ص: 9، نقلا عن النويري.

(5) البكري: المغرب، ص: 62، 63، الحموي: معجم البلدان ج. 2 ص: 415 وجاء عجز البيت

الأول في كتاب الاستبصار بلد اللوم لصري والدنس.

يتصف المغاربة بالغضب فيصفهم ابن عبدون بانهم «إذا غضبوا قتلوا أو جرحوا»⁽¹⁾ ويؤكد ابن الفقيه هذه الصفة فيذكر ان الحدة عشرة اجزاء تسعة منها في البربر وجزء في الناس⁽²⁾، ويبدو أن هذه الصفة ملازمة للبدانة تتولد من المعيشة في الارياض، لما يتبع هذا من سعة خيال وارهاف حسي، بالإضافة الى الشجاعة، ولما كانت نفس البدوي عامة ترفض الخضوع وتحب الحرية، فانها تكون متمردة واذا اجتمعت هذه الصفات خلقت منه رجلا غضوبا.

وما صفة الثأر التي سبقت الإشارة اليها الا وجه من وجوه الغضب، فحين اقدمت المرأة المذكورة على خيانة زوجها لم يتالك غير ان قام اليها وطعنها فهو لم يعد يملك زمام نفسه، وحين اقدم الزوج على طعن زوجته كما سبق امام اهلها لم يضبط هؤلاء اعصابهم فاقدموا على قتله، مع انه لم يقم الا بما كانوا سيقومون به انفسهم.

ويرتبط بصفة الغضب هذه صفات اخرى كالخشونة والجلالة، وهذه من صفات البربر حتى انهم اذا رأوا شخصا يظهر الظرافة قالوا عنه تمشرق وانظر قول الامام افلح بشأن القاضي محكم الهواري من انه رجل نشأ في بادية ولا يعرف لذي القدر قدره ولا لذي الشرف شرفه.

12 - حسن الجوار:

اورد القاضي عياض قصة تدل على وجود رابطة الجوار بين الاسر في بلاد المغرب، وهي وان كانت تتعلق بالقيروان الا انها تنطبق على مجتمع بلاد المغرب عامة لتشابه تكوينها الحضاري، ذلك انه نزل ضيف على صديق له فقير، فلما جلسا لتناول العشاء سمع طرقا بالباب، فخرج الرجل، واذا به يعود بصحفة ثريد عليها لحم خروف سمين، ثم سمع طرقا ثانية فخرج وعاد بطبق فيه صحفة زيت وتين فاخر فاستغرب الضيف من ذلك فسأل صديقه عن هذا الطعام، فأجابته: اتاني به جاري⁽³⁾.

(1) ابن عبدون: رسالة من: 218. القاضي عياض ازهار الرياض ج. 3 من: 89.

(2) ابن الفقيه: البلدان من: 81.

(3) القاضي عياض: تراجم. من: 169.

وحين ارسل صاحب مبلة الى بني سكتان من كتامة يطلب منهم تسليمه ابا عبيد الله الشيعي قالوا: ما كنا بمن يسلمه ولا يخذله ولا يدع يد احد تمتد اليه وهو ضيفنا وبين اظهرنا⁽¹⁾.

وحسن الجوار صفة طبيعية في المجتمع الاسلامي، نظرا لشدة الحاج الرسول (ص) على احترام حقوق الجار وأحاديثه في ذلك كثيرة ومعروفة.

من جهة اخرى فان الجيران ينتمون الى عشيرة أو قبيلة واحدة، فهم مرتبطون ببعضهم برباط الدم اضافة الى رابطة الجوار، فتكافل بعضهم امر طبيعي.

13 - الأمانة:

حض الاسلام على الامانة، فقال تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها»⁽²⁾، وهي صفة ملازمة للمغاربة، لان البداوة غالبية عليهم، وبالتالي فهم لا يعرفون المداراة والتحايل، وقول الامام افلح بخصوص القاضي محكم الهواري، السالف الذكر دليل على هذا، فهم صرحاء مع أنفسهم ومع الآخرين كذلك فان حرص البدوي على سمعته يفرض عليه ان يحافظ على الامانة تجنبا وهروبا من الاتصاف بالخيانة، وقد وصف القاضي النعمان المغاربة وقد عاشرهم بأنهم «يؤدون ما ألتئموا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة»⁽³⁾.

14 - القناعة:

هي من صفات اهل البادية، يكتسبونها بالممارسة ودقة الملاحظة حتى يبلغ بهم الامر، اذا رأوا آثار أقدام عرفوا صاحبها، وتتجلى هذه الصفة في حادثة مقتل محمد بن عرفة من قبل الامام ابي بكر كما سلف ذلك انه لما طلع الفجر وارتقى النهار ولم يعثروا عليه خرج الناس مقتضين أثره ومفتقدين خبره حتى اتوا الموضع الذي كان فيه مصرعه⁽⁴⁾.

(1) القاضي النعمان: ص: 77، 78، 96.

(2) نفس السورة: الآية 58.

(3) القاضي النعمان: كتاب الحمى: ص: 44.

(4) ابن الصنبر: سورة الائمة: ص: 344.

حض الاسلام على النظافة وطبيعي ان يكون المسلم نظيفاً مادام يتوضأ يومياً أكثر من مرة على الأقل، ويتطهر من حين الى آخر وقد لاقت هذه الصفة إقبالاً من السكان، دلت عليه الحمامات المنتشرة في كل مدينة عظم قدرها أو صغر، وذكر محمد بن يوسف الوراق ان بتاهرت حمامات كثيرة يسمى منها اثني عشر حماماً⁽¹⁾ وكذلك في إفكان والغزة وسوق ابراهيم وجراوة ابي العيش وارشكول وغيرها، هذا بالإضافة الى الحمامات الخاصة التي تقام في المنازل.

وقد كان من النظافة ان يقص الشعر وتقليم الاظفار ويتنف شعر الابطين وتؤخذ الزينة، يستدل على هذا من خلال قيام رجل يدعي النبوة في تلمسان سنة 237 هـ / 851م بوضع شرائع تنهى عن الاتيان بتلك الاعمال بدعوى انه لا تغير خلق الله⁽²⁾.

وكان للمحتسبين دورهم في المحافظة على النظافة، فان الامام ابا اليقظان قد امر قوماً من نفوسة بمشون في الاسواق فإن رأوا قدراً في الطريق امروا من حول الموضوع ان يكنسه⁽³⁾.

16 - تقبيل اليد:

ذكر القاضي النعمان ان الشيعة كانوا إذا دعا احدهم الآخر دون ان يعرف اسمه قال: «يا أخانا» وإذا التقيا تصافحا وتعانقا وقبل كل واحد يد صاحبه لا يأنف ذلك شريفهم عن مشروفهم⁽⁴⁾ ويبدو ان عادة تقبيل اليد لم تكن خاصة بالشيعة، اذ يخبرنا القاضي عياض ان حفصاً بن عماراً «خر بهلول بن راشد على يده يقبلها» في القيروان والارجح ان هذه العادة عامة، وفي المجتمعات القبلية على وجه الخصوص، لان طاعة الرأس تعني الخضوع والطاعة كناية عن الاحترام.

(1) البكري: المغرب. ص: 68.

(2) ابن ابي زرع: روض القوطاس. ص: 60.

(3) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 350.

(4) القاضي النعمان: لفتاح الدعوة. ص: 126.

17 - الطالع والتنجيم:

يبدو ان سكان بلاد المغرب الاوسط كانوا يعتقدون بالطالع، فيدعوهم الى التشاؤم أو التفاؤل، من ذلك ما قاله الشاعر سعيد بن واشكل التيهري السابق الذكر في ذم مدينة تنس: (من البحر الطويل).

هو الدهر والسياف والماء حاكم وطالعه المنحوس صمصامة الدهر واشتهر البيت الرستمي بالتنجيم فكان الامام عبد الوهاب عارفا بهذا العلم حتى قال: «معاذ الله ان تكون عندنا امة لاتعلم اين بات القمر⁽¹⁾»، وكان الامام يعقوب بن افلح منجما، فنظر يوما الى جماعته بعد هزيمة امام الفاطميين فقال: «لايجتمع منكم ثلاثة الا طلبوا فقد ذهب ملككم».

وكان العلم بالتنجيم يرفع من مكانة صاحبه في نظر العامة اذ يستطيع ان يخبرهم بحوادث قبل وقوعها، فيعظم امره بينهم.

ويبدو ان الفاطميين قد اهتموا به، فان المعز الفاطمي «كان مغرما بالنجوم ويعمل باقوال المنجمين» وكان جوهر الصقلي قائده لما قصد اقامة السور وبناء القاهرة جمع المنجمين وامرهم ان يختاروا طالعا لحفر الاساس وطالعا لرمي حجارته⁽²⁾.

18 - خط الرمل:

باب من ابواب العرافة، اذ يستطيع العامل به ان يخبر بأشياء تحصل في المستقبل فيكون الامر كما قال أو شبيها، وهذا الامر ونحوه يجري على الجهلة من الناس، فقد افاد المراكشي ان ابن تومرت كان أوحد عصره في علم الرمل⁽³⁾، ولا شك انه لم يكن وحيد عصره في هذا المجال.

(1) الشماخي: السور. ص: 162.

(2) ابو الفداء: مختصر ج. 1 ص: 145. تفري بردي: النجوم الراهرة ج. 4، ص: 41. حوادث سنة 358هـ.

(3) المراكشي: المعجب في تلخيص اخبار المغرب. ط. القاهرة. 1949م ص: 180.

19 علم الكنف:

اشتهرت زناة على وجه الخصوص بهذا العلم، حتى ان الادريسي يصفهم بان «لم معرفة وحذاق وكياسة، وبدا جيدة في علم الكنف، ولا يدري ان احدا من الامم اعلم من زناة بعلم الكنف»⁽¹⁾.

ويمكن ان نقدم تعريفا لهذا النوع من المرافقة بما ينقله بوروية عن النويري بخصوص مناد بن منقوش الصنهاجي السابق الذكر فقد رأى هذا يوما غريبا في المسجد فضيفه واطعمه وبعدما انتهى الضيف من الاكل اخذ يتأمل عظم كنف الكباش الذي كان مناد ذبحه⁽²⁾، ثم اخبره ان زوجته — زوجة مناد — الحامل ستلد له ابنا يملك المغرب وابناء بعده، فكان زيدي هو المولود الجديد.

20 — القرعة:

تقوم القرعة على الحظ وهذا ما يجعل الانسان يرضى بالامر الواقع، ويضع حدا لثروده، وقد اشار البكري الى وجود القرعة في مدينة مليلة في المغرب الاقصى التي يسكنها بنو ررتيدي، فقد كانوا يقترحون على من يدخل عندهم من التجار فمن اصابته قرعة الرجل منهم كان تجره على يده⁽³⁾، ووجودها في مليلة يجعلها ليست غريبة عن مجتمع بلاد المغرب الاوسط.

21 — الخرافات:

تنتشر الخرافات في المجتمعات التي يسودها الجهل، فهي حين تقف امام ظاهرة عاجزة عن تفسيرها علميا، تلجأ لردّها ونسبتها الى الغيبيات، ومن ذلك ماروي من ان الشيخ ابا يعقوب يوسف التفريسي — من سكان تلمسان — كان يقرئ الانس والجن بمسجده والناس يسمعون صوت الجان، وحدث ان دخل عليه يوما حنش عظيم، ففر الحاضرون، ثم كتب الشيخ ورقة ووضعها في فم الحنش، فتمرغ

(1) الادريسي: صفة، ص: 88.

(2) بوروية رشيد: الدولة الحمادية، ص: 7 — 8.

(3) البكري: المغرب، ص: 88.

بين يديه، ثم قفل راجعا بالورقة، فسئل عن فعله فأجاب هذا رسول بعثته قبيلة من الجن من ارض العراق بهذا السؤال⁽¹⁾.

ومنها ما روي عن ظهور نيران الجن في صحراء صنهاجة قرب فجيح ويسمع عزفهم وغناءهم وهم يحتطفون الناس ويحملونهم معهم وربما يفلت الانس من بينهم ويرجع الى اهله.

ويروي البكري عن بني ورسيان انهم اذا ارادوا مباشرة الحرب تقربوا بذبح بقرة سوداء للشماريخ وهم عندهم الشياطين، ويقولون هذا ذبح الشماريخ، ويفتحون لوعية الطعام لها، فاذا غلوا للقتال، توقفوا حتى يروا الزوابع، فيحملوا على عدوهم ظنا منهم ان الشماريخ جاءت لنصرتهم، وكان هذه الشماريخ قد سيطرت على حياتهم اليومية، حتى انهم اذا نزل عليهم ضيف، جعلوا من طعامه للشماريخ، ويزعمون انهم يأكلون ما يوضع لهم⁽²⁾.

ويضيف البكري من الخرافات ما يروي عن وجود عين ماء في مرسى سيية بين بجاية وجيجل تعرف بعين الاوقات، اذ ان ماءها يجري خمس مرات في اليوم واللييلة في اوقات الصلوات، وينقطع بين ذلك.

ويدعو ان اعتقادهم هذا بالخرافات قد ولد فيهم خرافة جديدة، فراحوا يعلقون التمام من عين الحسد، وقد اشتهر سكان مرسى الخرز بها، حتى لا يكاد يخلو عتق احد منهم من نعمة⁽³⁾.

ناهيك عما يلصق برجال الدين والصالحين من كرامات ويعزى اليهم من خوارق.

(1) ابن حلدون ابو زكريا: بنية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد. تحقيق الفريد بل، الجزائر 1093 م ص: 35.

(2) البكري: المغرب. ص: 189.

(3) نفس المصدر: ص: 55. وانظر: القاضي عياض، تراجم ص: 200.

الولاية والبراءة:

تعني الولاية «القرب والقيام للغير بالامر والنصر والاهتمام بالحفظ والاتصال⁽¹⁾»، وهي ولاية الله لعباده بتوقيفه اياهم ونصرتهم.

ويرى بعض الاباضية ان الولاية فرض لقوله تعالى: ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض⁽²⁾.

وكما هي عند الاباضية كذلك عند الشيعة الاسماعيلية، فهؤلاء يعتبرونها من دعائم الاسلام بل هي افضل هذه الدعائم، وهم يرون انه اذا أطاع المؤمن الله تعالى وافر برسالة الرسول الكريم، وقام بركان الدين كلها ثم عصى الامام أو كذب به فهو آثم في معصيته وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة الرسول⁽³⁾، وكأن نظام الولاية قصد بوضعه حمل الناس على التزام تمسكهم وانقيادهم للامام، وقد كان الامام عبد الرحمن بن رستم يؤثر اهل الفاقة من مذهبه، كما كانت كتابة تكريم كل من هو على مذهبها كما سلف.

والى جانب الولاية هناك البراءة وهي فرض كذلك لقوله تعالى: «قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم وما تعبدون من دون الله⁽⁴⁾»، ويعتبرهما — الولاية والبراءة — الاباضية جزءا من الايمان فيذكر ابو الربيع سليمان بن يخلف ق 5هـ «اعلم ان الولاية والبراءة من الايمان لايسع الناس جهلهما ولا تركهما وهما فريضتان على العباد»⁽⁵⁾.

وتكون البراءة اذا ثبت قطعا ان فلانا عصى احكام الله في العقيدة أو الشريعة، وبلغ امره الى مجلس الاباضية كمجلس العزابة⁽⁶⁾، فينخلع عن الجماعة ولم يعد له حقوق أو واجبات، ويذاع بين الناس انه لم يعد على طريقتهما.

(1) الجعفري: نظام العزابة. ص: 99.

(2) سورة الانفال. الآية 72.

(3) مصطفى غالب: اعلام الاسماعيلية بيروت 1964م ص: 29 — 30.

(4) سورة الممتحنة: الآية 4.

(5) الجعفري: المرجع السابق. ص: 104.

(6) عن العزابة انظر: ابو عمار عبد الكافي رسالة العزابة مخطوط عوض محمد خليفات: النظم الاجتماعية والترابوة عند الاباضية في شمال افريقية ط 1 عمان 2982 ص: 31 — 61.

وكانت الولاية والبراءة معمولاً بهما عهد الأئمة الرستميّين فذكروا في جوابات الامام الرستمي عبد الوهاب أو إفلح، انه لا يبرأ من مسلم وان شهد الشهود على براءته حتى يكون حاضراً فيدافع عن نفسه، وكان محمود بن الوليد في تاهرت تذكر عنه البراءة من امير المؤمنين علي بن ابي طالب.

بل ان الولاية والبراءة موجودة في مجتمع القبيلة فمادام للشخص مؤدياً واجباته تجاه قبيلته نال منها حقوقه من رعاية وحماية، واذا اخل بواجباته تجاهها فقصر في الدفاع عنها أو أساء الى سمعتها مثلاً، برئت القبيلة منه وطردته، فبهم على وجهه صعلوكا الى أن يرتبط بأخرى.

الزواج:

لاتكاد عادة الزواج في بلاد المغرب الاسلامي، في القرون الاسلامية الاولى تختلف عما عليه الآن، فاذا وقع اختيار شاب على فتاة ورضيها زوجة له، ارسل وفداً خاصاً لخطبتها من ولي امرها ولنا في القيروان مثال: فقد ارسل احمد بن لبدة تـ 261هـ / 874م ابا داود العطار الى سحنون يخطب ابنته خديجة(1).

ويبدو ان الامر هذا يختلف قليلاً بالنسبة لكبار رجال الدولة، فحين عزم الامام عبد الوهاب خطبة بنت لواتية ارسل الى والدها فاحضره فأجلسه وخطب اليه ابنته فزوجها اياها(2).

لكنها لم تكن عادة عامة، فكثيراً ما يتبادل الشاب والفتاة الغرام قبل الخطبة، بل ان الشاب كان يتبع الفتاة التي نالت اعجابه في الشارع، فقد كان لاسماعيل بن عبيد الانصاري — تاجر الله — في القيروان جارية وكان لها جار يتبعها اذا خرجت فشكت ذلك الى مولاهما؛ فأرسل اليه وقال له: ما حملك على هذا التعرض الى جاريتي؟ فقال الرجل: سلهاهل كلمتها؟ فسألها فقالت: صدق فقال: ما حملك على اتباعها؟ قال: المحبة لها(3).

(1) القاضي عياض: تراجم اهلوية. ص: 189.

(2) ابن الصغر: سورة الأئمة. 331.

(3) الدباغ: معالم الأيمان: ج. 1. ص: 193 — 194. وجاء في كتاب تراجم اهلوية: كان شاب جميل حسن البشرة يمشي في الرصبة. انظر: ص: 298.

لم تكن هذه الحادثة خاصة بهذا الشاب بل هي وليدة بيئة المدينة التي يعيش فيها، بما فيها من اختلاط سكاني ونعيم وترف، حتى ان ابن خلدون يصف مجتمع المدينة بانهم ذهببت عنهم مذاهب الحشمة في احوالهم وهذا يجعل من المحتمل انتشار تلك العادة في كافة مدن بلاد المغرب الاوسط.

وكان الشاب يراعي عند اختيار شريكة حياته ان تكون بمستواه الاجتماعي والاقتصادي فيطلبها على قدر ذات يده في مؤنتها وقناعتها حتى يبق في يده ما يستغني به⁽¹⁾، واذا تم الاتفاق، حددوا يوما لاجراء الملاك — عقد القران — يحضره عدد من المدعوين، وقد افادنا المقدسي بحضوره املاكا، ومثله فعل ابن زرياب كاتب القاضي عيسى بن مسكين توفي 295هـ / 908م، وكانت هذه العملية تكلف الشاب مبلغا ماليا وربما كان ينفقه على اعداد وليمة وتقديم بعض الهدايا للخطيبة.

ويقوم اصحاب الوثائق بكتابة عقد النكاح ويسجل فيه شرط كل من الخاطبين، ثم يشهد على هذا الشهود، وذكر المقدسي قائلا: امرني ابو الطيب حمدان ان اكتب شهادتي ويرجع هذا الى حض القرآن على كتابة العهود والمواثيق والى توفر الكتاب في المدن.

الا ان الامر يختلف في القرى والارياف والقبائل الطاعنة، فيبدو انهم كانوا يكتفون بقراءة الفاتحة بحضور الشهود، دون كتابة شيء ما، ويظهر هذا من قصة رواها البكري بشأن شيخ خرج رفقة امرأته الشابة الى قلعة بني حماد، فصحبة فتى، أوقع المرأة في غرامه فاتفقا على ان يدعي كل منهما زوجية الآخر ويسقط الشيخ⁽²⁾، وحين شكا الشيخ امره الى حماد — مؤسس الدولة الحمادية — لم يجد وسيلة لاثبات زوجيته لها الا اللجوء الى كلب كان يرافقهما، وما كان حماد ليلجأ الى هذه الوسيلة لو كان هناك عقد نكاح بل ما كانت المرأة والشاب ليقدما على الامر.

(1) القاضي عياض: تراجم. ص: 96.

(2) البكري: المغرب. ص: 184.

ولم يحدد الاسلام صداق المرأة وان كان لا يمنع ان يكون خاتما من حديد، الا أن الناس كانوا يبالغون في الصداق، ولا نجد ما يكشف عن مبلغه في بلاد المغرب الاوسط في تلك الفترة، فمن الممكن ان يقدم بعض رجال الدين على زواج بناتهم من فقراء بمساعدات مالية منهم، وهناك من يدفع مئات الدنانير صداقا، اما كبار الشخصيات فيبالغون في دفع المهور، فذكر ابو اسحق الرقيق القيرواني صداق ام العلو اخت المعز بن باديس الزيري عند زواجها من عبد الله بن حماد انه حمل في عشرة أحمال على عشرة بغال على كل حمل جارية حسناء وجملته مائة الف دينار عينا(1)، وكان جهازها.

وكان العروسان يشتركان في التجهيز، فقد شكى رجل لابن طالب(2)، — قاضي القيروان — انه يتعذر عليه ان يجهز ابنته عند زواجها، فما كان من القاضي الا ان مال الى ابنته فاخذ ما كان عندها من حلي وملابس قدمها للرجل ليجهر ابنته.

كذلك فان اسماعيل — تاجر الله — جهز جاريته ووهبها للشاب الذي كان يتبعها — السابق الذكر — واعطاه ثلاثين دينارا، من ناحية اخرى، فان الشاب الذي خائنه زوجته قتلها — كما سبق — قد تخلص من عشيرة امرأته وأسترجع جميع حقه وهو صداقها وما تكلف لها عند املاكها(3).

واذا كان الزواج سنة الله في خلقه، تدفع الانسان اليه غريزته الجنسية وحب البقاء، فقد كانت له دوافع اخرى واعتبارات ذاتية، كتوفر الجمال أو الغراء أو الجاه، والا فكيف تقبل الزوجة الشابة الزواج بشيخ طاعن في السن كما سلف الا أن يكون طمعا بماله أو جاهه، ثم هل تم زواجها به بمحض ارادتها واختيارها، ذلك امر مستبعد، الا ان يكون الامر مفروضا عليها، كما ان هناك

(1) بوروية: الدولة الحمادية: ص: 38. وعن نوازل النكاح بصفة عامة انظر: الونشريسي المعيار المغرب. ج. 3.

(2) هو ابو العباس عبد الله بن احمد بن طالب عنه انظر: ابو العرب: ابو طيفقات علماء افريقية وتونس ص: 240. 241. المالكي: رياض النفوس ج. 1. ص: 376. الدباغ: معالم الايمان ج. 2. ص: 105.

(3) البكري: المصدر السابق. ص: 185.

زواجا سياسيا كزواج الامام عبد الوهاب من الفتاة اللواتية أو زواج اروي بنت الامام عبد الرحمن بن رستم بملدرار بن اليسع في سجلماسة.

وقد سمح الاسلام للرجل بالزواج من اربع نساء مع اشتراط العدل بينهما، هذا بالإضافة الى ما ملكت ايمانكم من الجواني وقد انتشرت عادة تعدد الزوجات في بلاد المغرب الاوسط، فقد اقدم الامام عبد الوهاب نفسه على الزواج ثانية من اللواتية، وكان لمناد بن منقوش والد زيري عدة زوجات، ويظهر تعدد الزوجات كذلك في نصيحة المعز لدين الله الفاطمي لعدد من شيوخ كتامة: «بأن الزموا الواحدة التي تكون لكم ولا تشبهوا الى التكاثر منهن والرغبة فيهن فيتنفص عيشكم وتعود المضرة عليكم وتنهوا ابدانكم وقد تذهب قوتكم فحسب الرجل الواحد الواحدة(1)».

مكانة المرأة:

احتلت المرأة مكانة محترمة في مجتمع بلاد المغرب الاوسط، سواء في البادية أم في المدينة فكانت المرأة داخل القبيلة تتمتع بحرية واسعة، ولها نفوذ معتبر، فكانت تشارك في جلسات بحث القضايا القبلية، كنتظيم الرحيل واختيار الزمان والمكان لنصب الخيام(2).

ولم تظل المرأة عالة على المجتمع وخادمة للرجل في منزله، بل كانت تشارك في الانتاج، فبالإضافة الى قيامها بالاعمال المنزلية، كانت تقوم باعمال يدوية كالغزل والنسيج وباعمال فلاحية فذكر الدرجيني ان امرأة نفوسية وجدت في الحرث مع مهدي النفوسي زوجها وهي تنقل التراب على رأسها لاصلاح الجسور(3).

وكانت المرأة تشهد مجالس العلم والادب، فقد بات الامام عبد الوهاب مع اخت له يتعلمان مسائل الفرائض فلم يطلع عليهما الفجر الا وهما قد تعلماهما جميعا، وكانت نساء كتامة يشهدن المجالس ويسمعن الحكمة عند ابي عبد الله الشيعي.

(1) ابن أبي الضياف: الحواف اهل الزمان ج. 1. ص: 160.

(2) Golvin: Le Maghreb Central P. 178.

(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 65.

وكان للمرأة دور انساني اجتماعي، فذكر عن امرأة كنامية من اتباع ابي عبد الله الشيعي انها «كان لها مال فأنفقته في الجهاد وكانت تصنع بيدها الطعام للمجاهدين وضعفاء المؤمنين حتي ان يديها كانتا تدميان من الطحن وعلاج الطعام لهم(1)» ويضيف القاضي النعمان ان النساء «كن كذلك يخدمن ويمالجن» المرضي ويواسين الجرحى على نيات وبصائر لما كن يسمعن من الذكر والحكمة وقومن عليه من الادب والسياسة(2)».

ولم تقدم المصادر التي بين ايدينا صورة عن دورها السياسي، الا ان الامر لا يخلو من ظهور عدد ممن كان لهم شأن في هذا الميدان، فهذا الامام ابو اليقظان يحضر زوجته قائلاً: احذري ياغزالة فقد اصبح اليوم ابنك باغيا وهذا التحذير يدل على انها تشارك في الحياة السياسية، ولا عجب في هذا مادامت دوسر ابنة الامام ابي حاتم قد خرجت الى ابي عبد الله الشيعي، تفاوضه في امر اعلانها الولاء له أو أمر تعيين اخيها واليا على تاهرت من قبله، وهذه الشخصية التي تحلت بها تنم عن انها كانت تلعب دورا سياسيا في تاهرت(3).

الولائم:

اعتاد سكان بلا المغرب الاوسط ان يقوموا بالولائم في مناسبات مختلفة منها:

الوفاة:

فكانت عائلة المتوفي تقوم باعداد وليمة يدعى لها الناس لتناول الطعام صدقة على روح المتوفي، وللترحم عليها، فقد توفي كنامي فجاء بنوعمه يحزون اخاه فيه «فدبحت البقر وصنع طعاما لبني عمه ونعى لهم اخاه(4)» .

ب - مولود:

فكان الرجل الذي يولد له طفل يقيم وليمة «في يوم سابعة يذبح عنه شاة عن الذكر والانثى يعطي القابلة ريعها ويقطع باقيها اعضاءه ويطعم للجيران(5)».

(1) القاضي النعمان: احتاج الدعوة. ص: 133.

(2) القاضي النعمان: احتاج الدعوة. ص: 133.

(3) عنها انظر: ابو زكريا سيرة الاكثمة ص: 112. الدرجيني طبقات ج. 1. ص: 94 الباروني الازهار ج. 2. وعن دور المرأة عامة انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب ص: 315 — 348. وتلخص دورها في الارضاع، التطيب، التجميل، الكهانة الحياطة، خدمة البيت، التجارة، الطحن والحيز، البعاه، والموسيقى، الرعي، جمع الكماء.

(4) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 128.

(5) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص: 107.

وكان والد الطفل يقوم باعداد وليمة ثانية بمناسبة ختان طفله وربما كانت هذه المناسبة كغيرها من المناسبات تعتمد على حالة الرجل المادية(1).

الزواج: وكانت الولائم تقام بمناسبة زواج، اذ كان يدعى الى العرس الأقارب والاصدقاء فيتناولون طعاما في هذه المناسبة في تلك الليلة(2).

هـ - النذر (الوعدة):

فكان من عادة الناس أن ينذروا على أنفسهم اقامة وليمة اذا تحقق ما يتمنون، كشفاء مريض أو عودة غائب، ونحو ذلك، وكان الناذر يحدد مسبقا الجهة التي تقدم اليها الوليمة كأن تكون للفقراء خاصة أو وقفا لمسجد، أو صدقة على روح ولي صالح، من ذلك ما ذكر في كتاب «معالم الايمان» بشأن رجل كان يقيم الى جانب قبر ابن لبابة في قابس فكان «يصح له من وعدات الناس ما يكفيه هو وعياله برفاهية(3)»، فربما كانت تقدم بعض هذه الوعدات للربط جمع رباط — المنتشرة في أنحاء البلاد وكانت عادة الناس في هذه الولائم ضرب البوق والكير — طبل أو ضرب مزهر — دف — أو ضرب عود أو طنبور ولي بعض الأحيان تقدم المشروبات(4).

تشجيع العلم:

لم يتوقف الاهتمام بالعلم على الأمراء مثلما فعل الامام عبد الوهاب، ولا على كبار الأثرياء الذين كانوا ينفقون الأموال الطائلة في طلب العلم، ويحملون

(1) أشار ابن رشيقي الى اعداد وليمة بمناسبة الختان. انظر: النموذج الزمان. ص: 368.

(2) حسن حسني عيد الوهاب: ورقات ج. 2. ص: 188.

(3) الدباغ: معالم الايمان. ج. 1 ص: 12 — 13.

(4) سئل يحيى بن عمر عن الرجل يدعى الى العرس فيسمع فيه ضرب بوق أو ضرب كير أو ضرب مزهر أو ضرب عود أو ضرب طنبور ويعلم أن فيه شربا مسكرا ترى له أن يجيب؟ انظر يحيى بن عمر: أحكام السوق. ص: 119.

مشقة السفر فيرحلون الى المشرق الاسلامي مثلما فعل الشاعر بكر بن حماد بل كان عامة الناس من اهل القبائل يشجعون الطلبة على تلقي العلم، فكانت على سبيل المثال زنفرة ولماية ومزاة وما حولها من القبائل يذلون الجهد في معاونة الطلبة بالهدايا والتحف والعتاء واللف (1)، في العهد الزيري.

الفكاهة:

اشرنا الى ان الظرافة وروح النكتة هي وليدة الفقر وشظف العيش، اكثر منها وليدة الثراء والترف، ذلك ان بعض الفقراء يتمردون على وضعهم المزري، فيهربون من واقعهم بالنكتة، ويظهر هؤلاء في العيادين والشطار والذين تجمعهم كؤوس الخمر، فتسيطر عليهم روح المرح وتنطلق نفوسهم بالنكتة، فيقول ابن حنبل - عاصر ابا عبد الله الشيعي - (من البحر الطويل) :
تراني وفي صدري هموم كثيرة ضحوكا لأخفي عن جليس وصاحب (2).

وقد أشار ابن عذاري الى وجود هؤلاء الظرفاء في تاهرت، فذكر انه قيل لبعض الظرفاء من أهلها، كم الشتاء عندكم من شهر في السنة، قال: ثلاثة عشر شهرا. ونظر رجل من أهل تاهرت توعد الشمس بالحجاز فقال: احرقى ماشئت فوالله انك بتاهرت لذينة.

استعمال البخور:

عرفت بلاد المغرب البخور، ويبدو ان استعماله كان شائعا للمساجد، فان القاضي عياض يوصي الناس بالمساجد فيقول جبروها بخورها في كل سبعة ايام وربما استعملت بعض فئات المجتمع البخور في منازلهم لطرد الارواح الشريرة.

استعمال الحناء والكحل:

كان استعمال الكحل للعين عاما للنساء والرجال على السواء، فنقل ابن القطان انتشار استعماله في مدينة بجاية عندما مر بها ابن تومرت سنة 511 هـ -

(1) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 193.

(2) القاضي عياض: تراجم. ص: 361. وعن الفكاهة بصفة عامة انظر: محمد بلقراد: الفكاهة والمسلح في الادب العربي، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، اشراف احسان الصص جامعة الجزائر 1973 ضحي محمد: الفكاهة في الادب العربي. الجزائر 1970.

512هـ / 1107 / 1118م، ويدعو ان استعماله خاص بمناسبات الفرح، وذلك ان ابن تومرت نفسه حضر عيدا في بجاية قرأى فيه من اختلاط الرجال والنساء والصبيان المتزينين المتكحلين⁽¹⁾.

كما كانوا يستعملون الحناء في تخضيب الكفين والقدمين وفي تخضيب اللحية، وربما كانوا يستعملونه علاجاً لما قد يصيب الاطراف من تشقق أو يقصد الزينة، أو اقتداء برسول الله (ص).

وعلى العموم، يمكن اجمال صفات المغاربة بما كتبه عنهم ابن خلدون من تحلقهم بالفضائل الانسانية وتنافسهم في الخلال الحميدة، وما جبلوا عليه من الخلق الكريم مرقاة الشرف والرفعة بين الامم ومدعاة المدح والثناء من الخلق من عز الجوار وحماية النزيل ورعي الازمة والوسائل والوفاء بالقول والعهد، والصبر على المكاره، والثبات في الشدائد وحسن الملكة، والاغضاء عن العيوب والتجافي عن الانتقام ورحمة المسكين وبر الكبير وتوقير اهل العلم وحمل الكل⁽²⁾، وكسب المعدوم وقرى الضيف والاعانة على النوائب وعلو الهمة واباية الضيف ومشافة الدول ومقارعة الخطوب وغلاب الملك وبيع النفوس من الله في نصر دينه⁽³⁾.

وهم ككل مجتمع، لا يخلو من صفات سيئة، فذكر ابن حوقل ان في بعض نواحيهم التهور الشديد والجنون العتيد وبذل السيف وبداد الطيش⁽⁴⁾، ويضيف الحموي ان المغاربة اجفى خلق الله واكثرهم طيشا واسرعهم الى الفتنة واطوعهم لداعية الضلالة واصغاهم لثم الجهالة، ولم تخل جباههم من الفتنة وسفك الدماء قط، وقد حسن لهم الشيطان القوايات وزين لهم الضلالات حتى صارت الى الباطل مائلة، فكمن من ادعى فيهم النبوة فقبلوا، وكمن زاعم فيهم انه المهدي فاجابوه⁽⁵⁾.

(1) ابن القطان: نظام الجمان. ص: 41.

(2) الكل: الضيف. الذي ولا ولد، كالتيق وغيره.

(3) ابن خلدون: المعرج. 6. ص: 207.

(4) ابن حوقل: صورة. ص: 95.

(5) الحموي: معجم البلدان ج. 2 ص: 104.

ولا حرج في هذه الصفات، لأنها خاصة بمجتمع البادية، تكاد تكون عامة في كل مجتمع قبيلي، فبعضها وليد فطرتهم صرحاء شجعان، لا يقيمون على ضيم فما أسهل أن يمتشقوا السيوف لأزالتهم، وما اتباعهم ادعاء النبوة أو المهدي إلا هروباً من واقع الفقر والانحطاط الذي يتخبطون فيه.

وأما مجتمع المدينة فهو مثلما يصف المقدسي مجتمع تاهرت بأنه: «جيد الالهل» ويشبهها تاهرت بمدينة بلخ ذات الأخلاق الجميلة والشجاعة وشدة الخلق والعقل وجودة الرأي ونبل المهمة وحسن المعاشرة والحرص على قضاء الحقوق.

آلا أن طبيعة تكوين مجتمع المدينة تحتم وجود فئات ترى أن رأس الايمان بالله مداراة الناس وإظهار خلاف ما يظن وأن وجود حياة الترف في المدينة تؤدي الى ظهور فئة من الناس، تظل تكذب وتتعب لمسيرة حياة الترف فيكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه فتجدهم جروا على الكذب والمقامرة والغش والخلافة والسرقة والفجور في الايمان(1).

المأكولات والمشروبات:

ليس من السهل تحديد المأكولات التي كانوا يتناولونها في ذلك الوقت، وإن كانت في العادة من المنتجات الزراعية والحيوانية تخلط بكيفيات متعددة، وتحضر بأوجه مختلفة، فنتج مأكولات متنوعة وهذا لا يمنع من ذكر بعض المأكولات رغم شح المصادر، إذ يبدو أنه لم يكن هناك اهتمام بالتأليف في هذا الموضوع، لأن أقدم كتاب مغربي وصل إلينا هو «كتاب الطبخ» لمؤلف مجهول يرجع تاريخه الى العهد الموحدي، كان أكل الثريد شائعاً، وهو الخبز المفتت في المرققة ويترد في الزيت أو بالزبد كذلك، أو بمرق الدجاج أو بلحم الخروف السمين أحياناً تتم عملية الترد بلحم الخراف والزيت أو يترد باللبن ويضاف إليه السمن أو الزبد(2)، ويؤكل الثريد في اناء يدعى «صحفة» أو «جفنة»

(1) ابن خلدون: مقدمة ص: 372 — 373. وجاء في الأصل نعلمهم اجرياء على الكذب.

(2) القاضي عياض: تراجم ص: 417. الدرر جني: طبقات ج. 2. ص: 507.

وأضاف القاضي عياض «القصة» ويبدو أن الطعام الذي قدمه المعتزلة الى أيوب بن العباس في تاهرت كان ثريدا، فذكر الدرجيني أن هؤلاء قدموا له جفنة طعام عليها شاة ووطب من لبن.

وأكلوا البسيس، وكانت الكاهنة عمدت الى دقيق شعير مفلق فأمرت به فلت بزيث والبربر تسمى ذلك بـ «بسيسة»⁽¹⁾ وذلك عند مؤاحاتها بين يزيد بن خالد وابنها وكانت هذه الأكلة واسعة الانتشار، الآ أن بوروية يذكر أنها تصنع بسميد الشعير المحمص والزيت والماء.

وعرفوا الدشوش وهو شوربة مصنوعة بالشعير المدشش، أى مطحون طحنا خشنا أو قل مجروشا وربما هو البرغل أو الفريك مطبوخ باللحم وأحيانا بالتمر، وأكلوا العصيدة وهي دقيق يلت بالسمن ويضاف اليه العسل، وأكلوا الهريسة، وهي لحم مطحون وقمح مقلي في الدهن، وأكلوا الجنانية وهي تتألف في الصيف والحريف من الرحلة والبربر والقرع والباذنجان وعيون البساس وعيون الثعلب والقناء والخيار وأما في فصل الربيع، فمن الخس والبساس والبقول الأخضر والاسيناخ والسلق والجزر والكزبرة⁽²⁾.

وأكلوا لحم الدجاج بالزيت بل بالزيتون أيضا، والبسار وهو الفول المطبوخ في اللبن والسمن، والسلق المطبوخ بالحمص والجزر أو الفول، والخبز المسقى بشوربة البقول.

وكانت بعض العائلات تتناول الخبز والتمر، أو الخبز والزيت، بل كان بعض الفقراء والزهاد يكتفون بشيء من دقيق الشعير يلت بالزيت فيأكلونه، أو بخبزة وسمن وقليل من الملح⁽³⁾، ومنهم من كان يخرج الى البرية فيجمع من بقلها ثم يجعله في قدرة على النار، ويلقى عليها قبضة دقيق فيكون طعامه بل كان منهم من يغمس الخبز بالماء ثم بالملح فيتناوله.

(1) الدباغ: معالم الايمان. ج. 1 ص: 93. بوروية: الدولة الحمادية ص: 162.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص: 172. وجاء في النص الاستناخ.

(3) ابن الصغير: سيرة الائمة ص: 332. وعن الأظمية بصفة عامة في بلاد المغرب الاسلامي انظر: ابن رزين النجيني: فضالة الخوان في طبياط الطعام والألوان. تحقيق محمد ابن شقرون. دار الغرب الاسلامي. بيروت. ط. 2. 1984م.

أما الاثرياء منهم، فكانوا يجلسون الى خروف مشوي في التنور، وقد وضع الى جانبه من الزيتون والخبز وبقل المائدة ما يصلح به امره، والغريب في الامر أن الاسماعيلية من سكان البلاد كانوا لا يسلخون الاغنام اذا (1)، شووها، كما اكلوا المركاز أو التفائق وهي الضفادع والغزلان تحشى باللحم المرحي وتطبخ (2)، ثم اصبحت الممي (المصارين) المحشوة كما يلاحظ ان الاكلة الشعبية الآن وهي (الكسكسي) لم تذكر بين ما كولاتهم في ذلك الوقت، مع انهم كانوا يعرفون السميد ولا ندري فلعلهم عرفوها، دون ان يذكرها المؤرخون.

وقد ذكر الدباغ طعام عائلة يبدو انها فقيرة، فأشار الى قول رب العائلة بخصوص طعامهم من الجمعة الى الجمعة انه رطل لحم نطبخ عظامه في ليلة وشرائح في ليلة ثم ناكل في الليلة الثالثة حريرة، وفي الليلة الرابعة سلقا وحمصا وفي الخامسة سلقا واسفارية وفي الليلة السادسة سلقا وفولا وفي الليلة السابعة لحما (3)، وكانوا يضيفون التوابل الى طعامهم ليضفي عليه نكهة افضل.

اما قبائل الصحراء، فهم لا يعرفون حرثا أو زرعاً، ولا خبزاً فكان عيشهم من اللحم واللبن، ويتخذ عمر احدهم وما رأى خبزاً ولا أكله الا ان يمر بهم التجار من بلاد الاسلام أو بلاد السودان فيطعمونهم الخبز (4)، فكان اعتمادهم على حيواناتهم، فياكلون صفيق اللحم الجاف مطحوناً يصب عليه الشحم المذاب أو السمن وشرابهم اللبن قد غنوا به عن الماء يبقى الرجل منهم الأشهر لا يشرب ماء (5)، ويبدو أن هذا طعام المتنوعين في الصحراء.

أما من كان قريباً من المنطقة التلية أو من الطرق التجارية فقد اضافوا الى طعامهم ما ابتاعوه من السابلة أو الارياض والمدن الصغيرة كالقمح والتمر، هذا بالاضافة الى ما يستخرجونه من بعض النباتات الطبيعية، وما يصطادونه من ارانب وغزلان وطيور وجراد وغيرها.

(1) المقلي: احسن التقاسيم. ص: 238.

(2) عن المركاز: مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص: 21 وهو يذكره على صورة مركاس العماد الاصفهانى: خريدة القصر وجريدة مصر. قسم 4، ج. 1. ص: 213.

(3) الدباغ: معالم الامان. ج. 2. ص: 311. وجاء في الاصل تحمل عظامه في ليلة كما جاءت الكلمة: سلقا وفولا وحمصا ولحما مرغوة.

(4) البكري: للغرب. ص: 162.

(5) نفس المصدر: ص: 170.

كما عرف السكان انواعا مختلفة من الحلويات، فأكلوا اللحم الحلو وأكلوا الزلاية وهي تتألف من عجين يقلى ثم يوضع عليه العسل واللوز وغيرهما، واللوزينج، والكعك وهو عجين على وعمر بالسمن، والمشهدة وهي تصنع من السميد والعسل وأكلوا الجوز نيقات والقطائف والكنافة التي تحفل بالزبد، هذا بالإضافة الى العسل وقصب السكر الذي كان يقطع قطعاً صغيرة تمضغ.

ويبدو انه لم تكن لديهم طريقة معينة في تناول الطعام من الجفنة فيمد الأكل يده الى حيث شاء بحثاً عن اللحم والزبد، ويظهر هذا في وصية القاضي النعمان للذين يتناولون الأكل صحبة الامام الفاطمي، فهو يوصي بان يتناول الرجل مما يليه من الطعام ولا يجبل يده الى كل ناحية في المائدة ولا في الصفحة ولا يتناول الأكل من ذروة الثريد⁽¹⁾.

كما يظهر انهم كانوا يضعون طعامهم على المائدة مهما تعددت انواعه دفعة واحدة، اذ أن نظام التعاقب لم يكن معروفاً في بلاد المغرب الاسلامي حتى وصول زرياب الي الحسن علي بن نافع فعلمهم نظام الأكل، وانه يجب الا تقدم ألوان الطعام بلا نظام وانما يبدأ بأطباق الشوربة ويتبعها مقدمات من اللحم ثم الطيور المتبلّة بالبهارات، وفي الخاتمة أطباق الحلويات⁽²⁾.

وكان سكان المغرب الاوسط يتناولون اشربة عديدة، كان يؤخذ بعضها من نباتات طبيعية نافعة وقد افرد صاحب «كتاب الطبيخ» باباً خاصاً بها، فذكر منها شراباً يصنع من قشر عروق النافع ومن قشر عروق الكرفس ومن قشر عروق السفنارية ومن قشر عروق الهندباء، من كل صنف رطل، وذكر شراباً آخر من الحلحال وكزبرة البير والضموران والطرفية وفلية والغاف والهندباء والننع والحبق والقرنفلي وحبق الترنج من كل منها ثلاث قبضات، ثم ذكر شراباً آخر من زريعة الكرفس وزريعة السفنارية وزريعة الورد والنافع وحبة سلاوة ونانوخة، من كل منها أوقية كما ذكر شراباً من بزر الكشوث والصرة والقرفة

(1) القاضي النعمان: كتاب الحمة. ص: 120.
(2) بروفصال: حضارة العرب في الأندلس. ص: 50.

ونوار القرنفل والزنجبيل والراوند الصيني والسنبيل الهندي والنبل الهندي والمصطكى وجوزة الطيب والعود القماري من كل منها نصف أوقية⁽¹⁾.

ومن الاشربة التي كانت معروفة عندهم ما ذكره رجل لضيفه قائلاً: عندنا شراب الورد وشراب الجلاب وما اشبهها ومطبوخ العنب ومطبوخ الزبيب ونبذ العسل ونقيع الزبيب فأخترتها شئت⁽²⁾، وكان عندهم شراب يدعى السويق، فقال حنظلة بن صفوان في حديثه عن حروبه مع عكاشة وعبد الواحد «خرجت لنا الصبيان والنساء بالماء والسويق»⁽³⁾.

وكانوا يشربون النبيذ الذي كان يستخرج من الحنطة والشعير والذرة أو من بعض الفواكه كالعنب والتمر وغيرهما، بل ان بعضهم كان يشرب الخمر نفسه، ويبدو ان اختلافاً كان يقع بين الفقهاء في مسألة النبيذ بين من يراه حلالاً ومن يراه حراماً، فكان الطرف الاول يرى تحليله لان النبيذ لايسكر، لكنه اذا وصل حد الاسكار اصبح محرماً وهنا يكون حراماً، في حين يرى الطرف الثاني ان ما اسكر كثيره فقليله حرام، وهذا الاختلاف كان يدفع بالفقهاء الى تأليف الكتب ولا ندرى فلعل الامام عبد الرحمن بن رستم قد تعرض لهذا الموضوع في كتابه الذي وضعه اجوبة لمسائل نفوسة الجبل، كما وضع القاضي سحنون «كتاب الاشربة» ضمن كتابه «المدونة الكبرى» ومما جاء فيه عن الامام مالك انه يرى ان عصير العنب يشرب ما لم يسكره فالعصير حلال عند مالك حتى يسكر والنبيذ حلال عند مالك حتى يسكر فاذا أسكر كان خمر⁽⁴⁾.

(1) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص: 235

(2) حسن حسني عبد الوهاب: ذوقات ج. 2. ص: 186، وعن مطبوخ العنب: يؤخذ عصير العنب فيطبخ على النار الى ان يذهب ثلثه فيرفع ويشرب، ولا سبيل الى شربه الا ان يخلط بمثل ماء واهل السوس الاتقي يرون به حلالاً ما لم يمتد به الى حد السكر، انظر: الادريسي: صفة ص: 63.

(3) حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ج. 2. ص: 284. وعن حروب حنظلة مع عكاشة انظر: محمد بن عمارة: دور زناتة: ص: 70 - 73. لم انظر قائمة المصادر التي اعتمد عليها في دراستها السويق: نوع من المشروب يتخذ من دقيق القمح والشعير يسمى بذلك لانسيابه في الحلق. وحية حلاوة هي اليانسون.

(4) القاضي سحنون: المدونة الكبرى. ج. 6. ص: 261 - 363.

ويظهر ان الناس يتفنون في التبيذ عن طريق الخلط، فقد يضيفون المعجن المرنى أو الدقيق أو السويق لتبيذ الخنطة أو الشعير أو يبنذون التمر والبسر معا أو يشرب الزهر والتمر معا، أو الزبيب والتمر والرطب وقد نهي الرسول (ص) عن هذا الجمع.

كما شرب سكان المغرب الاوسط القهوة، وقد سئل عنها الامام أبو الحسن البكري — من منصوفة القرن الثالث الهجري فأجاب — : من البحر الطويل. أقول لأصحابي عن القهوة انتهوا ولا تجلس في مجلس هي فيه فليست بمكروه ولا بمحرم ولكن غدت شراب كل سفيه (1)

الملايس:

لم تناول المصادر التي بين أيدينا موضوع الملايس في بلاد المغرب الاسلامي بصفة عامة، الا ان عبارات عديدة متناثرة هنا وهناك قد تساعد في رسم صورة لهذه الملايس ومن الممكن اعتبار ملايس الخلفاء الفاطميين هي ملايس كانت في تناول طبقة أو فئة معينة من المجتمع، وليست حكرا على أولئك الخلفاء.

وقد تناول جولفن (2) Golvin هذا الموضوع بشيء من التفصيل معتمدا على مارواه القريري والقلقشندي بالدرجة الاولى، وعلى كل، فقد أشار ابن عذاري الى انه حين دخل الامام عبيد الله المهدي رقادة كان عليه ثوب

(1) الجليدي: كتاب التيسر في احكام التسمير ص: 69 ثم انظر عن القهوة نفس المصدر ص: 68. ارسل منصور الطنبيذ الى جنود زيادة الله الأغلبي 290 / 824م بقرا وغنا واحمال قهوة. دليل على انها كانت معروفة انظر: حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ص: 284 وقد كان الأمر بن العز لدين الله الفاطمي ممن يتعاطون الخمر، انظر قصيدة في هذا الموضوع في ديوانه تحقيق: محمد حسن الأعظمي. دار الثقافة. بيروت 1971. ص: 84. وما جاء فيها:

أنا ما بين نداما	ي وراحي وسقالي
ثم لأعترف الصحر	ولا وقت الصلاة
واذا نوتسي السك	سر على تلك الميمات
لم ينهني سوى	س مثاني العاتيمات

Golvin: Le Maghreb Central P. 169.

حز اذكن وعمامة دكناء وكان على ابي القاسم الفاطمي ابنه ثوب خلوقي وعمامة مثله، بينما كان على ابي عبد الله الشيعي ثوب توتي وظهارة كتان وعمامة ومنديل اسكندراتي، ويده سنية يمسح بها العرق والغبار عن وجهه(1).

وحين طلب جوذر من ملابس الائمة الفاطميين من المعز لدين الله تبركا بهم، بعث اليه مبطنة مروية وقميصا تحتها، ومن ثياب المهدي مبطنة مصمتة وقميصا، ومن لباس القائم الفاطمي قميصين وسراويل وعمامة ونكة ارمنية بيضاء ومن لباس المنصور بالله جبة مروية وقميصا من تحتها(2).

وكان الخليفة الفاطمي يلبس الثياب البيضاء الموشحة في صلاة عيد الفطر، ويلبس في الاحتفال بصلاة عيد الاضحى ثيابا من الحرير الاحمر الموشح كما كان له ثياب خاصة يلبسها في قصره تتميز بان اكمامها كانت نصف اكمام ثيابه التي كان يلبسها في المراكب، وهو يلبس من الكساء قفطانا وجبة وقباء ويتشح بالعباءة ويلبس قلنسوة طويلة مزينة بجمهرة غالية، ويلبس في ايام الجمع الثلاث الاخيرة من شهر رمضان توقيرا للصلاة الثياب البيضاء والمنديل والطيلسان(3).

وقد اتخذ الفاطميون البياض شعارا لهم، من ذلك انه حين دخل جوهر مصر متحصرا لبس السواد ولبس الخطباء البياض، وكان عليه نفسه — جوهر — ثوب دياج مذهب ويبدو ان الفاطميين كانوا يميلون الى اظهار انفسهم بمظهر المتقشف في اجتماعهم بانصارهم من الكتامين، ذلك ان المعز استقبل وفدا من اشياخ كتامة في يوم ممطر بارد وعليه جبة(4).

وكان سكان البلاد يلبسون البرانس(5)، لاحظ ذلك المقدمي فذكر أن البربر يبرانس سود بل يوجد منها البرانس البيضاء وهي البسة صوفية تستعمل

(1) ابن عشاري: البيان، ج. 1، ص: 158، عن الخلوقي: R. Dozy: Supplément T. 1 P. 399.

(2) الجوزري: سورة جوذر، ص: 183، وعن البطنة: R. Dozy: Op. Cit. T. 1 P. 96.

(3) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر الفاطميين، ص: 71 — 73.

(4) ابن ابي الضياف: انخاف اهل الزمان، ج. 1، ص: 159.

(5) القاضي النعمان: دعائم ج. 1، ص: 176، المقدمي: احسن التقاسيم، ص: 239، سورة الحاجب جعفر، ص: 126.

شاء للرفاية من المطر والبرد، وربما كان هذا اللباس وراء اطلاق ابن خلدون لقب برانس على الذين يلبسونها، ولقب البتر على الذين يلبسون المعاطف القصيرة، ويظهر انه وقع جدل حول جواز لبس البرنس في الصلاة، فراح القاضي النعمان يبرر جوازه بقوله للناس ان عليا بن الحسين كان يصلي بالبرنس، وان جعفر ابن محمد اعتبر البرنس كالرداء.

وذكر المقدسي ان اهل الرساتيق — الاقاليم — باكسية وبالفعل، فقد أشار ابن الصغير الى الاكسية قيله، فذكر ان الامام عبد الرحمن بن رستم امر بجميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى اكسية صوفاً⁽¹⁾ فوزعها على الناس وهي البسة صوفية غير مفصلة، يلتحف بها كالحائك دون ان تغطي الرأس.

ويضيف المقدسي ان عامة السكان من البربر وهم الذين عبر عنهم بالسوقة كانوا يلبسون المتاديل، والمتدليل لباس صوفي يغطي الرأس ويتدلى على الكتفين والظهر ويمكن ان يكون المتدليل عمامة أو زناراً يتنطقون به من نفس نوع القماش الذي يلبسونه.

ولبسوا الجبة، وهي في العادة من الصوف الا انها قد تكون احياناً من الحرير، وقد اشار ابن الصغير الى انتشار لبسها، فذكر ان الامام عبد الرحمن اشترى اضافة الى الاكسية السالفة الذكر جباً صوفاً واشربنا الى ان المعز الفاطمي كان عليه جبة، وهي لباس طويل تدلى الى الركبة وقد تزيد، ويبدو أنها لباس متواضع، إذ حين أخذ الشاعر ابن النحوي على نفسه بالتقشف سنة 394هـ / 1004م «لبس جبة صوف الى ركبته» وكان هذا شأن ابن تومرت، فذكر ابن القطان عنه، انه ما لبس الاثياب الصوف من قميص ومن سراويل ومن جبة تواضعاً⁽²⁾.

ولبسوا السراويل، فذكر ابن الصغير ان الامام يعقوب بن افلح كان يلبس السروال فضفاضاً حتى كان حجره في جنبه، وقد كان السروال لباساً شائعاً في بلاد المغرب، كما لبسوا الاقمصة، فقال الخليفة المهدي لابي عبد الله الشيعي

(1) ابن الصغير: سورة الاثمة. ص: 327.

(2) ابن القطان: نظم الجمان ص: 132. وجاء في الاصل عن قميص وعن سراويل وعن جبة.

ارى قميصك منذ ثلاث ويبدو ان الاثرياء كانوا يعمدون الى اقمصة مستوردة،
فقد ظهرت التسترة منها في القيروان على البهلول بن راشد.

ولبسوا القلنسوة، فقال مهدي النفوسي عند مناظرته المعتزلة في تاهرت
في عهد الامام عبد الوهاب ان علامة ظفري بالمعتزلي ان انزع القلنسوة عن
رأسي. بل ان الامام اقلع نفسه لبس الطرطور وهو قلنسوة طويلة دقيقة الاعلى
وحين القي المنصور القيض على ابن كيداد البس قميصا وقلنسوة بيضاء، وكان
المعز لدين الله نفسه يلبس على رأسه قلنسوة حمراء، وجعل جوهر على رؤوس
الاسرى الذين عاديتهم من المغرب، قلانس من ليد مستطيلة ويصف المقدسي
سكان بلاد المغرب بصفة عامة انهم «اصحاب قلانس مصبغة»⁽¹⁾.

ولبسوا العمام، فاورد الرقيق القيرواني ان باديس بن المنصور كان يلبس
عمامة حمراء، كما كان الفاطميون وموظفو دولتهم يلبسونها، واستعملوا الشاشية
لباسا على الرأس، فأشار إليها الدرجيني كما ذكر ابن القطان أن ابن تومرت حين
مر ببجاية، وجد الصبيان يزي النساء ومنها شواشي القز⁽²⁾ ويفهم منه انها لباس
النساء مثلما هي من لباس الرجال وكان القاضي سحنون يلبس الشاشية الطويلة،
مما يدل على انها مستعملة في بلاد المغرب عامة.

ويذكر المقدسي انهم المغاربة اقل ما يتطلسون وكثيرا ما يجعلون الرداء
نطاقين ثم يطرحونه على ظهورهم مثل العباءة⁽³⁾.

ويبدو ان هذا اللباس لم يكن لائقاء، مما دعا القاضي النعمان الى نهجهم
عن لبسه، فنسب الى الرسول (ص) نهيه عن «الاشتال بالثوب الواحد يجمع
بين طرفيه على شق واحد كاشتال البربر اليوم» وعبارته هذه تؤكد استعمال
البربر لهذا اللباس، ولعل القوطة الفضفاضة التي لاحظها ناصر خسرو على الخليفة
الفاطمي في القاهرة، كانت الرداء المغربي أو لباسا غيره، لانه يشبهها بتلك «التي
تلبس في بلاد المغرب»⁽⁴⁾.

(1) المقدسي: احسن التقاسيم ص: 239. عن القلنسوة:

R. Dasy: Supplément au Dictionnaire... T. 2, P. 401.

(2) ابن القاضي: الصدر السابق ص: 41.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 239 وعن العباءة.

R. Dasy: Supplément. T.2 P. 90.

(4) ناصر خسرو: رحلة ناصر خسرو ترجمة يحيى الخشاب بيروت 1970 م ص: 96.

ولبسوا الفرو، فان الامام عبد الرحمن كان يشتري ايضا بما بقي من مال الصدقة «الفراء» اضافة الى الاكسية والجباب، فيوزعها على الفقراء ويدل فعله هذا على ان لبس الفرو كان شائعا، وان كان لا يقوى على شرائه الفقراء.

ولا تشير المصادر المتوفرة بين ايدينا الى الغلالة في بلاد المغرب الاوسط، لكنها اشارت الى انها كانت معروفة في القيروان مما يجعل وجودها في هذه البلاد امرا مقبولا.

ولبست النساء المعجرا⁽¹⁾، وهو ثوب تشده المرأة على رأسها أو عمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك — الذقن — واورد القاضي النعمان ذكر البرقع في اطار ذكر الملابس التي يحذر على المحرم لبسها، وكانت المرأة تلبس الخففة، ويبدو انها خاصة بنساء البادية، ولم يرد لها وصف.

ولبس الناس النعال، وهي عادة من الجلد ويبدو ان الاثرياء كانوا يلبسون النعال المستوردة فلبس البهلول بن راشد في القيروان نعلا طائفيا وكان ابو عبيد الله الشيعي قد انتعل نعلا عربية غداة توحجه الى سجلماسة.

وعرف سكان المغرب الاقصى لباسا يدعى الكرزي، ذكره ابن القطان، وعرفت خزائن الفاطميين زانات الخرز، وعرف اهل القيروان لباس الساج وهو طيلسان واسع مدور ويبدو انه لباس فاخر، ذكره القاضي عياض على البهلول بن راشد، والقاضي سحنون، ولعل بعض فئات المغرب الاوسط قد عرفت هذه الالبسة وذكر القاضي عياض ان ابن طالب — قاضي القيروان — خرج يوما في ثوب البيت⁽²⁾، وهذا يدل على ان الناس — على الاقل بعضهم — كانوا يرتدون ملابس خاصة بالمنزل، وربما خاصة بالنوم.

اما سكان الصحراء فكانوا «يتلثمون بعمامتهم سنة فهم ولا يلبسون قمصا انما يتشحون بثيابهم»⁽³⁾، وأضاف البكري ان «جميع قبائل الصحراء يلتزمون النقاب وهو فوق اللثام حتى لا يبدو منه الا محاجر عينيه».

(1) الدباغ: معالم الايمان. ج. 2. ص: 216.

(2) القاضي عياض: تراجم ص: 211.

(3) البغوي: وصف ص: 17 البكري: المغرب. ص: 170.

وبخصوص ملابس اهل الذمة، فلم يتعرض احد لهذا الموضوع في المصادر التي اطلعت عليها، وربما كانوا لا يختلفون عن المسلمين في شيء، مما كان يدعو بعض القضاة الى اجبارهم على وضع علامات فارقة يميزون بها عن المسلمين من ذلك ان القاضي ابن طالب — السالف الذكر — جعل على اكتاف اليهود والنصارى رقاعا بيضا فيها صورة قرد أو خنزير، وكتب الى قضاته بان يتخذ اهل الذمة زناير عريضة لثيابهم ليعرفوا بها⁽¹⁾.

الملاهي:

لجأ السكان الى وسائل ترفيهية مختلفة تساعدهم على قضاء فراغهم والترويح على أنفسهم بعد طول عيائهم، وليس من السهل حصر هذه الوسائل، فهي كثيرة ومتنوعة، كما أن المصادر قد اغفلت الكثير منها مما يتعلق بمنطقة المغرب الأوسط.

وعلى كل، فقد ذكر و — ل. ديورانت ان من اهم وسائل التسلية في ذلك العهد كانت الاعياد والولائم والصيد ومغازلة النساء والشعر والموسيقى والغناء وأضاف ان الطبقات الدنيا كانت تمارس قتال الديكة والرقص على الحبال والشعوذة والسحر ولعبة العرائس المتحركة القراقوز وأستدل من كتب القانون لابن سينا على ان المسلمين كان لديهم في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي كل ما هو معروف حاليا الالعب الرياضية كالملاكمة والمصارعة والعدو والرمي بالنبال وقذف الخراب ورفع الأثقال⁽²⁾ وغيرها.

وأكد الفوال من جهته ان المجتمعات البدوية كانت لها فنونها الشعبية كالاساطير والامثال والقصص والغناء والرقص، وكانت لها فنونها الرياضية كالمهرجانات ومباراة شد الحبل والصيد والفروسية والرمي هذا بالإضافة الى وسائل ترفيهية أخرى كالترويح الجنسي ولعب الميسر ومقارعة كؤوس الخمر⁽³⁾ وغيرها، وتشير بالخصوص الى بعض هذه الوسائل.

(1) يحيى بن عمر: احكام السوق. ص: 128. ويظهر ان هذا الاجراء قصد به تمييزهم حتى يعرفوا بانهم اهل ذمة. فان يحيى بن عمر سئل عن يهودي تشبه بالمسلمين وقد جاء هذا في شرط وضعه نصارى الشام على انفسهم في كتابهم الذي وجهه الى عمر بن الخطاب... ولا تشبه بهم في شيء لباسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق للشعر انظر نص رسالتهم كاملة: المجلدي: كتاب السير... ص: 79.

(2) و ل: ديورانت: قصة الحضارة. ج. 13. ص: 142.

(3) الفوال: علم الاجتماع. ص: 283. وحول الخمر وما يتعلق به من كؤوس ونحوها انظر: الرقيق القيرواني. قطب السرور مواضع منفرقة.

فقد عرفت تاهرت المنتزهات والحدائق، وهي ظاهرة تنم عن سمو في الذوق ورقة في الشعور، ويبدو أن ظهورها في تاهرت رافق تطورها الاقتصادي وحصول عن الثراء فكانت المنتزهات صورة حياة الترف التي بدأت تدب في المدينة، وكان هذا في عهد الامام افلح، فذكر ابن الصغير ان ابان وحمويه السابق ذكرهما «خرجوا يوما الى قصورهما منتزهين»⁽¹⁾ مما يوحي ان لكل قصر حديقة تزيينه وتحيط به، وكان للامام الرستمي ابى بكر منتزه خاص به، يعرف بـ «جنان الأمير» كان يخرج اليه رفقة محمد بن عرفة وغيره من الشخصيات ذات العلاقة الوطنية بالامام.

وقد اغفل الرحالة الاشارة الى هذه المنتزهات، الا ان وجودها في تاهرت يعني وجودها في غيرها من المدن، وهناك اشارة للادريسي وان كانت متاخرة الا انها تصلح دليلا على اهتمام سكان بلاد المغرب الأوسط بها فذكر نهرا لمدينة مليانة يسقي أكثر مزارعها «وحدائقها» وأضاف بخصوص تدلس أن لها ديار ومنتزهات⁽²⁾.

ولا توجد صورة عن الاسلوب والتمط الذي قامت عليه منتزهات المغرب الأوسط، الا انه بناء على التأثير الاندلسي البالغ في بعض مدنه، خاصة الساحلية منها، يمكن ان تكون المنتزهات على صورة لا تختلف في شيء عنها في الاندلس فكانت تخلو من التماثيل لامر ديني وكان يطغى عليها تزيين الجدران بالجص، بأشكال والوان مختلفة ووجود بعض الأقواس الجميلة، واستعمال القرميد الأزلي، بألوان عديدة، وكان يستعمل لزخرفة العيون والاحواض والمقاعد والمرات والأدراج حتى كان يحول به على تجميل المنتزه أكثر من الاعتماد على اختلاف الوان الأزهار، التي كانت تزرع في قوارير، مما يسمح بنقلها من مكان الى مكان آخر، فيتغير شكل الحديقة ومنظرها حسب الرغبة⁽³⁾.

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة ص: 336 — 343. وعن حياة اللهو: انظر أحمد أمين: ضحى الاسلام. ج. 1. ص: 101 — 131. عبد النعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية صفحة 137 — 145.

حسن حسني عبد الوهاب: ورفات ج. 2. ص: 180 — 202.

(2) الادريسي: نزهة المشتاق ص: 85. وربما كانت هذه العبارة تقوم دليلا على وجود الديار في بلاد المغرب الأوسط قبل عهد الادريسي خاصة وانها معروفة في المشرق قبل ذلك عنها انظر: اسامة مرشد الكناي: كتاب المنازل والديار الفصل الثاني. ح. 1. ص: 105 — 193. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر. ط. 1. بيروت 1385هـ / 1965م.

(3) عن الحديقة في الاندلس انظر: ابو الصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة. ص: 213 — 215.

وكانت بعض فئات سكان المغرب الأوسط تمارس الصيد، فكان مما طعن به نفاث بن نصر على الامام افلاح بن عبد الوهاب خروجه للصيد فكأنه كان مولعا به. ويقدم ابن الخطيب في شخص الامير يحيى بن العزيز الحمادي صورة عن المولعين بالصيد فذكر انه كان يستدعي المضحكين وجوارح الصيد فيختبر هذا البازي ويتفقد هذا الكلب وينتهز هذا المضحك بالنوع الذي سلكه فيلهيه ويضحكه⁽¹⁾، ويؤكد هـ.ر. ادريس على ممارسة المسلمين صيد الطيور واستعمالهم كلب الصيد والحراب والسهام⁽²⁾.

وكانوا يقضون أوقاتا في ممارسة الفروسية التي اشتهروا بها كما سبق وهم في هذا الشأن اشبه الناس بالعرب، الامر الذي يخلل معه ان تكون المباريات قد جرت، ليس بين فرسان يتمون لنفس القبيلة فحسب، بل يتمون لقبائل مختلفة ومن الطبيعي ما دامت أكثر زناتة فرسانا يركبون الخيل ان يشغلوا انفسهم بركوبها والتفنن فيها، بل والتدريب عليه، فيشير ابو زكريا الى ان المعتزلة بتاهرت طلبوا من ايوب بن العباس ان يلعب فتياهم على فرسه ففعل. ثم ان فتيان الحمي المعتزلة ركبوا خيولهم واخذوا قضباننا يترامون بها⁽³⁾ أما الصبيان فكانوا يتخذون من العصي خيولا يركبونها ويتلهون بها مثلما كان يفعل زيري كما سبق.

ويبدو انهم — السكان — اتخذوا من بعض الحيوانات المروضة وسائل لتسليةهم، وكانت القردة من بين هذه الحيوانات وان فيما ذكره ابن حماد بخصوص فعل المنصور الفاطمي بأبي يزيد مخلد بن كيداد، حين التقى عليه القبض لدليل على ذلك، فقد الصق على جانبيه عودين وجعل عليهما قردان قد علما فكانا يصفعانه ويعيثان بلحيته⁽⁴⁾، وهذه العبارة تدل على ان عملية الترويض ليست حديثة النشأة بل كانت معروفة في ذلك الوقت.

(1) ابن الخطيب: اعمال ج. 3. قطعة منه بعنوان ذكر قسم الملوك من صنهاجة من ذرية حماد بن بلكين بقلعة حماد وبجاية نشر رابع بونار مجلة الاصاله ع. 19. 1394هـ الموافق لـ 1974م الجزائر. ص: 95. وقد اشتهرت بلاد المغرب بالزواة السود. انظر: الحاجط التفسير بالتجارة ص: 30.

(2) H.R. Idria: La Berbérie Orientale T. 2. P. 634- (2)

(3) ابو زكريا: كتاب سيرة الأئمة. ص: 72.

(4) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد ص: 37. وذكر البكري ان مرمي موسى بالمغرب الانفسى اكثر بنوع الأرض قردة وهي تمحكي تقلد ما ترى من فعل من يمر من الناس فإذا رأته التواني يجردون في القوارب اخذت عيدانا وجعلت تمحكي عملهم انظر: البكري المغرب.. ص: 105.

وان هذا الامر بالذات يسمح بترجيح معرفة بلاد المغرب الاوسط لمهرجانات الحيوانات (السيرك) في تلك الايام، بالاضافة الى عوامل اخرى مساعدة لوجود مثل هذه الظاهرة، اهمها اتصالها الوثيق ببلاد السودان التي تعتبر مصدرا لحيوانات غريبة الخلقة لا تتوفر في بلاد المغرب كالزرافة، وبالفعل فقد وصلت زرافة هدية من ملك السودان الى الامير المنصور الزيري، مما يوحي بوصول حيوانات اخرى كالنعامة والفيل والكركدن والثعبان الضخم وغيرها، وكان المغاربة قد وصلوا الى مرحلة من التطور اهلتهم لصنع اقفاص حديدية تروج بها الحيوانات المفترسة، وقد ظهرت ضمن هدية زيري بن عطية المغراوي الى المنصور بن ابي عامر سنة 382هـ / 989م والتي كان منها طائر فصيح يتكلم بالعربية والبربرية ودابة من دواب المسك ومهابة وحشية تشبه الفرس، وحيوانات غريبة واسدان عظيمان في قفصين من حديد(1).

وكان لهذه الهدية علاقة بموضوع السيرك، والذي كان الاندلسيون على علم به، فقد جرى احتفال بقدم جعفر بن علي يحمل رأس زيري في مدينة الزهراء اشتمل على الاسود الفاخرة والتمور الجائشة والعقبان الكاسرة والثعابين المضطربة وكانت عدتها مائة صورة(2)، وهذا يرجع ان يكون السيرك معروفا في تاهرت وغيرها بحكم الاتصال الوثيق بين الاندلس والمغرب الاوسط.

وهناك فئات اتخذت من معاقرة الخمر وسيلة للترفيه عن النفس وللتسلية، مع أن الآية صريحة في شأنه في اعتباره رجسا من عمل الشيطان والامر الرباني واضح في الدعوة الى اجتنابه وهذه الفئات لها نظرة خاصة في قضية تحريم الخمر ك بعض الاحناف والمنحرفين عن المذهب الحنفي الحقيقي(3) وغيرهم، أو انها متمردة على الواقع وكل القيود متخذة من المسكر وسيلة.

-
- (1) السلاوي: الاستقصا ج. 1، ص: 193، وعن وصول الزرافة انظر: ابن عدري البيان ج. 1، ص: 246.
(2) ابن حيان: المنتهى في اخبار بلد الاندلس تحقيق عبد الرحمن علي الحجى: طبعة بيروت. 1963 ص: 49.
(3) كان الاحناف المستقيمون يرون تحرمة. انظر: عبد العزيز المجلوب الصراع المذهبي صفحة 72.

وبالفعل، ففي ظل غياب السلطة الحازمة في تاهرت ابان الفتن الداخلية بين الامام ابى حاتم وعمه يعقوب «فسد اهلها في تلك الحروب واتخذوا المسكر اسواقا والغلمان اخذنا». وفي مرسى الخرز كان العاملون بصيد المرجان هناك «يكثرون الاكل والشرب والخلاعة ولهم بها مكاسب وافرة وينتبدون بنبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الاسكار العظيم» كما سبق ذكره.

وانتقلت لعبة الشطرنج الى بلاد المغرب من المشرق، فإذا كان محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الرحمن بن رسم لاعبا بالشطرنج⁽¹⁾ فهذا يدل على ان الاسرة الرستمية كانت على معرفة بهذه اللعبة، وعلى كل، فقد كانت لعبة الشطرنج خاصة بالنخبة، وكان يرافق لعبها فنون الهزل والنواحر المدهشة، لانه يترك اثرا في نفوس اللاعبين لا يقل عن اثر الارتجاز في نفوس المحاربين.

فلعبة الشطرنج كما يصفها المسعودي: (من البحر البسيط).
أرض مربعة حمراء من آدم، ما بين الفين موصوفين بالكرم
تذاكرا الحرب فأحتالا لها شبا من غير ان يسعيا فيها بسفك دم
هذا يغير على هذا وذاك على هذا يغير وعين الحرب لم تتم
فأنظر الى الخيل قد جاشت بمعرفة في عسكرين بلا طبل ولا علم⁽²⁾

والسباحة رياضة معروفة فقد حض الرسول (ص) على ممارستها، ويمكن القول ان سكان المدن الساحلية قد وجدوا في السباحة وسيلة ترفيهية، ومن المرجح كذلك ان بعض السكان في المناطق الداخلية قد مارسها في مياه الاودية والبرك وهو أمر شائع حتى اليوم.

ويظهر انهم عرفوا من الألعاب خيال الظل أو مسرح العرائس، فينقل عبد المنعم ماجد عن «الاحكام السلطانية للماوردي ان اللعب بالعرائس مباح للبنات اذ ليس القصد بها المعاصي وانما لئلا البنات لتربية الاولاد⁽³⁾.

(1) ابن الأثير: الخلة ص: 273. ابن حيان: المصدر السابق. ط القاهرة ص: 262. «الحاشية»
(2) المسعودي: مروج الذهب ج. 4 ص: 235. وعن الشطرنج انظر: نفس المصدر. ص: 233. 235، دائرة المعارف الإسلامية: مادة (شطرنج) ج. 13. ص: 294 — 296.
(3) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية ص: 144 — 145.

ان هذه الانواع المختلفة من وسائل التسلية واللهو تدل على ان الحياة في تلك الفترة لم تكن كلها جد وتزمت من جهة، وعلى أت منها ما يناسب الطبقة العليا في المجتمع ومنها ما يناسب طبقة العامة.

الفصل السابع

التطور العمراني

عاش سكان المغرب الأوسط في أنماط مختلفة من المساكن تبعاً للمستوى الحضاري ويمكن أن نقسمهم إلى سكان البادية وسكان المدن.

1 - سكنى الحمام:

تنتشر حياة الترحال بين القبائل المتأصلة في بدوايتها والتي لم يستطع البيزنطيون ولا المسلمون من بعدهم عمل شيء يساعدهم على حياة الاستقرار، كاحداث تغيير في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والفكري.

فمن الوجهة الاقتصادية، كانت هذه القبائل تعتمد في معيشتها على تربية مواشها كما سبق. حتى ان ابن حوقل يصف قبائل الصحراء في القرن الرابع الهجري «انها لاتعرف البر ولا الشعر الا ما يصلها من سجلماسة» وهذا يعني بساطة وانخفاض مستواها الاقتصادي وبعدها عن الترف والكمالي مما لا يدعوها للحياة الاستقرار.

ثم ان اعتمادها على تربية المواشي تعني خضوعها تماماً للظروف الطبيعية، فهي دائمة الحاجة الى مساح ومشارب لمواشها مما يحتم عليها مواصلة الترحال بحثاً عنها، وبعبارة اخرى فان مجتمع البدو الرحل يقف مكتوف الايدي امام تحديات الطبيعة، فهو اسير ظروفها، وهذا يعني ان مستواهم الفكري لم يصل بعد الى مرحلة التحدّي، والضرورية لكل عملية تطور.

من جهة اخرى، فان اعتماد هذه القبائل على الغزو والسلب يجعلها تعيش حالة نفسية قلقة، فهي تتوقع من حين لآخر غزوا تقوم به قبيلة اخرى اكبر منها، وهذا ما لا يساعدها على الاستقرار بل على العكس انه يحتم عليها ان تكون دائماً على أهبة الرحيل، ورغم ما في حياة الترحال من الشقاء، الا أنهم كانوا قانعين بها لأن الترحال في نظرهم يعبر عن حبهم للحرية ورفضهم الذل والخضوع والمغارم.

لهذه الدواعي ظلت الخيام تمثل بيوت عدد كبير من القبائل، فكانت بعض بطون كنانة بين قسطنطينة وبجاية، — على سبيل المثال — «يمتطون الخيل» ويسكنون الخيام»⁽¹⁾، كانت القبائل المنتشرة بين تاهرت وتلمسان، ووظواغن ينتجعون «من مكان الى مكان»⁽²⁾ في عهد الأديسي (سنة 560هـ)، وكانت مديونة يتقلبون بظواغنهم في نواحي جبل بني راشد، وباختصار فإن من كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتياح المسارح⁽³⁾.

وكانت الخيمة تدل على مركز صاحبها ومكانته الاقتصادية والاجتماعية في القبيلة، فكلما ارتفع عمادها ازدادت اتساعا وعبرت عن مكانة عالية لسكانها، بل ان نوع نسيجها وجودته تدل على المستوى الاقتصادي، وفي اغلب الاحيان يدل ارتفاع المكان الذي ضربت فيه على علو مكانة صاحبها، فقد جرت العادة في مجتمع البدو الرحل ان يضرب رئيس القبيلة خيمته في مكان مرتفع يشرف على خيام بقية افراد القبيلة.

وكانت الخيمة تضم تحت سقفها جميع افراد الاسرة، بما فيهم الابناء وزوجاتهم والاحفاد، واذا كنا ننظر لسكنى الخيام نظرة متواضعة، فرمما لم يكن الامر كذلك بالنسبة لسكانها انفسهم، بل اننا اذا اعتبرنا قول ميسون الكلبية زوجة معاوية بن ابي سفيان معبرا عن المجتمع القبلي عامة، شعرنا انهم كانوا يفضلون سكناها على سكنى القصور، وكأنها ضمن نظرة ازدراء شاملة ينظرونها الى المستقرين ومما جاء في قصيدة لها (من البحر والوافر):

ليت تخفق الأرياح فيه أحب الي من قصر منيف

وعلى كل يبدو أن ربح التطور قد هبت على بعض هذه القبائل فانتقلت الى مرحلة بين الاستقرار والترحال.

المساكن القارة:

ان انتقال القبيلة من حالة الظعن الى الاستقرار يتبعها حتما تطور في المفاهيم القبلية، إذ أن الاستقرار نفسه يعني بالضرورة استعداد هذه القبيلة

(1) ابن خلدون: المرج. 6. ص: 303.

(2) الأديسي: المصدر السابق. ص: 88.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 121.

أو تلك لقبول الذل والخضوع ودفع المغارم للقبائل الأقوى، إلا إذا كانت لها قوة ذاتية أو مكتسبة بالولاء أو الحلف، فإن ابن خلدون يرى أن «معاش المستضعفين منهم بالفلاح والدواجن السائمة»⁽¹⁾.

ولما كانت طبيعة العمل الزراعي تقتضي الاستقرار، ويتطلب هذا بدوره اتخاذ منازل قارة، والتي هي غالباً على نحو ما ذكر ابن خلدون من «الحجارة والطين ومن الخوص والشجر ومن الشعر والوبر»⁽²⁾، في نفس الوقت، يشير الدرجيني في معرض حديثه عن مناظرة وقعت بين أيوب بن العباس الأباضي وبين المعتزلة في ناهرت، أن هؤلاء «انزلوه في خص ورحبوا به»⁽³⁾، ويشير البكري من جهته إلى عزم رجل من إحدى قرى وهران على بناء بيت له «فأقطع ألف كلخة» كما سلف، ويبدو أن الاختصاص كانت واسعة الانتشار فإن المنصور الفاطمي أحرق اختصاصاً كثيرة لأصحاب أبي يزيد⁽⁴⁾، أما استعمال المنازل الحجرية ففني عن البيان.

ويبدو أن هذه المساكن تشكل سكنى أغلبية سكان المغرب عامة، فيذكر ابن خلدون أن من كان معاشه «في الزراعة والقيام بالفلاح كان المقام به أولى من الظعن وهؤلاء سكان المدن والقرى والجبال وهم عامة البربر»⁽⁵⁾، وقد أشار الجغرافيون إلى كثير من قرى المغرب، فذكروا أن تلمسان قرى وعمائر متصلة وأن جبل تاورناية معمور فيه القرى الكثيرة وأن حول مدينة جراوة عدة قرى لقبائل من البربر وهناك قرى أخرى كبيرة مثل المعسكر ونانسمالت وباهلوت، كما سلف.

ب - المدن:

لم يكن ظهور مدينة في بلاد المغرب حدثاً عفوياً، بل لا بد من توفر ظروف موضوعية ينشأ عنها ميلاد مدينة جديدة، ولم تكن عملية الميلاد هذه بالأمر

(1) ابن خلدون: المعراج، 6. ص: 176.

(2) نفس المصدر: ج. 6. ص: 175.

(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 63.

(4) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد ص: 31 - 32.

(5) ابن خلدون: مقدمة: ص: 121.

السهل في بلاد لم تتمخلص بعد من سيطرة النظام القبلي، فقد كانت مفاهيم النظام تمرقل ظهور المدن، فكان لابد من حدوث انحلال فيها الى حد ما، فمثلا كانت الحاجة تستدعي تحولا في شعور الفرد بالانتماء الى قبيلته الى شعور بالانتماء لمدينته، ومن شعور القبيلة بانها كل لا يتجزأ بشيخها وابنائها الى شعور افرادها بانهم جزء من مجتمع المدينة ينصاعون لحاكم مشترك للمدينة، وربما ينتمي لقبيلة اخرى.

وقد كان التحول البطيء الذي حدث لبعض القبائل وانتقل بها من حياة الظعن الى حياة الاستقرار خطوة متقدمة لاحداث ذلك التغيير، فكان هذا الاستقرار أو اعتماد الفلاحة كمصدر انتاج يعني وجود فائض عند بعض افراد القبيلة اي وجود ثراء، وهذا يعني تحولا في معيشة هذه الفئة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا ينعكس على المجتمع القبلي ويساعد على خلعته.

ومع الوقت، وجدت هذه الفئة الثرية نفسها جنبا الى جنب وعلى علاقة بفئات ثرية اخرى، فبدأ ينمو بينها شعور بالتحالف ولو بشكل جنيني بل ربما شعرت الى حد ما بانها تشكل معا طبقة اجتماعية، وهكذا فان اجتماع رؤساء قبائل تاهرت واختيارهم الامام عبد الرحمن لم يكن حدثا اعتباطيا تم بمجرد نزول الامام عليهم، دون اعتبار لطبيعة المنطقة، بل انه تعبير عما وصلت اليه هذه الفئات من استعداد للانضواء تحت سلطة رئيس من خارج قبائلهميلتهم واذا كان الرؤساء قد أوجدوا حلا توفيقيا مؤقتا بتعيين الامام عبد الرحمن، فما ذلك الا كخطوة أخيرة في اقامة حكم المدينة.

من جهة اخرى، فان حصول تلك الفئات على الثراء، بغض النظر عن الوسيلة جعلها تتعدى الاكتفاء بالضروري من المعاش الى الحاجي والكمالي، فبدأ الترف يظهر على غمط معيشتهم سواء في مسكنهم أو مأكلهم أو اثاثهم، من هنا يتطور العمران البدوي الى العمران الحضري، وظهور مدينة تاهرت هو تجسيد لهذه الفكرة إذ لم يكن بالامكان قيامها بين قبائل فقيرة متأصلة في بدواتها كالابالة.

أما منشأ ذلك الثراء فمتعدد الجوانب، فبالنسبة للبدو الرحل، فقد ظهرت فئات عليا من الرؤساء وعائلاتهم تمتلك اعدادا هائلة من المواشي، ولما كانت

تمثل قيمة نقدية في مجتمع البدو، فقد أصبحت ثرية المواشي بالنسبة للرؤساء تمثل عملا انتاجيا يزيد الدخل، ولنا في ابن زلفين السالف الذكر خير مثال.

واما بالنسبة للمستقرين الزراع، فان امتناعهم الزراعة تطلب وجود اعمال مهنية تقوم بانتاج ادوات زراعية لازمة، مما كان له تأثير ايجابي على الانتاج الزراعي، فقد سمح للانسان ان يتحدى الطبيعة، فيحرث ويحفر ويسوق الماء، وزيادة الانتاج هذه كانت تعني بروز فئة ثرية مثل محمد بن جرنى السابق الذكر تأخذ مسارها في حياة الترف والتفنن في المسكن والملبس والاثاث وقد نبه ابن خلدون الى هذه الملاحظة فذكر انه «اذا فتشنا اهل مصر من الامصار وجدنا أولية اكثرهم من اهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وعدلوا الى الدعة والترف الذي في الحضرة⁽¹⁾، ويضيف في مكان آخر من مقدمته ان «البناء واختطاط المنازل انما هو من منازل الحضارة التي يدعو اليها الترف والدعة⁽²⁾».

ويلعب الموقع الجغرافي دورا في الثراء كأن تكون المنطقة معبرا تجاريا، مما يعود بالخير على قبائلها وخاصة زعمائها بما يحصلون عليه من جعلالات مقابل ما يقدمونه من امن وحماية، كذلك يتيح لبعض القشتات ان تلعب دور الوسيط بين سكان المنطقة وقوافل التجار.

ولا بد لنجاح هذه العوامل من توفر شروط الامن والهدوء في المنطقة، اذ لا يمكن ان يكون هناك ممارسة اعمال اقتصادية فرخاء في ظل الحروب والخوف، ولا بد من مراعاة هذه النواحي عند بحث موضوع تأسيس المدن في تلك الفترة، اضافة الى معطيات اخرى تختلف من مدينة الى اخرى.

فمن الملاحظ ان بلاد المغرب الاوسط لم تشهد ظهور اية مدينة جديدة منذ الفتح الاسلامي حتى بناء مدينة تاهرت، وربما كان السبب الرئيسي يتمثل في تلك الحروب والثورات المتكررة التي شهدتها المنطقة وبالتالي فقدان عنصر الامن والاستقرار، وهكذا كانت تاهرت هي المدينة الاولى المحدثه في البلاد.

(1) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان البدو واقدم من الحضرة وسابق عليه وان البادية لسل العمران ص: 122.

(2) نفس المصدر: فصل في ان للدول من المدن والامصار... وهو الفصل الاول من الباب الرابع ص: 342.

تعتبر منطقة تاهرت أرضا زراعية، اشتهرت بزراعة الحبوب، أي أنها تسمح بإيجاد الحياة المستقرة، ويساعد على هذا وجود عدة أنهار مثل نهر مينا، كما أنها منطقة رعوية اشتهرت بترية المواشي، وهكذا لم يكن غريبا أن تظهر فئة من الأثرياء كمحمد بن جرتي وابن زلغين السابق ذكرهما.

من جهة ثانية، فقد كانت معبرا بين شرق البلاد وغربها، فإن مسير عقبة بن نافع في تلك المنطقة لم يكن خروجاً عن الطريق الواصل بين شرقي المغرب الإسلامي وغربه، بل دليل على مرور هذا الطريق العام فيها مما يترك أثرا على قبائل المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

كذلك عرفت المنطقة هدوما على الأقل منذ قيام الدولة العباسية، وإن اشتغال أمراء إفريقية بأمر تثبيت سلطة الخلافة في القيروان قد سمح لبلاد المغرب الأوسط أن تعيش في جو الهدوء، وإن اشتراك عبد الرحمن بن رستم في حصار طينة لم يكن عملا حرييا أكثر منه فزعة عسكرية قام بها مشاركة لابي قررة اليفرني، كما أن أمراء إفريقية لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه المغرب الأوسط (2).

أضف إلى هذا، اشتراك القبائل في شعور عدائي تجاه السلطة الحاكمة في القيروان باعتبارها تمثل مجتمع المدينة بما فيه من ثراء وترف، على حين أن القبائل هذه تمثل مجتمع الريف بما فيه من قسوة وفقر، أي أن العداء بينهما يمثل صراع الريف ضد المدينة، وقد البس صراعا هذا لباسا مذهبيا، فاعتنقت مذهب الاباضية، ووضعت مطالبها في مبادئ مذهبية.

(1) نشأت في القرن الثاني الهجري، ونظرا لأنها اتخذت شكلها النهائي بعد ذلك ولأنها تصلح نموذجا للمدينة الإسلامية فقد ادرجناها ضمن هذه الدراسة.

(2) انظر ما ذكره حجاج كمامة لابي عبد الله الشيمي حول نفوذ الاغالبية في كمامة: القاضي العماد: احتاج الدعوة. ص: 64. 65.

ادرك الامام عبد الرحمن ان المنطقة مهيأة لاحتضان مدينة مثل تاهرت، وحاول اتخاذ مدينة تاهرت القديمة، فوجد معارضة من اهلها عبر عنها البكري بقوله: «انهم لما أرادوا بناء تاهرت كانوا ينون النهار فاذا جن الليل واصبحوا وجدوا بنيانهم قد تهدم فبنوا حيث تاهرت السفلى وهي الحديثة⁽¹⁾» ومن مميزات الموقع الذي اختاره الامام:

ان هذه المنطقة بعيدة عن القيروان تفصل بينهما منطقة الزاب وجبال الاوراس، اي انها بمنأى عما يمكن ان يقوم به والى القيروان، لو فكر في ذلك ضد الاباضية، وهي بعيدة عن الساحل، فكانت بمنأى عن ضربات الاسطول البيزنطي⁽²⁾، واعمال القرصنة التي كان يقوم بها من حين الى آخر.

كذلك فهي منطقة زراعية كما ذكرت، وذات مناخ ملائم للاقتصاد الزراعي، وهي وفيرة المياه فهي على نهر ناتش، وتعرض لمطول الامطار الغزيرة وان هذه الطبيعة الزراعية تحقق شرطا ضروريا لبناء المدن نبه اليه ابن خلدون، فذكر أن «مما يراعى ايضا المزارع فان الزروع هي الاقوات فاذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك اسهل في اتخاذه واقرب الى تحصيله⁽³⁾».

كذلك فان المنطقة غيضة اشبة، وهذا يعني توفر مادة الحطب التي هي مادة الوقود، حتى قيل «لاتبنى المدن الاعلى الماء والكلأ والمختطب⁽⁴⁾» وقيل «أحسن موضوعات المدن أن تجمع المدينة خمسة أشياء وهي النهر الجاري والمحرث الطيب والمختطب القريب والأسوار الحصينة والسلطان اذ به صلاح حالها⁽⁵⁾».

(1) البكري: المغرب. ص: 66.

(2) ارشيدالد: القوى البحرية: ص: 162. وعن بناء تاهرت انظر: جودت عبد الكريم يوسف الملائك الخارجية للدولة الرسمية. ص: 29. 36. الحبيب الجنحائي: المغرب الاسلامي. ص: 100. 106. نفسه تاهرت عاصمة الدولة الرسمية. المجلة التونسية للعلوم الاجتاهية فصل من عدد 40. 41. 42. 43. سنة 1975 م ص: 9 وما يليها. G. Marçais et deasus lamare Tibert, Tagdemt, R. A.

1946 PP. 24. 57.

(3) ابن خلدون: المقدمة. فصل في ما يجب مراعاته في المدن.

(4) ابو الحسن علي يوسف: الذوخة المشتبكة. ص: 68.

(5) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص: 16.

وأضاف الى أن الموقع يتوسط قبائل المنطقة حتى يبدو أنه كان سوقا لها، فهو يتوسط بين التل والصحراء، فكانت تلك القبائل حلقة وصل بين تجارة ما وراء الصحراء وما وراء البحر، وهي على الطريق بين الشرق والغرب كما سبق، ولكن هذا الموقع لم يكن من الدرجة الأولى، لذا فانه اذا كان يتيح ظهور مدينة في المنطقة فلم يكن من المتوقع أن تكون من كبريات المدن أعني أن أهمية الموقع محليا ودوليا تتحكم في ظهور المدينة وعظمتها وديمومتها.

وكان اختيار الموقع يختلف من مدينة الى اخرى، فقد تقع في سهل مثل تاجنة فيوفر لها المزارع والمسارح، أو على مرتفع كتاهرت القديمة وبرشك فيتيح لها مراقبة الأعداء قبل اقترابهم، أو بين أرباض كجراوة، أو بين جبال كأشير فيخفيها عن عيون الأعداء، وقد تقع عند اقدام جبل كمليانة وتلمسان فيسمح لسكانها بمطاردة العدو اذا غلبوه وإلى الالتجاء الى الجبل اذا هزمهم، وقد عبر القاضي النعمان عن هذا المعنى بذكره صياح الناس في احدى حروب أبي عبد الله الشيعي وتناديهم «الجبل، الجبل» يعنون أوراس، نجعله خلف ظهورنا فان كان علينا امر نحصنا به وان كان لنا اتبعنا العدو بطول الفحص⁽¹⁾، ويرى البعض أن أصبح البلاد ما كان على الجبال والأماكن التي تواجه مهب الصبا⁽²⁾.

وتكاد تاهرت تجمع في موقعها بين هذه الامور، فهي من جهة تقع في سفح جبل قزول⁽³⁾، وبين تلال، فذكر ابن الصغير كذبة النكار، واعلى موضع في المدينة، وأشار ابن عذاري الى ارباضها⁽⁴⁾، وكانت امامها سهول السرسو وهضبة منداس، وكان في مكان يواجه مصب الصبا، حتى اطلق على احد ابوابها «باب الصبا».

(1) القاضي النعمان: اختاح الدعوة. ص: 166. 167.

(2) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان. ص: 153. وعن شروط بناء المدينة انظر: ابن خلدون: المصدر السابق. ص: 347.

(3) يذكره ابن خلدون «قزول» انظر: المعرج. ج. 6. ص: 247. ويذكر صاحب كتاب الاستبصار «قزول» انظر: ص: 178. من المصدر وقد احتير ابن رسته تاهرت على البحر من بلاد ادرمس انظر: ابن رسته: الا علاقي النفسية مكتبة للثني بغداد ص: 129.

(4) انظر: ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 341. 343. ابن عذاري البيان ج. 1. ص: 5.

على كل، قامت مدينة تاهرت وظهرت للوجود، ولكن ليس هناك تحديد قاطع لتاريخ بنائها، إذ يظهر اضطراب على ما أورده بعض المؤرخين والرحالة، فذكر البكري — نقلا عن ابن الوراق — ان الامام عبد الرحمن ترك القيروان فاجتمعت اليه الاباضية واتفقوا على تقديمه وبنيا مدينة تجمعهم فنزلوا موضع تاهرت اليوم وابتدأوا من تلك الساعة(1)، فيفهم من هذا ان بناء المدينة كان حوالي سنة 144هـ / 761م.

ويذكر الرقيق القيرواني من جهته ان الامام عبد الرحمن قد وصل الى تاهرت منهزما اثر فشل حصار صبة سنة 154هـ / 771م وهذا يعني انها كانت قائمة في هذا التاريخ الا اذا كان يقصد انه وصل الى حيث قامت فيما بعد، واذا ربطنا بين اجتماع القبائل وانتخاب الامام، الذي جعله ابو زكريا في سنة 160هـ أو 162هـ(2) / 776 — 778م فيكون هذا التاريخ نفسه هو خاص ببناء تاهرت كذلك.

وبالنظر الى عدم اتفاق المؤرخين على تاريخ محدد، والى ظروف الامام عبد الرحمن والمهاجرين بعده والى سير حركة تطور المجتمع القبلي، امكن استبعاد ان يكون بناؤها في سنة 144هـ / 761م لان عملية بناء المدن لانتم بين عشية وضحاها لكي يحدد تاريخ معين.

فقد نزل الامام عبد الرحمن، «على قبيلة لماية لتقديم حلف بينه وبينهم»(3) واقام المهاجرون مشنتين بين القبائل، وكانوا في طور الكتمان، وهذا الوضع لايساعد على الشروع في تأسيس عاصمة لدولة جديدة، والاقرب الى الواقع، ان المنطقة شهدت بناء منازل لاثرياء تلك القبائل ومترفها، وهذا يتفق ومبدأ تطور المجتمع القبلي، وازدادت تلك المنازل بفضل اهمية الموقع التجاري على الخصوص، وحين نضجت الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان

(1) البكري: المغرب، ص: 68.

(2) ابو زكريا: السير، ص: 7 ابن عذاري: البيان ج. 1، ص: 197. الباروني: مختصر ص: 37.

(3) ابن خلدون: المعراج، ج. 6، ص: 247.

المنطقة اجتمعوا الى عبد الرحمن فأختاروه اماما، مما أوجب عليه ان يشرع في بناء المؤسسات الحكومية وينتقل بها من مجرد تجمع سكني الى عاصمة للدولة.

على كل، يذكر المؤرخون ان عبد الرحمن نزل بجماعته ارضا غيضة اشبه، كانت لقوم مستضعفين من مراسة وصنهاجة، فاتفق معهم على ان يدفع لهم ما تدر عليهم ارضهم من الاسواق، مقابل ان يبنيوا له بناء المساكن، فاختار موصعا لا شعراء فيه فبني مسجدا من اربع بلاطات وقطع خشبه من تلك الشعراء (1).

ولكي يضفي الامام عبد الرحمن على نفسه وعلى مدينته هالة من البركة والتكريم، تشبه بعقبة بن نافع في تأسيسه القيروان، فامر مناديا ان ينادي بسباع المنطقة ووحوشها يدعوها للخروج، فشوهدت خارجة تحمل أولادها (2) ويدو انه كان يدرك ما سيرتبه هذا من اثر في نفوس البربر، فقد ذكر حسين مؤنس ان بعض البربر اسلم حين رأى عقبة بن نافع يخرج الحيات من موضع القيروان (3).

ما ان تم الاتفاق بين الامام وأصحاب الارض حتى قسم المنطقة الى خطط ثم شرع الناس في البناء، ويذكر ابن الصغير ان الشروع في العمارة والبناء تم بعد مجيء وفد البصرة الاول، ثم بدأت المدينة تتسع بمن وفد عليها من كل الاقطار، اجتذبتهم بأمنها وعدلها ورخائها وازدهار تجارتها، فما ان قدم وفد البصرة الثاني حتى وجدوا تاهرت قد تطور عمرانها، ذلك «انهم نظروا الى قصور قد بنيت (4)».

وصلت تاهرت أوج ازدهارها في عهد الامام افلح، فأزداد اقبال الناس عليها لانه متى عظم الدخل والخرج اتسعت احوال الساكن فوسع المصير (5).

(1) البكري: المغرب. ص: 68.

(2) ابو زكريا: المصدر السابق: ص: 39. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 41.

(3) حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب مكتبة الآداب القاهرة 1947م ص: 273.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 325.

(5) ابن خلدون: المقدمة.

وبأطراد هذا الاقبال تزداد المدينة رخاء، أي ان هناك علاقة متكافئة أو تناسب طردي بين ازدهار البلد واتساع عمرانها، وبالفعل فقد انعكس رخاء البلد على تطور عمرانها «حتى ابنتي الناس القصور»، فكانت المعجم قد ابنتت القصور ونفوسة قد ابنتت العنوة والجند القادمون من افريقية قد بنوا المدينة العامرة اليوم⁽¹⁾ أيام ابن الصغير في القرن الثالث الهجري.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تواصل في عهد الامام أبي بكر، فكانت البلد زائدة في العمارة⁽²⁾ ولكن لم يذكر أي من المؤرخين شيئا عن عدد مساكنها أو سكانها لاني بداية عهدها ولا في اوج تطورها، بل ولا مساحة المنطقة التي شغلها، فكان من الصعب تقدير عدد سكانها، الا ان المقدسي يصفها بـ «بلخ المغرب» التي يصفها ابن حوقل بربضها نحو فرسخ في مثلث⁽³⁾، واذا اعتبرنا نصف هذه المساحة غير مسكون لسبب أو لآخر كان يكون مخصصا للطرق والساحات، واذا اعتبرنا مساحة المنزل 25 مترا في مثلها كانت مساكنها حوالي اثنين وعشرين الف منزل واذا اعتبرنا الاسرة بين 4 — 5 افراد، كان عدد سكان تاهرت حوالي المائة الف ساكن.

وقد سبقت الاشارة الى ان ظروف المنطقة الطبيعية واهمية موقعها تتحكم في تطور المدينة العمراني، وهكذا مهما بلغت من تطور فهي لم تخرج عن حد معلوم يتوقف على تلك الاهمية والظروف، نعم كانت مدينة عظيمة وجليلة المقدار في عهد اليقوي، لكن العظمة مسألة نسبية، ثم الا ترى ضعف مكانتها في القرن الرابع الهجري مما لا يسمح بالمبالغة في تقدير اتساع المدينة.

ويأخذ التطور العمراني صورا متعددة فان الوافدين الجدد يضيفون الى المدينة منازل جديدة ووفاة رجل تعني احتفاظ احد الابناء بالمنزل في حين يضطر باقي الابناء الى بناء منازل جديدة خاصة بهم، أو ان تحسن وضع العائلة المادي يعني هدم المنزل أو تركه واقامة منزل احدث منه.

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 336 واذا اعتبرنا الفن المعماري في تاهرت شبيها بالفن المصري

بسنده فانظر: Marguerite Von herchem: Sedrata Ici Alger N° 1953.

(2) نفس المصدر: ص: 341.

(3) ابن حوقل: صورة. ص: 373.

وهناك ما يدعو الى الاتجاه المكسي، فان بلوغ تاهرت درجة عالية من الرخاء والترف يعني ظهور هجرة عكسية لان المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في اسواقه وأسعاره⁽¹⁾ فلم تعد اجور العمال والصناع وصغار التجار تكفيهم، فيضطر بعضهم الى مغادرتها، ثم ان ما يتبع الحضارة والترف من فساد في الاخلاق قد يدفع بعض المتعصين لديهم الى هجرة المدينة⁽²⁾.

من جهة اخرى، فان ازدياد عدد سكان المدينة يعني ابتداء مواجهتها لمشكلة وهي تراكم الاوساخ والفضلات البشرية والحيوانية وغيرها، ولم يكن المسلمون يراعون موضوع التخلص من هذه الفضلات عند تأسيس مدنها، فلم يشر الرحالة أو المؤرخون الى وجود هيئة أو جماعة مسئولة عن نظافة المدينة، أو قل عن اعمال البلدية في وقتنا الحاضر، ولم يكن يتعدى دور المحتسب حمل الناس على رفع الاوساخ من الشوارع وكسها امام منازلهم، لكنها لم تكن تخرج من المدينة، بل تلقى في المزابل، وقد اشار ابن الصغير الى وجودها، حتى ان دار الامام ابي اليقظان حين هدمت في احدى الفتن الداخلية «كانت مزبلة من المزابل»⁽³⁾، مما يعمل على نشر الوبئة والامراض، والمناظر والروائح الكريهة، ويضطر بعض الناس الى الفرار عن المدينة الى البادية.

كما تعتبر الفتن التي شهدتها تاهرت في اواخر العهد الرستمي، والحروب التي خاضتها تاهرت في عهد الفاطميين عاملا حاسما في هجرتها اذ كيف يمكن ممارسة أوجه النشاط الاقتصادي مع عدم توفر الامن والهدوء.

كانت تاهرت مقسمة الى احياء، اختصت كل قبيلة أو جنس بحى منها، مثلما جرى العمل به في المدن الاسلامية عامة، فكان للقرويين مسجدهم⁽⁴⁾ وكان للكوفيين وللبصريين مثل القرويين، واقامت نفوسة في «العدوة»، وربما المقصود بها الظاهر المشرف على المدينة⁽⁵⁾، وكان لها درب تتفرقها تعرف به

(1) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان الحضارة غاية العمران.

(2) نفس المكان.

(3) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 349.

(4) نفس المصدر: ص: 324.

(5) نفس المصدر: 348.

«درب النفوسيين» أكثره للعجم وبعضه لنفوسة مما يدل على إقامة العجم في حي خاص بهم مجاور للنفوسيين، وكان للعرب حي مجاور مدينة الجند.

ويدل أن الرستميين قد خرجوا عما جرت عليه العادة في بناء المدن الإسلامية، والتي كانت تبدأ ببناء المسجد الجامع، ثم تقام بجانبه دار الإمارة والسوق، فقد بدأ الرستميون بالمسجد الجامع حقا، لكن ابن الصغير لا يشير إلى وجود «دار إمارة» في تاهرت طيلة العهد الرستمي بل ذكر أن الإمام عبد الرحمن كان يصرف أمور الناس في المسجد الجامع⁽¹⁾، ألا أن الشماخي يكشف عن وجود دار الإمارة، فيذكر أن المسلمين بايعوا عبد الوهاب بيعة عامة «فحملوه إلى دار الإمارة»⁽²⁾، ويدل أن الإمام عبد الرحمن قد اتخذ دارا للإمارة بعدما قوي أمره وعظم، ثم يشير ابن عذاري إلى وجودها في العهد الفاطمي فيذكر دخول بني خزر وزناتة مدينة تاهرت، وأنهم نزلوا «دار الإمارة»⁽³⁾، مما يدل على أنها ظلت قائمة.

وقد تعددت المساجد في تاهرت فيما بعد، فكان للاباضية مساجدهم وجامعهم، ويدل أن حي الرهادنة اشتمل على أكثر من مسجد، فيذكر ابن الصغير أعلى مسجد بالرهادنة، وإذا كان الشيعة لا يصلون خلف الحروري⁽⁴⁾ فهذا يعني أنه كان لهم مساجدهم أو مساجدهم الخاصة، وقد لاحظ المقدسي وجود جامعين على ثلثي البلد، وكانت تلك المساجد تحمل أسماء مؤسسيها، فذكر ابن الصغير «مسجد أبي...»⁽⁵⁾.

ويميل بعض المؤرخين إلى ذكر وجود كنيسة في تاهرت، معتمدين على عبارة أوردها ابن الصغير، لكنها ليست كافية للدلالة على وجود كنيسة، فإن ابن الصغير نفسه يذكر أن «دار هذين الرجلين — أحمد — ومحمد تعرف بالكنيسة»

(1) حين قدم وفد البصرة قال: نخرج مع الإمام عبد الرحمن: نخرج إلى المسجد الجامع نصل بالناس ونعلمهم بما حكم به وتم ذلك انظر: ابن الصغير: المصدر السابق.

(2) الشماخي: السور. ص: 145.

(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 198.

(4) القاضي النعمان: الدعائم ج. 1. ص: 151.

(5) لم يذكر الاسم ربما لمعجز المحقق عن قراءته.

وجلي من اسميهما أنهما مسلمان، فلربما كان اطلاق لفظ كنيسة على دارهما بحكم الجوار أو التشابه المعماري، بل أن ابن الصغير يذكر أن أعلى موضع في المدينة يعرف بالكنيسة⁽¹⁾، لهذا لا نريد أن ننفي وجود كنيسة في تاهرت بل هو امر محتمل ما دام النصارى فيها.

وكان عبد الرحمن قد اتخذ من المسجد مقرا للقضاء، فذكر ابن الصغير أنه جلس في مسجده للارملة والضعيف لكن اتساع المدينة وتعقد الحياة الاجتماعية فرض تطور القضاء، فخصص له «دار القضاء» التي اشار ابن الصغير الى وجودها في عهد الامام افلح.

وكان هذا شأن اموال الزكاة، فلم يكن امرها يتطلب دارا خاصة في عهد الامام الاول، لكنها أصبحت ضرورية فيما بعد، فظهرت في تاهرت في عهد الامام ابي اليقظان، وقد اشار ابن الصغير الى وجودها باسم «دار الزكاة» هذا بالاضافة الى وجود «دار الضيافة» وباختصار، فإن الرستميين بنوا جميع المؤسسات الحكومية التي يتطلبها تسيير شؤون البلاد.

وقد فرضت ظروف تاهرت الامنية على الرستميين بناء قصبة⁽²⁾، كانت مشرفة على السوق تسمى المعصومة⁽³⁾، ولئن لم يشر اليهقولي ولا ابن الصغير الى وجود مثل هذه القصبة، الا ان تاهرت بدأت تشهد بناء الحصون والقلاع بائداء احتدام الصراع الداخلي، فان ابن الصغير يشر الى بعض الفتن دوغا اشارة الى وجود حصن، ويبدو ان الهزائم التي مني بها العجم والنفوسيون والرستميون في عهد الامام ابي بكر، فرضت عليهم لأول مرة بناء حصن، فاجتمعوا بعدوة نفوسة «فبنوا حصنهم فيه وشيدوه» وهنا تقدم التجار «فقالوا للعرب والجند لو بنينا حصنا تأمنون فيه ليلكم وتحصنون فيه ان دهمكم شيء من عدوكم، وهذه اموالنا في ايديكم فشرعوا في بناء الحصن»⁽⁴⁾ بل ان بعض الحصون لم تظهر

(1) ابن الصغير: تاريخ الاكمة. ص: 345.

(2) عنها لنظر: بوروية رشيد: الرستمي الاصلية عدد 41 الجزائر ص: 182. G. Marcais: Tibert, 182.

Togdemt. PP. 24, 67.

(3) البكري: المغرب. ص: 66.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 347.

الا في عهد الامام أبي حاتم، إذ حين علمت العامة ومشايخ البلد ان الحرب دهمتهم «اسرعوا بينان حصنهم»، فتكون هذه الفترة هي فترة ابتداء ظهور الحصون والقلاع في تاهرت ثم خذت تتسع انتشارا بسبب هذه الحروب، خاصة في العهد الفاطمي، الذي يعتبر عهد الحروب والفتن بالنسبة لتاهرت، واليه يمكن ان ترد جميع المنشآت التحصينية التي ظهرت في تاهرت كقصة المعصومة⁽¹⁾

مدينة العباسية: (239هـ / 853م).

يعتبر كتاب «فوح البلدان» اقدم مصدر يشير الى هذه المدينة فقد ذكر البلاذري ان محمدا بن الاغلب بنى في سنة 239هـ / 853م مدينة بالقرب من تاهرت سماها العباسية ايضا فاعربها افلح بن عبد الوهاب الالباضي⁽²⁾ الا انه لم يحدد موقعها، ولم يتعرض لدوافع محمد بن الاغلب الكامنة وراء اقدامه على بناء العباسية قرية من تاهرت.

ولا ندري، فلعل البلاذري لم تتضح مسألة «العباسية» امامه، فقد ذكر في موضع آخر ان عمرا بن حفص بلغ اقصى بلاد البربر وابتنى هناك مدينة سماها العباسية وهدمت تلك المدينة التي ابتناها⁽³⁾، وكذلك يذكر القلقشندي ان ابراهيم بن الاغلب، ابتنى مدينة العباسية بالقرب من القيروان سنة 184هـ / 800م.

وبناء على ما ذكره البلاذري، وعلى ان اقصى ما بلغه عمرو بن حفص هو مدينة طينة، بات من المقبول ان نرجح ان بلاد المغرب الاوسط شهدت

(1) عنها انظر: لقبال موسى: من قضايا التاريخ الرستمي ص: 38 وقد ذكر ابو زكريا ان ابا عبد الله الشيعي حين دخل تاهرت وجد بها صومعة مملوءة كبا فاستخرجها كلها واقتنى منها كل ما يصلح للسلوك والحساب واضرم النار في بقاياها ويبدو ان بعض المؤرخين اعتبروا هذه الصومعة هي المعصومة وهو خطأ.

(2) البلاذري: فوح البلدان ص: 236 وينقل عنه ابن خلدون لكنه جعل تاريخا 227هـ 841م انظر: المعبر، ج. 4، ص: 429.

(3) البلاذري: فوح البلدان ص: 234 وعن عمر بن حفص وحصار طينة انظر: الرقيق القيرواني تاريخ ص 143 ابن خلدون: المعبر ج 6، ص 226. ابن حنبل: البيان، ج 1، ص 76. وعن طينة الحقوقي: وصف ص: 11 ابن حوقل: صورة ص: 85 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 172 لقبال موسى: طينة بين ماضى وحاضر المجاهد الثقافي ماي 1968م.

بناء مدينة تدعى «العباسية» سواء بالقرب من تاهرت أو في منطقة الزاب، وبما أن عمرا بن حفص كان قد خرج إلى طينة لتحصينها، أصبح من المرجح أن تكون العباسية هذه عبارة عن مجموعة من الحصون بناها هناك، ثم تلاشت بعد ذلك أثناء الحصار الذي فرضه الخوارج على طينة أو نتيجة سيادة السلم وحسن الجوار على العلاقات التي ربطت الأغلبية بمجرائهم الرسميين⁽¹⁾.

لكن الأمر يختلف بالنسبة للعباسية القريبة من تاهرت، والتي توحى طبيعة العلاقة بين الطرفين بأنها لم تقم لأغراض عسكرية، فلا الإمام اقلح ولا الأمير محمد بن الأغلب يضر نوايا عدوانية تجاه الآخر، والأقرب إلى الواقع، أن شهرة مدينة تاهرت التجارية، وسيطرتها على الطرق التجارية إلى بلاد السودان الغربي والأوسط، وبما تجنيه من مكاسب مادية، قد أثارت في نفس الأمير الأغلي روح الغيرة والحسد، فأرتأى بناء مدينة تنافس تاهرت وتشاركها في أهمية موقعها ومكاسبها⁽²⁾.

ومن المستبعد أن يكون الإمام اقلح قد أقدم على تهديدها وتخريبها، لأنه كان عليه أن يستعد لرد فعل الأمير الأغلي، ولأن فعله ذلك لو تم، لكان إعلانا للحرب، ولم يذكر المؤرخون أي رد فعل لهذا الأمر، وما كان الأمير الأغلي ليلتزم الصمت وهو يرى الإمام الرسمي يهدم مدينته، فالأرجح إذن، أن هذه المدينة الناشئة لم تستطع الصمود إلى جانب مدينة تاهرت ذات الشهرة الواسعة، ولم ينلها حظ من حظوظ تاهرت التجارية، فانهارت تلقائيا.

مسوق حمزة: (أوائل القرن الثالث الهجري — التاسع الميلادي).

تقوم هذه المدينة في سهل فسيح يعرف بسهل حمزة، الذي نسبت إليه المدينة، فذكر أنها «نزلها وبناها حمزة بن الحسن بن سليمان بن الحسين»⁽³⁾، ويذكر البقوي من جهته الحسن بن سليمان بن الحسين بن علي بن أبي طالب ويضيف

(1) عن هذه العلاقات: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ص: 73 — 123.

(2) عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب العربي الكبير ج. 2. ص: 368. ابن تلويت: دولة الرستميين ص: 119.

(3) البكري: المغرب ص: 64 — 65.

وان أول المدن التي في يده مدينة يقال لها هاز والى هاز ينسب البلد (1) وكان للحسن هذا من البنين حمزة وعبد الله وإبراهيم وأحمد ومحمد والقاسم، ويملكو انه فرق أعماله على بنيه مثل ما فعل محمد بن سليمان في تلمسان، فكان نصيب حمزة السهل المذكور حيث أقام مدينته.

ونظرا لأن إدريس الثاني عقد على تلمسان محمد بن سليمان حوالى 202 هـ / 817 م بات من المحتمل أن يكون نزول الحسن مدينة هاز بعد هذا التاريخ المذكور بقليل، ومنه فإن بناء مدينة حمزة يكون في أوائل القرن الثالث الهجري على وجه التقريب.

ويورد أبو عبد الله التنسي في كتابه «نظم الدرر والعقيان» رواية مختلفة فيذكر أن حمزة الذي نسب إليه وطاء حمزة من أحوال مجاهدة، هو ابن علي هذا صاحب تيس (2) أي حمزة بن علي بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب وتبدو عبارة اليعقوبي أقرب إلى الواقع، فإنه أقرب عهدا من التنسي إلى تلك الفترة، كما أنه زار المنطقة بنفسه ويؤيده البكري الذي يعتمد كثيرا على ابن الوراق.

وعلى كل، فإن اليعقوبي يذكر طريق سطيف تاهرت دون أن يشير إلى مدينة (سوق حمزة) ربما لأنها لم تكن ذات شأن حتى ذلك الوقت، وربما لأن اليعقوبي اكتفى بذكر مدينة هاز التي ينسب إليها البلد والتي نزلها الحسن بن سليمان السابق ذكره متخلدا منها قاعدة ملكه.

وإذا كان الاصطخري وابن الفقيه لا يذكran مدينة سوق حمزة ربما لميلهما إلى الأيماز، فإن ابن حوقل يذكرها على طريق سطيف أشهر باسم (حائط حمزة) حين زال عنها ظل مدينة هاز، إذ أن زيري بن مناد الصنهاجي «أجلب على مدينة هاز وخربها» (3)، وأجلى عنها أهلها ربما لأن سكانها بني يريمان من

(1) اليعقوبي: وصف ص: 12.

(2) التنسي أبو عبد الله: نظم الدرر والعقيان، نشره طبعات في مجلة التاريخ النصف الأول من سنة

1981. الجزائر ص: 13 - 33.

(3) المجلد: تاريخ الجزائر ج. 2. ص: 89.

زناتة، منذئذ بدأ نجم سوق حمزة يسطع، فظهرت لأول مرة عند ابن حوقل كما سبق الى ان تغلب القائد جوهر على مملكة بني الحسن وحمل بني حمزة منهم الى القيروان⁽¹⁾، وهذه العبارة تدل على انه لم يتعرض للمدينة أو لسكانها ربما لانهم صنهاجة، واستمرت المدينة سوق حمزة مشهورة حتى لفتت نظر المقدسي فذكرها على طريق سطيف تاهرت.

كانت الظروف مهيأة لانشاق مدينة سوق حمزة، فان موقعها في ارض صنهاجة رمز الاستقرار والحضارة والانسجام السكاني، ووقعها في فحص افصح⁽²⁾، رمز الخصب ووقعها على طريق دولي يربط المشرق بالمغرب وعلى طرق داخلية، رمز التأثير الحضاري واتساع دائرة التبادل التجاري، هذه العوامل هيأت أصحاب المنطقة لان ينتقلوا الى حياة المدن، وكان ظهور حمزة يمثل القطب الذي تجتمع عليه تلك القبائل شأن غيره من المشاركة الذين أسسوا ملكا في بلاد المغرب.

ويبدو من خلال الاسم الذي أطلقه عليها بانها سوق حمزة انها كانت مدينة تجارية بالدرجة الاولى، وان هذه الصيغة غلبت عليها، ويؤكد موقعها في سهل على الغاية التجارية من بنائها واستبعاد اية غاية عسكرية، فرما كانت في شأنها محطة تجارية تجتمع فيها القبائل المجاورة لتقوم بعمليات تبادل تجاري مع القوافل المارة، ثم اخذت تلك المحطة تنمو وتتطور بما عاد عليها موقعها من رخاء، واما نسبتها الى حمزة فذلك لانه يكون اشرف على تنظيمها وتوسيعها مثلما فعل غيره في مدنهم.

هذا بالاضافة الى ان حمزة وخلفاءه ساسوا البلاد في طريق الامن والاستقرار كفهمهم من العلويين مما كان له انعكاس ايجابي على علاقة المدينة بالبادية، والى وجود ابار عذبة ونهر جار⁽³⁾ مما وفر لهم الماء الدائم، وقد اثر

(1) البكري: المغرب. ص: 64.

(2) نفس المصدر: ص: 65. المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 228.

(3) البكري: المغرب. ص: 142. وهي تقع جنوب مليلة شرق نكور وعن امراء حراوة وصراع الحسن بن ابي العيش وموسى بن ابي العافية أنظر: البكري للمغرب ص: 77 — 78. ابن خلدون: العبر ج. 4. ص: 35. 306 ابن حزم: جمهرة انساب العرب ص: 48. ابن عساري: البيان ج. 1 ص: 194 — 196.

وقوعها في السهل على بنائها، فوصفه المقدسي انه من الطوب، وربما لهذا اضطروا ان يحصنوا مدينتهم بحفر خندق حول سورها.

جسرواة ابي العيش: (257هـ / 870م).

قامت مدينة جسرواة في سهل من الارض⁽¹⁾ ووصفت بان حولها فحوصا للزرع والضرع⁽²⁾ وهذا يعني ان سكان منطقتها عرفوا الاستقرار ماداموا يمارسون الزراعة، فكان من نتائج هذا ان تحسنت احوالهم المادية والمعاشية فظهرت منهم طبقة ثرية.

وكان موضعها مركزا لعدة قرى لقبائل من البربر من مططرة وبني يفرن وودانة وبغمر الجبل وبني راسين وبني باداسن وبني ورعش وغيرهم وبهذا يرجع ان يكون المكان سوقا لها.

ومما زاد في اهمية موقعها، وجوده على الطريق الرئيسي الخارج من تلمسان باتجاه فاس فالاندلس والذي كان معمورا بالمارة، الا انه لانه لا يتجاوز المبالغة في هذه الاهمية لانها تقع في ظل مدينة تلمسان المشهورة ولا تبعد عنها بأكثر من مرحلتين، وهكذا فقد انتزعت تلمسان هذه الاهمية الى حد ما.

من ناحية اخرى، فقد كان المختطب قريبا من الموقع، فكان في اسفل جبل ممالوا على اربعة اميال منها شعاري أشبه لائنسلك.

ويروي التنسي ان محمد بن سليمان قد فرق اعماله على بنيه، فكان ان اقام ابنه ادريس بجراوة⁽³⁾ ويفهم من هذا، اما ان المدينة كانت قائمة في ذلك التاريخ واما انها كانت نواة لمدينة جراوة، واما انه نزل على تلك القبائل حيث ستقوم جراوة فيما بعد.

(1) نفس المكان.

(2) نفس المكان.

(3) التنسي: المصدر السابق، ص: 24.

فاذا كانت المدينة قائمة فهذا ينفي ما ذكره البكري وابن عذاري وغيرها من ان ابا العيش عيسى هو الذي اسس المدينة 257هـ / 871م وهو ابن ادريس بن محمد بن سليمان، الا اذا كان المقصود بالتأسيس هو التمدين والتوسيع وادخال إصلاحات وتعديلات، اما اذا كان التأسيس يعني بداية خلق المدينة وظهورها الى الوجود، فهذا ينفي ما رواه التنسي، بخصوص نزول ادريس على مدينة جراوة، ويبدو أن الاحتمال الاول أكثر قربا الى الواقع.

فيكون ابو العيش عيسى بن ادريس قد اعطى المدينة طابعا معماريا اسلاميا، فأتبع نفس عادة المسلمين في بناء مدنها، فلا بد انه بنى مرافقها الضرورية، فبنى مسجدها الجامع من خمس بلاطات على اعمدة حجارة(1) وأشار البكري الى وجود خمسة حمامات، ويبدو ان طبيعة ارضها السهلية قد اثرت على مادة البناء، فكانت البيوت البسيطة من الطوب، بدليل استعماله في بناء سورها نفسه، كذلك فان تلك الطبيعة قد حالت دون بناء حصن لعدم توفر المكان المرتفع، مما دفع بابنه الحسن الى الخروج الى جبل ممالوا فبنى حصنه هناك.

وقد استمرت جراوة ابي العيش تنمو، بفضل الاستقرار الذي شهدته طيلة عهد مؤسسها، اذ مكث اميرا عليها ابتداء من 254هـ / 291م الموافق لـ 870هـ / 903م حيث ولها ابنه الحسن الذي استمر في امن وهدوء الى 319هـ / 931م ثم بدأت تعيش جوا من الاضطراب، مما ادى الى تدهورها حتى ان ابن حوقل يذكرها وكأنها من المدن المتدرة، مكثفا بقوله انها «كانت عامرة آهلة ولا يضيف المقدسي أكثر من ذكر اسمها مما يدل على انها فقدت اهميتها. تنس: (262هـ / 875م).

قامت تنس في منطقة تعرف بالخصب، فكانت كما وصفها ابن حوقل «من الخصب في جميع الرفهة — هكذا — بامر مستفاض(2)» فيها الفواكه المختلفة

(1) البكري: المكان السابق.

(2) ابن حوقل: صورة من: 78 ومن المدن الاسلامية في شمال افريقية انظر: Le Tournieu: Les Villes musulmanes de L'Afrique de nord. ALGER. 1957.

وأشهر الحبوب، وكان انتاجها يفيض عن الحاجة المحلية، فكان مفروضا على المنطقة ان تلب دورا تجاريا، وبالفعل، فقد كانت يحمل منها الطعام الى الاندلس والى بلاد افريقية والى بلاد المغرب لكثرة الزرع فكان والحالة هذه لابد ان يقوم في المنطقة مركز تجاري تجتمع فيه القبائل للتبادل التجاري اذ لم يقتصر الفائض على منطقة تنس بل ان المناطق المجاورة لها لا تخلف عنها في خصبها وزيادة انتاجها مثل مدينة تاجنة وبنى جليلد اسن والغزة والخضراء وبنى واريغن، وان اشترك هذه المدن في الحصب ونوع الانتاج فرض عليها ان تشارك في تصدير الفائض منه الى مناطق ابعد، مما زاد في أهمية موقع تنس كمرفأ للتصدير البحري، وقد صادف بروز أهمية تنس هذه ازدهار تاهرت التجاري، فكانت تنس من مرافئ تاهرت وهذا مما زاد في أهميتها.

وزدادت هذه الأهمية باعتبارها معبراً الى الاندلس، فكان على المسافرين القادم من افريقية بحرا ان يسير محاذيا الساحل الى تنس، أو يسير من افريقية الى تاهرت برا، ومنها الى تنس ثم يعبر البحر الى الاندلس، واكد الاصطخري هذا الدور، فذكر انها «عدوة الى الاندلس» كما كانت تنس محطة لاستقبال التجار الاندلسيين، فكانوا يتعلون بمراكبهم اليها ويفصدونها بمتاجرهم وينهضون منها الى ما سواها(1) وهكذا فان ابتداء امر تنس كان سوقا بدأ ينمو ويجذب الناس اليه، ويبدو أن الأرباح التي حققتها القبائل المجاورة هي التي دفعت بها الى دعوة التجارة الاندلسيين الى قلعة تنس لكي يتخذوها سوقا ويجعلوها سكنا(2)، ووعدتهم بالعون والرفق وحسن المجاورة، وحسن علاقة البادية بالمدينة عامل هام في تطور المدينة، ولما كان التجار انفسهم بحاجة الى قاعدة آمنة يتزلونها ويشئون بها، فقد لبوا دعوة القبائل ونزلوا القلعة وخيموا بها وانتقل اليهم من جاورهم من اهل الاندلس وغيرهم من اهل البهرة واهل تدمر(3).

(1) نفس المكان.

(2) البكري: المغرب. ص: 61.

(3) تدمر مدينة على ساحل الاندلس تصلها المراكب المقلعة من تنس في يوم وليلة وهم تدعو: الحموي:

معجم ج. 2. ص: 371.

وإذا كان بعضهم قد غادرها، فإن البعض الآخر — الذين يعرفون بالبحريين — قد ظلوا هناك فأسسوا مدينة تنس الحديثة، فكان منهم الكركري، وأبو عائشة والصقر وصهيب وغيرهم سنة 262 هـ / 875 م⁽¹⁾، وأخذوا يمارسون تجارة التصدير والاستيراد فلم يزلوا في تزايد ثروة وعدد. وينعكس هذا الرخاء على عمران تنس ولاشك ويدل على أنه كان الدافع إلى انتقال أهل سوق إبراهيم — وكانوا أربع مائة بيت — إلى تنس فوسع لهم أهل تنس في منازلهم وشاركوهم في أموالهم وتعاونوا على البناء⁽²⁾، وبما سهل عملية الانتقال إلى المدينتين تقعان في دائرة نفوذ إبراهيم بن محمد بن سليمان.

على أنه لا بد من الإشارة إلى أن تنس كانت موجودة قبل البحريين، فإن محمدا بن سليمان المذكور أعلاه حين فرق إبنائه على أعماله كانت تنس من نصيب ابنه إبراهيم، فأقام فيها ثم خلفه إبنائه كما كان يقوم في ذلك المكان مدينة قرطاجنة الفينيقية ويدل على ما فعله البحريون هو بناء حي خاص بهم وبالقبايل التي استدعتهم، بعد ما أحرزوا على ثراء مكنهم من الميل إلى سكنى المدن، والآ فأمين تنس التي نزلها العلويون ؟

وعلى كل، فلا يقودنا ما تقدم ذكره إلى المبالغة في تصوير ما وصلت إليه تنس، فقد اقتضت أهميتها التجارية على حركة التجارة بين الأندلس والمغرب الأوسط، وبين المناطق المجاورة للمدينة هذا مع وجود موانئ أخرى منافسة مثل وهران، وإلى وجود الطريق البري عبر المغرب الأقصى وهو أكثر ازدحاما بالمارة، إذ من المعلوم أن طريقا بحريا يحتاج إلى يوم وليلة لاجتيازه مثل طريق تنس الأندلس، لن يلجأ إلا المغامرون أو المحترفون.

كذلك فإن بعض الناس لم يكونوا يتحمسون لسكنائها لوجود الوباء فيها، واعتمادا على البكري، فقد كان هذا العامل من بين الأسباب التي دفعت بعض البحريين إلى الرحيل عنها، ونزولهم المرية وبجاية، وينظر البعض من الناس إلى

(1) البكري: المصدر السابق. ص: 371.

(2) نفس المصدر: ص: 62. الحموي: المصدر السابق. ج. 2. ص: 415.

تنس على انها مدينة النحاس والبخل والدنس، لاشهامه ولا كرامة، حتى ان المسافرين اليها يؤثر مغادرتها في المساء على قضاء ليلته فيها، وهذه الامور وان كانت تعبر على نظرة زائر، الا انها دعامة سيئة للمدينة على اية حال.

هذه العوامل وغيرها، جعلت من تنس مجرد «موضع يقال له تنس»⁽¹⁾ في عهد يعقوبي، فقد كانت حديثة النشأة في عهده، لكنها تطورت فكانت مدينة فوق الصغيرة، حين شاهدها ابن حوقل، الا ان الاصطخري يعتبرها مدينة كبيرة⁽²⁾ وعلى كل، فان الكبير والصغير مسألة نسبية، فليس على البحر فيما قاربها على شكلها بنواحيها في الكبير بل هي اكبر المدن التي يتعدى اليها الاندلسيون بمراكبهم.

وكانت تنس تتوزع بين سهل وجبل، بينها وبين البحر ميلان، وهي مسورة حصينة، داخلها قلعة صعبة المرتقى ينفرد بسكناها العمال في عهد ابن حوقل لحصانتها، وبها مسجد جامع واسواق، يمر بقربها نهر تناين ومنه شربهم، ونظرا لانه يغلب على عمل اهلها الطابع التجاري بما يدره من ثروات يمكن للمرء أن يتصور قصورها، وهي وان كان المؤرخون لا يشيرون الى شيء من ابنتها، الا ان المرجح انها تأثرت بالطابع المعماري الاندلسي.

سوق ابراهيم: (مطلع القرن الثالث الهجري — التاسع الميلادي).

يعتبر يعقوبي اقدم رحالة اسلامي يورد اسم المدينة، اذ بعدما ذكر مدينة الخضراء انتقل الى ذكر مدينة سوق ابراهيم ثم مدينة تاهرت، وأشار الى انها آخر مدن العلويين باتجاه تاهرت، وحاول ابن حوقل تحديد موقعها فذكر انها «على نهر شلف»⁽³⁾، وهي تلي مدينة شلف طبر الغزة (الغزة)، فيذكرها المقدسي عقب المدينة المذكورة — الغزة — ومثله فعل الادريسي الذي أضاف ان المسافة بين المدينتين مرحلة وان موضعها على نهر شلف وقد حدد مبارك الميلي موقعها بشكل ادق فذكر ان سوق ابراهيم حيث مصب نهر اسلي في شلف.

(1) الاصطخري: المصدر السابق من: 38. البكري: المصدر السابق. من: 62.

(2) يعقوبي: صفة. 13.

(3) ابن حوقل: صورة الارض. من: 89.

ويتفق المؤرخون على أن هذه المدينة نسبت إلى مؤسسها الذي يدعى إبراهيم لكنهم اختلفوا حول هذه الشخصية، فيذكر اليعقوبي أن في مدينة سوق إبراهيم رجل يقال له عيسى بن إبراهيم بن محمد بن سليمان وهذا يدل على أنها كانت قائمة في عهد عيسى بن إبراهيم، وعليه فإن مؤسسها وبانيها والده إبراهيم بن محمد بن سليمان الذي أقطعه أبوه محمد مدينة تنس، بعد ما عقد الامام ادريس الثاني له على تلمسان حوال سنة 202هـ / 817م.

الا ان ابن حزم في كتابه «جمهرة انساب العرب» وابن خلدون في كتابه «العبر» يذكرا أن مؤسس المدينة سوق إبراهيم هو أحمد بن عيسى بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الا ان ابا عبد الله التنسي لا يشير إلى وجود ابن لعيسى بهذا الاسم (1) أحمد، بينما يذكر له ابنا يدعى إبراهيم فيقول: «ومن ولد عيسى هذا كان إبراهيم الذي ينسب إليه سوق إبراهيم بشلف (2)» فإذا صح وجود ابنين لعيسى أحمد وإبراهيم فمن المرجح انهما اشتركا معا في بناء المدينة، وهذا امر محتمل الوقوع ما دام والدهما نفسه شارك عمهما محمدا الحكم، ثم نسبها بعض المؤرخين إلى الأول بينما نسبها البعض الآخر إلى الثاني، الا ان تسمية المدينة منسوبة إلى إبراهيم ترجح ان يكون إبراهيم هو مؤسسها وبانيها، وسواء نسبت المدينة إلى إبراهيم بن محمد وهو الأرجح أو إلى إبراهيم بن عيسى، وبأخذ تعيين إبراهيم بن محمد على مدينة تنس في مطلع القرن الثالث الهجري بعين الاعتبار، فإن المدينة تعتبر إحدى المدن التي نشأت في القرن المذكور في بلاد المغرب الأوسط.

وكان شأن هذه المدينة شأن مدينة سوق حمزة، فإن ظهور كلمة «سوق» في اسمها تدل على انها مدينة تجارية بالدرجة الأولى، وليست لها أية صبغة عسكرية، اكتسبت أهميتها من وقوعها على الطريق الرئيسي الرابط شرق البلاد بغربها، مع ما لهذا الطريق من مميزات هامة.

وهذه الأهمية بالنسبة لموقعها قد تدل على أن امرها ابتدأ محطة تجارية على الطريق من الخضراء إلى تنس ومن الخضراء إلى تاهرت، ثم

(1) ابر عبد الله التنسي: المصدر السابق. ص: 26، وإن كان المحقق، حاجيات ذكره في شجرة السليمانين، نفس المصدر ص: 29.

(2) نفس المصدر.

أخذت تنمو وتزدهر، بفضل ملحق قبائل المنطقة من ثراء وتقدم فمالت نفوسهم إلى سكنى المدينة، ولا يزيد ما فعله إبراهيم عن تخطيطها، وإضفاء صبغة علوية عليها، على أن تطورها لم يصل حدا بعيدا، فهي إذا كانت «المدينة المشهورة»⁽¹⁾ في عهد اليقولي فقد كانت مدينة صغيرة فيها حمام وسوق في عهد ابن حوقل، ربما لأنها قرية من مدينة تنس التي طغت شهرتها على ما جاورها، حتى اجتذبت إليها أربعمائة بيت من سكان سوق إبراهيم كما سلف.

وهران: (290هـ / 902م).

بنى مدينة وهران محمد بن أبي عون ومحمد بن عبدون وجماعة من الأندلسيين الذين ينتجعون مرسى المدينة سنة 290هـ / 902م⁽²⁾ إلا أن ظهورها لم يتم فجأة إذ أن هناك ظروفًا انبثق عنها ميلاد مدينة جديدة، فإن قبيلة مغراوة ذات عهد بالتمدن، وعاشت قبائل المنطقة كنفرة وإزداجة عهدًا من الأمان والهدوء، وكانت منطقة وهران تنصف بالخصب⁽³⁾ فحصل فائض في الإنتاج، مما فرض على المنطقة أن تدخل الميدان التجاري وتنج ثراء بعض الأفراد الذين بدأوا يتزعون إلى الاستقرار والتمدن.

ويبدو أن أمرها لا يختلف عن تنس، فبدأت سوقا مركزيا للمنطقة، ازداد أهمية بنزول التجار الأندلسيين عليه فجعلوه قاعدة تجارية ينطلقون منها إلى الأندلس وإلى ما حوّلها، فذكر ابن حوقل أنها «فرضة الأندلس إليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال».

ونظرا لقيام أهمية منطقة وهران على التجارة الفلاحية، فقد سارت في نموها سيرا بطيئا فتأخر ظهور وهران ونموها، حتى أن اليقولي لا يشير إلى

(1) اليقولي: صفة ص: 13.

(2) البكري: المصدر السابق ص: 78. فكانت مغراوة قد انحطت وهران قبل الإسلام انظر محمد بن

عبد القادر: تحفة الزائر ص: 18.

وجودها بتاتا، ومثله فعل ابن الفقيه، وهذا يعني انها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لم تنشق عن ظروف المنطقة مدينة تلفت نظر الرحالة وهذا يدل على ان التجار الاندلسيين لم يفعلوا أكثر من تنظيم تجارهم في اماكن خاصة وحولها مساكنهم.

وربما يرجع ببطء نموها الى احاطتها بمدن اكثر اهمية فكانت اقطابا تجذب السكان اليها مثل تلمسان المدينة العظمى وتاهرت وتنس وهكذا أقتصرت نشاط وهران على المنطقة الضيقة المحيطة بها، وهذا الوضع لا يسمح بظهور مدينة عظيمة.

بل حتى بالنسبة للتجارة مع الاندلس، لم تستطع ان تفرض نفسها كبوابة اليها، ففي الشرق كانت تنس وفي الغرب كانت ناكور وطنجة بوابتي لتلمسان ونواحيها، ولم يشر لا اليعقوبي ولا ابن الفقيه الهمذاني ولا الاصطخري الى وجود طريق يربط تلمسان بوهران، بل لم يسيروا الى وقوع هذه الاخيرة على اية طريق تجاري، وكان هذا حالها على عهد ابن حوقل والمقدسي اي طيلة القرن الرابع الهجري.

ولقد لعبت الفتن الداخلية دورا هاما في إعاقة تطورها فما ان مضت سبع سنوات على تأسيسها حتى تعرضت الى زحف قبائل كثيرة للتأثر من بني مسقن من سكان المدينة، فحاصرت وهران، ثم خربت واضرمتها نارا في ذي الحجة 297هـ / 910م(1)، ثم عاد اليها سكانها بامر عامل الفاطميين على تاهرت سنة 298هـ / 911م وابتدأوا ببنائها في شعبان من هذه السنة فعادت احسن مما كانت(2) وعاد اليها محمد بن ابي عون.

ويضيف البكري انها لم تزل في عمارة وزيادة وحسن حال الى سنة 343هـ / 961م حيث دخلها يعلى بن محمد بن صالح اليفرني بن صالح فملكها ونقل اهلها الى مدينته وخرب مدينة وهران ثانية وحرقها وبقيت كذلك

(1) البكري: المصدر السابق. ص: 70. محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر ص: 18.
(2) نفس المكان: بنو مسقن أوردوها صاحب كتاب الاستبصار بنو مسكين ص: 134.

سنين⁽¹⁾ ثم تراجع الناس عنها وبنيت مرة اخرى، وهكذا فلم يكتب لها ان تصبح مدينة عظيمة في القرن الرابع الهجري.

ولم تتوفر معلومات عن بنائها، وان كان من المرجح انه خضع للفن المعماري الاندلسي، كما لم تتوفر معلومات عن احيائها، ووصف منازلها وعدد سكانها الا ان ظهورها كمدينة جديدة يدل على دخول بلاد المغرب الاوسط عهدا جديدا من التقدم.

المسيلة: (315هـ / 917م).

اشرنا سابقا الى القبائل التي كانت تقطن المنطقة التي بنيت فيها المسيلة، فكانت قبيلة بني برزال⁽²⁾ ولهم كانت ارض المسيلة وبنو كملان من هواره وزنداج وسدراته ومزاتة وعجيسة وهي قبائل اباضية في جملتها⁽³⁾ فكانت من الطبيعي ان تناهض الفاطميين وتقض مضاجعهم.

كذلك فان هذه القبائل تقع خارج الدائرة الاغلبية فقد حافظت على استقلالها في مضاربها ولكنها وجدت نفسها فجأة تحت سيطرة الفاطميين فقارمت هذا الوضع الجديد، فكانت خطرا يطرق ابواب الفاطميين عن قرب، ولم تكن مما يستهان بها فقد كادت يتحالفها مع ابي يزيد محمد بن كيناد فيما بعد ان تضع حدا ونهاية لدولة الفاطميين.

من جهة ثانية فان بلاد المغرب عامة، لم تصف للفاطميين فكانت جيوشهم تحارب بعيدة عن العاصمة ولم يكن من السهل امدادها بالموونة والنجدات، فكان هؤلاء بحاجة الى قاعدة متقدمة تتخذ رباطا للجيش الفاطمي.

(1) نفس المصدر: ص: 71.

(2) ابن خلدون: المعبر ج. 7. ص: 50 — 57 وعن بني برزال انظر: ابراهيم فخار: بنو برزال المسيلة في البرازيل مجلة التاريخ. 1980 ص: 70 — 84 نفسه: بنو البرزال. مجلة الثقافة عدد 20 ماي 1974 ص: 30 وما يليها.

(3) عن علاقة المذهب الاباضي بالشيعي المالكية: انظر عبد العزيز المندوب: الصراع المذهبي ص: 231 وفحص عجيسة قرب مدينة الغدير ومن حصونهم جبل كيانة وقد نصرها ابا يزيد محمد بن كيناد ثم انضموا للمسلمين وبقيهم في عهد ابن خلدون (ق 8هـ) في ضواحي تادلس والجبال المطلة على المسيلة وعن عجيسة انظر: ابن خلدون: المعبر ج. 6. ص: 293.

ومن هنا أرتأى الفاطميون ضرورة إقامة حصن في تلك المنطقة — مسيلة — تكون قاعدة للجيش، ومصدر تموين، وسدا امام ماقد تتعرض له الخلافة من هجمات زناتية، ويبدو أن أبا القاسم الفاطمي قد أدرك حاجته الى مثل هذه القاعدة، وأهمية موقع مسيلة، فأمر ببنائها، وما يوضح الفرض العسكري من بنائها، أن أمر أبي القاسم الفاطمي ببنائها جاء في انصرافه من حملته التي قام بها الى بلاد المغرب سنة 315هـ / 917م وحين وصل وادي سهر قافلا «اختط مدينة المسيلة، وسمها برمج» وهو راكب على فرسه⁽¹⁾ ثم انه أمر عليا بن حمدون «أن يبنها ويحصنها» وبالفعل فقد أحاطها بسورين، تحيط بهما ساقية من وادي سهر وقد عبر الشاعر ابن هاني الأندلسي عن هذه الوظيفة العسكرية للمسيلة في قصيدة قالها في بني حمدون جاء فيها (من البحر الكامل).

سد الامام بك الثغور وقبلة هزم النبي بقومك الأحزاب⁽²⁾

من ناحية أخرى فان لمنطقة المسيلة كروما واجنة كثيرة، ومن غلاتهم القطن والحنطة والشعير، وتكثر عندهم المواشي من الدواب والأنعام والبقرة، أي أنها تتمتع بثروة اقتصادية، لفتت أنظار الفاطميين إليها، فاعتبروها موردا هاما للمؤونة التي هم بحاجة إليها.

وتتجلى هذه الغاية في الأمر الذي وجهه أبو القاسم لابن حمدون والمتعلق في أن «يدخر فيها الأقوات وأنواع المأكولات وكل ما تنضم اليه الضرورة ففعل وزاد»⁽³⁾ ويتبادر الى الذهن أنها سياسة اقتصادية يراد بها مواجهة الأزمات الاقتصادية في المنطقة فان ما ذكره ابن حماد من ان ابن حمدون كان يكتب

(1) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد ص: 12 ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 190 وعن خروج أبي القاسم في حملته الى بلاد المغرب ص: 315 هـ انظر: ابن خلدون: العبر ج. 4 ص: 82 وحين مر بمكان بلد المسيلة وبها بني كهلان من هواراة وكان يتوقع منهم الفتن فغلقهم الى فج القفرون ولما تغلقهم أمر ببناء للمسيلة في بلدهم، ابن خلدون: نفس المكان ويذكر ابن عذاري خطأ ان عبيد الله الشيعي ابتداء المسيلة 313هـ في وسط أرض بني برزال وبني كهلان على قرب من هواراة، البيان ج. 1 ص: 190.

(2) ابن هاني: الأندلسي: ديوان ابن هاني قصيدة 6 بيت 40.

(3) ابن حماد: المصدر السابق ص: 13 وردت هذه الجملة هكذا في الكتاب وتبدو وكلمة تنضم في غير مكانها، ولم يمكن محقق الكتاب من تصويبها في الجملة ويفضل أن تسبدل بكلمة «تدعو».

الى أبي القاسم واذا ارتفعت الأسعار واغبت الأمطار يستأذنه في البيع ويعمله بما في ذلك من الزيادة والنفع فيأباه بل يأمره بالاستكثار والادخار⁽¹⁾ وقد أكد ابن خلدون الوظيفة التحوينية للمسيلة بذكره أنها كانت ميرة للمساكر عند محاصرة المنصور لابي يزيد بجبل كيانة⁽²⁾.

على كل، أسس ابو القاسم الفاطمي مدينة المسيلة 315هـ / 917م وقد اسند امر بنائها الى علي بن حمدون⁽³⁾، كانت ظروفها الاقتصادية قد ساعدته على ان يجعلها مدينة مزدهرة، وساعده على هذا، اقبال الاندلسيين عليه، ويقدم الشاعر ابن هانيء الاندلسي⁽⁴⁾ صورة عما وصلت اليه المسيلة من رخاء وترف حتى صاروا يستخشنون النسيم العليل لفرط حساسيتهم ويصفوها ببغداد المغرب فيقول (من البحر الطويل):

تبغدد منه الزاب حتى رأته يهب نسيم الروض فيه فيستجفي
ارضا وطئت الدر رضاضا بها والمسك تربا والرياض جناها
ويشير الى قصورها:

ديوان ملك لو رأته فارس ذعرت وخر لسمكه ايوانها

الا انه تجدر الإشارة هنا الى ان تأسيس المسيلة لم يكن نابعا من ظروف المنطقة نفسها، فان سكان هذه المنطقة لم يصلوا مرحلة من التحرر من القيود القبلية، حتى ان بني برزال، أنفسهم لم يبلغوا مرحلة سكنى القرى، كما ان الموقع نفسه ليس على تلك الامة فلم يكن مؤهلا لاحتضان مدينة، لهذا نرى أن المسيلة ظلت على درجة اقل من بعض المدن الاخرى كالقيروان وفاس.

(1) نفس المكان.

(2) ابن خلدون: المصدر السابق ج. 4. ص: 175.

(3) علي بن حمدون بن عاك بن مسعود الجذامي، اتصل بالمهدي وابنه القائم بالمشرك وصحبهما الى المغرب، ولما بلغوا طرابلس ارسله المهدي الى ابي عبيد الله الشيعي فأدى الرسالة وانصرف الى سجلماسة وبقي في خدمة للمهدي هناك وقد اسندت اليه مسؤولية بناء مدينة المسيلة ثم أصبح عاملا عليها الى ان مات 334هـ في حروب ابي يزيد بن محمد بن كبداد، فخلعه ابنه جعفر لكنه انخرق الى طاعة الأمويين، وانتهت حياته على يد المنصور بن ابي عامر.

(4) ابن هانيء الاندلسي: ديوان ابن هانيء قصيدة 36 بيت 54 قصيدة 62 بيت 26 قصيد 57 بيت 4 وهن امارة ابن حمدون: انظر مبارك البلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج. 2 ص: 128 — 132 محمد الهلاوي: بلاط ابن حمدون بالمسيلة مجلة الأصالة 243 ص: 48 — 61.

ولم يذكر المؤرخون أو الرحالة شيئا عن جغرافيتها العمرانية فلم يصفوا
أبنيتها أو أحياءها ولا عدد سكانها، الخ....، لكنها على أية حال مدينة جديدة
تضاف الى قائمة المدن التي ظهرت في المنطقة.

أشير: (324 هـ 935 م⁽¹⁾).

يكاد يجمع المؤرخون والرحالة على أن مؤسسها هو زيري بن مناد
واستدلوا على هذا من آيات لعبد الملك بن عيشون ذكرها البكري نقلا عن
محمد بن يوسف الوراق جاء فيها: (من البحر السريع).

بأيتها السائل عن غربنا وعسن عمل الكفر اشير
عن دار فسق ظالم أهلها قد شيدت للافك والزور
أسسها الملعون زيريه فلعة الله على زيري⁽²⁾

ويظهر ان تأسيسها لم يكن لغاية عسكرية فان الصنهاجين لم يكونوا
قد أعلنوا تأييدهم للفاطميين حتى ذلك التاريخ، بل كان نتيجة حتمية لما بلغه
بعض الصنهاجين من الثراء، نالوه خاصة بانتصاراتهم المتواصلة على زناتة فذكر
ابن الأثير⁽³⁾ أن اتباع زيري كثروا بعد انتصاره على زناتة فضاقت بهم أرضهم
فقالوا له: لو اتخذت لنا بلدا غير هذا، فسار بهم الى موضع مدينة أشير، ألا
أن ضيق الأراضى لا يكفي لاقامة مدينة جديدة، لولا أنهم كانوا من أهل الثراء،
وان اطلاق اسم أشير التي هي «ياشير» بلغة البربر وتعني الخالب كناية عن
انقضاضها على كل من تسول له نفسه المساس بأمنها، لايقوم دليلا على غايتها
العسكرية، بقدر ما يدل على اعتزاز زيري بنفسه وبقومه.

وكان كبير قبيلة تلكاته مناد بن منقوش بن صنهاج كثير المال والولد،
حسن الضيافة لمن يمر به، وقد ملك جانبا من افريقية والمغرب الاوسط مقيما
لدعوة العباس مراجعا الى امر الأغلبية⁽⁴⁾ وفي هذا البيت نشأ زيري بن مناد.

(1) لمزيد من التفاصيل: بروية رشيد: أشير عاصمة بني زيري. مجلة الأصالة ع. 2. ص: 133 119

وهي تقع في ولاية التيطري حاليا قرب قرية عين يوسف.

(2) البكري: المغرب ص: 60 وعن زيري: ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 306 الحموي معجم ج.

1 ص: 264 ابن خلدون: المعبر ج. 6. ص: 317 ابن الأثير: الكامل ج. 8. ص: 47.

(3) ابن الأثير: المكان السابق.

(4) ابن خلدون: المعبر ج. 6. ص: 212.

وكان زيري هذا سيدا في قومه يسكن الجبل، فأنرت في شخصيته ومنحته القوة والشجاعة، ثم جمع حوله جيشا من ابناء عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبربر ورزق الظفر بهم مرة بعد مرة، ثم تابع هجوماته على زناتة، فعظم جمعه وطار صيته وطالبته نفسه بالامارة⁽¹⁾ فكان عليه ان يضع حجر الاساس لدولة صنهاجة ترأسها تلكاته، وكان عليه ان يشرع في بناء مدينة له، خاصة وان صنهاجة كانت بصفة عامة من البربر المتحضرين، ولما كان القرن الثالث بل وأوائل الرابع الهجريين عهد أمن وهدوء بالنسبة لصنهاجة على الأقل، مما أدى الى تطورها فمالت نفوسهم الى ترك حياة الجبال والتزول في المدن.

فخرج زيري بن مناد يرتاد مكانا مناسبا، وقد دل على بعد نظره حين وقع اختياره على موضع خال وليس به أحد مع كثرة عيونه وسعة فضائه وحسن منظره⁽²⁾، وبعبارة اخرى كان يتوفر لهذا المكان الامن والماء والخصب وهي «بين جبال شامخة محيطة بها»⁽³⁾، مما يوفر لها الحماية والمخبط، كذلك فهو على الطريق الرئيسي الرابط بين «ريفية وبلاد المغرب مرورا بالمسيلة».

فشرع زيري في بناء المدينة 324هـ / 935م مستعينا ببنايين من المدن القريبة كالمسيلة وطبنة وغيرها⁽⁴⁾، فتمت على احسن حال وقد اعانه الخليفة الفاطمي القائم في تشييدها فبعث له مهندسا ماهرا، وعمالا ومواد البناء وخاصة الحديد، وربما أنه اتبع النمط الاسلامي في بناء المدن ويذكر ابن الأثير أن بلكين بن زيري حاصر مدينة تلمسان وحين نزلوا على حكمه عفا عنهم الا أنه نقلهم الى مدينة أشير ومن المرجح أن هؤلاء كانوا من ذوى الحرف والمهن والذين سيعطون روحا جديدة للمدينة.

وقد أدرك زيري أن منطقة أشير معين بزخار بالخير والرزق، فحمى أهل تلك الناحية وزرع الناس فيها⁽⁵⁾، مما اجتذب اليها غيرهم من تلك النواحي «طلبا

(1) الحموي: معجم، ج. 1 ص: 264.

(2) نفس المكان.

(3) البكري: المغرب، ص: 60.

(4) الحموي: المكان السابق.

(5) نفس المكان. ثم انظر بوروية رشيد: أشير عاصمة بني زيري ص: 118.

للأمن والسلامة» وهذا بدوره أدى الى تطور أشير واتساعها حتى صارت مدينة مشهورة وكان أهل نواحيها من الرحالة يتعاملون بالمواشي، ويفيد بوروية رشيد نقلا عن النويري أن الشعوب الرحالة التي كانت ساكنة بنواحي أشير رضيت بخدمة الأرض.

ولم تمض سنوات قليلة حتى انتشرت فيها اجنة ومزارع سمحت لزيري بمديد العون للخليفة الفاطمي بمائة حمل من القمح وبمائتي فارس ويدو أن زيري قد استكثر من العبيد حتى ان مساعدته تلك اشتملت على مائة عبد وهذا ما يدل على اطراد اتساعها ولم تقم المدن الحديثة في المناطق الصنهاجية فحسب، بل ظهرت مدن اخرى في مناطق زناتة ومنها مدينة أفكان.

أفكان(1):

تقع مدينة أفكان في منطقة وصفت بأنها «عمران كلها» تقطنها قبائل زناتة كما سبق وهي قبائل رحالة بدرجات متفاوتة وعرف بعضها الاستقرار حتى قال عنها الادريسي أنهم «يتجمعون من مكان الى مكان غير أنهم متحضرون(2)» ويظهر انها ابتدأت سوقا لهذه القبائل، ثم تطورت امورها حتى اصبحت مدينة، فان البكري يذكر ان موضعها كان سوقا قديمة من اسواق زناتة(3).

وربما كان تطور هذه السوق باعتبارها ملتقى قبائل عديدة ووقوعها في منطقة خصبة وعلى وادي الصفاصف، وهو واد جار، كذلك وقوعها على الطريق الرئيسي بين تاهرت وتلمسان فالمغرب الأقصى، مما سمح لها — إفكان — ان تدخل باب حركة تجارية دولية كان لها تأثير حضاري على المنطقة اضافة الى تأثيرها الاقتصادي ولا يغيب عن البال أن بعض قبائلها قد عرفت القمدن فاذا كانت مدينة تلمسان نفسها من بناء قبيلة بني يفرن قبل الاسلام، فليس غريبا ان يشرع احد زعمائها يعلى بن محمد بن صالح اليفرن — وكان قد عظم صيته — في اتخاذ مدينة له ولقومه، فما كان منه الا ان قام بشمدين تلك السوق(4).

(1) عنها انظر: البكري المغرب ص: 79 ابن حوقل: صورة الأرض ص: 88 الادريسي: نومة ص: 82 — 83.

(2) الادريسي: نفس المصدر ص: 88.

(3) البكري: المكان السابق. بينما يذكر صاحب كتاب الاستبصار انها مدينة ازلية كبيرة فيها آثار للاول ص: 135.

(4) نفس المكان.

اضافة الى ذلك فان ظروف المنطقة نفسها ساعدت على هذا الظهور والتمو، فهي تقع في سفح جبل أوشيلاس ويتوفر الماء الدائم لوقعها على نهر سيره ومنبعه من عيون بشرقها كما كان بغربها مجمع وادي سيره ووادي سي ووادي هنت، كذلك يتوفر لها المحتطب، فقد كان جبل أوشيلاس المذكور «شعراء غامضة».

ولكن، يبدو ان هيمنة تاهرت التجارية في العهد الرسمي كانت حجرة عثرة امام ظهور مدينة افكان، اذ ما ان انهارت تاهرت حتى خلا الجو امام السوق القائم في موضع افكان لتأخذ مكانتها مما اتاح ليعلى ان يمدنها كما سلف سنة 338هـ / 954م ولم يكن يلقي معارضة فاطمية مادام يتبع بولائه لم حتى مقتله سنة 347هـ / 961م.

ولما اشتهرت نواة مدينة افكان في المنطقة، ارتحل اليها اهل المعسكر من اهل تاهرت وبلل وشلف⁽¹⁾ بني واطيل ووهران وقصر الفلوس وعمرت وتمدنت وعظمت⁽²⁾ فبنوا المرافق الضرورية كالجامع والحمامات ونظرا لسيطرة الطابع التجاري عليها فقد بنوا الخانات والفنادق وكانت القصور من الكثرة بحيث لفتت نظر ابن حوقل، الذي اقتصر على الاشارة الى أرحية وحمامات وقصور افكان.

واذا كانت ظروف قد ساعدت على ظهورها فان ظروفها اخرى قد حالت دون بلوغها حدا أعلى مما وصلت اليه، فإن استمرار الصراع بين قبائل زناتة والفاطميين ودخول مؤسسها يعلى حلبة الصراع حتى مقتله، قد اثر على المدينة فخربت فبعث اليها المنصور بن ابي عامر من بناها وعمرها⁽³⁾ ثانية، ومهما كان امرها فقد كانت مدينة جديدة وثمره تطور اقتصادي واجتماعي للمنطقة، ثم اصبحت بدورها نقطة اشعاع اثرت فيما حولها ماديا واجتماعيا.

(1) يذكرها ابن حوقل. شلف بينا جاءت عند البكري بصورة شاطيء واطيل من: 79. وبصورة شلف بني واطيل من: 69.

(2) البكري: نفس المصدر من: 79. وعن المعسكر انظر: ابن حوقل: المصدر السابق من: 88 — 89 الأدرسي: المصدر السابق من: 84 وهي مسير مرحلة عن افكان.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار من: 135.

جزائر بني مزغنة⁽¹⁾: (حوالي 336 هـ / 947 م).

ذكر اليعقوبي ان المسافر يخرج من حصن ابن كرام الى بلد يقال له متيجة... وهو بلد واسع فيه عدة مدن لكنه لم يذكر جزائر بني مزغنة ربما لميله الى الايجاز، وربما لأنها اقل اهمية من متيجة، التي طغت شهرتها على المنطقة حتى نسب البلد اليها، ولم يكن اغفاله ذكرها لينفي وجودها، إذ هي على اية حال قديمة البنيان فيها آثار للأول وازاج محكمة تدل على انها كانت دار مملكة لسالف الام⁽²⁾.

ولم يتعرض المؤرخون الى هذه المدينة في القرون الاولى من الفتح الاسلامي، لكن اليعقوبي أشار من جهته الى ان المنطقة — متيجة تغلب — عليها رجل من ولد الحسن بن علي بن ابي طالب، يقال لهم بنو محمد بن جعفر ولم يفصح التاريخ عن هذه الاسرة في هذه المنطقة، الا عبارة ذكرها ابن عذاري فقال: انه في 15 رمضان سنة 337 هـ / 949 م قد وصل الى الخليفة الناصر وهو في الزهراء قرب قرطبة منصور وابو العيش ابن ابي العافية ومعهما حمزة بن ابراهيم صاحب جزائر بني مزغني⁽³⁾، وهذا يدل على ان المدينة كانت يقيم فيها العلويون طيلة القرن الثالث الهجري والثالث الأول تقريبا من القرن الرابع.

ويمكن الربط بين اسناد الولاية الى زيري بن مناد سنة 335 هـ / 946 م، من طرف المنصور الفاطمي، وبين ظهور حمزة بن ابراهيم السابق الذكر في بلاط قرطبة سنة 337 هـ / 948 م، فيستنتج انها خضعت لزيري بين هذين التاريخين وبالتالي، فانه من المرجح ان يكون اختطاطها على يد بلكين قد وقع في هاتين السنتين، وكان بلكين قد حصل على امر اختطاطها من والده، فذكر ابن خلدون «ثم اختط ابنه بلكين بامرهم وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة⁽⁴⁾» دون ان يحدد التاريخ بالضبط.

-
- (1) وردت عند المقدسي على صورة جزيرة بني زغاية وعند ابن حوقل وصاحب كتاب الاستبصار جزائر بني مزغناي وعند البكري وابن عذاري جزائر مزغني ابن خلدون جزائر بني مزغنة وعن المدينة انظر: عبد الرحمن الجيلالي تاريخ المدن الثلاث ط 2 الجزائر 1392 / 1972 م.
(2) البكري: المغرب. ص: 62.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 2، ص: 241.
(4) ابن خلدون: المعراج ج. 6، ص: 154.

ونجدد الإشارة هنا الى ان صنهاجة كانت صنفين فهناك بعض قبائلها يخضع لامارات علوية بمعنى انها تعيش في نظام دولة، واذا تذكرنا سياسة العلويين القائمة على المساواة وحسن الجوار ادركنا ان قبائلهم الصنهاجية كانت في نعيم ورخاء، فقد لاحظ ابن حوقل ان فيها اسواقا كثيرة وان اكثر اموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة ولهم من العسل ما يجهز عنهم والتبن، وقد حازت خير البر والبحر، وهذا الحال يستدعي تطورا في عمران المدينة.

وفي نفس الوقت، كانت بعض قبائل صنهاجة تعيش تحت امرة امرائها وشيوخها بمعنى انها تعيش في ظل نظام قبلي، كان منهم مناد بن منقوش والد زيري، واذا كان دخول زيري المدينة يمثل الصراع بين الصنفين، فانه يعني ايضا احتضان المدينة لاعداد من اتباع زيري دخلوا بدخوله.

كما تقدم، يمكن ان نعطي الاختطاط معنى التجديد والتوسيع فيتمثل دور زيري في اجراء اصلاحات داخل الاسوار واختطاط مساحات خارجها وتوزيعها على الطائفتين على المدينة وعلى من كانت له رغبة في البناء، مع مراعاته التخطيط الاسلامي في بناء المدن، وتقاليده البربر في البناء⁽¹⁾، وطبع المدينة بطابع صنهاجي موال للعبيدين، والاستثمار بالامتيازات التي كانت للعلويين فيها.

كانت مدينة الجزائر قاعة في اطار قاعة العلويين⁽²⁾ كل في امارته، فكانت دائرة علاقتها ضيقة، فلم يشر اليعقوبي مثلا الى انها عدوة الى الاندلس، لكن امرها تغير بدخولها الحظيرة الزيرية، فقد اصبحت جزء من الدولة الصنهاجية تحت امرة رجل طموح زيري وصل بنحوه الى الجناح الغربي من بلاد المغرب الاوسط ضد زناتة، ولا يمكن ان تكون بمعزل عن هذا الوضع، فتأثرت به فتأثرت من الغنائم التي طالما استولى عليها الزيريون، وتأثرت بسياسة زيري الاقتصادية وتشجيعه الزراعة، واتسعت دائرة علاقتها فكانت في عهد المقدسي ويعبر منها الى الاندلس⁽³⁾.

(1) يراعي البربر ان تكون المدينة على رابية تشرف على منطقة واسعة تسمح باكتشاف العلون من بعيد، يتوفر فيها مياه الشرب والميون الجارية، خاصة اذا كانت في الجهات العلوية، انظر حليمي عبد القادر: اثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر ضمن كتاب: تاريخ المدن الثلاث السالف الذكر. ص: 83.
(2) عن الامارات العلوية في بلاد المغرب الاوسط انظر: لقبال موسى: دور كتامة في تاريخ تلمسان والمغرب الاوسط مجلة الامانة ع. 26. ص: 91 - 98.
(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 228.

ولا تغفل توسطها قبائل بربرية صنهاجية علاقتها طيبة بالمدينة الصنهاجية، وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق مصلحة اقتصادية متبادلة، ويزيد في ثرائها مما ينتج عنه حدوث تطور في حياة المجتمع، ويمكن ان نتخيل قصورها، ما دام ابن حوقل يذكر انها مدينة وفيها اسواق كثيرة كما سلف مادام الاصطخرى مع ميله الى الایجاز يصفها بانها مدينة عامرة ومادامت على ما يصفها به المقدسي كما سلف بل يبدو انها انتزعت الاهمية عن مدينة متيجة، واصبحت بؤرة المنطقة، فان ابن حوقل يصف مدينة الجزائر في حين لم يورد حتى ذكر متيجة عكس ما فعله اليعقوبي.

مليانة(1): (حوالي 337هـ / 949م).

تقع مليانة في سفح جبل يسمى زكار، مشرفة على فحوص واسع فيه بنو واريغن ويبدو انها كانت مركزا تجاريا في بداية امرها، اذ حوفا قبائل كثيرة من البربر، وكانت قبيلة مليانة اهمها حتى نسبت المدينة اليها.

ولم تكن مليانة محدثة، شأن غيرها من المدن الاسلامية، فان البكري يذكر انها مدينة رومية فيها آثار ويظهر انها كانت قليلة الشأن في القرن الثالث الهجري فاكفى اليعقوبي بذكرها تحت اسم مدكرة(2)، مشيرا الى انها امارة علوية فيها ولد محمد بن سليمان بن عبد الله، وهي على الطريق الرابط بين متيجة والخضراء، فهي اذن ليست اكثر من محطة كغيرها من المحطات على الطريق باتجاه تنس، وهذا الوضع لا يسمح لها ان تكون من كبريات المدن.

لكنها على اية حال، استفادت من موقعها على هذا الطريق ومن فحوصها الواسع، ومن حياة الاستقرار والهدوء في ظل العلويين، فظهرت طبقة ثرية تآقت نفوسها لسكنى المدينة، ثم دخلت عهدا جديدا بظهور زيري السابق الذكر فبدأت تتفاعل مع حوادث وظروف البلاد شأن جزائر بني مزغني، وأصبحت

(1) نسبت الى بطن من بطون صنهاجة: انظر: ابن خلدون: المعرج، 6. ص: 313 وعنها انظر ابن حوقل: صورة الأرض ص: 89 البكري: المغرب، ص: 61. الأدرسي نزهة ص: 84، 85. الحموي: معجم ج. 7. ص: 55.
(2) ذكر البلي أن لم تكن مدكرة هي مليانة فقرية منها: انظر المي: تاريخ الجزائر ج. 2. ص: 93. وانظر: لبيلاي: المدن الثلاثة ص: 300. الحاشية.

جزءاً من دولة صنهاجة فنالت من اهتمام الزيريين، وشاركت في حروبهم فعاد عليها من جرائها اموال طائلة كغنائم ورواتب، وكانت علاقة المدينة بباديتها طيبة، فكلها تنسب الى صنهاجة.

ويبدو ان بعض العلويين على الاقل الذين اقاموا في مدن قديمة، قد اكتفوا بامرهم عليها، دون ان يحدثوا تغييراً يذكر في بنية المدينة، والا كيف يفسر اختطاط زيري لهذه المدينة وكان يقيم فيها امير علوي؟ فالارجح في نظري ان يكون زيري وابنه بلكين وضعاً حدا لامرة العلويين على هذه المدن، فطُرأت ظروف جديدة على المدينة، كأن يدخلها ويقيم فيها اتباع لزيري ومؤيدوه، الى جانب سكانها، وهذا ما كان يدعو زيري ان يكلف ابنه بلكين بلتخطاطها مع جزائر بني مزغنة، بل ان البكري يذكر بخصوصها انها جددتها زيري بن مناد وأسكنها ولده بلجين⁽¹⁾ فاذا صح هذا القول، فقد نزل اتباعه ومؤيدوه الى جانبهم، ويفهم من تجديداتها انه ادخل تعديلات واصلاحات معمارية لدخل اسوار المدينة ثم قسم الاراضي الواقعة خارج السور على القبائل الراغبة في البناء.

ومما ساعد بلكين على اختطاطها، توفر مواد البناء لوجود السهل والجبل، ووجود شعراء مما يوفر المحتطب، ثم وقوعها على نهر يسقي أكثر مزارعها، وكان لها آبار عذبة منها شربهم، واستفادت المدينة من وجود عين خراطة عظيمة تنبعث من جبلها ما يسهل عملية تسير الماء الى المنازل ويضمن لهم توفر الماء اذا دهمهم علو.

المدينة⁽³⁾: (حوالي. 337هـ / 949م).

وكان شأن هذه المدينة شأن سابقتيها الجزائر ومليانة واذا كانت حسباً ذكرها البكري بلداً جليلاً قديماً فإن أهميتها برزت حين أمر زيري ابنه بلكين أن يبني مدينة المدينة، فإن ابن خلدون يذكر أن بلكين اختط على عهد والده

(1) البكري: المغرب، ص: 61.

(2) عنها انظر: مولاي بلجيسي: مدينة المدية عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث ص: 320 وما يليها وقد ذكر تأسيس الجزائر ومليانة والمدية قد وقع بين استلام زيري حكم تهرت من يد الفاطميين سنة 349هـ / 960م ووفاته سنة 360هـ / 970م.

زيري وبامر «مدينة الجزائر المنسوبة لبني مرزغة بساحل البحر ومدينة مليانة بالعدوة الشرقية من شلف ومدينة مديّة»⁽¹⁾.

ويظهر ان المدينة كانت قبل ذلك طي النسيان، اذ لم يرد لها ذكر عند رحالة القرن الثالث الهجري كابن رسته وابن خرداذبة واليعقوبي ولا عند رحالة القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي كالاصطخرى وابن حوقل وابن الفقيه والمقدسي، وما دامت لم تلتفت نظر الرحالة هؤلاء فهذا يدل على انها لم تلعب دورا مهما في الميدان التجاري، ولم تكن حتى محطة تجارية بل ولا حتى في الميدان الزراعي.

ان ابن خلدون يذكر ان مديّة هم بطن من بطون صنهاجة، فيكون ظهور مدينة مديّة برز باعتبارها كذلك، وهذا يوحي ان زيري ادرك اهمية موقعها، لوجوده في أحضان قبيلة صنهاجة التي بدأت تبرز على مسرح الاحداث في بلاد المغرب الاوسط، فبدأت تخوض حروبا ضد زناتة، مما يجعلنا نميل الى اعتبار الغاية من اختطاط مديّة شبيهة بالغاية من اختطاط المسيلة، واعني أنها كانت قاعدة عسكرية، اذ منها يمكن لزيري ومن جاء بعده، بسط السيطرة على القبائل الصنهاجية في تلك المنطقة، وتجهيز الجيوش لمواجهة زناتة، وبهذا يمكن أن تفسر اهمال الرحالة هذه المدينة، وبغض النظر عن الغاية من اختطاطها، ألا أنها تعتبر مدينة من المدن التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، مما كان له انعكاسات حضارية واقتصادية على المنطقة والقبائل المحيطة بها.

قلعة بني حماد: (398هـ / 1004م - 1005).

يبدو أن هزيمة حماد بن بلكين امام زيري بن عطية المفاوي سنة 389هـ / 998م⁽²⁾، قد فتحت عينيه على ضعف اشير كقاعدة عسكرية امام زناتة، وعلى ضرورة تعزيزها بحصن آخر، ولم تكن المسيلة بحكم موقعها في بسيط من الارض مؤهلة لأن تكون قاعدة عسكرية لمواجهة مغاوة، فارتأى ان يبني حصنا

(1) ابن خلدون: المرج. ج. 6 ص: 313.

(2) عنها انظر: ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 358 برواية رشيد: الدولة الحماة ص: 18 - 19 وعن حماد وولايته على اشير انظر: ابن خلدون: المرج. ج. 6. ص: 321، 349.

يعتبر نواة مدينة قلعة بني حماد في سفح الجبل المشرف على سهول مسيلة واعني به جبل كيانه أو جبل عجيسة، وهو الجبل المعروف اليوم بجبل المعاضيد، ويصف الادريسي موقع القلعة فيذكر انها في سند جبل سامي العلو صعب الارتقاء وقد استدار سورها بجميع الجبل ويسمى تاقريست واعلى هذا الجبل متصل بسيط من الأرض⁽¹⁾.

ولم يكن حماد هو أول من تنبه الى اهمية هذا الموقع، فان المؤرخين يشيرون الى وجود انقاض أو حصن قديم، وقد عرفه الرومان من قبل، وتحصن به ابو يزيد مخلد بن كيداد، فذكر ابن حماد الصنهاجي ان أبا يزيد دخل «قلعة كيانه وهي تاقربوست المطلة على قلعة حماد» ثم اشار الى حصانتها فذكر أن المنصور الفاطمي وهو يطارد أبا يزيد صعد في وعريين صخور ومشى فيه راجلا في أماكن كثيرة⁽²⁾، كما يذكر الحموي ان بلكين بن زيري والد حماد بنى قلعة في ذلك الموقع سنة 370هـ / 980م، فربما ان حمادا بنى قلعته على انقاض قلعة ابيه أو بجوارها.

وقد لعبت شجاعة حماد وشخصيته دورا في تأسيس مدينة القلعة فقد نجح في القضاء على ثورة اعمام اب الامير الزيري باديس بن المنصور (حكم من 386هـ الى 401هـ) (996 — 1011م) على يطوفت عامل أشير، فأعاد السلم الى بلاد المغرب الاوسط، ثم نجح في الحاق الهزيمة بالمعز بن زيري بن عطية المفلوي سنة 395هـ / 1004م — 1005م، فعظم شأنه في عين الامير الزيري باديس فولاه على المغرب الاوسط وفي سنة 398هـ / 1007 — 1008م اذن له باديس بتأسيس قلعة بني حماد التي سميت ايضا قلعة حماد وقلعة

(1) الادريسي: صفة ص: 89 مؤلف مجهول: كتاب الانصار ص: 167 والقلعة يحدها شرقا وادي فرج الذي يجري بين جبل الرحمة وجبل رزوق، وكان يسمى في عهد بني حماد بوادي جرارة وفي المغرب تحدها قمة الثورين التي يفصلها عن جبل الرحمة مضيق، وفي الجنوب يقع المدخل الوحيد الى المدينة وهو طريق كثير التضاريع وادي فرج ووراء جبل يسائر تقربست تنبسط سهول الحفنة حل مدى البصر، اسماعيل العربي: الدولة الحمادية الجزائر 1980، ص: 52.

(2) ابن حماد ابو عبد الله محمد الصنهاجي: اخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم تحقيق وتعليق جلول احمد البديوي المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م ص: 20.

أبي طویل(1) والارجح ان يكون حماد قد بني القلعة للضرورة العسكرية ثم اتاه اذن الامير باديس بتمدين القلعة، فشرع في ذلك مدة عامين اي من 398هـ / 400 هـ الموافق (1007 — 1008) م، (1009 — 1010 م)، وشرع في حمل الناس على سكنها فيشير لسان الدين بن الخطيب الى ان حمادا نقل اليها الناس من سائر البلاد وعلى وجه الخصوص من اهل المسيلة واهل سوق حمزة واهل جرواة بالمغرب(2)، الا ان هؤلاء كانوا من اهل الحرف والصناعات من بنائين وتجارين وغيرهم.

وان اعتماد حماد على هؤلاء الصناع القادمين، ليوحى بأن القبائل التي شكلت جمهور سكان المدينة كانت قبائل بدوية، شاء لما حماد ان تنحضر وتسكن المدينة فهو بهذا احدث تطورا في مستواها الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت المنطقة كثيرة الزرع وفيها جميع الخيرات، وهي كما وصفها الادريسي أكبر البلاد قطرا وأكثرها وأغزرها خيرا وأوسعها أموالا وأحسنها قصورا ومساكن وأعمها فواكه وخصبا وحنطتها رخيصة ولحومها طيبة سميحة(3).

وما تجدر ملاحظته أن هذه العاصمة لم يكتب لها الحظ أن ترقى الى مستوى العواصم المعاصرة أو السابقة لها مثل المهدية وفاس والمقروان وتاهرت قبلها ويرجع هذا الى وقوعها متقدمة في اتجاه الصحراء والى قربها من المسيلة، فالمسافة بينهما ست وثلاثون كلم، ثم عدم وقوعها على طريق تجارى دولي هام، الى جانب أن حمادا كان يزور مدينة أشير من حين الى آخر، أى أنه كان يعطيها جزءا من اهتمامه.

على أية حال، فان مدينة قلعة بني حماد تضاف الى قائمة المدن التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط، وكانت مدينة قال صاحب «كتاب الاستبصار» أن

-
- (1) بوروية رشيد: المرجع السابق. ص: 20 المهدي ابو عهلي: الحياة الفكرية في بجاية مجلة الاصاله عدد 19 خاص ببجاية صفر ربيع الاول 1394هـ مارس ابريل 1974 ص: 34.
- (2) لسان الدين: بن الخطيب: تاريخ بني حماد قطعة كتاب اعمال الاعلام الجزء الثالث نشر وتقدم رابع جوان. مجلة الاصاله عدد 19 ص: 90. المكان السابق اسماعيل العربي: المرجع السابق.
- (3) الادريسي: صفة ص: 89. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 167.

فيها مباني عظيمة وقصورا منيعة متقنة البناء عالية السماء منها قصر يسمى بدار البحر، وقد وضع في وسطه صهريج عظيم تلعب فيه الزوارق يدخله ماء كثير ويضيف لسان الدين ابن الخطيب أنه كان فيها القصاب المنيعة والمساجد الجامعة(1).

ويلاحظ بالنظر الى هذه المدن السالفة الذكر، أن من بينها مدنا كانت عواصم لدول عاشت في المغرب الأوسط مثل تاهرت وقلعة بني حماد، وكان من بينها من قام بتأسيسها خوارج مثل اباضية مدينة تاهرت، أو علويون مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم أو اندلسيون مثل تنس ووهران أو الفاطميون مثل مسيلة وأشير ومليانة والمدية وجزائر بني مزغنة، كما يلاحظ ان بعض هذه المدن كانت زناتية مثل تاهرت وجرادة ابي العيش ووهران وسوق ابراهيم وافكان، وبعضها الآخر صنهاجية مثل أشير ومليانة والمدية وجزائر بني مزغنة.

بعض المنشآت العمرانية:

1 — الأسوار: كانت حاجة المدن الى بناء الاسوار ضرورية، يحتمون وراءها من هجمات القبائل الجبورية، ذلك أن حياة الاستقرار وانغماسهم في الترف أضعف فيهم الشجاعة وروح الدفاع فاذا دامهم عدو يريد النيل منهم، لجأوا الى غلق الابواب، واعتلوا الأبراج يرشقون منها عدوهم، ولهذا كان لابد ان تحاط كل مدينة تبرز للوجود بسور وحلي سليل المثال تاهرت وتلمسان.

تاهرت:

وصف يعقوبي تاهرت نقلا عن ابي معبد الرستمي(2) دون ان يشير الى احاطتها بسور، وبينما يذكر ابن حوقل سور القديمة، الا انه لا يشير الى مثل هذا بالنسبة لتاهرت الحديثة بل ان صيغة عبارته «والقديمة ذات سور» تدل على أن الحديثة ليست كذلك.

(1) مؤلف مجهول: المصدر السابق: ص: 168، لسان الدين بن الخطيب: تاريخ بني حماد ص: 90 وعن قلعة حماد انظر: قائمة المصادر والمراجع في بوروية رشيد: الدولة الحمادية ص: 354 — 361.

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن ميسون بن عبد الوهاب بن رسم انظر: اليهوتي: البلدان ص: 358.

الا ان ابن الصغير يشير الى وجود باب للمدينة هو الباب المعروف بباب الصفا(1) ثم يشير الى ان ابا حاتم وصل الى باب المدينة وحين يتعرض الى قتال ابي حاتم وعمه يعقوب بن افلاح يذكر ان هذا الاخير أمر بابواب المدينة فغلقت الا بابا واحدا وان وجود هذه الابواب لدليل على وجود السور في العهد الرستمي، وقد كان ضروريا لها مادامت هناك قبائل خارجها تقف لها بالمرصاد.

ويصف العزيزي سور تاهرت بأنه من الحجر(2)، واذا كان البكري يكتفي بالإشارة الى سورها فان صاحب «كتاب الاستبصار» وهو ينقل عن البكري يصف سورها بأنه من الحجر، وقد دلت الابحاث الاثرية على انها حقا كانت محاطة بسور من الحجر محصن بابرّاج زواياها ذات قواعد على شكل مضلع وبدعام مربعة يبلغ طول ضلعها خمسة امتار، تبعد كل دعامة عن الاخرى 20 مترا(3).

الا ان عبارة ابن حوقل السابقة الذكر والتي تفيد ان تاهرت لا سور لها لا يمكن تفسيرها الا ان يكون سور تاهرت قد تهدم من جراء الاضطرابات التي شهدتها المدينة أواخر الحكم الرستمي وأثناء الحكم الفاطمي، فأصبحت على ما وصفها، ثم اعيد بناء سورها ثانية بعودة الهدوء اليها فيما بعد.

كان لسور تاهرت ابواب، ذكر البكري انها أكثر من اربعة: باب الصبا وباب المنازل وباب الاندلس وباب المطاحن وأضاف وغيرها(4)، وبالنسبة لباب الصبا، إما ان أصل الكلمة «الصفا» فتاكلت الفاء وكانت نقطتها اسفلها فقرئت «الصبا» وهي تسمية محتملة تيمنا بباب الصفا في مكة واما انها أصلا «الصبا» وهي ايضا تسمية محتملة تعبرا عن مواجهته لريح الصبا.

الا ان الغموض الذي يعتري هذا الباب جاء في عبارة ابن الصغير السابقة الذكر فلم يطلق عليه الاسم مباشرة فيقول باب الصفا دون ذكر «المعروف»

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 323.

(2) القلقشندي: صبح الأعشي ج. 5. ص: 111. نقلا عن العزيزي.

(3) بوروية رشيد: الفن الرستمي معتمدا على G. Marcais: Tibert. R.A. 1946: PP. 24. 57.

(4) البكري: المصدر السابق ص: 66.

والأرجح انه يقصد الباب المعروف الآن بباب الصفا فكان هذا الباب كان يحمل اسما آخر في بداية أمره، أو ان عبارته تعني ان وفد البصرة دخل من حيث قام باب الصفا فيما بعد، اي ان السور لم يكن قائما في عهد الامام الاول.

ب: تلمسان:

يصف اليعقوبي مدينة تلمسان «عليها سور حجارة وخلفه سور آخر حجارة»⁽¹⁾ «فكانت بذلك محاطة بسورين من الحجر، الا ان ابن حوقل يصفها «بانها ذات سور من آجر حصين منيع»، فهل هدم في الاضطرابات الفاطمية ثم اقيم لها فيما بعد سور من الآجر على كل، ذكر لها البكري خمسة ابواب، ثلاثة منها في القبلة باب الحمام وباب وهب، وباب الخوخة، وفي الشرق باب العقبة وفي الغرب باب ابى قرعة⁽²⁾.

وكانت الاسوار تدور على جميع المدن كما سلف حتى مدينة ابن ماما التي يصفها ابن حوقل بانها مدينة صغيرة⁽³⁾ من مدن اقليم تاهرت، كان يحيط بها سور طوب، وهكذا كانت وهران وتنس وأفكان وجراوة وغيرها.

وكانوا يهتمون بحصانة الاسوار وللوصول الى هذه الغاية، كانوا يعمدون الى عدة وسائل، كأن يبنوا سورا متينا حصينا أو يلجأوا الى بنائه في غاية الارتفاع والعرض كسور مدينة افكان، وفي حالات اخرى كانوا يلجأون الى بناء سورين يدور أحدهما بالآخر، وتقتضى الغاية ان تفصل بينهما مسافة لا يقوى رجل على قفزها مثلما كان الامر بالنسبة لمدينة تلمسان ومدينة المسيلة، وفي بعض الاحيان ولظروف ما، ربما لضعف طبيعتها الجغرافية، وتكالب الاعداء عليها، وكانوا يلجأون الى حفر خندق حول السور يدور بالمدينة مثلما كانت عليه مدينة ابن ماما، أو كان يحفر الخندق بين سورين، فكانت المسيلة عليها سوران بينهما جدول ماء جار يستدير بالمدينة⁽⁴⁾.

(1) اليعقوبي: سفة ص: 13.

(2) البكري: المغرب. ص: 76. وربما الى ابى قرعة اليفرنى الذي حاصر طينة سنة 154هـ / 770م.

(3) عنها انظر: ابن حوقل صورة ص: 86. وربما كانت هي بمة التي ورد ذكرها عند المقدسي فذكر ان تاهرت اسم القصبة ايضا ومن مدنها بمة انظر: احسن التقاسيم ص: 215.

(4) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص: 174.

ولاندري ان وجدت في بلاد المغرب الأوسط مدينة على حال مدينة
تهودا، فقد كانت هذه يدور بجميعها خندق ولها نهر كبير ينصب اليها من جبل
أوراس، فاذا كانت بينهم وبين احد حرب وخاف النزول المهم اجرؤا ماء ذلك
النهر في الخندق المحيط ببلدهم فامتنعوا(1).

وكانت هذه الاسوار تبني بالصخر كسور تاهرت أو اسلم، أو بالحجر
كسور تلمسان، أو بالطوب كسور مدينة جراوة وغيرها، أو يبنى بالتراب كسور
وهران وبرشك، وفي احيان اخرى يبنى السور من مادتين معا كأن يكون من
طوب وتراب، فقد كان لمدينة ابن ماما سور تراب واكثره من طوب(2) وهذا
السور الترابي يدعى الاستارة لانه يستر المدينة عن الانظار.

وكانت عوامل تتدخل في تحديد نوع السور، منها اهمية المدينة وحالة اهلها
المادية، فان عملية البناء تتطلب نفقات باهظة لاتقوى عليها الا مدينة تتوفر
منطقتها على مقالع الحجارة.

وفي حالة المدن السهلية خاصة، حيث يصعب الحصول على الحجارة فانهم
يلجأون الى صنع الطوب لتوفر التراب عوض الحجارة، فلا عجب ان يحيط
بتاهرت سور من الصخر أو الحجر، بينما يحيط بمدينة وهران سور تراب كما سبق
اذ يلاحظ جغرافيا وقوع تاهرت على أرباض في سفح جبل جزول بينما يمتد
امام وهران سهل فسيح.

2 - الحصون والقلاع:

دعت الضرورة الدفاعية إلى ظهور عدد من الحصون كانت منتشرة في
ارجاء المغرب الأوسط، واذا لم تكن القبائل الطاعنة بحاجة الى مثل هذه الحصون
فان المستقرين كان لزاما عليهم ان يقيموا لانفسهم حصونا يلجأون اليها في حالة
تعرضهم لهجوم خارجي، اذا وقفوا موقفا دفاعيا.

(1) الأدرسي: مئة. ص: 87 يصفه ابن حوقل بأنه «سور طوب».
(2) ابن الضمير: تاريخ الأمانة مواضع مفرقة انظر. ص: 347 - 348 - 359.

وبالفعل فقد كان هناك غزو قبلي، وفتن داخلية في المدينة الواحدة، ومهجوم خارجي تعرضت له المنطقة كهجوم الفاطميين، بل ان المنطقة بأسرها كانت مسرحا لصراع قوتين تتمثلان في الفاطميين والامويين أو في الفاطميين والادراسة، فكانت المعطيات تستلزم اقامة الحصون.

وهكذا انتشرت الحصون والقلاع حول تاهرت، وقد أشار ابن الصغير الى عدد منها، فذكر حصن لواتة، وكان للرستميين حصنهم بناليت في طرف لواتة، يقع على نهر مينة فيه مواشيم وعبيدهم، وحصن آخر لنفوسة، وكان للعجم حصنهم بموضع تاهغيلت على مرحلتين من تاهرت وهناك حصن تالغت، خارج المدينة، لم يذكر ابن الصغير اصحابه أو موقعه، ويبدو أن هذه الحصون هي بعض من كل، اذ من المستبعد ان تقيم زواغة أو مكناسة أو مطماطة دون أن تتخذ لنفسها حصونا وإن غفل عن ذكرها ابن الصغير.

كما تطلبت الضرورة الدفاعية ان تظهر بعض الحصون في داخل المدينة، ففي الفتن التي شهدتها عهد الامام ابي بكر، للعجم ونفوسة والرستميين موضع واحد في العلوة المعروفة بعلوة نفوسة فبنوا حصنهم فيه وشيئوه⁽¹⁾. وهنا لم يكن بد لخصومهم من العرب والجنود من بناء حصن لهم، فشرعوا في بناء الحصن، ولم يكن بين حصنهم وحصن علوهم الاقلتر رمية رام بسهم حتى استدار حصنهم وركبوا له ابوابه وعلته أبرجته⁽²⁾.

ومن القلاع التي كانت منتشرة في أنحاء البلاد نذكر منها قلعة ابن الهرب وقلعة مغيلة لدول التي كانت في أعلى جبل منيف شديد الحصانة⁽³⁾ وحصن في حمائل، ذكر ابن عذاري أن حميدا بن يصل قام بمحاصرته سنة 320هـ / 932م وقلعة هوارة ويسمونها تاسقذالت وهي قلعة في جبل لها، خصب ليست بعيدة عن تامزغران وتحتها فحصى سبرات.

(1) نفس المصدر: ص: 347.

(2) نفس المكان.

(3) البكري: المغرب، ص: 69.

ومنها حصن برقجانة المعروف بتيهرت القديمة واطاف ابن عذاري انها كان لها حصن معروف بأغزر⁽¹⁾ وكان ابو القاسم الفاطمي قد حاصرهم ونقب السور عليهم حتى سقط، ويبدو ان صاحبها كان يدعى ابن حمة حتى اطلق عليها ايضا قلعة ابن حمة، وفيها كان مولد الشاعر بكر بن حماد التيهري ووفاته. وذكر البكري عددا من الحصون مثل حصن ابن زيني، وحصن الفروس وحصن الوردانية وحصن هنين⁽²⁾، وكانت قلعة ابن الجاهل في جنوب تلمسان كما بنى الحسن بن ابي العيش السابق الذكر حصنا منيعا وبجبل بينه وبين جراوة اربعة اميال وحوله قرى لمدغرة وبني يفرن وغيرهم من القبائل. وكان لمدينة الشلف سور وحصن كما كان سوق كرام نفسه حصنا، وكانت قلعة ابي طويل من اهم القلاع، وهي التي اصبحت تعرف فيما بعد بقلعة بني حماد، وهي في جبل عظيم كما كانت أشير نفسها حصنا، وكانت لا يوصل الى شيء منها الا من موضع يحمله عشرة رجال وهو في شرقها ينفذ الى عين مسعود وسائر نواحيها تزل عنها العيون فكيف الاقدام⁽³⁾، وكان داخل مدينة تنس قلعة صغيرة صعبة المرتقى يفرد بسكانها العمال لحصانتها بل ان مدينة تنس القديمة كانت قلعة.

القصور⁽⁴⁾:

يعتبر بناء القصور ظاهرة حية تعبر عن المستوى الحضاري العالي الذي بلغته المنطقة، وهي نتيجة منطقية للثراء الحاصل في منطقة ماء، اذ ان الكسب المادي المستمر يدعو الناس إلى التفتن في المنازل، فتبهرج منازل لتبني منازل افخم منها.

واذا اعتبرنا مدينة تاهرت مثالا لما شهدته بلاد المغرب الاوسط ولاحظنا تطور قبائل المنطقة واستقرارها كما سلف ثم ما شهدته من رخاء اقتصادي، ادركنا لماذا لم تمر سوى سنوات قليلة، حتى «كانت قصور قد بنيت»⁽⁵⁾ وبفضل اطراد

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 193. 153.

(2) البكري: المغرب ص: 79 - 80. بين حصن هنين هذا ومدينة ندرومة ثلاثة عشر ميلا انظر: نفس المصدر ص: 80.

(3) نفس المصدر. ص: 60.

(4) كانت كلمة «قصر» تدل على الحصن ايضا، فذكر ابن عذاري نقلا عن ابن القطان في وصفه تاهرت ان في شرقها قصرا لبعض القبائل ويقصد بها في هذه الدراسة مساكن الاثرياء الفخمة.

(5) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 336.

تقدمها الاقتصادي الذي يتضح جليا في عهد الامام افلح «تنافس الناس في البنيان حتى ابنتى الناس القصور»⁽¹⁾ دون ان يقتصر الامر على القصور التي أقامها الامام افلح نفسه، وبني العجم قصورهم وابنتى ابان وحمويه القصرين المعروفين هُما باملاق وابنتى عبد الواحد قصره، وكان ابن الصغير قد لاحظ ظاهرة اتساع انتشار القصور في تاهرت، فراح يذكرها ضمن الحوادث التي لفتت نظره، في عهد الامام افلح، «... ان يطيل الحديث فيها فأصاف وغيره مما يطول ذكره.

واستمر بناء الـ عهد من جاء بعده من الرستميين، فكان للأمام ابني بكر قصره، ولأبني اليسـ بيت قصره بيتساونت، كما كان لأبني حاتم قصره بنهر مينا، وللكبار الشخصيات قصورهم كمحمد بن حماد الذي كان له على بعض اميال من المدينة منزل يقال له الثلث وقد جمع الاشجار والانهر والمزارع والنخل والقصور.

ومما يلفت النظر أن هذه القصور المشار اليها تقع جميعا خارج مدينة تاهرت، وربما كانوا يعتمدون ذلك لأن بناءها بين البساتين وعلى الانهر يضيف عليها جمالا ورونقا أكثر. ولا عجب أن تكون لقبائل تاهرت قصور، فهي قد اكتسبت الأموال ونالها من الكبر مانال أهل المدينة منذ عهد الامام افلح.

وما قيل عن تاهرت يمكن أن يقال عن تلمسان، فان سياسة العلويين في تلمسان، التي انتجت الهدوء والاستقرار أتت أكلها، فأثمرت القصور التي لفتت نظر اليعقوبي على ميله الى الاختصار الشديد، فأشار الى وجود قصور ومنازل مشيدة⁽²⁾ في المدينة.

واذا كانت مدينة افكان حديثة بالنسبة لعهد ابن حوقل، ألا أنها لفتت نظره بقصورها على الرغم من ميله للاختصار كغيره من الرحالة، ويلاحظ تنافس

(1) نفس المصدر: وان كانت كلمة منزل في هذه العبارة لا تحمل معنى القصر، الا انها تفيد انه كان يملك قصرا في هذا المنزل، والمنزل اقل اهمية من القرية ربما لا يتجاوز عدد دونه الثلاثين انظر: حسن حسني عبد الوهاب: ورقات في الحضارة ج. 1. ص: 86.

(2) اليعقوبي: وصف. ص: 12.

الناس في البناء حتى ابتنوا القصور في القرن الثالث الهجري، ألا أن ابن حوقل يصف تاهرت بأنها «تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء» مما يدل على أن حركة بناء القصور قد تقلصت بابتداء الحكم الفاطمي.

ولكن من الطبيعي أن تقوم بعض القصور في المدن التي انشئت مثل أشير وغيرها، فيشير بوروية⁽¹⁾ إلى أن الحفريات التي أجريت بأشير 1954م 1956م أدت إلى اكتشاف قصر زيري بن مناد وكان بنيانه من الحجر.

جم المساكن الخاصة:

تخضع مساكن بلاد المغرب الأوسط إلى عاملين، يحددان طرازها وأثاثها وهما يمثلان بالتراث المتوارث عبر الأجيال والمستوى الحضاري الذي بلغه المسلمون في القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر الميلاديين) وهي وإن اختلفت بدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى، بسبب ظروف طبيعية كالمناخ أو الأرض، أو بسبب الأحوال المادية لأهلها، لكنها تظل بصفة عامة متشابهة في إطار المغرب الإسلامي لخضوعها لنفس التأثيرات.

هذا الأمر يسمح لنا أن نستلهم من هنا وهناك وصفا للمساكن فتكون صورة تقريبية لما كانت عليه مساكن بلاد المغرب الأوسط، ولا نقصد في هذا المجال بيوت الأعراب التي هي الخيام، إذ هي غنية عن البيان سواء في وصفها أو في الأثاث الذي تضمه، والذي هو في العادة لا يزيد على الضروري كالفراش وأدوات الطعام ونحوها إلا أن المقصود هنا بيوت المستقرين وكانت أبسط هذه المساكن هي الأكواخ والتي هي غالبا مبنية بالكلخ ونحوه.

وكانت بعض المنازل تبنى بالطوب، في حين كان بعضها يبنى بالحجر، ويبدو أن بعض المساكن المبنية بالحجر، كانت حجارها منحوتة منتظمة، فذكر

(1) بوروية رشيد: أشير ... ص: 119. وعن آثار أشير أنظر رودى RODET خرائب أشير المطة الأفريقية RA 1908. ص: 86 - 104.

ابن خلدون ان المنصور الفاطمي وقف في وادي مينا — مينا — على اثر من آثار الاقدمين بالقصور على الجبال الثلاثة مبنية بالحجر المنحوت وهي ان كانت للاقدمين الا انها كانت ملهمة للمعماريين في المنطقة.

اما سقفونها فكانت من الخشب على الاطلاق، فذكر الدرجيني ان سقف بيت الامام يعقوب بن افلح كان من الخشب، بل ان ابن خلدون يذكر ان سقف مساكن تلمسان كانت من الخشب في عهد متأخر وهو عهد بني عبد الواد وينصح ابن ابى زرع باستعمال خشب الارز لانه يصر الف سنة دون ان يعفن أو يتسوس⁽¹⁾.

وكانت المنازل متلاصقة، ليكون بالامكان احاطة المدينة بسور، وتشققها ازقة وشوارع تؤدي الى الساحة العامة والاسواق وابواب المدينة وكان المنزل يتكون من عدة حجرات⁽²⁾، اما بابه فهو من الخشب الا ان يكون صاحبه اميرا أو خليفة، فقد اتخذ الامام افلح بابا من حديد ويتألف احيانا من مصراعين ولا بد ان يكون واسعا يسمح بدخول الاحمال، وفي اسفل الحائط وربما تحت العتبة يوجد ثغر يسمح بتصريف المياه الى خارج الدار⁽³⁾.

وتشتمل الدار بالاضافة الى الحجرات الخاصة بالعائلة، على موضع للحيوانات — الاسطبل — وعلى ما اطلق عليه القاضي عياض المستراح — المراض — وعلى بئر يسيل اليه الماء شتاء من على سطح الدار بواسطة مزاريب⁽⁴⁾، وكذلك على مظامير لحزن الغلال أو على خواب.

وكانت الدار تتألف من طابق ارضي أو أكثر، ولم لا، مادامت تتألف في القاهرة من خمس أو ست طبقات حسبما وصفها ناصر خسرو وكان الناس يستعملون الدرج للصعود الى الطابق الاعلى، ويبدو ان سكانها كانوا يميلون الى عدم بناء الدرج والاعتماد على السلم في عهود الفتن⁽⁵⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص: 71.

(2) ابن خلدون: العبر ج. 1، ص: 237.

(3) ابن ابى زرع: روض القرطاس، ص: 22.

(4) القاضي عياض: تراجم، ص: 378. ويقال ايضا: ميازيب.

(5) المقدسي: احسن التقاسيم، ص: 225.

وكان هذا التفاوت في ارتفاع المنازل يثير مشاكل حساسة بين الجيران، إذ ان الساكن الاعلى يشرف من عليته على نساء وبنات من هو اخفض منه⁽¹⁾، فمن الممكن ان المحتسب كان يتدخل من حين الى آخر لتحديد الابواب والتوافذ أو بناء سور آخر للعلية.

ومن أثاث المنزل: الأسرة وهي اما من الخشب والطوب، عليها فراش محشو بالصوف والريش، ومن الأثاث كذلك الحصر، فكان في بيت الامام عبد الرحمن حصير فوقه جلد، ويبدو ان بيوت الاغنياء كانت حافلة بالفاخر من الأثاث كالسجاد والارائك والاجواخ وغيرها⁽²⁾ بل ان جدرانها كانت تغطي باللبود.

وكان القنديل من ضرورات المنزل، يضيء باستعمال الزيت وقودا، وذكر صاحب «كتاب الاستبصار» ان اهل طبرقة يستخرجون دهن سمك البورى ويستعملونه في مصابيحهم فهل استعمله سكان المغرب الاوسط، ولهذا القنديل قليل يغمر في زيت القنديل بينما يشعل طرفه البارز.

وكان من الضروري ان يوجد في كل دار كانون⁽³⁾ لانتفاء برد الشتاء، وادوات لرفع الماء ونقله وحفظه وادوات المطبخ وغيرها، ذكرها صاحب «كتاب الطبخ» المغارف والملاعق والعود الذي يقطع عليه اللحم، واللوح الذي يمد عليه الكعك⁽⁴⁾، وأضاف المهراس الذي كان يصنع من حجر أو عود.

وهكذا يتبين مما تقدم ان قطاعا كبيرا من السكان قد تطورت ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، فانتقل من حياة البداوة الى سكنى المدن وحياة الحضارة، ومن هنا كان ظهور المدن السالفة الذكر.

(1) السلاوى: الاستقصاء. ج. 1. ص: 207.

(2) القاضي عياض: المصدر السابق. ص: 204.

(3) GOITEIN: THE MAIN INDUSTRIES... P. 172.

(4) القاضي عياض: المصدر السابق. ص: 287.

(5) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص: 84.

فصل الثامن

الموارد المالية

تهم الدولة الاسلامية بمواردها المالية التي تدر عليها أموالا، تودعها في بيت يعرف في المصادر بـ «بيت مال المسلمين» أو «بيت المال» وقد كان للرستميين «بيت مال» أشار اليه ابن الصغير في مواضع متفرقة من كتابه⁽¹⁾، وكان للفاطميين «بيت مال» أشار اليه ابن عذارى⁽²⁾ وغيره واستمرت الحاجة الى بيت المال في العهد الزيري.

وكان الاهتمام بامر جباية الاموال يختلف من دولة الى اخرى، بل يختلف في الدولة الواحدة من طور الى طور⁽³⁾، فالدولة في طورها الاول، طور التأسيس لا تكون بحاجة الى المال مثلما يكون الامر في طورها الاخير، طور الترف والرفاهية لهذا فان ابا عبد الله الشيعي لم يكن له بيت مال معين، الى ان جاء المهدي فدون الدواوين وجبى الاموال، كما تختلف الحاجة الى المال باختلاف الدول و سياستها، فان حاجة الدولة الرسمية كدولة داخلية، ليست لها سياسة توسعية ولا تقوم بجهاد، بل قانعة بما هي عليه، تختلف عن دولة اخرى كدولة الفاطميين لها اهداف استراتيجية⁽⁴⁾ بعيدة المدى تتوسع على حساب جيرانها، وتخوض المعارك في صقلية وبلاد المغرب، وتنبهاً للتوجه الى المشرق، وبحسب حاجة الدولة تتنوع مواردها فقد تكتفي بالموارد الشرعية، وقد تضطر الى ان تجبي الاموال من موارد اخرى، وكان من اهم الموارد المالية:

الزكاة: قال تعالى: «قد افلح من تركى وقال:

«واقموا الصلاة واتوا الزكاة واقرضوا الله قرضاً حسناً» فالزكاة فريضة ومورد شرعي⁽⁵⁾، ولذا اهتمت بها جميع الدول الاسلامية، فذكر الدرجيني

(1) ابن الصغير: سورة أمر الأئمة. ص: 327. 329. 337. 349. 356. 362. الرازي: الجواهر. ص: 177 وحول الموارد المالية في الاسلام انظر: حسن ابراهيم حسن: النظم الاسلامية ص: 200. 239.

(2) ابن عذارى: البيان ج 1. ص: 159.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 279.

(4) عن هذه الأهداف انظر: لنبال موسى: وحدة الخلافة الاسلامية تحت راية الفاطميين هدف الاستراتيجية الامامية تجاه العباسيين. مجلة وحاضرة المغرب. ع: 12 ديسمبر 1974.

(5) انظر بعض الآيات الخاصة بالزكاة: سورة التوبة. آية 103. سورة المزل. آية 20. سورة الماعون. آية 24.

23. وانظر قول الرسول (ص): محمد الطاهر بن عاشور: اصول النظام الاجتماعي في الاسلام، وحول الزكاة انظر: المنيني: النيل ج 3. الجبلائي: قواعد الاسلام. ج 2. سحنون: المدونة. ج 2. القاضي العثمان: كتاب دعائم ج 1.

ان ابنا ليمون بن عبد الوهاب «خرج ساعيا»⁽¹⁾ يطوف بالناس لجمع الزكاة المستحقة، وطوافه هذا يدل على تقاعس الناس أو بعضهم عن دفعها، في حينها، بسبب الاختلاف المذهبي، فقد كان خروجه الى جماعة النكارية وهم الذين خاضوا الحروب ضد الرستميين، فيبدو أنهم امتنعوا عن دفع الزكاة لهم.

وكانت تعترض الساعي بعض الصعوبات، منها ان بعض الناس كانوا يخفون اموالهم فيضطر السعاة الى تحليف الناس الايمان، ولكن القاضي النعمان نهي السعاة عن هذه الوسيلة فذكرهم بقول علي بن ابي طالب ان رسول الله (ص) نهي ان يحلف الناس على صدقاتهم، بل هم مأمونون، وكان رفض البعض دفع الزكاة يرجع الى الاختلاف المذهبي كما أشرت، اذ ما كان لمسلم ان يرفض دفعها وهي فريضة وركن من اركان الاسلام الخمسة، لكن كثيرا من العلماء المالكين يرون أن ما يدفع الى بني عبيد على انه ركاة لا يجزي وهذا رأي الجبنياني والقاسبي، واذا رأى بعضهم ان ما يؤدي الى بني عبيد يجزي، فانهم يقولون ذلك لخوفهم أن لا يؤدي الناس شيئا، ولأن يؤدي الناس بتأويل خير من ان يتركوا الزكاة عامدين، وربما كان امتناع الناس عن دفع الزكاة وغيرها من اهم اسباب الحروب التي شهدتها البلاد.

ومن المشاكل ايضا صعوبة حصر اعداد الماشية، فان اغنام القرية تعود الى دور اصحابها ليلا، فاذا كان النهار غدا بها رعاتها فجمعوها من بيوت اهلهما فانطلقوا بها الى المراعي في اهان خروج السعاة⁽²⁾، ويرى القاضي النعمان حلا لهذه المشكلة «تؤخذ صدقات اهل البادية على مياههم ولا يساقون عن مواضعهم التي هم فيها الى غيرها» ويذكر هوبكنز HOPKINS نقلا عن الشماخي ان بعض الناس كانوا يخفون أفضل مواشيتهم عن السعاة ليقع اختيارهم على ما دون ذلك، بينما يذكر اطفيش بخصوص ييب بن زلغين انه اذا جاء العامل وقت الزكاة قال لرعاته:

(1) الدررجمي: طبقات ج 1. ص 156. وعن الزكاة في العهد الزيري انظر: H.R. Idris: La berbérie Orientale..... t 2. pp. 64. 614.

(2) معنون: المدونة، ج 1. ص 377.

«اختاروا خيار النوق فيفعلون فيأمر العامل بأخذها(1)» فربما اذا وقعت بعض التحايلات فلعدم اقتناعهم بدفعها للمخالفين، مما دعا العلماء الى وضع فتاوى للحيلولة دون وقوع مثل هذه التحايلات في فرض من الفرائض، فقال ابو يعقوب الوريجلاني الاباضي «ليس علينا ان نمتنع من احكامهم — المخالفين — اذا اجروها علينا في جميع ما لم نقطع عذره فيه وهم لانستطيع ان نمنع لهم — يأخذوا من اموالنا ما وجب علينا من الزكاة والعشر والفطرة(2)» وقال القاضي النعمان بحث المخالفين على الدفع: «ان كان عندهم ائمة فما ينبغي لهم ان يمنعوهم زكوتهم، وعليهم ان يدفعوها اليهم كما فرض الله عزوجل، وليس عليهم ما قلدهم من وضعها في غير مواضعها لان الفرض عليهم قد سقط عنهم». وأضاف القاضي النعمان: «المسلمون مجمعون على ان من منع الزكاة جاحدا لها انه مشرك يجاهد مع امام الحق ويقتل وتسمى ذريته ويكون سبيله سبيل المشرك(3)»

ويظهر ان بعض الناس يمتنع عن دفعها لملاحظتهم عدم اتفاقها في ابوابها الشرعية واستئثار السلطان بها، مما جعل القاضي النعمان ينبه الناس الى ان هذا ليس من شأنهم، وان عليهم ان يؤدوا واجبهم ثم يتحمل السلطان وحده تبعه عمله، كما يذكر النعمان «ان أكثر الناس خاصة مصرون على منع أئمتهم زكاة اموالهم، وبعضهم يدفع زكاته الى من لم يأذن الله عزوجل بدفعها اليه» بل هو يذكر ان أكثر الناس يؤثر بزكاته اقاربه، وأكثرهم لا يخرج شيئا على الجملة(4)، وهكذا يتبين ان الفاطميين جمعوا الزكاة ولكنهم واجهوا مشاكل وصعوبات. وكان الرستميون قبلهم قد اهتموا بالزكاة، فخصصوا لها داراً عرفت باسم «دار الزكاة»، واذا كان هناك اقبال من الاباضية على دفعها لهم تحتى «كان الاباضية بسجلماسة يبعثون إليه — الامام ابي اليقظان — بزكاتهم بصرفها حيث شاء» الا ان هناك من كان يرفض دفعها لهم كما سبق وهؤلاء من المخالفين لهم كالنكارية والنفائية وغيرهم فقد أقدم النكارية

(1) اطفيش: تقيقه الفاسر. ص: 77.

(2) ابو يعقوب الوريجلاني: الدليل ج 2. ص: 76.

(3) القاضي النعمان: كتاب الدعائم. ج. 1 ص: 248 و 261.

(4) نفس المصدر. ص: 262.

على قتل ميمون السالف الذكر وهو تعبير عن رفضهم تنفيذ قوانين الدولة، أما النفاثية فقد انكروا «على الامام استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا»، بل ان نفاثا زعيم النفاثية اتى ان «من اعطى لعامل أفلح فكمن اعطاها لتوبار ملك السودان»⁽¹⁾.

وكان هناك خلاف مذهبي حول الاموال التي تجب فيها الزكاة، وسيكون الأمر سهلا لو كان نظريا بحتا، أو لو كان اجتمع متجانسا مذهبيا لكن المسألة كانت قيد التطبيق العملي، وكانت الرعية مختلفة المذاهب، ومنه فبينما يرى الاباضية ان الزكاة واجبة في ستة اشياء من المزروعات وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والسلت، ويرى المالكية ان الزكاة في العنب والتمر والزيتون والحب والقطاني، فان الاسماعيلية يرون ان الزكاة «تجب في كل ما أنبت الأرض»⁽²⁾.

كما وقع خلاف آخر، حول كيفية اتفاق اموال الزكاة المحببة فيذكر ابن الصغير ان الامام عبد الرحمن بن رستم كان اذا حضرت اموال الصدقة صرف الطعام الى الفقراء ويبت الشاة واليعير، فاذا صارت اموالا دفع الى العمال العاملين عليها ثم نظر في باقي المال فاذا عرف مبلغه امر باحصاء من في البلد وفيما حول البلد من الطعام ثم امر جميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى منه أكسية صوفية وجبابا صوفيا وقراء وزيتا ثم دفع في كل اهل بيت بقدر ذلك، ويضيف ابن الصغير انه كان «يؤثر أكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه»⁽³⁾، ويبدو ان الاباضية انفسهم لم يتفقوا دائما حول زكاة اتباع المذاهب الأخرى فبينما يرى بعضهم كابن عبد العزيز وشعيب «ان الزكاة كلها لأهل الاسلام مسلمين كانوا او من قومنا تؤخذ منهم وتوضع فيهم». فإن ابن خلفون يذكر عن كتاب «الاجوبة» للامام افلح بن عبد الوهاب «ان الزكاة لا توضع الا في أهل الولاية من المسلمين»⁽⁴⁾، فهل كانت الزكاة تجبى من غير الاباضية ولا توضع فيهم ؟ ثم هل كان هؤلاء يدفعونها للائمة الرستميين ؟ ان ابن الصغير يذكر ان الاباضية

(1) يحيى بن مصر: الاباضية بين الفرق. ص: 267.

(2) انظر: قول الاباضية في الجيपालي: قواعد الاسلام. ص: 19 وقول المالكية في سحنون: المدونة. ج.

1. ص: 294 والاسماعيلية القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 263.

(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 64.

(4) ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون. ص: 64.

وحدهم كانوا يبعثون بركة أموالهم من سجداسة الى الامام ابي اليفطان، فاذا حدث ان دفع الخالفون الزكاة للرسامين فرما لم تكن عن طيب خاطر، فقد كان الفائية وهم اباضية يقولون لا تعطى الزكاة للقرابة اي قرابة المزكي⁽¹⁾، وربما كانت الاحداث التي شهدتها تاهرت تدور غالبا حول موضوع الجباية.

اما الفاطميون فيقولون «لا يعطى من الزكاة الا اهل الولاية من المؤمنين» ويضيف القاضي النعمان حول الزكاة «لا تعط قوما ان دعوتهم الى امرك لم يجيبوك ولو كان الذبح» يقصد القتل وربما لهذا السبب كان الناس يحبسوا اموالهم عن الشيعة يفضلون اقاربهم والسائلين.

وهناك ملاحظة اخرى جديرة بالاهتمام وهي ان الاباضية يرون «ان لا يخرج الزكاة من بلد الى آخر وأهل بلدها احق بها ولو كانوا فاسقا ان كانوا لا يجعلونها في معصية» وهو نفس موقف المالكية، فقال سحنون نقلا عن الامام مالك: «تقسم الزكاة في اهل البلد التي تؤخذ فيها فان فضل نقلت الى اقرب البلدان اليهم» وهكذا فحتى لو دفع سكان بلاد المغرب الاوسط الزكاة، فكان يجب أن تنفق في نفس المكان، لكن الفاطميين كانوا يستأثرون بها كما سلف فترسل اليهم، وهو عامل مثير للفتن بين الفاطميين وسكان البلاد.

وحين نقول الزكاة فاننا نعني بها الصدقات كذلك فقال تعالى «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها»⁽²⁾ وذكر ابن عذاري ان ابا عبد الله الشيعي «قبض مال الصدقة من الابل والغنم» ويؤكد ابن حوقل على ان الفاطميين جبوها، فيذكر بخصوص مدينة تنس ان «لسلطانها بها وجوها من الاموال كثيرة... والصدقات»⁽³⁾، ولكن يبدو انهم — الفاطميين — لم يكونوا يجبونها من الكتامين، فقد عزم المعز الفاطمي على جمعها منهم فبعث خفيفا الصقلي الى شيوخ كتامة «يا اخواننا قد رأينا ان ننفذ رجالا الى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم»⁽⁴⁾ ولكنهم — الكتاميون — رفضوا دفعها، وكان القاضي النعمان يحث

(1) يحيى بن معمر: الاباضية بين الفرق. ص: 277.

(2) سورة التوبة. الآية 103.

(3) ابن حوقل. صورة. ص: 78. 94.

(4) ابن ابي الضياف: تحاف اهل الزمان. ص: 166. المقرئ يزي اعاط الحنفا ج. 1 ص: 97.

الناس على دفعها فذكر عن علي بن ابي طالب انه قال: «يدفع الصدقة الداء والدبيلة — داء في الجوف — والفرق والحرف والهدم والجنون حتى عد سبعين نوعا من البلاء» (1) كما اعتبرها الخليفة المنصور الفاطمي وسيلة للتقرب الى الله، فذكر بخصوصها في خطبة اعلان موت ابيه: «عباد الله... فتقربوا الى الله في يومكم باداء فطرتكم التي هي زكاة صومكم وسنة نبيكم... كل امرئ منكم عن نفسه وكل واحد من اهله ذكورهم واناثهم وصغارهم صاعا من بر أو صاعا من زيب أو صاعا من شعير من طعامكم واهلكم لامن غير» (2).

وعلى اية حال، فإن المصادر لا تذكر شيئا عن مبالغ الزكاة والصدقات التي جمعت في بلاد المغرب الاوسط، ولو لعام واحد، أو لمنطقة واحدة، كما لم تذكر مبلغ كل باب من ابواب انفاقها، ولم تصل اليها سجلات دار الزكاة التي ذكرها ابن الصغير في تاهرت، والا لسدت فراغا واسعا في مجال الزكاة.

الجزية:

قال تعالى: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» (3)، وقد فرضت الجزية عليهم مقابل حمايتهم، فقد جاء في كتاب خالد بن الوليد الى اهل الحيرة «اني عاهدتكم على الجزية والمنعة فان منعناكم فلنا الجزية، والا فلا حتى نمنعكم» (4) ويعتبرها آدم متر أنها اشبه بضريبة للدفاع الوطني فكان لا يدفعها الا الرجل القادر على حمل السلاح، بل وكانت تسقط عنه اذا اعان المسلمين في حروبهم ضد المشركين، وهي لم يقصد بها استغلال أو استهانة، فقد فرضت عليهم مقابل فرض الزكاة على المسلمين.

(1) القاضي النعمان: دعائم. ج. 1. ص: 242.

(2) المؤخرى سيرة الأستاذ جوذرى، ص: 56. القاضي النعمان: دعائم. ج. 1 ص: 267.

(3) سورة التوبة. الآية 28.

(4) الرئيس ضياء الدين: الخراج، ص: 165، انظر آدم متر: الحضارة الإسلامية ج 1 ص: 78 عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين دار الفكر العربي ص: 171.

وكانت تجبى من احرار اهل الذمة الرجال البالغين ولا يدفعها الاطفال ولا النساء ولا العبيد ولا ذوو العاهات كالعميان والمقعدين والزمنى وغيرهم، ولا المترهبون ولا المجانين، بل ويضيف القاضي النعمان وهو يمثل العهد الفاطمي انها لا يدفعها الفقراء الذين لا يجدون شيئا ولا يستطيعون العمل، مثلهم في هذا الشيوخ العاجزون عن العمل.

وكانت الجزية تسقط عن من اسلم منهم، فذكر القاضي النعمان «من اسلم وضعت عنه الجزية» ومن المستبعد ان يكون هذا الامر وراء اقبالهم على الاسلام ذلك ان قيمة الجزية لم تكن شديدة الوطأ ويؤكد ارنولد توماس هذا فيذكر انها «كانت من البساطة بحيث لم تكن تثقل كاهلهم»⁽¹⁾. لان الشريعة الاسلامية كانت تحض دائما على الرفق في اهل الذمة حتى ان رسول الله (ص) قال: «الا من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته أو اخذ منه شيئا بغير طيب نفسه فانا حجيجه يوم القيامة»⁽²⁾.

وقد كان الفاطميون يراعون عند جبايتهم الجزية احوال الناس وظروفهم من يسر وعسر، فيذكر القاضي النعمان انها كانت تجبى من الدهاقين وامثالهم من اهل السعة في المال عن كل رجل منهم ثمانية واربعين درهما في كل عام ومن الطبقة الوسطى اربعة وعشرين درهما ومن الطبقة السفلى اثني عشر درهما⁽³⁾ وزيادة في التسهيل فقد رخص الفاطميون في اخذ الجزية من اهل الذمة عروضاً بقيمتها. بل وفي اخذها من ثمن بعض السلع الخمر كالخمر والخنزير، ولعل الفاطميين جبوها في بلاد المغرب الاسلامي مثلما جبوها في مصر، فاذا كان الامر كذلك فقد جبوها في مصر اربعة دنانير من الطبقة العليا ودينارين من الطبقة الوسطى ودينارا واحدا من الطبقة السفلى، يضاف الى هذه المبالغ درهمان وربع درهم للعاملين عليها، كما يذكر هـ.ر. ادريس انها — الجزية —

(1) ارنولد توماس: الدعوة الى الاسلام. ص: 37 وعن الجزية انظر ايضا محمد بن يوسف طيفيش: شرح كتاب النيل، دار الفتح بيروت ط. 2 / 1392 + 1972 م ج. 17 ص: 568.

(2) الرئيس ضياء الدين: المرجع السابق ص: 173. 174. عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الاسلام دار الفكر العربي بدون تاريخ ص: 63 رواه ابو دلود وفي رواية اخرى «فانا خصيمه يوم القيامة».

(3) آدم منز: الحضارة الاسلامية ج. 1. ص: 78.

كانت في عهد بلكين بن زيري محددة باربعة دنانير أو أربعين درهما، لكن آدم متر يشير الى ان أغلبية دافعي الجزية كانوا يدفعون الحد الأدنى حتى ان بنيامين BENJAMIN يقول «ان اليهود في كل بلاد الاسلام يدفعون دينارا واحدا»⁽¹⁾.

اما بخصوص أو ان دفع الجزية، فيذكر ابن ابى الفضل ان سبيل «الجوالي ان يفتح في أول يوم من المحرم في كل سنة» بينما يذكر ضياء الدين الريس ان أو ان دفع الجزية كان «في آخر العام لا في أوله تماما كأموال الزكاة» ويقف «متر موقفاً وسطاً فيذكر الجزية تؤخذ مقسطة على ستة اجزاء أو خمسة وذلك لان عمال المسلمين كانوا يتقاضون منها مرتباتهم في كل شهر وكذلك كان الحال في الأندلس في القرن الثالث الهجري»⁽²⁾، ويرجع ان النظام الذي كان معمولاً به في بلاد المغرب هو ما ذكره الريس، ويؤكد ابن عذارى ما ذهب اليه حين تعرض لابي عبد الله الشيعي، فحين فتح بلزمة وطبنة سنة 293 هـ / 905 م، سأل احد الجباة من ابن هذا المال الذي بيدك ؟ قال: «جبيته من اليهود والنصارى جزية عن حول مضى لهم» مما يدل على انها كانت تجبى في نهاية العام، وهذا يتفق وشرط جباية الجزية من الذمي والمتمثل في اقامته حولاً كاملاً في ديار الاسلام.

وقد جبي الرستميون الجزية، فذكر ابن الصغير ان الامام عبد الرحمن بن رستم كان «ينظر الى ما اجتمع من مال الجزية»⁽³⁾، ويدل هذا على وجود اهل الذمة في تاهرت مما يرجح استمرار جمعها بعدهم، كما جباها الفاطميون فقد قال ابو عبد الله الشيعي للجاني السالف الذكر «هذا مال طيب» ثم امر احد الدعاة بان يفرقه في اصحابه، وهذا الموقف يكشف عن نظرة الفاطميين الى مال الجزية، من جهة ثانية فقد أشار ابن حوقل في ذكره مدينة تنس انه كان لسلطانها بها وجوه من الاموال كثيرة... والجوالي ثم يذكر الجوالي ثانية

(1) آدم متر: الحصار الاسلامي ج. 1 ص: 78.

(2) آدم متر: نفس المرجع ج. 1 ص: 80. 616. 2 p. H.R. Idris: La Berbérie....

(3) ابن الصغير: سورة الأئمة. ص: 327. وعن الجزية انظر: هو بكتز: النظم الاسلامية في المغرب. ص: 67، 70.

حين يشير الى وجوه دخل للمغرب «عن خراج وعشر وصدقات وجوال ومراصد»⁽¹⁾ الا ان ما يلفت النظر ان ابن حوقل فضل استعمال «الجوالي» على كلمة «الجزية» وان كان هو بكنز HOPKINS ويعتبرها كلمتين مترادفتين.

وان كان ابن الصغير وابن حوقل قد كشفا بذكرهما الجزية أو الجوالي عن وجود اهل الذمة في بلاد المغرب الاوسط، بشكل جعل جزيتهم ملفنة للنظر وذات اعتبار، الا انهما لم يذكرنا مبلغ الجزية هذه ولا عدد اهل الذمة، وعلى كل فقد كانت موردا شرعيا يضاف الى موارد الدولة في بلاد المغرب الاوسط كمورد الخراج.

الخراج:

ومهما كان الامر، فان الخراج⁽²⁾ كان موردا من موارد بيت المال الرسمي وقد ابتدا الامام عبد الرحمن بن رستم جبايته، فهل مسح الامام الارض وميز ارض العنوة ثم وضع الخراج ؟ وهل وضع الخراج على اراضي المسلمين المخالفين ؟ أم هل جباه من اهل الذمة الذين كانوا في تاهرت وحدهم بدليل أن ابن الصغير ربط الخراج بالجزية ؟ فمن المرجح انه لم يكن يقصد بكلمة «كلمة الخراج» لتدل على «العشر» لانه استعمل كلمة «الاعشار» في مكان آخر من كتابه مما يدل على انه كان يدرك تمام الادراك الفرق بين اللفظتين وان كانت «الخراج» تأتي مرادفة «العشر» احيانا، فذكر اليعقوبي بخصوص اهل جبل نفوسة وهم اباضية انهم «لا يؤدون خراجا الى سلطان ولا يعطون طاعة الا الى رئيس لهم بتاهرت وهو رئيس الاباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن»⁽³⁾، لكنها اي «الخراج» تحتفظ بمعناها اذا كان جبل نفوسة من اراضي العنوة، ولكن هذا الامر يثير تساؤلا، هل استمر تمييز ارض الصلح من ارض العنوة الى القرون المتأخرة، عصر قيام دويلات اسلامية ؟.

(1) ابن حوقل: صورة ص: 94.

(2) حول موضوع الخراج بصفة عامة انظر، ابو يوسف: كتاب الخراج. قدامة ابو جعفر: كتاب الخراج وصناعة الكتابة، يحيى بن آدم القرشي: كتاب اخراج دانيال دينيت: الجزية والخراج، ترجمة فوزي فهم جاد الله الرئيس ضياء الدين: الخراج والنظم المالية. الماوردي: الاحكام السلطانية ص: 146.

(3) اليعقوبي: البلدان. ص: 346.

لم يذكر ابن الصغير كلمة «الخراج» بعد الامام عبد الرحمن، لكن هذا لا ينفي استمرار الرستميين جباية هذا المورد، كما ان المصادر الاباضية وغيرها قد اهتمت الموضوع، فلم تشر الى تفاصيل حوله، كطريقة وضعه، فان الخراج على ثلاثة اصناف على المساحة والمقاسمة والقوانين، التي هي مقاطعات معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع أو لم يزرع⁽¹⁾، ومن المستبعد ان يكون الرستميون لجأوا الى المساحة والقوانين — نظام الالتزام — لانهما ليسا من العدل في حق الرعية، والمرجح انهم اتخذوا نظام المقاسمة، اي ان لهم حصة معلومة من الانتاج، فان سعاة الامام كانوا ممن «لا يظلمون ولا يظلمون».

كما لم تشر المصادر الى كيفية جباية هذا المورد، ويظهر ان الرستميين وغيرهم واجهوا مشاكل في جبايتها بسبب اختلاف السنة الهجرية عن السنة الجبائية الشمسية اذ ينتج عن هذا الاختلاف ان تنتهي السنة الهجرية ولم يبدأ جني المحصول بعد، لان تلك النهاية تدور على مدار السنة الشمسية فتصادف الفصول الاربعة وربما لجأوا في مواجهة هذه المشكلة الى ان كل اثنتين وثلاثين سنة شمسية تعادل ثلاثا وثلاثين سنة قمرية، فنقلوا خراج السنة المتقدمة الى السنة المتأخرة، اعني انهم جبوا خراج الثانية والثلاثين في السنة الثالثة والثلاثين⁽²⁾، كما ان المؤرخين لم يمشروا الى موعد جباية الخراج، فهل كانت تتم شهريا ام سنويا ؟ اذ يذكر ابن الصغير ان اهل الصدقة كانوا يقبضون «اعشارهم في هلال كل... من اهل الشاة والبعير»⁽³⁾، ويبدو ان المحقق لم يستطيع تحقيق الكلمة المخدوفة بعد «كل» الا ان استعمال كلمة «هلال» تدل على ان الكلمة المخدوفة هي «شهر» ومنه يمكن القول ان الجباية كانت تقع شهريا، وربما كان من الصعب تطبيق هذا القول على الخراج، اذ يبدو ان جبايته كانت سنوية، بعدما ينتهي الناس من جمع محصولهم مع بعض الاستثناءات وقد يفهم هذا من أن الامام عبد الرحمن كان ينظر في مال الجزية والخراج فيقتطع منه «ما يكفيهم في سنتهم»⁽⁴⁾، فكان هذا المال كان يجتمع مرة واحدة في السنة.

- (1) الاصطخري: المسالك. ص: 157 ابن حوقل: صورة. ص: 263.
 (2) آدم منز: الحضارة الاسلامية ج. 1 ص: 191 انظر ايضا عن الخراج. هو بكنز: النظم الاسلامية ص: 74. 87. مرمول: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية. ص: 238. 239.
 (3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 327.
 (4) نفس المكان.

ولم يشير المؤرخون الى مبلغ الخراج الذي جباه الرستميون وغيرهم، ويبدو انه متذبذب بين سنة واخرى، بل وبين امام وامام ومن حيث الخصب والقحط وربما لهذا الامر كان القاضي النعمان ينصح الخليفة الفاطمي فيما يصلح احوال اهل الخراج وفي مساعدتهم على عمارة ارضهم والتغلب على مشاكلهم، وفي تخفيف الجباية عنهم فيقول: «تعاهد اهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فان في صلاحهم صلاح من سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا هم لانهم الثمال دون غيرهم والناس عيال عليهم فليكن نظرك في عمارة ارضهم وصلاح معاشهم(1)».

وجبي الفاطميون الخراج، فذكره ابن حوقل ضمن موارد الفاطميين حين تعرض الى ذكر وجوه جباية الاموال في تنس كما سبق، «وكان ديوان الخراج قد احرق لما هرب زيادة الله آخر امير أغلبي، فأمر به ابو عبد الشيعي فأحرق»، وهذا يدل على ان موقف الشيعة هذا من خراج بلزمة وطبنة لم يكن ثابتا بل يقصد به الدعاية ونشر السمعة الطيبة وجذب الناس اليه لان الخراج مورد شرعي وفق جميع المذاهب.

وان وجود ديوان له يعني تسيير الامور بدقة وان الدقة ومحاسبة الناس نجعلهم يهتمون بارضهم ويتحسين انتاجها، وكان الفاطميون لايسامحون في صغيرة ولا كبيرة وهذا الحمل الناس على العمل والانتاج، ففي سنة 305 هـ / 917 م «اخذ اهل الضياع باعمال افريقية بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقسيط(2)» كما سلف لكن التنظيم والدقة لاتعني ظلم الناس، وان كان هؤلاء يرون كل خروج عن المألوف لديهم ظلما، فان الخليفة المنصور الفاطمي لم يتردد في اسقاط الخراج عن الرعية حتى صلحت احوالهم في اعقاب الاحداث الخطيرة التي عاشتها بلاد المغرب اثناء انتفاضة ابي يزيد وما ادت اليه من تدهور اقتصادي، واذا ظهرت بعض المظالم بسبب الجباة، فرما كان وراءها العمال

(1) القاضي النعمان: كتاب الدعائم. ج. 1 ص: 362.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 181. البقاي: اموال تركها الخلافة في ايدي الفلاحين والتقسيط هو الخراج.

انفسهم، فقد كان هؤلاء لا يريدون من ينظر فيما تقلدوا امره من الاعمال بالنواحي ويعملون ما امروا به من ذلك سببا لتأخر المال⁽¹⁾، وحين ولي الخليفة المنصور الفاطمي ميسور الفتى على تهرت اضطرب عليه اهل البلد لانه سار فيهم بسيرة غير مرضية⁽²⁾ سنة 333 هـ / 945 م. واحتسب ابو يزيد مخلد بن كيداد على جباة الاموال، فيبدو أن العمال بيت الداء في السياسة المالية الفاطمية، فكان الخليفة القائم على سبيل المثال متعففا عن المال الحرام والفاطميون ليسوا بحاجة الى اثارة السكان عليهم وهم يعدون انفسهم لتحقيق مطامعهم في المشرق الاسلامي.

ومن الجدير بالملاحظة ان بلاد كتامة كانت تمتنع عن الدفع، فحين اقترح عليهم الخليفة المعز الفاطمي ان ينفذ إليهم رجالا لجمع الاموال والزكوات ورفضوا اقتراحه، وظلوا على رفضهم حتى شحن المنصور بن بلكين بن زيري سنة 379 هـ «بلاد كتامة بالعساكر وبث عماله فيها ولم يدخلها عامل قبل ذلك فجبوا وضيقوا على أهلها»⁽³⁾، ويدخل هذا التصرف في اطار الاهتمام الزيري بالجباية استمرارا للسياسة المالية الفاطمية، ومن المستبعد ان المقصود بالعبارة «ضيقوا على أهلها» السالفة الذكر انهم حاولهم فوق طاقتهم لأن المنصور بن بلكين كان معروفا بانه «حسن السيرة محبا للعدل والرعية أوسعهم عدلا واسقط البقايا عن اهل افريقية وكان مالا جليلا»⁽⁴⁾، فان الامر اذن لا يخرج عن ان الكتاميين رأوا في الجباية منهم ظلما بعدما ألّفوا عدم الدفع.

ولم يشر المؤرخون ولا الرحالة الى مبلغ الاموال المحببة خراجا من بلاد المغرب الاوسط، وحين اراد ابن حوقل الاشارة الى خراج مسيلة اكتفى بوصفه «خراجا غزيرا» ويرجع ان الفاطميين قد جبوا اموالا طائلة من الخراج ذلك ان عبيد الله المهدي امتحن مالكا بن عيسى القفصي سنة 305 هـ / 915 م «بصحته وبتعديل الارض لتوظيف الخراج الذي يسميه المقسط» اي ان المهدي

(1) الجوازي: سيرة الاستاذ جعفر. ص: 69.

(2) ابن خلدون: البيان ج 1. ص: 198.

(3) ابن الاثير: الكامل ج. 9 ص: 67.

(4) نفس المصدر ج. 9 ص: 127 حوادث سنة 386 هـ.

يكون قد امره بمسح ارض المغرب الخاضعة للنفوذ الفاطمي، ليتمكن من تنظيم الخراج. سيطرته تنظيميا ادى مما كان عليه، وهو ما قام به عبد المؤمن الموحدى فيما بعد اى سنة 554 هـ / 1159 م، فقد مسح هذا ارض المغرب بالفراخ والاميال طولا وعرضا «فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسباخ والطرقات، وما بقي قسط عليه الخراج والزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق» (1)، وبناء على هذا فان كلمة «امتحنه» الواردة في العبارة السابقة هي من الامتحان لامن المحنة الا اذا قصد بها أنه وضع على عاتقه مسؤولية المحنة وقد تكون «الباء» في العبارة بصحبته وتعديل ... سببية، وعليه فان المحنة ... يكون قد نكبه بسبب صحبته وتعديل الارض، اى ان مالكا هذا قام في موضوع تنظيم الخراج وتعديل الارض بما أوجب على المهدي ان ينكبه.

ويبدو ان الفاطميين كانوا حريصين كل الحرص على ضبط مبلغ الخراج ومعرفة حساباته بالتحديد، ومن اجل هذا الغرض، قام ابو معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن ابي محرز القاضي بتوظيف التقسيط على ضياع افريقية بعد أن وزع جميعها ونظر الى «أوفر مال ارتفع من العشور في سنة أو أقله ثم جمع المالين ووظف الشطر على كل ضيعة» سنة 303 هـ (2).

الا ان عملية توظيف التقسيط على الضياع بحاجة الى اعادة نظر لا تعديل الارض نفسه، بحاجة الى اعادة نظر من سنة الى اخرى لمعرفة الاراضي الجديدة التي تم استصلاحها وادخالها في التعديل، فيذكر المقرئى انه اذا مضى من الزمن ثلاثون سنة حول الولاية السنة وراكوا البلاد كلها وعدلوها تعديلا جديدا فزيد فيما يحتمل الزيادة من غير ضمان البلاد ونقص فيما يحتاج الى التنقيص منها (3).

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 126 هو بكنز: النظم الاسلامية ص: 81.

(2) ابن طوري: البيان ج 1 ص: 173.

(3) المقرئى: الخطوط ج 1. ص: 147.

العشور ضريبة ورسوم تؤخذ على الأراضي التي يزرعها المسلمون وعلى أموال وعروض تجارة أهل الحروب، وأهل الذمة المارين بها على ثغور البلاد الإسلامية والأراضي تلك هي أراض أسلم أهلها عليها، وهي في أيديهم، وأراضي أحيائها المسلمون وأخرى أخذت عنوة ثم قسمت على المحاربين وأراض جلا عنها العدو فأستولى عليها المسلمون، وأراض تعرف بالصفايا وهي التي كانت ملكا للامرة الحاكمة من الأعداء كما سلف.

وقد جبي الرستميون العشور — الأعشار — فذكر ابن الصغير أن «أهل الصدقة على صداقتهم يخرجون في أوالي الطعام فيقبضون أعشارهم» — كما سلف — ويفهم من «أوالي الطعام»، أنهم كانوا يجيئونها على المحاصيل الزراعية وأن اختلف العلماء في المحاصيل التي يفرض عليها العشر⁽¹⁾، وعبارة ابن الصغير لا تدل على نوع الأراضي التي جبي الرستميون عشرها، وإن كان الأرجح أنها أراض أسلم أهلها عليها، وأراض أحيائها المسلمون، فقد كانت منطقة تاهرت عندما شرعوا في بنائها «غيسة أشبة».

أما بخصوص العشور المحببة من تجار أهل الذمة فيذكر أبو يعقوب الورجلاني الأياضي «لأنعشر أموالهم الألعام وأحدان ادعوا أنهم أعطوا العشر لبعض أهل تلك البلاد التي جاؤا منها أو لأهل الخلاف ولهم على ذلك براوات فانا نخط عنهم تلك الجزى، أو الخراج ونعشرهم لعامنا الذي جازوا فيه علينا⁽²⁾» وبما أن تاهرت تقع في منطقة داخلية فهذا يقلل العشور المحببة من أهل الذمة في الثغور.

واستمر الرستميون يجبون العشور على المحاصلات الزراعية فإن ابن الصغير يذكر أن الشراة لم تكن تطعن الإمام أفلاح «في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره⁽³⁾»، ولم يشر المؤرخون إلى مبلغ هذه الضريبة

(1) المظفر محمود: أحياء الأرض الموات. المطبعة العالية القاهرة. 1392 هـ / 1972 م ص: 189.

(2) أبو يعقوب الورجلاني: الدليل ج 3. ص: 52.

(3) ابن الصغير: سورة الأئمة ج 1. ص: 333.

ولا الى طريقة جبايتها والارجع ان الرستميين اتبعوا طريقة المقاسمة كالخراج، لان فرض مبلغ محدد على مساحة معينة دون اعتبار لانتاجها تظهر ثقيلة على الفلاحين.

وجبي الفاطميون العشور كذلك، فحين سأل عبد الله الشيعي احد جباة بلزمة وطبنة — السالف ذكرهم — عن المال الذي معه، قال له: «من العشور، فقال ابو عبد الله: اذهبوا بهذا المال فليرد على كل رجل ما اخذ منه، واعلموا الناس انهم امناء على ما يخرج الله من ارضهم وسنة العشور معروفة في اخذه وتفرقة»⁽¹⁾ فهو لم يرفض مبدأ العشور، كما ان ابن حوقل يذكر العشور ضمن موارد الفاطميين، وأضاف ان للسلطان الفاطمي في تنس «وجوها من الاموال الكثيرة... والاعشار» ثم أشار الى جباية العشور من التجار فذكر ان تعشير تجار الاندلس كان يتم في طريقة⁽²⁾، وعلى العموم، فان ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والاندلس فيعشر على سواحل البحر⁽³⁾.

وكان شأن العشور كغيره من الموارد المالية، فلم يذكر المؤرخون والرحالة تفاصيل عن الموضوع، فلم يشعروا الى مبلغ جبايته من بلاد المغرب الاوسط، ولا الى عشور كل ناحية من البلاد، كما يلاحظ ان كتامة لم تكن تدفع عشورا في العهد الفاطمي بل ولا قبله في العهد الاغربي، إنما كانوا يجمعون الاعشار فيوزعونها في بلادهم، لكن التجار منهم كانوا يدفعون عشورا اذا دخلوا المدن، اذ كان عمالها يعشرونهم الى ان قاموا عليهم مع ابي عبد الله الشيعي.

الفيء والغنيمة:

يعتبر الفيء كل مال وصل الى المسلمين من المشركين من غير قتال ولا ايجاف خيل ولا ركاب، وجاء فيه قوله تعالى ﴿لَهُمَا أَجْأءُ اللّٰهٖ عَلٰى رِسْوٰلِهِ مِّنْ اَهلِ الْقَرْيِ فَلِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبٰى وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُوْنَ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْاَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾.

(1) ابن عذاري: البيان ج 1. ص: 141.

(2) ابن حوقل: صورة. ص: 78. 94.

(3) سورة الحشر. آية 7.

وأما الغنيمة فهي كل ما اصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب، وجاء فيه قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ لِلرَّسُولِ وَلِئِىَ الْقُرَىٰ وَالْيَتَامَىٰ الْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾⁽¹⁾.

ولم تشكل الغنيمة موردا للدولة الرسمية لانها عاشت في امن وهدوء، وارتبطت بعلاقات حسن جوار. لكنها شهدت فتناً داخلية كانت تنشب من حين الى آخر، فربما احرز الرستميون على بعض الغنائم خاصة وان موقف الرستميين من الغنائم غير واضح، فهل كانوا يتعففون عن جمعها ؟ ام كانوا يجمعونها ؟ فان ابا يعقوب الوردجلائي يقول بخصوص الخالفين: «انا اذا حاربناهم وهزمناهم فان اموالهم مردودة عليهم الا ما كان لبيت المال فانا نجيزه على وجهه... ولا نستعمل معهم في ذلك طريق الزهاد مثلما فعل ابو منصور في ولد احمد بن طولون⁽²⁾».

ولكن الامر يختلف في العهد الفاطمي بسبب انه عهد حروب مستمرة، بل وكذلك العهد الزيري، فقد دخل ابو عبد الله الشيعي تاهرت بالامان، فقتل بعض الرستمية وهرب البعض الآخر فيكون قد حصل على فيء وغنائم، كما دخلت عساكر المهدي تهرت سنة 299 هـ / 911م «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية واتهبوا الاموال»، ومثل هذا يكون قد حدث عقب كل انتصار احرزه الفاطميون في بلاد المغرب الاوسط⁽³⁾، ومثل هذا وقع في عهد الزيريين، ففي سنة 379 هـ / 986م، دخلت عساكر المنصور بن بلكين تاهرت «فنهبا وقتلوا» بل وهناك غنائم كانت تجلبها جيوش موالية للامويين وتحارب الفاطميين والزيريين من بعدهم وعلى سبيل المثال فقد ولت جيوش حماد بن يوسف «صاحب القلعة» ويطوفت الادبار امام زيري بن عطية وقد «اسلموا عيالاتهم ومضاربهم وكل ما فيها من الاموال والسلاح وغير ذلك فأحتوى زيري بن عطية على جميع ما ذكرنا⁽⁴⁾».

(1) سورة الانفال. الآية: 40.

(2) ابو يعقوب الوردجلائي: الدليل ج 30 ص: 54. وقال الامام أبو الخطاب في موضوع الغنيمة: اذا فعلنا كما فعلوا الخالفون فحق على الله ان يرفضنا ويدخلنا معهم جهنم، اي اذا جمعوا الغنيمة انظر: الدرجيني طبقات ج. 1 ص: وعى موضوع ابى منصور مع العباس بن احمد بن طولون انظر: محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي. دار العودة بيروت. 1976 ص: 144.

(3) عن انتصاراتهم هذه انظر: ابن عذاري: البيان ج. 1 مواضع متفرقة ابن خلدون - العبر ج. 4 مواضع متفرقة محمد بن عميرة: دور زناتة ص: 173 وما يلها لقبال موسى: دور كتامة مواضع متفرقة.

(4) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1 ص: 250.

والجديد في الامر ان الفاطميين يعطون «الغنيمة» تفسيرا خاصا، فهم يقولون: «ليست الغنيمة ما اخذ من ايدي المشركين خاصة بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة» وأضاف القاضي النعمان ان الله أوجب «لنا الخمس في اموال عباده المؤمنين وجعله لنا حقا عليهم فمن منعنا حقنا ونصيبنا في ماله لم يكن له عند الله حق ولا نصيب»⁽¹⁾، وقد كانوا الفاطميون — يعتبرون المسلمين المخالفين لهم من أهل البغي ويحل قتالهم بل ويعتبرون قتالهم هذا جهادا، فذكر ابن عذاري انه حين خرج ابو القاسم الفاطمي الى المغرب قال والده المهدي: «اللهم انك تعلم اني ما اردت باخراجه الى المغرب الارضاك ونصرة دينك واذلال اعدائك» كما سلف.

واذا كانت الشريعة قد حددت أوجه قسمة الفتي والغنائم، فان الفاطميين يرون ان «ما لم يقاتل عليه فهو لله ورسوله كما قال الله عزوجل وهو من بعد الرسول للامام في كل عصر وزمان» ويرون ان «الخمس لنا اهل البيت في اليتيم منا والمسكين وابن السبيل وليس فينا مسكين ولا ابن السبيل اليوم بنعمة الله فالخمس لنا موفر ونحن شركاء الناس فيما حضرناه في الاربعة الاخماس»⁽²⁾.

ويظهر ان توسعهم في مفهوم الغنيمة حتى شمل كل ما كسبه المرء، انهم كانوا يهدفون الى جباية اقصى ما يمكن من اموال الاغنياء، ولا ارى ان عيونهم كانت تنزو الى ما بيد الفقير، ذلك ان الفاطميين اسماعيلية حاولوا ان يقيموا بين الناس نوعا من المساواة الفعلية، ففرضوا من الضرائب ما يساعد على تقليل التفاوت في الثروات، ومن كان فقيرا فيهم اسعفوه، فجذبوا اليهم أغلب من عضهم الفقر بانيابه⁽³⁾.

وعلى كل فان هذه الغنيمة، كانت ترسل كغيرها من الموارد الى خارج بلاد المغرب الاوسط شرقا وغربا، وكان في القيروان حسب قول ابن حوقل «ديوان جميع المغرب واليهما تجبي الاموال».

(1) القاضي النعمان: كتاب الفقه. ص: 69.

(2) نفسه: كتاب دعائم الاسلام ج 1 ص: 386 وعن موقف الاباضية من الغنيمة الوردجاني: الدليل ج. 3 ص: 54.

(3) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ص: 49 — 40.

عبارة عن ضرائب غير شرعية⁽¹⁾ تجبى على المصنوعات المحلية والواردات الأجنبية وعلى كل ما يباع ويشترى، فوضعت على الخوانيت والأسواق، وقد أشار المقدسي إلى ذلك بخصوص القيروان فذكر أن «الضرائب موضوعة على أصحاب الدكاكين⁽²⁾» ولم تكن الضرائب في المغرب الأوسط تختلف على تلك المعروفة في إفريقية في القرن الرابع الهجري، لخضوع البلدين إلى نفس القوانين.

ويرى ه.ر. إدريس أن المكوس كانت تفرض بشكل جماعي، يقوم المفروض بتوزيعها على أنفسهم، ويبدو أن هذه العملية كانت تواجهها صعوبات، فهل كان التوزيع على الرأس أم على درجة الفنى ؟ وربما هرب البعض عند التوزيع ثم عاد بعد الانتهاء منه⁽³⁾.

وكانت قيمة المكس تختلف من حين لآخر فترواح بين 8 % - 20 % وقد حددها الفقهاء بنسبة 10 % على التجار المسلمين و 5 % على تجار أهل الذمة و 2,5 % على التجار المسلمين، لكن المؤرخين لا يشاركون إلى المبالغ التي كانت مكوسا من بلاد المغرب الأوسط.

ونظرا لأن المكوس ضرائب غير شرعية كما سلف فإن الرستميين والأمراء العلويين لم يجبوها، أو على الأقل أن المؤرخين لم يشاروا إلى أنهم جبوها، لكن الفاطميين فعلوا ذلك فأقاموا مراصد في مواضع مختلفة من البلاد، تتولى جباية المكوس، فذكر ابن حوقل بخصوص تنس أن للسلطان الفاطمي بها «مراصد على المتاجر الداخلية والخارجة والصادرة والواردة⁽⁴⁾» وبذلك تكون مراصد أخرى في جميع الموانئ البحرية والبرية.

(1) عن المكس: انظر سحنون: المدونة ج 2 ص: 279 كتب عمر بن العزيز إلى عامل المدينة أن يضع المكس فانه ليس بالمكس ولكنه البعس «وانظر عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم. ص: 184 وما يليها هو بكنز: نظم الحكم ص: 94 - 96.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم. ص: 225.
(3) لمزيد من التفاصيل انظر: H.R. Idries: La Berbérie... t. 2 P.614.
(4) ابن حوقل: صورة ص: 89 وأنظر ص: 94.

وكان متولى المكوس باب المدينة مقرا له مما يسمح له بالاشراف على كل صغيرة وكبيرة داخلية أو خارجية، وكان التاجر دافع المكس يحمل رخصة بالسماح له بالمرور، وهي اشعار بدفعه ما عليه من المكوس، ويوضع اسمه في سجلات خاصة بهذا الشأن، فان الاستاذ جوذر يكتب الى المعز الفاطمي «امر طريق السفر وغيره من المناصب هناك، وان كثيرا من رجال الدولة ليست في ايديهم سجلات ولا اطلاق بالجواز(1)».

وكان الفاطميون يضعون ضرائب تدعى «القبالة» وهي تختلف عن نظام التقبيل، فهي تعني الضرائب التي كانت يؤديها اهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية بينا التقبيل نظام الجباية — كما سيأتي —، ولئن كان ابو عبد الله الشيعي قد اعلن في اجتماعه بجباية بلزمة وطبقة كما سبق ان «لاقبالة ولا خراج على المسلمين في اموالهم» الا ان الخليفة المنصور الفاطمي كتب الى مداد الفتى بخصوص زناتة(2) حين اعلن الخير بن محمد بن خزر ولاءه «ان لا يكلفهم قبالة ولا مغرما(2)» وهذا يعني انه كان يكلفهم قبل ذلك، فهل كان الفاطميون اذن يفرضونها على الخالفين لهم والخارجين عن طاعتهم فحسب ؟.

وعلى اية حال، فليس هناك معلومات كافية حول هذا الموضوع ولا تفاصيل، فان المؤرخين لا يشيرون الى مبالغه، ولا الى المبالغ المحيية من كل ولاية أو كل مرصد ومع هذا فقد كانت موردا هاما(3).

(1) الجوذري: سيرة الاستاذ جوذر. ص: 110.

(2) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد ص: 30.

(3) بعث المعز الفاطمي الصقلي الى شيوخ كتامة يخبرهم بانه يريد ان يبحث رجاله ليقبضوا بينهم فيأخذ صدقاتهم ومراعيهم فاذا احتاج اليها استعان بها فقال شيوخ كتامة لخفيف قل لمولانا: عو الله لاننا هذا ابدا كيف تؤدي كتامة الجزية ويصير عليها في الديوان ضريبة وقد اعزها الله قدما بالاسلام وحدتنا معكم بالامان وسبونا بطاعتكم في الشرق والغرب فعاد خفيف فأخبر المعز بذلك، فاستدعى شيوخ كتامة فقالوا له: هذا جراب جماعتنا، فظاهر لهم بانه يريد اختصارهم كيف يكون حالهم بعده انظر المقر يزي: الخطوط ج. ص: 352، نفسه: اتعاط الخفاء ج. 1 ص: 98 لقبال مومي: المعز لدين وجيل جديد لكتامة، من خلال وثيقة فاطمية معاصرة الاصلية ع. 29 عرم صفر 1396 هـ / جانفي فيفري 1976 م ص: 40.

يعرفها ابن حوقل بان «تربتها للسلطان وقد ابنتى فيها التجار الاسواق وغيرها فالبناء لهم ويؤدون اجر الارض⁽¹⁾» اي انها تشمل جميع المنشآت التي يقيمها الناس على ارض حكومية من اسواق وخانات وفنادق وطواحين.

وقد اشار ابن الصغير الى ان الرستميين شرعوا في «اتخاذ الارحاء والمستغلات»⁽²⁾ لكنه لم يقدم اية اضافات أخرى حولها مثل عددها، جبايتها، ملكياتها وغير ذلك، فاكفى بإشارة أخرى الى انها كثرت في عهد الامام افلح بن عبد الوهاب.

وهي بطبيعة الحال موجودة في كل مدينة وفي عهد الفاطميين والزييريين كذلك، وتظهر عند رحالة القرن الرابع الهجري، الذين أشاروا الى خانات وفنادق بعض المدن لكنهم علي اية حال لم يقدموا توضيحات بشأنها فلم يذكروا جبايتها كذلك ولا كيفية تاجيرها للناس.

المصادر:

لم نشر المصادر بين ايدينا الى قيام الرستميين والامراء العلويين بمصادرة اموال بعض الناس، لكنها أشارت الى قيام الفاطميين بالمصادر في افريقية، وهذا يعني انها المصادرة كانت موردا ماليا لهم، مما يرجح انهم مارسوها في بلاد المغرب الاوسط خاصة مع اضطراب امر البلاد عليهم.

فبخصوص افريقية، ذكر الخشنى ان ابا العباس بن السدري كان «من ضربه الشيعي وعذبه واخذ نعمته»⁽³⁾، وذكر ابن عثري ان المهدي الفاطمي كان يظهر «التعلل على اموال الناس في كل جهة»⁽⁴⁾ وهذه العبارة توحي بانه تعلل على اموال الناس في بلاد المغرب الاوسط، وبما انه المهدي خصص «ديوانا لاموال المارين مع زيادة الله آخر امير اغلبي واستصنى اموالهم»⁽⁵⁾.

- (1) ابن حوقل: صورة. ص: 265 السامرائي: المؤسسات. ص: 229.
- (2) ابن الصغير: سورة الاثمة. ص: 324.
- (3) الخشنى: قضاة قرطبة. ص: 283.
- (4) ابن عثري: البيان ج 1. ص: 181.
- (5) القاضي التعمان: افتتاح الدعوة. ص: 257.

فهذا يوحى بدوره انه فعل نفس الامر مع الهاريين من سكان المغرب الاوسط، وما أكثرهم، فقد هرب الزناتيون الى المغرب الأقصى حتى كاد للمغرب الاوسط ان يكون خلوا منهم على حسب تعبير بعض المؤرخين، هذا بالإضافة الى مصالة بن حبوس حين انتصر على إمام فاس 309 هـ / 921 م يحيى بن ادريس «عذبه بانواع العذاب حتى استصفى امواله وذخائره» وربما كانت هذه السياسة وراء منح الملكية وغيرهم تأييدهم لابي يزيد مخلد بن كيداد، فهو على الأقل «معه حفظ الاموال» لكن المصادر لا تشير الى تفاصيل حول هذا الموضوع، كغيره من الموارد المالية، فلم تذكر مبالغه، ومهما كانت هذه المبالغ فانها كانت تأخذ طريقها الى بيت المال الفاطمي.

أموال الامتحان:

يقول القاضي النعمان: «جعل عز وجل للأئمة صلوات الله عليهم عند استنقاذهم أوليائهم في أموالهم وفيما أحبوه ومارأوا أن يمتحنوهم به ما رأوه من ذلك» ثم يضيف أن «من امتحنه أولياء الله منكم أيها المؤمنون فليصبر للمحنة وأيسر ذلك المال وليس فيه توقيت على الأئمة عليهم السلام ولا فيما يمتحنون به أوليائهم عند ارتضائهم احوالهم وابلاغهم درجة الفضيلة عندهم»⁽¹⁾.

وبالفعل فقد امتحن الفاطميون بعض الناس، فذكر القاضي عياض بخصوص مالك بن عيسى بن نصر القفصي ت 305 هـ / 917 م انه «امتحن آخر عمره بمغارم السلطان الحادثة على اهل الضياع»، وكانت ستين دينارا وحين مات القاضي المروزي ت 303 هـ / 915 م «طوب اهل القيروان بماله فأمتحن بذلك جماعة من وجوه اهل القيروان وفضلائهم وتجارهم» ولا يعني هذا ان المثلان الا لأنهما مكشفاً عن مورد فاطمي وزيري، يكون من الأرجح انهم طبقوه على بلاد المغرب الاوسط، ومن الجائز ان يكون دعاة التشريق في البلاد امثال منيب بن سليمان المكناسي داعي التشريق في جبال الونشريس قد امتحنوا الناس في اموالهم ماداموا امتحنوهم في اعراضهم الى ان قام عليهم الناس فقتلوا بعضهم⁽²⁾.

(1) الجيب الجنحاني: السياسة المالية ص: 50 وعبارة «فليصبر للمحنة» الأرجح انها فليصبر للامتحان لكي تنجح مع ما سبق.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 185 حوادث سنة 309 هـ.

أموال التطوع

يذكر القاضي النعمان موردا آخر من موارد الدولة الفاطمية وهو «التطوع» فيقول: «المؤمنون بعد ذلك مندوبون الى التطوع بالاتفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم منها الى أوليائهم أو من أقاموه لقبض ذلك منهم وذلك مفوض فيه إليهم وليس عليهم فيه توقيت ولا فرض معلوم وإنما هو تطوع» (1) ثم يلح على أهمية هذا التطوع مركزا على أن المال أمانة بأيدي الناس. فمن المرجح والحالة هذه أن يكون بعض شيعة المغرب الأوسط، قد دفعوا مبالغ إلى الفاطميين على سبيل التطوع.

ويمكن أن يدخل في باب التطوع أموال تدفع على شكل هدايا، فحين دخل الأمير المنصور الزيري مدينة رقادة قادما إليها من أشير سنة 374 هـ / 1081 م «أتاه العمال بالهدية» وذكر الرقيق القيرواني أن عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد كان يخرج في كل سنة على كور إفريقية ومعه أبو الحسن البوني «يجبي الأموال ويقبض الهدايا» وذكر ابن عذاري بخصوص باديس بن المنصور الزيري أنه «أهدى إليه جماعة من الناس على قدر أحوالهم» سنة 382 هـ / 988 م.

وقد ذكر ابن حوقل أن لسلطان المغرب في مرسى الخرز ناظر يلي صلاتها ومعاونها وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن (2) — المرجان —، ومن المستبعد أن يقصد «بصلاتها» الصلاة بل أن الأقرب إلى الواقع أنها جمع صلة، فلم يسبق أن كانت الصلاة وظيفة مستقلة تسند لموظف، لأنها من مهام «إمام المسجد، فيكون الأرجح أن مهمة هذا الناظر هي جباية الصلوات والاعانات التي يقدمها الناس هناك بالإضافة الى الضرائب المفروضة على المرجان، ومن المرجح أن يكون مثل هذا الناظر في مناطق مختلفة من بلاد المغرب الأوسط.

أموال الهجرة والفقرة: يشير القاضي النعمان الى أن أبا عبد الله الشيعي «افترض لله على كل امرئ دخل في امره دينارا اسماء دينار الهجرة ودرهما زعم أنه درهم الفطرة وجعل حقا واجبا في أموال الأمانة (3)» ولا تشير

(1) الحبيب الجناحاني: المكان السابق.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 76.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 17. ليس لهذا الدرهم علاقة بمقدرة الفطرة.

المصادر التي بين أيدينا الى أية معلومات اضافية حولها في بلاد المغرب.

الأحباس:

وهي الأموال الموقوفة على جهات برّ لا تنقطع كالدير والفنادق والاراضي وغيرها، وقد شكلت موردا للرستمين وغيرهم ممن حكم بلاد المغرب الأوسط، فهي أموال شرعية وان اغفال المؤرخين لهذا المورد لاينفي وجوده فقد اهتم الفاطميون به، فكان القاضي محمد بن عمر المروذي يأخذ «أموال الأحباس والحصون» (1).

وهناك احباس أخرى يمكن ان نطلق عليها اموالا محجوزة، فان القاضي النعمان يرى ان ما كان من اموال اهل البغي المخالفين في ايدي اهل العدل «الفاطمين» فينبغي ان يحبسوه عنهم ما داموا على بغيهم، فاذا فاؤا أعطوهم آياه ولا يكون غنيمة ولكنه يحبس (2).

المغارم:

لاتشكل المغارم موردا من موارد بيت المال عند الرستميين، ولا بيوت الأموال في الامارات العلوية، لكنها كانت موردا هاما عند الفاطميين ثم الزيريين من بعدهم، ويبدو ان قبائل المغرب الأوسط قد تحملت الكثير من هذه الضريبة، وذلك راجع الى حروبهم العديدة اذ من المرجح أن الفاطميين كانوا يغرمون القبائل التي حاربوها جميع التكاليف التي أنفقوها في اعداد وتسير حملاتهم، ونظرا لأن مؤونة الجيش تقع على عاتق المناطق التي يمر بها، سواء في حالة السلم أو الحرب، فان الفاطميين قد فرضوا مغارم على مثل هذه المناطق.

فقد جبي الفاطميون اموالا عظيمة من اهل طرابلس سنة 300 هـ على سبيل المثال من الذين اثاروا الخلاف، وغرم ابو القاسم الفاطمي اهل البلد جميع ما اخرجوه على عسكره، فمن المرجح انهم فعلوا نفس الامر مع اهالي تاهرت وغيرهم من القائمين ضدهم.

(1) الدباغ: معلم الايمان. ج. 2. ص: 292 عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم. ص: 183.
(2) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج. 1. ص: 397. وعن الأحباس انظر: H.R. Idrie: La Berbérie Orientale... T2 P. 606 . 608 وعن نوازل الأحباس بصفة عامة في بلاد المغرب الاسلامي انظر: الوثائقي: للمعار المغرب. ج. 8.

ويظهر حرص الفاطميين واهتمامهم بجباية المغارم في ان عبيد الله المهدي امر ان يكون طريق الحاج على المهدية لاداء ما وظيف عليهم من المغارم في الشطور وألا يتعدى هذا الطريق احد(1)، وهو في هذا الأمر لا يستثني احدا، اعني انه يشمل حجاج المغرب الأوسط.

مصادر أخرى:

فقد عرف عن الفاطميين انهم جباوا ضريبة في مصر تدعى النجوى فمن المرجح انهم جبوها قبل ذلك في المغرب الاسلامي، وكانت قيمتها 33 3/2 ديناراً، فرضت على الرجل والمرأة لصندوق الاخوة، فتخرج لدفعها رقعة كتب عليها الخليفة «بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك فيدخر ذلك ويتفاخر به(2)».

وكانوا يفرضون ضرائب على المراعي، ويبدو انها كانت موردا هاما حتى ان ابن حوقل عددا بين موارد الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، ولكن كانت المصادر لا تشير إلى مبالغ هذه الضريبة الا أن المرجح أن بلاد المغرب الاوسط دفعت مبالغ معتبرة لكثرة مراعيها.

وفرضوا ضرائب على التراب، فذكر القاضي عياض ان تميما بن لي العرب ت 359 هـ / 969م «كان اذا اراد ان يطحن سقوفه حفر اصل داره من اجل قبالة السلطان (الخليفة) على التراب» ومثل هذه الضريبة قد تكون سرت على بلاد المغرب الاوسط.

كما ادخل الفاطميون بيوت اموالهم أموالا أخرى عن طريق الموارث والحشيرة وهي الاموال التي مات اصحابها ولم يتركوا وارثا، فحين مات ابو حفص القلاس سنة 313 هـ / 912 م ولم يتخلف هذا المتوفي وارثا فورثه عبيد الله (المهدي)(3).

(1) ابن عثاري: البيان ج. 1 ص: 186. وعن المغارم في العهد الريوي: H.R. Idria: La Berbérie Orientale. T2 P. 616 - 619.

(2) عطية: نظم الحكم ص: 65. ناصر خسرو: سفرنامه ص: 25. ربما كانت المغارم يوزع اسيل قيام الثورات على الفاطميين في بلاد المغرب الأوسط، ذلك لأن زناتة يغلب عليها طابع بدوي وبذكر ابن خلدون ان في المغارم والضرائب ضيما ومثلة لا تحتملها النفوس الامية ومن هنا يتبين غلط من يزعم ان زناتة بالمغرب كانوا شاوية يؤدون للمغارم لمن كان على عهدهم من الملوك وهو غلط قاحش» ابن خلدون: المقدمة ص: 142.

(3) ابن عثاري: البيان ج. 1 ص: 190 وانظر: عطية: المرجع السابق ص: 181 وما يليها.

وجبى الفاطميون اموالا من دور الضرب، كأجرة لضرب النقود، حتى بلغ دخل دار الضرب بافريقية اربعمائة الف دينار والأجرة هذه نسبة معينة تشمل فرق قيمة الدينار عن وزنه ذهباً.

وكان بعض الموظفين يأخذون الرشوة ليجمعوا اموالا يتقدمون بها الى الخليفة لتكون لهم عنده حظوة، فذكر ابن عذاري ان القاضي محمد بن عمران النفطي، كان قد جمع «اموالاً من الرشى والاحباس ورفعها الى عبيد الله فكانت له وسيلة اليه»⁽¹⁾.

وقد دخل بيت المال الرسمي اموال عن طريق الوصايا فقد كان ابو مرداس مهاضر السدراقي اذا اراد زيارة تاهرت «اخذ الوصايا من اهل الدعوة من اهل الجبل» جبل المسلمين نفوسة فيرفعها الى تاهرت لنفع بيت مال المسامين ولنفع ارباب الوصايا⁽²⁾.

ويشير ابن حوقل الى ان الفاطميين جبوا بعض موارد اخرى من صقلية، فربما جبوها من باقي مناطق نفوذهم في بلاد المغرب الاوسط وربما جباها الزيريون بعدهم وكان منها: مال اللطف، ومال البحر وربما يقصد بهذه ضرائب الملاحات وقبالة الصيد، كما كانت ترد بيت المال اللقط التي لم يعثر على اصحابها، ويمكن ان نضيف اليها الضرائب المفروضة على مياه الري والذبائح، وبعض انواع الصناعات، كما كانوا يجبون اموالا تدعى «الهلل» وهي اموال تؤخذ على البضائع الموجودة في الاسواق بحسب الشهور الهلالية⁽³⁾.

وهكذا فلن تقتصر الرستميون والامراء العلويون على جباية الاموال من مواردها الشرعية فان الفاطميين جبوها من موارد شرعية، وموارد تعتبر شرعية من وجهة نظر مذهبية فاطمية لكنها ليست كذلك في نظر اهل المذاهب المخالفة.

(1) ابن عذاري: نفس المصدر ج. 1. ص: 188.

(2) الشماخي: السور. ص: 177.

(3) مرمول: السياسة الداخلية. ص: 244.

وبناء على ما ذكره ابن حوقل «دخل المغرب من جميع وجوه امواله وسائر كوره ونواحيه واصفاه عن خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد وما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والاندلس فيعشر على سواحل البحر ولا يلزم الخارج من القيروان الى مصر ويلزم ما يرد منها من الورق والمقوم بقيمة العين المجتبي من هذه الوجوه فيكون من سبعمائة الف دينار الى ثمانمائة الف دينار⁽¹⁾».

وهذا المبلغ بعيد عن الواقع، لاثبوته المبالغ والاموال الطائلة التي حملها الفاطميون معهم الى مصر، والتي استطاعوا جبايتها بسياستهم المالية، فيرى لسان الدين بن الخطيب ان «جملة ما أستظهر به المعز الفاطمي على وجهته الى المشرق بعد ازاحة علل الجيوش وانصائها الى السفر البعيد الف حمل من الذهب» ويذكر على ابراهيم حسن ان الارزاق والعطايا التي انفقها الفاطميون على هذا الجيش بلغت اربعة وعشرين الف الف دينار⁽²⁾.

نظام الجباية:

كان يتولى الاشراف على جباية الاموال وانفاقها موظف يعرف في العهد الرسمي بـ «صاحب بيت المال» وكانت هذه الاموال تودع في مكان يطلق عليه «بيت المال» أو «بيت مال المسلمين» كما سبق ذكره، ويبدو أن اختصاص صاحب بيت المال كان يشمل جميع الموارد المالية، لانه يفهم من ابن الصغير ان وظائف الدولة في ايدي ثلاثة موظفين هم «صاحب الشرطة» والقاضي، وصاحب بيت المال.

وكان يساعد صاحب بيت المال عدد من الموظفين، فذكر ابن الصغير دار الزكاة وصاحبها وأهلها⁽³⁾، وهذا يعني انها تخضع لاشراف موظف يعمل من تحت هذه السعاة أو العاملون عليها، ومن هذا يمكن استنتاج انه كان هناك موظف يشرف على جباية الخراج يساعد موظفون يشرفون على كل ما يتعلق

(1) ابن حوقل: صورة، ص: 94.

(2) لسان الدين بن الخطيب: تاريخ المغرب. وهو الجزء الثالث ص: 55 ابن خلدون: المقدمة ص: 433 طبعة بيروت على ابراهيم حسن: تاريخ جوهري، ص: 36.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص: 351.

بمهمته، ومن المرجح انه كان للخراج ديوان خاص وان لم يشر المؤرخون اليه، فان الامام عبد الرحمن بن رستم كان يفصل اموال الجزية والخراج عن اموال الزكاة، كما يمكن التكهّن بان جباية الخراج كانت تسند للمشرف على الخراج لان ابن الصغير يوحى بأن اموال الجزية والخراج كانت تجمع معا وبشكل مستقل عن غيرها من الموارد.

وكان يساعد صاحب بيت المال في الولايات موظفون يعرفون بالعمال، وكلمة عامل كثيرا ما تعني وكيلا للسلطات المالية⁽¹⁾ مع وجود واجبات اخرى، فقد سبقت الاشارة الى قول يعقوبي بان سكان جبل نفوسة لا يؤدون خراجا الى سلطان ولا يعطون طاعة الا الى رئيس — امام — لهم بتاهرت، وكان الموظف الذي يعينه الامام الرستمي على جبل نفوسة يدعى «العامل»، ويذكر ابن خرداذبة ان قبيلة مزاتة في منطقة سرت «لا يقبلون الا اوامر تاهرت» وكان العامل يعين من طرف الامام نفسه⁽²⁾، ومن العمال سلام بن عمر اللواتي عاملا للامام عبد الوهاب على سرت، ووكيل بن دراج النفوسي على قفصة ومحمد بن اسحق الخزري على نفزاوة وسلمة بن قطيعة على قابس، وأضاف الشاسخي عمالا من قبل الامام افلح كأبي يونس وسيم على قنطرة وميال بن يوسف على نفزاوة⁽³⁾، ويبدو انه كان للرستمين نفوذ اقتصادي على هذه المناطق، فذكر الوسياني ان الامام عبد الوهاب اقطع ارضا للخارجين عليه في جبل نفوسة من منطقة الساحل وكتب اليهم «اغرسوا فيه بامرنا واحرثوا فيه باذننا» الا ان المؤرخين لا يشيرون الى العمال في مناطق المغرب الاوسط لحساب الرستمين.

ويذكر ابن الصغير ان نفوسة في تاهرت كانت تشرف على تعيين صاحب بيت المال، لكنها لم تكن تفعل ذلك بالنسبة للعمال.

(1) هو يكثر: النظم الاسلامية ص: 108.

(2) انظر تعيين العامل افلح بن العباس على جبل نفوسة من طرف الامام ابي القبطان ابن الصمير: تاريخ الامة. ص: 354 . 355.

(3) الشاسخي: السير. ص: 195 . 203. يوسف اطفيش: الرد على العقبي.

وكان للفاطميين بيت مال وعليه موظف يدعى «صاحب بيت صاحب بيت مال اهل المغرب» ويشير ابن حوقل الى وجود «ديوان المغرب» أو «ديوان المغرب» وعليه موظف يدعى صاحب ديوان المغرب هو بكنز HOPKINS⁽¹⁾ ان هذا الموظف هو الذي يتولى جباية الاموال وانفاقه عند الفاطميين، فهو الذي يذكره ابن خلدون بـ «كاتب الخراج» وهو على رأس «ديوان الخراج».

وقد ذكر المؤرخون هؤلاء الموظفين دون ان يضعوا فواصل بينهم تميزهم عن بعضهم البعض، فذكر ابن عذاري ان المهدي الفاطمي ولى على بيت المال ابا جعفر الجزري سنة 297 هـ / 910 م، وفي نفس الوقت ولى على ديوان الخراج ابا القاسم بن القديم، ثم ولى عليه سنة 303 هـ / 916 م، ابا معمر عمران بن احمد بن عبد الله بن ابي محرز القاضي.

ويشير ابن عذاري الى «اصحاب الخراج» ضمن حوادث سنة 379 هـ / 989 م، مما يدل على وجود اكثر من صاحب خراج في وقت واحد ويدلوا ان كلا منهم كان يشرف على جباية الخراج في ناحية من النواحي، فربما كانوا يعملون تحت اشراف ديوان مركزي هو «ديوان الخراج» ومما يدل على اختصاص هؤلاء بهذا المورد أن ابن الاثير يذكر بخصوص المعز الفاطمي انه «جعل على جباية اموال افرقية زيادة الله بن القديم وعلى الخراج عبد الجبار الخراساني وحسين بن خلف المرصدي» وحين توفي هذا الاخير سنة 380 هـ / 990 م، امر المنصور الزيري ان يتولى محمد بن عبد القاهر بن خلف وسلامة بن عيسى الخراج فجلسا معا في ديوان خراج المنصورية⁽²⁾، وكانت هذه الولاية الثنائية دليلا على اهتمام الدولة بمورد الخراج.

وعلى كل، يلاحظ ان ابن الاثير قد فصل الخراج عن جباية الاموال الاخرى في عبارته السابقة، ومن جهة ثانية فان جوذر قد تولى النظر في بيت

(1) هو بكنز المرجع السابق. ص: 104 وعن كتاب الخراج المذكور انظر. ابن خلدون المعبر ج. 6. ص: 254. وكان هو عبد الله بن ادريس من مطلمطة.

(2) انظر: ابن الاثير. الكامل ج. 8. ص: 261. ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 254.

المال والخزائن البرز والكساء» في عهد الخليفة القائم، وهو قد فصل في هذه العبارة بين «بيت المال» والخزائن فكأنهما ليسا شيئا واحدا، ومن هذا يمكن الترجيح أن بيت المال اختص بالأموال النقدية في العهد الفاطمي أو الزيري وأن الخزائن اختصت بالأموال العينية، وهذه النظرة تفسر عبارة ابن الأثير، كما تفسر وجود «بيت المال» وإلى جانبه «ديوان الخراج» إلا أن عبارة للدرجيني تثير غموضا أمام هذه النظرة فهو يذكر أن الخليفة المعز «أمر خازنه بأن يملأكم إلى نوح مالا ودنانير ودراهم قال أبو نوح: «فدخلت مع الخزان إلى بيت المال»⁽¹⁾ لكن النظرة تبقى سليمة إن كانت كلمة «الخزان» عند الدرجيني معاصرة له.

ومن المرجح أن تعيين الخليفة صاحب بيت المال، فصاحبا لديوان الخراج لايعني بالضرورة الفصل بينهما بقدر ما يعني اهتمامه بأمر الخراج، وتوليده شخصيا مهمة تعيين صاحب الخراج دون صاحب بيت المال، لدليل على ذلك، كما يمكن الفصل بين «بيت المال»، و «بيت مال أهل المغرب» فرمما كان الأول محليا، كأن يكون خاصا بالقيروان أو تاهرت، أو عاما تصب فيه بيوت المال الفرعية، في حين كان «بيت مال أهل المغرب» خاصا بما وراء حدود إفريقية، وربما خاصا بجميع الدواوين الفاطمية في المغرب الإسلامي.

ويبدو أن دواوين الخراج وبيوت الأموال وبيت مال أهل المغرب، كانت جميعا تخضع لأشراف «ديوان جميع المغرب» أو «ديوان المغرب» فذكر ابن حوقل أن خليلا كان صاحب ديوان المغرب، وخليل هذا هو أبو العباس خليل بن اسحق الذي كان المهدي يصرفه في الأموال وجبايات الأموال ومحاسبة الدواوين والعمال⁽²⁾، وواضح من العبارة أن مهمته كانت تشمل كافة الموارد المالية.

وكانت المناصب المالية هامة وحساسة، فهي بحاجة إلى شخصية قوية الايمان والارادة، لانضعف أمام الأموال المقدسة، فتحدث بعض الاختلاسات مثلما يظهر في العهد الرستمي فقد ذكر ابن الصغير قول مقدمي مزانة وسدرانة

(1) الدرجيني: طيفات ج. 1. ص: 135.

(2) ابن حناري: المصدر السابق. ج. 1. ص: 215 حوادث سنة 325 هـ.

الى رؤساء قبائلهم وطعنهم في استقامة وأمانة صاحب بيت المال في عهد الامام عبد الوهاب فقالوا «صاحب بيت مالنا خائن وامامنا لا يغير من ذلك شيئا»(1).

اما في العهد الفاطمي، فقد وردت امثلة تتعلق بولاية افريقية(2)، ولكن لم يرد مثلها بخصوص بلاد المغرب الاوسط، وان كان هذا لا ينفي وقوعها، خاصة وأن البلاد تتأرجح بين النفوذ الفاطمي والنفوذ الأموي، فقد انتخب حميد بن يصل عامل للمغرب «وانحرف عن طاعة الشيعة ودعا للأموية»(3)، فمن المرجح أنه استولى على الأموال التي كانت بيده.

وبخصوص اسلوب الجباية، فقد سبقت الاشارة الى أن أهل الصدقة والسعاة كانوا يخرجون ليجبوا الأموال المستحقة في العهد الرسمي، إلا أن الفاطميين يبدو أنهم اتبعوا في الجباية «نظام القبالة» أو «الالتزام» وتفيد اشارة للجوذري ان المزايدة تقع على تقبيل النواحي، ومن رست عليه المزايدة ارسل عاملا الى تلك الناحية، وظل متقبلا اربع سنوات، بسبب اختلاف السنوات عن بعضها من حيث القحط والخصب، وهناك يتولى زراعتها واصلاح جسورها، وسائر وجوه اعمالها بنفسه واهله ومن يتتدبه لذلك ويحمل ما عليه من الخراج في ابانه على اقساط، ويخصم له من مبالغ قبائله وضمانه لتلك الاراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وغير ذلك، وفق حسابات محددة في ديوان الخراج.

ويبدو ان جعفر بن علي قد وجد نفسه عرضة للخسارة، فأشار الجوذري الى كتاب ورد منه — من جعفر — «يصف دخل البلد وانه ينصرف وتافه ويسير بالاضافة الى ما اعطى فيه من الزيادة» فجاء رد المعز على كتابه «لقد بذل لنا فيه جماعة من الاولياء والعبيد سبعين الف دينار في السنة واقل واكثر

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص: 329.

(2) كان ابراهيم الغزاري عاملا للفاطميين على خراج الساحل فهرب بالمال الى مصر، وكب المنصور الى جوذر بخصوص خباب ابن الطوى الاشرى ورجاء بن أخي حبة أن «طالهم بما سرقوه من أموالنا واقطعوه» كما ان الخليفة المهدي عزل نسима الفتى عن عمالة القيروان وحسبه عند جوذر «وقبض على أمواله».

(3) عنه انظر: ابن خلدون: العبر. ج. 4. ص: 93 ورد عنده على صورة حميد ابن يصلتن، ابن عذارى: البيان. ج. 1 ص: 204.

فرفضنا اقوالهم ولم نغير نعمتا عنده ظنا منا به بانه يفى ببلون ذلك ثم يضيف المعز أنه وقد علم الآن «ان مقدار دخل البلد — المسيلة — على ما كره جعفر في كتابه ثم سألنا عنه وحاسبناه عليه فلا جعل الله لنا رزقا غيره» (1).

ويوحى هذا النص بان المتقبل لم يكن يرهق كاهل الناس بجمع اقصى ما يمكن جمعه لتحقيق اقصى ما يمكن ربحه، والا لما احتاج جعفر الى رفع كتاب الى المعز الفاطمي يسأله التخفيف. ويظهر ان المتقبل عند الفاطميين هو أشبه بالمقاول أو الضامن، الذي يحصل على ربحه من فرق الجباية والضمان فاذا لم يحسن حسابهما معا تعرض للخسارة مثلما كاد يحدث لجعفر، وان ابن حوقل نفسه يوحى بهذا المعنى، فأشار الى ان ارباح أصحاب الاعمال هي المال الذي يستأثرون به والذي «يزيد على القوانين في ايديهم» (2).

وقد استجاب المعز لطلب جعفر فجاء في رده «تركت ذلك لك فاي دين يصح لي اذا انا اعنت ورضيت بهذه الحالة» بقصد خسارة جعفر، وهذا يدل على ان الجباية «القبالة» محددة الوجوه لا يملك العامل المتقبل حرية تجاوزها حتى ولو ادى الامر الى تعرضه للخسارة ويتجلى هذا فيما ذكره ابن حوقل، فبعدما اشار نقلا عن ابي الحسن بن ابي علي صاحب بيت مال اهل المغرب الى ان دخل المغرب من جميع وجوه امواله كان سبعمائة الف الى ثمانمائة الف دينار، يضيف قوله «ولو بسطت يده فيه لبلغ ضعفه» (3).

ويظهر ان الخليفة الفاطمي كان يتابع ويراقب العامل المتقبل، ويتدخل في امره، مما كان يثير غضبه (العامل) فقد كتب جوذر الى المتصور الفاطمي، ان العمال بالنواحي لا يريدون من ينظر فيما تقلدوا امره من الاعمال بالنواحي ويجعلون ما امروا به من ذلك سببا لتأخر المال «توحى هذه العبارة فيما توحى، ان مبلغ الضمان لم يكن يدفع مقدما على عكس نظام الالتزام المعروف في الدول الاخرى.

(1) نفس المصدر: ص: 129 — 130.

(2) ابن حوقل: صورة. ص: 93.

(3) نفس المكان.

جاء بعدهم، ولكن يمكن حصر هذه النفقات في رواتب الموظفين ونفقت الجيش والأشغال العامة.

فقد كان للدولة موظفون يقومون بإدارة شؤونها، فهناك قضاة وأعوانهم، ويبدو انه كان للرستمين ديوان خاص بالقضاء، فان محكم المواري — قاضي تاهرت — نزل «في الدار المعروفة بدار القضاء فأشتروا له خادما أصفر وأجروا عليه من بيت المال قوته»⁽¹⁾، وكان له أعوان، وهناك أصحاب الدواوين المختلفة⁽²⁾، وأعوانهم وما يتعلق بدواوينهم، وهؤلاء جميعا يتقاضون رواتب على أعمالهم، ولم يشر المؤرخون الى مبالغ هذه الرواتب ولا الى عدد الموظفين، لكن ابن عذاري أشار الى أن مبتولى الصلاة في جامع رقادة وهو محمد بن حفص الفهم «كان يرتزق في كل شهر عشرة مثاقيل»⁽³⁾.

وكانت الظروف أحيانا تفرض على الرستمين حشد المقاتلين، فقد عد الامام عبد الوهاب في عسكره ألف فرس ابلق، وكان الامام ابو حاتم قد أخرجه ابوه في جيش، هو من الحشدة والمتطوعة وهؤلاء كانوا يكلفون «بيت المال» أموالا، فحين دخل الامام ابو حاتم حريا ضد العوام «أعطى الأموال وحمل على الخيل».

ولكن الامر يختلف بالنسبة للفاطميين والزييريين، فقد كان الجيش الفاطمي محاربا يخوض حروبا في البر والبحر، وكان المغرب الاوسط ميدان هذه الحروب في اغلب الاحيان، بل وكانت تاهرت قاعدة للجيوش الفاطمية التي تنطلق منها الى الجناح الغربي من البلاد، وهكذا كان على عامل تاهرت وغيره من العمال ان يسدوا نفقات هذه الجيوش، فيدفعون رواتبهم ويؤمنون لهم المؤن والعتاد الحربي، وهذا الى جانب نفقات المتطوعين ومن يتم حشدهم من القبائل، وفوق هذا كان عليهم ان يحتملوا الاموال التي تنفق في كفالة اسر الجنود الذين قتلوا في المعارك، فان القاضي النعمان يذكر «ان اصيب احد من فرسانك — الخليفة —

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 335.

(2) من بين هذه الدواوين: ديوان المظالم، ديوان الكشف، ديوان العطاء، ديوان الضياع، ديوان البريد وغيرها.

(3) ابن عذاري: البيان، ج. 1. ص: 189.

وأهل النكابة للمعروفة في اعدائك فاخلقه في اهله باحسن ما يخلف به الوصي الموثوق به في اللطف بهم وحسن الولاية لهم حتى لا يرى عليهم اثر فقده(1).

وربما كان يخفف من عبء نفقات الجيش الغنائم التي كان يحرزها في انتصاراتهم، وربما لجأ الفاطميون الى اقطاع بعض افراده ارضا زراعية يقومون باستئجارها كرواتب لهم، فان عبيد الله المهدي قد نصب «ديوانا للضياع»، لكنهم كانوا يدفعون كذلك رواتب نقدية في وقت معين — فإنه المهدي — نصب كذلك «ديوانا للعطاء» وجعل عليه عبدون بن حباصة.

ويمكن ان نلحق بهؤلاء جميعا نفقات عيون الخليفة وجواسيسه، فكان أبو عبد الله الشيعي يرسل إلى افريقية قوما يأتونه بالاخبار لايقطع ذلك عنه فقيل «كان لا يمر يوم الا وعنده منها خبر(2)»، ويبدو ان هؤلاء كانوا تحت اشراف صاحب الحرس.

اما الاشغال العامة، مثل اصلاح الطرق والجسور ومد القنوات واصلاحها وبناء بعض المرافق مثل المساجد والحمامات، بل وبناء المدن ايضا، يبدو أن نفقاتها كانت تافهة، فلم يكن امام الدولة ما تقوم به من مشاريع عامة تنقل كاهل «بيت المال» خاصة وان هذه الاشغال كان يقوم بها السكان في مناطقهم في اغلب الاحيان.

ويمكن إضافة الهبات والعصبات الى ما سبق، اذ عرف عن الفاطميين انهم كانوا يقدقون الاموال هنا وهناك لكسب الناس الى جانبهم ويستغلون في هذا المناسبات المختلفة، حتى ان المعز الفاطمي قال مخاطبا ابا نوح الاباضي «اين صاحبك بغلي ؟ قلت: (ابو نوح) لاادري فقال: لو كان صاحبك في غانة لجاءت به دراهمنا(3). وكان المهدي قد قسم الاموال في رجال كتامة وفي حرب ابي

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج. 1. ص: 259. وكان عدد الجيش الذي رافق المعز الى مصر مائة الف كتابي واربعين الف بربري وستين الف زنجي، انظر عطية: نظم الحكم بمصر ص: 143 ويبدو انه يقصد بالبربر هنا غير الكتابيين من البربر.

(2) نفسه: افتتاح الدعوة ص: 140 نفسه كتاب الدعائم ج. 1. ص: 361. وذكر نفسه بخصوص مسير الشيعي ابي عبد الله الى تاهرت «اتصل به عنها سوء حال» هذا لاشك بواسطة جواسيسه: انظر نفسه: افتتاح ص: 236 — 237.

(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 135.

وإذا كان الجوذري قد افصح عن اتباع الفاطميين هذا النظام فإن ابن حوقل يذكر «جميع المغرب في أيام آل عبيد الله يعمل بالامانة من غير ضمان حتى تقبلت برقة وليس بجميع المغرب ضمان غير هلا»، وإن استعمال ابن حوقل كلمة «الامانة» يقصد بها ما ذكرناه سائفاً، وينفي بها نظام الالتزام المعروف قديماً، عن الفاطميين.

وعلى كل، كانت هناك مرحلة أخرى تتبع نظام القبالة وهي عملية مسح الارض ثم توزيع التقيسط — الخراج — والذي يعني في مجمله توزيع الضريبة على كل ارض وابلغ المالك أو الساكن بالمبلغ المطلوب منه أو بالنسبة المطلوبة فإن ابا معمر عمران — السالف الذكر — حين ولي الخراج «تولى توزيع التقيسط على ضياع افريقية بعد ان وزع جميعها»⁽²⁾.

ولم يكن نظام الضمان أو القبالة يسري على الاراضي الزراعية فحسب، بل كان يقع تضمين الحمامات والقياسر والمساكن والفنادق وغير ذلك من المستغلات.

ومن المرجح ان الفاطميين لم يضيّقوا الخناق على دافعي الضرائب بخلاف ما يذكره البعض الذين ربما اعطوا هذا الحكم لخلاف مذهبي، أو من خلال الاموال التي حملها المعز الفاطمي عند رحيله، أو من خلال وصيته ولكن بعدم رفع الجباية عن البادية، مع ان شاهد عيان وهو ابو الحسن بن ابي علي، السالف الذكر — قد حدد دخل بلاد المغرب، وهذا المبلغ لا يدل على تعسف وظلم، لكن الفاطميين كانوا يقولون ما عجز بعض الناس عن دفعه من ضرائبهم الى السنوات المقبلة، وهذه المبالغ هي التي عرفت باسم «الباقي» أو «البواقي» وربما كانوا في هذا المنهج يحنون الناس على عدم التقاعس والتكاسل في اعمالهم الفلاحية، فأظهروا نوعاً من الضبط الجبائي، فذكر ابن عذاري انه في سنة 305 هـ / 917 م، «أخذ اهل الضياع باعمال افريقية وتاهرت — كورة من افريقية — بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقيسط»⁽³⁾، لكن الفاطميين

(1) نفس المكان.

(2) ابن عذاري: البيان، ج. 1، ص: 173.

(3) ابن عذاري: البيان، ج. 1، ص: 181.

أو الزيريين كانوا يتنازلون عن هذه البقايا في مناسبة ما، فذكر ابن عذاري ان المنصور الزيري ترك «البقايا للرعية»⁽¹⁾، وقد أكد المقرئ علي ان الفاطميين كانوا يتشددون في طلب البقايا حيناً والتسامح فيها حيناً آخر.

ويبدو ان كثيراً من اهل البادية كانوا يمتنعون عن دفع ما عليهم من ضرائب ربما لغلبة الطابع القبلي، فلم يكونوا يألفون دفع مثل هذه الضرائب، ولا ندري ما موقف الرستميين من هؤلاء، لكن موقف الزيريين — وربما هو استمرار لموقف الفاطميين — كان يتمثل في استعمال العنف، واجبارهم، فقد كان عامل افريقية يوسف بن أبي محمد «يخرج في كل سنة فيدور على كور افريقية ويجبي الأموال ويأخذ الهدايا من كل بلد ويرجع»⁽²⁾، ويشير ابن عذاري نقلاً عن أبي اسحق الرقيق القيرواني — ان خروجه كان على رأس جيش، وقد ظهر في سنة 385 هـ / 995م عاملاً على متيجة.

ولم يذكر المؤرخون أجناس القائمين على جباية الأموال في العهد الرستمي والأمراء العلويين، وان كان الأرجح انهم اعتمدوا على البربر وخاصة انهم عصب الدولة، وان اهل مكة أدري بشعابها كما يقال، الا أن الفاطميين يختلفون عنهم، فقد استعملوا عرباً فولى عبيد الله المهدي الخراج بافريقية أبا معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي محرز القاضي — من قبيلة كنانة العربية — واستعملوا بربراً، فكان عبد الله بن ادريس المطمطي كاتباً للخراج، كما استعملوا الأجانب فقد صرف القائم الفاطمي النظر في بيت المال وخزائن البر والكساء الى جوذر.

نظام النفقات:

يستفاد من كتاب جعفر بن علي — السالف الذكر — الى المعز الفاطمي أن العامل كان يتولى جباية الأموال في عمالته، لكن المؤرخين لا يقدمون توضيحاً وتفصيلاً حول أوجه الانفاق، لا فيما يتعلق بالعهد الرستمي ولا في عهد من

(1) نفس المصدر. ج 1، ص 246.

(2) نفس المصدر. ج 1، ص 245.

يزيد مخلف بن كيداد، جاءت للمنصور الفاطمي القبائل من كل جهة «استألمهم بالطعام والكسي ووسع على كل من جاء بعده» وكانت زيري بن مناد وماكسن بن سعد «وبعث إليهما أموالاً جمة وثياباً جمة ومن الذهب والعين واللجين ومن التحف والترف ما استألم به النفوس⁽¹⁾»، وكانوا يدفعون صلوات بمناسبة رمضان حتى قيل إن صاحب بيت المال دفع إليه بتحصيل ما أخرجته من الصلوات في شهر رمضان فبلغ ذلك مائة ألف دينار⁽²⁾.

ودفعوا بمناسبة الأعياد، فإن المنصور الفاطمي قد انتهض في عيد الفطر من أهل القيروان ألف شيخ وألف حدث فلما وصلوا خيرهم في التعييد معه أو الانصراف، فعيد البعض وانصرف البعض. ودفعوا للشعراء، فقد أنشد الشاعر سعدون الوريثيني الخليفة المهدي فأمر له «بصلة جزيلة وبأن يجري عليه لكل عام» إلى غير ذلك، ونظراً لأن العمال في مناطقهم هم ممثلون للمخلة فمن المرجح أنهم ساروا على نفس الدرب، ولنفس الغرض، وعلى كل فإن أوجه الأنفاق تظل غامضة، فلم تقدم المصادر ما يساعد على إزالة هذا الغموض، وكان الفرق بين الجبايات والنفقات تلك الأموال الضخمة التي حملها الفاطميون معهم إلى مصر، كما سبق ذكرها.

(1) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد. ص: 27.

(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 257.

الفصل التاسع

الازمات والعوارض الاقتصادية والاجتماعية

مستوى المعيشة:

كانت الازمات التي مرت بها البلاد محدودة التأثير، فالكوارث الطبيعية تخص سنوات معينة قليلة اذا ما قورنت بقرنين من الزمان، والحروب والفتن الداخلية تتعلق بفترات ومناطق وقبائل محدودة، فيرى الملاحظ ان القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي يكاد يخلو منها اذا استثنينا بعض الفتن المحلية التي شهدتها تاهرت كما سبق، ويرى ان الحروب التي شهدتها القرن الرابع الهجري تكاد تنحصر في منطقة تاهرت وبعض مناطق غرب البلاد كبني يفرن ومغراوة الاقليات، وهي قليلة العدد بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة، وذات طابع محلي في اغلب الاحيان، ولا توجد واحدة منها اخذت طابعا شموليا عم البلاد، وبهذا فاذا كان لها تأثير على الحياة الاقتصادية في البلاد، فهو تأثير محدود، لم يؤثر على المحمل العام لاحوال سكان البلاد المغرب الاوسط.

ففي القرن الثالث الهجري، وبناء على ما ذكره اليعقوبي، كانت مدن صنهاجة شرق البلاد «اصحاب عمارة وزرع وضرع⁽¹⁾» وكان نتيجة في الشمال بلد زرع وعمارة وكانت مدينة الحضراء التي اكتسبت اسمها من اخضرار منطقتها بسبب بساطتها وهي وما حولها ذات مزارع وكانت تاهرت المدينة العظمى الجليلة المقدار العظيمة الامر في المنطقة، وكانت تلمسان في غرب البلاد لانقل مكانة عن تاهرت، مدينة عظمى مشهورة بها خلق عظيم وقصور ومنازل مشيدة، اي ان بلاد المغرب الاوسط عاشت في رخاء بصفة عامة في هذا القرن.

وان ملاحظة ما ذكره ابن حوقل والمقدسي بشأن حالة البلاد الاقتصادية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي يرى الرخاء يكاد يكون سائدا جميع مناطق البلاد.

(1) اليعقوبي: ص: 120.

ونظرا لان مجتمع المغرب الاوسط زراعي، فقد طبع رخاؤه بطابع فلاحي، وبذلك فهو رخاء محدود ونسبي، ومن بين العوامل التي أثرت في ظهور الرخاء جودة المنطقة وملاءمتها للزراعة من جهة، واشتغال الجزء الاعظم من السكان بها، ثم اكثاظ البلاد بالسكان بسبب توقف الحروب في المنطقة ابتداء، من منتصف القرن الثاني الهجري، ويضيف ارشيبالد الى ما تقدم، ان بلاد المغرب قد أثرت من الطريق التجارية البرية وغمرها ذهب السودان تماما مثلما أثرت بحرا من الاعمال التجارية ومن قيامها بدور الوسيط في تجارة البحر الابيض المتوسط (1).

وعلى العموم، لقد كانت بلاد المغرب الاوسط على حد قول ابن ابي زرع في «رخاء مفرط» سنة 307 هـ / 919 م، ويضيف ابن حوقل بخصوص اسعارهم بانها على تنائي مدنيهم وديارهم فعلى غاية الرخص في الاطعمة والاغذية والاشربة واللحمان والادهان (2)، وهذا القول يجعل من وصفه تاهرت وكتامة بالفقر يعبر عن موقفه السياسي من بني بلكين بن زيري أكثر مما يعبر عن واقع المستوى المعيشي، ويستشف موقف ابن حوقل من بلكين من عبارته عنه «امتباح الجميع»، وان كان هذا لا ينفي تعرضهما — تاهرت وكتامة — لفترات من الفقر، وعلى كل، فمهما كان امر الرخاء فقد صاحبه انقسام السكان الى: فقراء واغنياء بدرجات متفاوتة.

الفقراء:

يندرج في اطار الفقراء طبقة العامة، ومنها العبيد الذين لا يملكون حتى حرية انفسهم، ويبدو ان بعض اسيادهم كانوا يسخلون عليهم بمؤونتهم، فقد عاتب ابو نوح سعيد بن زلفين اهل ورجلان بورقلة دس عودته اليها بان الواحد منهم «يطلق عبيده فلا يعولهم ولا يموئهم ولا يكفونهم طلب معاشهم فينطلقون الى اموال الناس على غير رضى اصحاب الاموال» (3) وان لم يكن هذا الحكم مطلقا.

(1) ارشيبالد: القوى البحرية والتجارة في البحر الابيض المتوسط، تعريب، احمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهرة، ص: 255.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق. ص: 95.

(3) الدررجمي: طبقات ج. 1. ص: 154.

وتشمل الاجراء وهم العاملون لغيرهم مقابل اجرة أو حصة معينة، قد اثر على مستواهم المعيشي، وفررة اليد العاملة، ويمكن ان يضاف الى هؤلاء النازحون من الريف الى المدينة، الذين لايجدون عملا فيها، فيمتنون للصوصية أو يكونون عالة على المجتمع، واذا أستثنينا كبار الملاك من سكان الارياف، فان هؤلاء وهم اجراء أو صفار الملاك، كانوا في وضع لايجسدون عليه، فذكر ابن خلدون في «المقدمة» ان فوائد العقار والضياع غير كافية للملكها في حاجات معاشها اذ هي لاتفي بعوائد الترف وأسبابه وانما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش⁽¹⁾.

ولا يختلف سكان الصحراء الصنهاجيون عن سابقهم، فهم لايعرفون الطعام ولا رأوا الخنطة ولا الشعر ولا شيئا من الحبوب والغالب عليهم الشقاء والاتشاح بالكساء وقوام حياتهم باللبن واللحم⁽²⁾.

ولا يعتبر الصناع احسن حالا من غيرهم، فهم في صراع مع الفقر ليس اكثر، فقد خاطب شيخ من سكان تاهرت ابن حفصون الناصر في الاندلس اثناء اقامته عند خياط في المدينة قائلا له: «يامنحوس تحارب الفقر بالابرة» وقد ذكر ادريس H.R. Idris بخصوص مستوى معيشة الخياط وهو يمثل فئة الصناع انه كان ينفق درهين في اثنين وثلاثين يوما اي خروبة في كل يوم للاكل، فكانت الخروبة تمكنه من اكل الخبز المسقى بشوربة البقول⁽³⁾.

وقد وجد الفقراء في تاهرت منذ عهد الامام عبد الرحمن، فهو ما ان تم تنصيبه اماما حتى «جلس للارملة والضعيف» وكان اذا اجتمع اليه مال الصدقة «أمر بإحصاء الفقراء والمساكين⁽⁴⁾» ليوزع عليهم، كما انه من الطبيعي أن تكون هناك فئات لم تستطع ان تسامر كبار التجار وأصحاب القصور وهي التي تبلورت فيما بعد فظهرت في عهد الامام أبي حاتم مجتمعة باسم «العوام»، أو العامة فلا عجب ان يظهر رجل من عجم اهل المدينة «سيء الحال».

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص: 367.

(2) ابن حوقل: صورة. ص: 84 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص: 179.

(3) بوروية رشيد: الدولة الحمادية. ص: 347.

(4) ابن الصغير: سيرة الأئمة. ص: 327.

ووجد الفقراء في غير تاهرت من مناطق بلاد المغرب الاسلامي، وهم من وضعهم القاضي النعمان في الطبقة السفلى من التدرج الطبقي، ووصفهم بأنهم أهل الحاجة والمسكنة وتشمل العجزة من شيوخ ومرضى وذوي عاهات، ويمكن ان تلمس الفقراء في نواحي تلمسان كإمارة علوية في حادثة اجتماعية، ذلك انه في سنة 237 هـ / 851 م، قام رجل مؤذن بناحية تلمسان يدعي النبوة وتناول القرآن على غير وجهه وتأويله، فاتبه خلق كثير من الغوغاء⁽¹⁾، ومهما كانت الدوافع وراء هذا المتنبي، فإن الخلق الكثير الذي اتبعه، ووصفهم بانهم من الغوغاء يدل على ان دعوته تحمل اهدافا مادية اجتماعية. فرأى هؤلاء فيه مهديهم المنتظر بل ورسولهم المنقذ، فاعتقدوا ان انقيادهم له سيحقق لهم تلك الاهداف مثلما رفع انقياد العرب لرسولهم محمد ﷺ من مكائهم، واذا كان هؤلاء ظهرُوا وراء مدع للنبوة فهناك فقراء في باقي الامارات العلوية لم تجد الوسيلة التي تعبر بها عن قهرها وتعلمها الاجتماعي.

كان هؤلاء الفقراء يلبسون الخشن من الثياب ويمكن ان نتخيلها مرفعة، ثم هم لا يجلدون ما يقون به انفسهم من عادات الطبيعة، وكانوا يأكلون البسيط من الطعام كخبز وعليه شيء من الملح أو شوربة البقول ونحو ذلك، وهؤلاء يتسككون بفضلات طعامهم فلا يطرحون منها شيئا، فيأكلون ما بات منها، وكان الشاعر عناهم وعبر عن حالهم في قوله:

سليخة وحصيرة	لبيت مثل كثير
وفيه شكرا لربي	خبز وماء غير
وفوق جسمي ثوب	من الهواء ستر ⁽²⁾

الا ان ما خفف الوطأ على هؤلاء الفقراء، كثرة الصدقات التي يدفعها المسلمون القماسا لرضي الله، سواء الامراء منهم أو غيرهم، فكان هؤلاء ينتهزون المناسبات العديدة للقيام بدفع مثل هذه الصدقات الى مستحقيها، ويمكن ان يكون فعل الامام عبد الرحمن بن رستم مثالا لما كان يقوم به الصالحون، فكان يشتري الاكسية والجببات الصوفية والفراء والزيت والطعام فيوزعها على اهل الفاقة⁽³⁾.

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص: 59.

(2) ابن الأبار: التكملة. ج 2. ص: 687.

(3) ابن الصغير: سيرة الأئمة. ص: 327.

وكان الامام ابو بكر سمحا جوادا ومثله في الجود محمد بن عرفة فكان كما وصفه ابن الصغير «جوادا سمحا» ومن بدييات الامر ان يقوم الامراء العلويون بتوزيع مثل تلك الصدقات وهم المنتسبون الى الرسول ﷺ وعلى بن ابي طالب ورافعو علم الدين في امارتهم.

ولا يقل الفاطميون عن سابقهم في تسارعهم لتقديم الصدقات فان المنصور الفاطمي قد امر باخراج «الصدقة على الفقراء»⁽¹⁾، بمناسبة انتصاره على الثائر ابي يزيد، وهي واحدة من عادة متبعة عند امراء ذلك العصر.

هذا الى جانب الصدقات التي نص عليها الشرع، ككفارة اليمين والتي يمكن ان تكون باطعام عشرة مساكين كبارا ما يشبعهم أو كسوة كل منهم بثوبين⁽²⁾، أو ككفارة من لم يحرم، وهي (فدية من صيام أو صدقة) أو نسك — شاة — وقيمة هذه الصدقة ثلاثة اصواع توزع على ستة مساكين بالتساوي، وكذلك صدقة الفطر التي كان يحرص الامراء عليها، فهذا المنصور الفاطمي يدعو الناس الى التقرب الى الله «باداء فطرتهم التي هي زكاة صومكم وسنة نبيكم» وقيمتها صاع من بر أو من زبيب أو من شعير من طعامكم⁽³⁾.

ولا ننقل من اهمية صدقات العلماء الزهاد ومساعداتهم وهباتهم الخيرية للفقراء، ثم ان اجتماع ذوي العvisية الواحدة في حي واحد، امر يدعو الى التخفيف عن الفقير، اذ تسهل مساعدته من قبل ابتاء عvisيته ولو عن سبيل المساعدة البسيطة اليومية التي يتلقاها الفقراء من جيرانهم الأحسن حالا، هذا بالاضافة ما تتركه سنوات الخصب من اثر على حياة الفقير، فان وفرة الانتاج تؤدي الى زيادة في صدقاتهم واکرامهم، والى رخص الأسعار.

(1) الجوزي: سورة جود ص: 51.

(2) القاضي العمان: الاقتصاد ص: 94.

(3) الجوزي: المصدر السابق ص: 56.

الاغنياء:

يندرج في اطار هؤلاء فئة قليلة العدد اذا ما قورنت بعدد الفقراء وهي تشمل، الفئة الحاكمة، حققت هذه الفئة بحكم موقعها في قمة الهرم الاجتماعي وبحكم كونها صاحبة الامتيازات ثروات طائلة، ففي تاهرت ابتداء في عهد الامام افلح الذي كان تاجرا، ظهر ثراؤه في انه «ابتنى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان واطعم فيها ايام الجفاف»⁽¹⁾ ومثله كان الامام ابو بكر الذي ظهر ثراؤه في جوده وميله الى الشهوات وامتلاكه الجنات والعيبد، واذا كان الامام ابو اليقظان لم يخلف أكثر من سبعة عشر دينارا تركه، الا ان ذلك لم يكن عن فقر بل عن زهدنايع من سمو خلقي تشبها بالخلفاء الراشدين.

ولا يختلف الامراء العلويون عن الرستميين في ثرائهم فهم امراء أولو جاه بقرانهم من الرسول ^{صلى الله عليه وسلم} وعلي بن ابي طالب تقع اماراتهم في شمال البلاد، اعني في مناطق زراعية، وعلى طريق تجاري هام، يبدو أنهم اشتغلوا بالتجارة حتى ظهرت مدن كانت اسواقا خاصة لهم، مثل مدينة سوق حمزة، ومدينة سوق ابراهيم، وما قيام المتبوء السابق الذكر في نواحي تلمسان الا حسدا لامراتها ومحاكاة لهم.

ويمكن ان نضيف الى هذه الفئة الحاكمة شيوخ القبائل وامراءها مثل، يعلى اليفرنى الذي استطاع بثرائه ان يمدن السوق فنظهر مدينة افكان، ويمكن ان يكون مثله امراء مغراوة ومثلهم مناد بن منقوش كبير تلكاة الذي قيل عنه انه «ملك جانبا من افريقية والمغرب الاوسط مقيما لدعوة بني العباس وراجعا الى امر الاغالية» ووصفه ابن الاثير بانه «كثير المال والولد»⁽²⁾.

ويتصل بهذه الفئة موظفو الدولة، فهم يحكم قريهم من السلطان قادرون على كسب امتيازات لصالحهم، «بل أن هذا القرب يحيطهم بهالة من الجاه امام العامة، وهم يصنفون ضمن الطبقة العليا في المجتمع حسب تصنيف القاضي النعمان، وهذا الجاه يعود عليهم بالكسب المادي»⁽³⁾.

(1) ابن الصغور: سورة الاكمة. ص: 336. كذا جاءت في الاصل ولعلها «ايام الجفاف».

(2) ابن الاثير: الكامل. ج. 7. ص: 47.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 390.

فظهر الشراة على سبيل المثال بثوب الرفاهية، وخاطبهم بهذا محكم الهواري السابق ذكره بقوله: «انتم مرفهون ابناء نعم» ثم ان مواردكم — الموظفون — المالية ثابتة لا تتأثر بالاحوال الطبيعية، ماداموا يتقاضون رواتب.

ومن المرجح ان رجال الدين كانوا اثرياء، في اغلب الاحيان، اذهم في نظر العامة يمثلون التقوى والعدل والامانة، يزهونهم عن الغش والتدليس فتعود عليهم هذه النظرة بالكسب، ولنا مثال في القيروان على هذه الفكرة في شخص ابن طالب، الذي ولي القضاء ومعه «ثمانون الف دينار(1)».

ويعتبر كبار التجار من اثرياء الناس خاصة اذا كانوا ممن يمارسون تجارة خارجية، ويتجلى تأثير التجارة في وصف المنصور الفاطمي لمستوى معيشة افراد عائلته اثناء ممارسته التجارة فقال بأنهم «ماكانوا يرضون مني بما يكفي ويزيد حتى يأخذوا مني اسرافا وجزافا(2)».

وأشار ابن الصغير الى بعض اغنياء التجار، فكان منهم ابن وردة السابق الذكر الذي كان يمتلك سوقا خاصا به في تاهرت، وابو محمد الصيرفي وابن الواسطي، وغيرهما من وجوه التجار، وهم ذوو اموال حتى ان هؤلاء تبرعوا للعرب والجنود ببناء حصن في حربهم مع الرستميين وحلفائهم العجم ونفوسة، كما أشار ابن الصغير الى الثراء دون ان يذكر سبله، ويبدو ان فيضا من الثراء قدعم تاهرت في عهد الامام أفلح حتى ان القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت «اكتسبت الاموال واتخذت العبيد والخيول».

ولا سبيل الى مثل هذا الثراء الا ان يكونوا مارسوا التجارة الكبيرة وأنهم من أصحاب الملكيات العقارية الواسعة كابن زلغين وابن جرتي السابق ذكرهما.

ومن مظاهر الثراء في بلاد المغرب الاوسط، انتشار القصور في كل مدينة من مدنها كما سلف والتفنن في المأكل والملبس فتحفل موائدهم بالطعام الفاخر

(1) القاضي عياض: تراجم. ص: 215.

(2) الجوهري: سيرة جودر. ص: 62.

من خراف مشوية وحلويات متنوعة، ويلبسون الفاخر من الثياب من الديباج الموشى، والحلي والجواهر، وإن كانت المصادر لا تقدم صورة واضحة عن هذا التفنن واقتصار الشماخي على الإشارة إلى أن الامام أفلح كان يعاب عليه ما فيه من خفض العيش، دون وصف، كما تفرش منازلهم بسجاجيد ثينة وتحفل بلاواني المتنوعة وتجهز خيولهم بالأسرجة المحلاة المذهبة.

الهجرة:

شهدت بلاد المغرب الأوسط هجرتين، هجرة داخلية وأخرى خارجية، الهجرة الداخلية: وهي مرتبطة إلى حد كبير بالمرحلة الاجتماعية التي تعيشها بعض القبائل والقائمة على الظعن والترحال ويتوقف هذا الأمر على كمية الموارد المعيشية والمتوفرة في حياضها، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي السائد، فإذا ما أحست قبيلة بنضوب الماء واضمحلال الكلأ، أو إذا ما دامها غزو قبي أو كارثة طبيعية كالقحط، وجدت نفسها مضطرة إلى الرحيل والهجرة إلى مناطق أخرى، فإن قبائل مزانة وغيرهم كانوا ينتجعون من لوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في أشهر الربيع إلى مدينة تاهرت وأحوارها لما حولها من الكلأ⁽¹⁾، وغيره، وكانت مزانة وضريسة في فحوص باغاية⁽²⁾ يظعنون في زمن الشتاء إلى الرمال حيث لا مطرا ولا ثلجا خوفا على نتائج ابلهم⁽²⁾، ويمكن أن نميز أربعة أنماط من الترحال.

الارتحال العادي: وهو أن تنقل القبيلة من مكان إلى آخر طلبا للكلأ والماء.
— الارتحال الطارئ: وهو هروب حتمي من ظروف طارئة.
— الارتحال الموسمي: وهو ارتحال الشتاء فرارا من قسوة الطبيعة إلى مناطق أكثر ملائمة، للاستقرار ثم العودة إلى تلك المناطق صيفا مثلما كانت عليه مزاته وضريسة.

— الارتحال الدوري: حيث تكون القبيلة على علم مسبق بالمنطقة التي سترحل إليها شتاء أو صيفا، أو في أي وقت سواء كان الاتجاه شرقا غربا، أم شمالا جنوبا، فإن مزاته وسدراته ظلما تنتجعان إلى نواحي تاهرت طليعة العهد الرستمي، وربما قبل وبعد ذلك.

(1) ابن الصغير: سورة. جاءت كلمة الكلأ على صورة الشلا وربما كانت من المحقق بسبب تأكل الكف.
(2) زهر حطب: تطور بني الأسرة العربية. ص: 27.

وهناك هجرة داخلية تتمثل في الانتقال من الريف الى المدينة، فان هذه الاخيرة تجتذب اليها بعض الفقراء ليكونوا عائلة عليها أو عمالا فيها، وتجتذب الاثرياء من الريفين تستويهم حياة الترف والرفاهية وتوفر الكماليات فيها⁽¹⁾ ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من سكان المدن التي نشأت صغيرة ثم نمت وتطورت في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ومما ساعد على الانتقال ان باب المدينة كان مفتوحا نهارا للجميع دون خضوع الداخلين للمراقبة، فقد دخل عمرو بن حفصون على سبيل المثال ومكث اربعين يوما دون ان يشعر به الرستميون، وقد يرجع انتقال الناس الى المدينة لقضاء حوائجهم، وتصريف سلمهم، أو للاستيطان فيها، خاصة اذا كانت المدينة ذات موقع هام، كأن تكون سوقا للمنطقة، وذات صبغة تجارية فيذكر الادريسي ان سوق المدينة الخضراء «يجتمع اليها اهل تلك الناحية»⁽²⁾ وحين بني البحريون مدينة تنس، انتقل اليهم من جوارهم من اهل الاندلس كما سلف، بل ان سكان سوق ابراهيم قد انتقلوا الى تنس وكانوا اربعمائة بيت مثلما تقدم، وكانت اليها هجرات فردية فكان يسكنها سعيد بن واشكل التيهري⁽³⁾، وكان ابو سهل الفارسي مترجم الامام افلح فالامام ابي حاتم يوسف مقيما في مرسى الحرز أو مرسى الدجاج⁽⁴⁾، مما يوحي ان هجرته الى هناك من تاهرت ذات طابع تجاري.

وكانت مدينة افكان قد ارتحل اليها اهل المعسكر من تاهرت وبلل وشاطيء بني واطيل ووهران وقصر الفلوس، وما قيل عنها يمكن ان ينطبق على بعض المدن الاخرى.

كما قد يكون للهجرة دافع آخر يتمثل في طلب العلم فكانت تاهرت عاصمة للمذهب الاباضي على وجه الخصوص، فطبيعي ان ينتقل اليها من هنا ومن هناك طلاب علم اباضيون، كالشيخ ابي يوسف يعقوب بن يوسف

(1) الادريسي: نزهة المشتاق. ص: 84.

(2) الادريسي: نزهة المشتاق. ص: 84.

(3) البكري: المغرب. ص: 62.

(4) الشماخي: السم. ص: 289.

بن سهل السدراني المعروف بالطرفي الذي «كانت قراءته على الائمة بتاهرت»⁽¹⁾، وكان طلاب المذاهب الاخرى ينتقلون الى علماء مذاهبيهم في نواحي البلاد.

وقد تكون العصبية وراء بعض الهجرات الداخلية من ذلك انه حين استصرخ زيري بن عطية سنة 387هـ / 998م قبائل زناتة اتته الوفود من بلاد الزاب وبلاد تلمسان وملوية كما مر آنفا.

ولا يخلو الامر من هجرة البعض الى المدينة هروبا من واقع ملؤه الخوف والقلق، كأن يكون طريدا من طرف قبيلته فيلجأ الى المدينة حيث تنقطع روابطه بقبيلته وعائلته ويصبح انتهاؤه للمدينة ويعتمد في امته على السلطة الحاكمة، بل ان هذا الامر قد يدفع بمجموعات أو عشائر لان ترحل الى المدينة، من ذلك انه حين بنى زيري أشير «قصدها اهل تلك الواحي طلبا للامن والسلامة»⁽²⁾.

واذا كانت هذه بعض الدوافع الكامنة وراء الهجرة الداخلية فهناك هجرة قسرية تم بظهور قوة خارجية تقوم بتهجير بعض الناس من مواطنهم من ذلك هجرة بني مسالة هواره من تاهرت الى قلعة هواره في عهد الامام عبد الوهلب، واغارة زناتة على قبيلة سدراتة بامر من المنصور الفاطمي كان من نتائجها انهم سبوا حرهم، كذلك اقدم يعلى اليفرني على مهاجمة وهران سنة 343هـ / 998م كما مر ثم نقل اهلها الى مدينته المعروفة «افكان»، ويكاد هذا ان يكون نفس ما حدث في مدينة هاز بحيث اجلى اهلها زيري بن مناد الصنهاجي الى بورة⁽³⁾ وهم من بني يرناثن.

ويمكن ان نلاحظ نشاط الهجرة الداخلية نحو المدينة في هذه الفترة من خلال نشوء مدن جديدة كما سلف.

(1) نفس المصدر: ص: 228. الدرجيني: طبقات ح. 1. ص: 339.

(2) الحموي: معجم البلدان. ج. 1. ص: 264.

(3) البكري: المغرب. ص: 74. بورة هي سوق حمزة والبورة حاليا.

عرفت بلاد المغرب الاوسط هجرة الى المحيط الخارجي، كالاندلس والمغرب الأقصى وبلاد السودان وافريقية والمشرق الاسلامي، ويفيد ابن خلدون «ان جموع البربر التي دخلت الى الاندلس مع الفتح وبعده بقليل كانت من قبائل مطغرة ومديونة وهوارة⁽¹⁾، ويبدو ان عبارة «بعده بقليل» تخص عهد أموي» الاندلس، فيذكر ابن سعيد نقلا عن الحجاري ان عبد الرحمن الداخل قام «باصطناع البربر» فكان ان ظهرت هجرة جماعية، حتى ظهرت قرى في الاندلس تحمل اسماء لقبائل من المغرب الاوسط مثل مكناسة وهوارة ونفزة وأضاف اليها الاصطخرى مديونة⁽²⁾، هذا بالإضافة الى مغيلة وولحاسة ويفرن وغيرها.

واذا كانت هذه الهجرة اختيارية بمحض ارادتهم، فقد كانت هناك هجرة جماعية اخرى مفروضة عليهم كأن يكونوا — المهاجرون — منزهين فارين أمام عدوهم او خائفين من بطشه، ويظهر هذا النوع من الهجرة في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي على الخصوص، من ذلك ان بني برزال بعدما نجحوا في قتل زيري بن مناد الصنهاجي «نبت بهم دارهم بالعدوة رهبة لابنه بلقين بن زيري طالب ثأره»⁽³⁾، فوجد استدعاء الحكم الأموي لهم آذانا صاغية واستجابة عند بني برزال «فأتحازوا الى الاندلس».

وهاجرت بعض القبائل بسبب وقوع انفصام وانشقاق في القبيلة الواحدة، مثلما وقع لبني يفرن لثر وفاة زعيمها يدو بن يعلى اليفرنى، فأجمع بعضهم على تعيين ابنه محمد بن يدو، فما كان من ابن عمه الا ان ثار عليه حسدا وقتله، فأحفظ بالامارة لنفسه، في حين فر البعض الى الاندلس.

(1) ابن خلدون: العبر: ج. 6. ص: 286. وانظر ص: 220، 256.

(2) انظر: ابن سعيد المغرب. ص: 60. للمدني: احسن التقاسيم. ص: 247. الاصطخرى: المسالك والممالك. ص: 44.

(3) ابن حيان: القتيب. طبعة بيروت ص: 192. وانظر. عن هجرة بني برزال الى الاندلس مؤلف مجهول: مفاخر البربر. ص: 44. نقلا عن ابى مروان عبد الملك بن موسى الوراق.

وكان وراء الهجرة كذلك دافع مادي، فان الذين التحقوا بابن ابي عامر، كان الرجل منهم حسب قول ابن عذارى «لباس الخلق على الاعجف فيبدل له لباس الخبز الطرازي وغيره ويركب الجواد العتيق ويسكن قصرا لم يتصور له في منام له»⁽¹⁾.

وكان حب الجهاد دافعا للهجرة، فان أولئك القادمين على ابن ابي عامر، كانوا من متطوعة العدو المهاجرين للحسبة فيهم جماعة كبيرة من امرائهم وزعمائهم وعصابة كثيرة من قهائهم يغنون مشاهد هذه الغزوة وحين ثار على باديس بن المنصور اعمام ابيه، ثم نجح في قمع ثورتهم، كتب زاوي منهم الى المنصور بن ابي عامر يستأذنه في العبور بقومه الى الاندلس للجهاد في سبيل الله فاذن فعبورا اليه سنة 391هـ / 1000م.

الا ان الاعداد الهائلة التي هاجرت الى الاندلس كانت بدافع القرار امام جيوش افريقية في القرن الرابع الهجري، وعلى سبيل المثال، فان بني يفرن ملحق الكثير منهم بالاندلس⁽²⁾ في اعقاب انتصار جوهر الصقلي على يعلى اليفرني، وهو ما قامت به ازداجة اثر الواقعة التي الحقها بها يعلى بن ابي محمد اليفرني السابق الذكر سنة 334هـ / 345م.

ويرى الدمشقي انه اذا اجتمع الجور والفقر والضعف فيجب ان يبادر الانسان بالانتقال عن مملكته فهو احمد واحزم في المبدأ والعاقبة⁽³⁾.

ولست ارى ان استقبال الاندلس للزنتيين الفارين كان بسبب ولاء زنانية للامويين فحسب، لانها — الاندلس — استقبلت زاوي السابق الذكر وهو صنهاجي، ان الامر يتعلق بشعور المهاجرين اليها بالأمان وقد اصبحوا في منأى من ضربات

(1) ابن عذارى: البيان ج. 2. ص: 279.

(2) ابن خلدون: العبر ج. 4. وعن القادمين على ابن ابي عامر انظر: ابن عذارى البيان ج. 2. حساني: الصراع بين الفاطميين والامويين رسالة جماعية اشرف لقبال موسى، الجزائر 1978 — 1979 ص: 158.

(3) الدمشقي: الاشارة الى عاسن التجارة تحقيق البشري الشوربي مطبعة الغد الاسكندرية. 1397. 1977م ص: 73.

القوة التي قهرتهم، كالفاطميين، في نفس الوقت، كان باب الرزق مفتوحا لهم في الأندلس، فكان الأمير الأموي كعبد الملك المظفر بنادي في المهاجرين على من «اراد الأتبات في الديوان بدينارين في الشهر على ان يستوطن في هذا الحصن فعل، وله مع ذلك المنزل والحرف فرغب في ذلك خلق عظيم واستقروا به⁽¹⁾».

وكانت الأندلس نفسها مهياة وعلى استعداد لاستقبالهم، فهي دار الجهاد من جهة، فكان الأمويون بحاجة الى الرجال، وقد وجدوا في بلاد المغرب مصدرا لهم، كما انها كثيرا ما شهدت فتنا داخلية، كان يصعب القضاء عليها احيانا، ومن جهة اخرى، فقد كان يخاف بعض الأمويين من الاعتماد على جنس واحد، من ذلك ما ذكره الأمير عبد الله بن زيري في مذكراته من توقع المنصور بن أبي عامر من اجناده الاتفاق على بعض ما يخل بدولته اذا كانوا صنفا واحدا وتألبهم على معصيته فارتأى ان الحكمة في ان تكون «اجناده قبائل مختلفة وأشتاتا متفرقة ان هم احد الطوائف يخرج على الطاعة غلبا بسائر الفئات الاخرى مع احتياجه الى ترقية عسكره والزيادة فيه بمن يستطيع⁽²⁾».

ويبدو ان عملية الهجرة الى الأندلس، كانت بين مد وجزر، تعتمد على وقوع حروب طاحنة في بلاد المغرب تفرض على بعض القبائل الهجرة زرافات ووحدانا، لتخف حركتها في ظل سيادة الهدوء بعد ذلك وتعتمد على سياسة الخليفة الأموي نفسه، فمنهم من كان يحث المهاجرين على العبور الى الأندلس، ويطلب المزيد، كهشام المؤيد، في حين كان البعض يزهد في استقبالهم ولا يشجعهم على العبور كالناصر، وذكر ابن حيان بخصوص موقفه من هجرة المغاربة الى الأندلس انه كان «معتليا على من جنح من امرائها منطويا على الحذر من بوادهم معتقدا قلاهم والازورار عنهم مقتصرا على من اظهر مكابته منه وموالاته على بعد واحتراس من كيادهم، مطيبا لهم بالاهداء والرفد غير مستدع لهم الى العبور عليه، ولا مستكثرا منهم بالامداد لهم⁽³⁾».

(1) ابن عناري: المصدر السابق ج. 2 ص: 278. عبد الملك المظفر: ولي الحجابة للخليفة هشام ابن الحكم سنة 392هـ / عنه انظر: بغية المنتسب ص: 106.

(2) عبد الله بن زيري: مذكرات الأمير عبد الله بن زيري.

(3) ابن حيان: المنتسب ص: 189.

وكانت هناك هجرة فردية الى الاندلس للعلم، أو للتجارة أو نحو ذلك، ويبدو أن المهاجرين من تاهرت كان عددهم وافرا حتى اطلق على احد ابواب المدينة «باب الاندلس» وكان من بين هؤلاء المهاجرين دحيون وعبد الفتى وبهرام أبناء الامام عبد الوهاب، فذكر ابن سعيد أنه «قدم بنو عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم صاحب تيهرت» على الامير عبد الرحمن بن الحكم، كما كشفت المصادر عن وجود عدد من الشخصيات الرستمية كانت مقيمة في الاندلس، منهم سعيد بن محمد بن عبد الرحمن ابن رستم، وابناه محمد والقاسم، وعبد الرحمن بن رستم الذي يرى ليفي بروفنسال LIVI-provençal أنه الأخ أو الابن الأكبر لمحمد بن سعيد⁽¹⁾.

وكان من التاهرتيين المهاجرين قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي، دخل الاندلس مقيما سنة 317هـ / 929م وابنه ابو الفضل احمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، ولد هذا في سنة 309هـ / 921م، ورحل رفقة والده الى قرطبة فأقام فيها الى أن وافته المنية سنة 395هـ / 1004م — 1005م⁽²⁾، وان اصطحاب القاسم ابنه احمد وعمره 8 سنوات ثم إقامة هذا في قرطبة حتى وافته المنية، دليل على أن هجرتهم كانت فرارا مما آلت اليه تاهرت في العهد الفاطمي.

وكان منهم زكريا بن بكر بن احمد الفسائي التاهرتي ويلقب بابن الاشج (من اهل تاهرت يكنى ابا يحيى دخل الاندلس مع ابيه واخيه سنة 326هـ / 937م⁽³⁾) ويذكر صاحب كتاب «بغية المتمس» من جهته ان زكريا بن بكر بن الاشج التاهرتي توفي بقرطبة سنة 524هـ وواضح اتفاقهما بشأن هجرته وان اختلفا بشأن تاريخ هذه الهجرة، وربما عاد هذا الاختلاف الى خطأ مطبعي.

(1) عن هجرة هؤلاء الرستميين انظر: ابن سعيد: المغرب. ج. 1. ص: 448 ان الابه: الحلة. ج. 2. ص: 372.
(2) ابن بشكول: الصلة. ج. 1. ص: 86. الضبي: بغية المتمس. ص: 188. 436. الحميدى: جنوة المفتى ص: 132.
(3) الباروني سليمان: الازهار الرياضية. ج. 2. ص: 75. الضبي: المصدر السابق. ص: 279.

وأشار ابن رشيقي في كتابه «المؤدج الزمان» في ذكره الشاعر ابي حبيب عبد الرحمن بن احمد أن هذا «ولد بالحمدية وتأدب بالاندلس دخلها صغيرا مع ابيه» الذي كان قد ترك التجارة لشيء اطلع عليه من شريك له «وخرج فقيرا الى الاندلس غازيا فذكر هناك ولم يخف حاله وسكن الثغر مرابطا حتى قبض قبل الاربعمائة(1)».

ومنهم عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، وهو وان كان طنيجيا الا ان «اصله من تاهرت(2)» من علماء القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي اذ انه أخذ بقرطبة عن ابي محمد الاصيلي المتوفي سنة 399هـ / 1008.

ومنهم ابو حفص عمر بن مالك المعروف بالتاهرتي، كان حيا في النصف الاول من القرن الخامس الهجري، فربما كان دخوله أو دخول ابيه الاندلس في القرن الرابع الهجري، ومنهم احمد بن فتح اعتبره ابن الغرضي مليليا، بينما اعتبره البكري وسليمان الباروني تاهرتيا، قدم الاندلس سنة 325هـ / 936م، فآرا من عساكر الشيعة، هذا بالإضافة الى الحسن بن علي بن طريف التاهرتي الذي تخرج على ائمة الاندلس في القرن الرابع الهجري(3).

ولم يقتصر امر الهجرة الى الاندلس على اهل تاهرت، بل هاجر اليها من مختلف انحاء البلاد، فكان منهم(4)، احمد بن ابي عون من اهل وهران وقاضيا، قدم قرطبة على عبد الرحمن الناصر في وجوه اهل بلده سنة 341هـ / 952م، وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني، وهو وإن قدم الاندلس سنة 429هـ / 1037م الا انه ربما هاجر اليها قبل ذلك، انه يمثل حلقة من سلسلة من المهاجرين الوهرانيين الى الاندلس.

(1) ابن رشيقي القيرواني: المؤدج الزمان. ص: 141.

(2) ابن بشكوال: المصدر السابق ج. 1. ص: 299.

(3) البكري: المغرب. ص: 177. ابن القاضي: تاريخ العلماء ج. 1. ص: 75. الباروني سليمان: الازهار ج. 2. ص: 77.

(4) عنهم انظر. ابن الآبار: التكملة ج. 1. ص: 127. ابن بشكوال: الصلة. ص: 75. 298.

وهاجر من تنس الى الاندلس⁽¹⁾ ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي، دخل الاندلس ثم اصبح مفتيا لجامع الزهراء وتوفي سنة 387هـ / 997م، وهاجر من المسيلة احمد بن خلف المسيلي، دخل الاندلس فأستوطنها وتوفي بقرطبة سنة 393هـ / 1003م وأبو حسين بن سلمون الميلي، دخلها — قرطبة — ايضا وتوفي فيها سنة 431هـ / 1039م.

الى جانب هؤلاء ظهرت في الاندلس جماعة من العلماء ينتمون لبعض قبائل المغرب الأوسط⁽²⁾، دون ان يتضح ما اذا كانوا مهاجرين ام مستوطنين مثل خلف بن يوسف بن نصر المغيلي المتوفي سنة 396هـ / 1005م وعبد الله بن سلام الصنهاجي المتوفي سنة 402هـ / 1011م وابن ابي العظام عبد الله بن خلوف بن موسى الزواغي.

ثم ظهرت جماعة اخرى من المهاجرين منتمية الى قبائلها دون ان تعرف المدن التي ينتمون اليها، مثل سراس بن حمود الصنهاجي الذي هاجر الى الاندلس فسكن طليطلة وتوفي فيها سنة 391هـ / 1000م، واحمد بن عبد الله بن موسى الكتامي، واكفى ابن بشكوال بالاشارة الى انهم من الغرباء القادمين الى الاندلس.

وكانت هناك هجرة عكسية من الاندلس الى المغرب الأوسط، عرفتها تاهرت منذ تأسيسها فظهر مسعود وعمران بن مروان الاندلسيان ضمن مرشحي الامامة بعد وفاة الامام عبد الرحمن بن رستم، وأشار ابن القوطية الى وجود خياط بتاهرت «كان اصله من رية»، وأستقبلت تاهرت كذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالبلنسي، في اعقاب نزاعه مع اخيه امير قرطبة، فكان نزوله ارض تاهرت في عهد الامام عبد الوهاب⁽³⁾.

(1) عن ابراهيم انظر: الضبي: بنية المتنس ص: 204 — 205 وجعل ياقوت الحموي سنة 307هـ تاريخا لوفاته لكن الزهراء لم تكن قد بنيت بعد انظر الحموي: مجمع ج. 2. ص: 416.
(2) ابن بشكوال: للمصدر السابق. ص: 161. 250. 274.
(3) عن مسعود وعمران انظر: الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 46. الشماخي: السمر ص: 143. وعن عبد الله انظر: L. PROVENÇAL: HISTOIRE ... T. I P. 108. وعن ابن حفصون: ابن القوطية: تاريخ افتتاح الاندلس ص: 109.

بالإضافة الى عمرو بن حفصون الثائر على امير قرطبة محمد بن عبد الرحمن سنة 267هـ / 880م فذكر ابن القوطية انه «جاوز البحر الى تيهرت(1)» وهكذا كانت تاهرت على وجه الخصوص ملجأً الفارين من الاندلس.

بل ان بعض المنفيين كانوا يفضلون النزول ببلاد المغرب الاوسط، فحين أمر بنو ذكوان بالخروج عن الاندلس حملوا الى المرية ومن هناك خرجوا الى وهران، كما يمكن ان يكون بعض اصحاب وقعة الربض قد نزلوا ببلاد المغرب الاوسط مثلما نزلوا مدينة فاس وسجلماسة، فان ابن الأبار يشير الى ان بعضهم لجأ الى «سواحل بلاد البربر».

وحتى الافراد الذين كانوا غير مرغوب فيهم في الاندلس لموقف، مذهبي أو تهمة تجسسية، ونحو ذلك، كانوا يرحلون الى المغرب الاوسط، فان محمد بن احمد بن ابراهيم بن ابي بردة الشافعي البغدادي، «كان ينسب الى الاعتزال ورفع ذلك الى السلطان فأمر باخراجه من البلد وذلك سنة 373هـ / 988م فصار بتيهرت عند بنت له(2)»، وغيره كثيرون سبقه منهم: الشاعر ابو القاسم محمد بن هانيء الاندلسي الذي «خرج على غير اختيار» من الاندلس فنزل على امراء المسيلة من بني حمدون، بل ان حمدون هذا نفسه غادر البيرة الى بجاية فنزل بها بقرية تعرف بقسطلنانة فأستقر بها ونسله(3).

ولعبت التجارة دورا بارزا في هجرة الاندلسيين الى المغرب الاوسط فمنذ عهد الامام الرستمي الاول «استعملت السبل الى بلد السودان والى جميع البلدان من مشرق ومغرب» وتشتمل كلمة «مغرب» على الاندلس ايضا وان استعمال السبل يعني الحركة في الاتجاهين ذهابا وايابا كما أشرنا سابقا عند ذكر بناء مدينة تنس، ان الاندلسيين كانوا يقصدها بمناجرتهم ويضطرون ان يشتوا فيها وكذلك في وهران.

(1) ابن القوطية: نفس المصدر: ص: 87.

(2) ابن القرضي: تاريخ العلماء والرواة. ج. 2. ص: 116.

(3) ابن حيان: المقتبس ص: 33 — 34. طبعة بيروت.

ويبدو ان بعض الاندلسيين هاجر الى بلاد المغرب طلبا للعلم فذكر الخشنى ان ابا العباس أحمد بن عيسى بن محمد المقرئ حدث احمد بن فرج بن متيل — من اهل الاندلس — في مدينة تنس، وأشار ابن القرظي من جهته ان سعيدا بن حسان بن علاء القرطبي سمع بنس من ابي عمر وعثمان بن محمد بن السمرقندي والي حفص بن الحداد.

وبهذا تكون قد وقعت هجرة عكسية بين بلاد المغرب الاوسط وبلاد الاندلس، وكانت فردية مرغوبة في القرن الثالث الهجري، ثم أصبحت جماعية مفروضة بوجه عام في القرن الرابع الهجري، ولم تكن للعلاقات القائمة بين الاندلس وبين تاهرت والامارات العلوية والفاطمين دخل وتأثير في هذه الهجرة.

وكانت هناك هجرة بين المغرب الاوسط والمغرب الاقصى، وهي هجرة طبيعية بحكم التجاور وعدم وجود حواجز طبيعية، وبحكم وحدة بلاد المغرب الاسلامي البشرية، اذ ان كل قبيلة تشعر ان بلاد المغرب بأسرها موطنها لها، فكان ان ظهرت فروع لقبيلة واحدة في مناطق متعددة، فاذا كانت قبائل زواغة ولماية ولواتة ونفزة ومكناسة من قبائل تاهرت، فقد ظهرت فروعها مبايعة للامام إدريس الاول(1)، مما يدل على ذلك الانقسام وحرية التنقل ويمكن ان يصدق هذا القول على القبائل الطاعنة التي لم تعرف الاستقرار بعد، وخاصة في غرب بلاد المغرب الاوسط.

وان حياة الهدوء والامن التي سادت في القرن الثالث الهجري، قد حالت دون وقوع هجرات جماعية باتجاه المغرب الاقصى، لكنها اتسمت وقويت في القرن الذي يليه، وكأنها كانت عملية تفريغ، بسبب الحملات العسكرية الفاطمية فالزيرية، التي كانت ترسل لاتخاذ فتن داخلية أو مقاومة النفوذ الفاطمي(2).

(1) الكتاني: الازهار العاطرة الافلاس: ص: 55 سماعيل العربي: دولة الادارة ص: 64.
(2) عن الصراع الفاطمي الاموي: انظر حساني مختار: الصراع بين الفاطميين والامويين. العبادي أحمد مختار: سياسة الفاطميين نحو المغرب والاندلس. صحيفة المهد المصري للدراسات الاسلامية ج. 5. مدريد 1957. فيلاي عبد العزيز: علاقة الدولة الاموية بدول المغرب الاسلامي. الجزائر.

في بلاد المغرب، فكان من نتائجها ان فرض على القبائل المناوئة للحكم الفاطمي أو الزييري ان تهاجر باتجاه الغرب، وبالفعل فحين انتصر جوهر على يعلى اليفرنى كما سبق وخرب مدينة افكان «تفرق شمل بني يفرن وتقلص نفوذهم وبدأت جموع زناتة المغرب الاوسط ترحل تدريجيا الى المغرب الاقصى(1)» فرارا من غضب الفاطميين وانتقامهم ولما تغلب بلكين بن زييري الصنهاجي على بلاد المغرب الاوسط سنة 369هـ / 979م «لحق مغراوة فيمن بقي من بني خزر بالمغرب الاقصى(2)» بل ان السلأوي يفيد انه حين اجفلت ملوك زناتة من بني خزر المغراويين وبني محمد بن صالح اليفرنيين امام بلكين بن زييري «انحازوا جميعا الى سبتة(3)».

ويمكن ان ينطبق هذا القول على الحروب العديدة التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط بين افريقية من جهة وبين المغرب الاقصى والاندلس من جهة ثانية في اطار الصراع على السيادة على بلاد المغرب، التي لم تتوقف طيلة القرن الرابع الهجري.

هذا بالاضافة الى السبايا والاسرى التي كانت ضمن غنائم الجيش المنتصر، من ذلك ما ذكره ابن خلدون بخصوص المعركة التي دارت بين زييري بن عطية ويدو بن يعلى اليفرنى كما سلف والتي انتهت بانتصار زييري على يدو فكان ان «سبى حرمه(4)» وغيرهم سنة 383هـ / 993م.

وان الامثلة القليلة التي ذكرها المؤرخون قد تفيد في ان تكون دليلا على ان المغرب الاقصى كان يشكل عمقا لبلاد المغرب الاوسط امام القوة الفاطمية فالزيرية، فكانت الهجرة إليه في تناول جميع فئات الفارين من البلاد فقيرها وغنيها، وضعيفها وقويها، على العكس من الهجرة الى الاندلس.

(1) حسن محمود: قيام دولة المرابطين من: 79.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى. ج. 3. ص: 185.

(3) السلامي: الاستقصا ج. 1. ص: 190.

(4) ابن خلدون: المعراج. 3. ص: 43.

التي لم يكن يقوى عليها إلا كل من له روح المغامرة لركوب البحر، وربما كانت ترى بعض الفئات المهاجرة في بلاد المغرب الأقصى الخطوة الأولى نحو توفير الأمن.

وعلى كل فقد هاجر الشاعر بكر بن حماد التاهرتي⁽¹⁾ إلى البصرة - بصرة - المغرب - فنزل على أميرها أحمد بن القاسم فمدحه متكسبا بشعره، ومثله فعل أحمد بن فتح⁽²⁾ كما سلف ويبدو أن هذا لم يتمكن من الاستقرار في البصرة فانتقل منها إلى مدينة مليلة، فكان قاضيا فيها، فطالت إقامته حتى نسب إليها وعرف بأحمد بن فتح المليلي، لكنه وفي خضم الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الأقصى «خشى من عساكر الشيعة فأجاره الناصر» سنة 325هـ / 936م وظل في قرطبة إلى أن توفي سنة 332هـ / 943م.

ومن الراحلين من تاهرت إلى المغرب الأقصى عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، وهو طنجي فقيه أصله من تيهرت عاش في القرن الرابع الهجري، ومنهم محمد بن عيسى بن حمسين بن أبي السعد بن سيد الدار بن يوسف التميمي من مواليد مدينة فاس سنة 428هـ / 1036م، وكان جده حمسين قد خرج إليها من تاهرت⁽³⁾ وقد أصبح محمد هذا قاضيا، فلعله أخذ الفقه أبا عن جده، وربما كان جده أذن قاضيا، فيكون من المحتمل أن هجرته وهجرة سابقة بسبب تعرض الفقهاء المخالفين للشيعة لمحنة كذلك المحنة التي تعرض لها علماء القيروان.

ومن العلماء الفارين من غير تاهرت عبد الله بن حمو⁽⁴⁾ أصله من المسيلة وكان قاضيا في مدينة سبتة ثم رحل إلى الأندلس، ثم توفي سنة 473هـ / فربما كان المهاجر من المسيلة والده أو جده، والذي ربما كان بدوره قاضيا.

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 236.

(2) البكري. المغرب. ص: 110. 117. ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 203. الحموي: معجم البلدان ج. 2. ص: 208. الباروني: الأزهار ج. 2. ص: 77 ابن الفرضي: تاريخ العلماء والمرأة ج. 1. ص: 75.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج. 3. ص: 584 ابن الآبار: التكملة ج. 2. ص: 914.

(4) ابن بشكوال: الصلة ج. 1. ص: 298.

هؤلاء بعض العلماء الذين نالوا شهرة علمية لفتت نظر أصحاب التراجم،
ناهيك عن أولئك الراحلين من العلماء وغيرهم الذين لم يلتفت اليهم المؤرخون
أو اصحاب التراجم لأمر ما. وناهيك عن القبائل الطاعنة من سكان بلاد المغرب
الاطوسط المجاورة لبلاد المغرب الاقصى.

اما عن الهجرة باتجاه سجلماسة، فيبدو انها كانت ضعيفة، لانه لا يزيد عن
قوافل تاهرت التجارية الصادرة الى سجلماسة أو مروراً بها باتجاه بلاد السودان،
ولم تشر المصادر الى الهجرة العادية اليها، فاذا استثنينا الغاية التجارية فليس هناك
ما يدعوا سكان المغرب الاوسط للرحيل اليها، اللهم الا اذا تعلق الامر ببعض
القبائل المجاورة لها.

ولقد اشار ابن الصغير الى وجود الاباضية في سجلماسة، كما أشار الى
وجود الصفرية في تاهرت، لكن ليس هناك ما يدل على ان هؤلاء أو أولئك
كانوا من المهاجرين.

ويظهر ان هناك بعض الافراد، هاجروا الى سجلماسة تحت تأثير دوافع
اجتماعية، فذكر ابن خلدون ان اليسع «اصهر لعبد الرحمن بن رستم صاحب
تاهرت في ابنه مدرار في ابنته اروي» كما سبق.

ويكاد الوضع لا يختلف بالنسبة للسودان الغربي عن سابقه، فليس هناك
داع عسكري أو ثقافي أو اجتماعي يحتم على سكان بلاد المغرب الاوسط الهجرة
الى بلاد السودان، بل ان اهمية هذه البلاد تنحصر في تجارتها مما يدعوا الى القول
ان المهاجرين اليها كانوا في مهمات تجارية وحتى إن قامت بعض الهجرات
لاغراض سياسية فهي في خدمة تلك المهمات.

من ذلك عبارة ابن الصغير الخاصة بامتعمال «السبل الى بلاد السودان
بالتجارة وضروب الامتعة» وبالفعل فان الامام افلح كان قد اراد السفر الى
جوجو(1)، وهو وان لم يكتب له ان يسافر الا ان القافلة التي كان سيرافقها

(1) وردت على صور كوكو KAWKAW انظر: الادريسي: ص: 11. وهي مدينة السودان الغربي
تربطها طريق باهرت تمر عبر ورقلة ثم تادمكة.

قد سافرت، كما وفد من سكان تاهرت محمد بن عرفة على ملك السودان سفيرا من قبل الامام افلح ولا يوجد في المصادر ما يدل على انها كانت السفارة الاولى أو الاخيرة أو ما يدل على انها كانت ردا لسفارة سودانية، أو فاتحة عهد جديد لتبادل السفارات.

ومن الصعب ان نعتبر هؤلاء التجار مهاجرين، وان كان لا يخلو الامر من وجودهم، اذ في ظل تلك العلاقة الطبيعية ربما أقامت مجموعات في بلاد السودان، ولم يكن امر الإقامة هناك جديدا مستهجنا، فان ابا يزيد مغلد بن كيداد نفسه كان «مولده ببلد السودان»⁽¹⁾ وذكر لويكي LEWICKI بدوره رجلا من بني ويسين يقال له تملا من رجال القرن الرابع الهجري كان يقيم في تادمكة ويبحث منها الاموال الى بلده في القصور، وهما وان لم يكونا من سكان المغرب الاوسط الا انهما يقومان دليلا على امكانية إقامة بعض افراد تجار المغرب الاوسط في بلاد السودان.

ولاندرى، فلعل ظروف البلاد في القرن الرابع الهجري قد فرضت على بعض القبائل ان تشد رحالها الى بلاد السودان هربا، وطلبا للامن، فقد ظهرت في اودغست قبائل من برقجانة ونفوسة ولواتة وزناتة ونفزاوة⁽²⁾ على عهد البكري.

ولم تكن بلاد المغرب الاوسط منعزلة عن افريقية أو العكس، فقد عرفت تاهرت القرويين قبل حلول القرن الثالث الهجري كما سبق وربما يرجع القرويون في مدينة بني جليل اسن الذين أشار البكري الى وجودهم الى هذه الفترة بسبب حياة الفوضى التي سادت افريقية في عهد الولاة.

اما في العهد الاغربي، وقد عم الامن والمهدوء فلم يكن هناك ما يدعو الى قيام هجرات جماعية من افريقية بل وحتى في عهد الفاطميين ومن يليهم، لم تكن هناك ضرورة لمثل هذه الهجرات، وقد وقعت بلاد المغرب الاوسط نفسها تحت نفوذهم اذا استثنينا بعض الحاميات التي كانوا يرسلونها

(1) ابن ابي ديار: المؤنس في اخبار افريقية وتونس. ص: 37 المقرئ: اتعاط الحفاء ص: 109.

(2) البكري: المغرب. ص: 158.

لحفظ الامن في البلاد، وان كانت في الغالب كتابية أو صنهاجية بدورها الى بلاد المغرب الاوسط.

فمن الأرجح والحالة هذه ان الهجرة اقتضت على المهجرات الشخصية الفردية التي كانت بهدف تجاري أو ثقافي أو نحو ذلك فقد رحل من القيروان الى تاهرت ابو عبد الله فضل وسعيد الحدادي وابو الغدير الهواري، وابو الفتاح وغيرهم⁽¹⁾، وهم من علماء الاباضية في القيروان.

ولم يتوقف الامر على هجرة الاباضية، بل هاجر الى تاهرت غيرهم مثل ابي بكر بن اللباد⁽²⁾، وكان قد دخل على الشاعر بكر بن حماد التاهرتي في أواخر أيامه في تاهرت، ويذكر ابو العرب ان ابا بكر هذا من سكان القيروان.

كذلك فان الذي صلى على جنازة الشاعر بكر بن حماد هو الفقيه موسى بن البادمي⁽³⁾، وتدل نسبته الى انه من سكان بادس في افريقية.

هذا بالإضافة الى المهاجرين من جبل نفوسة مثل محمد بن يانس ومهدي النفوسي وابو الحسن الابدلاني وايوب بن العباس الذين وفدوا نجدة للإمام عبد الوهاب في حربه مع الواصلية، ثم ارسل ابو يونس وسيم بن سعيد عامل الامام افلح على قططرة «ابنه سعدا الى تهرت ليتعلم العلم ومعه نقاش بن نصر فتعلما عند الامام» وأشار الشماخي الى خروج جماعة من جبل نفوسة الى تهرت ونزولهم على الامام عبد الوهاب دون ان يذكر اسماءهم وأضاف ان «مهديا النفوسي وابن خالته فرحا تخاصما عند الامام بتهرت» ومشيرا بذلك الى وجودهما في عاصمة الدولة الرسمية، ويبدو أن ابا مرداس مهاصرا السدراتي كان كثير الزيارة لتهرت، وكان منهم ابو يوسف يعقوب بن سيلونس الطرقي السدراتي الذي «كانت قراءته على الائمة في تاهرت»⁽⁴⁾.

(1) الشماخي: السور، ص: 261.

(2) الديباغ: معالم الايمان ج. 2، ص: 282. ابو العرب: طبقات ص: 117.

(3) الحموي: معجم ج. 1، ص: 459 مادة بادس مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 175. ابو العرب: المصدر السابق ص: 246. وذكره ابن عذاري الفارسي «انظر البيان ج. 1، ص: 211.

الا ان الأرجح ما جاء عند ابي العرب لانه معاصر للبادمي.

(4) الشماخي: السور، ص: 288.

وعلى أية حال، فإن عدد المهاجرين من جبل نفوسة الى تاهرت الرسمية كان عاليا ما دام الجبل يدخل ضمن اطار الدولة الرسمية، اما بعد ذلك ق 4هـ فلم يعد هناك ما يدعوهم الى مواصلة الهجرة، اذ كانت تاهرت قد فقدت مكانتها كعاصمة الاباضية، فلا تشير المصادر الى هجرة اباضية من افريقية أو الجبل الى المغرب الاوسط، ويبدو ان الهجرة اقتصرت على دعاة التشريق في بلاد المغرب الاوسط، من ذلك منيب بن سليمان المكناسي الداعي للتشريق في جبل ونشريس، وقيل ان عبيد الله المهدي وجهه وغيره الى الاطراف وامرهم باظهار التشريق⁽¹⁾.

وكانت هناك هجرة فردية من المغرب الاوسط باتجاه افريقية، قام بها العلماء أو التجار، فكان منهم الشاعر بكر بن حماد التاهرتي السابق الذكر الذي اتخذ من القيروان موطناً له، فهو حين رحل الى المشرق سنة 217هـ / 832م مر بالقيروان فأخذ العلم عن سحنون وعون بن يوسف، وفي طريق عودته اقام في القيروان فظهر فيها مجالسا لسحنون ومادحا الامير الاغلي ابراهيم الثاني سنة 261هـ / 874م، 289هـ / 902م متكسبا بشعره، فوصله منه مال كثير، وفي حين يذكر الدباغ ان بكرا بن حماد «رحل الى القيروان فأقام بها الى ان سافر الى تاهرت سنة 295هـ⁽²⁾» فان البكري يذكر ان الشاعر المذكور «سكن تاهرت وبها توفي» وهذا كله يفيد على الأقل في ان الشاعر كان منتقلا بين العاصمتين.

وكان من المهاجرين ابو القاسم الوهراني السابق الذكر كان من علماء القرن الرابع الهجري اذ سمع من تميم بن محمد التميمي بن الي العربي صاحب طبقات علماء افريقية وتونس المتوفي سنة 359هـ / 969م بالقيروان، وعمران بن سليمان بن محمد بن عمران التميمي المسيلي فقد «نشأ بالمسيلة وتأهب بالمتنصورية» وابو علي الحسن بن محمد بن احمد بن الربيب التميمي القيرواني الذي

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 185 حوادث سنة 309.

(2) ابن الأبار: الحلة السوداء. ج. 2. ص: 282. ج. 2. ص: 174 وعن صلته بسحنون وعون انظر: ابو العرب: طبقات ص: 164. الدباغ: معالم الأيمان ج. 2. ص: 281 وانظر محمود مكي: التاهرتي بكر بن حماد مجلة العربي ع. 53 افريل 1963 ص: 78.

يذكر ابن رشيقي بشأنه في كتابه «الأنموذج» «ان اصله من تاهرت(1)» وعبد الواحد بن فتوح الزواق الكتامي وابو محمد عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني، الذي له رواية واسعة عن شيوخ افريقية كأبي محمد بن ابي زيد ونظرائه وله علم بالحساب والطب.

وفيما يتعلق بالمهجرة الجماعية، فيبدو ان القرن الثالث الهجري لم يشهد مثل هذه الهجرة، اذا استثنينا هجرة بعض النكارية الى جبل نفوسة في عهد الامام عبد الوهاب، الا أن الأمر يختلف بالنسبة للعهد الفاطمي ثم الزييري فان سقوط مدينة تاهرت في يد ابي عبد الله الشيعي سنة 296هـ / 909م يعتبر بداية فعلية لهذه الهجرات الجماعية، وقد فر عنها بعض سكانها خاصة الاباضية منهم، ومن تساعده احواله المادية على الهجرة، واذا كان بعض هؤلاء المهاجرين قد نزلوا واحات الصحراء في وادي ريغ وبني ورجلان فان البعض الآخر يكون قد توجه الى جبل نفوسة.

كما ظهرت جماعات تاهرتية في القيروان بعد ذلك، فكان بعضهم منافسين وشركاء لعائلة ابن أوكل(2) وأشار غواتين Goitein من جهته الى ظهور التاهرتيين في القيروان في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي اصدقاء لعائلة سعد التستري، والارجح أن هؤلاء يرجعون في اصولهم الى أولئك المهاجرين ولا ندرى، فلعل بعض هؤلاء المهاجرين قد احتل مناصبا حكوميا، فذكر القاضي عياض: ان ابا بكر بن اللباد المتوفي سنة 333هـ / 944م بالقيروان كان قد امتحن على يد تاهرتي طالبه يودية، وحين انكر ابو بكر دعا التاهرتي اعوانه فأخذوه وبطحوه على وجهه وجلس على اكفاه وضربوه(3)، ثم هل كان اعوانه تاهرتيين ؟.

(1) انظر: ابن رشيقي: أنموذج الزمان في شعراء القيروان ص: 111، 226، 311. ثم انظر: المقرئ: نفع الطب. ج. 3. ص: 156. وعن ابي القاسم الوهراني انظر: القاضي عياض: ترتيب المداك. ج. 3. ص: 532.

(2) هاجرت هذه العائلة من بلاد فارس الى افريقية منتصف القرن العاشر الميلادي ثم هاجرت مع الفاطميين الى مصر.

(3) القاضي عياض: ترتيب للملك. ج. 3. ص: 310.

اما وقد قامت الدولة الفاطمية على اكتاف الكتامين، وكانت الدولة الزيرية بعدها صنهاجية، فقد هاجرت اعداد هائلة من القبيلتين كتامة وصنهاجة بصفتهم جنودا ومسؤولين في الدولة حتى بلغ ما حشده المعز الفاطمي عند رحيله الى مصر «من جند كتامة وعبيد زويلة وطبقة الفتيان نحو مائة الف»⁽¹⁾.

وقد اتسعت حركة الهجرة الجماعية بسبب الحروب العديدة التي شهدتها البلاد في العهد الفاطمي ثم الزيري، كما سبق فكان هؤلاء، وفي اعقاب كل حملة يحرزون فيها انتصارا يقومون بعمليات سبي واسعة، وان لم يشر المؤرخون الى عدد السبايا والاسرى.

فحين خرج ابو عبد الله الشيعي الى ارض المغرب سنة 297هـ / 910م قتل «وسبي»⁽²⁾ وفي العام التالي حارب صدينة وزناتة «وسبي الذرية» وفي عام 299هـ / 912م اخرج عبيد الله المهدي العساكر الى تهرت «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية» وفي سنة 312هـ / 924م حارب مصالة بن حبوس قرب تاهرت فقتل «وسبي» ولما مر ابو القاسم الفاطمي بمواطن بني كملان، في مكان مدينة المسيلة نقلهم الى فج القيروان لانه كان يتوقع منهم فتنة، ثم بنى بعد ذلك المدينة المسيلة، وحين وصل حصن برقعانة سنة 316هـ / 928م قاتله اهله، حتى قتلوا واسر منهم من استأسر وهكذا كان شأنهم.

ويلاحظ اهتمام الفاطميين بسبي النساء والذرية ويمكن ان يكون لهذا علاقة باعدادهم الجيوش التي سيسند اليها امر فتح مصر اذ سيتمكن هؤلاء الاسرى من تجهيز ما يمكن ان يشبه بالجيش الانكشاري.

وخلاصة القول، فان بلاد المغرب الاوسط قد شهدت هجرة، منها واليهاء، قام بها افراد لدوافع مختلفة سلمية اغلب الاحيان كأن تكون علمية أو تجارية، وقامت بها جماعات بشكل اضطراري في الغالب كأن يكون فرارا أو وقوعا في الاسر، واذا كان النوع الاول قد سيطر على ظاهرة الهجرة في القرن الثالث

(1) ابو الهاسن: النجوم الزاهرة ج. 4. ص: 73. لقبال مومي: دور كتامة ص: 474.

(2) عن بعض عمليات الاسر انظر: ابنعدي: البيان ج. 1. ص: 160. 166. 189. 193.

المجري، فان النوع الثاني قد برز في القرن الرابع المجري، وكان هؤلاء خاصة من المهاجرين من بلاد المغرب الاوسط.

الازمات:

تعرضت بلاد المغرب الاوسط الى عمن وشدائد خلال القرنين الثالث والرابع المجريين، بعضها من جراء الفتن والحروب والبعض الآخر من جراء الكوارث الطبيعية كالفقحط والابوة، وقد جمعها ابن حوقل في اشارته الى اهل تاهرت وفقرهم بسبب «تواتر الفتن عليهم ودوام الفقحط وكثرة القتل والموت». **الفتن والحروب:**

فان الحروب التي نخاضها الامام عبد الوهاب ضد ابن فندين السالف الذكر، قتل فيها من جماعة هذا الاخير «اثنا عشرة الف قتيل» وكان من نتائج حروب نفس الامام مع قبيلة هواة ان «سال الوادي ذلك اليوم دما وقتل في ذلك اليوم خلق كثير»، ولم تتوقف الفتن في عهد الامام ابي بكر «فلم تزل حروب كذلك وعلى ذلك سبع سنين حتى خلت وذهبت الاموال» ناهيك عن الحروب التي دارت رحاها بين الامام ابي حاتم وعمه يعقوب بن افلح، مما ادى الى ان «قطعت السبل وفرغ من ايدى الناس الحرث والنسل».

ومع ابتداء امر ابي عبد الله الشيعي ابتدأت الحروب في بلاد كتامة بين مؤيدين ومعارضين له، ثم في نواحي الزاب في حروبه ضد الاغالبه⁽¹⁾ وعند دخوله مدينة تاهرت سنة 296هـ / 909م، قتل فيها جماعة من الرستميين وغيرهم، وفي سنة 298هـ / 911م، تجول عبيد الله المهدي في بلاد البربر، «فحارب صدينة وزناتة» وقتل الرجال واخذ الاموال وسبي الذرية واحرق بعض المدن بالنار⁽²⁾، وفي سنة 299هـ / 912م اخرج عبيد الله المهدي الى المغرب

(1) عن هذه الحروب انظر القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. مواضع متفرقة ابن عذاري البيان ج. 1. ص: 131 وما يليها في مواضع متفرقة.

(2) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 162.

جماعة من قواده لمحاربة زناتة في عساكر عظيمة، فكانت وقعة «قتل فيها من زناتة عدد لا يحصى» ثم دخلت عساكره تاهرت «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانتهبوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار وبلغ عدد القتلى بها ثمانية آلاف رجل»⁽¹⁾.

وفي سنة 312هـ / 924م خرج مصالة بن حبوس من تهرت الى زناتة فأدخا بلدهم وقتل وسيى واخرج خيلا الى بعض نواحي ابن خزر المفراوي فدارت بين الفريقين حرب عظيمة، وفي سنة 314هـ / 926م دارت وقائع كثيرة بين عبد الله والى تاهرت من قبل اخيه محمد بن خزر ومعه قبيلة لحاية وما جاورها من القبائل وبين جيوش عبيد الله المهدي وفي سنة 315هـ / 927م فتح ابو القاسم الفاطمي بلد مزانة ومطماطة وهوارة وسائر الاباضية والصفرية ونواحي تاهرت قاعدة المغرب الاوسط الى ما ورائها⁽²⁾.

وفي سنة 316هـ / 928م حاصر ابو القاسم الفاطمي حصن برقجانة — تاهرت القديمة — ونقب السور على اهله حتى سقط «وهلك ممن كان تحته وفوقه عدد كثير فلما نظروا الى الغلبة احرقوا الامتعة وعرقبوا الدواب والمواشي وقتلوا الشيعة حتى قتلوا واسروا منهم من استأسر وانتهب ما في الحصن»⁽³⁾ وفي سنة 336هـ / 947م توجه الفاطمي يرافقه زيرى بن مناد وجموع صنهاجة الى تاهرت، فحاربوا قبيلة لواتة فهرب اللواتيون الى الجبال وفي سنة 347هـ / 958م خرج جوهر الصقلي الى المغرب فقبض على يعلى بن محمد الهفري صاحب افكان فناشته سيوف كتامة واسر ابنه بدو.

ولم يكن سكان المغرب الاوسط اهدأ بالا في العهد الزيرى، ففي سنة 379هـ / 989م زحف المنصور الزيرى الى تهرت فدخل عسكره المدينة «فنهوا وقتلوا»⁽⁴⁾ وهناك حروب خاضها عامل افريقية يوسف بن ابي محمد حين خرج

(1) نفس المصدر: ج. 1. ص: 166.

(2) ابن خلدون: المعبر ج. 4. ص: 82.

(3) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 193.

يجبي الاموال ويأخذ الهدايا فكان اهل الحاضرة معه في امن وعافية واهل البادية في عذاب وغرامة⁽¹⁾ وفي سنة 383 هـ / 993م تعرض بنو يفرن بقيادة يدو بن يعلى لهجوم مغراوى بقيادة زيرى بن عطية انتهى بانتصار هذا الاخير فسي حرمه، واستلحلم من قومه زهاء ثلاثة الآف فارس⁽²⁾، هذا، الى جانب حروب حماد بن بلكين ضد زيرى بن عطية ثم ضد ابنه المعز بن زيرى من بعده.

وعلى اية حال، فان هذه الفتن والحروب وغيرها قد عادت بعواقب وخيمة على البلاد من نواحي اقتصادية واجتماعية وغيرها، بغض النظر عن دوافعها، والتي هي في مجملها تمثل صراع البدو والحضر، وصراع البدو ضد الخضوع للسلطة المتشكلة في دفع الضرائب، فاذا امعنا النظر في هذه الفتن نجد انها موجهة في اغلبها ضد قبائل زناتة، مثل قبائل تاهرت ونواحيها وظواعن مغراوة وغيرها، والارجح ان رفضهم الخضوع هذا يعني رفضهم دفع ما يفرض عليهم من جبايات وضرائب، اذ علينا ان نتذكر أن كرامة كانت ترفض دفعها كما تقدم، وربما ان تحالف صنهاجة مع الفاطميين قد اعفاها من دفعها أو على الاقل خفف عنها، لهذا كان على زناتة ان تتحمل القسط الاعظم منها، ونظرا لانها قبائل بدوية في الغالب، فقد كانت تأبى دفع الضرائب لانها ترى فيها الذل والخنوع وهذا ما تأنفه.

واذا كانت عملية الجباية في المدن سهلة، بحكم سهولة تحديدها على التاجر أو الصانع، فانها عكس ذلك في الارياف، من جهة ثانية، فاذا كانت التجارة والصناعة في حقيقتها لاتعدان انتاجا فان الزراعة هي الباب الوحيد للانتاج الحقيقي، ومن هنا وقع تركيز الفاطميين على الارياف واهل البادية.

القحط:

يذكر ابن ابي زرع انه كانت ببلاد العدوة — المغرب والاندلس — قحوط كثيرة عظيمة فنضبت المياه، ولم يزل القحط يتوالى من سنة 253 هـ / 867م

(1) نفس المصدر: ج. 1. ص: 245.
(2) ابن خلدون: المعر. ج. 4. ص: 43.

— 265 هـ / 878م بل ان ابن عذاري يذكر ان القحط كان ايضا في سنة 266 هـ / 879م⁽¹⁾ ثم حلت مجاعة اخرى سنة 285 هـ / 898م حتى اكل الناس بعضهم بعضا، وفي سنة 303 هـ / 916م كانت في البلاد «مجاعة عظيمة شبت بمجاعة عام ستين ومائتين، بلغت فيها الحاجة مبلغا لاعهد لهم مثله»، وتكررت مثل هذه المجاعة الناجمة عن القحط سنة 307 هـ / 919م، ثم لحقت بالبلاد شدة عظيمة سنة 395 هـ / 1004م كانت من القضاة حتى «انكشف فيها السور وهلك الفقير وعمدت الاقوات وجلا اهل البادية عن أوطانهم وخت أكثر المنازل» وكان الناس يوقدون ابواب بيوتهم وخشب سقوفهم، بل ان ابن عذاري ينقل عن ابي اسحق الرقيق ان اهل البادية اكلوا بعضهم بعضا⁽²⁾.

الابوة:

ويذكر ابن ابي زرع انه قد رافق سنوات القحط من 253 هـ / 265 هـ وباء عظيم قemat فيها خلق كثير⁽³⁾، «كما اعقب سنة 285 هـ / 898م وباء» ومرض وموت كثير هلك فيها من الناس ما لا يحصى فكان يدفن في القبر الواحد اعداد من الموتى لكثرتهم حتى انهم كانوا يدفنون دون غسل ولا صلاة» وفي سنة 303 هـ / 916م وقع الموت في الناس حتى عجزوا عن دفع موتاهم، فأشار ابن عذاري الى وقوع وباء كثير في هذا العام مات بسببه عدد كثير من الناس، ومثل هذا تكرر في سنة 307 هـ / 919م، فكان فيها طاعون شديد، ولا شك انه ذهب ضحيته عدد كبير من الموتى، ثم شهدت البلاد في سنة 317 هـ / 929م على الأقل الاجزاء الشرقية منها «وباء عظيما» وانتشر الوباء مرة اخرى 344 هـ / 955م وكان دون ريب لا يقل وطأة عما تقدم من الابوة، وكانت مثل هذه منتشرة بمدينة تنس حتى اشتهرت عند الرحالة والمؤرخين بانها «وبية» ولم يتعرض ابن عذاري الى كوارث حتى سنة 395 هـ / 1005م، حيث يشير الى اصابة افريقية بشدة عظيمة صاحبها وباء طاعون هلك فيه أكثر الناس،

(1) ابن عذاري: البيان، ج. 1، ص: 117. السلاوي: الاستقصاء ج. 1، ص: 164. ابن ابي زرع: روض القرطاس، ص: 65.

(2) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1، ص: 257.

(3) ابن ابي زرع: المصدر السابق ص: 60. السلاوي: المصدر السابق ج. 1، ص: 164.

فلا ترى أحدا إلا في علاج أو عيادة مريض أو تجهيز ميت أو تشييع جنازة، وكانت المائة من هذه الجنائز تدفن في اخدود واحد ولم يخطيء الموت احدا من طبقات الناس، فمات من جراء الشدة والوباء «من طبقات الناس اهل العلم والتجارة والنساء والصبيان مالا يحصى عددهم الا خالقهم تعالى»⁽¹⁾.

الحرائق:

وقعت في بلاد المغرب الاوسط حرائق كانت خسائرها فادحة، وخاصة في القرن الرابع الهجري لما شهده من حروب، من ذلك ان عبيد الله المهدي تجول في بلاد البربر سنة 298هـ / 911م فحارب مدينة وزناتة وأحرق بعض المدن بالنار وحين دخلت جنوده تاهرت سنة 299هـ / 912م «حرقوا المدينة بالنار»⁽²⁾ كما ان المنصور الفاطمي توجه الى تاهرت بعدما انتصر على ابي يزيد غلغل بن كيداد «واحرقها بالنار واحرق منبر جامعها»⁽³⁾، وكان قبل ذلك قد احرق اخصاصا لأبي يزيد المذكور اعلاه، ويذكر ابن عذاري «احرق ابن ابي العافية بسيف جراوة» ابن ابي العيش.

الفيضانات:

اذا كانت السماء تبخل في بعض السنين بمائها فيكون القحط، فانها كانت تجود في سنين اخرى، فتهلل الامطار الغزيرة التي تسبب الفيضانات وما ينجر عنها من تهديم للجسور والقناطر واغراق بعض المساكن وتهديمها، واتلاف المزارع وتكون عواقبها أوخم على سكان المنازل البسيطة كأصحاب الخيام وما أكثرهم وأصحاب المنازل الطينية، ومن هذه الامطار تلك التي هطلت على ابي القاسم الفاطمي وفرضت عليه الاقامة شهرا متواصلا في سوق ابراهيم سنة 315هـ / 997م، هذا الى جانب العواصف العاتية.

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1، ص: 256. 257.

(2) نفس المصدر: ج. 1، ص: 201.

(3) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد. ص: 45.

الزلازل:

كانت الزلازل تحدث من حين الى آخر، ففي سنة 267هـ / 880م تعرضت البلاد الى «زلزلة عظيمة ما سمع الناس مثلها ولا قبلها» فهدمت منها القصور وانحطت منها الصخور والجبال فهرب الناس الى البرية من شدة اضطراب الارض وتساقط السقوف والحيطان والدور دون ان تخلف موق.

الفلاء:

كانت هذه الازمات والجوائح تترك اثرا على الانتاج الفلاحي، عصب الحياة الاقتصادية، فيعم الفلاء وترتفع الاسعار فقد رافق القحط الذي وقع سنة 253هـ / 265هـ «غلاء السعر وانعدام الاقوات» وبسبب القحط سنة 303هـ «ارتفعت الاسعار حتى وصل مد القمح ثلاثة دنانير»⁽¹⁾، وعقب القحط سنة 317هـ / 929م، حدث «غلاء السعر فبلغ قمير القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب» وعلى اثر القحط سنة 395هـ / 1004م ارتفعت الاسعار ايضا حتى كانت الرمانة بدرهمين للمريض في ذلك الوقت والفروج بثلاثين درهما⁽²⁾ وكانت الحرب تؤثر في الاسعار ايضا من ذلك انها ارتفعت اثناء حصار المنصور الفاطمي لابي يزيد مخلد بن كيداد حيث «بلغت — الجرة ربما الخبزة — ثلاثة دراهم وشربة ماء كذلك»⁽³⁾.

الانتفاضات المذهبية وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية فيها:

كان سكان بلاد المغرب الاوسط، نسيج غير متجانس، فهناك الاغنياء ويقابلهم الفقراء، وهناك طبقة عليا يقابلها طبقة سفلى، وهناك حضر ويقابلهم بدو، فنشأ عن هذا التضاد تدمير وتخلل اجتماعي اقتصادي، فالتبقة العليا تحاول

(1) ابن الي زرع: روض القرطاس. ص: 61. السلاوي: الاستقصاء ج. 1. ص: 174. ابن عدلري: البيان ج. 1. ص: 173.

(2) ابن عدلري: المصدر السابق ج. 1. ص: 257.

(3) ابن حماد: اخبار ملوك بني صيد. ص: 39. ان كلمة الجرة غير منسجمة مع النص كيف يكون ثمن الجرة ماء مساويا ثمن شربة فالارجح انها الخبزة.

تحافظ على موقعها على حساب الطبقة السفلى، وهذه الطبقة الأخيرة تحاول ان ترفع من مكانتها الاجتماعية، والاغنياء يحاولون بدورهم ان يحافظوا على ثرائهم على حساب الفقراء وهؤلاء يحاولون رفع مستواهم، وهذا بقدرما يستطيعون انتزاعه من الاغنياء، ثم هناك من يعيش في رفاهية وتفنن في معيشته وهم الحضر وآخرون يعيشون على الكفاف ينظرون اليهم شزرا وهم البدو ومن هذا وذاك كان لابد ان ينشأ عن ذلك التذمر والتحمل، الذي كان يتخذ اشكالا متعددة، ويصطبغ بصبغات مختلفة، كإعلان الثورة وشن الحروب والقيام بغزوات للسلب والنهب، وهذا طابع عنف، أو يكون الانتهاء الى المعارضة المذهبية فتأخذ طابعا دينيا.

وكانت الحركات الاجتماعية في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي، موجهة أساسا ضد الخلافة وممثلها في بلاد المغرب الاسلامي واتخذت طابع الانفصال والاستقلال، فاعتناق منطقة تاهرت المذهب الاباضي واحتضانها عبد الرحمن بن رستم واقامتها الدولة الرستمية، تدخل في هذا الاطار، ومثلها كان قيام الامارات العلوية، في المغرب الاوسط ودولة بني مدرار في سجلماسة ودولة الادراسة في المغرب الاقصى.

فبخصوص اهل منطقة تاهرت، تظهر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وراء حركاتهم في حاجتهم الى امام وحسب قولهم «نرجع اليه في احكامنا وينصف مظلومنا من ظالمنا ويقيم لنا صلواتنا ونؤدي اليه زكاتنا ويقسم فينا»⁽¹⁾ وتؤكد نظرتهم الاجتماعية والاقتصادية في تعطشهم الى العدل، واشترطه على من يولونه امورهم، حتى قال احدهم بشأن اختيار عبد الرحمن بن رستم، «فان عدل فذاك الذي اردتم وان سار فيكم بغير عدل عزيموه»⁽²⁾.

وبالفعل، فقد سار فيهم الامام عبد الرحمن سيرة حسنة، فجلس في مسجده «للأرملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم» ثم أخذ يبيي الأموال من مواردها الشرعية فيضعها حسبما يقتضيه الشرع، واعتمد مبدأ الشورى

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 321.

(2) نفس المكان. وعن عبد الرحمن بن رستم انظر: ابو زكريا: سيرة الائمة واخبارهم ص: 53. 56. الشماخي: السيرة. ورقة 144. 145. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 44. 46. الزركلي: الاعلام مادة عبد الرحمن بن رستم ابن خلدون المعراج. ج. 6. ص: 246. 225. محمد تاووت: دولة الرستميين صحيفة معهد الدراسات الاسلامية مدريد. 1957. ابن هشاري: البيان ج. 1. ص: 197. البكري: المغرب ص: 66. 68.

فكان يستشير وجوه الناس في كل مسألة تعرض أمامه، واعتمد على رجال أكفاء ساعدوه على انتاج سياسة العدل، فكان قضائه مختارين وأصحاب شرطته والطاقفون به قاتمون بما يجب وأهل الصدقة على صدقاتهم لا يظلمون ولا يظلمون⁽¹⁾.

وبفضل هذه السياسة، قوى الضعيف وانتعش الفقير، وخافهم «جميع من اتصل به خبرهم وأمنوا ممن كان يرجوهم من عدوهم» وهكذا نال الامام عبد الرحمن رضی الجميع، فكانت «الكلمة واحدة والدعوة مجتمعة ولا خارج يخرج عليه ولا طاعن يطعن عليه⁽²⁾»، آلا أن من جاء بعده قد حاد عن طريقه، فبدأت تظهر حركات اجتماعية.

انتفاضة النكارية⁽³⁾: تنسب هذه الحركة الى الجماعة التي انكرت امامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، بزعامة يزيد بن فندين من قبيلة يفرن، من اعظم بطون زناتة وكان انتهاؤها للمذهب الاباضي عنوان تدميرها الاجتماعي والاقتصادي، ولئن اتاحت فترة حكم الامام عبد الرحمن لهذه القبيلة ان تحصل على بعض المكاسب التي تخفف من حدة ذلك التدمير الا انها كانت فترة قصيرة من جهة، اخذت منعرجا في عهد الامام عبد الوهاب.

ذلك ان هذا الامام اظهر خروجاً عن مبادئ المذهب الاباضي، فتنزع ثوب المثالية وأظهر تكالبه على السلطة دون اعتبار للوسيلة، فجعل الحكم وراثياً⁽⁴⁾، ولتحقيق مآربه اعتمد على جماعة مثل نفوسة والمعجم دون اخرى مثل يفرن ولماية وغيرها حتى أن ابن فندين وجماعته اتهموه قائلين: «انه يحلي بعض الناس علينا وولاهم الامور دوننا ونحن اولى بالامور ممن ولاه»⁽⁵⁾.

(1) ابن الصغير: للمصدر السابق. ص: 327.

(2) نفس المكان.

(3) اطلق على هذه الجماعة ايضاً: التجوية، الشعبية، الملمدة، النكاث، انظر: أبو زكريا: سورة. ص: 60. وعن انقسامات الاباضية انظر: T. Lewcki: Les Subdivisions de l'Ibadiyya. S.I. 9. 1958.

(4) عن الامام عبد الوهاب انظر: أبو زكريا: نفس المصدر: ص: 54 ابن الصغير: سورة الائمة ص: 327. 333. جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرسمية ص: 45 — 46.

(5) أبو زكريا: المكان السابق. محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي ص: 117. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 51.

هذه المحابة تعني بالنسبة لقبيلة يفرن حرمانها من المناصب الادارية والامتيازات التي ستمتع بها جماعات اخرى، كان يراعي عبد الوهاب ان يكون هؤلاء ممن ليست لهم رغبة في الولاية.

كان سلوك الامام عبد الوهاب هذا، مخفيا لآمال اليفرنين إذ كان يعني ابعاد كل من كان يلى منصبا هاما منهم، وهم الذين باتوا يرجون فيه ان يؤثرهم في الامور بحكم علاقة النسب، هذه العلاقة التي جعلتهم يوافقون على مبايعته، ويؤكد ابو زكريا على النقطة التي كانوا يركزون اهتمامهم عليها، فذكر انهم «طمعوا فيه ان يؤثرهم على غيرهم»⁽¹⁾ وما الاثار في نظرهم الا تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

واذا كان ما سبق ذكره يصدق على يفرن المدينة فان يفرن البادية، عارضت الامام عبد الوهاب باعتبارها تمثل البدو بينما هو يمثل مجتمع المدينة، وعند ابن خلدون، فان جميع حوادث المجتمع هي ثمرة تضاد البدو والحضر، وهي ناتجة عن الهوية الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينهما.

فكان ان تحالف اليفرنين، فأخذوا يسرحون ويمرحون بين منازلهم في المدينة ومنازلهم في البادية، ثم انضمت قبائل اخرى معارضة نلامام مثل قبيلة مزانة وقبيلة سدراتة وكانت هاتان القبيلتان كيفرن تنقسمان الى بدوين وحضرين، فكان البدويون منهم «يتجمعون من لوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في اشهر الربيع الى مدينة تاهرت واحوازها وكانوا اذا اتجموا دخل وجوهم ورؤ ساؤهم المدينة فيكرمون ثم يفرجون الى شياهم ويعبرهم فيقيمون بها الى ظعنهم»⁽²⁾، فهم في اختلافهم مع الامام كاختلاف بني يفرن معه.

اما الحضريون من هذه القبائل، فربما كان شأنهم شأن حضر يفرن، حيث خيب الامام آمالهم، الا ان دوافع اختلافهم معه الاجتماعية والاقتصادية تتضح في شكواهم التالية لآخوانهم البدوين، فذكر ابن الصغير انه «لما خلا كل قبيلة

(1) ابو زكريا: نفس المكان.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 328.

من سكان المدينة بمن انتجع اليهم من رؤسائهم فقالوا لهم: ان الامور قد تغيرت والاحوال قد تبدلت قاضينا جائر وصاحب بيت مالنا خائن وصاحب شرطتنا فاسق وامامنا لا يغير من ذلك شيئا(1) وكانت شكواهم هذه من القاضي وصاحب بيت المال وصاحب الشرطة، الذين لهم علاقة بوضعهم الاجتماعي مسألة جوهرية، حتى حلفوا الا يدخلوا المدينة أو يعزل ما سألوه عزله ويحكموا عبد الوهاب ومن معه(2).

وهكذا فما قيل عن الاسباب والدوافع التي أوجدت الشقاق بين يزيد بن فندين والامام عبد الوهاب سياسية أو مذهبية، فلا يمكن اغفال الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاول النكار معالجة الموضوع بالاسلوب السلمي فأمتنعوا عن مبايعته في بداية الامر، ثم بدأوا يطعنون في اهلية عبد الوهاب وكفاءته بالامامة، فأثاروا موضوع اشراك جماعة معلومة مع الامام في اتخاذ القرارات، وعدم جواز تولية الامام وفي جماعة المسلمين من هو اعلم منه ثم وافقوا الامام على تحكيم الربيع بن حبيب(3)، بل انهم عادوا وبايعوا عبد الوهاب وأقرروا له بالامامة، ربما أملين ان ينالوا مكافأة على موقفهم الجديد، ويظهر هذا في قولهم: «نحن اولى بالامور ممن ولّاه على الناس انه انما كانت ولايته على ايدينا»(4).

فشلت السياسة في التوفيق بين الطرفين، وقد لعب اصحاب الامتيازات دورا في عرقلة الحل، ومنهم وجوه رجال الامام وقواده واهل بطانته، وكما يقال تقوم الحرب عندما تفشل السياسة ولهذا كان على السيف ان يقول كلمته(5)، لكنها لم تكن الفاصلة، اذ وان انتصر الامام وقتل ابن فندين، فانه لم يقض على اسباب الانتفاضة بل ازداد الامر تدهورا لان الحزازات والضغائن بقيت في قلوب عشائر من قتل.

(1) نفس المصدر: ص: 328 — 339. وأضاف انهم طلبوا منهم الدخول على الامام ليطالبوا عزل المذكورين اعلاه.

(2) ابن الصغور: تاريخ الائمة ص: 330. محمد بن عميرة: دور زفانة ص: 120.

(3) عنه انظر: الشماسي: السير ص: 102 — 103. المرجني: طبقات ج. 2. ص: 213. 242. 278. 271.

(4) ابو زكريا: كتاب سير الائمة ص: 56.

(5) عن سير للمركة انظر: نفس المصدر. ص: 63.

ويعود النكار ثانية الى الظهور منتفضين بقيادة ابي يزيد مخلد بن كيداد، وكانت انتفاضتهم هذه نتيجة حتمية للتذمر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلقته السياسة المالية الفاطمية في بلاد المغرب، فقد رأى الناس ان الفاطميين اثقلوا كاهلهم بالضرائب الفادحة التي كانوا بحاجة ماسة اليها.

فكان امام الفاطميين مسيرة طويلة وشاقة لتحقيق هدفهم الاساسي المتمثل في الخلافة الاسلامية، وان الاموال اللازمة لتغطية هذه الحملات، كان على الفاطميين جمعها من غير الكتاميين، لان هؤلاء كانوا يرفضون دفع مثل هذه المغارم والضرائب، ويتضح هذا في قول المعز الفاطمي لهم: «يا اخواننا قد رأينا ان نفذ رجالا من قبلنا الى بلدان كتامة يقيمون بينهم وبأخذون صدقاتهم ومراعيتهم ويحفظونها علينا في بلادهم، فاذا احتجنا اليها انفذنا خلفها فأستعنا بها على ما نحن في سبيله⁽¹⁾» وهذه العبارة تدل عن عدم وجود جياة للفاطميين في بلاد كتامة كما سبق.

ولا ندري فلعل صنهاجة قد حذت حذوها باعلان زيري بن مناد تأييده للفاطميين، وهكذا يمكن القول ان الاموال اللازمة لتحقيق الاستراتيجية الفاطمية⁽²⁾، قد فرضت على قبائل البتر بصفة خاصة، مثلما سبق ذكره فولدت التذمر عند الناس، وكانت انتفاضة ابي يزيد هي التعبير العملي عن هذا التذمر، وتمتد جذوره الى أوائل ايام الدولة الفاطمية حيث انطلقت ايادي كتامة بالنهب والسلب ولم يراع الفاطميون تدهور الحالة الاقتصادية احيانا فجمعوا المشور

(1) وكان ردهم «والله لاضلنا هذا كيف تؤدي كتامة الجرية ويصير عليها في الديوان ضريبة انظر القرطبي: اعطاء الخفاء ج. 1 ص: 98 لقبال موسى: المعز لدين الله وجبل جديد من كتامة مجلة الاصالة ع. 29. 30. ص: 39. 40.

(2) توضح هذه الاستراتيجية فيما قاله الشاعر سحنون الورجيني في مدح الخليفة عبيد الله المهدي: (من البحر الكامل).

هذا الامر الفاطمي ومن به
والشرق ليس لشاه وعراقه
أمنت غسارها مسن الخنور
من مهرب من جيشه المصور
انظر: القاضي العمان: افتتاح الدعوة ص: 255. كذلك، حرص المعز على استبقاء ما حازه من ملك المغرب بافريقية وما اليها الى حواز تلمسان الى صقلية ليكون له رديا ولملكه بالشرق عدلا، انظر: ابن الخطيب: المغرب. ص: 61. اضف الى الهدف البعيد هدفا قريبا يتمثل في اختضاع قبائل بلاد المغرب وتسيير الحملات الى المشرق.

على اساس نصف مجموع اعلى عشور واقله، ثم فرضوا ضريبة «التضييع» سنة 305هـ / 917م، وزاد الحالة سوءا الجور الشامل من الشيعة والتعليل على اموال الناس في كل جهة⁽¹⁾ اي فرض ضرائب جديدة تحت اسماء وذرائع جديدة.

فكان من البواكير السيئة لهذه السياسة قيام جبل اوراس نقطة انطلاق حركة ابي يزيد بقتل ابي معلوم فحلون الكتامي من قواد عبيد الله المهدي وكان قد اخرجهم الى هذا الجبل فكلف اهله فوق وسعهم⁽²⁾، ومن المرجح انهم سألوه التخفيف قبل ان يقدموا على قتله.

وبخصوص سنة 313هـ / 925م ذكر ابن عذاري ان المهدي ابتداء ببناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان — كملان — على قرب من هواره⁽³⁾، واذا كان البكري قد ذكر ان عبد الرحمن بن رستم قد اتفق مع اصحاب الارض التي اقام عليها مدينة تاهرت على دفع ثمن ارضهم من خراج الاسواق، فان ابن عذاري لم يشر الى مثل هذا الاتفاق بين المهدي واصحاب الارض، والارجح انه اغتصبها اغتصابا، ذلك ان ابن خلدون يذكر مرور ابي القاسم الفاطمي «بمكان بلد المسيلة وبها بنو كملان من هواره وكان يتوقع منهم الفتنه فنقلهم الى فج القيروان ولما نقلهم امر ببناء المسيلة في بلدهم⁽⁴⁾»، ويتضح من هذه العبارة ان بني كملان كانوا يضررون التذمر قبل تهجيرهم، وان تهجيرهم هذا سابق لبناء المدينة.

ويظهر ان امر ابي القاسم شمل بني برزال الى جانب بني كملان فان ابن عذاري يشير الى بناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان (كملان).

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 181. وحول مصادر ثورة ابي يزيد انظر: احسان عباس: مصادر ثورة ابي يزيد. مجلة الاصلالة ع. 60. ص: 65 — 82.
(2) نفس المصدر: ج. 1. ص: 187. حوادث سنة 301هـ.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 190.
(4) ابن خلدون: المعبر ج. 4. ص: 82.

وفي سنة 316هـ / 928م والسنة التي تليها كان هناك غلاء في الاسعار، دليل على قلة الانتاج وبالتالي على ضعف الحالة الاقتصادية حتى بلغ قفيز قمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب⁽¹⁾، وقد ربط ابن عذاري بين هذه الحالة وإبتداء امر ابي يزيد.

ومن مظاهر ظلم السياسة الفاطمية المالية تقسيم الصدقات، فاذا كانت الآية القرآنية واضحة في هذا الموضوع فان القاضي النعمان يذكر ان الصدقات «لا يعطاها غير اهل الولاية» وهذا يعني حرمان مستحقها مالم يعتنق المذهب الشيعي، كذلك فقد اعتبر الفاطميون اموال القبائل المهزومة امامهم وهي بترية بمثابة اموال المشركين، اعني غنائم تخمس فذكر القاضي النعمان «ما جلب به اهل البغي من مال وسلاح وكراع ومتاع وحيوان وامة وقليل وكثير فهو فيء بخمس ويقسم كما تقسم غنائم المشركين» مثلما تقدم.

ولو توقف الامر عند هذا الحد، ربما لحف الوطن، لكن الفاطميين يعطون كلمة «الغنيمة» مفهوما خاصا بهم كما سلف، وهذا يعني مقاسمة الفرد على ما كسبه في يومه بحرق جيبه، اضافة الى الاموال المفروضة عليه شرعية وغير شرعية، من مصادرة اموال، ومكوس، وجوال، واتباعهم أسلوب التقبيل أو الالتزام الى غير ذلك مما سبق ذكره.

وربما كانت هذه السياسة وراء ميل بعض القبائل الى الفتنة كما سبق ووراء استعدادها للخروج على السلطان بانتظار الشخصية الكفيلة بهذه المسئولية، ووراء اعتقاد ابي يزيد الخروج على السلطان واحتسابه على الناس في كثير من افعالهم وعلى جباة الاموال⁽²⁾، اذ ان موضوع الاحتساب وجباة الاموال مما له علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، فيكون هؤلاء قد اشتطوا في عملية جمع الاموال من مصادرها الشرعية وغير الشرعية، دون مراعاة لاحوال الناس المالية، ويكون بعض الناس كالتجار مثلا قد حاولوا استغلال هذه الازمة الاقتصادية بالاحتكار والتلاعب بالاسعار والغش، كل ذلك على مرأى ومسمع السلطان الفاطمي.

(1) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 194.

(2) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1 ص: 193 الجنحاني: العلاقات السياسية والاقتصادية بين افريقية والمغرب الاوسط، جريدة الشعب 1979/2/10 الجزائر.

وكان ابو يزيد هو الشخصية المنتظرة فهو زنائي من بني يفرن، وكان على حال الخصاصة والفقر فكان اهل القيطون يصلونه بفضل اموالهم⁽¹⁾ وأكد ابن حماد فقرة فذكر انه كان «في أول امره يلبس خشين الصوف» وقد لاقى ما لاقاه من ظلم العمال، فحين اعتقل والى توزر ابا يزيد، ثم طالبه سرعان زنانة وابو عمار الاعمى باطلاق سراحه «تعلل عليهم في الخراج».

ومما يدل على غلبة الطابع الاقتصادي الاجتماعي على حركة ابي يزيد، ان اتباعه كانوا من الفقراء ويظهر هذا في معرض ذكر ابن حماد مطاردة المنصور الفاطمي لابي يزيد وجماعته، فقد احرق المنصور «اخصاصا كثيرة لاصحاب ابي يزيد»⁽²⁾.

وتجلى النزعة الاقتصادية عند هؤلاء الاتباع في تشبههم بالكتامين في عمليات السلب والنهب فهم حين دخلوا باغاية استباحوا قصورها، وحين دخلوا الارس نهبوها واحرقوها، وهو ما فعلوه حين دخلوا باجة فتذكر المصادر انهم نهبوها واحرقوها، وحين دخلوا القيروان اخذوا «يقتلون وينهبون» وحتى بعدما اعطى ابو يزيد الامان «بقي طائفة من البربر اتباع ابي يزيد ينهبون حتى لم يبق في افريقية موضع معمور ولا سقف مرفوع»، وبضيف ابن حماد انهم «كانوا يشقون بطونهم» الفارين من المهدي احيانا فشا عن المال وتوهم انهم ابتلعوه ويشقون بطون الحوامل⁽³⁾، كما كان ابو يزيد يبعث السرايا الى كل ناحية فيغنمون ويمدون، ولم تكتم مزادة على سبيل المثال هدفها من الخروج مع ابي يزيد، فخاطبه احدهم «انما خرجنا معك نحن نشاركك في اكل هذه الميثة يريد بالميتة الاموال التي كانوا ينهبونها»⁽⁴⁾.

(1) ابن خلدون: المعرج ج. 4 ص: 27.

(2) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد. ص: 31 - 32.

(3) نفس المصدر: ص: 20 ابن الاثير: الكامل ج. 8. ص: 428. 425. 426. البكري: المغرب.

ص: 57. المقرئ: تماظ ج. 1. ص: 76.

(4) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 100.

كذلك فان هؤلاء الاتباع، قد تفرقوا بعد حصار قسنطينة سنة 333هـ / 945م «في الغارات والنهب» وأضاف ابن الاثير بخصوص بعضهم انهم كانوا يأتون اليه — الى ابي يزيد — ينيبون ويقتلون ويرجعون الى منازلهم فلما لم يبق ما ينهب توقفوا عن المجيء(1).

وبذلك قد تكون هذه الحركة بطبيعتها سياسية مذهبية وتمثل عنصرية البتر ضد الفاطميين وبربر كنامة وصنهاجة، ألا أنه يمكن القول ان الدافع الاقتصادي الاجتماعي كان هو المحرك الفعلي لهذه الجموع، وهل ادل على ذلك من أن إصلاح أحوالهم كان يتوقف على اسقاط الخراج، فذكر صاحب كتاب «معالم الايمان» ان المنصور الفاطمي «اسقط الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم(2)»، وهذا الدافع هو الذي ألف بين قبائل متنوعة ومذاهب مختلفة، فجمعهم على صعيد الثورة، لتحقيق مصلحة مشتركة اهمها رد الظلم الواقع عليهم، فذكر احسان عباس نقلا عن كتاب «تثبيت دلائل النبوة» أن ابا يزيد «قد اتبعه الناس لأنه ازال الظلم والمكوس عنهم(3)».

وبصفة عامة فقد «كان البربر يأتون الى ابي يزيد من كل ناحية ينيبون ويقتلون ويرجعون الى منازلهم(4)» وأضاف ابن الاثير أنه اجتمع الى ابي يزيد خلق عظيم من افريقية والبربر ونفوسة والزاب وأقاصي المغرب(5) ويحمل لقبال موسى الاتباع بقوله «بخصوص الحركة هذه انها كانت ميدانا مفضلا لرجال المذاهب المتصارعة ولرجال الحكم والسياسة ولفروع البرانس ولسائر الطموحين فكل فريق من هؤلاء وجد ضالته» حتى ان علماء السنة المالكين

(1) ابن الاثير: المصدر السابق. ج. 8. ص: 429. القرطبي: المصدر السابق ج. 1. ص: 79.

(2) الديباغ: معالم الايمان ج. 1. ص: 26.

(3) احسان عباس: مصادر أبي يزيد. ص: 71 ثم انظر ظفرد: مادلونغ: ثورة ابي يزيد الخارجي جريدة الشعب الاحد والاثنين 11/8/1979. وعن ثورة أبي يزيد انظر: عماد الدين ادريس: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، تحقيق: محمد الحلاوي، دار الغرب الاسلامي. 1985. ص: 264. وما يليها.

(4) ابن الاثير: الكامل ج. 8. ص: 429.

(5) نفس المصدر: ج. 8. ص: 428.

المالكين المتعصبين انضموا الى ابي يزيد⁽¹⁾ وهم يعلمون انه نكاري لانهم قالوا «هذا وان كان من الشراة فليس ينكر الربوبية ولا يكذب الرسل ولا يلعن الانبياء ومعهم حفظ الاموال» ومن قولهم هذا يلاحظ انهم لم يهملوا الجانب المادي.

ولم تكن هذه القبائل على مذهب واحد، فكان منها النكارية مثل بني برزال ومزاة، ومنها الوهية مثل هواره، مع ما بينها من تناقض وخلاف، حتى ان احد عزابة النكار يذكر ابا يزيد بالتأثر لابن فندين السالف الذكر فأنذره ابو يزيد الى ما بعد انتهاء القتال.

كما ان مذهب ابي يزيد نفسه لم يكن واضحا كل الوضوح، فهناك من اعتبره نكاريًا مثل ابن حماد وابن الاثير وغيرهما، بينما اعتبره القاضي عياض صفرًا، فيذكر بخصوصه انه «كان يظن راي الصفرية» واعتبره جوذر انه وجماعته ازارقة فذكر: «انهزم الفسقة الازارقة» يقصد ابا يزيد واتباعه امام المنصور الفاطمي وهذا ما يضعف دور الدافع المذهبي في هذه الحركة، الا بقدر ما يخدم الدافع الاقتصادي والاجتماعي، ويرى لقبال موسى أن تؤخذ هذه الاعتبارات على معناها وهو التشدد والتعصب وسي المسلمون وقتل أطفالهم واستحلال حرمانهم واسترقاق حرائرهم شأن الأزارقة، هذه الفرقة التي اندثرت آثارها قبل حركة أبي يزيد.

ولم يكتب لهذه الحركة النجاح اذ تمكن الفاطميون من اخمادها بعدما تركت آثارا اقتصادية واجتماعية على الطرفين المتصارمين.

انقضاة الواصلية:

لم يذكر ابن الصغير حروب الواصلية بتأهرت، في حين أشار إليها المؤرخون الاباضيون⁽²⁾، وهؤلاء وان تغنوا بانتصارات الامام عبد الوهاب آلا أنهم اغفلوا ذكر الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حروبهم، فيذكر أبو زكريا

(1) حول هذا التحالف انظر: لقبال موسى: «الحلف بين لعل السنة والنكارية في ق. 4 هجرية - 10م الأصل 60. 61. ص: 55. 64.

أن هؤلاء الواسلية «حين احسوا يعض الفرقة في الاباضية وأرادوا أن ينتهزوا بعض الفرصة... فتكاتفت كلمة الواسلية واجتمعوا من كل نقب وجازوا من كل أوب فأتمحازوا عن تاهرت وأظهروا مخالفة الامام⁽¹⁾» وتجنب ابو زكريا ذكر دوافع موقفهم هذا من الاباضية.

ثم يشير الى وقوع مناظرات بين الواسلية والاباضية، وهي ما يمكن اعتبارها محادثات سياسية دون ان يشير الى فحواها، ربما لأن في ذكرها احراجا للامام، فذكر بخصوص معتزلي أنه «جرت بينه وبين الامام مناظرات كثيرة وكان شديد المعارضة حديد العارضة» ويبدو أنه كان يفهم الامام حتى قال هذا الى مهدي النفوسي⁽²⁾، «أنه جرى بيني وبين هذا المعتزلي المتحلل للمناظرة وجوه أريد أن أعرضها عليك».

وظل مؤرخو الاباضية يتجنبون ذكر طبيعة هذه المناظرات، فذكر الدرجيني ان معتزليا واباضيا 'دخلوا في مناظرات لم يفقهها احد غير الامام، ثم دخلوا في وجوه لم يفقهها أحد ولا الامام⁽³⁾، ومن المرجح انها ليست في امور شرعية والا فكيف لا يفقهها الامام عبد الوهاب وهو امام المذهب، وهو الذي لم يستفد من قر اربعين جملا كتبها وصلته من المشرق الاسلامي الا مسألتيين.

ولا يغيب على الاذهان ان المعتزلة لانجيز القتال الا اذا اتضح البغي⁽⁴⁾، فحربهم الامام اذن كانت بعد ما تبين لهم بغيه، الذي كان جوهر المناظرات على الأرجح وكان لسان حالهم يقول للامام، «ادعنا بعد ذلك تسخ نفوسنا بعونك، بيا بك الف مظلمة اردد منها شيئا نعلم انك صادق⁽⁵⁾»

(1) نفس المكان: وحول الواسلية أو المعتزلة انظر: ابو القاسم البلخي: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة الدار التونسية للنشر 1393هـ / 1974م، هويدى يحيى: تاريخ الفلسفة الاسلامية مكتبة النهضة المصرية 1966.

(2) اباضى من جبل نفوسة، وفد على الامام عبد الوهاب لنجدته مع الواسلية، عنه انظر: نفس المكان الشماخي: السمر ص: 170 - 172. الدرجيني طبقات ج. 2. ص: 313 - 314.

(3) الدرجيني: المصدر السابق ج. 1. ص: 61. 62. ابو زكريا: المصدر السابق ص: 71.

(4) احمد امين: فجر الاسلام. ص: 291.

(5) هذا ما قاله عمرو بن عبيد من زعماء الواسلية لأبي جعفر المنصور انظر نفس المرجع ص: 301.

وتمثل بغى الامام في استيلائه على الامامة وجعلها وراثية وخروجه بذلك عن مبدأ اباضي يتفق ومذهب الواصلية ذلك ان هؤلاء يرون بانها حق لكل مسلم ويعترضون على حصرها في قريش⁽¹⁾ وهم في تاهرت يعترضون على حصرها في البيت الرستمي.

كما يرون — المعتزلة — الخروج على السلطان الجائر، ويتمثل بغيه — الامام — كذلك في محاباته نفوسة والعجم كما سبق دونهم، وهكذا فان سر مخالفتهم الامام، يتعلق بحرمانهم من المناصب والامتيازات، وان البسوا الموضوع لباسا مذهبيا، الا انه يعالج موضوعا سياسيا له علاقة بمطامعهم.

ويظهر ان المعتزلة اخرجوا في موضوع الامامة، خاصة وانهم يتفقون والاباضية كما سلف وهذا سر تحالفهم مع النكار⁽²⁾، وسر اغفال مؤرخي الاباضية الافصاح عن جوهر المناظرات، وتحاشيهم ذكرها والا لما كانوا يترددون لو كانت في صالح الامام.

ومن المستبعد ان يكون موضوع المناظرات خارجا عن هذا الاطار لان الواصلية اعراب بدو زناتيون ليسوا في مستوى استيعاب مبادئ المعتزلة وفلسفتهم العميقة، والارجح انهم اعتنقوا المبادئ التي تمس حياتهم اليومية مباشرة، مما يسهل فهمه، ومنها مبادئ الامامة والعدل ونحوها.

من جهة ثانية فان مجمع الواصلية في عهد الرستميين كان قريبا من تاهرت، وكان عددهم نحو ثلاثين الفا في بيوت كيبوت الاعراب يحملونها⁽³⁾ وهم في هذا يمثلون البداوة، في حين يمثل الامام واتباعه مجتمع المدينة كما سلف فكانت مخالفتهم الامام تدخل في اطار الصراع القائم في كل عهد بين البدو والحضر.

(1) عن لواء المعتزلة انظر: فخر الدين الرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص: 38، 39، 63.

(2) ابن تاووت: دولة الرستميين: ص: 114. الحبيب الجنيحاني: تاهرت ص: 44.

(3) البكري: المغرب. ص: 67 الحموي: معجم البلدان مادة «تاهرت» ج. 2. ص: 815.

وربما ان الامام اراد ان يسطر سيطرته على الواصلية، ماداموا يقيمون في اطار الدولة الرسمية ويتجلى بسط السيطرة في استقبال جباة الامام، فربما ان الامام حاول ان يرسل جباة اليهم، فرفضوا دفع المغارم، ذلك لانهم بدو غير مستقرين، وهؤلاء في العادة يرفضون دفع المغارم⁽¹⁾ طواعية، عكس المستقرين الذين هم على استعداد لدفع مثل هذه المغارم، فيكون من المحتمل ان وقع الخلاف بين الطرفين — الامام والواصلية — حول هذا الموضوع.

وبما تقدم، فسواء كان احتجاجهم على موقف عبد الوهاب من الامة أو بصفتهم بدوا زناتيين، فإن حركتهم تحمل طابعا اجتماعيا اقتصاديا بغض النظر عن الصورة التي ظهرت عليها أو الطابع الذي اتخذته قد عبرت عن تدمرهم الاقتصادي والاجتماعي باشكال مختلفة.

ويبدو أن تلك المناظرات لم تثمر، فأحتكم الطرفان الى السيف، فما كان من الامام إلا ان خرج اليهم بعساكر كثيرة فقاتلهم مرة بعد مرة حتى اعياء الامر وأظهر عجزه، فاستنجد بنفوسة الجبل، فذكر ابو زكريا ان الامام حين رأى ان حربه جد ارسل الى جبل نفوسة يستمدهم ان يعيشوا اليه جيشا نجيبا⁽²⁾.

وقد نجح الامام في نهاية المطاف في احراز انتصار على الواصلية، فان ابا زكريا يذكر انه فلما امن اهل العسكر — الاباضية — في قتل الواصلية واثخن وضعت الحرب أوزارها ولم يكذب يفلت من المعتزلة الا اليسير ثم انقاد هؤلاء الى الرستميين، فظهر ميمون بن عبد الوهاب بعد ذلك على رأس الاباضية وامامهم وامام الصنقرية والواصلية⁽³⁾ وهم وان لم تقم لهم قائمة بعد ذلك، الا انهم ربما انساحوا في انتفاضة اخرى هي انتفاضة العامة.

(1) عن رفض زناتة دفع المغارم: انظر. ابن خلدون: المقدمة. ص: 142 وذكر ابو زكريا ان الواصلية قوم من البربر اكثرهم من قبائل زناتة، المصدر السابق ص: 67. وبفهم من هنا انهم متحالفون مع غير زناتيين ربما صنهاجة.

(2) ابو زكريا: ويشير الى ان المعتزلة يرون الخروج على السلطان الجائر.

(3) البكري: المغرب ص: 67. ابن خلدون: المعرج. 6. ص: 248.

يشير بعض المؤرخين الى حروب خاضها الامام عبد الوهاب ضد هواره ويردونها الى خطبة مقدم هواره ابنة احد رؤساء البربر، ويستشف مما ذكره ابن الصغير ان الخلاف قائم قبل قيام الخطبة، بل ان هذه الخطبة نفسها كانت لمواجهة تحالف ضد الامام فأشار ابن الصغير الى قول رجل للامام عبد الوهاب: «انه اذا تم زواج الهواري من تلك البنت وقعت المصاهرة واذا وقعت المصاهرة صارت نسبة واذا انظمت — هكذا في الاصل — قبيلة الى قبيلة ناولك من في البلد (1)»، فيقترح على الامام للحيلولة دون وقوع هذه المصاهرة، وبالتالي هذا التحالف ان «اخطب الى هذا الرجل ابنته اما على نفسك أو على ابنك أو على من سوف يؤثرك عليه» (2).

ويستبعد ان يكون هذا السبب المباشر لهذه الحرب، بل انه كان السبب الذي اشعل الفتيل، أو العود الذي قصم ظهر العير — كما يقال — اذ ما كان هذا الموضوع ليأخذ هذا النهج وهذه الحدة، لولا ما كان يعتمل في النفوس من ضغائن واحقاد، ولاقتصر الامر على هواره، الا ان ابن الصغير يذكر انه «تألف اليهم الهواريين من نخا نخوهم وهوى هواهم» (3).

ولا يستبعد ان يكون نزاع هواره مع الامام عبد الوهاب لا يختلف عن نزاع يفرن معه، ذلك ان هواره تنتمي الى المذهب الاباضي، وقد لعبت دورا بارزا في مسيرته، حتى عدها الجنحاني دعاة أساسية في قيام الدولة الرستمية، وهذا يعني احساسها بهضم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فانتمت الى هذا المذهب رغبة في استعادة تلك الحقوق الا ان استئثار الامام واتباعه من نفوسة والمعجم غالبا كما سبق، خيب آمال هواره وحال دون تحقيق رغبتها شأن يفرن. فاذا كان الاستئثار هو سبب نزاع هواره المدينة مع الامام، فقد كانت هناك بعض قبائل هواره تسكن في بوادي تهرت قبلي المدينة فكان نزاعها مع

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 331.

(2) نفس المكان.

(3) نفس المكان. ربما كانوا من المعارضة الاخرى مثل الشكايرة والواصلية.

الامام يدخل في اطار النزاع بين البدو والحضر، فتحالفوا وتعصبوا لهوارة المدينة — بني مسالة أو الاوس — وهكذا ارتحل هؤلاء نحو المغرب حتى نزل، رئيسهم بوادي هوارا وبينه وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر فعبروا النهر من اعلاه الى موضع اذالك قبائل جمعهم اسم هوارا(1)».

ولا تغفل ان الله جعل للفقراء حقوقا في اموال الاغنياء فاذا لم يؤدوها طواعية فقد حل للفقراء انتزاع حقوقهم بالطريقة التي يرونها، ويظهر ان هذا الامر هو سر الغارة التي قامت بها هوارا على رجل من ابناء المدينة تبدو عليه مظاهر الثراء وربما كان من اتباع الامام، — فاستولوا — الحواريون على خاتمه دليلا على نظرتهم المادية وتأكيدها هذه النظرة فقد قال فيهم قوم المدينة انهم «استحلوا الاموال(2)».

فخاض الامام عبد الوهاب معهم حربا ضروسا حتى «قتل في ذلك اليوم خلق كثير وامم من الامم وكان القتل في هوارا افضع واشنع(3)»، ويظهر من هذه العبارة «امم من الامم» تحالف هوارا مع قبائل غيرها مهضومة حقوقها، وان انتصار الامام في هذه الحرب لانتهي الازمة لانه لم يعالج أسبابها من جذورها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد بدأت سياسة الرستميين الاقتصادية تؤتي اكلها، فظهرت الثروة وحياة الرفاهية في مدينة تاهرت بدل عليها ما ذكره ابن الصغير بخصوص الامام افلح، فقد ابنتى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان وأطعم فيها وعمرت معه الدنيا وكثرت الاموال والمستغلات(4) كما سلف.

ويبدو ان هذا الوضع غمر الامام ومن دار في فلكه من أصحاب السلطة والامتيازات، فيذكر ابن الصغير ان الناس تنافسوا في البنيان فبنوا القصور والضياح خارج المدينة، كما يشير الى وفرة الاموال في ابدى القبائل دون ان يذكرها، علما انه لا يفهم من هذا الشمولية والتعميم، فهو ربما اطلق

(1) ابن الصغير: المصدر السابق ص: 330 عمد بن عميرة: دور زناتة ص: 120.

(2) نفس المصدر: ص: 332.

(3) انظر عنها: أبو زكريا: كتاب سير الائمة. ص: 67.

(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة: ص: 336.

الكل على الجزء اعني رؤساء هذه القبائل وكبار ملاكها، اذ هو يذكر في مكان آخر ان القبائل لما اكسبت الاموال واتخذت العبيد والخيول قد نالها من الكبير ما نال اهل المدينة⁽¹⁾ فاتخاذ العبيد والخيول لا يقوى عليه عامة الافراد.

ويواصل ابن الصغير اشارته الى ثراء انصار الرستميين فيذكر ان العجم قد ابتنت القصور ثم يذكر ان نفوسة قد ابتنت العدو، وكانت تتمتع بمكانة اجتماعية، ويبدو ان نفوذهم كان واسعا وكلمتهم فاصلة بشأن تعيين الامام⁽²⁾.

على ان ما تقدم لايعني بالضرورة فقر المعارضة، بل نال هؤلاء الثراء وعاشوا حياة الرفاهية، فذكر ابن الصغير ثراء الجند القادمين من افريقية حتى بنوا المدينة العامرة، وثراء بعض القبائل وثراء بعض العرب، وبالجملة فقد «كثرت الاموال حتى اطلقت اهل الحواجر والبوادي»⁽³⁾.

هذا الثراء الفاحش يقابله في الجهة الاخرى، فقر مدقع في أواسط العامة، واذا كان ابن الصغير لم يشر اليه فقد دل عليه من خلال قيام نفوسة بانكار المنكر في الاسواق، والاحتساب على الفساق كما سلف وظهر الفقراء في ولاية ابي حاتم سراقا وقطاع الطرق، كما ظهوروا حول محمد بن عرفة المذكور سالفا، يتلقطون صدقاته وهباته، فقد كان جوادا سمحا، وربما كانت هذه الصفة وراء ما أشار اليه ابن الصغير بخصوصه، من انه كان اذا «ركب من داره يريد ابا بكر الامام مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره ام من الامم» مما كان يثير حفيظة الرستميين وغيرهم، وربما هؤلاء هم الذين عناههم ابن الصغير حين أورد دخول جثة ابن عرفة المدينة فأبتدر اليه العامة يطالبون بثأرهم، وكانت هذه العبارة تدل على وجود هذه الطبقة في عهد الامام ابي بكر، بينما كان أول ظهور مؤثر لها في أواخر عهد الامام ابي اليفظان

(1) نفس المصدر: ص: 337.

(2) هذا ما دعا عبد العزيز بن الاوز ان ينادي باعلى صوته معللا احتجاجه: «اللهم سألکم معاش نفوسہ اذا مات واحد جعلتم مكانه آخر ولم تجعلوا الامر للمسلمين وتردوه اليهم فيختارون من هو اقلی وارضى» انظر: نفس المصدر: ص: 340.

(3) نفس المصدر: ص: 336.

اذ ذكر ابن الصغير انه لما مات ابو اليقظان قامت العوام «واهل الحرف ومن لف لفهم» فقدموا ابنه ابا حاتم بلا مشورة احد من الناس لامن القبائل ولا من غيرهم⁽¹⁾، ويضيف انه «اجتمعت العوام والفرسان — ربما الفتیان — دون القبائل فتادوا لاطاعة لاحد الا لابي حاتم ثم ارسلوا الى القبائل فبايعته» ولكنه يكشف سر هذا الموقف من ابي حاتم وهو رستمي.

يظهر ان تحالف العامة مع ابي حاتم لانه كان قريبا منهم فذكر ابن الصغير بخصوصه انه كان يجمع الفتیان الى نفسه فيطعم ويكسو⁽²⁾ ثم انه على ما يبدو لم يكن على وفاق مع الرستميين ويظهر هذا في تذمره «نازعني الى كذا وحل على اخي بكذا» من جهة ثانية فقد كان المرشح للامامة اخاه يقظان باعتبار «ابن الابن الاكبر وحتى لو خرجت الامامة عنه فهناك عدد من الاخوة منافسون لابي حاتم، فكانت الامامة بعيدة المنال، فوجد طريقه اليها بتحالفه مع العامة.

وقد رحب العامة بهذا التحالف من جهتهم، مادام ابو حاتم رستميا واباضيا موافقا لهم، مما يسكت القبائل والاباضية، ويظهر هذا في قول وجوه اهل المدينة، «ان الاباضية قد كلبت عليا وهم لا يكفون من حربنا ما لم يكن عندنا رائسي — وليس — من الرستميين ينحل مذهب الاباضية» وربما لعوامل اخرى، كان يكون الرستمي الوحيد بينهم لانتحاز لاحد مثلما كان الشأن بالنسبة للامام عبد الرحمن.

ان حمل العامة ابا حاتم وفرضه اماما، يعني اعلانهم مرحلة الكفاح المسلح من اجل احقاق حقوقهم، بعدما اصبحوا شريحة واسعة لا يستهان بها، رأت في نفسها القدرة على التغيير، ومما يلفت النظر انها قامت بصفتها «العامة أو العوام» دون اي اعتبار آخر مذهبي أو قبلي أو عرقي ويتجلى الامر اكثر في اعلانها عن اهداف حركتها «انما قمنا لمحاربة هؤلاء القوم لنامر بالمعروف وننهي عن المنكر⁽³⁾»، وهذه العبارة تدل على غايتهم الاجتماعية والاقتصادية.

(1) ابن الصغير: نفس المصدر. ص: 356 — 357.

(2) نفس المصدر: ص: 358.

(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 359. ويبدو ان نفوسة لم تحس الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بدليل ان ابا مرداس من الطبقة الخامسة جاء دار الامام لفتح فحمل يضرب فيها بالحجارة ويقول: بلة — لعنة — الله اليوم على من سكن هذه البلد — تاهرت — لتقصير اهلها في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر الدرجيني: طبقات ج. 2. ص: 493.

ولكن كان على العامة الا تتخضع باي حاتم، فهو ثري وريب اسرة حاكمة ثرية اقصد انه لا ينتمي الى طبقتهم وان تحالف معهم، ولهذا ما ان نال الامامة حتى قلب ظهر المجن كما يقال وتنكر لهم، فأحاز الى اسرته وحلفائها ضد العامة التي رفعت.

استنكرت العامة موقفه هذا، فقامت عليه، وكانت من القوة بحيث جعلته يدرك ان تاهرت ليست بدار قرار «فخرج قومه منزهين الى حصنهم غالت في طرف لواتة البادية وخرج معهم العجم الى حصنهم وخرجت نفوسة كذلك، ثم تبعها ابو حاتم مع وجوه اهل البلد، في حين اقامت العامة ومشايخ البلد في المدينة في جمع عظيم⁽¹⁾».

ويبدو ان الظروف لم تكن تسمح للعامة بتحقيق انتصار، وحسم الموقف، ذلك انهم محاصرون وان الرستميين ومن معهم مؤازرون بمن انضم اليهم من القبائل مثل لواتة، وان الثراء الرستمي بدأ يلعب دوره، فان ابا حاتم «اعطى الاموال وحمل على الخيل فأجتمعت قبائل الصحراء اليه⁽²⁾»، لهذا بدأت الدائرة تدور على اهل المدينة من العامة ومن معها، فأرتأى هؤلاء التحالف ثانية مع شخصية رستمية، كانت هذه المرة تتمثل في يعقوب بن افلح، وقد علموا ذلك بانه — يعقوب — مصارم لابن اخيه ابي حاتم منذ زمان وان ابا حاتم منذ ولي «ترحل يعقوب ونزل بزواغة فلم يدخل للرستمية جمعا ولا اعلان ابن اخيه⁽³⁾».

وهكذا تجددت الحرب بين العامة وحلفائها تحت قيادة يعقوب بن افلح من جهة وبين ابي حاتم وحلفائه من الرستميين وغيرهم من جهة ثانية، دون ان يحقق طرف الانتصار الحاسم على الطرف الآخر، فلم تتوقف الحرب الا عندما اعاد التاريخ نفسه فوق التحكيم «فعمدوا ان يرفعوا ايدي ابي حاتم ويد يعقوب عن النظر اربعة أشهر ويمشي الناس الى الناس ويدخل بعضهم على بعض وتأمين الساحات فتم العقد على ذلك⁽⁴⁾»، وبمعنى آخر تم عقد الصلح بين الطرفين، وحققت العامة بعض المكاسب.

(1) عن خروج الرستميين وحلفائهم من تاهرت انظر: نفس المصدر ص: 358. 359.

(2) نفس المصدر: ص: 359.

(3) نفس المصدر ص: 360.

(4) ابن الصغور: تاريخ الائمة ص: 361.

وعلى كل حال، انتهى الأمر بتولية ابي حاتم الامامة ثانية ودخوله تاهرت، ويبدو أنه حاول في امامته الثانية انتاج سياسة توفيقية، فحين دخل المدينة جمع مشائخ البلد اباضيها وغير اباضيها للتشاور فعينوا على القضاء محمد بن عبد الله بن ابي الشيخ، بينما لم يقع الاجماع على صاحب الشرطة مما اضطره الى تعيين رجلين هما زكار و ابراهيم بن مسكين.

وانتهت الدولة الرسمية ولم تحقق العامة اهدافها، لكنها اعلنت عن وجودها وغبرت عن مطامعها، واذا اهل المؤرخون ذكرها بعد ذلك كقوة متميزة فهذا لايعني انها اختفت أو تلاشت بل الارجح انها لجأت في كفاحها الى صور مختلفة، وربما كان منها استقبالها وترحيبها بالعيدين فذكر ابو زكريا ان ابا عبد الله الشيعي حين وصل تاهرت «خرج اليه وجوه اهلها من المخالفين والشيعية والواصلية ومن بها من الصفرية وتلقوه وشكوا اليه الامارة ووعدوه العون من انفسهم على جميع الرستميين وامروهم باستئصال شافتهم وتوهين شوكتهم» (1)، معلقين آمالهم بهذا على الفاطميين

ثم قامت انتفاضة اخرى في الجناح الشرقي من بلاد المغرب الاوسط وبالتحديد في بلاد كتامة الذين كانوا يخضعون لرجال منهم، هم شيوخ قبائلهم، وهم يجمعون ما وجب عليهم من اموال من تلقاء انفسهم فيوزعونها على مستحقها وهم كثيرهم من القبائل، فأضاف وفد الحجاج السالف الذكر الى الشيعي ابي عبد الله «نحن نحارب بعضنا بعضا ثم نصطليح بعد القتل ويصالح القوم منا قوما ويحاربون آخرين كذا دأبنا» (2)، ويتبع هذه الحروب عادة عمليات سلب ونهب، وتقع القبائل الضعيفة تحت وطأة القبائل القوية.

ولم تفعل الحضارة فيهم فعلها، فظلوا قوما اشداء يهرب جانبهم، ويبدو انه لم يحاول احد قط الزحف اليهم، فحين سألهم الشيعي: فان دهمكم غيركم اتجتمعون ؟ قالوا: مارام ذلك منا احد قط، وهم قوم محاربون، فحين سألهم

(1) ابو زكريا: سيرة الائمة ص: 112 الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 94.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص: 65 - 66.

«الشيعي» عن الخيل وال سلاح، قالوا: ذلك أكثر كسبناوبه نفتخر، لحاجتنا اليه لما بيننا من حروب، وقد أثرت فيهم طبيعة بلادهم الجبلية.

كما ان انحراف الطرق الرئيسية — طريق الجادة — التي تخترق بلاد المغرب الاسلامي، قد جعلهم قوما منعزلين عن العلاقات العامة والتاثير الحضاري، فظلت نفوسهم خاضعة لتاثير البيئة الجبلية، محافظين على الطبيعة البدوية وربما كان هذا وراء وصف ابراهيم بن احمد بن الاغلب لهم بانهم «أوباش»، ووصف زيادة الله الثالث لهم «برابر أغتام وجهال طغام» ثم وصف المعز الفاطمي لهم كمغاربة بانهم «المصحح الرعاع»⁽¹⁾.

واذا كان هذا هو وضعهم الاجتماعي، فان وضعهم الاقتصادي لا يحسدون عليه فأراضيهم جبلية كما سلف، ولم يشر الرحالة الى مشاركتهم في التجارة الدولية، بل ولا حتى في اطار المغرب الاسلامي بدليل عدم اشارتهم الى ممرات أو طرق تجارية تخترق بلادهم، فكانت الفلاحة عماد ثروتهم وحياتهم، وهذه مهما عظمت، لا توفر الاموال الطائلة ولا يدل وضعهم العمراني على وضع اقتصادي حسن، فلم يشر الرحالة الى وجود مدينة غير ما ذكرنا في اعماق بلادهم، فكانت سطيف مثلا في عهد الاصطخرى مدينة كبيرة لها كورة تشتمل على قرى وعمارة متصلة⁽²⁾، وهذه القرى لا تزيد عن اكواخ واطصاص.

في نفس الوقت كان كتاميون آخرون يسكنون المدن التي سلف ذكرها على مقربة منهم، وهؤلاء ولا شك احسن حالا من كتامة الجبال، فكانت قسنطينة تداني ميلة ونقاوس في حالها «لها مياه كثيرة واجنة عظيمة وبها جميع الفواكه كاللوز والجرز — الكرز — أو حب الملوك والكروم وزرعهم كثير»⁽³⁾، وكانت مدينة سطيف كثيرة الخير تقارب ميلة والمسيلة، وكانت ميلة في عهد اليعقوبي «مدينة عظيمة جبلية عامرة وهذا البلد كله عامر كثير الاشجار والثمار».

(1) الجوزدي: الاستاذ جودر. ص: 107. القاضي النعمان: المصدر السابق ص: 79 — 171.

(2) الاصطخرى: المسالك والممالك ص: 39.

(3) ابن حوقل: صورة الارض ص: 91. وعن هذه المدن انظر ابن حوقل: المصدر السابق ص: 91.

93. اليعقوبي: وصف ص: 11. البكري: المغرب ص: 63، 64.

وكان على هذه المدن امراء لديهم العدد والقوة في ايديهم الاموال الكثيرة(1)، ساعدتهم خصوبة اراضيها ووقوعها على الطريق — الرئيسي طريق الجادة السابق الذكر — على احراز هذا الثراء، وبهذا يمكن ان نتخيل القصور في هذه المدن الى جانب البناء الحضري، وتخيّل الرفاهية والنعيم التي يعيشونها على الاقل بالنسبة لقبائل كتامة الضاربة في الجبال المجاورة.

ولا نغفل الاشارة الى وضعهم الحضاري، باعتبارهم سكان مدن، وقوعهم على طريق المارة، مما يسمح لهم ان يتفاعلوا مع غيرهم من المجتمعات، وهذه الحياة تؤثر في اسلوب حياتهم وفي نفسياتهم، فيميلون الى الراحة والدعة، ويتخلقون بالظرافة واللين، وتضعف فيهم روح الحمية والمدافعة.

ويرتبط بهذه المدن، طوائف من القبائل ممن قارب المدائن وعاشر اهلها واستألمهم (مراؤها)(2)، فهؤلاء بحكم هذا الارتباط وهذه الصلة، افضل حالا من سواهم من القبائل، لما يكسبونه من اموال المدينة ويتأثرهم بالحياة الحضارية فيها.

هذه نظرة ضيقة محدودة في بلاد كتامة، لكن اذا وقفنا على قسم جبالها، واجلنا ابصارنا في الافق تظهر دول غرقت في حياة الترف والنعيم فكثرت في ايدي الناس الاموال، والفوا حياة القصور والتفنن في الكمالي.

فهناك القيروان التي يصفها الاصطخري بانها «اجل مدينة بارض المغرب خلا قرطبة(3)»، وكان على رأسها زيادة الله الثالث الذي كان مدمنا على الخلاعة والمجانة والفساد، وفشى عنه شرب الخمر فأظهر الفناء والمعازف وجمع اليه اهل اللهو والمختشين والمضحكين، في قصور رقادة. وفي الجهة الاخرى كانت تاهرت بترائها وانغماس اهلها في حياة الترف والقصور، وهي التي وصفها اليقوي بانها المدينة العظمى جليلة المقدار عظيمة الامر(4)، وهناك الامارات العلوية التي حقق لها العلويون ازدهارا، حتى وصف اليقوي مدينة تلمسان بانها «المدينة العظمى المشهورة بالمغرب(5)».

(1) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 94. 64. 65.

(2) القاضي النعمان: افتتاح. ص: 122.

(3) الاصطخري: المسالك ص: 39. اليقوي: صفة ص: 8.

(4) اليقوي: صفة ص: 13.

(5) نفس المصدر: ص: 14.

كان هناك اذن اختلال توازن اقتصادي حضاري في بلاد المغرب، تمثل كتابة الكفة المتخلفة الفقيرة، ولم تخضع لنظام دولة كغيرها، يقودها الى حياة التمدن والازدهار، ولم يلج في افقهم احتمال قيام نظام من انظمة الحكم القائمة، بمحو الظلم ونشر العدل والمساواة، مع انها تحمل مذاهب وعقائد تدعو الى ذلك، لذلك كانت مهياة لأن تنهض الى هؤلاء المترفين في المدن المجاورة أولاً ثم الى المدن الابعد ثانياً، فتشاطرهم ترفهم وترفع من مستواها الاقتصادي، لكن الشعور بالحرمان والنظر بعين الحسد والغيرة لا يكفي، اذ لابد من عصبية تجمعهم ومن شخصية تقودهم الى تحقيق النصر.

لكن الكتامين كانوا جليين، فهم اهل انفة وكبرياء، وهم وان كان يجمعهم اسم كتابة الا انهم يفترون قبائل وافخاذاً وبطوناً وبيوتات، مما يجعل امر المنافسة على الرئاسة بينهم قائماً، شأن قبائل تاهرت في بداية عهدها بالرستميين، ويجعل امر الانقياد لبعضهم البعض مسألة صعبة، وكانوا يفترون الى الشخصية التي تقود دقة الثورة.

في هذه الظروف، حل بين ظهرانيهم ابو عبد الله الشيعي سنة 280هـ / 893 م⁽¹⁾، يحمل دعوة تقوم على الدين وما يوجبه الحق، فبدأ يعمق فيهم الايمان فيحضرهم على المحبة والتعاون واطعام الطعام وصلات الارحام، ويحضرهم على العدل والمساواة والامانة ونحو ذلك، وكان يلزم نفسه بما يلزمهم ويشرف بنفسه على معاقبة المنحرفين، وقد كان نفسه محتسباً يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ومبدأ تركيزه على الدين امر ضروري، فان كتابة ليست عصبته، إذ جمعتهما المصلحة على صعيد واحد، لكنها يمكن ان تكون كذلك بدعوة ذلك طابع ديني دعمها بإشاعة مسألة انتساب المهدي الى فاطمة بنت الرسول (ص).

كما ان الدين يمكن ان يكون مظهراً من مظاهر الصراع السياسي اي يتخذ ستاراً يخفي وراءه اهدافاً سياسية بصورة مذهبية، خاصة وان المجتمعات المتخلفة

(1) القاضي النعمان المصدر السابق: ص: 71. جعل ابن خلدون وصوله سنة 288هـ انظر: المرج. 4. ص: 32.

لا تعنيها كثيرا المبادئ بقدر المكاسب المحسوسة فماذا يعني كتمانها في جبالها، إن تولى الامامة زيد أو عمرو كما يقال، كما ان الصراع السياسي ليس مقصودا لذاته بل لانه الوسيلة الى الصعود الى السلطة والمنصب، لما تدره من مكاسب ومغانم مادية(1)

كذلك اخذ الشيعة فيهم افكارا ومبادئ تتفق ومستواهم الاجتماعي ومطامعهم الاقتصادية، فركز على فكرة المهدي المنتظر، الذي سيظهر يوما فيملا الأرض عدلا وخيرا، وعلى المهدي القريب، فقد وعدهم باللقمة الطرية التي في افواه أولئك الثرفين، وذكر ابن عذاري ان الشيعة كان قد وعد قبل ذلك قواد كتمانها بان يؤكلهم القمروان ويسلط ايديهم فيها ويقطعهم جميع اموال أهلها(2).

فأقبل عليه الكتاميون من بني سكتان وغشمان ومسالته واجانة وغيرهم، فأزدادوا اقبالا حين راوا اتباعه مقبلين على الصلاة والصيام واعمال الخير وتجنب المعاصي وتورعهم عما كانوا يعرفون عليه من الفساد، فسار الناس اليه، ولم يكن انتسابه الى المشرق الاسلامي ليوقف هذا الاقبال، فهم يرون على جميع رؤوس دول المغرب الاسلامي امراء من اصل مشرق(3) ساسوها الى الامن والرخاء.

وقد اتسع انتشار حركته في أوساط الكتامين، فمنهم من رأى أنه يدعو الى الدين الحق فتبعه يطلب ثواب الله ومنهم من اراد الدين والدنيا، وآخر يخي الفخر والشرف والرئاسة، وغيرهم اراد الكسب والفائدة، ومنهم حسدا ومنافسة أو خوفا وتقية أو مداراة(4) وواضح ان وراء كل اهدافهم هذه منفعة اقتصادية واجتماعية.

(1) احسان النص: العصية 265 — 266.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 150.

(3) كان الاغالبية في القمروان والرسنميون في تاهرت والعلويون في اماراتهم في المغرب الاوسط، والادارسة في المغرب الأقصى، والامويون في الأندلس.

(4) القاضي النعمان: افتتاح ص: 122.

ولا ادل على ذلك مما ذكره ابن عذاري، فحين انتصر الشيعي على ابراهيم الحبشي قائد زيادة الله سنة 292هـ / 904م «اشتغلت عنهم كتامة بالغنمة والاموال والسلاح والسروج واللجم وضروب الامتعة⁽¹⁾» ودليل آخر يتمثل في قيامهم بالنهب والسلب إثر كل انتصار ففي وقعة القيروان سنة 299هـ / 912م كانوا — كتامة — يسألون عبيد الله ان يطلق ايديهم على نهب القيروان، وكان يسوفهم في ذلك ويعلق اطماعهم به وهم يتحاملون على اهل القيروان وأرادوا نهب الحوانيت، فصاح أهل الاسواق: النفر⁽²⁾، هذا بالاضافة الى انتهايم القيروان وتاهرت وسجلماسة وغيرها من المدن التي دخلوها والجيوش التي هزموها.

بل ان الكتامين حز في انفسهم الأمان الذي قدمه الشيعي لأهل القيروان، فذكر ابن عذاري انهم لما «سمعوا بأمنته للقوم ساءهم ذلك وكلموه فيه» وكان ابا المقارع كان ينطق بلسانهم حين يخبره الشيعي بالمقام معه أو الانصراف فأجابه: «وكيف أختار المسير الى قوم قد ادبرت عنهم الدنيا وأدعك وهي مقبلة عليك⁽³⁾».

ويبدو ان أوائل المنتسبين الى حركة الشيعي كانوا من الطبقة الدنيا في المجتمع، مما دعا الامير ابراهيم بن احمد الأغلب السابق الذكر أن يصفهم بالأوباش ودعا زيادة الله الثالث الى جمعهم بمنزلة «الحمر النافرة والأنعام السائمة» ويذكر لقبال موسى قول أبي زاكي في عروبة بن يوسف بأنه «ابن راعي البقر⁽⁴⁾».

على ان ما تقدم لايعني ان كافة كتامة بمختلف طبقاتها قد انضوت تحت لوائه، اذ بعدما يشير القاضي النعمان الى بسط الشيعي نفوذه على عامة كتامة والى ظهور دعوته في كل ناحية، يشير الى ان هناك من أصر على معارضته، ممن رأى في الشيعي خطرا على مكانته الاقتصادية والاجتماعية وهم رؤساء القبائل

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138. القاضي النعمان المصدر السابق ص: 159.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 166.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص: 153.

(4) لقبال موسى: دور كتامة ص: 437.

وولاية البلدان⁽¹⁾ ومن انضم اليهم، وقد أوضح النعمان سبب معارضتهم حيث اشاع الى انهم خافوا ان تقوم حجته الشيعي فيستحكم امره، وتزول رئاستهم من ايديهم بسببه⁽²⁾ هذا بالإضافة الى اسباب اخرى مثل الحذر من كل دعوة جديدة خاصة وان الشيعي لم يفصح عن سر دعوته، والى انهم الانقياد الى من كان اقل منهم مرتبة اجتماعية ثم علا شأنه لسبقه الى الحركة وغير ذلك، وهذه المعارضة تلقاها كل حركة ثورية ناشئة.

ولا يعني هذا الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة بقدر ما يعنيها المكاسب التي حققها الكتاميون، فقد تحققت امالهم وأصبح عندهم ما كان الشيعي يعدهم من النصر⁽³⁾، وهكذا انقطع الفساد والخيانة وفشى الورع والدين والايمان وانتشر العدل والامن، وتحسنت احوالهم الاقتصادية بفضل الغنائم والعطايا فلبسوا اثواب الحرير وتقلدوا السيوف المحلاة وركبوا بسروج الفضة واللجم المذهبة وكثر عندهم السلاح، فشرفت انفسهم⁽⁴⁾ كما بداوا بالترزين والتجميل فلبسوا خير ثياب وحلوا سروجهم ولجمهم واطهروا زيا حسنا فخرجوا من الحالة التي كانوا عليها، واتسعت اموالهم وكثرت نعمهم لما أصابوا من الاعمال وملكوا من البلدان واجريت عليهم الصلات والعطايا⁽⁵⁾.

كما ان كثامة دخلت التاريخ من بابه الواسع، واخذت تساهم في الحوادث التاريخية الجلييلة الشأن وبعد ما كانت مجرد قبائل هائمة في جبالها، اصبحت الآن تتحكم في تاريخ مناطق شاسعة وامتدت شرقا وغربا⁽⁶⁾.

(1) القاضي النعمان: ص: 93. 122. كان هؤلاء الولاة هم (موسى بن عياش صاحب ميلة وعلي بن عسلوج صاحب سطيف وحمي بن تميم صاحب بلزمة) هؤلاء امراء هذه المقاتن «نفس المصدر» ص: 94، بينما يذكر الحقوقي أن في ميلة رجلا من بني سليم هو موسى بن العباس من قبل ابن الأغلب، وفي سطيف قوم من بني أسد بن خزيمه وفي بلزمة من بني تميم ومواليهم. انظر: صفة: ص: 11. هؤلاء ليسوا كتامين، وهكذا فان المعارضة انحصرت في رؤساء القبائل ومنهم: فتح بن يحيى المسالتي ومهدي بن أبي كناوة الحيصي وفرح بن جوران الاجاني وابو تميم فضل بن نوح رئيس لطاية وزيادة المتوسمي.

(2) نفس المصدر: ص: 96. 97.

(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138.

(4) نفس المكان.

(5) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 256.

(6) انظر لمزيد من التفاصيل: لقبال موسى: دور كثامة مواضع متفرقة.

وبدأ الكتاميون مع هذه الحركة يحتلون أعلى المناصب وهي هدف الجماعات التي تشد أزر كل حامل دعوة، يطلب ملكا في أرض غير موطنه، فهم يأملون منه اصطفاءهم مراتب الملك وخططه من وزارة أو قيادة أو ولاية نغرى، ولا يطمعون في مشاركته في شيء من سلطاته تسليمًا لعصبيته⁽¹⁾، فكان من قادتهم أبو يوسف مكنون بن ضبارة الاجاني ولاء أبو عبد الله الشيعي علي ميلة، ثم علي تيفاش، وأبو عبيد الله يحيى بن سليمان ولاء الشيعي علي طبنة، وأبو زاكى خليفة الشيعي علي رقادة عند خروجه الى سجلماسة ومنهم صولات القاسم السكتاني وعروبة بن يوسف الملوسي وأبو حميد دواس بن صولات اللهيصي، وأبو مالك بن يغمراسن بن أبي شحمة اللهيصي وغيرهم.

وهكذا فمهما قيل في الحركة العبيدية في بلاد المغرب، وفي طبيعتها وأهدافها مذهبية كانت أو سياسية، فانها تحمل في ثناياها طابعا اقتصاديا اجتماعيا، فهي ثورة قامت بها جهة — كتامة — متخلفة اجتماعيا واقتصاديا ضد جهات تحيط بها متحضرة مترفة، ولم تكن هذه الحركة الأخيرة في بلاد المغرب، فقد قامت حركات أخرى مماثلة منها حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد السالف الذكر.

(1) ابن خلدون: المقدمة 156.

الخاتمة

يتضح مما تقدم، ان هناك عدة عوامل جعلت بلاد المغرب الأوسط تشتهر بالزراعة، مثل الموقع والتربة والتطور الاجتماعي وتوفر الأمن وغيرها، وقد لفت نظر الرحالة رغم ميلهم الى الإيجاز بمزارعها وبساتينها، فأشاروا واشادوا بها، حتى كانت تصدر من انتاجها الى البلاد المجاورة، وكانت تشتهر بزراعة نباتات حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي اطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على زراعة بعض النباتات المدارية فنجح بعضها مثل القطن دون البعض الآخر، وكانت المزارع تنتشر حول القرى والمدن، بل وفي مناطق التجمعات القبلية، فان الأغلب من قبائل الشمال كانت بدوية لكنها متحضرة.

الا أن الزراعة في القرن الثالث الهجري كانت غالبا لسد الحاجة المحلية، مع دخولها الميدان التجاري بشكل محدود، ذلك أن الأمراء في بلاد المغرب الأوسط من رستميين وعلويين وغيرهم، لم تكن لديهم أهداف بعيدة، تستلزم حشد الأموال والطاقات، بل قنع كل منهم بما عنده، ومن هنا، كان الانتاج الفلاحي غالبا محدودا بحاجة الاستهلاك.

لكن الوضع يختلف في القرن الرابع الهجري، فقد كان الفاطميون يجنون في تحقيق اهدافهم البعيدة، بل اهم كانوا يعتبرون وجودهم في هذه البلاد مرحلة انتقالية، وان عليهم استغلال امكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية، وكانوا يدركون ان طموحهم يتطلب جمع مبالغ مالية ضخمة، وليس هناك من سبيل امامهم سوى الانتاج الزراعي، ومن هنا، فقد اعطوا هذا المجال اهتماما خاصا، فأتبعوا سياسة زراعية تفرض على الفلاحين بذل مزيد من الجهد أكثر مما اعتادوا عليه، ومثلهم فعل الزيريون، فقد أشرنا الى ان زيري قد وفر الامن للقبائل وزرع الناس.

وعلى اية حال، عرفت بلاد المغرب الأوسط الانظمة الزراعية التي كانت متبعة في مختلف انحاء الدولة الاسلامية، واستعملوا نفس الادوات، وهي عادة بدوية، وفي اطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على استغلال جميع موارد المياه، فاستعملوا وسائل مختلفة وانظمة متعددة للرّي والزراعة المروية.

وقد قامت علاقة جدلية بين الانتاج الفلاحي وتربية المواشي، وكانت الظروف مواتية لنجاح واتساع تربيتها، منها الازدهار الزراعي وطبيعة البلاد بمراعيتها، وطبيعة المجتمع، وهو في الاعم قبل، والقبائل تهتم بتربية المواشي بل هي تعتبرها اموالا عوض النقود.

وقد ترك هذا الازدهار آثارا ايجابية على الصناعة بالمغرب الاوسط، اذ ان الصناعة في ذلك الوقت هي عملية تحويلية للمنتوجات الزراعية والحيوانية، من هنا نشأت صناعات عديدة، منها ما يقوم على تجفيف الفواكه أو معالجة الحبوب أو تصنيع الاخشاب، أو استغلال النباتات الصناعية في الحصول على النسيج الى غير ذلك من المصنوعات.

ومن جهة ثانية، فان الازدهار الفلاحي أوجد طبقة ثرية، بنت القصور، وراحت تطلب الاثاث والتحف المناسبة لحياة القصور، وهذا بدوره انعكس على ازدهار الصناعة وميل الصناع الى التفتن في صناعاتهم.

ويبدو ان الصناع قد نما بينهم شعور يربطهم ويوحدهم حتى أصبحوا يمثلون جماعة بارزة في المجتمع، فأشار اليهم ابن الصغير بـ «اهل الحرف»، وان هذه الظاهرة تعتبر بذرة للتنظيم النقابي وان لم يظهر في ذلك الوقت الى الوجود بشكل واضح، لقد كانوا يمارسون العمل النقابي دون ان يحملوا الاسم.

وتطورت الصناعة في بلاد المغرب الاوسط، حتى ان الصانع فقد انتاءه القبلي، وحمل الانتاء الى الصنعة، فيقال له: الصغّار، أو الصيرفي، أو البزاز الى غير ذلك.

وان هذا الازدهار الصناعي، قد تولد عنه ازدهار ونشاط تجاري سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي، والواقع ان هناك علاقة جدلية بين الصناعة والتجارة، فان ازدهار التجارة اي تصريف السلع يعني طلب سلعة جديدة وهكذا، كان على الصانع ان يستمر في صناعته ما دامت نافعة.

وعلى كل، فقد تبين لنا في الفصل الثالث والرابع ان بلاد المغرب الاوسط قد ازدهرت تجارتها الداخلية والخارجية بسبب وجود عدة عوامل، وقد عملت الدولة نفسها على هذا الازدهار، من خلال توفير الأمن، ووجود المحتسب

وغير ذلك مما ذكرناه، وما يبرز هذا الازدهار ان رجلا واحدا مثل ابن وردة كان يمتلك سوقا خاصة به.

ويمكن ان نتخيل السوق في ذلك الوقت، وقد عجت بالناس، ويحول بها الدلالون والسماسرة وهم ينادون على السلع، وهنا وهناك محتسب يراقب اسعار بعض السلع، ويمنع الاحتكار ويراقب الموازين والمكاييل ونحوها، ونتخيل السوق وقد امتدت الحوانيت على جانبي شارع مسقوف أو ساحة، ونتخيل الاسواق منها داخل المدينة قرية من المسجد ودار الامارة، ومنها خارج المدينة، خاصة تلك التي تنطلق منها روائح كريهة واصوات مزعجة.

وقد ازدهرت التجارة الداخلية في القرن الثالث الهجري مثلما ازدهرت في القرن الرابع الهجري، اذ يجب ان لا نبالغ في الانعكاسات السلبية للسياسة الفاطمية أو الزيرية، فان احتراق سوق في حرب ما، لا يعني انهيار الحركة التجارية قرنا من الزمن، وان السلبات التي ذكرها المؤرخون السنيون حول السياسة الفاطمية لا يعني بالضرورة انها تعبر عن الواقع، لان الفاطميين قد اهتموا بحياة المدينة الصناعية والتجارية من اجل ازدياد دخلهم الجبائي من الحوانيت والمراسد المنتشرة ويتجلى هذا الاهتمام في وصية المعز لبلكين بن زيري حين عزم على الرحيل الى مصر ان يستوصي بالحضر خيرا، وكان الاهتمام الزيري في الحياة الاقتصادية عامة هو الذي مكن المنصور بن بلكين ان يرسل هدية الى العزيز بالله بالقاهرة «قل ان قيمة ما كان فيها من الامتعة والدواب والطرف الف الف دينار عينا» سنة 374هـ.

وقد ادى ازدهار التجارة الداخلية الى اتساع نطاق الحركة التجارية، فشملت مختلف الجهات، وسارت القوافل الى الاندلس وبلاد السودان والشرق والمراكب الى بلاد الروم، اعني ان التجارة الخارجية بدورها شهدت تطورا ونشاطا، ويمكن اعتبار بداية العهد الرستمي هو بداية بعث التجارة الخارجية فان ابن الصغير يذكر «واستعملت السبل الى ...» لكنها ازدادت حيوية في القرن الثالث الهجري، ويبدو ان بعض المؤرخين قد حاولوا انتقاص دور بلاد المغرب الاوسط في ميدان التجارة الخارجية، ومركزين على اعتبارها مجرد جسر يربط افريقية ببلاد المغرب الاقصى والاندلس، لكن هذا الامر يتضاءل متى تذكرنا

ان تاهرت كانت من كبريات مدن بلاد المغرب الاسلامي، حتى ان المقدسي شبهها بدمشق، ولا أرى انها كانت تقل شأوا عن مدينة فاس خلال القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، كما وجدت مدن كبيرة تعتبر مراكز تجارية هامة في بلاد المغرب الأوسط مثل تلمسان.

الا أن المرجح هو اتساع دائرة التجارة وازدياد حيويتها في القرن الرابع الهجري، فقد اهتم بها الفاطميون والزيرونيون، ولم تحل الحروب التي شهدتها المنطقة دون سير القوافل التجارية، ويرى بعض المؤرخين ان هذه الحروب كانت من أجل السيطرة على الطرق التجارية، خاصة المؤدية الى بلاد السودان، لكن سيطرة الفاطميين عليها لم يمكن يمنع سير القوافل القادمة من مختلف الجهات الى بلاد السودان، فحتى قوافل المشرق كانت تعبر بلاد المغرب الى بلاد السودان، ولا أرى ان الضرائب الجبسية في المراكز التجارية التي هي معاير الى بلاد السودان مثل سجلماسة وورقلة، كانت سببا كافيا من أجل قيام تلك الحروب، التي أرجح انها كانت لأسباب جبائية من أجل توطيد حكم الفاطميين في بلاد المغرب الاسلامي، وتركيز نفوذهم فيه، كقاعدة خلفية أساسية لهم عند رحيلهم الى مصر، والى ابقائه خط رجعة إذا فشلوا في المشرق، وكان اهتمام الفاطميين بالتجارة الخارجية خدمة لمصالحهم وأهدافهم البعيدة.

وقد ساعد على ازدياد نشاط التجارة، وجود نظم متطورة في التعامل التجاري، مثل الصيارفة ونظام البنوك والسفتجة والشركات، والقراض والكراء والوكالة وهي نظم تسهل التعامل التجاري، بالإضافة الى بناء الفنادق والحانات والقيصاريات «القياصر».

وهكذا سارت القوافل التجارية في جميع الجهات كما ذكرت، وكان موقع بلاد المغرب الأوسط عاملا هاما في اشتراكها في التجارة الدولية، كما أن تجارها استفادوا من السياسة التجارية الفاطمية، فقد شارك تجارها الى بلاد السودان مثلا في جلب العبيد الى الجيش الفاطمي، وجلب الذهب الى خزائهم.

وينتهي بنا القول في الميدان الاقتصادي الى ان بلاد المغرب الأوسط قد شهدت رخاء اقتصاديا ترك تأثيرا في الحياة الاجتماعية فأحدث بلورة في الطبقت

الاجتماعية وفي نوعية الحياة الاجتماعية أيضا وبالتالي أحداث انقلابا في الحركة العمرانية، بل وفي المفاهيم السائدة.

على اننا نذكر ان السكان كانوا يصطبغون بصبغة اسلامية بصفة عامة، وان المذهب السني كان له الانتشار الأوسع، وكأنه الغالب على البلاد فان الامارات العلوية ابتداء من سوق حمزة الى حدود المغرب الأوسط الغربية كانت سنية وكانت مناطق زناتة وصنهاجة سنية إذا استثنيا بعض الجيوب الخارجية. ولا نرجح ان كتامة قد اعتقدت المذهب الشيعي بأكملها.

وكان هؤلاء السكان يختلفون في انماط معيشتهم، فقد كانوا بدوا وحضرا ويبدو أن القبائل كانت تتركز غالبا حول التجمعات الحضرية مثلما كان الشأن بالنسبة لتاهرت، فقد كانت تحيط بها مجموعة من القبائل الزناتية، وربما كانت هذه الصورة تمثل العلاقة بين البدو والحضر، ولا نستطيع ان نلصق كلمة «البدو» بقبيلة محددة من قبائل المغرب الأوسط الثلاث المشهورة، واعني بها زناتة وصنهاجة وكتامة. فكل منها يظهر البدو والحضر فيها، الا أن هناك تفاوتات بينها في درجة البداوة والتحضر، فالمعروف أن أكثر قبائل زناتة بدوية، وعلى العكس منها فان أكثر قبائل صنهاجة متحضرة.

وان وجود المدن والقرى العديدة في بلاد المغرب الأوسط، ومنها مدن جليلة عظيمة باعتراف اليعقوبي لدليل على تحضر قطاع كبير من السكان، وحتى المدن التي فقدت شهرتها وبدت قليلة الأهمية تعني أن مجتمعا متحضرا، وكانت هذه المدن تنتشر من شرق البلاد الى غربها، وان مدينة مثل تاهرت القديمة التي غطت عليها تاهرت الحديثة، قد لفتت نظر ابن حوقل فأشاد بعظمتها.

ويجب ان نلاحظ ان المجتمع البدوي يمتاز بانغلاقه ومحافظة على القديم، ولهذا تظهر بين أفراد الصفات البدوية سيئها وحسنها، فيسودها النظام القبلي المعروف، وقد حاول بعض المؤرخين ان يرجعوا حروب المنطقة الى صراع ناجم عن عداة بين القبائل الثلاثة المشهورة، خاصة بين زناتة وصنهاجة، ولا أرجح مثل هذا القول، ما دامت هذه القبائل متداخلة أحيانا ولا تتقع بينها حروب،

والارجح انها تعود الى سيطرة النزعة القبلية التي تجعل طرفا يأبى الخضوع للطرف صاحب السيادة، ففي ظل سيادة صنهاجة على سبيل المثال، وما ينجم عنه من قضايا جبائية ونحوها، تأتي زناطة الخنوع والرضوخ، وهكذا.

وعلى اية حال، فاذا كان المجتمع القبلي يكاد يكون متجانس التركيب، فلا تكاد الفوارق الاجتماعية تظهر بوضوح واتساع، فان المجتمع الحضري على العكس منه، فالفوارق الاجتماعية واضحة للعيان والبعد الاجتماعي واسع، فين قمة الهرم وقاعدته، مسافة واسعة ففي القمة اصحاب الامتيازات واصحاب الثراء والقصور، وفي القاعدة الفقراء والمحرومون، ويمكن ان نرجع الى هذا التفاوت الطبقي الصراعات الداخلية في بلاد المغرب الاوسط.

وهناك عادات وتقاليدي سكان بلاد المغرب الاوسط، بعضها صفات حسنة مثل الشرف والكرم والفروسية وحسن الحوار والامانة والصدق الى غير ذلك، وبعضها الآخر صفات سيئة مثل العصبية والثأر والغزو والغضب وغيرها الا ان هذه الصفات تكون على درجة اخف في المجتمع الحضري، فقد احدث التحضر فيها خللا، فضعف تعصب الفرد بل مجرد انتائيه لقييلته كما اسلفت، وقد يلجأ الى المداراة والغش في معاملته، ويظهر هذا في افعال بعض التجار والصناع.

وقد كان للبربر على وجه الخصوص لباس معروف وزى خاص يعرفون به، الا ان الحضارة قد اثرت فيه، فظهرت ملابس وازياء مختلفة وعرفوا احدث ما وصلت اليه الحضارة العباسية من ملابس، كانت تعود قواقلهم محملة بها.

ويظهر انهم عرفوا المأكولات الشائعة في ذلك الوقت، سواء في المجتمع البدوي أو الحضري، ماداموا يعتمدون على نفس الخضار والحبوب والفواكه في طعامهم، بل وكذلك يعرفون نفس الاشربة والتي هي العصير والنبيد والقهوة، والخمر لدي بعض الناس، الا ان التفاوت الطبقي يبرز في المأكولات فطعام الغني يختلف عن طعام الفقير في كل مصر وعصر، وشرابه يختلف بل ان الوعية نفسها توضح الفوارق الطبقي.

وعلى كل، فاذا كان الفراغ من اوعص المشاكل الاجتماعية واطهرها، حتى انه الدافع الخفي وراء معظم المشاجرات والفتن، فقد عرفوا بعض انواع وسائل

الترفيه والتسلية، للترويج على انفسهم والقضاء على اوقات فراغهم مثل الفروسية والقصص الشعبية، والالعب الرياضية والمتزهات والمسارح والمهرجانات وغيرها.

من جهة اخرى، فقد كان السكان يختلفون في مساكنهم، فالقبائل تسكن في خيام من الوبر أو الشعر وبعضها اتخذ الاخصاص مساكن له، الا ان الرخاء الاقتصادي الذي عم البلاد في القرنين الثالث والرابع للهجرة قد نقل كثيرا من السكان الى حياة المدن، وكان من نتيجته كما ذكرت ظهور مدن عديدة الى حيز الوجود في بلاد المغرب الاوسط، وهذه الظاهرة، بقدر ما كانت نتيجة، فهي ايضا تعتبر عاملا مهما في الازدهار الاقتصادي، اذ كان على الفلاحة والفلاحين ان يسدوا حاجات سكان هذه المدن من المواد الغذائية، وبعبارة اخرى زيادة الانتاج، وكذلك فان ظهور مدينة جديدة يعني وجود فئة صناع جديدة وفئة تجار جديدة ايضا، ويعني ايضا اتساع القطاع الحضري على حساب القطاع البدوي، وما يتبع ذلك وينجر عنه من تغيرات اجتماعية، وقد ذكرنا خمس عشرة مدينة تم انشاؤها، وهذا يعني ان قطاعا كبيرا من السكان قد تحضر.

وبطبيعة الحال، فان هذه المدن قد شهدت منشآت عمرانية كذلك التي تشهدها كل مدينة في ذلك العصر، من حصون وقلاع، ومن قصور ومساكن خاصة، ومن اسوار تحيط بها، وقد كان بناء المدينة يكلف خزينة الدولة اموالا باهظة، لكنها كانت هذه النفقات من الموارد المختلفة التي تدر عليها الاموال.

وقد اشرنا الى ان القرن الثالث الهجري امتاز ببساطة الضرائب المجبية، فأقتصرت على للموارد المتعارف عليها انها شرعية باتفاق جميع المذاهب، اعتمادا على ما جاء في كتاب الله مثل الزكاة والجزية والخراج والعشور، ويبدو انه بسبب الرخاء في ذلك الوقت، كانت اموال هذه الموارد كافية لسد نفقات الدولة، والتي كانت متواضعة نظرا لعدم وجود طموح واطماع بعيدة، لا للمستثمرين ولا للامراء العلويين، وقد اعتاد الناس على دفع هذه الموارد.

الا ان الفاطميين عرفوا كيف يوجدون ويفرضون ضرائب متنوعة عديدة بأسماء مختلفة، وان كانوا يعطونها صبغة مذهبية، ساعدت على جمع الاموال الطائلة التي مكنتهم من بناء دولتهم في بلاد المغرب وتحقيق طموحهم واهدافهم

في مصر بعد ذلك، وقد مال بعض المؤرخين الى الاستناد على ما ورد في كتب المؤرخين السنين والتي تعبر عن موقف أصحابها من التشيع، ويظهر فيها التجني على السياسة المالية الفاطمية، الا ان المؤرخ اذا تجرد من احكام مسبقة، وانحضع تلك العبارات الواردة في مصادرهم للتحليل والمنطق سيتبين منها ان سياسة الفاطميين قامت على قاعدة الاهتمام بالحياة الاقتصادية عامة، ولن يتأتى لهم هذا الا باتباع سياسة الحزم والضيظ وبهذه السياسة تمكنوا من جمع الاموال اللازمة وبها ايضا ظهرت المدن السالفة الذكر، اي الرخاء الاقتصادي.

الا ان انتقال الناس من وضعية في عهد الرستمين ومعاصريهم، قائمة على البساطة والقناعة في الانتاج، الى وضعية فيها ارغام على العمل، وفيها ضرائب جديدة لم يعهدها الناس من قبل، اظهرت الفاطميين بمظهر الظالمين مع ان ماقاموا به هو حسن استغلال للطاقات البشرية والمادية في البلاد، عاد بالنفع على الطرفين.

وقد تعرضت بلاد المغرب الاوسط خلال القرن 3 - 4 هـ الى مجموعة من الازمات والعوارض تتمثل في الفتن والحروب، وفي انتشار القحط في بعض السنين، والى حرائق وفيضانات وزلازل من حين الى آخر كان من نتائجها ان شهدت البلاد هجرة داخلية من منطقة الى اخرى وهجرة خارجية باتجاه البلاد المجاورة، فان قبائل زناتة قد فرت باتجاه المغرب الاقصى في الغلب، حتى كانت مواطنها ان تكون خالية منها على حد قول ابن خلدون.

وعلى اية حال، فقد رافق هذه الحياة الاقتصادية وجود فوارق اقتصادية بين الناس ورافق الحياة الاجتماعية فوارق اجتماعية، وهكذا ظهر في المجتمع طبقتان متمايزتان اقتصاديا واجتماعيا فكان الصراع ينشب من حين لآخر بين هاتين الطبقتين، وقد كانت دوافع هذا الصراع كامنة وراء الاختلافات المذهبية، بمعنى انها دوافع اقتصادية اجتماعية، تتخذ المذهب ستارا لها، وهكذا قامت انتفاضات اتخذت بعضها النكارية ستارا مثل انتفاضة يزيد بن فنديس والي يزيد بن مخلد بن كيداد، واتخذت بعضها مذهب الواسلية ستارا، في حين قامت العامة بانتفاضات مماثلة ظهرت في اواخر ايام الدولة الرستمية، كما ان اخذ كتامة بالتشيع ومساندتها له يدخل في اطار انتفاضات العامة.

ثبت المصادر والمراجع

- 1 — ابن الأبار
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القاضي: د سنة 658هـ / 1260م.
الحلة السيرة.
- تحقيق وتعليق حسين مؤنس ط 1 القاهرة. 1963.
التكملة لكتاب الصلاة. صححه ونشره عزت العطار الحسيني
1375هـ / 1956م. مكتبة الخانجي. القاهرة مكتبة المشي بغداد.
- 2 — ابراهيم بحاز:
الدولة الرسمية. مطبعة لافوميك. الجزائر. ط. 1 1985.
- 3 — ابن الأثير
عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري: ت 630هـ /
1232م.
الكامل في التاريخ. دار الكتاب العربي ط 2. 1387هـ / 1967م.
بيروت.
- 4 — احسان النص:
العصية القبلية: مطبعة دار البقعة العربية.
- 5 — أحمد أمين:
ضحى الإسلام. ط 7. مكتبة النهضة المصرية. 1343هـ / 1935م.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1964م.
الصلصلة والفتوة. دار المعارف سلسلة أقرأ رقم 111. القاهرة.
فجر الإسلام. ط 10. دار الكتاب العربي. 1969.
- 6 — ابن الأخوة:
معالم القرية في أحكام الحسبة. تحقيق ونشر روبن ليفي. كمبودج
1938م.
- 7 — اخوان الصفاء:
رسائل اخوان الصفاء. دار بيروت للطباعة والنشر دار صادر للطباعة
ج. 1. بيروت. 1376هـ / 1957م.

8 — ادريس عماد الدين:

تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عبود الأخيار. تحقيق: محمد اليعلاوى. دار الغرب الاسلامي بيروت ط1 سنة 1985م.

9 — الادريسي

ابو عبد الله بن محمد بن عبد الله ت 560هـ / 1166م. صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس. مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق مطبعة بريل ليدن 1968م.

10 — آدم متز:

الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري. ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة. طبع لجنة التأليف والترجمة ط3 القاهرة 1377هـ.

11 — ارشيبالد:

القرى البحرية والتجارية في البحر الابيض المتوسط. تعريب أحمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهرة بدون تاريخ.

12 — اسماعيل العربي:

دولة بني حماد، ملوك القلعة وبجاية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر. 1980.

دولة الادارسة: ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1983.

13 — الاصطخري:

أبو اسحق ابراهيم بن محمد الفارسي ت بعد 340هـ / 951م. المسالك والممالك. تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني دار القلم القاهرة 1381هـ / 1961م.

14 — ابن أبي أصيبعة:

ابو العباس احمد بن القاسم السعدي ت 688هـ / 1270م. عيون الانباء في طبقات الاطباء. تحقيق نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة. 1965م.

15 — اطفيش بن يوسف:

الرد على العقبي: المطبعة المديرية الحجرية. تونس. 1321 هـ.

- شامل الاصل والفرع: طبعه وصححه ابراهيم اطفيش الجزائرى المطبعة
السلفية القاهرة 1348هـ / 1929م.
- شرح عقيدة التوحيد. طبعة حجرية الجزائر 1326هـ
- تفقيه الغامر. بترتيب لقط موسى بن عامر (د.م) (د.ن) 1901م.
- 16 — الباروني ابو الربيع سليمان
بن الشيخ عبد الله النفوسي: ت 1350هـ / 1940م
الازهار الرياضية في ائمة وملوك الاباضية ج. 2. مطبعة الازهار
البارونية.
- مختصر تاريخ الاباضية: مطبعة الارادة. نشر مكتبة الاستقامة. تونس
1357هـ / 1938م.
- 17 — باشا محمد مختار:
التوقيفات الالهامية. ط1 المطبعة الاميرية ببولاق مصر 1311هـ /
1893م.
- 18 — البرادي ابو القاسم بن ابراهيم:
ق. 8هـ / 14م.
- الجواهر المنتقا: مطبعة محمد يوسف الباروني. القاهرة 1302هـ.
- 19 — البراوي راشد:
حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين. القاهرة. 1948م.
- 20 — ابن بشكوال ابو القاسم
خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي: ت 578هـ / 1183م.
كتاب الصلة: الدار المصرية للتأليف والنشر 1966م.
- 21 — ابن بصال
عبد الله محمد بن ابراهيم الطلطلطي: ق 5هـ / 11م.
- كتاب الفلاحة: معهد مولاي الحسن تطلوان 1955م.
- 22 — ابن بطوطة
ابو عبد الله محمد بن ابراهيم اللواتي: ت 779هـ / 1377م.
تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار.
المعروفة برحلة ابن بطوطة. دار صادر للطباعة والنشر دار
بيروت للطباعة والنشر بيروت 1379هـ / 1960م.

23 - البكري:

ابو عبيد عبد الله بن العزيز: ت 487هـ / 1094م.
المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. مطبعة الحكومة. الجزائر
1957م نشر مكتبة المثنى. بغداد.

24 - البلاذري:

احمد بن يحيى بن جابر البغدادي. ت 279هـ / 892م.
فتوح البلدان: تحقيق رضوان ط 1. المطبعة المصرية. الازهر
1932م.

البلخي:

ابو القاسم وآخرون.
فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق فؤاد سيد. الدار التونسية
للنشر: 1393هـ / 1974م.

26 - بنيامين التطيلي:

(ت 6هـ):

رحلة بنيامين التطيلي: ترجمها عن الأصل العبري عزرا حداد
المطبعة الشرقية. بغداد 1945م.

27 - بوروية رشيد:

الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها: ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر. 1977م.

28 - بوروية رشيد وآخرون:

الجزائر في التاريخ. المعهد الاسلامي. المؤسسة الوطنية للكتاب.
الجزائر. 1984.

29 - البيروني ابو الريحان

محمد بن احمد: ت بين 420هـ / 430هـ.
كتاب الجماهر في معرفة الجواهر. ط 1. مطبعة جمعية دائرة
المعارف. الثمانية حيدر آباد. 1355هـ.

30 - ابن البيطار:

الجامع لمفردات الأدوية والأغذية. القاهرة. المطبعة العامرة 1261هـ.

- 31 — ابن تغرى بردى
جمال الدين أبو المحاسن:
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: القاهرة.
- 32 — التسي أبو عبد الله:
ت 899 هـ / 1494 م
نظم الدرر والعقيان. نص نشره: حاجيات عبد الحميد. مجلة
التاريخ. الفصل الأول. سنة 1981 م الجزائر.
- 33 — تميم بن المعز لدين الله الفاطمي:
ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي: تحقيق محمد حسن
الأعظمي دار الثقافة بيروت. 1971 م.
- 34 — توماس ارنولد:
الدعوة الإسلامية: تعريب حسن ابراهيم حسن وآخرون القاهرة
مكتبة النهضة. 1970 م.
- 35 — التميمي عبد العزيز:
النيل وشفاء العليل. الجزائر. 1967 م ط. 2. اشراف بكلي.
- 36 — الجاحظ أبو عثمان
عمرو بن بحر الكناني الليثي: ت 255 هـ / 868 م.
التبصير بالتجارة. تحقيق حسن حسني عبد الوهاب. بيروت. دار
الكتاب الجديد. 1966 م.
- 37 — الجعبري فراحات:
نظام العزابة عند الاباضية الوهية في جربة. المطبعة العصرية
تونس. 1975.
- 38 — جودت عبد الكريم يوسف:
العلاقات الخارجية للدولة الرسمية. المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر. 1984 م.

39 - الجوذري:

ابو علي منصور الغريزي: أواخرق 4هـ / 10م
سيرة الاستاذ جوذر. تحقيق محمد كامل حسن ومحمد عبد الهادي
شعبرة. مطبعة الاعتماد. مصر. 1954م.

40 - الجيطالي

اسماعيل بن موسى: ت 750هـ.
شرح قواعد الاسلام. ج. 2. تحقيق بكلي عبد الرحمن بن عمر
الجزائر. المطبعة العربية. 1976م.

41 - الحبيب الجناحي:

المغرب الاسلامي. الحياة الاقتصادية والاجتماعية (ق. 3 - 4هـ
/ 9 - 10) الدار التونسية للنشر الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع. الجزائر. 1398هـ / 1978م.

42 - حركات ابراهيم:

المغرب عبر التاريخ. ط1. مطبعة دار السلمي. الدار البيضاء.
1965م.

43 - ابن حزم

ابو محمد علي بن سعيد الاندلسي: ت 465هـ / 1064م
جوهرة انساب العرب نشر وتحقيق وتعليق ليفي بروفنصال. دار
المعارف. مصر القاهرة. 1368هـ / 1948م.

44 - حساني مختار:

الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب
الاسلامي. رسالة جامعية. اشراف الدكتور لقبال موسى. جامعة
الجزائر 1978م - 1979م.

45 - حسن ابراهيم حسن:

النظم الاسلامية: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
1939م.

46 — حسن أحمد محمود:
الإسلام والثقافة العربية في افريقية. دار النهضة العربية. القاهرة
1963م

47 — حسن بن رشيق القيرواني:
أنموذج الزمان في شعراء القيروان. تونس 1406 هـ / 1986 م.

48 — حسن حسني عبد الوهاب:
ورقات عن الحضارة العربية بافريقية. مكتبة المنار. تونس
1965.

49 — ابن حماد
أبو عبد الله محمد بن علي الصنهاجي: ق 6 هـ / 12 م.
أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم. تحقيق وتعليق جلّول أحمد
البدوي. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.

50 — ابن حديد
(ت 527 هـ):
ديوان ابن حديد. تحقيق احسان عباس. بيروت. دار صادر
1960 م.

51 — الحموي ياقوت
بن عبد الله شهاب الدين الرومي: (ت 627 هـ / 1229 م).
معجم البلدان. بيروت. 1967 م.

52 — الحميدى أبو عبد الله
محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزرى: (ت 488 هـ /
1095 م).

جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس. مطابع سجل العرب
القاهرة. الدار المصرية للتأليف والترجمة. 1966.

53 — ابن حوقل
أبو القاسم النصيبي: ت بعد 367 هـ / 977 م.
كتاب صورة الارض. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.
بدون تاريخ.

54 - ابن حيان

ابو مروان حيان بن خلف بن حسين الاندلسي: ت 469هـ / 1076م.

المقتبس من انباء اهل الاندلس. تحقيق محمود علي مكي. نشر لجنة احياء التراث الاسلامي. القاهرة. 1390هـ / 1971م.

55 - ابن خرداذبة

ابو القاسم عبيد الله بن عبد الله: ت حوالي 272هـ / 885م. المسالك والممالك. مكتبة المثنى. بغداد. 1889م.

56 - الحطشي

ابو عبد الله محمد بن حارث القروي: ت 361هـ / 971م. قصّة قرطبة وعلماء افريقية. نشر جولييان ريرا. مدريد 1914م.

57 - ابن الخطيب

لسان الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني: ت 776هـ / 1374م. أعمال الاعلام فيمن يبيع قبل الاحتلال من ملوك الاسلام. القسم الثالث. تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط. تحقيق احمد مختار العبادي ومحمد ابراهيم الكتاني. نشر دار الكتاب الدار البيضاء 1964م.

58 - ابن خلدون

عبد الرحمن بن محمد: ت 808هـ / 1406م. المقدمة: القاهرة المكتبة التجارية بدون تاريخ. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والمعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر. دار الكتاب اللبناني للطباعة بيروت. 1959م.

59 - ابن خلدون

ابو زكريا يحيى بن ابي بكر: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد - مطبعة بير فونتانا الشرقية الجزائر 1321هـ / 1903م.

- 60 — خولة شاکر الدجیلی:
بيت المال. نشأته وتطوره من القرن الاول الى القرن الرابع
الهجري نشر جامعة بغداد.
- 61 — ابن الخیر الاندلسي:
الفلاحة الاندلسية. المطبعة الجديدة. فاس 1938م.
- 62 — دانیل دینیٹ:
الجزية والخواج. ترجمة فوزي فهم جاب الله. بيروت
1960م.
معالم الايمان في معرفة اهل القبروان. تحقيق ابراهيم شيوخ
مكتبة الخانجي مصر 1968م.
- 63 — الدباغ:
أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي:
669هـ/1297م.
- 64 — ديوز علي:
تاريخ المغرب الكبير. ط. 1. القاهرة مطبعة عيسى الحاج
1964م.
بهضة الجزائر دمشق. 1965م ج. 1.
- 65 — الدرجمي
أبو العباس أحمد بن سعيد: ت حوالی 670هـ / 1272م.
طبقات المشائخ بالمغرب. تحقيق ابراهيم طلالی مطبعة البعث
قسنطينة 1394هـ / 1974م.
- 66 — ابن ابی دينار
ابو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: ألف كتابه
1110هـ / 1698م.
المؤنس في أخبار افريقية وتونس. تحقيق وتعليق محمد شمام.
مطبعة 20 مارس نشر المكتبة العتيقة. تونس 1967م.

67 — الرازي فخر الدين:
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. مراجعة علي سامي النشار
نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة. 1356هـ/1938م.

68 — رزق الله انطاكي:
السفينة. جامعة دمشق. 1385هـ / 1965م.

69 — ابن رزين التجيبي:
فضالة اخوان في طبقات الطعام والألوان. تحقيق: محمد بن
شقران. دار الغرب الاسلامي ط. 2. 1984م. بيروت.

70 — ابن رستم
أبو علي أحمد بن عمر: ت بعد 290هـ / 903م.
الاعلاق النفيسة: مطبعة بريل ليدن 1891م نشر مكتبة المتنبي
بغداد.

71 — الرقيق القيرواني
أبو اسحق ابراهيم بن القاسم: ت بعد 417هـ / 1026م.
تاريخ افريقية والمغرب. تحقيق: المنجي الكعبي. نشر رفيع
السقطي. تونس. 1963م.

72 — الزبيدي أبو بكر
محمد بن الحسن: ت 379هـ / 989م.
طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد ابو الفصل ابراهيم. ط.
1. 1373هـ / 1954م.

73 — ابن ابي زرع
أبو زرع ابو الحسن علي بن عبد الله الفاسي: ت ق. 8هـ /
14م.

الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ
مدينة فاس. تصحيح وطبع كارل يوحنا يورنبرغ. طبع في مدينة
أو بسالة. دار الطباعة المدرسية. 1963م.

74 — الزركشي
تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تونس. 1966م.

- 75 — الزركلي غير الدين:
الاعلام: ط. 3. بيروت. 1969م.
- 76 — ابو زكريا
يحيى بن ابي بكر الورجلاني: ت 471هـ / 1073م
كتاب سير الائمة واختيارهم. تحقيق وتعليق اسماعيل العربي.
المكتبة الوطنية. الخرائر. 1399هـ / 1979م.
- 77 — زيدان عبد الباقي:
العمل والعمال والمهن في الاسلام. القاهرة 1398هـ / 1978م.
نشر مكتبة وهبة. مطبعة السعادة.
- 78 — السامرائي حسام قوام:
المؤسسات الادارية في الدولة العباسية. مكتبة دار الفتح. دمشق.
1391هـ / 1971م.
- 79 — سحنون بن سعيد:
المدونة الكبرى: القاهرة مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع.
- 80 — سعفان حسن شحانة:
دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. معهد البحوث
والدراسات العربية المطبعة العالمية القاهرة. 1971م.
- 81 — سعيد الافغاني:
اسواق العرب في الجاهلية والاسلام. دار الفكر بيروت.
1394هـ / 1974م.
- 82 — ابن سعيد
المغربي عبد الملك: ت 672هـ / 1274م
المغرب في حلى المغرب. تحقيق ونشر شوقي ضيف. دار المعارف
القاهرة. 1953م.
- 83 — السقطي
ابو عبد الله الاندلسي.
رسالة اندلسية في الحسبة. نشر ليفي برونفيسال ونولان المجلة الاسيوية
1934م. عدد 224. ص: 133 — 252.
- 84 — السلاوي
ابو العباس احمد بن خالد الناصري: ت 1315هـ / 1397م.

الاستقصا لاجبار دول المغرب الاقصى. 1305 هـ .

85 — سليمان التاجر:

ت 237 هـ / 851 م.

اخبار الصين والهند: تحقيق وتعليق. جون سوفاجي باريس
1948 م.

86 — سيجريد هونكة:

فضل العرب على أوروبا. ترجمة وتحقيق وتعليق. فؤاد حسنين علي
دار النهضة العربية مطبعة الرسالة 1384 هـ / 1964 م.

87 — سيد سابق:

فقه السنة. ط. 2. دار الفكر مصر 1977 م.

88 — السيدة اسماعيل كاشف:

مصر في عصر الولاة. مكتبة النهضة المصرية. سلسلة الالف
كتاب القاهرة رقم 241.

89 — ابن سيده:

ت 458 هـ.

اخصص. المكتبة التجارية للطباعة والتوزيع والنشر بيروت. بدون
تاريخ.

90 — ابن الشباط

أحمد بن علي التوزري.

صلة السمط وسمه المرط. قطعة في وصف الاندلس وصقلية. نشر
أحمد مختار العبادي صحفية معهد الدراسات الاسلامية مدريد
1967 م.

91 — الشماخي:

أبو العباس أحمد بن سعيد: ت 928 هـ / 1521 م.

كتاب السير طبع في القاهرة. 1301 هـ.

مقدمة التوحيد وشروحها صححها وعلق عليها ابراهيم اطفيش
القاهرة. 1353 هـ.

- 92 - شنيبي محمد البشير:
التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال
الروماني. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1984م.
- 93 - الشيرازي:
نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق ونشر الباز العربي. القاهرة
1946م.
- 94 - الشبخلي
صباح ابراهيم سعيد.
الاصناف في العصر العباسي. نشأتها وتطورها. بحث في
التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الاسلامي. بغداد. وزارة
الاعلام. 1976م.
- 95 - الشوريجي البشري:
التسعين في الاسلام. دار المعارف بمصر. 1393هـ / 1973م.
- 96 - صابر محمد ذياب:
سياسة الدولة الاسلامية في حوض البحر الابيض المتوسط من
أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي نشر عالم
الكتب. ط. 1. القاهرة 1973م.
- 97 - صالح بن قربة:
المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني
حماد. بحث لنيل درجة دكتوراه الدور الثالث اشراف الدكتور
رشيد بورويبة جامعة الجزائر 1982 / 1983م.
- 98 - ابن الصغير.
كان حيا أو اخرق 3هـ / 9م.
تاريخ الائمة الرستميين. نشر موتلنسكي اعمال المؤتمر الرابع
عشر للمستشرقين المنعقد في الجزائر 1905م باريس 1908م
نشرة اخرى: دفاتر تونسنية عدد 91 - 92. سبتمبر 1975.
ص: 315 - 368.

99 - الضبي

احمد بن يحيى بن احمد بن عميرة: ت 599هـ / 1203م.
 بغية المتحس في تاريخ رجال اهل الاندلس. طبع بمدينة مجريط
 (مدريد). بمطبعة روخس 1884م.

100 - ضياء الدين الريس:

الحراج والنظم المالية: ط. 2. مكتبة الانجلو المصرية 1961.

101 - ابن ابي الضياف احمد.

اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان تحقيق
 ونشر لجنة من كتابة الدولة للشئون الثقافية والاخبار. تونس
 1963م.

102 - الطبري

ابو جعفر محمد بن جرير. ت 310هـ / 922م
 تاريخ الام والملوك. مطبعة الاستقامة. القاهرة 1358هـ /
 1939م.

103 - الطرسوسي

مرضى بن علي.
 تبصرة الالباب في كيفية النجاة في الحروب. نشر كلود كاهن
 في 1948 - 1947. B.E.O.XII.

104 - ابن عبد الحكم

ابو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله: ت 257هـ / 871م.
 فتوح مصر والمغرب. تحقيق عبد المنعم عامر. نشر لجنة البيان
 العربي. القاهرة.

105 - ابن عبد الرؤوف

ثلاث رسائل اندلسية في الحسبة. تحقيق ليفي بروفال. القاهرة
 1955م.

106 - العبدري

ابو عبد الله محمد بن محمد بن علي: ت 688هـ / 1289م.

رحلة العبدري المسماة بالرحلة المغربية. تقديم وتحقيق وتعليق
محمد الفاسي الرباط. 1968م.

107 — عبد العزيز الدوري:

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري بغداد
1948م.

108 — عبد العزيز سالم:

تاريخ المغرب العربي الكبير. الدار القومية للطباعة والنشر
1966م القاهرة.

تاريخ المسلمين وآثارهم في الاندلس. دار المعارف ط. 1. لبنان.

109 — عبد العزيز المجدوب:

الصراع المذهبي في افريقية الى قيام الدولة الزييرية. الدار
التونسية للنشر. تونس. 1975.

110 — عبد العزيز نبوي:

محاضرات في الشعر المغربي القديم. ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر. 1983.

111 — عبد الكريم الخطيب:

السياسة المالية في الاسلام. دار الفكر العربي بدون تاريخ.

112 — عبد الله علي غلام.

الدولة الموحدية. دار المعارف. مصر.

113 — عبد المنعم ماجد.

تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى. القاهرة نشر
مكتبة الانجلو المصرية. 1963.

114 — ابن عبدون:

رسالة في القضاء والحسبة. المجلة الاسبوية. جوان 1934م نشر
ليفني بروفنصال.

115 — العدوي ابراهيم احمد.

بلاد الجزائر، تكوينها الاسلامي والعربي. ط. 1. المطبعة الفنية
الحديثة 1970م.

116 — ابن عذاري

ابو عبد الله محمد المراكشي: (ق 7هـ / 13م).
البيان المغرب في اخبار المغرب. مطبعة المناهل بيروت 1947م
1950م.

117 — ابو العرب

محمد بن احمد بن تميم القيرواني: ت 333هـ / 944م
طبقات علماء افريقية وتونس. تحقيق علي الشابي. ونعيم حسن
الباقي الدار التونسية للنشر. 1968م.

118 — عطية مصطفى مشرفة.

نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ط. 2. دار الفكر العربي
بندون تاريخ.

119 — علي ابراهيم حسن:

تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي مكتبة النهضة
المصرية. ط. 2. القاهرة. 1963م

120 — علي بن يوسف الحكيم ابو الحسن:

الدوحة المشبكة في ضوابط دار السكة. حسين مؤنس مطبعة
معهد الدراسات الاسلامية. مدريد. 1379هـ / 1960م.

121 — ابن العوام أبو زكريا.

(ق. 6هـ / 12م).

كتاب الفلاحة الأندلسية. الترجمة الفرنسية

122 — عماد الدين ادريس:

تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون
الأخبار تحقيق: محمد اليعلاوي. دار الغرب الاسلامي بيروت ط.
1. 1985م.

123 — عماد الدين الأصفهاني:

خريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء افريقية. تونس
1966.

124 — عوض محمد خليفات:

النظم الاجتماعية والتربوية عند الاباضية في شمال افريقية في
مرحلة الكتان. طباعة شركة المطابع النموذجية عمان. 1982م

125 — ابن غالب محمد

بن أيوب الأندلسي: (ق 6 هـ / 12 م).
فرحة الأنفس. قطعة نشر لطفي عبد البديع مجلة معهد
المخطوطات العربية. ج. 1. ج. 2. 1375 هـ / 1955 م.

126 — الفرناطي أبو حامد

محمد بن أبي الربيع الأندلسي: ت 565 هـ / 1969 م
تحفة الأبواب. نشر فرانك. المجلة الاسيوية. 1925. باريس.

127 — لصحي محمد معوض أبو عيسى.

الفكاهة في الأدب العربي الى نهاية القرن الثالث الهجري
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1970.

أبو الفداء

عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر: ت 732 هـ / 1331 م

تقويم البلدان. اعتنى تصحيحه وطبعه. رينود ودسلان
بتصحيحه. باريس. دار الطباعة السلطانية 1940 م.
المختصر في أخبار البشر. بيروت. دار الكتاب اللبناني. بدون
تاريخ.

129 — ابن الفرضي

أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الاسدي: ت 1403 هـ /
1013 م.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس. تحقيق عزت العطار
الحسيني. 1373 هـ / 1954 م. نشر مكتبة المثني. بغداد.

130 — فروخ عمر:

العرب والاسلام في الحوض الغربي من البحر الابيض المتوسط.
ط. 1. منشورات المكتب التجاري. بيروت. 1378 هـ /
1959 م.

131 — أبو الفضل الدمشقي:

(ق 6 هـ / 12 م) .

الإشارة الى محاسن التجارة. تحقيق: البشري الشوريجي. ط. 1.
مطبعة القد. الاسكندرية. نشر. مكتبة الكليات الأزهرية
1397 هـ / 1977 م.

132 — ابن فضل الله العمري:

وصف الفريقية والاندلس. نشر حسن حسني عبد الوهاب.
تونس بدون تاريخ.

133 — ابن الفقيه

أبو بكر أحمد بن محمد الهذلي: ت بعد 290 هـ / 902 م.
مختصر كتاب البلدان. مطبعة بريل. ليدن. 1302 هـ /
1885 م.

134 — الفوال مصطفى صلاح:

علم الاجتماع البدوي. دار النهضة العربية. القاهرة ط. 1.
1974 م.

135 — فيلاي عبد العزيز:

علاقة الدولة الاموية بدول المغرب الاسلامي. رسالة ماجستير.
جامعة عين شمس القاهرة.

136 — القاضي عياض

موسى بن عمرو اليحصبي السبتي: ت 544 هـ / 1149 م.
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك.
تحقيق احمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة. بيروت 1387 هـ
1967 م.

تراجم اغلبية. نشر. محمد طالبي. الجامعة التونسية. تونس
1968 م.

137 — القاضي النعمان

ابو حنيفة بن ابي عبد الله بن حيون. ت 363 هـ / 973 م.
رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق وداد القاضي. مطبعة دار الكتب.

ط. 1. بيروت 1970م. نشر دار الثقافة بيروت.
 كتاب المهمة في اداب اتباع الائمة. نشر وتحقيق محمد كامل
 حسين. دار الفكر العربي. سلسلة المخطوطات الفاطمية. (3).
 كتاب الاقتصار. تحقيق محمد وحيد ميرزا. المعهد الفرنسي
 للدراسات العربية بدمشق. دمشق. 1379هـ / 1957م.
 دعائم الاسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام. تحقيق
 آصف بن علي أصغر فيفي. ط. 3. دار المعارف القاهرة
 1389هـ / 1969م.

138 — قدامة بن جعفر

ابو الفرج: ت بعد 320هـ / 932م.
 كتاب الخراج وصنعة الكتابة. بريل. 1889م نشر مكتبة المثنى.

139 — القزويني

زكريا بن محمد بن محمود: ت 682هـ / 1283م.
 آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر بيروت.

140 — ابن القطان:

نظم الجمان. تحقيق. محمود علي مكي تطوان المطبعة المهدية. بدون
 تاريخ.

141 — القلقشندي

أحمد بن علي بن أحمد الفزاري: ت 821هـ / 1418م.
 صبح الاعشى في كتابة الانشاء. المؤسسة المصرية العامة للتأليف
 والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة بدون تاريخ.

142 — قنون عبد الله:

النوغ المغربي. تطوان المطبعة المهدية. بدون تاريخ.

143 — ابن القوطية

ابو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الاندلسي: ت 367هـ
 927م.

تاريخ افتتاح الاندلس. تحقيق عبد الله أنيس الطباع دار النشر
 للجامعيين. 1377هـ / 1958م.

144 - الكناي

أسامة بن مرشد: ت 584هـ / ط. 1. بيروت 1385هـ / 1965م.

كتاب المنازل والديار. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ط. 1. بيروت 1385هـ/1965م

145 - لقبال موسى:

الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. نشأتها وتطورها. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ط. 1. 1971م.
دور كتاب في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها الى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979م.

146 - المالقي

ابو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي:
تاريخ قضاة الاندلس. كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضا والفتيا. المكتب التجاري. للطباعة والنشر والتوزيع بيروت بدون تاريخ.

147 - المالكي

أبو بكر عبد الله: ت 453هـ / 1061م
رياض النفوس في طبقات علماء افريقية وزهادهم تحقيق ونشر حسين مؤنس تونس 1951م.

148 - الماوردي

ابو الحسن بن محمد بن حبيب البصري البغدادى.
كتاب الاحكام السلطانية القاهرة 1376هـ / 1962م ط. 2.

149 - المبرد

(أبو العباس محمد بن يزيد).
الكامل في اللغة والادب باب الخوارج. ط. 2. منشورات دار الحكمة دمشق. 1972م

- 150 — المجيلدي أحمد سعيد:
كتاب التيسير في احكام التسعير. تقديم وتحقيق موسى لقبال
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.
- 151 — محمد بلقراڤ:
الفكاهة والضحك في الادب العربي. رسالة دكتوراه الدرجة
الثالثة اشراف احسان النص جامعة الجزائر 1973.
- 152 — محمد بن رمضان شاوش:
الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد. المطبعة العلوية مستغانم
1385هـ / 1966م.
- 153 — محمد بن عميرة:
دور زناتة في الحركات المذهبية بالمغرب الاسلامي. رسالة
جامعية اشراف الدكتور لقبال موسى جامعة الجزائر. 1977م /
1978م.
- 154 — محمد الحجوى:
النظام في الاسلام. محاضرة ضمن كتاب (خطب ومحاضرات)
— المطبعة الأهلية الرباط. 1326هـ.
- 155 — محمد سلطان ابو علي:
محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك. دار الجامعات المصرية
1972م.
- 156 — محمد الطاهر بن عاشور:
أصول النظام الاجتماعي في الاسلامي. تونس. المطبعة الرسمية
1964م.
- 157 — محمد الشريف الرحوني:
نظام الشرطة في الاسلام. الدار العربية للكتاب 1983م.
- 158 — محمد عبد القادر:
تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر. ط. 2. شرح
وتعليق ممدوح حقي. بيروت دار اليقظة 1964م.

- 159 — محمد محمد عبد الجواد:
ملكية الأراضي في الاسلام. المطبعة العالمية. 1971م.
- 160 — محمود المظفر:
احياء الموات، المطبعة العالمية. القاهرة. 1392هـ / 1972م.
- 161 — محمود اسماعيل:
الخوارج في المغرب: الدار البيضاء. 1976م.
- 162 — المراكشي
محيي الدين أبو محمد عبد الواحد: (ق 7 هـ).
المعجب في تلخيص أخبار المغرب. مطبعة القاهرة. 1949م.
- 163 — مرمول محمد الصالح.
السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الاسلامي
ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983.
- 164 — المزاتي
(أبو يعقوب يوسف خلفون): ق 6 هـ / 12م.
أجوبة ابن خلفون. تحقيق وتعليق. عمر وخليفة النامي. دار
الفتح بيروت ط. 1. 1394هـ / 1974.
- 165 — المسعودي
(أبو الحسن علي بن الحسين بن علي): ت 346هـ / 957م.
مروج الذهب ومعادن الجوهر. دار الاندلس بيروت ط. 1.
1385هـ / 1965م.
- 166 — المقدسي
(أبو عبد الله محمد بن أحمد): ت 378هـ / 988م.
احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم. ط. 2. مطبعة بريل ليدن.
1906م.
- 167 — المقرئ
(شهاب الدين أبو العباس التلمساني): ت 1041هـ / 1681م.
نفع الطيب من غصن الاندلس الرطيب.. تحقيق محي الدين عبد
الحميد، نشر دار الكتاب العربي بيروت 1337هـ / 1949م.

168 - المقرئ

(تقي الدين ابو العباس باحد بن علي): ت 845هـ 1442م.
الخطوط المقرئية. مطبعة الساحل الجنوبي. بيروت.

اتعاط الخفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق ونشر جمال الدين الشيال دار الفكر العربي. القاهرة 1367هـ / 1948م.

169 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر
بغداد. 1404هـ / 1984م.

170 - المهدي ابو عبد الله:

تاريخ المدن الثلاث. الجزائر. المدية. مليانة. ط. 2. الجزائر
1392هـ / 1972م.

171 - موريس لومبار:

الاسلام في مجده الاول. ترجمة وتعليق اسماعيل العربي. الشركة
الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979م.

172 - مؤلف مجهول:

(ق 6هـ / 12م).

كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر وتعليق. سعد
زغلول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الاسكندرية.
1958.

173 - مؤلف مجهول:

كتاب الطيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين. صحيفة
معهد الدراسات الاسلامية ج. 9 - 10. نشر امبروزيا وبني
ميراندا 1961 - 1962م.

174 - مؤلف مجهول:

(ق 8هـ / 14م).

مفاخر البربر. تحقيق ليفي بروفنسال. الرباط 1934م.

175 - مؤنس حسين:

فتح العرب للمغرب. القاهرة مكتبة الآداب 1947م.

176 - الميلي مبارك:

تاريخ الجزائر في القديم والحديث. مطبعة بدران وشركائه
بيروت. 1963م نشر مكتبة النهضة الجزائرية.

177 - الناصر الاطروش:

كتاب الحسبة. نشر سارجنت. 11953 - 1952 - R.S.O. 28

178 - ناصر خسرو:

(ق 5هـ / 11م).

رحلة ناصر خسرو الى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية
في القرن الخامس الهجري. (437هـ / 444) ترجمة يحيى
الحشاش. دار الكتاب الجديد. بيروت 1970م.

179 - ابو النصر عادل:

تاريخ الزراعة القديمة. ط 1. 1960م.

180 - القشبندي ناصر السيد محمود:

الدينار الاسلامي في المتحف العراقي. الجزء الأول.
الدينار الاموي والعباسي. مطبعة الرابطة بغداد. 1372هـ /
1953م.

181 - نقولا زيادة:

الحسبة والمختسب في الاسلام. بيروت 1963م.

182 - هويكنز ج. ف. ب:

النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى. ترجمة أمين
توفيق الطيبي الدار العربية للكتاب ليبيا. تونس. 1980م.

183 - هويدي يحيى:

تاريخ الفلسفة الاسلامية في القارة الافريقية. مكتبة النهضة
المصرية. 1966م.

184 - واضح الصمد:

الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي. ط 1.
بيروت 1402هـ / 1981م المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
والتوزيع.

- 185 — الوجيهاني:
(أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم السدراني) ت 570هـ / 117م.
الدليل والبرهان. طبعة حجرية. المطبعة البارونية القاهرة
1306هـ .
- 186 — الوسياني
أبو الربيع سليمان عبد السلام: (ق 6هـ / 12م).
سير مشايخ المغرب. تحقيق وتعليق. اسماعيل العربي ديوان
المطبوعات الجامعية 1985م الجزائر.
- 187 — ول ديورانت:
قصة الحضارة. ترجمة السيد بدران. الادارة الثقافية ول العربية.
ط. 3. 1973م.
- 188 — الونشريسي
أحمد يحيى: (ت 914هـ).
المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية
والأندلس والمغرب اشراف الدكتور محمد حجي. دار الغرب.
الاسلامي بيروت 1401هـ / 1981م.
- 189 — يحيى بن آدم القرشي:
كتاب الخراج. تحقيق أبو الأشبال محمد لاهور 1395هـ.
- 190 — يحيى بن عمر
(ق 3هـ / 9م).
أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية مدريد
1956م نشر محمود مكي.
- 191 — يحيى معمر:
الاباضية بين الفرق الاسلامية. القاهرة 1976م.
الاباضية في موكب التاريخ. القاهرة 1966م.
- 192 — اليعقوبي
(أحمد بن أبي يعقوب بن واضح) ت 284هـ / 897م.

- البلدان: نشر م. ج. جوية، ط. 2، بريل، ليدن، 1892م.
 وصف افريقية الشمالية. مأخوذ من كتاب البلدان اعتناء ونشر.
 هنرى بريس. الجزائر 1380هـ.
 193 — اليعلاوى محمد:
 الادب بافريقية في العهد الفاطمي، دار الغرب الاسلامي، بيروت
 ط. 1، 1986م.
 194 — أبو اليقظان
 ابراهيم بن الحاج عيسى الميزابي، ت 1393هـ / 1973م.
 ديوان ابي اليقظان، ط. 1، المطبعة العربية، الجزائر 1350م.
 195 — اليماني محمد بن محمد:
 سيرة الحاجب جعفر، تحقيق ونشر ايفانوف، مجلة كلية الاداب
 القاهرة ج. 4، ج. 1، مارس 1936.
 196 — أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم:
 كتاب الحراج، القاهرة 1302هـ

الأبحاث

- 1 — ابن تاويت محمد:
 دولة الرستميين، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية، مدريد
 1957م.
- 2 — احسان عباس:
 المجتمع التاهرتي في عهد الرستميين، الاصاله، جمادى الأول
 1395هـ / ماي 1975م.
 مصادر ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد، الاصاله محرم 1397هـ /
 جاتفي 1977م.
- 3 — أحمد عبد المنعم البهي:
 العرب والزراعة، مجلة العربي، الكويت يونيو 1970م.
- 4 — اطفيش ابو اسحق:
 مادة العزابة دائرة المعارف الاسلامية الجزء الثالث.

- 5 — باشا ولدت السويسي نجاة:
التجارة في المغرب الاسلامي. تونس 1976م.
- 6 — ج — ايفر:
مادة (أودغشت) دائرة المعارف الاسلامية الجزء الثالث.
- 7 — بلحميسي مولاي:
مدينة المديّة عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث. الجزائر
1392هـ / 1972م.
- 8 — بوروية رشيد:
الفن الرسمي بتاهرت وسدراته. الاصالّة. 41. محرم
1397هـ / جانفي 1977م. الجزائر.
أشير عاصمة بني زيري. مجلة الاصالّة ع 12.
- 9 — بيكر:
دلال. دائرة المعارف الاسلامية. ج. 9. ص: 257.
- 10 — الحبيب الجنتحاني:
تاهرت عاصمة الدولة الرستمية. المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية.
عدد. 40. 43. تونس 1975.
السياسة المالية للدولة الفاطمية. مجلة الاصالّة نوفمبر 1977م.
العلاقات السياسية والاقتصادية بين افريقية والمغرب الاوسط.
جريدة الشعب الجزائر 10 — 2 — 1979م.
- 11 — حليمي عبد القادر:
اثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر ضمن كتاب تاريخ المدن
الثلاث. الجزائر. 1392هـ / 1972م.
- 12 — حبيب الزيات:
الصيارفة في الاسلام. مجلة الشرق. تشرين الاول كانون الاول
1937هـ بيروت ص: 491 — 496.
- 13 — شاليتي:
الحسبة بافريقية والاندلس. دفاتر تونسية C.T. عدد 69 — 70م.
ص: 87 — 105.

- 14 — العبادي أحمد مختار:
سياسة الفاطميين نحو المغرب والاندلس. صحيفة المعهد المصري
مدريد 1957م
- 15 — عبد العزيز الدوري:
نشوء الاصناف والحرف في الاسلام. مجلة كلية الاداب بغداد
1939م.
نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد
20. 1970م.
- 16 — فخار ابراهيم:
بنو برزال المسيلة في البرازيل. مجلة التاريخ الجزائر. 1981.
بنو برزال. مجلة الثقافة. عدد 20. ماي 1974.
الجماعات الاباضية في شمال افريقية. مجلة الثقافة عدد 3. سبتمبر
1971م.
- 17 — فيلford مالونغ:
ثورة ابي يزيد الخارجي. جريدة الشعب الجزائر 18 — 19 — 2
— 1979م.
- 18 — لقبال موسى:
طبة بين ماض حافل وعريق وحاضر متواضع غريب. المجاهد الثقافي.
ماي 1968.
من قصايا التاريخ الرستمي. الاصاله عدد 41. محرم 1397هـ /
جانفي 1977م.
زنانة والاشراف الحسينيون في مجال تلمسان والمغرب الاوسط
مجلة الاصاله ع. 26.
المعز لدين الله وجيل جديد من كتامة من خلال وثيقة فاطمية
معاصرة. مجلة الاصاله عدد 29 — 30. محرم صفر 1396هـ
جانفي — فيفري 1976م.
وحدة الخلافة الاسلامية. مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 12
ديسمبر 1974م.

الحلف بين اهل السنة والنكارية في القرن الرابع الهجري العاشر
الميلادي. الاصلالة عدد 60 — 61.

- 19 — لونغ وورث دامن:
مادة دهقان دائرة المعارف الاسلامية ج. 9.
- 20 — ج. مارسيه:
تاهرت: دائرة المعارف الاسلامية ج. 10. ص: 92 — 95.
- 21 — محمد شوقي الفنجرى:
الاسلام ومشكلة الفقر. مجلة العربي الكويت عدد 69.
- 22 — محمد اليعلاوي:
بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانيء الاندلسي.
مجلة الاصلالة عدد 24 ربيع الأول ربيع الثاني 1395 هـ / مارس
— افريل 1975.
- 23 — محمود مكى:
التاهرتي بكر بن حماد. مجلة العربي عدد 53. افريل 1963 م
الكويت.
- 24 — المهدي ابو عبدلي:
نحات من دور الدولة الرستمية في ميادين الحضارة والفكر
لبعض القدماء والمتأخرين. الاصلالة ع. 41. محرم 1397 هـ /
جانفي 1977.
- الحياة الفكرية في بجاية. مجلة الاصلالة ع. 19. خاص ببجاية
صفر ربيع الاول 1394 هـ / مارس افريل 1974 م.
- 25 — مؤنس حسين:
فزان ودورها في انتشار الاسلام في افريقيا مجلة كلية الأدب
ليبيا. 1969 م.
- 26 — هشام البساط:
التقد العربي في التراث. المصارف العربية ج. 3. ع. 30.
جزيران (يونيو) 1980 م ص: 23 — 46.
- 27 — دائرة المعارف الاسلامية:
مادة شطرنج ج. 13.

- مادة بسكرة.
مادة سكة ج. 12.
مادة السوق ج. 12.
مادة ذراع، دائق، دينار، درهم ج. 9.

قائمة المراجع باللغات الاجنبية

- Iben - ALAWAM: Le livre de l'agriculture, traduit de l'arabe par J.J. Clément Mailet Paris 1964 In - 8° 2Vol.
- BASSAC: 'Sidjilmassa' B.S.G.A.A.N. 1930.
 - L. De Beylie: La Klaa des beni hammad. Un capitale berbère de L'Afrique du nord au XI^e Siècle Paris 1959.
 - Brunschvig:
 - Mesure Tunisiennes A.I.E.O. 1937.
 - Mesure de capacité R.A. 1935.
 - R. Bourouiba: Tahert à L'époque Rostemide Algérie Actualité N° 495 1975.
 - G.W. Bovill.
 - Caravans Of the old sahara. London 1935.
 - Cheikh bekri: Le Kharidjisme berbérie. extrait des annales de L'institut d'études orientales T. XV. 1997 Alger.
 - G.S Colin: Monnaies de la période Idrisite trouvés à volubilis.
 - Hespérés 1936 T. XXII Fase 1.
 - E. Demougeot:
 - Le chameau et L'Afrique du nord Normaine A.E.S.C. Mars avril 1930.
 - Denise Robert, serge Robert et Jean Devisse:
 - Tegdaoust 1. Recherches sur Aoudeghost T.1. Paris 1970.
 - R. Dozy:
 - Supplément au dictionnaires arabes T. 1. 11. 2^{me} éd. leide Paris 1927
 - Farrigia Canadia:
 - Monnaie Fatimites R.T. 1936 3^{me} et 4^{me} trim.
 - E.F. Gautier:
 - L'or du Soudan dans L'Histoire A.H.E.S. 1935.
- M. Gil:
- The RHadhanite merchants and the land of Radhan J.E.S. H.O. VOL XVII 13.
 - S.D. Goitein:
 - The main Industries Of the Méditerrananean Area as reflected in the records Of the cairo Geniza J.E.S.H.O. 1961 V. IX August.
- GOLVIN:
- Le Maghreb central à L'époque de Zirides Paris 1957.
 - Hassan Ibrahim Hassan:
 - The relations between the fatimide and the umayyads in Spain 4^{me}cece Bulletin Of arts caire university VOL X. part II Décembre 1948.
 - Imammudin:

- Some aspects Of the socio - économic and cultural History of Muslim Spain 711 - 1492 AD. Leiden Brill 1965.
- Bayt almal and Bank in the Medieval world I.C. 1961.
- H.R. Idris:
 - La berberie orientale sous les Zirides. Adrien Maisonneuve Paris 1962.
 - Les courtiers en vetements en Afriqiya au IX. Xs J.E.S. H.O 2. 1962 PP. 160. 194.
 - Commerce maritime et kirad en berberie Orientale J.E.S.H.C. 3 - 1961 PP. 225.
- Lavoix:
 - Catalogue des monnaies musulmanes de la B. Nationale de Paris 1831.
- N. Levzion:
 - Ibn Hawqal, the cheque and awdaghost J.A.H. 1968.
- Levi - provençal
 - Histoire d'Espagne musulmane Ed. G.p: Maisonneuve Paris 1930.
- T. Lewicki:
 - Arabic external sources for the history of Africa the south of sahara : krako 1969.
 - Notice sur le chronique Idadite d'ad. Dargini R.C. 1936 T.X. 1.
 - Mélanges berbers Ibadites R.E.I, 1936.
 - Un chronique ibadite, As. Siyar d'Abul Abbas As Samahi R.E.I. 1934.
 - Etude Ibadites Nord Africaines 1. Wars Zawa 1955.
 - La Répartition géographique des groupements Ibadites dans L'Afrique du nord au Moyen Age R.O. t. 21. 1957.
 - Les Subdivision de L'Ibadiyya S.I. 9. 1958.
- L'Afrique du nord du VIII au VIème Siècle F.O. vol III 1961. 62. P.1. 134.
 - Les premiers commerçants arabes en chine R.O. vol XI 1935 P. 173. 186.
 - Un documents ibadites inédit sur l'émigration des nafusa du Gabal F.O T.1.2 1959.
 - Les Ibadites in tunisie au Moyen Age, conferenze publicata a cure Accademia di Scienze lettere Rome 1959.
 - Quelques extraits relatifs aux voyages des commerçants et des missionnaires Ibadites Nord Africaines au pays du sudan F.O. 1960. 61.
 - L'état nord africain de tahert et ses relations avec le soudan occidental è la fin du VIII^{me} et au IX^{me} siècle C.E.A. N°8 1962.
 - The Ibadites in Arabia and africa J.W.H. Unesco 1971 XIII. 1.
 - Traits d'histoire du commerce transsaharien marchands et missionnaires Ibādites en soudan occidental et au cours des VIIIème - XIIème Siècles Etnographia polska vol VIII 1964.
- M. Lombard:
 - L'or Musulman du VII - XIème S. A.E.S.C. Avril - Juin 1942 N°2.
- R. Lopez and I.W. Raymond:
 - Medieval trade in the Méditerrananean World New - york 1955 printed in G. Britain Glasgow:

- Les poteries et faïences de la kalaa des beni - hammad, Constantine 1978.
- Notes sur un poids de verre du VIIIème S. A.I.E.O. 1937.
- La Berberie au IXè Siècle d'après Alyagubi R.A. N° 386 - 387 1°R et 2ème trim. 1941.
- G. Marçais et Dessus - Lamare:
 - Tihert Tagdemt R.A. 1946.
- Margeurite von Brechem, Sedrata Ici Alger N° 18 NOV. 1953.
- Mas - Latrie:
 - Traité de paix et de commerce concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen Age plon Paris 1968.
- R. Mauny:
 - Notes sur Aoudaghost B.I.F.A.N. 1942 T. N° 1. 2.
 - Notes d'archéologie au sujet de GOP B.I.F.A.N. 1951.
- Muhamed Abdul - Jabbar:
 - Agriculture and Irrigation labourers I.C. N°1 VOL. XI. VII. 1970.
- T. Muhammed: Les courtiers en vêtements en Ifriquiya au IX - Xè Siècle. J.E.S.H.O. 2. 1962. PP 160. 194.
- A. Negre:
 - Le fin de l'état rostamide R.H.C.M. Juillet 1967 N° 6. 7.
- M. Posnanski:
- GHana and the origins of west Africa trade A.Q. 1971. VOL XI N°2.

فهرس المحتوى

المقدمة: 3 — 4

التمهيد: 5 — 8

الفصل الاول..... 9 — 76

الزراعة.

الزراعة في الاسلام.

— نظام الارض: ارض العنوة، اراضي الصلح، اراضي اسلم عليها اهلها
طوعا

— انواع الاراضي:

- | | |
|-----------------------|-------------------|
| 1 — الاراضي السلطانية | 2 — اراضي الخراج |
| 3 — اراضي العشر | 4 — اراضي الاقطاع |
| 5 — اراضي الملك | 6 — اراضي الوقف |
| 7 — ارض الموات. | 8 — الارض المشاعة |

- | | |
|-------------------------|--------------------------------------|
| — النظام الزراعي | — طرق الزراعة — ازدهار الزراعة |
| — سياسة الدولة الزراعية | — المحاصيل الزراعية المحاصيل الدخيلة |
| — النباتات الصناعية | — الري — وسائل الري |
| — تربية الحيوان | — نظام الرعي — نظام المقاييس |

الفصل الثاني..... 125 — 192

الصناعة

— تصنيف المهن والصنائع — تقسيم العمل — اجناس الحرفيين

— ازدهار الصناعة
— الصناعات والمهن الرئيسية:

— العراقيل — التنظيم المهني

— صناعة النسيج: أ — الصوف ب
— الكتان ج — الحرير. الصباغة.
الحياكة والخياطة.
— الصناعة المعدنية: أ — الصناعات
الحديدية. ب — الصناعات الذهبية. ج
— الصناعات الفضية. د — الصناعات
النحاسية. هـ — الصناعات الرصاصية.
— الصياغة.
— الصناعات والمهن الغذائية. الأرحية.
— الخباز — الغرابيل.
الطباخ — تجفيف الفواكه.
— العطور — عصر الزيتون — صناعة
الخمر — صناعة الحصر — الصناعة
الطبية — تصنيع المنتجات الحيوانية —
الجزار — الدباغ — الصناعات الخشبية
— الصناعات الفخارية — البناء —
الصيد — النخاسة — الحمامي.

الفصل الثالث..... 77 — 124

التجارة الداخلية:

التجارة — التجارة في الإسلام — شروط
البيع — غرر التجارة — عراقيل أمام
التجارة الداخلية — الربح — الأسواق —
التجارة — السلع — الاحتكار — التسعير
— الأسعار — السمسار — الدلال —
المشرف على السوق — نظام النقود —
نظام الأوزان — نظام المكاييل — نظام
الحسنة

الفصل الرابع..... 193 — 246

التجارة الخارجية:

— العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية.

— عراقيل امام التجارة الخارجية — طرق

المواصلات — نظام سر القوافل —

وسائل المواصلات — الصادرات

والواردات — النظم النقدية في التجارة

الدولية — الصيارفة — البنوك —

السفينة — الشركات — القراض —

الكراء — الوكالة — مؤسسات في خدمة

التجارة: الفنادق

الفصل الخامس..... 247 — 292

المجتمع حسب انماط المعيشة:

— اهل البادية — اهل الحواجر —

خصائص المجتمع القبلي — الطبقة في

المجتمع البدوي — خصائص المجتمع

الحضري — تقسيم المجتمع الحضري: طبقة

العامة — الفلاحون — مربو الماشية —

المزارعون — اصحاب الملكيات الصغيرة

— اهل الحرف — صغار التجار —

الفتيان — العيارون والشطار والزناطرة

والاحداث — العزابة — المراهطون —

العبيد — طبقة الخاصة وفئة الرؤساء —

فئة المشايخ — فئة المقدمون — الحجاب

— البطانة — الحاشية — الحشم —

الحرس — الشرطة — القضاة — صاحب

بيت المال — اصحاب الدواوين الاخرى

— فقة الشراة — الجنود — رجال اهل
العلم — فقة كبار التجار — كبار الملاك
الموالي.

الفصل السادس 293 — 338

العادات والتقاليد:
العصبية — الثأر — الغزو — الاستجارة
— التحالف — النظام الحربي — الفروسية
— الشرف — الكرم — الغضب —
حسن الجوار — الامانة — القيافة —
النظافة — تقبيل اليد — الطالع والتنجم
— خط الرمل — عام الكتف — القرعة
— الخرافات — الولاية والبراءة — الزواج
— مكانة المرأة — الولائم — تشجيع العلم
— الفكاهة — استعمال الكحل والحناء —
المأكولات والمشروبات — الملابس —
الملاهي

الفصل السابع 339 — 388

التطور العمراني:
سكان البادية — أ — سكنى الخيام — ب
المساكن القارة — المدن — بناء تاهرت
— مدينة العباسية — سوق حمزة —
جراوة ابي العيش — تنس — سوق ابراهيم
— وهران — المسيلة — أشير — أفكان
— جزائر بني مزغنة — مليانة — المديّة
— قلعة بني حماد
الاسوار — الحصون والقلاع — القصور
— المساكن الخاصة.

بعض المنشئات العمرانية:

424 — 389 الفصل الثامن

الموارد المالية:

الموارد: الزكاة — الجزية — الخراج
— العشور — الغنime — المكوس —
المستغلات — المصادر — أموال
الامتحان — أموال التطوع — أموال
الهجرة والفطرة — الاحباس —
المغارم — موارد أخرى

نظام الجباية

نظام النفقات.

482 — 425 الفصل التاسع

الازمات والعوارض

الاقتصادية والاجتماعية

مستوى المعيشة — الفقراء — الاغنياء —
الهجرة — الازمات — الفتن والحروب —
القحط — الوباء — الحرائق —
الفيضانات — الزلازل — الغلاء —
الانتفاضات المذهبية وأثر العوامل
الاقتصادية والاجتماعية فيها:
انتفاضة النكارية — انتفاضة الواسلية —
انتفاضة العامة.

490 — 483 الخاتمة

ثبت المصادر والمراجع 523 — 491

فهرس المحتوى 529 — 524

أعز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عقون

الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.07.3102

العر: 145,00 دج